

# مجموع الجوامع

فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

تأليف  
 الأمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
 التوفي سنة ٩١١ هـ

تحقيق  
 أحمد رشيد الدين

المجلد الثاني

منشورات  
 مكتبة دار الفنون

دار الكتب العلمية  
 بيروت - لبنان











# مجموع الهوامع في شرح جمع الجوامع

تأليف  
الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق  
أحمد محمد الدين

الجزء الثاني

منشورات  
مركز أبي بديع  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

## جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لحدا الكتب

العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة

أو إعادة تضخيم الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة

كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو ترجمته على لسطوانات

ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©

All rights reserved

- Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : عمل الطريفة شارع البحتري، نهاية ملكارت

تلفون وفاكس : ٣٤٢٩٨ - ٣٦١١٢٥ - ٦٠٢١١٢٢ ( ١ ٩٦١ ) -

صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohitory st., Melkart bldg, 1st Floor,

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
في الفضلات

- المفعول به
- التحذير
- الإغراء
- الاختصاص
- المنادى
- المندوب
- الاستغاثة
- الترخيم
- المفعول المطلق
- المفعول له
- المفعول فيه
- المفعول معه
- المستثنى
- الحال
- التمييز
- نواصب المضارع



# بسم الله الرحمن الرحيم

## الكتاب الثاني

### في الفضلات

#### المفعول به

(ص): الكتاب الثاني في الفضلات.

المفعول به: اختلف في ناصبه: فالبصريّة: عامل الفاعل. وقيل: الفاعل. وقيل: هما. وقيل: كونه مفعولاً. وقيل: ينصب الكلّ تشبيهاً به. وسمع رفعه، ونصب الفاعل، ورفعهما ونصبهما.

وهو الواقع عليه الفعل.

(ش): بدأت من الفضلات بالمفعول به، وقد حدّه صاحب المفصل<sup>(١)</sup> وغيره بأنه: ما وقع عليه فعل الفاعل.

والمراد بالوقوع التعلّق ليدخل نحو: أوجدت ضرباً، وأحدثت قتلاً، وما ضربت زيداً.

وقد اختلف في ناصب المفعول به: فالبصريون على أنه عامل الفاعل: الفعل أو شبهه. وقال هشام من الكوفيين: هو الفاعل. وقال الفراء: هو الفعل والفاعل معاً. وقال خَلَف<sup>(٢)</sup>: معنى المفعوليّة، أي كونه مفعولاً كما قال في الفاعل: إنّ عامله كونه فاعلاً.

وقولي: وقيل: ينصب الكلّ تشبيهاً به أشرت به إلى ما ذكره أبو حيّان في شرح التسهيل: أنّ انقسام المفعول إلى: مفعول مطلق، ومفعول به، وله، وفيه، ومعه، هو مذهب البصريّين.

---

(١) هو الزمخشري: وقد تقدم الكلام على كتابه «المفصل»، راجع الفهارس العامة.

(٢) هو خلف بن حيّان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ.

وأما الكوٲون: فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به وباقيا عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما مشبته بالمفعول.

وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجرة، وقال الشاعر:

٦٤١ - مثل القنابل هذاجون قد بلغت نجران، أو بلغت سوءاتهم هجر<sup>(١)</sup>

والسواء هي البالغة. وسمع أيضاً رفعهما قال:

٦٤٢ - كيف من صاد عققان رؤوم<sup>(٢)</sup>

ونصبهما قال:

٦٤٣ - قد سالم الحيات منه القدام<sup>(٣)</sup>

والمبيح لذلك كله فهم المعنى، وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك.

ويجب تقديمه إن تضمن شرطاً أو استفهاماً خلافاً للكرؤية فيما قصد به استبانت، أو أضيف إليهما، أو نصبه فاصلاً جواب أمّا، أو أمر في الفاء، أو كان معمول مفسر الجواب،

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه (ص ١٧٨) وتخليص الشواهد (ص ٢٤٧) والدرر (٥/٣) وشرح شواهد المغني (٩٧٢/٢) ولسان العرب (١٩٥/٥ - نجر). ولا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٧/١) وأمالى المرتضى (٤٦٦/١) ووصف المباني (ص ٣٩٠) وشرح الأشموني (١٧٦/١) والمحتسب (١١٨/٢) ومغني اللبيب (٦٩٩/٢). ويروى «هذاجون» مكان «هذاجون». ورواية الأخطل في ديوانه: «على الميارات هذاجون أو حدثت».

(٢) عجز بيت من الخفيف، وصدوره:

إن من صاد عققاً لمشوم

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٣) وشرح شواهد المغني (٩٧٦/٢) ومغني اللبيب (٦٩٩/٢).

(٣) الرجز للمعجاج في ملحق ديوانه (٣٣٣/٢) وجمهرة اللغة (ص ١١٣٩). وله أو أبي حيان الفقيسي أو لمساور العبيسي أو للدبيرى أو لعبد بني عيس في خزانة الأدب (٤١١/١)، ٤١٥، ٤١٦، والمقاصد النحوية (٨١/٤). والمعجاج أو أبي حيان الفقيسي أو لمساور العبيسي أو للتدمري أو لعبد بني الحساس في الدرر (٦/٣). والمعجاج أو أبي حيان الفقيسي أو لمساور العبيسي أو للتدمري أو لعبد بني عيس في شرح شواهد المغني (٩٧٣/٢). ولمساور العبيسي في لسان العرب (٣٦٦/١٢ - ضمز). ولعبد بني عيس في الكتاب (٢٨٧/١). وللديري في شرح أبيات سيبويه (٢٠١/١). ولأبي حياء في خزانة الأدب (١٠/٢٤٠). ولا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٢/٦) ومسز صناعة الإعراب (٤٣١/١)، ٤٨٣/٢ وشرح أبيات سيبويه (٢٥٢/١) وشرح الأشموني (٣٩٩/٢) ولسان العرب (١٧٥/٨) - شجع، و٣١٩/١٢ - شجعم) ومغني اللبيب (٦٩٩/٢) والمقتضب (٢٨٣/٢) والمتع في التعريف (٢٤١/١) والمنصف (٦٩/٣).

أو كم الخبرية إلا في لُغَتَيْهِ.

وتأخيره إن كان إن أو أن، أو مع فعل تعجبي، وموصول بحرف، أو جازم، لا إن قدم عليه، ولا م الابتداء، أو قسم، أو قد، أو سوف، أو قلماً، أو ربّما، ونحو: ما زيدٌ عمراً إلا يضرب.

قال الزّندي<sup>(١)</sup>: وضرب القوم بعضهم بعضاً، وقوم: مفعول الأمر والنهي. ويجوز فيما عدا ذلك.

وإذا قدّم أفاد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب ما لم يكن مستحقاً. والمختار أنه غير المحصر، وفاقاً للسبكي<sup>(٢)</sup>.

(ش): الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل، وقد يقدّم على الفاعل جوازاً وجوباً كما تقدّم في بابهِ.

وقد يقدّم على الفعل جوازاً نحو: ﴿فَرِيقًا هَٰذَا وَفَرِيقًا مَّحَقَّ عَلَيْهِمُ الضُّلُكَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]. ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقُولُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة: ٨٧].

### [أوجه وجوب تقديم المفعول به على الفعل]

وقد يجب تقديمه عليه، وذلك في صور:

أحدها: إذا تضمن شرطاً نحو: مَنْتَ تكرم أَكْرَمَهُ، وإيهم تضرب أضربه.

ثانيها: إذا أضيف إلى شرط نحو: عَلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ.

ثالثها: إذا تضمن استفهاماً نحو: مَنْ رأيت؟ وإيهم لقيت؟ ومتى قدمت وأين أقيمت؟ سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات. هذا مذهب البصريين. ووافقهم الكوفيون في الأوّل، وجوزوا في الثاني ألا يلزم الضمّر لما حكوا من قولهم: «ضَرَبَ مَنْ مِثًا». «وتفعل ماذا»، «تصنع ماذا» وإن أين الماء والعشب جواباً لمن قال: إن في موضع

(١) هو عمر بن عبد المجيد المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدّم

(٢) لعله تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ. من تصانيفه الكثيرة. الابتهاج في شرح المنهاج للدوي، والدر العظيم في تفسير القرآن العظيم، وغيرهما. وانظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (١٤٦/٦) والدر الكامنة لابن حجر (٦٣/٣) والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٣١٨/١٠) وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٣٤٢).

أو لعله هو بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام السبكي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ. من آثاره: شرح قطعة من مختصر ابن الحاجب. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٦٣) وحسن المحاضرة للسيوطي (٤٤٨/١) والنجوم الزاهرة (١٣٦/١١) وكشف الظنون (ص ٦٢٥).

(٣) في الأصل: «فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ» وما أثبتناه «فَفَرِيقًا» مع الفاء، هو نصّ الآية

كذا ماءً وعُشْبًا. والبصريون حكموا بشذوذ ذلك.

رابعها: إذا أُضيف إلى استفهام نحو: غُلامٌ مَنْ رَأَيْتَ؟

خامسها: إذا نصبه جواب «أنا» نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَمِرُّ مَلَأْتَهُ﴾ [الضحى: ٩].

سادسها: إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو: زيداً فاضرب.

سابعها: إذا كان معمول «كم» الخبرية نحو: كم غلام ملك، أي كثيراً من الغلمان ملكت.

وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيرهُ عن الفاعل في لغة رديئة نحو: ملكت كم غلام.

### [أوجه وجوب تأخير المفعول به عن الفعل]

وقد يمنع تقديمه عليه وذلك في صور:

أحدها: أن يكون الّ المشددة أو المخففة نحو: عرفتُ أنّك أو أنّك منطلق. قال أبو حيان: وقياس ما أجازه القراء من الابتداء بـ «أنّ» المشددة، وما أجازه هشام من أنّ: أنّ زيداً قائمٌ؛ حتى جواز التقديم.

ثانيها: أن يكون مع فعل تعجبي نحو: ما أحسن زيداً.

ثالثها: أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو: من البر أن تكفّ لسانك.

رابعها: أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو: لم أضرب زيداً، فلا يقدّم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم، فإن قدّم على الجازم جاز.

خامسها إلى ثامنها: أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء، أو لام قسم، أو قد، أو سوف نحو: ليضرب زيدٌ عمراً، واللّه لأضربن زيداً، والله قد ضربت زيداً، سوف أضرب زيداً.

تاسعها: أن يكون مع فعل مؤكّد بالنون، فلا يقال: زيداً أضربن.

قال الرضي: ولعلّ ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلاً على أن الفعل غير مُمّهٍ، وإلاّ لم يؤخره عن مرتبته، وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مُمّهاً فيتنافران في الظاهر.

وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو: ﴿إِنَّا نَكُفُّ نَعْبُدُ وَإِنَّا نَكُفُّ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي لا غيرك، ﴿يَلِ اللَّهُ فَعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، أي لا غيره.

وخالف في ذلك ابن الحاجب، ووافقه أبو حيان، فقالا: الاختصاص الذي يتوهمه



كثير من الناس من تقدّم المفعول وهمّ، وعلى الأول شرطه ألا يكون التقديم مستحقاً كالصور المبدوء بها.

والمشهور أنّ الاختصاص والخصر مترادفان. واختار السبكي التفرقة بينهما، وأنّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاحتصاص قصر الخاص من جهة خصوصه من غير تعرّض لنفي وغيره.

وهاتان المسألتان من علم البيان، لا النحو، فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا «شرح ألفية المعاني»<sup>(١)</sup> وكتاب «الإتقان»<sup>(٢)</sup>.

### [حذف المفعول به]

(ص): ويحذف المفعول، لا نائب، ومتعجب منه، وجواب، ومحصور، ومحذوف حامله حتماً، وكذا نحو: زيد ضربته خلافاً للكوفية. وينوي إلّا لتضمن الفعل اللزوم، أو الإيدان بالتعميم، أو غرض حذف الفاعل، ومتى حذف بعد «لو» فهو جوابها غالباً. ويجزّ بالباء الزائدة كثيراً مفعول: حرفت ونحوه، نحو: «وَلَا تُقْلِقُوا يَاسَيِّدُكَ» [البقرة: ١٩٥]، وقليلاً في ذي النين، ونحو: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدّث بكل ما سمع».

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الأصل جواز حذف المفعول به، لأنه فضلة ويمتنع في صور:

أحدها: أن يكون نائباً عن الفاعل، لأنه صار عمدة كالفاعل.

ثانيها: أن يكون متعجباً منه نحو: ما أحسن زيداً.

ثالثها: أن يكون مجاباً به كـ «زيداً» لمن قال: من رأيت؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب.

رابعها: أن يكون محصوراً نحو: ما ضربت إلّا زيداً، إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفيه مقيداً.

(١) هو الشرح المسمى «المطالع السعيدة» لـ «الألفية في النحو والتصريف والخط» كلاهما للمصنف؛ وقد جمع في هذه الألفية بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط. انظر كشف الظنون (ص ١٥٧).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» للمصنف. ذكر فيه تصنيف شيخه الكافجي واستصره ومواقع العلوم للبلقيني واستقله. ثم إنه وجد «البرهان» للزركشي كتاباً جامعاً بعد تصنيفه «التحبير» فاستأنف وزاد عليه إلى ثمانين نوهاً وجعله مقدمة لتفسيره الكبير الذي شرع فيه وسماه «مجمع البحرين». انظر كشف الظنون (ص ٨). وكتاب «الإتقان» طبع عدة مرات؛ منها طبعة دار الكتب العلمية ببيروت.

خامسها: أن يكون عامله حذف نحو: خيراً لنا، وشراً لعدونا، لتلا يلزم الإجحاف.

سادسها: إذا كان المبتدأ غير «كل»، والعائد المفعول نحو: زيد ضربته، فلا يقال اختيئاً: زيد ضربت بحذف العائد، ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب زيد.

قال الضَّفَّار<sup>(١)</sup>: وأجاز سيويه في الشَّعر: زيد ضربت، ومنع ذلك الكسائي، والفرَّاء، وأصحاب سيويه.

حكى عن أبي العباس أنه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا، لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد.

ونقل عن هشام أنه أجاز: زيد ضربت في الاختيار، هكذا نقل أبو حيان.

ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار، وعن الكوفيين المنع إلا في الشعر. والله أعلم.

الثانية: إذا حذف المفعول نوي لدليل عليه نحو: ﴿فَقَالَ لِمَا تُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي لما يريد، وقد لا ينوي إمّا لتضمين الفعل المتعدي معنى يقتضي لزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضي التعدية كتضمن «أصلح» معنى: «الطف» في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي دِينِي﴾ [الأحقاف: ١٥]، أي الطف بي فيهم. وإما للإيدان بالتعميم نحو: ﴿يُمَيِّتْ وَيُحْيِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] يعطي ويميت، ويصل ويقطع، وإما لبعض الأغراض السابقة في حذف الفاعل كالإيجاز في: ﴿وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التفاين: ١٦] والمشكلة في ﴿وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى وَأَنْتَ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٢، ٤٣]، والعلم في: ﴿إِنْ لَمْ تَقْعَلُوا لَنْ تَقْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، والجهل في قولك: ولدت فلانة، وأنت لا تدري ما ولدت، وعدم قصد التعيين في: ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ يَنْصُرْكُمْ ثِيَابَهُ عَذَابًا﴾ [الفرقان: ١٩]، والتعظيم في: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَحْلَبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] والخوف في: أبغضت في الله، ولا تذكر المبغوض خوفاً منه.

الثالثة: إذا حذف المفعول بعد «لو» فهو المذكور في جوابها غالباً، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٩٩] أي لو شاء إيمان من في الأرض. ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] أي لو يشاء هدى الناس. وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [فصلت: ١٤] فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة، بقرينة السياق.

الرابعة: تزداد الباء كثيراً في مفعول «عرفت» ونحوه، ومما زيدت فيه الباء في المفعول نحو: ﴿وَلَا تَقْلُقُوا بِأَمِيرِكُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ بِجَمْعِ أَسْمَاءَ﴾ [مريم: ٢٥]،

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي، وقد تقدم التعريف به.

﴿لَيَمَسَّنَّكُم مِّنَ الْمَوْتِ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الحج: ١٥]. ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥] أي: أيدىكم، وجلع النخلة، وسبباً، وإلحاداً.

وقلت زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثنتين كقوله:

٦٤٤ - تَنَقَّسِي الصُّجُوعَ بِيَارِدٍ بِسَامٍ<sup>(١)</sup>

وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد، ومنه الحديث: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع»<sup>(٢)</sup>.

وقوله:

٦٤٥ - فَكُفَى بِنَا قُضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حَسْبَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا<sup>(٣)</sup>

[تعدّد المفعول به]

(ص): مسألة: إذا تعدّد مفعول في غير ظنٍّ، فالأصل تقديم فاعل مَعْنَى، وما لا يتعدى بحرف، ومن لَمْ جاز خلافاً لهشام: أعطيت دِرْهَمَهُ زَيْدًا وَدِرْهَمَهُ أُعْطِيَ زَيْدًا.

وثالثها: يمنع الأول دون الثاني. وامتنع خلافاً للكوفية: أعطيت مَالَكُمُ الْغُلَامَ، ويجب ويُمنع لِمَا مَرَّ.

(ش): إذا تعدّد المفعول، فإن كان في باب ظنٍّ وأعلم، فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدّم على الخبر، والفاعل في باب أعلم مقدّم على الاثنتين.

وإن كان في غيره كباب: أعطى واختار. فالأصل تقديم ما هو فاعل مَعْنَى في الأول، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك، لأنه أقوى؛ فالأصل في: أعطيت

(١) عجز بيت من الكامل، وصلره:

تَكَيْتُ فَوَادِكُ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٠٧) والأغاني (١٣٧/٤، ٢١٥) والجنى الداني (ص ٥١) والدرر (٧/٣) وشرح شواهد المغني (١/٣٣٢). ولا نسبة في شرح الأشموني (١/٢٠٠) ومغني اللبيب (١٠٩/١).

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، حديث رقم ٥) من حديث أبي هريرة. ورواه أيضاً من حديث عمر بن الخطاب وابن مسعود بلفظ: «بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع». والحديث رواه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٠٨/٨) والبيهقي في شرح السنة (٣٦٢/١٢) والتبريزي في مشكاة المصابيح (١٥٦) والنووي في الأذكار (٣٣٧) وابن عدي في الكامل في الصغفاء (٧/٢٦٦٠).

(٣) تقدم برقم (٣٠٣)

زيداً درهماً، واخترت زيداً الرجال تقديم «زيد» لأنه أخذ الدرهم، ومختاراً من الرجال.

ويتفرّع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول إما عليه فقط نحو: أعطيت درهمه زيداً، أو على العامل أيضاً نحو: دَرَّهْمُهُ أعطيت زيداً لعود الضمير على متقدّم في الرتبة وإن تأخر في اللفظ فهو نظير: ضرب غلامه زيداً.

والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريين خلافاً لهشام في منعه لهما، وبعض البصريين في منعه الأولى دون الثانية. قال أبو حيان: وبني منعه على أن المفعولين في رُتْبَةٍ واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدّم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدّم على الفعل، فإن النّية به التأخير، وحيثنذ ينوى تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير.

ومما يفرّع على الأصل أيضاً امتناع: أعطيت مالكة الغلام لعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبة، لأن المالك هو الآخذ، فهو نظير: ضرب غلامه زيداً.

والكوتوب جوّزوا ذلك على تقدير تناول الفعل الغلام أولاً، فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل أخذاً له قبل صاحبه. وقد يخرج عن هذا الأصل، فيقال: أعطيت درهماً زيداً، واخترت الرجال زيداً بتأخير ما حقّه التقديم.

وقد يجب التزام الأصل في نحو: أعطيت زيداً عمراً، لأنه لو قدم لم يدر أزيد أخذ أم مأخوذاً<sup>(١)</sup>.

وقد يجب الخروج عنه في نحو: أعطيت الغلام مالكة ليعود الضمير على متقدّم ويؤخر المحصور منهما نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً، وما أعطيت درهماً إلا زيداً.

### [أوجه حذف ناصب المفعول به جوازاً ووجوباً]

(ص): مسألة: يحذف عامله قياساً لقرينة، ويجب سماحاً في مثل وشبهه، لا إن لم يكسر استعماله خلافاً للزمخشريّ كـ «الكلاب على البقر»<sup>(٢)</sup>. «أَنْتَهُوَ خَيْرٌ» [النساء: ١٧١]، «أَحْشَقاً وَسَوْءَ كَيْلَةٍ»<sup>(٣)</sup>، «مَنْ أَنْتَ زَيْدًا»، «كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا»، «هَذَا وَلَا

(١) وهذا شبهه بمسألة: «ضرب موسى عيسى» في وجوب التزام الأصل.

(٢) يضرب مثلاً للامرين أو للرجلين لا يبالى أهلها أو سلماً ويقال أيضاً: «الكلاب» بالرفع. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (٢/ ١٤١).

(٣) يضرب مثلاً لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ونوعين من التقصان. والكيل: ضرب من الكيل، مثل القيلة والجلسة؛ والحشف: رديء التمر. يقول: تعطى الحشف وتسيء الكيل. والعامة تقول: «حشفاً وسوء كيل» والصواب: «كيلة» بالكسر. ونصبوا «حشفاً» بفعل مضمر، يريدون: أنجمع حشفاً؟ وعطفوا «الكيلة» عليه. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١/ ٨٥، ٨٦).

زَعَمَاتِكْ. إِنْ تَأْتِي فَأَهْلُ اللَّيْلِ وَأَهْلُ النَّهَارِ، «دِيَارَ الْأَحْيَابِ»، «عَذِيرَتِكَ».

وكذا «مرحياً»، وأهلاً وسهلاً خيراً لا دعاء فمن باب المصدر. وقيل: مصدر مطلقاً. وقيل: يجعل المنصوب مبتدأ أو خبراً فيلزم حذف مُتَمِّه. والأصح أَنَّ منه «سُبُوحاً» و«قُدُوساً»<sup>(١)</sup> على النصب.

(ش): يجوز حذف ناصب المفعول به قياساً لقريئة لفظية أو معنوية نحو: «زيداً» لمن قال: مَنْ ضَرَبْتَ؟ أي: ضربت. ولمن شرع في إعطاء أي: أعط. و«خيراً» لمن ذكر رؤيا أي: رأيت.

و«حديثك» لمن قطع حديثه أي: تَمَمَّ، و«مكة» لمن تأهب للحج أي: تريد أو أراد، و«القرطاس» لِمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا أي: تصيب.

ومعنى كونه قياساً: أنه لا يقتصر فيه على مَوْرَدِ السَّمَاعِ. ومنه في القرآن: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَعْلَمْ رَبُّكُمْ أَنَّهُ يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ بِالْمَعْلُومِ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: تتبع.

ويجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك، فلا تغير ققولهم: «كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَيْئَةً حَزَّ»<sup>(٢)</sup>، أي: اتت ولا ترتكب. وهذا ولا زَعَمَاتِكْ، أي هذا هو الحق ولا أتوهم. وقيل: التقدير ولا أزعم.

وكذا ما أشبه المثل في كثرة الاستعمال نحو: ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لِّعَصَمَ﴾ [النساء: ١٧١] أي وأتوا، بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو: انتهِ امرأ قاصداً، أي وأنت، فإنه لا يجب إضمار فعل.

قال أبو حيان: وقد غفل الزمخشري عن هذا فجعل «أَنْتَهُوا خَيْرًا» منه، و«أَنْتَهُ» امرأ قاصداً سواء في وجوب إضمار الفعل. وقد نص سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في «انتَهُ امرأ قاصداً»، وعُلِّلَ ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل: انتَهُ خيراً لك.

وقولهم: «الكلاب على البقر» بإضمار «أرسل». ومعناه: خلل بين الناس جميعاً خيرهم وشَرَّهم، واغتتم أنت طريق السلامة فاسلكها.

(١) قال سيبويه: إنما قولهم «سَبَّحَ قُدُوسَ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ» فليس بمنزلة «سبحان» لأن سُبُوحاً قُدُوساً صفة، كأنك قلت: ذكرت سُبُوحاً قُدُوساً فنصبته على إضمار الفعل المتروك إظهاره، كأنه خطر على باله أنه ذكره ذاك فقال: سُبُوحاً، أي ذكرت سُبُوحاً، أو ذكره هو في نفسه فأضمر مثل ذلك؛ فأما رفعه فعلى إضمار المبتدأ. انظر لسان العرب (٢/٤٧٢) - مادة سبج.

(٢) لم أجده في كتب الأمثال التي بين يدي. وفي اللسان (١٢/٦٣٦٨) «وقال سيبويه: في باب ما جرى محروى المثل: كل شيء ولا شَيْئَةً حَزَّ»؛ ولكنه أورد «كُلُّ» بالرفع. ولم أجده قوله هذا في الكتاب.

وقولهم: «أَحْشَقاً وَشَوْءَ كَيْلَةٍ» مَثَلٌ لِمَنْ يَظْلِمُ النَّاسَ مِنْ وَجْهَيْنِ وَمَعْنَاهُ: تَعْطِينِي حَشَقاً وَتَسِيءُ الْكَيْلَ.

وَأَمَّا «مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟» فَاصْطَلَحَ أَنْ رَجُلًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِفَضْلِ تَسْمَى بِزَيْدٍ، وَكَانَ زَيْدٌ مَشْهُورًا بِالْفَضْلِ وَالشَّجَاعَةِ، فَلَمَّا تَسَمَّى الرَّجُلُ الْمَجْهُولُ بِاسْمِ ذِي الْفَضْلِ دَفَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَقِيلَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ عَلَى جِهَةِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا، أَوْ ذَاكَ زَيْدًا؟ وَفِي قَوْلِهِمْ: «مَنْ أَنْتَ؟» تَحْقِيرٌ لِلْمَخَاطَبِ. وَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ لَيْسَ اسْمُهُ زَيْدًا: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ عَلَى الْمَثَلِ الْجَارِي.

وَأَمَّا «كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا»، فَمَعْنَاهُ: إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا تَأْتِ هَذَا، أَوْ أَقْرَبُ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَقْرُبُ هَذَا.

وَأَمَّا «هَذَا وَلَا زَعْمَاتِكَ» فَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْمَخَاطَبَ كَانَ يَزْعُمُ زَعْمَاتٍ، فَلَمَّا ظَهَرَ خِلَافُ قَوْلِهِ، قِيلَ لَهُ هَذَا الْكَلَامُ، وَ«هَذَا» مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَحْذُوفٌ أَيُّ هَذَا الْحَقِّ. وَلَا يَخْتَصُّ بِهَذَا اللَّفْظِ، بَلْ تَقُولُ: أَقُولُ كَذَا وَلَا زَعْمَاتِكَ، وَأَعْلَمُ كَذَا وَلَا زَعْمَاتِكَ.

وَأَمَّا «إِنْ تَأْتِنِي فَأَهْلُ اللَّيْلِ، وَأَهْلُ النَّهَارِ» فَالْمَعْنَى تَجِدُ مَنْ يَقُومُ لَكَ مَقَامَ أَهْلِكَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُوَ مِمَّا جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ فِي كَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ.

وَأَمَّا «دِيَارَ الْأَحْيَابِ» فَمَعْنَاهُ: أَذْكَرُ. قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: إِنَّ أَرَادَ ابْنُ مَالِكٍ هَذَا اللَّفْظَ بِمَخْصُوصِهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى سَمَاعٍ، وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادَ لَفْظَ «دِيَارٍ» مُضَافًا إِلَى اسْمِ الْمَحْبُوبَةِ فَكَثِيرٌ. قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

٦٤٦ - دِيَارَ مَيْمَةٍ إِذْ مَيَّيْتُ تُسَاعِفُنَا<sup>(١)</sup>

وقال طرفة:

٦٤٧ - دِيَارَ مُلَيْمَى إِذْ تَصِيدُكَ بِالْمُنَى<sup>(٢)</sup>

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَيْنٌ وَلَا حَرْبٌ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٢٣) وخزانة الأدب (٣٣٩/٢، ٣٤٠، ٣٤٥) والدرر (٧/٣) وشرح أبيات سيويه (٥٤٨/١) والكتاب (٢٨٠/١، ٢٤٧/٢) ولسان العرب (٣٨٦/١٢) ونوادر أبي زيد (ص ٣٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَإِذْ حَبَلٌ سَلِمَى مِنْكَ دَائِنُ تَوَاصُئَةٍ

وهو في ديوان طرفة (ص ٧٦) والدرر (٨/٣).

وفي البسيط<sup>(١)</sup> ما نصّه: ومنها: يُذَكِّر الدار فإنه كثير عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله: «ديار مية» أي: اذكر، ومثله ذكّر الأيام والمعاهد والدّمَن لأنه يستعمل عندهم كثيراً. وأما عَلَيَّكَ فمعناه: أحضر عاذرك، قال:

٦٤٨ - أريد حيّاتك، ويريد قلبي عَليّكَ مِنْ خَلِيلٍ مِنْ مُرَادٍ<sup>(٢)</sup>

وأما مَرْحَباً، وأهلاً وسهلاً، فالمعنى: صادفت رجلاً وسعةً، ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلاً أي ليّنًا، وخَفُضاً لا حزنًا. وهذا يستعمل خبراً لمن قصدك ودعاءً للمسافر، والأوّل هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره: لَقَاكَ الله ذلك، وقدره سيبويه: رحبت ببلادك وأهلت.

قال أبو حيان: وإنما قدره بفعل، لأن الدعاء إنّما يكون بالفعل، فقدره بفعل من لفظ الشيء المَدْعُو به. فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب «مرحباً» على المصدر لا على المفعول به. وكذلك «أهلاً». قال: وهذا الذي قدره سيبويه إنّما هو إذا استعمل دعاء. أما إذا استعمل خبراً على تقدير. صادفت وأصبحت فيكون مفعولاً به لا مصدرًا.

قال: وهم القوّاس فنسب لسبويه أنّ «مرحباً» مفعول به أي صادفت رَحْباً لا ضيقاً، وأنّ مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بفعله.

ومن العرب من يرفع المنسوب في هذه الأمثلة ونحوها على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر، كما لزمه إضمار الناصب نحو: كل شيء، أي: أمم بمعنى: قصد، وديار الأحباب أي: تلك، وكلاهما وتمراً أي: لي وزدني. ومن أنت وزيد، أي ذكرك أو كلامك. وكذا البواقى. قال:

٦٤٩ - ألا مَرْحَبٌ واديكَ غَيْرُ مَضِيّتي<sup>(٣)</sup>

(١) البسيط في شرح الكافية لحسن بن محمد الأسترابادي المتوفى سنة ٧١٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمعمر بن معلى كرب في ديوانه (ص ١٠٧) وروايته. «حيّاتك» مكان «حياته» وحياءه أي عطائه. والأغاني (٢٦/١٠) وحماسة البحتري (ص ٧٤) والحماسة الشجرية (٤٠/١) وخزانة الأدب (٣٦١/٦، ٢١٠/١٠) والدرر (٨/٣) وسقط اللآلي (ص ٦٣، ١٣٨) وشرح أبيات سيبويه (٢٩٥/١) والكتاب (٢٧٦/١) وعجزة لملي بن أبي طالب في لسان العرب (٥٤٨/٤ - عذر). وبلا نسبة في شرح المفصل (٢٦/٢).

(٣) حذر بيت من الطويل، وصدره:

إذا جئتُ بواباً له قال مرحباً

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ١٤١، ٢٨٣) والدرر (٩/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٠١/١) والكتاب (٢٩٦/١) وبلا نسبة في المقتضب (٢١٩/٣). وتروى البيت بجعل صدره عجزاً.

أي: ألا هذا مرحب، أو لك مرحب، وأنشد لسيويه:

٦٥٠ - وبالسَّهْبِ مِمَّوْنُ التَّقِيَّةِ قَوْلُهُ لِمُلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ<sup>(١)</sup>  
وأما سُتُوحُ قُدُوسٍ فَيَقَالَانِ بِالرَّفْعِ<sup>(٢)</sup> عِنْدَ سَمَاعٍ مِنْ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى إِضْمَارٍ «مَذْكُورُكَ». فليسا بمصدرين، وبالنصب على إضمار: ذُكِرَتْ سُبُوحاً قُدُوساً أَيْ أَهْلٌ ذَلِكَ، فَاخْتَلَفَ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ النَّاصِبُ، وَاجِبُ الْإِضْمَارِ أَوْ جَائِزُهُ؟ فَقَالَ الشُّلُوبِيْنَ وَجَمَاعَةٌ بِالْأَوَّلِ، وَآخَرُونَ بِالثَّانِي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٢٨) والدرر (٩/٣) وشرح أبيات سيويه (١/١٨٤)  
وشرح المفصل (٢/٢٩) والكتاب (١/٢٩٦). وبلا نسبة في المقتضب (٣/٢١٩) والمنصف (٣/٣٧).  
(٢) راجع الحاشية (١) صفحة ١٣.



## التحذير

(ص): ومنه ما نصب تحذيراً إن كان «إِيَّاء»، أو مكرّراً، أو متعاطفاً، وإلا فيجوز إظهاره. وأجازه قوم مع المكرّر، ولا يحذف عاطف بعد «إِيَّاء» إلا ينصب المحذوف بإضمار آخر، أو جزء بمنّ. ويكفي تقديره في أن تفعل.

ويمعطف المحذوف على إِيَّاي، وإِيَّانا، وعلى إِيَّاكَ وإِخوته، ونفسك شبهه من المخاطب، ويضمّر ما يليق كـ «نَحْ» و«أَنْتَ»، وقيل: لكل ناصب. ولا يحذر من ظاهر، وضمير غائب إلا معطوفاً، والضمير هنا مؤكداً، ومعطوفاً عليه كغيره.

(ش): من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر بابّ التحذير، وهو: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ «إِيَّاء»، أو ما جرى مجراه.

وإنما يلزم إضماره مع «إِيَّاء» مطلقاً نحو: إِيَّاكَ وَالشَّوْءَ، فالناصب لـ «إِيَّاء» فعل مضمّر لا يجوز إظهاره. ومع المكرّر نحو: الأسدُ الأسدُ، لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل. ومع العاطف نحو: ﴿ثَاغَةَ اللَّهِ وَمُؤَيَّنَهَا﴾ [الشمس: ١٣]، استغناءً بذكر المحذّر منه عن ذكر المحذّر.

وما عدا هذه الصور الثلاث يجوز فيه الإظهار. ويجوز بعضهم إظهار العامل مع المكرّر، حكاة في البسيط. وقال الجُزولي: يقبح فيه الإظهار، ولا يمتنع. ويمتنع عند قوم. والشائع في التحذير أن يراود به المخاطب، فإذا حذّر بـ «إِيَّاء» اتصل بضميره، وعطف عليه المحذوف نحو: إِيَّاكَ أو إِيَّاكَ أو إِيَّاكُمَا، أو إِيَّاكُم أو إِيَّاكُنَّ والشّر.

ويضمّر فعل أمر يليق بالحال نحو: اتَّقْ، وياعد، ونَحْ، وخلّ، ودع، وما أشبه ذلك. وتحذّر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذوف أيضاً بإضمار ما ذكر نحو: رأسك والحافظ، ورجلك والحجّر، وعَيْنُكَ والنظَر إلى ما لا يحلّ، وفمك والحرام.

وكونه معطوفاً مذهب السبرافي وجماعة. وأجازه ابن عصفور وابن مالك.

وذهب ابن طاهر وابن خروف: إلى أنَّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمَر، والتقدير: إِيَّاكَ باعد من الشرِّ، واحذر الشرِّ، فيكون الكلام جملتين، وعلى الأوَّل يكون جملة واحدة، والتقدير: إِيَّاكَ باعد من الشرِّ، والشرُّ منك، فكلُّ منهما مباعد عن الآخر.

ولا يحذف العاطف بعد «إِيَّا» إلَّا والمحدور منصوب بناصب آخر مضمَر، أو مجرور بـ «مِنْ» نحو: إِيَّاكَ الشرُّ، فلا يجوز أن يكون الشرُّ منصوباً بما انتصب به «إِيَّاكَ»، بل بفعل آخر تقديره: دع الشرُّ وإِيَّاكَ من الشرِّ. ويجوز تقدير «مِنْ» مع أن تفعل لا طراد حذف الجزء مع «أَنَّ» إذا أُمِنَ اللَّئِيسُ نحو: أياك أن تفعل، أي من أن تفعل.

وقد يكون التحذير للمتكلِّم، شُمع: «إِيَّاي وأن يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَ»<sup>(١)</sup> أي إِيَّاي نَحْ عن حذف الأرنب، ونَحْ حذف الأرنب عن حضرتي.

ولا يكون المحدور ظاهراً، ولا ضمير غائب إلَّا وهو معطوف نحو: إِيَّاكَ والشرُّ، وماز رأسك والسيف<sup>(٢)</sup>، وقوله:

٦٥١ - فلا تصحب أحبا الجهل وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ<sup>(٣)</sup>  
أي باعد منه، وباعده منك.

وأما قولهم: «أعور عينك الحجر» فعلى حذف العاطف أي: والحجر.

وقولهم: فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوَاب<sup>(٤)</sup> شاذٌّ، أي ليتباعد من النساء الشَّوَاب، وباعدهن منه.

(١) هذا من الأمثال؛ حكاه سيبويه عن العرب؛ أي: وأن يرميها أحد؛ وذلك لأنها مشؤمة يتعلَّي بالتمرض لها. انظر لسان العرب (٩/٤٠). ورأى الزجاج أن أصل «إِيَّاي وأن يحلف أحدكم الأرنب». «إِيَّاي وحلف الأرنب، وإياكم وحلف الأرنب؛ فحلف من كل جملة ما أثبت في الأخرى. وفي رأي الجمهور أن أصله: إِيَّاي باعدوا عن حلف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحلف أحدكم الأرنب؛ ثم حلف من الأول المحدور، وهو حلف الأرنب، وحلف من الثاني المحذَر، وهو: باعدوا أنفسكم. انظر التصريح (٢/١٩٤).

(٢) قال في اللسان (٥/٤١٢ - مادة موز) عن الليث: «إذا أراد الرجل أن يضرب عتق آخر فيقول: أخرج رأسك، فقد أعطاه حتى يقول: مازِ رأسك، أو يقول: مازِ، ويسكت؛ معناه: مُدُّ رأسك». وقال الأزهري: «لا أعرف مازِ رأسك بهذا المعنى إلَّا أن يكون بمعنى مايز، فأختر الياء فقال: مازِ، وسقطت الياء في الأهرم». وزاد في القاموس المحيط عن ابن الأعرابي: «أصله أن رجلاً أراد قتل رجل اسمه مازن، فقال: مازِ رأسك والسيف، فرجَم مازن، فصار مستملاً وتكلَّم به الفصحاء».

(٣) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/١٠).

(٤) شَوَابٌ: جمع شابة. قال الخليل إنه سمع أعرابياً فصيحاً يقول: إذا بلغ الرجل ستين فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوَاب. انظر لسان العرب (١/٤٨٠).

وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً، ومعطوفاً عليه حكمه في غيره. وهنا ضميران: أحدهما: لفظ «إِيَّاكَ»، والآخر: ما تضمنه إِيَّاكَ من الضمير المتقل إلى من الفعل الناصب له، فإذا أكدت قلت: إِيَّاكَ نَفْسَكَ أن تفعل، أو إِيَّاكَ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ «أنت» قبل النفس وتركه.

وإذا أكدت الضمير المستكن في «إِيَّاكَ» قلت: إِيَّاكَ أنت نفسك أن تفعل، أو إِيَّاكَ أنت نفسك وَالشَّرَّ.

وإذا عطفت على «إِيَّاكَ» قلت: إِيَّاكَ وزيداً والأسدَّ، وكذا رأسك ورجليكَ والضربَ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ «أنت».

وإن عطفت على الضمير المستكن، فقلت: «إِيَّاكَ وزيداً أن تفعل» كان قبيحاً حتى تؤكد بـ «أنت».

ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد «إِيَّا»، ولا يجوز تقديره قبلها، وأن الأصل: باعدك مثلاً، فلما حذف انفصل الضمير، لأنه يلزم منه تعدي الفعل الرفع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز إلا في أفعال القلوب، وما حمل عليها إلا في «إِيَّاي» إذا قدر ناصبه فعل أمر، فإنه يجوز لانتفاء هذا المحذور.

## الإغراء

(ص): ومنه ما نصب إغراءً بإضمار «الزَمَ» إن عطف أو كَرَّر، ويجوز إظهاره دونهما ولا يكون ضميراً. وقد يرفع مكرراً. وإنما يعطف فيهما بالواو. ويجوز كون تاليها مفعولاً معه.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بإضمار فعل واجب الإضمار باب الإغراء، وهو: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحَمَّدُ عليه.

وإنما يجب الإضمار في صورتين: إذا عطف أو كَرَّر كقولك: الأهل والولد، وقولك: العهدُ العهدُ.

وتضمّر «الزم» أو شبهه قال:

٢٥٢ - أخاك أخاك إنَّ من لا أخاك<sup>(١)</sup>

يجوز الإظهار فيما عداهما نحو: العهد، فيجوز أن تقول: الزم العهد، واحفظ العهد.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كساح إلى الهيجا بشير صلاح

وهو لمسكين الدارمي في ديوانه (ص ٢٩) والأخاني (١٧١/٢٠، ١٧٣) وخزانة الأدب (٦٧/٣، ٦٧) والدرر (١١/٣) وشرح أبيات سيويه (١٢٧/١) وشرح التصريح (١٩٥/٢) والمقاصد النحوية (٣٠٥/٤). ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال (ص ٢٦٩). ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري (ص ٢٤٥). ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية (٦٠/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٧٩/٤) وتخليص الشواهد (ص ٦٢) والخصائص (٤٨٠/٢) والدرر (٤٤/٦) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٨) وشرح قطر النلي (١٣٤ ٢) والكتاب (٢٥٦/١).

ولا يكن المُغْرَى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً. وقد يرفع المكرّر قال:

٦٥٣ - لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة السّلاح السّلاح<sup>(١)</sup>

ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير إلاّ بالواو لدلالتهما على الجمع وهي للمقارنة هنا في الزمان، بخلاف الفاء، وثُمَّ لدلالتهما على التراخي، ولأن المعطوف هنا شبيه بالتأكيد اللفظي، لأنّ إيتاك والشر، معناه: إياك أبعد من الشرّ، والشرّ منك.

والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يكون إلاّ بالواو. ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مفعولاً معه، لأنها لما كانت للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى المعية.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الخصائص (١٠٢/٣) والدرر (١١/٣) وشرح الأشموني (٤٨٣/٢) والمقاصد النحوية (٣٠٦/٤).

## الاختصاصُ

(ص): ومنه ما نُصب على الاختصاص. قال سيويه: بتقدير «أعني» وهو «أي» بعد ضمير المتكلم، وقُلَّ بعد مخاطب وغائب في تأويله، خلافاً للصَّفَار. وحُكِّمها كالنداء إلا حرفه. ووصفها بإشارة.

وقال السيرافي: معربة مبتدأ أو خبراً. والأخفش: منادى ومتبوعها مرفوع. ولا يزداد عليه. ويقوم مقامها منصوبٌ معرف بـ «أل» أو إضافة. قال سيويه: فالأكثر: بَنُو، و«مَعَشَر» و«أهل»، و«أل». وأبو عمرو: لا ينصب غيرها. وقُلَّ علماً، ولا يقدّم منصوباً على الضمير.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقَدَره سيويه بـ «أعني» ويختص بـ «أي» الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، و«اللهم اغفر لنا أيها العصابة» وقوله:

٦٥٤ - جُـدْ بَعْفُو فِسانِني أَلْهَبا العَبْ - سُدْ إلی العَفْوَ يا إلهي فَقَيِّرْ<sup>(١)</sup>

وإنما اخْتُصَّ بها، لأنه لَمَّا جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلا أيها الرجل، فلازمه معنى الخطابية الذي في النداء، فناسب أن يكون وحده مفسراً، فلا يقال مثلاً إني أفعل زيد، تريد نفسك.

وحكم «أي» في هذا الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضمِّ محكوماً على موضعها بالنصب، ووصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرفع.

واستثنى ابن مالك في «التسهيل» دخول حرف النداء، فإنه لا يدخل عليها هنا، لأن

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢/٣) وشرح شلور الذهب (ص ٢٨٣). ويروى «خُدْ» مكان «جُدْ».

المراد بها المتكلم والمتكلم لا ينادي نفسه.

وزاد أبو حيان: وضُمُّها باسم الإشارة، فإنه ممتنع هنا، فلا يقال: عَلَيَّ أيها ذا الفقير تصدَّق، سواء فُعِلَ به التعيين أم صُرِفَ إلى اسم الجنس.

وزعم السيرافي: أن «أَيَّا» هنا معربة، وضمها حركة إعراب لا بناء، على أنه خبر تقديره: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي المخصوص به، أو مبتدأ تقديره: الرجل المخصوص أنا المذكور.

وزعم الأخفش: أنها منادى، لأنها في غير الشَّرْط والاستفهام لا تكون إلا على النداء، قال: ولا يُتَكَّر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى أن عمر قال: «كُلُّ الناس أقرُّ منك يا عمر». قال: وهذا أولى من أن تَخْرُجَ «أَيَّ» عن بابها. وَرَدَّ بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو: «نحن العرب»، و«بك الله».

ويقوم مقام «أَيَّ» في الاختصاص مصرحاً بنصبه اسم دال على مفهوم الضمير معرّف باللام نحو: «نحن الثُّزْبُ أقرى الناس للضيف» أو الإضافة.

قال سيبويه: وأكثر الأسماء المضافة دخولاً في هذا الباب: «بنو فلان»، و«معشر» مضافة، و«أهل البيت» و«آل فلان».

وقال أبو عمرو: العرب تنصب في الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها قال:

٦٥٥ - نحنُ بني ضَبَّة أصحابُ الجمَلِ<sup>(١)</sup>

وقال:

٦٥٦ - إنا بني مِنقَر قومٌ ذوو حَسَمٍ<sup>(٢)</sup>

وقال:

(١) ويعدّه «نعمى ابن عفان بأطراف الأسفل» والرجز للحارث الضبي في الدرر (١٣/٣) وللأعرج المعنى في شرح ديوان الحماسة للمرروني (ص ٢٩١). وبلا نسبة في خزنة الأدب (٥٢٢/٩) وشرح شذور اللهب (ص ٢٨٥) ولسان العرب (٢٢٩/٦ - نلص، و١٢٣/١١ - بجل، و٥٥٢ - جمل). وهو من شواهد الأشموني وروايته فيه

نحن بني ضَبَّة أصحاب الجمَل والموت أحلى عندنا من العسل

(٢) صلب بيت من البسيط، وعجزه:

فينا سراًة بني سعلٍ وناديهما

وهو لعمرو بن الأهمتم في الدرر (١٣/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٠/٢) والكتاب (٢٣٣/٢) ولسان العرب (٣٥٣/٩). وبلا نسبة في خزنة الأدب (٣٠٦/٨).

٦٥٧ - نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقٍ نَمُشِي عَلَى النَّمَارِقِ<sup>(١)</sup>

وقال:

٦٥٨ - لَنَا مَعْتَرِ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ الْبَرِّيةِ أَحْمَدًا<sup>(٢)</sup>

وفي الحديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورث»<sup>(٣)</sup>.

وقل كونه علماً كقول رؤية:

٦٥٩ - بَنَاتُ تَمِيمٍ يَكْشِفُ الضَّبَابَ<sup>(٤)</sup>

ولا يكون اسم إشارة ولا غيره، ولا نكرة البتة.

ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير، وإنما يكون بعده، حشواً بينه وبين ما نسب إليه، أو آخراً.

وقل وقبح الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو: بك الله نرجو الفضل، ومبھتانك الله العظيم.

وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو: على المضارب الوضيعة<sup>(٥)</sup> أيها البائع، فالمضارب لفظ غيبة، لأنه ظاهر لكته في معنى: علي أو عليك.

ومنع الصغار ذلك البتة، لأن الاختصاص مُشَبَّهٌ بالتداء، فكما لا ينادى الغائب، فكذلك لا يكون فيه الاختصاص.

(١) الرجز لهند بنت عتبة في أدب الكاتب (ص ٩٠) والأخاني (٣٤٣/١٢، ١٤٧/١٥). ولها أو لهند بنت بياضة بن رباح (أو رباح بن طارق الإيادي في شرح شواهد المعنى (٨٠٩/٢) ولسان العرب (٢١٧/١٠) - طرق). ولهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الإيادي في معجم ما استعجم (ص ٧٠). ولهند بنت الهند الزماني (شهل بن شيبان) في الأخاني (٢٥٤/٢٣). ولهند دون تحديد في لسان العرب (٣٦١/١٠) - نمرق). وللقرشية في جمهرة اللغة (ص ٧٥٦) وبلا نسبة في الأخاني (٣٤٢/١٢) ومعني اللبيب (٣٧٨/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض الأنصار في شرح شذور الذهب (ص ٢٨٣). وبلا نسبة في الدرر (١٥/٣). (٣) رواه البخاري في الخمس باب ١، وفضائل أصحاب النبي ﷺ باب ١٢، والمغازي باب ١٤، ٣٨، والفتاوى باب ٣، من حديث عمر بن الخطاب ضمن حديث طويل. ورواه في الفرائض باب ٣ من حديث أبي بكر الصديق. وروى الحديث أيضاً بألفاظ وطرق مختلفة، فرواه مسلم في الجهاد (حديث ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦)، وأبو داود في الإمارة باب ١٩، والترمذي في السير باب ٤٤، والنسائي في الفقه باب ٩، ١٦، ومالك في الكلام (حديث ٢٧)، وأحمد في المسند (٤/١، ٦، ٩، ١٠، ٢٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٩، ١٩١، ٢٠٨، ٢٤٦٣/٢، ١٤٥/٦، ٢٦٢). (٤) الرجز في ملحقات ديوان رؤية (ص ١٦٩) وخزانة الأدب (٤١٣/٢) والدرر (١٥/٣) والكتاب (٢٣٤/٢) والمقاصد النحوية (٣٠٢/٤) وشرح المصطلح (١٨/٢).

(٥) الوضيعة: الخسارة، وقد وُضِعَ في البيع يَوْضَعُ وضيعةً. انظر النهاية (١٩٨/٥).



## المنادى

(ص): ومنه المنادى: ويقدر: «أدعو» و«أنادي» إنشاء. وقيل: ناصبه القصد. وقيل: الحرف نيابة، وقيل: اسم فعل، وقيل: فعل.

وهو همزة لقريب، و«أي» له، أو لبعيد. أو متوسط أقوال.

ويا، وأيا، وهيا، وآي، و«آ» للبعيد حقيقةً، أو حُكماً.

وقد ينادى بـ «يا» القريب، وقيل: مشتركة بينهما. قيل: والمتوسط. وزعم الجوهري<sup>(١)</sup>: «أيا» مشتركة، وبعضهم: الهمزة للمتوسط.

و «يا» للقريب. وابن السكيت: «ها» «هيا» بدلاً، والجمهور: تختص «وا» بالندبة.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار باب المنادى. وللزوم إضماره أسباب:

الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء - وإظهار الفعل يومم الإخبار - وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء. ويقدر بأنادي، أو أدعو إنشاءً، هذا مذهب الجمهور.

وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له معنوي وهو: القصد.

ورُدّ بأنه لم يُعهد في عوامل النصب.

وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا: فقيل: على سبيل التباينة، والعوض عن الفعل، فهو على هذا مُشَبَّه بالمفعول به لا مفعول به، وعليه الفارسي.

---

(١) هو صاحب «المصباح»، وقد تقدّم التعريف به.

وَرُدَّ بجواز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العَوَضِ والمُعَوَّض منه في الذَّكْر ولا في المِخْلَف.

وقيل: على أَنَّ حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو، كـ «أف» بمعنى: أتضجر، وليس ثَمَّ فعل مقدَّر.

وَرُدَّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وكان يجوز إتباعه، كما سمع في سائر أسماء الأفعال، ولاكتفي بها دون المنصوب، لأنه فضلة، ولا قائل بأنها تستقل كلاماً.

وقيل: على أنها أفعال. وَرُدَّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل. وقد قالوا: أيا إِيَّاكَ منفصلاً، ولم يقولوا: إياك، فدلَّ على أن العامل محذوف.

وذهب بعضهم: إلى أَنَّ النداء منه ما هو خبرٌ لا إنشاء، وهو النداء بصفة نحو: يا فاسق، ويا فاضل؛ لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة. ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة.

وحروف النداء ثمانية: أحدها: الهمزة، والجمهور أنها للقريب نحو:

٦٦٠ - أَفْطَمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّنْكِيلِ<sup>(١)</sup>

وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسط. قال ابن هشام في المغني: وهو خَزَقُ لإجماعهم.

وذكر في (شرح التسهيل): أن النداء بها قليل في كلام العرب، وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني. وما قالاه مردود، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف<sup>(٢)</sup>.

الثاني: «أي» بالفتح، والقصر، والسكون، قال:

٦٦١ - أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَوْثِقِ الطُّشِيِّ<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وعجزه.

وإن كنت قد أزعمت صرعي فأجعلني

وهو في ديوانه (ص ١٢) والجنى الداني (ص ٣٥) وخزانة الأدب (٢٢٢/١) والدرر (١٦/٣) وشرح شراهد المغني (٢٠/١) والمقاصد النجوية (٢٨٩/٤) وأوضح المسالك (٦٧/٤) ووصف المباني (ص ٥٢) وشرح الأشموني (٤٦٧/٢) ومغني اللبيب (١٣/١).

(٢) هو كتاب «قطر الندى في ورود الهمزة للنداء». انظر كشف الظنون (ص ١٣٥١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وفي معناها أقوال: قيل: للقريب كالهزمة، وعليه المبرّد، والجُزولي.

وقيل: للبعيد كـ «يا»، وعليه ابن مالك، وقيل: للمتوسط.

الثالث: «يا»، وهي أمّ الباب، ومن ثمّ قال أبو حيّان: إنها أعم الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقاً، وإنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب.

وقال ابن مالك: هي للبعيد حقيقة أو حكماً كالنّائم والساهي.

وفي «المغني» لابن هشام «يا» حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً. وقد ينادى بها القريب تؤكداً. وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب. وقيل: بينهما وبين المتوسط. وذكر ابن الخبّاز عن شيخه: أنّ «يا» للقريب، وهو خرق لإجماعهم.

الرّابع: «أيا» وهي للبعيد. قال في «المغني»: وليس كذلك، قال:

٦٦٢ - أيا ظبيّة الوغساء بين جُلاجلٍ وبين النّقا آانت أمّ أمّ سالم<sup>(١)</sup>

الخامس: «ها» للبعيد، قال:

٦٦٣ - ها أمّ عمرو هل لي اليوم عندكم<sup>(٢)</sup>

وهاؤه أصلٌ. وقيل: بدلٌ من همزة «أيا»، وعليه ابن السكيت، وجزم به ابن هشام في المغني.

السادس: «آي» بالمدّ والسّكون.

= وروى «هدير» مكان «هديل». وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٧٤) وشرح شواهد المغني (١/٢٣٤). ويلا نسبة في الدرر (١٦/٣) ووصف المباني (ص ١٣٥) ولسان العرب (١٠/١٢٨ - رتق، ١٥/٤٩١ - يا) ومغني اللبيب (١/٧٦).

(١) البيت من الطويل، وهو للي الرمة في ديوانه (ص ٧٥٠) وأدب الكاتب (ص ٢٢٤) والأزهية (ص ٣٦) والأغاني (١٧/٣٠٩) والخصائص (٢/٤٥٨) والدرر (٣/١٧) وسر صناعة الإعراب (٢/٧٢٣) وشرح أبيات مسبوّه (٢/٢٥٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٣٤٧) وشرح المفصل (١/٩٤، ٩/١١٩) والكتاب (٣/٥٥١) ولسان العرب (١١/١٢٣ - جلال، ١٥/٤٣٠ - أ، ١٥/٤٩١ - يا) واللمع (ص ١٩٣، ٢٧٧) ومعجم ما استمع (ص ٣٨٨) والمقتضب (١/١٦٣) ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤٥٧، ٢/٦٧٧) والإنصاف (٢/٤٨٢) وجمهرة اللغة (ص ١٢١٠) والجنى الداني (ص ١٧٨، ٤١٩) وخرافة الأدب (٥/٢٤٧، ١١/٦٧) ووصف المباني (ص ٢٦، ١٣٦) وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٦٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بغية أبصار الوشاة سبيل

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٤) والجنى الداني (ص ٥٠٧) والدرر (٣/١٧).

السابع: «آ» بالمدّ، وهما للبعيد، وقد حكاهما الكوكبوتون عن العرب الذين يثقون بعرييتهم. وذكر الأخفش في كتابه الكبير<sup>(١)</sup>: «آ» وجعلها ابن عصفور في «المقرب» للقريب كالهزمة.

الثامن: «وا»، ذكرها ابن عصفور نحو:

٦٦٤ - واقْفَعَسَا وأَيْن مَنِي فَقَعَسُ<sup>(٢)</sup>

والجمهور أنها مختصة بالنّدة، لا تستعمل في غيرها.

وحكى بعضهم: أنّها تستعمل في غير النّدة قليلاً كقول عمرو بن الخطاب لعمرو بن العاص: «واعجباً لك يا ابن العاص».

### [نصب المنادى ويناؤه]

(ص): وإنما يظهر نصب مضاف وشبهه، ونكرة لم تقصد. ويُنَى على ما يرفع به لفظاً أو تقديرًا علمٌ مفرد، ونكرة مقصودة وزعم الرياضي إعرابهما.

فإن وصفت فشبّه المضاف. وقيل: يجوز البناء والنصب. وقيل: إن كان فيه ضمير غيبة وجب النصب، أو خطاب فالرفع. وجوّز ثعلب ضمّ حسن الوجه. والكوفيّة نصب اثني عشر. وبعضهم: كلّ مثني وجمع. ومنع الأصمعيّ نداء النكرة مطلقاً. والمازني بلا قصد. والكوفية: إن لم تكن خلف موصوف. ولا يفصل بين المضاف باللام. وقد يعمل عامله في مصدر وظرف. ويحذف تنوين منقوص لا ياءه خلافاً ليونس، فإن كان ذا أصل واحد فوفاً.

(ش): لكون المنادى مفعولاً به كان منصوباً، لكن إنّما يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو: يا عبد الله، يا رجل سوء، وشبّهها به نحو: «يا خيراً من زيد». وقوله:

٦٦٥ - أيا مُوقِداً ناراً لِغَيْرِكَ ضَوْوها<sup>(٣)</sup>

(١) هو كتاب «المسائل الكبير» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢١ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٦٧٠).

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في الدرر (١٧/٣) والمقاصد النحوية (٢٧٢/٤). وبلا نسبة في الدرر (٤١/٣) ورصف المباني (ص ٢٧) وشرح الأشموني (٤٦٤/٢) وشرح التصريح (١٨٢/٢) ومجالس ثعلب (٥٤٢/٢) والمقرب (١٨٤/١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ويا حاطباً في غير حبلك تحطّب

وهو بلا نسبة في تلذذة النحاة (ص ٧٢٧) والدرر (١٨/٣).

أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيدي.

ويبنى العلم المفرد، أعني غير المضاف وشبهه، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظاً، وهو الضمة في المفرد، والجمع المكسّر، وجمع المؤنث السالم نحو: يا زيد، يا رجلاً، يا رجال، يا هنداً، والألف في المثنى نحو: يا زيدان، والواو في الجمع السالم نحو: يا زيدون، أو تقديرأ في المقصور نحو: يا موسى، والمنقوص نحو: يا قاضي، وما كان مبنياً قبل النداء نحو: يا سبيويه، يا حذام، يا خمسة عشر، يا برق نحزّه. هذا مذهب الجمهور.

وعلة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب. وقيل: شبهه بالضمير، وخصّ بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح، وبالمضاف للياء لو كسر.

وزعم الزياشي<sup>(١)</sup>: أنهما معريان، وأن الضمة إعراب لا بناء، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين.

وذهب بعض الكوفيين: إلى جعل المثنى والجمع بالياء حملاً على المضاف.

وذهب الكوفيون: إلى أن اثني عشر إذا نودي أجري على أصله من الإضافة، فيعرب نصباً بالياء، والبصريون يُقَوِّنه على التركيب مبنياً بالألف، لأن إضافته غير حقيقة.

وذهب ثعلب: إلى جواز بناء نحو: «حسن الوجه» على الضم، لأن إضافته في تية الانفصال.

وَرَدَّ بَأَنَ البناء ناشيء عن شبه الضمير، والمضاف عاديّ له.

وذهب الأصمعيّ: إلى منع نداء النكرة مطلقاً. وذهب المازني: إلى أنه لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها، وأن ما جاء منوناً، فإنما لحقه التنوين ضرورة.

وذهب الكوفيون: إلى جواز ندائها إن كانت خَلْقاً من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفتها، نحو: يا ذاهباً، والأصل: يا رجلاً ذاهباً، والمنع إن لم تكن كذلك.

فهذه أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة.

أما الموصوفة بمفرد، أو جملة، أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقاً، وهي من شبه المضاف فتتصب نحو: يا رجلاً كريماً، ويا عظيماً يُرْجى لكلّ عظيم، وقوله:

(١) هو أبو الفضل العباس بن الفرج المتوفى سنة ٢٥٧ هـ. وقد تقلعت ترجمته.

٦٦٦ - ألا يا نخلةً من ذاتِ عِزِّي<sup>(١)</sup>

وقيل: يجوز البناء والنصب، قاله الكسائي.

وفضل الغراء فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو: يا رجلاً ضرب زيداً، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو: يا رجلاً ضربت زيداً.

ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلا في الضرورة كقوله:

٦٦٧ - يا بُوسَ للحربِ ضَرَّاراً لأُقوام<sup>(٢)</sup>

وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله:

٦٦٨ - يا هِنْدُ دَعُوْةَ صَبِّ هَائِمٍ دَنِيْفٍ<sup>(٣)</sup>

وفي الظرف كقوله:

٦٦٩ - يا دارُ بين النِّقا والخِزْنِ ما صنعتِ يَدُ التَّوَى بالآلِى كانوا أهاليك<sup>(٤)</sup>

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

عليك ورحمةُ الله السلامُ

وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٠ - الهامش) وخزانة الأدب (١٩٢/٢، ١٣١/٣) والدرر (١٩/٣)، (١٥٥) وشرح شواهد المغني (٧٧٧/٢) ولسان العرب (١٩١/٨ - شج) وفيه كما في مجالس ثعلب (ص ٢٣٩):

برودُ الظلِّ شاعَكُمُ السلامُ

والمقاصد النحوية (٥٢٧/١). وبلا نسبة في الخصائص (٢٨٦/٢) والدرر (٧٩/٦، ١٥٦) وشرح التصريح (٣٤٤/١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٠٥) ومعني اللبيب (٣٥٦/٢، ٦٥٩). (٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

قالت بنو عامر خالوا بني أسيل

وهو للنايفة الذبياني في ديوانه (ص ٨٢) والإنصاف (١/٣٣٠) وتذكرة النحاة (١٩/٣) ومصر صناعة الإعراب (٣٣٢/١) وشرح أبيات سيويه (٢١٨/٢) وشرح شواهد الإيضاح (٤٥٨) والشعر والشعراء (١٠١/١) والكتاب (٢٧٨/٢) ولسان العرب (٢٣٩/١٤ - خلا). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١١٥، ٢٨٨) وخزانة الأدب (١٠٨/٤) والخصائص (١٠٦/٣) ووصف المباني (ص ١٦٨، ٢٤٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٨٣) وشرح المفصل (٦٨/٣، ١٠٤/٥) واللامات (ص ١٠٩). (٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مَنِّي بوصل وإلا مات أو كريا

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٢٠).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٢٠) وفيه: «أبدي التدى» بدل «يد التوى».

ويحذف تنوين المنقوص المعين بالتداء نحو: يا قاضي لحدوث البناء وتثبت ياءه عند الخليل، إذ لا موجب لحذفها.

وقال يونس: تحذف، لأنّ النداء دخل على اسم معرب منون، محذوف الياء، فذهب التنوين من المحذوف الياء، فبقي حذف الياء بحاله. وتقدر الضمة في الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة الإعراب مع أنّ النداء مكان تغيير وتخفيف، فتناسب ألا تثبت الياء. فإن كان ذا أصل واحد تثبت الياء بإجماع، نحو: يا ري<sup>(١)</sup>، ويا يفي علماً، لأن «ري»<sup>(٢)</sup> ذهبت عنه ولامه، و«يف» ذهبت فاؤه ولامه، فإذا نُودِيا رُدَّت اللّام.

### [تنوين المنادى والأولى فيه]

(ص): وينون منادى للضرورة. والاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضم وقوم: التصب. وابن مالك: الأول في العلم، والثاني في النكرة. وهندي: عكسه.

(ش): يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف: هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علماً كان أو نكرة مقصودة كقوله:

٦٧٠ - سلام اللّو يا مطرٌ علّيتها<sup>(٣)</sup>

وقوله:

٦٧١ - مكان يا جملٌ خيّت يا رجل<sup>(٤)</sup>

(١) كانت بالأصل «ري»، والصواب ما أثبتناه، لما سيبويه المؤلف فيما يلي «وهو الأمر من رأي» فحذفت عنه ولامه، ثم رُدَّت اللّام في النداء، فصارت «ري».

(٢) كانت بالأصل. «مر» راجع الحاشية السابقة.

(٣) صدر بيت من الوافر، وهجزه:

وليس عليك يا مطرُ السلام

وهو للأخوص في ديوانه (ص ١٨٩) والأغاني (٢٣٤/١٥) وخزانة الأديب (١٥٠/٢)، ١٥٢، ٥٠٧/٦ والدرر (٢١/٣) وشرح أبيات سيبويه (٦٠٥/٢) وشرح التصريح (١٧١/٢) وشرح شواهد المغني (٧٦٦/٢) والكتاب (٢٠٢/٢) وبلا سبة في الأزهية (ص ١٦٤) والأشياء والظواهر (٢١٣/٣) والإنصاف (٣١١/١) وأوضح المسالك (٢٨/٤) والجنى الثاني (ص ١٤٩) والدرر (١٨٢/٥) ووصف المباني (ص ١٧٧، ٣٥٥) وشرح الأشموني (٤٤٨/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٧) ومجالس ثعلب (ص ٩٢، ٥٤٢) والمحتسب (٩٣/٢).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدّره.

وأبو عمرو وعيسى بن عُمر والمجزي والمبرد على الثاني ردّاً إلى أصله كما ردّ المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة كقوله:

٦٧٢ - يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي<sup>(١)</sup>

وقوله:

٦٧٣ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ<sup>(٢)</sup>

واختار ابن مالك في (شرح التسهيل) بقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعيّنة، لأن شبهها بالمضمر أضعف.

وعندي عكسه، وهو اختيار النصب في العلم، لعدم الإلباس فيه، والضمّ في النكرة المعيّنة، لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حيثث إلا الحركة، لاستوائهما في التنوين. ولم أقف على هذا الرأي لأحد

### [حذف النداء اختصاراً]

(ص): مسألة: يحذف حرف النداء إلا مع الله، والمستغاث، والمتعجب، والمندوب. ومنعه البصرية اختصاراً مع اسم الجنس والإشارة، وفي نكرة لم تُفقد. وحذف المنادى دونه خُلف. وقد يُفصل بأمر.

= وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٥٣) والدرر (٢٢/٣) والشعر والشعراء (٥١٨/١) والمقاصد الحوية (٢١٤/٤). ولا نسبة في شرح الأشموني (٤٤٨/٢).

(١) عجز بيت من الخفيف، وصدده:

رفعت رأسها إليّ وقالت

وهو للمهلل بن ربيعة في خزانة الأدب (١٦٥/٢) والدرر (٢٢/٣) وسمط اللآلي (ص ١١١) ولسان العرب (٤٠١/١٥) - وفيه) والمقاصد الحوية (٢١١/٤) والمقتضب (٢١٤/٤) ولا نسبة في رصف المياني (ص ١٧٧) وسمّ صناعة الإعراب (٨٠٠/٢) وشرح الأشموني (٤٤٨/٢) وشرح التصريح (٣٧٠/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٧) وشرح المفصل (١٠/١٠) والمقتضب (٢١٨/١).

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

موطأً الأكتاف رَحْبَ الدِراغ

وهو للسفاح بن بكير في خزانة الأدب (٩٥/٦، ٩٦، ٩٨) والدرر (٢٣/٣) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٣٦٣) وشرح التصريح (٣٩٩/١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩٥). ولا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٥/٣) وخزانة الأدب (٣٠٨/٣) والدرر (٣٥/٤، ٣٣٤/٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٦) وشرح قطر الندى (ص ٣٢٠) والمقرب (١٦٥/١).



(ش): يجوز حذف النداء اختصاراً، وفي التنزيل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ﴾ [آل عمران: ٨]. ﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

ويستثنى صُور لا يجوز فيها الحذف:

أحدها: اسم الله تعالى، إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله.

الثاني: المستغاث نحو: يا كزيد.

الثالث: المتعجب منه نحو: يا لَلَماء.

الرابع: المنذوب نحو: يا زيدا.

الخامس: اسم الجنس.

السادس: اسم الإشارة.

السابع: التكررة غير المقصودة. هذا مذهب البصريين.

وذابت طائفة إلى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة، وعليه ابن مالك لحديث «نُزِي حَجَرٍ»<sup>(١)</sup>، و:

٦٧٤ - أَشْتَلَيْ أَرْمَةً تُفَرِّجِي<sup>(٢)</sup>

وقول ذي الرمة:

٦٧٥ - بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ<sup>(٣)</sup>

(١) جزء من حديث رواه البخاري في الفسل (باب ٢٠) وأحاديث الأنبياء (باب ٢٨)، ومسلم في الحيف (حديث ٧٥) والمفضائل (حديث ١٥٥ و١٥٦)، والترمذي في تفسير سورة ٣٣ باب ٢٤، وأحمد في المسند (٣١٥/٢، ٣١٨، ٣٩٢، ٥١٥، ٥٣٥)؛ كلهم من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل ينتسلون عرا ينظر بعضهم إلى سواة بعض، وكان موسى عليه السلام يقتل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يقتل معنا إلا أنه أدز. قال. فلهب مرة يقتل، فوضع ثوبه على حجر، ففر الحجر بثوبه. قال. ففتح موسى يآثره يقول: ثوبي حجراً ثوبي حجراً حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سواة موسى؛ قالوا: والله ما بموسى من بأس. فقام الحجر حتى نظر إليه. قال. فأنخذ ثوبه فطلق بالحجر ضرباً». اللط لمسلم.

(٢) هذه العبارة من حديث النبي ﷺ، رواه المعجلوني في كشف الخفا (١/١٤٦) عن علي بن أبي طالب، وقال: «رواه العسكري والديلمي والقضاعي عن علي بسند فيه كذاب» وذكره المتقي الهندي في كتر العمال (رقم ٦٥١٧) والذهبي في ميزان الاعتدال (٢٠١٣) وابن حجر في لسان الميزان (١٢١٤/٢) والسيوطي في الدرر المنتشرة (١٥). وقد أجمع رواية هذا الحديث على تضعيفه ومعنى هذا الحديث: ابغني يا شدة في الشدة النهاية حتى تنفرجي

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُقَالُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقوله:

٦٧٦ - لِيُخَصِّبَ سَيِّدًا ضَبْعًا تَبْرُؤُ<sup>(١)</sup>

أي: يا ضَبْعًا.

والأولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، ولا نداء.

وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ كما تقرر غير مرة، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ: يا حَبْرُ.

أما حذف المنادى، وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف، فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر، والدعاء، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا أَهْلَ الْبَيْتِ اسْجُدُوا﴾<sup>(٢)</sup> [النمل: ٢٥]. وقول الشاعر:

٦٧٧ - يَا لَنُفْسِ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانِ مِنْ جَارِ<sup>(٣)</sup>  
أي: يا قوم، أو يا هؤلاء.

قال أبو حيَّان: والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز، لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف، ولم يرد بذلك سماع من العرب، فيقبل، و«يا» في الآية والبيت،

إنما هملت عيني لها قال صاحبي

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٥٩٢) والمقاصد النحوية (٢٣٥/٤) ومعجم الهوامع (١٧٤/١) وبلا  
نسبة في أوضح المسالك (١٥/٤) وشرح الأشموني (٤٤٣/٢) ومعجم اللبيب (٦٤١/٢).  
(١) عجز بيت من الوافر، وصلوه:

فشاع وسط ذودك مستقنًا

وهو للأعلام الهللي في شرح أشعار الهلليين (٣٢٢/١) ولسان العرب (٣٤٩/١٣ - قن).  
وللهللي في الخصائص (١٩٦/٣). وبلا نسبة في الدرر (٢٥/٣).  
(٢) هذه قراءة ابن عباس وأبي جعفر والزهرى والسلمي والحسن وحيد والكسائي. وقد خُرِجت هذه القراءة  
على أن تكون «لا» حرف استفتاح، و«يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، و«اسجدوا» فعل أمر انظر  
البحر المحيط (٦٥/٧، ٦٦).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٤٤٨) والإنصاف (١١٨/١) والجنى الداني  
(ص ٣٥٦) وجواهر الأدب (ص ٢٩٠) وخزانة الأدب (١٩٧/١١) والدرر (٢٥/٣، ٢٥/٥) ورفض  
المباني (ص ٣، ٤) وشرح أبيات صيبويه (٣١/٢) وشرح شواهد المغني (٢٩٦/٢) وشرح المفصل  
(٢٤٤/٢، ٤٠) والكتاب (٢١٩/٢) واللامات (ص ٣٧) ومعجم اللبيب (٣٧٣/٢) والمقاصد النحوية  
(٢٦١/٤).

ونحوهما للتنبية<sup>(١)</sup>.

وقال ابن مالك: حق المنادى أن يمنع حذفه، لأن عامله حذف لزوماً، إلا أنَّ العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء «يا» دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً، أو دعاء، لأنهما داعيان إلى تأكيد الأمور والمدح، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منها على المنادى إذا حذف ويقيت «يا» فحسن حذفه لذلك.

وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النخعية مخاطب أمها (لطيفة):

٦٧٨ - أَلَا يَا فَاثِكَ تَهَيَّأْ لَطِيفًا<sup>(٢)</sup>

أرادات يا لطيفة، فرخمت وفصلت.

### [ما لا ينادى]

(ص): والأصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف، ولا معرف بـ «أل» في السعة خلافاً للكوفية إلا الله، و«المحكى».

قال المبرِّد: والموصول. وابن سعدان<sup>(٣)</sup>: والجنس المشبه به لا ذو عهديه وغلبة ولمنع بحال.

(ش): لا ينادى الضمير عند الجمهور، وأما ضمير الغيبة والتكلم فلأنهما يناقضان النداء، إذ هو يقتضي الخطاب. وأما ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن، لأن أحدهما يُغني عن الآخر.

وجوز قوم نداءه تمسكاً بقوله:

٦٧٩ - يَا أَبَجْرَ بْنَ أَبَجْرٍ يَا أَتَا<sup>(٤)</sup>

(١) راجع تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان (٦٦/٧).

(٢) صدر بيت من الوافر، وصجزه:

وأذري الذمغ تسكاباً وكيفاً

وهو لجداية بنت خالد النخعية في الدور (٢٧/٣)

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الصيرفي الكوفي نحوي، مفرى. ولد ببغداد سنة ١٦١، وأخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف. وروى عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وابن المزيان وتوفي سنة ٢٣١ هـ. له مصنفات في القراءات والنحو، منها: الجامع، والمجرد. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) والقهرست (٧٠/١)، و٧٩، ومعجم الأدياب (٢٠١/١٨) ونزهة الألبا (ص ٢١٢) وطبقات القراء (١٤٣/٢) وبغية الوعاة (ص ٤٥).

(٤) ويعله: «أنت الذي طلق عام حننا»

وقول الأحوص: «يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ»<sup>(١)</sup>. وأجاب الأولون بندوره.

ولا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نحو: يا ذاك، قاله السيرافي وغيره. وأجازه ابن كيسان. ونقل عن سيبويه.

ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو: يا غلامك، لأن المنادى حيثل غير مَنْ له الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب؟

ولا ينادى المَعْرُوف بـ «أَنْ»، فلا يقال: يا الرجل إلّا في الضّرورة، لأنّ في ذلك جمعاً بين أداتي التّعريف.

وجوّزه الكوفيّون في الاختيار. ومن وروده في الشعر قوله:

٦٨٠ - فِيا الغُلامانِ اللّذانِ قَرّا<sup>(٢)</sup>

وقوله:

٦٨١ - عَبّاسُ يا الملكَ المَنوَجُ والذّي عَرَفْتُ له يَتَّ الغُلامانِ<sup>(٣)</sup>

وقوله:

٦٨٢ - مِن أَجْلِكَ يا أَلْتي تَمِتُّ قَلْبِي<sup>(٤)</sup>

والرجز للأحوص في ملحق ديوانه (ص ٢١٦) وشرح التصريح (١٦٤/٢) والمقاصد النحوية (٢٢٢/٤). ولسماع بن دارة في خزنة الأدب (١٣٩/٢ - ١٤٣، ١٤٦) والدرر (٢٧/٣) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٣). وبلا نسبة في الإنصاف (٢٢٥/١) وأوضح المسالك (١١/٤) وسر صناعة الإعراب (٣٥٩/١) وشرح الأشموني (٤٤٣/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠١) وشرح المفصل (١٢٧/١)، ١٣٠ والمقرب (٧٦/١)

(١) ذكر هذا القول الأشموني في شرحه (١٣٥/٣) وعدّه من الشذوذ؛ ولم ينسبه

(٢) الرجز قائله مجهول؛ وبعده.

يَتَاكَمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا

وهو في أسرار العربية (ص ٢٣٠) والإنصاف (٢٣٦/١) والدرر (٣٠/٣) وخزنة الأدب (٢٩٤/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٨) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٩٩) وشرح المفصل (ص ٥٣) واللمع في العربية (ص ١٩٦) والمقاصد النحوية (٢١٥/٤) والمقتضب (٢٤٣/٤).

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢/٤) والدرر (٣١/٣) وشرح الأشموني (٤٤٩/٢) وشرح التصريح (١٧٣/٢) والمقاصد النحوية (٢٤٥/٤)

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

وَأَنْتِ سَخِيلَةٌ مَالُودٌ عَنِّي

وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٠) والأشباه والنظائر (١٧٩/٢) والإنصاف (٢٣٦/١) والحنى الداني (ص ٢٤٥) وخزنة الأدب (٢٩٣/٢) والدرر (٣١/٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٩٩) وشرح =

واستثنى البصريون شيئين: أحدهما اسم الله تعالى فيقال: يا الله، لأن «أل» للزومها فيه، كأنها من بَيَّة الكلمة. فيجوز حيثل قطع همزه ووصله.

والثاني: الجملة المسمّى بها، كأن تسمّى: «يا الرّجل قائم»، فإذا ناديته قلت: «يا الرّجل قائم أقبل» لأنه سمّي به على طريق الحكاية.

واستثنى المبرّد ثالثاً، وهو الموصول إذا سمي به نحو: «يا الذي قام» لمسمّى به، ووافقه ابن مالك.

قال أبو حيّان: والذي نصّ عليه سيبويه المنع، وفزّق بينه وبين الجملة: أنها سمّي فيها بشيئين كلّ واحد منهما اسم تام، و«الذي» بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث، فلا يجوز فيه التّداء.

واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبّه به، فأجاز نداه مع «أل» نحو: «يا الأسد شلّة»، و«يا الخليفة هَيّبة»، ووافقه ابن مالك، لأن تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام.

ولا ينادى ما فيه «أل» العهد، ولا التي لِلْعَلْبَةِ، ولا التي لِلْمُح الصّفة بحال، بل إذا نودي هذا النوع حذفته منه «أل» قال:

٦٨٣ - إِنَّكَ يَا حَارِثُ نِصَمَ الْحَارِثِ<sup>(١)</sup>

وقال:

٦٨٤ - غَمَزَ ابْنَ مُرَّةٍ يَا فَرَزْدَقُ كَيْفَهَا<sup>(٢)</sup>

= المصطل (٨/٢) والكتاب (١٩٧/٢) واللامات (ص ٥٣) ولسان العرب (١٥/٢٤٠ - ثنا) والمقتضب (٢٤١/٤).

(١) الرحر لرؤية في ديوانه (ص ٢٩) والدرر (٣/٣١). ولا سبة في الأشباه والنظائر (٤/١٨٦)

(٢) صدر بيت من الكامل، وصجزه.

#### غمز الطيب تغامغ المعلوم

وهو لجريز في ديوانه (ص ٨٥٨) وأدب الكاتب (ص ١٤١) والاشتقاق (ص ٥٣٩) وجمهرة اللغة (ص ٢١٧، ٢٩٢، ٩٨٥، ١٢٠٧) وحرارة الأدب (٣/١٠٠) والدرر (٣/٣٢) ولسان العرب (٤/٥٥٣ - صدر، ٨/٤٥٦ - تغغ، ١٣/٣٧١ - كين).

وابن مرة: هو عمران بن مرة المتقري، وكان أسر جعثن أخت ألفردق يوم السّيدان والكين: قيل: الغند التي هي داخل كُجَل المرأة مثل أطراف النوى، والجمع كيون، والكين: البظر. والتغامغ: لحمة تكون في الحلق عند اللهاة، واحدها نُغْمُغ، وهي اللغائين واحدها نُغْمُون. وقال ابن بري: واحدة التغامغ نُغْمُغ، وهي لحم أصول الآذان من داخل الحلق تصيبها الشّفرة (اللسان: ٨/٥٦٦ - مادة نغغ).

## [نداء اسم الإشارة]

(ص): مسألة: إذا نودي إشارة ووصف بذى ال مرفوع، فإن استغني عنه جاز نصبه، أو «أي» ضم، وتلي به «ها» التنبيه عوضاً من الإضافة مفتوحة. وقد تضم، وذى ال الجنسية مرفوعاً. وجوز المازني نصبه وصفاً، وابن السكيت بياناً. وزعمه مَلِكُ النحاة<sup>(١)</sup> مبيناً، وال بدلاً من «يا» أو بموصول بغير خطاب. أو بإشارة بلا كاف. قيل: أو بها، قال ابن الضائع<sup>(٢)</sup>: إن نعت بذى ال، ولا يتبع بغيرها، ولا يقطع عنها، ويؤتث لتأنيث صفته. وقيل: «ها» مبقاة من الإشارة. وقيل: «أي» موصولة بالمرفوع خبر المحلوف.

(ش): إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه «ال» من اسم جنس أو موصول نحو: يا هذا الرجل، يا هذا الذي قام أبوه.

ويجب رفع هذا الوصف إذا قلّر اسم الإشارة وضلّة إلى نداء ما فيه «ال»، فإن استغني عنه بأن اكتفي بالإشارة في النداء، ثم جيء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع.

وإذا نودي «أي» وجب بناؤها على الضم، وإيلاؤها هاء التنبيه إما عوضاً من مضافها المحلوف، أو تأكيداً لمعنى النداء. ووصفها إما بذى ال الجنسية مرفوعاً نحو: يا أيها الإنسان. يا أيها النبي. وقيل: إنه عطف بيان لا وصف، قاله ابن السكيت، لأنه ليس مشتقاً.

وقيل: إنه يجوز نصبه. قال المازني حَمَلًا على موضع «أي». وردّ بأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام، والنداء لم يتم به «يا أيها» فلم يجز الحمل على موضعها، وبأن المقصود بالنداء هو الرجل، وهو مفرد. وإنما أتى به «أي» ليتوصل بها إلى ندائه، ومن ثمّ زعم ملك النحاة أبو نزار: أنه مبيّن، وأن اللام فيه بدل من «يا».

ولا يجوز الوصف بما فيه «ال» التي للعهد، أو التي للغلبة، أو التي للتمح، ولا ما فيه «ال» من مثنى أو مجموع كان حَكَمًا قبل دخولها، فلا يقال: يا أيها الزيدان، ولا يا أيها الزيدون، وإما بموصول مصدّر به «ال» خال من خطاب نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ يُزِيلُ عَلَيْهِ الْإِكْرَهُ﴾ [الحجر: ٦]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ١]، وغيرها، ولا يجوز: يا أيها الذي رأيت، كما لا يجوز أن ينادى، وإما باسم إشارة عار من الكاف نحو:

٦٨٥ - أَيُّهَذَا كُنْ لَا زَاكِيَتُكُمْ<sup>(٣)</sup>

(١) ملك النحاة: هو الحسن بن صافي بن عبد الله المتوفى سنة ٥٦٨ هـ. وقد تقدم.

(٢) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. وقد تقدم.

(٣) صدر بيت من الرمل، وعجزه.

٦٨٦ - ألا أَيْهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الرَّغَى<sup>(١)</sup>

ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه.

وجوّزه ابن كيسان نحو: «يا أيّها ذلك الرّجل». وشرط أبو الحسن بن الضائع لجواز وُصف (أي) باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بما فيه الألف واللام كالبيت السابق، وقوله:

٦٨٧ - ألا أَيْهَذَا السَّائِلِي أَيْنَ يَمُمْتُ<sup>(٢)</sup>

ولا يجوز إتباع «أي» بغير هذه الثلاثة، فلا يقال: يا أيّها صاحب الفرس مثلاً، ولا يقطع عن الصفة، فلا يقال: يا أيّها بدون ما ذكر.

ويؤنث لتأنيث الصفة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧].

وفي «البديع»<sup>(٣)</sup>: أن ذلك أولى، لا واجب، فيجوز: يا أيّها المرأة.

ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع، قال تعالى: ﴿أَيُّهُ الشُّعْرَاءُ﴾ [الرحمن: ٣١]، ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

وحُكِمَ هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمّها معها في لغة بني أسد، وقرئ

= ويروي «ينل» مكان «وغل». وهو بلا نسبة في الدرر (٣٣/٣) وشرح الأشموني (٤٥٤/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٩٩) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٨١) ومجالس ثعلب (ص ٥٢) والمقاصد النحوية (٢٣٩/٤، ٢٤٠).

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد من معلقته؛ وعجزه.

وإن أشهد اللّذات هل أنت مخلدي

وهو في ديوانه (ص ٣٢) والإنصاف (٥٦٠/٢) وحرارة الأدب (١١٩/١، ٤٦٣، ٥٠٧/٨، ٥٧٩، ٥٨٥) والدرر (١/١، ٧٤/٣، ٩٤/٩) وسرّ صناعة الإعراب (٢٨٥/١) ووصف المباني (ص ١١٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) وشرح شواهد المغني (٨٠٠/٢) وشرح المفصل (٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧) ولسان العرب (٣٢/١٣ - أنن، ٢٧٢/١٤ - دنأ) ومجالس ثعلب (ص ٢٨٣) ومعني اللبيب (٣٨٣/٢، ٦٤١) والمقاصد النحوية (٤٠٢/٤) والمقتضب (٨٥/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

فإنّ لها من أهل يثرب موعدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وتذكرة النحاة (ص ٥٨٩، ٦٣٢) والدرر (٣٣/٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٧٦) والمقاصد النحوية (٦٠/٣، ٣٢٦) والمقتضب (٢٥٩/٤).

(٣) يوجد ثلاثة كتب باسم «البديع في المحو»: أحدها لابن الأثير، والثاني لمحمد بن مسعود الغزي، والثالث لأبي الحسن الربيعي.

في السبع: ﴿يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] ويقولون: يا أَيُّهُ المرأة.

وقيل: إن هاء التنبيه في يا أَيُّها الرجل ليست متصلة بـ «أَيُّ» بل مُبَقَّاة من اسم الإشارة، والأصل: يا أَيُّ هذا الرجل، فـ «أَيُّ» منادى ليس بموصوف، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه، وحذف «ذا» اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها، وعليه الكوكتون.

وقيل: «أَيُّ» موصولة، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة أَيُّ، وعليه الأخفش. وردّه المازني وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور، والجملة الفعلية.

وأجيب بأن ذلك لا يلزم، إذ له أن يقول: إنهم التزموا فيها ضَرْباً من الصلة، كما التزموا فيها ضَرْباً من الصفة على رأيكم.

وردّه ابن مالك أيضاً بأنه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ. وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول: إنهم التزموا حذفه في هذا الباب، لأن النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترقيم فيه بخلاف غيره.

وردّه الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب ألا تضم، لأنه لا يُنْبِئ في النداء ما يوصل، لأن الصلة من تمامه، وأجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قُدرت معرفة قبل النداء، لا إذا قُدرت قبله، ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله.

وردّه بعضهم بأن أيّ الموصولة لا تكون إلا مضافة لفظاً أو تيةً، والإضافة متفية في هذه بوجهيها. وأجيب بأن «ها» عوضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه، فكأنها مضافة.

### [نداء العلم الموصوف بـ «ابن» متّصل مضاف إلى علم]

(ص): مسألة: إذا نودي عَلِمَ وصف بـ (ابن) متّصل مضاف لعلم، قال الكوفية: أو بغيره جاز فتحه. وفي الأجود، وتقدير فتح المقدّر تحلف، وقد يضم الابن إتباعاً.

وزعم الجرجاني: فتحه بناءً، ومثله: فلان بن فلان، وضمْلُ بن ضلْ. والحق الكوفية كلّ ما اتّفق فيه لفظ المنادى، والمضاف إليه.

ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه إلا للضرورة. وزعمه أبو عليّ مركباً، ومثله تابعاً كمزّ. والأصح أن الوصف بـ «ابنة» كـ «ابن»، وفي بنت - لا في النداء - وجهان.

(ش): إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ «ابن» متّصل مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن عمرو، جاز في المنادى مع الضمّ الفتح إتباعاً لحركة «ابن» إذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين.



واختلف في الأجود، فقال الميزد: الضم لأنه الأصل. وقال ابن كيسان: الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب. فإن كان مما يقدر فيه الحركة نحو: يا عيسى ابن مريم، فقال ابن مالك: يتعين تقدير الضمة، ولا يتوى بدلهما فتحة، إذ لا فائدة في ذلك. وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة.

ولو كان المنادى غير علم نحو: يا غلام ابن زيد، أو علماً بعده «ابن» لكنه غير صفة بل بدل، أو بيان، أو منادى، أو مفعول بمقدر، أو صفة لكنه غير متصل نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، أو متصل لكنه غير مضاف إلى علم نحو: يا زيد ابن أخي، أو وصف بغير «ابن» نحو: يا زيد الكريم تعين الضم في الصور كلها، ولم يجز الفتح.

وأجاز الكوفيون الفتح في الأخير، وهو ما إذا وصف بغير «ابن» مستدلين بقوله:

٦٨٨ - بأجود منك يا عَمَرَ الجَواد<sup>(١)</sup>

على أن الرواية بفتح الزاء، وعلّوه بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد، فلما طال التعت بالمعنوت حرّكه بالفتح.

وحكى الأخفش: أنّ من العرب من يضم نون الابن إتباعاً لضمّ المنادى، وهو نظير من قرأ: الحمد لله<sup>(٢)</sup> بضم اللام. وزعم المُرْجاني: أن فتحة «ابن» بناء.

قال ابن مالك: والحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو: «يا فلانَ بنَ فلان» و«يا ضُلَّ بنَ ضُلٍّ»<sup>(٣)</sup>، و«يا سيّدَ بنَ سيّد» لكثرة الاستعمال كالعلم.

قال أبو حيّان: والذي ذكره أصحابنا أنّ المسألة مفروضة فيما إذا كان المنادى والمضاف إليه «ابن» غير علم، لكنّه مما اتّفق فيه لفظ المنادى، ولفظ ما أضيف إليه ابن نحو: يا كريم بنَ كريم، أو ابن الكريم، ويا شريف بنَ شريف، أو ابنَ الشّريف، وكتب بنَ كلب، أو ابنَ الكلب. وذكروا في ذلك خلافاً.

(١) عجز بيت من الوافر، وصلده.

فما كتب بن مامة وابن سَعْدِي

وهو لحريز في خزانة الأدب (٤٤٢/٤) والدرر (٣٤/٣) وشرح التصريح (١٦٩/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٥٦) والمقاصد الحوية (٢٥٤/٤) واللمع (ص ١٩٤) والمقتضب (٢٠٨/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣/٤) وشرح الأشموني (٤٤٧/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩١) وشرح قطر الندى (ص ٢١٠) ومغني اللبيب (ص ١٩).

(٢) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عيلة (البحر المحيط: ١/١٣١).

(٣) قولهم: «فلان ضلّ بن ضلّ» أي منهك في الضلال، وتيل: هو الذي لا يُعرف ولا يُعرف أبوه، وتيل: هو الذي لا خير فيه، وقيل: إذا لم يُنرَ مَنْ هو ومن هو (لسان العرب: ١١/٣٩٥).

فالبصريون يضمّون المنادى وينصبون ابناً، والكوفيون وابن كيسان يجرّونه مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضمّ والفتح، كما أجزت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف، قال الكميت:

٦٨٩ - تناولها كلبٌ بنُ كَلْبٍ فأصْبَحَتْ<sup>(١)</sup>

وقال آخر:

٦٩٠ - فإنَّ أبَاكُمُ فِئْلٌ بنُ فِئْلٍ<sup>(٢)</sup>

وما ذكره البصريون هو القياس إذ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها. انتهى.

ثم الصورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين نحو: قام زيد بن عمرو، وقام فلان بن فلان، بخلاف غلام ابن زيد، أو زيد ابن أخينا. نعم ألحق بعضهم ما إذا أضيف ابن إلى مضاف إلى علم نحو: قام زيد ابن أخي عمرو.

وشرط بعضهم في المضاف إليه «ابن» التذكير، لأنهم لا ينسبون الرجل إلى أمه، فلا يحذف التنوين من مثل: زيدُ ابنُ عُلَيْيَّةٍ.

وشرط بعضهم في العلمين التنكير، قال أبو حيان: وهو باطل، إنّما ذلك في «ابن» وإثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة، قال:

٦٩١ - جَارِيَةٌ من قَيْسٍ بنِ ثَعْلَبَةٍ<sup>(٣)</sup>

إلّا أن يحمل على أنّ «ابن» بدل، لا صفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزْرُ ابْنِ أَبِي نُونٍ﴾ [التوبة: ٣٠] فيمن نون «عزيراً»، لأن «ابن» خبر.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

بكفّ لثيم والدين يقوّمها

وهو للكميت في الدرر (٣/٣٥).

(٢) الشطر من الوافر، ولم أحر على تمته ولا على قائله. وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (ص ٢٧١ - ضلل) والدرر (٣/٣٥).

(٣) الرجز للأغلب الصقلي، ويصله:

كريمة أخوالها والعَصْبَةُ

وهو في ديوانه (ص ١٤٨) وخزانة الأدب (٢/٢٣٦) والدرر (٣/٣٦) وشرح أبيات مسبوّه (٢/٣١٢) وشرح المفصل (١/٢) والكتّاب (٥٠٦/٣) ولسان العرب (١/٢٣٨) - ثعلب، ٦٥٩ - قيب) والخصائص (٤٩١/٢) وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣٠) وشرح التصريح (٢/١٧٠).

وزعم أبو عليّ الفارسيّ: أنّ حذف التنوين من نحو: قام زيدٌ بنُ عمرو للتركيب، وأنهم بنّوا الصّفة مع الموصوف، وأنّ نون «ابن» حرف إعراب، والدّالّ تابعة للنّون بمنزلة الراء<sup>(١)</sup> في قولهم: هذا امرؤٌ، ورأيت امرأً، ومررت بامرئٍ. ولما كانت الدّالّ فَعَزَّ حرف إعراب لم يَنْوَن، لأنّ التنوين لا يكون وسطاً.

قال ابن مالك: وهذا مردودٌ بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو: صَلَّى اللّهُ على يُوسُفَ بن يَعْقُوبَ، ولو كان كما قال لكسروا.

وإذا كان الموصوف علماً مؤنثاً، نعت بـ «ابنة» مضافاً إلى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح، وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكر الموصوف بـ «ابن» نحو: يا هندُ ابنةَ زيد، وقامت هندُ ابنةَ عمرو، وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره. وحجّتهم القياس على «ابن».

وذهب قوم إلى المنع؛ لأنّ السماع إنما ورد في «الابن»، وهو خروج عن الأصل فلا يقاس عليه.

وفي الوصف بـ «بنت» في غير النداء وجهان، رواهما سيبويه عن العرب نحو: هذه هندُ بنتُ عاصمٍ بالتنوين، ويحذفه لكثرة الاستعمال فقط، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في «ابن»، و«ابنة».

ولو كان المنادى المؤنث مبنياً في الأصل نحو: «يا رَقَاشُ ابنةَ عمرو» لم تتغير حركة البناء الأصليّة، ويكون فتح الإتياع تقديراً. ذكره أبو حيّان.

### [تكرار لفظ المنادى مضافاً]

(ص): وإذا كرّر لفظ المنادى مضافاً نحو: يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ نُصِبَ الثاني نداءً، أو بإضمار أعني، أو بياناً. قال ابن مالك: أو تأكيداً. والسّيرافي: أو نعتاً. وضُمّ الأول أو نصب إضافة لمتلّو الثاني معه، أو هو مقحم أو لمثله مقدّراً أو مركّباً، أو إتياعاً؛ أقوال. وأسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافاً للكوفيّة.

(ش): إذا ذكرت منادى مضافاً، وكرّرت المضاف إليه فلا إشكال نحو: نحو: يا تَيْمَ عَدِيّ تَيْمَ عَدِيّ، وهو تأكيدٌ مَخْصُصٌ. وإن كرّرت المضاف وحده نحو: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ،

فلك أن تضمّ الأول على أنه منادى مفرد، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف، أو منصوب بإضمار أعني، أو على أنه عطف بيان أو بدل، زاد ابن مالك: أو على أنه تأكيد.

قال أبو حيّان: ولم يذكره أصحابنا، وهو ممنوع، لأنّه لا معنويّ كما هو واضح، ولا

(١) في الأصل: «بمنزلة الميم»، والصواب ما أثبتناه.

لفظي لاختلاف جهتي التعريف، لأن الأول معرّف بالعلمية، أو النداء، والثاني: بالإضافة، لأنه لم يضاف حتى سلب تعريف العلمية.

وأجاز السيرافي نصبه على النعت، وتأول فيه معنى الاشتقاق، وهو ضعيف. ولك في الأول أيضاً النصب، لكن الضم أوجه، وأكثر في كلامهم.

واختلف في وجه النصب: فقال سيويه: هو على الإضافة إلى متلّو الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: يا تَيْمَ عَدِيَّ تَيْمَهُ حلف الضمير من الثاني، وأقحم، قالوا: ولا يجوز الفصل بين المتضامنين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة.

وقال الفراء: هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور، أخذاً من قوله: «قطع الله يدَ رَجُلٍ من قالها»، أن الاسمين مضافان إلى مَنْ، ولم يصرح به هنا.

وقال المبرد: هو على نيّة الإضافة إلى مقدّر مثل المضاف إليه الثاني، والثاني توكيد، أو بيان، أو بدل.

وقال الأعلام: هو على التركيب، وفتح الأول والثاني بناءً لا إعراباً جُعلَا اسماً واحداً، وأضيفا كما قالوا: «ما فعلت خمسةَ عَشْرَةَ».

وقال السيرافي: هو على الإنباغ والتخفيف مثل: يا زيد بن عمرو، لأن الثاني صفة مثل «ابن»، وليس دونه في الكثرة، فهذه خمسة أقوال. ولا تختصّ المسألة بالعلمين عند البصريين، فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو: يا رَجُلَ رَجُلٍ القوم، وفي الوُصَفَيْنِ نحو: يا صَاحِبَ صَاحِبٍ زيد.

وخالف الكوفيون: فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول، وفي الوُصَفَيْنِ ضمه بلا تنوين، أو نصبه متوناً نحو: يا صاحباً صاحبٍ زيد.

### أسماء لازمت النداء

(ص): مسألة: لزم النداء من الأسماء «فل»، و«فلة»، وهما كناية عن نكرة وقيل: عَلم، وقيل: ترخيم فلان وفلانة، وجزّ ضرورة، ومكرمان وملأمان، ومخبثان، ومكذبان، وملكمان، ومطبيان، وملأم، ولؤمان، ونؤمان، وهناه. والمعدول إلى فَعْلٍ في سبّ مذكر، وفعل مبنياً على الكسر لسبّ مؤنث إلا لضرورة. وسمع: رجل مكرمان، وملأمان. وقدر أبو حيان القول، وينقاس فعلا سباً وأمرأ على الأصح في ثلاثي مجرد تام متصرف. وقاس ابن طلحة<sup>(١)</sup> الأمر من أقفل.

(ش): من الأسماء أسماء لازمت النداء فلم يتصرف فيها بأن لا تستعمل مبتداً، ولا

(١) محمد بن طلحة: تقدّم للتعريف به؛ راجع القهارس العامة

فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مجروراً بل لا تستعمل إلا في النداء، وهي قسمان: مسموع، ومقيس:

فمن المسموع: قُل للرجل، وقُلْ للمرأة، يقال: يا فل، يا فلة، وقد جرّ «فل» في الضّرورة قال:

٦٩٢ - فِي لَجْوَ أَمْسِكَ قُلَانَا عَنْ قُلٍّ<sup>(١)</sup>

واختلف فيهما فقيل: هما متقوصان من «فلان»، و«فلانة»، بحذف الألف والنون ترخيماً، وبه جزم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفيين وقيل: هما كنايةان عن علم من يعقل، وعليه ابن عصفور، وصاحب البسيط<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان: ومذهب سيبويه أنهما كنايةان عن نكرة من يَعْقِل بمعنى: يا رجل، ويا امرأة.

و«قُلٍّ» مما حذف منه حرف، وبني على حرفين بمنزلة دم وتركيبه: ف - ل - ي، بدليل أنه إذا سمي به، ثم صغر، قيل: قُلِّي، وليس أصله فلاناً فذلك تركيبه: ف - ل - ن.

و«فل» كناية لمنادى، و«فلان» كناية عن اسم سُمِّي به المحدث عنه خاصّ غالب، فهما مختلفا المعنى والمادة، وفل الذي في الشعر السابق هو: «فلان» صيره الشاعر كذلك ضرورة، وليس هو المختصّ بالنداء. انتهى.

ومنها: «هنا» قال ابن مالك: يقال للمنادى المصّرّح باسمه في التذكير: يا هُنَّ، ويا هَنَان، ويا هُنُون. وفي التانيث: يا هَنَّتْ، ويا هَنَّتَان، ويا هَنَات، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف، وهاء السكت، فيقال: يا هناه بسكون الهاء، وكسرها لالتقاء الساكنين، وضمتها تشبيهاً بهاء الضمير، ويا هنتاه، ويا هنانيه، ويا هَنَاتِيه، ويا هُنُونَاهُ، ويا هَنَاتُوه.

ومنها: ملام، ولؤمان<sup>(٣)</sup>، وتؤمان في نداء الكثير اللؤم، والتؤم، ولا يقاس عليها قطعاً، قال:

(١) الرجز لأبي النجم في حمهرة اللغة (ص ٤٠٧) وخزانة الأدب (٣٨٩/٢) والدرر (٣٧/٣) ومسط اللّٰي (ص ٢٥٧) وشرح أبيات سيبويه (٤٣٩/١) وشرح التصريح (١٨٠/٢) وشرح المفصل (١١٩/٥) وشرح شواهد المغني (٤٥٠/١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٩) والطرائف الأدبية (ص ٦٦) والكتاب (٢٤٨/٢، ٤٥٢/٣) ولسان العرب (٣٥٥/٢ - لجج، ٣٢٤/١٣ - فلن) والمقاصد النحوية (٢٢٨/٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٣/٤) وشرح الأشموني (٤٦٠/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٥٢٧) وشرح المفصل (٤٨/١) والمقتضب (٢٣٨/٤) والمقرب (١٨٢/١).

(٢) هو الحسن بن محمد الأسترايازي المتوفى سنة ٧١٧ هـ، صاحب «البيسط في شرح الكافية»

(٣) في الأصل: «ملام» و«لومان» بدون همز؛ والصواب ما أثبتناه. وانظر لسان العرب (٥٣٠/١٢)

٦٩٣ - إذا قلت: يا نومان لم يَجْهَلْ الَّذِي أريدُ، ولم يأخُذْ بشيء سوى حِجْلِي<sup>(١)</sup>

ومنها: مفعلان في المدح، والدم، ذكر الأكثر: أنه مسموع، لا يقاس على ما جاء منه، والذي سمع منه ستة ألفاظ: مَكْرَمَان للعزير المكرم، ومَلَأَمَان، وَمَحْبَتَان، وَمَلَكَمَان، وَمُطَبَّتَان، وَمَكْدَبَان.

وذكر بعض المغاربة: أنه منقاس، وأنه يقال في المؤنث بالتاء.

وحكى ابن سيده: رجل مَكْرَمَان، ومَلَأَمَان، وامرأة مَلَأَمَانَة.

وحكى أبو حاتم: هذا زيد مَلَأَمَان. فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة.

وقال أبو حيان: الذي أذهب إليه في تخريجه: أنه على إضمار القول، وحرف النداء. والتقدير: رجل مقول فيه أو مدحوق: يا مَكْرَمَان، وحذف القول كثير، وحذف حرف النداء متاسب لحذف القول.

ومنها: قُتل المعدول في سبِّ المذَّكر، جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس.

والمسموع منه: يا لُكْع، ويا فَسَق، ويا شَيْث، ويا عُذْر، وهي معدولة عن: الكع، وفاسق، وخبيث، وغادر.

قال أبو حيان: وأصحابنا نصّوا على القياس فيه. وقال المبرِّد: إذا أردت بد «فُعل» مذهب المعرفة جاز أن تبني في النداء من كل فعل فُعل. وأمّا حديث: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لُكْع بن لُكْع»<sup>(٢)</sup> فليس هذا المختصّ بالنداء، ولا معدولاً، لأنه مصروف، فهو وصف كحُطَم، وأما قوله:

٦٩٤ - شَهِادَةٌ يَنْدِي مِلْحَادَةٌ عُذْرٌ<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لبنت سريع بن مبيع بن حراثان في تذكرة النحاة (ص ٦٥). وبلا نسبة في الدرر (٣٨/٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٣٢٦/٢) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «لا تذهب الدنيا حتى تصير للكع» قال إسماعيل بن عمر. «حتى تصير للكمع بن لكع» قال أسود: يعني المتهم ابن المتهم. ورواه أيضاً بنسب اللفظ (٣٥٨/٢). ورواه أيضاً (٤٦٦/٣) من حديث أبي بردة بن نيار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تذهب الدنيا حتى تكون للكمع بن لكع».

(٣) هجز بيت من البسيط، وصدوره:

يدهوه سراً وإعلاناً ليرزقه

وهو لام عمران بنت الحارث في الدرر (٣٨/٣).

والملاحدة: مبالغة في ملحد، وهو المائل عن الحق.

فضرورة.

والمقيس فعَالٍ المعدول في سبِّ المؤنث نحو: يَا لَكَاع وَيَا خَبَاتِ، وَيَا فَسَاقِ. وَأَمَّا قوله:

٦٩٥ - إِلَى يَّيْسِتَ قَعِيدَتْهُ لَكَاع<sup>(١)</sup>

فضرورة على أنه أَوَّلُ بإضمار القول أو الدَّعاء، أو حرف النداء، أي يقال لها أو تدعي يا لكاع.

وهذا النوع مبني على الكسر لمضارعه حذام من جهة العذل، والتأنيث، والوزن.

وينقاس فعَالٍ في السبِّ بلا خلاف، وفي الأمر وفقاً لسيوييه وخلافاً للمبرد، من كل فعل ثلاثي، مجزء، تام متصرف نحو: يَا لَام، وَيَا قَدَارٍ بمعنى: يَا لثيمة، وَيَا قذرة. وَجَلَّاس، وَتَطَاقِي وَقَوَامٍ بمعنى: اجلس، وانطق، وقُمْ. فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزيد، بل يقتصر فيه على ما سمع نحو: ذَرَاكَ مِنْ أَذْرِكَ خلافاً لابن طلحة، ولا من ناقص؛ فلا يجوز كَوَانٍ منطلقاً، ولا يَبَاتٍ ساهراً بمعنى: كُنْ وَبَثْ، ولا من جامد، فلا يجوز وَذَارٍ، ولا وَذَاعٍ زيداً بمعنى: ذَرَّ، وَذَغ.

### [لفظة «اللهم» في النداء]

(ص): ومنها: اللهم، والميم عوض حرف النداء، ومن ثمَّ لا تبشره في سعة خلافاً للكوفية. ومنع سيوييه وصفه، وجوّزه المبرد بمرفوع ومنصوب. وشذَّ في غير نداء، وحذف لاه. وقد يستعمل تمكيناً للجواب، ودليلاً على التدرية.

(ش): من الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً: اللَّهُمَّ، وشذَّ استعماله في غيره، قال الأعرابي:

٦٩٦ - كَحَلَفْتَهُ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لِأَهْمِ الْكُبَارِ<sup>(٢)</sup>

وشذَّ أيضاً حلف (أل) منه، قال:

٦٩٧ - لِأَهْمِ إِنْ كُنْتُ قِيلَتْ حَجَّجَ<sup>(٣)</sup>

(١) تقدم برقم (٢٢٩).

(٢) ويروى: «اللَّهُمَّ» و«لَاهُ» مكان «لأهم». والبيت من مخلَع البسيط، وهو في ديوان الأعرابي (ص ٣٣٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٢٧) وخزانة الأدب (٢/٢٢٦، ٢٦٩، ١٧٦/٧) والدرر (٣/٣٩) وسر صناعة الإعراب (٢/٤٣٠) ولسان العرب (١٣/٤٧٠ - آله، ١٣/٥٣٩ - لوه) والمقاصد النحوية (٤/٢٣٨) وشرح المفصل (١/٣).

(٣) ويعلوه: «فلا يزال شاحج يأتيك بيح». والرجز لرجل من البمايين في الدرر (٤/٤٠) والمقاصد النحوية =

وأصله: الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضاً من حرف النداء، ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقوله:

٦٩٨ - إني إذا ما حدثت ألقا أقول: يا اللهم يا اللهم<sup>(١)</sup>

هذا مذهب البصريين.

وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناءً على رأيهم أن الميم ليست عوضاً منه، بل بقية من جملة محذوفة، وهي: أمنا<sup>(٢)</sup> بخير.

ومذهب سيبويه، والخليل أن هذا الاسم، وهو اللهم لا يوصف، لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت، يعني غير متمكن في الاستعمال. وقالوا في قوله: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٤٦] إنه على نداء آخر أي يا فاطر.

ومذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه برفع على اللفظ، ومنسوب على الموضع، وجعلنا: ﴿فَاطِرٌ﴾ صفة له.

وقال أبو حيان: والصحيح مذهب سيبويه، لأنه لم يسمع فيه مثل: اللهم الرحيم ارحمنا. والآية ونحوها محتملة للنداء.

قال المطرزي<sup>(٣)</sup> في (شرح المقامات): وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكيناً للجواب، ومنه الحديث: «اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قال: اللهم نعم»<sup>(٤)</sup> ودليلاً على الندرة كقول العلماء: «لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يُضطرَّ، فيجوز».

= (٤/٥٧٠). وبلا نسبة في الدور (٦/٢٢٩) وسر صناعة الإعراب (١/١٧٧) وشرح الأشموني (٢/٤٤٩) وشرح التصريح (٢/٣٦٧) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٢١٥) وشرح المفصل (٩/٧٥، ١٠/٥٠) ولسان العرب (١٠/١٠٣ - دلق) ومجالس ثعلب (١/١٤٣) والمحتسب (١/٧٥) والمقرب (٢/١٦٦) والممتع في التصريف (١/٣٥٥) ونواد أبي زيد (ص ١٦٤).

(١) الرجز لأبي خراش الهذلي في الدور (٣/٤١) وشرح أشعار الهذليين (٣/٣٤٦) والمقاصد النحوية (٤/٢١٦). ولامية بن أبي الصلت في خزانة الأدب (٢/٢٩٥) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٢) والإنصاف (ص ٣٤٤) وأوضح المسالك (٤/٣١) وجواهر الأدب (ص ٩٦) ورفض البهائي (ص ٣٠٦) وسر صناعة الإعراب (١/٤١٩، ٢/٤٣٠) وشرح الأشموني (٢/٤٤٩) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٩) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٠٠) ولسان العرب (١٣/٤٦٩، ٤٧٠ - أنه) واللمع في العربية (ص ١٩٧) والمحسب (٢/٢٣٨) والمقتضب (٤/٢٤٢) ونواد أبي زيد (ص ١٦٥).

(٢) كانت بالأصل: «أمتنا والصواب ما أثبتناه أمنا»؛ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف (ص ٣٤١ - ٣٤٧) مسألة القول في الميم في «اللهم» عوض من حرف النداء أم لا؟.

(٣) هو ناصر الدين عبد السيد بن علي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. وقد تقدم.

(٤) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث (حديث رقم ٦٣ من طريق أنس بن مالك. ورواه أيضاً مسلم في الإيمان (حديث ١٠) والنسائي في الصيام (باب ١) وابن ماجه في الإقامة (باب ١٩٤) وأحمد في المسند (٤/١١١، ١١٢).



## المنْدُوبُ

(ص): مسألة: التُّدْبَةُ إعلانُ الْمُتَجَبِّعِ باسم من فَقَدَهُ لموت أو غَيْبَةٍ، ولها «واو»، و«يا» مع الأمن. وللمندوب حُكْمُ النداء، ولا يُنْدَبُ مُضْمَرٌ وإشارة، وكذا موصول إلا بصلة تعيُّنُهُ، واسم جنس مفرد على الصحيح.

قال السِّيرافي: ومضاف لضمير خطاب، والكوفية: وجمع السلامة.

(ش): المندوب نوع من المنادى، والتُّدْبَةُ: مصدر نَدَبَ المَيِّتَ: إذا تَفَجَّعَ عليه، والحق به الغائب.

ويختص من حروف النداء بحرفين: «وا» وهي الأصل و«يا»، ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كأن يُنْدَبَ مَيِّتاً اسْمُهُ: زيد، وبحضرتك مَنْ اسمه زيد.

وحكم المندوب حكم المنادى مِنْ نَصْبِهِ، إذا كان مضافاً أو شبهه نحو: وا عَبْدَ اللَّهِ، وا ضارباً عمراً، وضمه إذا كان مفرداً نحو: وا زَيْدٌ، وتووينه عند الاضطرار نحو:

٦٩٩ - وَافْقَعَسَا وَأَيْسَنَ مَيْيَ فَقَقَسُ<sup>(١)</sup>

ولا يُنْدَبُ المبهم من ضمير، واسم إشارة، وموصول، واسم جنس مفرد، ونكرة، فلا يقال: وا أَنتاه، ولا وا هَـذاه، ولا وا مَنْ ذَهباه، ولا وا رَجَلاه، لأن ذلك لا يقع به العذر للمتَجَبِّعِ لإيهامه، وذلك هو المقصود بالتُّدْبَةِ، فإن كان اسم الجنس غير مفرد جاز، نحو: وا غُلَامَ زيداه، وكذا إذا كان للموصول صلة تعيُّنُهُ نحو: وا مَنْ حفر بئر زمزماه، لأنه في الشُّهْرَةِ كَالْعَلَمِ.

وأجاز الرياشي تُّدْبَةَ النُّكْرَةِ، وفي الحديث: «وا جَبَلَاهُ»<sup>(٢)</sup>. وقال غيره: وهو نادر إن

(١) تقدم برقم (٦٦٤)

(٢) رواه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية البكاء على المَيِّتِ (حديث رقم ١٠٠٣) عن أبي =

جمع الهوامع/ ج ٢ / ٤ م

صبح، ومنع السيرافي نُدْبَةُ المضاف لضمير المُخَاطَب كما لا يجوز نِدَاؤُهُ، لأنَّ البابين سواء. قال بعض المغاربة: ولم يُسْتَعْ شاهد بخلاف قوله.

ومنع الكوفيون ندبة الجمع السالم، كما لا يجوز تَثْنِيَّتُهُ، ولا جمعه، لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك.

وفَرَّقَ البصريون بأنَّ هذه الألف لا تَغَيِّرُ اللفظ عما هو عليه، ولا تُخْدِثُ فيه شيئاً بخلاف حرفي التثنية والجمع.

(ص): ويلحق آخر ما تمَّ به جوازاً أَلَفٌ بحذف لها ما يليه من تنوين وألف.

وجوز الكوفية قلبُها، وتحريك التنوين بفتح أو كسر، وحذف همز التانيث، وفتح ما لم يُلبَسْ، فتقلب بحسبه. وجَوَّزَه الكوفية مطلقاً، وفي «يا»، و«وا» ويقدر حركتهما الفتح والحذف. والأصح لا يَغْنِي عنها فتحة، وأنها تقلب ما بعد نون مُثَنًى، وأنه لا يَمُوضُّ منها تنوينٌ وصلّاً، وأنه لا يلحق نعمته، أو نعت أيها، أو مضاف نعمته غير أي. قال ابن مالك: أو ما آخره أَلَفٌ، وهاء، وجَوَّزَه بعضهم في بَدَلٍ ونسق، ومنادى غير مندوب، ويليها غالباً سالمة أو متقلبة هاء ساكنة لا وصلّاً اختياراً خلافاً للفرّاء.

(ش): يلحق جوازاً آخر ما تمَّ به المندوب أَلَفٌ، وليس لحاقها بلازم، وآخر ما تمَّ به يشمل: المفرد، والمضاف، وشبهه، والموصول، والمركب، ثم إن كان متلوهاً تنويناً أو ألفاً حذف لاتقاء الساكنين نحو: وَآ مَوْسَاهُ، وَآ غَلَامَ زَيْدَاهُ.

وجوز الكوفيون قلب الألف ياءً، وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال: وَآ مَوْسِيَاهُ، وَآ غَلَامَ زَيْدَنَاهُ، أو زَيْدِيَه. وإن كان همز تانيث أُفِّرَ نحو: وَآ حَفَرَاهُ وجَوَّزَ الكوفيون حذفها.

وإن كان حرفاً محرّكاً فتح إن كان مضموماً أو مكسوراً، وأُفِّرَ إن كان مفتوحاً نحو: وَآ زَيْدَاهُ، وَآ عَبْدَ الْمَلِكَاهُ، وَآ زَقَاشَاهُ، ما لم يَحْصُلْ لَبْسٌ، فتقرَّرَ الحركة.

وتقلب الألف واواً إن كانت ضمّةً وياً إن كانت كسرة، كقولك في «غلامه»، و«قوموا» مسمى به: وَآ غَلَامَهُوهُ، وَآ قَوْمُوهُ، بقلب الألف واواً، وحذف الواو الأولى لاتقاءهما ساكنةً معها.

وفي غلامك، وقومي مسمى به: وَآ غَلَامِكِيَه، وَآ قَوْمِيَه بقلب الألف ياءً، وحذف الياء الأولى لذلك، إذ لو بقيت الألف، وقيل: وَآ غَلَامَهَا لالتبس بالغائبة، أو وَآ قَوْمَاه لالتبس

= موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ قال: «ما من ميت يموت فيقوم باكيه فيقول: وا جيلاه! وا سيده! أو نحو ذلك، إلّا وُكِّلَ به ملكان يلهزان: أحدهما كُنْتُ؟». ورواه أيضاً ابن ماجة في الجنائز، باب ٥٤، حديث

بالمثنى، أو وا غلامكاه لالتبس بالمذكر.

وأجاز الكوفيون القلب مطلقاً وإن لم يلبس، فأجازوا: **وَ رَقَاتِيهِ** وا عبد الملكيه.  
وإن كان ياء أو واواً يقدّر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محرّكاً بالفتح  
كقولك في غلامي: **وَ غَلَامَاهُ**، أو **وَ غَلَامِيَاهُ**. وبقي مسائل:  
الأولى: لا يستغنى عن الألف بالفتحة، فلا يقال: **وَ عُمَرُ**، وأنت تريد: **وَ عُمَرَاهُ**  
خلافاً للكوفيين.

الثانية: لا تقلب الألف ياءً بعد نون التثنية عند البصريين، بل. يتعيّن فتح النون نحو:  
وا زيداناه. وأجازه الكوفيون وابن مالك، فيقال: **وَ زَيْدَانِيهِ**.

الثالثة: . . . . .<sup>(١)</sup>

الرابعة: لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور البصريين، لأنه منفصل من  
المنعوت. وأجازه يونس والكوفيون، وابن مالك نحو: **وَ زَيْدُ الطَّوِيلِ**. وأجاز خَلَفٌ<sup>(٢)</sup>  
لحوقها نَعَتْ أي نحو: **يَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ**.

وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور بإضافة نعتة نحو:

٧٠٠ - **أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ** **وَعُمَرُ بْنُ الزَّيْبَرِ**<sup>(٣)</sup>

والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ<sup>(٤)</sup>. وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف النسق.

الخامسة: إطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الألف بما في آخره ألف، وهاء، ويه  
صريح بعض المغاربة وابن معط في «**الْفَيْتَةِ**» وابن الحاجب، فيقال في عبد الله: **وَ**  
**عَبْدُ اللَّهِ**، وفي جهجاه: **وَ** **جَهْجَاهَاهُ**، ومنعه ابن مالك، لاستئصال ألف وهاء، بعد ألف  
وهاء.

السادسة: قيل: قد يلحق الألف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب:  
«**فَصِحْتُ يَا عُمَرَاهُ**»، فقال: «**يَا بُيَّكَاهُ**»، جزم بذلك ابن مالك وغيره، ومنعه سيبويه.

(١) مكان النقط يياض بالأصل

(٢) خلف بن حيّان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ. تقدّم

(٣) البيت من الهزج، وهو لا نسبة في الدرر (٤٢/٣) ووصف المجاني (ص ٢٧) وشرح الأشموني (٤٦٦/٢)

وشرح ابن عقيل (ص ٥٣٢) والمقاصد النحوية (٢٧٣/٤) والمقرب (١/١٨٤).

(٤) وقال ابن مالك: لحق الهاء في «عمره» وهو تأكيد مندوب، ولحقّت في «زيراه» وهو مضاف إليه نعت  
معطوف على مندوب، فلحقها نعت المندوب أولى بالجواز، وكذلك لحاقها المضاف إليه نعت  
المندوب. انظر المقاصد النحوية (٢٧٤/٤).

السابعة: تلي الألف في الغالب سالمة، ومنقلبة ياء، أو واوآء، هاء ساكنة كما تقدم من الأمثلة، ويجوز تركها كقوله:

٧٠١- وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا<sup>(١)</sup>

ولا تثبت في حال الوصل إلّا ضرورة. وأجاز الفراء ثبوته في مكسورة ومضمومة.

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصله:

حُمِلَتْ أُمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ

وهو لجريز في ديوانه (ص ٧٣٦) والندر (٤٢/٣) وشرح التصريح (١٦٤/٢، ١٨١) وشرح شواهد المغني (٧٩٢/٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٨٩) والمقاصد النحوية (٢٢٩/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٩/٤) وشرح الأشموني (٤٤٢/٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٢) ومغني اللبيب (٣٧٢/٢).

## الاستغاثة

(ص): مسألة: تجرّ اللام مفتوحة منادى متعجباً منه، أو مستغاثاً به، متعلقة بفعل النداء، وقيل بحرفه. وقيل: زائدة، ومكسورة المعطوفة عليه دون يا. والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء، أو أدهوك أو مدهوكاً، أقوال. وقد تجرّ بـ «من»، أو يحلف، أو تليه «يا» لحذف المستغاث به.

وإذا ولي: «يا» ما لا ينادى إلا مجازاً جاز فتح اللام مستغاثاً به وكسرهما، وليست بعض «آل» خلافاً لزمهم، وتعاقبها ألف كالتدبة، ويختص الباب بـ «يا» وقل ورود «وا» في التعجب.

(ش): إذا استغث المنادي، أو تعجب منه جرّ باللام مفتوحة نحو: يا لله، يا للماء، يا للتعجب، وما كان منادى صخّ أن يكون مستغاثاً، ومتعجباً منه، وما لا فلا إلا المعرف بالـ فإنه يجوز هنا.

والاستغاثة دعاء المستغث المستغاث.

والتعجب بالنداء على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً، فتنادي جنسه نحو: يا للماء.

والآخر: أن ترى أمراً تستعظمه، فتنادي من له نسبة إليه أو مكنته<sup>(١)</sup> فيه نحو: يا للعلماء.

وعلة فتح لام المُستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأجري التعجب منه

---

(١) المَكْنَةُ: التمكن، تقول العرب: إن بي فلان للذو مكنة من السلطان؛ أي تمكن. انظر لسان العرب (٤١٢/١٣).

مجراه، لمشاركته في المعنى، لأن سبيهما أمر عظيم عند المنادي.

واختلف في هذه اللام، ف قيل: زائدة، وعليه ابن خَرُوف، واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف، والأصح ليست بزائدة وعلى هذا، فذهب ابن جني: إلى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل.

وذهب سيبويه: إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور. ويكسر اللام مع المعطوف إن لم تُعَدَّ معه «يا» نحو:

٧٠٢ - يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشَّبَّانِ لِلْعَجَبِ<sup>(١)</sup>

فإن أعيدت معه «يا» فتحت نحو:

٧٠٣ - يَا لَمَطَافِنَا يَا لَرِيحِ<sup>(٢)</sup>

وتكسر أيضاً مع المستغاث من أجله نحو:

٧٠٤ - يَا لَقَوْمِي لِغُرْقَةِ الْأَخْبَابِ<sup>(٣)</sup>

وتتعلق بفعل مضمر تقديره: أدهوك لفلان.

قال ابن عصفور: قولاً واحداً، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، ف قيل: إنها تتعلق بفعل النداء، وهو بعيد. وقيل: بحال محذوفة، تقديره: يا لزيد مدعوّاً لعمرو.

وقد يجر المستغاث من أجله بـ «مِنْ» لأنها تأتي للتعليل كاللام قال:

(١) عجز بيت من البسيط، وصلره:

ييكحك نأو بعيد الدار مقرب

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤٧/٤) وخزانة الأدب (١٥٤/٢) والدرر (٤٢/٣) ووصف المباني (٢٢٠) وشرح الأشموني (٤٦٢/٢) وشرح التصريح (١٨١/٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٣) وشرح قطر الندى (ص ٢١٩) ولسان العرب (١٢/٥٦١، ٥٦٣ - لوم) والمقاصد النحوية (٤/٢٥٧) والمقتضب (٤/٢٥٦) والمقرب (١/١٨٤).

(٢) صدر بيت من المخفif، وحجزه:

وأبي المحشر الفنى التفاح

وقيله:

يَا لَقَوْمِ سَنُ لِلْعَلَى وَالْمَسَاسِي يَا لَقَوْمِ مِنَ لِّلْدَى وَالسَّاحِ  
والبيتان، أو الثاني منهما، بلا نسبة في خزانة الأدب (١٥٥/٢) والدرر (٤٣/٣) وشرح الأشموني (٤٦٢/٢) وشرح المفصل (١/١٣١) والكتاب (٢/٢١٦، ٢١٧) وكتاب اللامات (ص ٨٩) والمقاصد النحوية (٤/٢٦٨) والمقتضب (٢/٢٥٧).

(٣) الشطر من المخفif، ولم يُعثر له على قائل أو تمة. وهو في كتاب سيبويه (٢/٢١٩) والدرر (٣/٤٤).

٧٠٥ - يا لَدَرْجَالِ ذِي الْأَثْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّعَةَ الْمُزِيدِي لَهُمْ دِينًا<sup>(١)</sup>  
وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله:

٧٠٦ - فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِذَا هَلَكْنَا وَهَلْ بِالسَّمَوَاتِ يَا لِلنَّاسِ عَارٌ<sup>(٢)</sup>  
وقد يحذف المستغاث به، فتلي «يا» المستغاث من أجله، كقوله:

٧٠٧ - يَا لِلنَّاسِ أَيْوًا إِلَّا مُتَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيِي وَعُدْوَانِ<sup>(٣)</sup>  
أي: يا لقومي لأناس.

وإذا ولي «يا» اسم إلا مجازاً نحو: يا لِلْعَجَبِ، ويا لِلدَّوَاهِي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث به، أي يا عجب احضر، فهذا وقتك، والكسر على أنه مستغاث من أجله، والمستغاث به محذوف، وكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشيء.

وزعم الكوفيون: أنَّ لام الاستغاثة بعض «آل»، وأن أصل: يا لفلان: يا آل فلان، فحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا في أيمن: مُ، ولذلك صحَّ الوقف عليها في قوله:

٧٠٨ - إِذَا السَّاعِي الْمَشُوبُ قَالَ يَا لَا<sup>(٤)</sup>

والبصريون قالوا: بل هي لام الجرّ بدليل وقوع كسرهما في المطف، ولو كانت بعض

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٤/٣) وشرح الأشموني (٤٦٣/٢) والمقاصد النحوية (٢٧٠/٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٣٢) والأغاني (١٢٥/٢) والشعر والشعراء (٢٣٥/١) ومعجم الشعراء (ص ٢٥٠). وبلا نسبة في الدرر (٤٥/٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٥/٣) وشرح الأشموني (٤٦٤/٢) والمقاصد النحوية (٢٧١/٤).

(٤) حيز بيت من الوافر، وصلته:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم

وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد (ص ١٨٢) وخزانة الأدب (٦/٢) والدرر (٤٦/٣) وشرح شواهد المغني (٥٩٥/٢) والمقاصد النحوية (٥٢٠/١) ونوادر أبي زيد (ص ٢١). وبلا نسبة في الخصائص (٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣) ورسف المياني (ص ٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤) وشرح شواهد المغني (٨٤٧/٢) وشرح ابن عقيل (ص ١٠٢) ولسان العرب (٤٩١/١٥) - (يا) ومغني اللبيب (٢١٩/١)، (٤٤٥/٢)

وفي الشطر الأول من البيت شاهد، وهو قوله: «فخير نحن» حيث استعمل الوصف وهو قوله «فخير» مبتدأ من غير أن يسبقه فني أو استفهام، ونحن «فاعل» خير» ساذ مسد الخير. وخزجه أبو علي الفارسي وتبعه ابن عصفور على أن الوصف خير لـ «نحن» محذوفة، وقدّر «نحن» المذكورة توكيداً للضمير في «خير»

آل لم يكن لكسرهما موجب.

وتُقول الأول عن الكوفيين، ذكره ابن مالك، ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال: ومن الناس من زعم كذا، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين، ثم إنه لم يقل به، وهو من رؤوسهم، فلذا لم أعزّه في المتن إليهم، بل قلت: خلافاً لزاعمه.

وتعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كالمندوب فلا يجتمعان نحو: يا زيداً لعمر، وتلحقها هاء السكت وقفاً. ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل.

ويختص باب الاستغاثة والتعجب بـ «يا» من بين سائر حروف النداء، وربما وردت «وا» في التعجب.

إنما أعرب المستغاث والمتعجب منه مع كونه منادى، وعلة البناء موجودة فيه، لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء، فرجع إلى أصله، وعلى هذا لا موضع رفع له، فینعت بالجر، والنصب.

وقيل: لأن «يا» صار حكمها في النداء حكم العامل، إذ البناء فيهما يشبه بالإعراب. فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل «يا» لفظاً، وصار بمنزلة ما زيد بجبان، فعلى هذا له موضع رفع، فینعت بثلاثة أوجه.



## الترخيم

(ص): مسألة: الترخيم حذف آخر المنادى، ولا يرخم غيره إلا ضرورة إن صلح له؛ ولو غير عَلَم، وذو تاء، ومعوّض ومتنظر في الأصح، ولا ملازم النداء، ومندوب، ومستغاث باللام قطعاً، ولا دونها. ومضاف ومبني غير النداء خلافاً لزاعمها.

(ش) الترخيم لغة: التسهيل. واصطلاحاً: حذف آخر الاسم بآطراد، فلا يسمى مثل «يد» مرخماً. ويدخل في المنادى والتصغير، والمقصود هنا الأول. وهو المراد عند الإطلاق، فلا يرخم غير المنادى إلا لضرورة بشرط صلاحته للنداء، بخلاف ما لا يصلح له كالمعرّف بال. وسواء في جوازه في الضرورة العَلَم وغيره، وذو التاء، والخالي منها، والمعوّض وغيره، والمتنظر وغيره كما جزم به ابن مالك.

وقال بعضهم: لا يرخم فيها غير النداء إلا العلم لأنه المسموع ولا شاهد في غيره.

وَرَدَّ بقوله:

٧٠٩ - ليس حَيٌّ عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ<sup>(١)</sup>

أي بخالد.

وقال بعضهم لا يرخم في ثلاثي خالي من التاء كما لا يرخم في النداء. وقال بعضهم:

---

(١) صدر بيتا من الخفيف، وعجزه:

فلوى دروة فجنيتي ذبال

وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٠٩) والدرر (٤٧/٣) والمقاصد النحوية (٤٦١/٤) وميه:  
«أقال» مكان «ذبال». وبلا نسبة هي شرح الأسموني (٤٧٦/٢).

إذا رَحِمَ في غير النداء عَوْضَ منه ياء ساكنة، كقوله:

٧١٠ - مِنَ الثَّعَالِي وَوَعُزُّ مِنْ أَرَانِيهَا<sup>(١)</sup>

وقال المبرد: لا يجوز الترخيم في غير النداء إلا على نية التمام كقوله:

٧١١ - طَرِيفُ بْنُ مَالٍ ثَلَاثَةُ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ<sup>(٢)</sup>

ولا يجوز على نية الانتظار للمحذوف. وَرُدَّ بالقياس على حال النداء، وبالسماع قال:

٧١٢ - إِنْ ابْنُ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرَوْيَةٍ<sup>(٣)</sup>

(١) حذر بيت من البسيط، وصلره:

لها أشاريُّ من لحم تَمَرَةٍ

وهو لأبي كاهل النمر بن تولب الشكري - وهو غير النمر بن تولب الشاعر المعروف المكنى بأبي قيس وبأبي ربيعة - في الدرر (٤٧/٣) والمقاصد النحوية (٥٨٣/٤) وشرح أبيات سيبويه (٥٦٠/١) وشرح شواهد الشافية (ص ٤٤٣) ولسان العرب (٤٣٣/١) - رنب، ٩٣/٤ - تمر، ٤٠١ - شرر، ٤٢٨/٥ - وعز. ولرجل من بني يشكر في الكتاب (٢٧٣/٢) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٧) وجمهرة اللغة (ص ٣٩٥، ١٢٤٦) وسر صناعة الإعراب (٧٤٢/٢) وشرح الأشعموني (٨٢٤/٣) وشرح شافية ابن الحاجب (٢١٢/٣) وشرح المفصل (٢٤/١٠) والشعر والشعراء (١٠٧/١) وكتاب الصناعتين (ص ١٥١) ولسان العرب (٣٣٧/١) - ثعب، ٨٤/١١ - ثعل، ٦٦/١٢ - تلم والمقتضب (٢٤٧/١) والممتع في التصرف (٣٦٩/١).

الأشارير: قال في اللسان (٤٠١/٤). «الإشارة. الخصفة التي يَشْرُ عليها الأقط، وقيل: هي شقة من شقق البيت يشُر عليها؛ وقول أبي كامل الشكري... وذكر البيت. قال: يجوز أن يعني به الإشارة من القديد وأن يعني به الخصفة أو الشقة. وأرانها: أي الأرناب. والوخز: المحطبة بعد الخطبة والمشيء بعد الشيء، أي معدودة... ابن الأعرابي: الإشارة صفيحة يحقّف عليها القديد، وجمعها الأشارير، وكذلك قال الليث. قال الأزهرى: الإشرار ما يُسَط عليه الشيء ليحبّط فصّح به أنه يكون ما يشُر ما أقط وغيره ويكون ما يشُر عليه، والأشارير جمع إشرارة، وهي اللحم المجفّف». وتَمَره: تقدّه. والثعالي: الثعالب. انظر اللسان (٩٣/٤).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلره:

لنَمِّمَ الفتى تعشوا إلى ضوء ناره

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٤٢) وتذكرة النحاة (ص ٤٢٠) والدرر (٤٨/٣) وشرح أبيات سيبويه (٤٥١/١) وشرح التصريح (١٩٠/٢) والكتاب (٢٥٤/٢) والمقاصد النحوية (٢٨٠/٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٩/٤) ووصف المباني (ص ٢٣٩) وشرح الأشعموني (٤٧٧/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٥٣٧).

(٣) صدر بيت من البسيط، وهجزه:

أو امتلحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وهو لابن حنّاء في الدرر (٤٨/٣) وفيه: أوس بن حنّاء وشرح أبيات سيبويه (٥٢٧/١) وفيه: =

أي ابن حارثة. وما ورد من ذلك فيما فيه آل كقوله:

٧١٣ - قَوَّاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وَزْرِ الْحَمِي (١)

أي: الحمام، فمن الحذف الذي هو غير حذف الترخيم.

ولا يرثم الاسم الملازم للنداء، ذكره أبو حيان في «شرح التسهيل». قال: وأما «ملا» فليس ترخيم: ملامان، بل بناء على مَفْعَل من اللُّؤم. قال: ونَصُوا أيضاً على أنه لا يرثم المندوب الذي لحقته علامة الندبة، ولا المستغاث الذي فيه اللام قطعاً، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة كقوله:

٧١٤ - أَصَامَ لَكَ بِنَ صَعَصَعَةَ بِنِ سَعِلَ (٢)

وقال ابن الصائغ: إنه ضرورة. ولا يرثم المنادى المضاف عند البصريين لأن المضاف إليه ليس هو المنادى، ولا يرثم إلا المنادى، وأجازوه الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله:

٧١٥ - خَلَوْا حَقْلَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَادْكُرُوا (٣)

■ المغيرة بن حنانه وشرح التصريح (١٩٠/٢) والكتاب (٢٧٢/٢) والمقاصد النحوية (٢٨٣/٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٤١) والإنصاف (٣٥٤/١) وشرح الأشموني (٤٧٧/٢) والمقرب (١٨٨/١).

(١) ويروى: «أو القاء» مكان «قواطنة» كما في ديوان المعراج وغيره.

والرجز للمعراج في ديوانه (٤٥٣/١) والدرر (٤٩/٣) وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٥) والكتاب (١١٠، ٢٦/١) ولسان العرب (٢٩٣/١٥ - منى) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٥١) والمحاسب (٧٨/١) والمقاصد الحوية (٣٠٥٤/٤، ٢٨٥/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩٤/١) والإنصاف (٥١٩/٢) والمحاضرات (١٣٥/٢) والدرر (٢٤٤/٦) ووصف المباني (ص ١٧٨) وسر صناعة الإعراب (٧٢١/١) وشرح التصريح (١٨٩/٢) وشرح الأشموني (٣٤٣/٢، ٤٧٦) وشرح المفصل (٧٥/٦).  
(٢) عجز بيت من الوافر، وصلوه.

تمتاني ليلقاني لقيط

وهو للأخوص (أو الأخوص) بن شريح في الكتاب (٢٣٨/٢) والمقاصد النحوية (٣٠٠/٤) وبلا نسبة في الدرر (٥٠/٣) وشرح التصريح (١٨٤/٢).  
(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أواصرنا والثرثم بالغيب تُذكر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢١٤) وأسرار العربية (ص ٢٣٩) والإنصاف (٣٤٧/١) وخزانة الأدب (٣٢٩/٢، ٣٣٠) والدرر (٥١/٣) وشرح أبيات سيبويه (٤٦٢/١) وشرح المفصل (٢٠/٢) والكتاب (٢٧١/٢) ولسان العرب (٣٣٣/٣ - فرد، ٥٤٩/٤ - عذر) والمقاصد النحوية (٢٩٠/٤) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٧٠/٢) ولسان العرب (٢٣٣/١٢ - رحم، ٤١٦ - عكرم).

في أبيات أخر. وأجاب سيبويه بأنها ضرورة.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفاً مع الوارد، ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهباً. ولا يرغم المبتدئ لسبب غير النداء كباب حذام.

### [ترخيمُ ذي التاء]

(ص): ويرغم ذو التاء مطلقاً خلافاً لابن حنفور في نحو: صَلَمَمَةٌ بن قَلَمَمَةٍ، وللمبرد في النكرة مطلقاً إلا «فلة» وغيره؛ إن كان علماً، قيل: أو نكرة مقصودة زائدتين على ثلاثة. قيل: أو ثلاثاً محرك الوسط. قيل: أو ساكنه.

(ش): ما فيه تاء التأنيث لا يشترط في ترخيمه عِلْمِيَّةٌ، ولا زيادة على الثلاثة، بل يُرْخَمُ، وإن كان ثُنَاتِيًّا غير عِلْمٍ كقول بعض العرب: يَا شَا اَرْجُنِي<sup>(١)</sup>، يريد: يا شاة أقيمي، ولا تُسْرَحِي.

وقال أبو حيان: ويستثنى «فلة» الخاص بالنداء، فإنه لا يجوز ترخيمه، وإن كان مؤنثاً بالهاء.

ثم إن كان المؤنث بالهاء علماً فلا خلاف في ترخيمه، كقولك في «هبة» مسمًى به: يا هب أقبِل.

وإن كان نكرة مقصودة ففيه خلاف: ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ترخيمها، وردّه الجمهور بنحو قوله:

٧١٦- يَا نَأَقُ مِيْرِي عَنَّا قَسِيحَا<sup>(٢)</sup>

وفي (البدیع): لا يُجِيز المبرد ترخيم النكرة العامة، نحو: شجرة ونخلة، وإنما يرغم منها ما كان مقصوداً، وهو خلاف ما حكاه غيره، فلذا قلت: مطلقاً.

(١) رَجَرَ الشاةَ رَحْنًا: إذا حبسها وأساء علفها؛ وهي شاة راجنٌ وداجنٌ: أي ألفة للمنزل؛ والرجن: الإقامة بالمكان. انظر النهاية لابن الأثير (٢/٢٠٦).

(٢) ويعده: «إلى سليمان فنسريحها». والرجز لأبي النجم العجلي في الدور (٣/٥٢، ٤/٧٩) والرد على النحاة (ص ١٢٣) وشرح التصريح (٢/٢٣٩) والكتاب (٣/٣٥) ولسان العرب (٣/٨٣ - نفع) والمقاصد الحوية (٤/٣٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٨٢) ووصف المباني (ص ٢٨١) وسر صناعة الإعراب (١/٢٧٠، ٢٧٤) وشرح الأشموني (٢/٣٠٢، ٣/٥٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٠) وشرح قطر الندى (ص ٧١) وشرح المفصل (٧/٢٦) واللمع في العربية (ص ٢١٠) والمقتضب (٢/١٤).

وزعم ابن عصفور: أنه لا يجوز ترخيم: صَلَمَعة بن قَلَمَعة، لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف.

قال الشاعر:

٧١٧ - أَصْلَمَعة بْنُ قَلَمَعة بن فَحْصٍ لَهْتَك، لا أبا لك تَزْدَرِينِي<sup>(١)</sup>

قال أبو حيان: وإطلاق النحويين يخالفه. وأيضاً، وإن كان كناية عن مجهول، فإنه عَلم ألا ترى أنهم منعه الضرف للعلمية، والتأنيث، فحكمه حكم أسامة للأسد.

والعاري من تاء التأنيث إنما يرخم بشرطين: أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس، والإشارة، والموصول، وأن يكون زائداً على ثلاثة، فلا يرخم الثلاثي.

وذهب بعضهم: إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة، لأنها في معنى المعرفة، ولذلك نعت بها، فأجاز في غصنفر: يا غَصْنَفَ، واستدل بما ورد من قولهم: أَطْرُقُ كَرًا<sup>(٢)</sup>، أي يا كروان. ويا صَاح، أي يا صاحب. والجمهور جعلوا ذلك شاذاً.

وذهب الكوفيون إلّا الكسائي: إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط أن يكون محرك الوسط، فيقال في حكم: يا حَكْ، وهذا لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس.

ونقل ابن بابشاذ: أنَّ الأَخْشَ وافق الكوفيين على ذلك.

قال ابن عصفور: فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كَهْنَد وعَمْرُو، لم يجز قولاً واحداً. أما عند أهل البصرة، فلأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف. وأما عند أهل الكوفة، فثلاثا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن، فَيُشَبِّه الأدوات نحو: مَنْ، وَعَنْ. قال أبو حيان: وليس كما ذكر، بل الخلاف فيه موجود. وحكى أبو البقاء العكبري في كتاب

(١) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في الدور (٥٣/٣) ولسان العرب (٢٠٦/٨ - صلمع) وبلا نسبة في لسان العرب (٢٥٤/٨ - قلمع).

قال في اللسان (٢٠٦/٨): «ويقال للرجل الذي لا يُعرف هو ولا أبوه: صلمعة بن قلمعة، وهو مَيُّ بن بَيٍّ، ومَيَّان بن بَيَّان، وطامر بن طامر، والضلال بن بُهَلَّل. وحكى ابن بري قال يقال تركته صلمعة بن قلمعة إذا أخذت كل شيء عنده. وصَلَمَ رأسه حلقه، قلمعه. وصلم الشيء: مله. وصلم الرجل: أملس».

(٢) قولهم: «أطرق كرا إن العام في القرى» يضرب مثلاً للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك؛ أي. اسكت فإنني أريد من هو أبلى منك. وقيل: يضرب مثلاً للرجل الحفيظ إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله؛ والمعنى: اسكت يا حفيظ حتى يتكلم الأجلاء. والكرى. الكروان، وهو طائر صغير، فشبه به الدليل وقبَّه الأجلاء بالتمام. وأطرق أي أخضى، من إطراق العين، وهو خضض النظر. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١٥٨/١)

التبيين<sup>(١)</sup>: أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه. ونقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش، فقال ما نصه: أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط. وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط، من الثلاثي.

(ص): ويرتخ المزج<sup>(٢)</sup> بحلف ثانيه. وقيل إنما يحلّف حرف أو حرفان. وقيل: الهاء فقط من ذي «وَيْه» ومن اثني عشر وفرة الألف أيضاً. ومنع سيبويه ترخيم الجملة، وأبو حيان: المزج، وأكثر الكوفية: ذا «ويه» والفراء: مركّب العدد علماً، والبزّمي: علم الكناية، والكوفية: المسمّى به من تثنية وجمع.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف في ترخيم العَلَم المركّب تركيب مزج، فالجمهور على جوازه مطلقاً، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه».

وقال أبو حيان: الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركّب تركيب مزج، لأن فيه ثلاثة لغات: البناء وينبغي ألا يرخم على هذه، لأنه مبني لا بسبب النداء كخدام، والإضافة، وقد منع البصريون ترخيم المضاف، ومنع الصرف. وينبغي ألا يجوز ترخيمه، لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم.

وأما قوله:

٧١٨ - أقاتلسي الحجاج إن لم أُرز له دَرَابٍ وأُتْرِكُ عند هِنْدٍ فُوَادِيَا<sup>(٣)</sup>

يريد: «دَرَابِيْجُذ»<sup>(٤)</sup>، فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة وهو شاذّ نادر، لا تبنى عليه القواعد. قال: ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع، إنما قالوه بالقياس من جهة أنّ الاسم الثاني منه يشبه تاء التانيث، فعومل معاملةً بالحذف في الترخيم، قال: ولكونه غير مسموع، اختلفوا في كيفية ترخيمه؛ فقال البصريون كلهم بحذف الثاني منه، فيقال في (حضر موت) وخمسة عشر، وسيبويه: يا حضر، ويا خمسة، ويا سيب. ومنع ذلك ابن كيسان، لأنه يلتبس بالمفردات، وقال: يحذف منه حرف أو حرفان، فيقال: يا حضرَم في حضر موت، ويا بعلَب في بعلبك، لأن ذلك أدلّ على المحذوف من حذف الثاني بأسره.

(١) لم أجد للمعبري كتاباً بهذا الاسم؛ ولعلّ الصواب «التيان» وهو كتاب «التيان في إعراب القرآن». انظر كشف الظنون (ص ٣٤١).

(٢) أي العلم المركّب تركيب مزج، كما سيأتي في الشرع.

(٣) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب في الحماسة الشجرية (٢٠٨/١) وغزاة الأدب (٥٥/٧) والدرر (٥٣/٣) ومعجم ما استمع (ص ٥٤٩) والمقاصد النحوية (٤٥١/٢).

(٤) دارابجرد: كورة بفارس عمرها دراب بن فارس. انظر معجم البلدان (٤٤٦/٢).

وأجاب الأولون عن اللبس بأنه يزول بالانتظار، فينتعين إذا خيف.

وقال الفرّاء فيما آخره «ويه»: لا يحذف منه إلا الهاء خاصة. ثم تقلب الياء ألفاً، فيقال في سيبويه: يا سيبوا.

الثانية: إذا سمي باثني عشر، واثنني عشرة رَحِمَ بحذف العَجْز، وتحذف معه الألف أيضاً، فيقال: يا اثْن، ويا اثنه كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا، وهذا بناء على أن المركب من العدد إذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين، ومنع منه الفرّاء.

الثالثة: ما سمي به من الجملة كتابُط شَرْأً، في ترخيمه خلاف:

فذهب أكثر التحوّتين إلى المنع، وابن مالك إلى الجواز، ونقله عن سيبويه فيقال: يا تأبُط بحذف الثاني. وقال أبو حيان: هذا النقل عن سيبويه خطأ، فإن سيبويه نص على المنع، وقد سَقُتْ عبارته في التكت التي لي على «الألفيّة» وما ضمَّ إليها.

الرابعة: لا يستثنى من العَلَمَ المفرد شيء عند الجمهور، واستثنى الجَزْمِي مسألة: طامر بن طامر<sup>(١)</sup> كناية عن لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجز ترخيمه، لأنه كناية عن اسمه. وَرَدَّ بأنهم رَحِمُوا فلاناً، سُمع: يا فُلَا تَعَالَ. وهو أيضاً كناية.

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام، فرخم كما يرخم العَلَم، وطامر بن طامر كناية عن مجهول، لا عن عَلَم.

واستثنى الكوفيون ما سمي به من مثني، وجمع تصحيح، فمنعوا ترخيمه والبصريون جَوَّزوه بحذف العلامة والنون.

### [ما يحذف مع الحرف الأخير]

(ص): ويحذف مع الآخر متلوّه ليناً ساكناً زائداً، قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجَوَّزَ الجَزْمِي حذف تالي الفتح، والأخفش المقلوب عن أضل، والفرّاء الساكن الصحيح، ولين بعد حرفين. وقيل: إن كان واواً. وقوم: المدغم، والكوفية: يا فعلايا، والألف قبلها، ويحذف زائدان زيدا معاً ما لم يبق على حرفين، وكذا إن حرّك أولهما على المشهور.

أمّا متلوّ الهاء فمنعه الأكثر، وجَوَّزَ سيبويه إن بقي ثلاثة ولم ينتظر. وقال أبو حيان: يجوزان، والترك أكثر.

(ش): تقدم أنّ الترخيم حذف الآخر. ويحذف مع الآخر أيضاً ما قبله من حرف لين

ساكن زيد قبله أكثر من حرفين، وحركة تجانسه، سواء كان الآخر صحيحاً، أصلياً أم زائداً  
أم حرف علّة بشرط ألا يكون هاء تانيث، فيقال في منصور، ومسكين ومروان، وأسماء،  
وزيدان، وزيدون، وهندات، أعلاماً: يا منص، ويا منك، ويا مَزو، ويا أَسْم، ويا زيد،  
ويا هند.

فإن اختلّ شرط مِمّا ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف إن كان صحيحاً كمجعر،  
ولا ليناً متحركاً كَقَنْزُور<sup>(١)</sup>، وَهَيْبِخ<sup>(٢)</sup>؛ ولا أصلياً كمختار، ومنقاد، فإن ألفهما منقلبة عن ياء  
وواو خلافاً للأخفش حيث جَوَزَ الحذف في هذه الصورة، فيقال: يا مَخْت، ويا مَنْق، ولا ما  
قبله حرفان فقط كجماد، وقَمُود، ومَعِيد، لثلاثيهِ الاسمُ ببقائه على حرفين الأدوات، إذ  
ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن خلافاً للفراء حيث جَوَزَ الحذف فيه فيقال: يا عم،  
ويا ثم، ويا سع.

وقيل: إنما قال الفراء بالحذف في ثمود فقط فإِراءاً من بقاء آخر الاسم وإواً بعد ضمة.

ووافق البصريين في عماد، ومعيد، لانتفاء ذلك، وجوز أيضاً حذف ما قبل الآخر من  
ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهزقل، فقيل: يا هر، قال: لأنه لو بقي الساكن أشبه  
الأدوات، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن.

وَرَدَّ بأنه على لغة التمام لا يشبهها، وعلى الانتظار المحذوف مراد

وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح إن كان مدغماً كَقَوْشَب<sup>(٣)</sup>، لأنه في قوة حرف  
واحد، ولا ما قبله حركة لا تجانسه كَقُزْنِيق<sup>(٤)</sup>، وفردوس خلافاً للفراء والجزمي، حيث  
جوزا الحذف فيه، فيقال: يا غرن ربا فرد، ولا ما قبل هاء التانيث كسعلة وميمونة عند  
الأكثرين.

وأجاز سيبويه حذفه إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعداً، ولم ينتظر المحذوف.

قال أبو حيّان: والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماء، قال:

(١) القَنْزُور: الشديد الضخم الرأس من كل شيء، وكلّ فظّ غليظ: قَنْزُور (لسان العرب: ١٢٠/٥).

(٢) الهَيْبِخ: الغلام، والهَيْبِخ: الرجل الذي لا خير فيه، والهَيْبِخ: الأحق المسترخي، والهَيْبِخ: الوادي العظيم أو النهر العظيم (لسان العرب: ٦٥/٣).

(٣) القَوْشَب: الضخم الطويل من الرجال، وقيل: هو الأكل، وقيل: هو الرغيب البطن، وقيل: هو السَّيَم الحال؛ وهو أيضاً المَسَن (لسان العرب: ٦٦٩/١).

(٤) الْقُزْنِيق والقُزْنُوق والقُزْنُوق والقُزْنُوق والقُزْنُوق والقُزْنُوق: الأبيض الشاب الناعم الجميل (لسان العرب: ٢٨٦/١٠).



٧١٩ - أَحَارِ بْنَ بَدْرِ قَدْ وَلَيْتَ وَلايَةً<sup>(١)</sup>

يريد: حارثة بن بدر. وقال:

٧٢٠ - يَا أَرْطَا، إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ<sup>(٢)</sup>

يريد: يا أرتاة.

وقال:

٧٢١ - أَنْكَ يَا مُعَاوِي، يَا ابْنَ الْأَفْضَلِ<sup>(٣)</sup>

يريد: يا معاوية، ويا ابن الفضل منادي ثانٍ، لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله: يا معاو، ثم يبتدىء يا ابن الفضل.

ثم قال أبو حيان: والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين:

أحدهما - وهو الشائع الكثير - ترخيمه بحذف التاء فقط.

والثاني - وهو قليل - ترخيمه بحذف التاء وما يليها. وما فيه زائدتان زيداً معاً يُحذفان، وذلك ألفا التانيث كحمراء، والألف والتون في نحو سكران، وعلامة التشية والجمعين كما تقدم، وياء النسب كطائفي، والواو والتاء في ملكوت، وَرَهَبُوت، وله ثلاثة شروط:

(١) صدر بيت من الطويل. ويروى: «أحار بن زيد» مكان «بدر». وعجزه:

فَكَرَّ جُرْدًا فِيهَا تَخُونٌ وَتَسْرِقُ

وهو لأنس بن زعيم في لسان العرب (١٥٧/١٠ - سرق) والمقاصد النحوية (٢٩٦/٤). وله أو لأنس بن أبي أنيس في الدرر (٥٤/٣). ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ١٧٧) والعقد الفريد (٦٠/٣). ولأنس بن أبي أنيس أو لآين أبي إياس الديلي أو لأبي الأسود الدؤلي في أمالي المرتضى (٣٨٤/١). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٤/٦) وشرح الأشموني (٤٦٩/٢). (٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

والمرء يستحيي إذا لم يصدق

وهو لزميل بن الحارث الفزاري في الأغاني (٣٧/١٣) والدرر (٥٥٣) والمقاصد النحوية (٢٩٨/٤) ويلا نسبة في شرح الأشموني (٤٧٠/٢).

(٣) الرجز للمعاج في ديوانه (٢٥١/١) وخزانة الأدب (٣٧٨/٢) والدرر (٥٥٣) وشرح أبيات سيويه (٥٦٢/١) والكتاب (٢٥٠/٢) ويلا نسبة في الخصائص (٣١٦/٣).  
جمع الهوامع/ ح ٢/ م ٥

الأول: كون زيادتهما معاً كما ذكر، فلو لم يزاذا معاً كعلباء<sup>(١)</sup> لم يحذف، لأن الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو قَمَلٌ - ببناء سِرْدَاح<sup>(٢)</sup>، وَزَلْزَال. وكذلك: حَوَلَايَا<sup>(٣)</sup>، وَزِدْرَايَا<sup>(٤)</sup> لا يحذفان<sup>(٥)</sup>، لأنهما لم يزاذا معاً، بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعد ما كانت الأولى للإلحاق.

الثاني: أن يبقى الاسم على ثلاثة، فإن بقي على أقل لم يحذف، كيدان، أو بنون علماً.

الثالث: أن يكون أول الزياتين ساكناً، فإن كان متحركاً لم يحذف كَقُرَّتْنِي<sup>(٦)</sup> ومن النحويين من يحذفهما معاً وما آخره ثلاث زوائد مِمَّا قبل آخره حرف علة كَحَوَلَايَا، وَزِدْرَايَا لا يحذف منه إلا الأخير فقط عند البصريين، وجوز الكوفية حذف الثلاثة.

قال أبو حيَّان: قياس قولهم يقتضي حذف الثلاث في: رَغَبْتُ وَرَغَبْتُ وَرَهَبْتُ<sup>(٧)</sup>.

(١) العلباء: حَصَّبَ العتق؛ قال الأزهري: الغليظ خاصة، وقال ابن سيده: وهو العقب، وقال اللحياني: العلباء مذكر لا غير. وهما علياوان، يميناً وشمالاً، بينهما منبت العتق؛ وإن شئت قلت: علباءان؛ لأنها همزة ملحقة شُيِّبَ بهمزة التأنيث التي في «حمراء» أو بالأصلية التي في «كساء»، والجمع: العَلَابِي (لسان العرب: ١/٦٢٧).

(٢) السَّرْدَاح والسَّرْدَاح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم، وجمعها السرداح (لسان العرب: ٢/٤٨٢).  
(٣) قال ياقوت في معجم البلدان (٢/٣٢٢، ٣٢٣): «حولايَا - بفتح الحاء وسكون الواو وبعد الياء ألف - قرية كانت بنواحي النهر وان خربت الآن» قال: «وقال محمد بن طوس القصيري: سألت أبا علي عن وزن حولايَا، فقال: فيه أربعة أحرف من حروف الزيادة، أما الألف الأخيرة فإنها لَفْ تأتيث كالف حُتْلَى، يَدْلُك على ذلك قول أبي العباس إنها بمنزلة هاء سقاية، وقول سيبويه إنها بمنزلة هاء درحاية؛ وأما الألف الأولى فزائدة؛ ففي الواو والياء فلا يجوز أن تكونا زائدتين لأنه يبقى الاسم على حرفين، فثبت أن إحداهما زائدة؛ فإن كانت الواو زائدة فهو قَوْعَال وليس ذلك في الأسماء، وإن كانت الياء زائدة فهو قَمَلَايَا، وليس في كلامهم؛ وهذا يدل على أنه ليس باسم عربي، ولو أنه عربي كان في أمثلتهم مثله؛ إلا أنه إذا أشكل الزائد من الحرفين حكمت بأن الآخر هو الزائد إذا كان الطرف أحمل للتغيير، والزيادة تغيير؛ ويؤكد زيادة الياء في حولايَا قولهم بردايا».

(٤) قال ياقوت في معجم البلدان (١/٣٧٧): «بردرايَا - بفتح الدال والراء وبين الألفين ياء - موضع أُنْثَه بالنهر وان من أعمال بغداد».

(٥) قال سيبويه في الكتاب (٢/٢٦١): «باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف: وذلك قولك في رجل اسمه حولايَا أو بردرايَا: يا بردرايَ أَقْبَلْ، ويا حولايَ أَقْبَلْ».

(٦) فرتنى: الأمة والزانية. ذكره في اللسان (١٣/٣٢٢) ثم قال: «وقد تقدم أنه ثلاثي على رأي ابن حبيب، وأن نونه زائدة؛ وذكره ابن بري: الفرتنى، معزفاً بالألف واللام، قال: وكذلك الهلوك والمُومسة».

(٧) قال في القاموس (١/٧٧ - مادة رغب). «وَرَعَبْتُ وَرَعَبْتُ وَرَعَبْتُ وَرَعَبْتُ وَرَعَبْتُ وَرَعَبْتُ - بالضم ويحرك - ابتهل، أو هو الضراعة والمسالمة». وقال في مادة «رهب» (١/٧٩): «وَالرَّهَبُوتُ وَرَهَبُوتٌ - محرتين - خير من رَحُوت؛ أي لأن تَرْهَبَ خير من أن تُرْحَمَ».

### [لغة الانتظار ولغة ترك الانتظار في المرحّم]

(ص): مسألة: الأجود انتظار المحذوف، فلا يُغَيَّر إلّا بتحريك ما كان مدخماً إن تلا إلفاً. قيل: أولاً بما كان له لا أصلي السكون فيفتح على الأصح. وثالثها: يحذف كل ساكن يبقى.

قال الأكثر: وألّا يرد ما زال سبب حذفه.

ويتعيّن الانتظار في ذي الناء إن ألبس، وقيل: مطلقاً، وقيل: لا يشترط اللبس في الأعلام، وفيما يؤدي إلى عدم نظير على الأصح. ويعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تم به وضماً. ويرد ثالث ثانوي ذي لين، ويضمّف ثانیه إن جهل، وعيته الكوفية فيما قبل آخره ساكن.

(ش): في المرحّم لغتان: الانتظار، وهو نية المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيته والأول أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو، وجاء عليه ما قرئ: ﴿وَكَاذِبًا يَآمُرُ﴾<sup>(١)</sup> [الزخرف: ٧٧] وقول زهير:

٧٧٢ - يا حارٍ لا أُرَمِّينَ منكم بداهية<sup>(٢)</sup>

وجاء على الثاني:

٧٧٣ - يَنْذُهُونَ عَشْرَ الرِّمَاحِ كَأَنَّهَُا<sup>(٣)</sup>

ثم إذا انتظر، فلا يغيّر ما بقي، بل يبقى على حركته وسكونه، فيقال: يا جَعَفَ، ويا هَرَقَ، ولا يُعَلَّ فيقال في تمود، وعلاوة، وسقاية: يا ثمو، ويا علاو، ويا سقايَ إلا بأمرين:

(١) هذه قراءة عليّ وابن مسعود وابن وثّاب والأعمش. وقرأ أبو السراة الغنوي: «يا مالٌ» بالبناء على الضم،

جعل اسماً على حياله. انظر تفسير البحر المحيط (٢٧/٨، ٢٨)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لم يَلْقَها سَوْقةٌ قبلي ولا ملكٌ

وهو لزهر بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨٠) وجمهرة اللغة (ص ١٠٠٩) والدرر (٥٦/٣) وشرح

المفصل (٢٢/٢) واللمع (ص ١٩٨) والمقاصد النحوية (٢٧٦/٤)

(٣) صدر بيت من الكامل من معلقة عترة، وعجزه:

أشطانٌ يثر في لبان الأدهم

وهو في ديوانه (ص ٢١٦) والأغاني (٢١٢/٩) والدرر (٥٦/٣) وسر صناعة الإعراب (٤٠٣/١)

وشرح شواهد المغني (١/٤٨١، ٢/٨٣٤) والكتاب (٢/٢٤٦) ولسان العرب (٤/٦١٠ - عترة، ١٣/٢٣٧ -

شطن، ١٤/٢٥٨ - دعا) ومغني اللبيب (٢/٤١٤) ووصف المباني (ص ٢٤٤) والمحتسب (١/١٠٩).

والأشطان: جمع شطن، وهو الحبل، وقيل: الجبل الطويل الشديد الفتل يُستقى به وتُشدّ به الخيل.

أحدهما: تحريك ما كان ساكناً للإدغام إن كان قبله ألف: كاحماز، ومُحَمَّازٌ عَلَمَتَيْنِ فرأوا من التقاء الساكنين، بخلاف ما قبله غير ألف كحدب، ومحمز فإنه يبقى على سكونه خِلافاً للفراء في قوله: بتحريكه أيضاً، وحيث حرك على رأي الناس أو على رأيه فبالحركة الأولى التي كانت له في الأصل، فيحرك في احماز بالفتح، وفي محماز، ومحمز بالكسر.

فإن لم تكن له حركة في الأصل كاسحاز<sup>(١)</sup> نبت فبالفتح، لأنه أقرب الحركات. وقيل: بالكسر على أصل التقاء الساكنين، نقله ابن عصفور عن الفراء. وقيل: يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك فيقال: يا أسح؛ نقله صاحب (رؤوس المسائل)<sup>(٢)</sup> عن الفراء.

الثاني: أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو جمع كقاضون، ومُصْطَفَوْنَ علمين، فإن الياء والألف حذفنا لملافة الواو.

فإذا رخم بحذف الواو مع النون ردت الياء والألف لزوال الموجب للحذف، فيقال: يا قاضي، ويا مُصْطَفَى، هذا مذهب أكثر النحويين، وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه.

بخالفهم ابن مالك، وقال: لا يرد هنا، فيقال: يا قاضي، ويا مُصْطَفَ، وإلا لزم رد كل مثير بسبب إزالة الترخيم إلى ما كان يستحقه.

ورعين الانتظار في موضعين:

أحدهما: ما فيه تاء التأنيت إذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة، وضُخمة، وعادلة، وقائمة؛ إذ التمام فيه يوهم أن المنادى مذكر، هكذا جزم به ابن مالك.

وأطلق صاحب (رؤوس المسائل) المنع من غير اعتبار لئس البتة.

قال أبو حيان: وفصل شيوخنا فلم يعتبروا اللبس في الأعلام، واعتبروه في الصفات. قال: وهو الذي دلّ عليه كلام سيويه.

الثاني: ما يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النظير كما لو رخم: «طَيْلسان» بكسر اللام<sup>(٣)</sup>، فإنه لو قدر تاماً لزم وجود قَيْيل بكسر العين في الصحيح العين، وهو بناء مهمل، كذا جزم به ابن مالك

(١) الأسحاز والإسحاز: بقل يسمى عليه المال، واحذته إسحازة وأسحازة (لسان العرب. ٢/٤٠٢)

(٢) هناك أربعة كتب باسم «رؤوس المسائل» في الفروع. الأول لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي المتوفى سنة ٤٧٧ هـ، والثاني للإمام النووي، والثالث لأبي الحسن المحاملي المتوفى سنة ٣٠٧ هـ، والرابع للزمخشري المتوفى سنة ٥٢٨ هـ. انظر كتف الطنون (٩١٥).

(٣) قال في اللسان (١٢٥/٦) «طَيْلسان تمتع اللام فيه وتكسر، قال الأزهري ولم أسمع قَيْيلان بكسر =

قال أبو حيان: هذا مذهب الأخفش. وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره فإنهم أجازوا فيه التمام، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك، لأن الأوزان إنما يُعتبر فيها الأصل لا ما صارت إليه بعد الحذف.

وإذا ترك الانتظار أعطي آخر الاسم ما يستحقه لو تَمَّ به وضعاً، فيضم ظاهراً إن كان صحيحاً فيقال: يا حارٌّ، ويا جَعْفٌ، ويا هَرَقٌ، وتقدر فيه الضمة إن كان معتلّاً كقولك في ناجية: يا ناجي بسكون الياء. ويُعَلَّ بالقلب أو الإبدال كقولك في ثمود: يا ثمي بقلب الواو ياء، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وفي علاوة، وبقاية: يا علاء ويا سقاء بإبدال الواو والياء همزة، لوقوعهما آخراً إثر ألف زائدة، وفي قَطَّوان<sup>(١)</sup>: «يا قَطَّاء» بقلب الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وإن كان ثنائياً ذا كين ضَعَفَ إن لم يعلم له ثالث كـ«لات» مُسمًى به إذا رخمته حذفت التاء، وضَعُفَت الألف فحركت الثانية فانقلبت همزة، فقليل: يا لاء.

وإن عُلِمَ ثلثه جيء به كـ«ذات» علماً يرخَّم بحذف التاء، ويردّ المحذوف، وهو الواو، لأن أصله: ذوات، ولذا قيل في التثنية ذَوَاتا، فيقال: يا ذَوَا، ولا تتعين لغة التمام عند البصريين في شيء من الأسماء.

وقال الكوفيون: تتعين فيما إذا كان قبل الآخر ساكن، كَهَرَقْلَ فِرَاراً من وجود اسم متمكّن ساكن الآخر.

(ص): وجوز الأكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه. وقوم: الألف المَمْدُودَة، ويقف على المرخَّم بحذف الهاء غالباً بهاء ساكنة، وهي المحذوفة، أو للستك؟ خُلِفَ<sup>(٢)</sup> ويعوَضُ منها ألف الإطلاق ضرورة.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: سمع من كلام العرب مثُلُ: يا عائِشَة بفتح التاء. قال النابغة:

٧٧٤ - كَلَيْلِنِي لَهْمٌ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ<sup>(٣)</sup>

= العين، إنما يكون مضموماً كالخيرُوان والحيثُمان؛ ولكن لما صارت الضمة والكسرة أخنتين واشتركتا في مواضع كثيرة دحلت الكسرة موضع الضمة.

(١) قطران: موضع بالكوفة (لسان العرب. ١٥/١٩١ - مادة قطا).

(٢) الخُلَفُ الخلفاء

(٣) صدر بيت من الطويل للمابلغة الديباني، وعجره.

وليلي أقاسيه بطيء الكواكب

وهو في ديوان السانعة (ص ٤٠) والأهرية (ص ٢٣٧) وخرانة الأدب (٢/٣٢٥، ٣/٢٧٢، =

الرواية بفتح أميمة. فاختلف النحاة في تخريج ذلك؛ فقال ابن كيسان: هو مرخّم، وهذه التاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف أثبتها في الوصل إجراء له مجرى الوقف، والزّهما الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخّم المنتظر.

وذهب قوم منهم الفارسيّ: إلى أنها أُقِحِمَت ساكنةً بين حرف آخر المرخّم وحركته، فحرّكت بحركته، ودعاهم إلى القول بزيادتها خشوا أنّها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضّم.

وذهب آخرون منهم سيبويه: إلى أن التاء زيدت آخراً لبيان أنها التي حذفت في الترخيم، وحرّكت بالفتح إتباعاً.

وعلى هذه الأقوال الاسم مرخّم. وقيل: إنه غير مرخّم. والتاء غير زائدة، بل هي تاء الكلمة حرّكت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها، والاسم مبنّي على الضّم تقديراً، كما أن الأول من: يا زيد بن عمرو كذلك، وهذا ما اختاره ابن مالك في «شرح التسهيل» بعد جزمه بقول سيبويه في «التسهيل». واختاره أيضاً ابن طَلْحَة.

والحق قوم في جواز الفتح بلدي الهاء: ذا الألف الممدودة، فأجاز أن يقال: يا عفراء هَلُمِّي بالفتح. قال ابن مالك: وهذا لا يصحّ، لأنه غير مسموع، وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرّج من القواعد.

الثانية: لا يستغنى غالباً عن التاء في الوقف على المرخّم بحذف التاء عن هاء ساكنة، فيقال في الوقف على مثل: يا طلح: يا طلحة.

وتنذر تركها. حكى سيبويه: يا حرمل في الوقف، يريد: يا حرْمَلَة.

قال ابن عصفور: وهذا يسمع، ولا يقاس عليه. وقال أبو حيان: بل يقاس عليه، لأنه ليس في ضرورة شعر، لكنه قليل. وإذا وقف بهاء فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقبولة هاء، أو هي غيرها وهي هاء السكت المزيدة في الوقف؟ خلاف. جزم ابن مالك بالأول. قال أبو حيان: وحاصله أن الترخيم لا يكون إلا في الوصل، فإذا وقفوا فلا ترخيم، قال: وظاهر كلام سيبويه الثاني.

قال: ومحلّ زيادتها ما إذا رخّم على لغة الانتظار، أما إذا رخّم على لغة التمام، فلا، لأنه نقص لما اعتمدوا عليه من جعله اسماً تاماً حين بنوه على الضّم، وقد يجعل بدل الهاء

= ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٧٥، ٢٢/١١ والدور (٥٧/٣) وشرح أبيات سيبويه (٤٤٥/١) والكتاب (٢/٢٠٧، ٣٨٢/٣) وكتاب اللامات (ص ١٠٢) ولسان العرب (١/٧٢١ - كوكب، ٧٥٨ - نصب، ٦/٦ - أسس، ١٧٢/٨ - شبح) والمقاصد النحوية (٤/٣٠٣) وجواهر الأدب (ص ١٢١) وجمهرة اللغة (ص ٣٥٠، ٩٨٢) وشرح الأسموني (٢/٤٦٩) ووصف المباني (ص ١٦١) وشرح المفصل (٢/١٠٧)

ألف الإطلاق عوضاً منها في الضرورة. قال:

٧٢٥ - قَيَّيْ قَبْلَ التَّعَرُّقِ يَا ضُبَاعَا<sup>(١)</sup>

ذكره ابن عصفور وغيره، ونصّ عليه سيبويه، فقال: وأعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدم برقم (٣٩٤)

(٢) الكتاب (٢/٢٤٢). ثم قال سيبويه (٢/٢٤٤): «وإنما كان الحذف ألزم للهاءات في الوصل، وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء، من قبْلِ أن الهاء في الوصل في غير النداء تبدل مكانها التاء، فلما صارت الهاء في موضع يحذف منه لا يبدل منه شيء تخفيفاً، كان ما يبدل ويُغَيَّرُ أولى بالحذف وهو له الرم، وجعلوا تغييره الحذف في موضع الحذف إذ كان متغيراً لا محالة».

## المفعول المطلق

(ص): المفعول المطلق: هو المصدر. وقيل: يختص بما فعله عام. وقيل: أصم منه.  
(ش): إنما سمي مفعولاً مطلقاً، لأنه لم يقيد بحرف جرٍّ كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه.

والمصدر هو المفعول حقيقة، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل. وأما المفعول به فمحلّ الفعل.

وَالزَّمان: وقت يقع فيه الفعل. والمكان: محلّ الفاعل والمفعول والفعل. والمفعول له عِلَّة وجود الفعل. والمفعول معه مصاحبٌ للفاعل أو المفعول.

قال أبو حيان: تسمية ما انتصب مصدرًا مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين إلا ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكد، وإلى متسع، فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامة نحو: فعلت، وصنعت، وعملت، وأوقعت. فإذا قلت: فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل، لأن الدوات الواقعة متا هي هذا، ولا يقع متا الجواهر والأعراض الخارجية عتاً، فلا تكون مطلقة في حقنا، بل في حق الله كقولك: خلق الله زيداً، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق.

### [الخلاف بين النحويين في أصل المصدر]

(ص): وهو أصل الفعل والوصف. وقال الكوفيّة: الفعل، وابن طلحة: كُلُّ أصل. وقوم: الفعل أصل الوصف.

(ش): مذهب أكثر البصريين: أن المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقان منه، لأنهما يدلّان على ما تضمّنه من معنى الحدث، وزيادة الزّمان، والذات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدلّ على ما يدلّ عليه الأصل، وزيادة: وهي فائدة الاشتقاق.



ومذهب الكوفيين: أنَّ الفعل أصل، والمصدر مشتق منه، لأن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكد قبل المؤكد، ولأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل، ويصح بصحته، وذلك شأن الفروع، أن تحمل على الأصول.

وزهب ابن طلحة: إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

وزهب بعض البصريين: إلى أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف. وردّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معيّن، فبطل اشتقاقه منه، وتعيّن اشتقاقه من المصدر. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة<sup>(١)</sup>.

### [المصدر المبهم والمصدر المختص]

(ص): ثم إن لم يُقدّر زيادة على عامله، فمبهم لتوكيد، وإلّا فمختص لنوع، وعدد. ويثنى، ويجمع دون الأول. وفي النوع خُلف.

(ش): المصدر نوعان:

مبهم: وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة، كقمت قياماً، وجلست جلوساً، وهو لمجرد التأكيد، ومن ثم لا يثنى، ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكرير الفعل، فعمل معاملة في عدم التثنية والجمع، ولذا قال ابن جني: إنه من قبيل التأكيد اللفظي.

وقيل: إنه من التوكيد المعنوي، لإزالة الشك عن الحدث، ورفع تولّم المجاز، وعليه الأمدي، وغيره.

وقسم هؤلاء التوكيد المعنوي إلى قسمين:

ما لإزالة الشك عن الحدث، وهو بالمصدر. وما لإزالته عن المحدث عنه، وهو بالتّمس والعين.

ومختص: وهو ما زاد على معنى عامله، فيفيد نوعاً أو عدداً نحو: ضربت ضرب الأمير، أو ضربتين أو ضربات.

ويثنى ذو العدد، ويجمع بلا خلاف.

وأما النوع ففيه قولان:

أحدهما: أنه يثنى ويجمع، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول،

(١) انظر المسألة الثامنة والعشرين من «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأتباري (ص ٢٣٥ - ٢٤٥)

والآليات، والمعلوم.

والثاني: لا، وعليه السَّلَوِيُّينَ قياساً للأَنواع على الآحاد، فإنها لا تثنى، ولا تجمع لاختلافها.

ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه. قال: والثنية أصلح من الجمع قليلاً تقول: قمت قيامين، وقعدت قعودين، والأحسن أن يقال: نوعين من القيام، ونوعين من القعود.

### [ناصب المصدر]

(ص): وناصبه مثله، وصفة، وفعل. فإن كان من لفظه وجرى عليه قال ابن الطَّراوة: بفعل مضمر. والتَّهْلِيلِيّ: بمضمر منه.

وإن لم يجر، فثالثها إن غاير معناه فبفعله المضمر، وإلا فبه، أو من غير لفظه: فالجمهور بمضمر.

وثالثها: إن كان لتوكيد، أو مختصاً، وله فعل.

(ش): ينصب المصدر بمصدر مثله نحو: ﴿كَانَ جَهَنَّمَ جَزْأً وَكُزَّ جَزْأً تَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]. وحجبت من ضرب زيدٍ عمراً ضرباً.

وبالوصف: اسم فاعل نحو: ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ [الذاريات: ١]، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ [الصافات: ١] ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ [المرسلات: ٢]، أو اسم مفعول نحو: أنت مطلوب طلباً، وبالفعل نحو: ﴿وَمَا يَدَّبُّوا تَبِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٣]. هذا إن كان من لفظه، وهو جارٍ عليه كما مثَّلنا على مذهب الجمهور.

ونفى صاحب الإفصاح<sup>(١)</sup> فيه الخلاف. وقال ابن الطَّراوة: هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره. والتقدير في قعد قعوداً: فعل قعوداً. وقال التَّهْلِيلِيّ كذلك إلا أنه قال: أنصب بمضمر من لفظ الفعل السابق. فإذا قيل: قعد قعوداً فهو عنده بـ«قعد» أخرى، لا يجوز إظهارها.

قال أبو حيان: وهذا كله تكلف، وخروج عن الظاهر بلا دليل.

فإن كان من لفظه، وهو غير جارٍ عليه نحو: ﴿أَلْبَسْتُهُنَّ الْأَرْضَ ثِيَابًا﴾ [نوح: ١٧] فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني.

(١) الإفصاح بفوائد الإيضاح، لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

والثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرًا، والفعل الظاهر دليل عليه، وعليه المبرّد وابن خروف، وعزاه لسيبويه.

والثالث: التفصيل: فإن كان معناه مغايرًا لمعنى الفعل الظاهر كالأية، فنصبه بفعل مضمر، والتقدير: فنبتُ نباتًا، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات، فلا يصحّ توكيده به. وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر، كقوله:

٧٢٦ - وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الْحُضْبِ<sup>(١)</sup>

لأن التطوّي والانطواء بمعنى واحد، واختاره ابن عصفور.

وإن كان من غير لفظه، فثلاثة مذاهب:

أحدها، وعليه الجمهور: أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله:

٧٢٧ - السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالِثُهَا مَشَى الْهُلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ<sup>(٢)</sup>  
فـ«مَشَى» منصوب بمضمر دلّ عليه السالك.

والثاني: أنه منصوب بالفعل الظاهر، لأنه بمعناه فتعدّى إليه، كما لو كان من لفظه، وعليه المازني.

والثالث، وعليه ابن جني: التفصيل؛ فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه، كقعدتُ جلوساً وقمتُ وقوفاً بناءً على أنه من قبيل التأكيد اللفظي، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر، لأنه بمعناه.

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٦) والدرر (٥٩/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٩١/١) وشرح المنفصل (١١٢/١) والكتاب (٨٢/٤) ولسان العرب (٣٢١/١ - حُضْب). ويلا نسبة في لسان العرب (١٨/١٥) - طوى). والمضرب (بكسر الحاء وفتحها): صرب من الحيات، وقيل: هو الذكر الضخم منها.  
(٢) البيت من البسيط، وهو للممتنخل الهللي في تذكرة النحاة (ص ٣٤٦) وخزانة الأدب (١١/٥) وشرح أشعار الهلليين (١٢٨١/٣) والشعر والشعراء (٦٦٥/٢) ولسان العرب (٢١٠/١١) - حفل، ٥٢٦ - فضل والمعاني الكبير (ص ٥٤٣) والمقاصد النحوية (٥١٦/٣). وللهللي في الخصائص (١٦٧/٢) وسر صناعة الإعراب (٦١١/٢). ويلا نسبة في خزانة الأدب (١٠١/٥، ١٠٣) والدرر (٦٠/٣، ١٨٩/٦) وشرح الأشموني (٣٣٧/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٠١).

والهلولك من النساء. الفاحرة الشبيقة المتساقطة على الرجال، سميت بذلك لأنها تتهالك أي تمایل وتنشي عند جماعها؛ ولا يوصف الرجل الزاني بذلك فلا يقال رجل هلولك، وقال بعضهم: الهلولك الحسنة التيمّل لزوجها (اللسان: ٥٠٧/١٠ - هلك). والخيل. الفرو، وقيل: ثوب غير مخيط الفرجين يكون من الجلود ومن الثياب، وقيل. هو درع يخاط أحد شقيّه تلبسه المرأة كالقميص، وقيل. هو قميص لا كتيّ له والفضل. المرأة في ثوب واحد.

وقال ابن عصفور: الأمر في التأكيد ما ذكر.

وأما الذي لغير التأكيد، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضاً كقوله:

٧٢٨- وَأَلَيْتَ حَلْفَةً لَمْ تَحْلَلْ<sup>(١)</sup>

فحلقة منصوبة بحلقت مضمرة، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه، لأنه لم يوضع.

(ص): والاختصاص بـ «أل» للمعهد، والجنس. وقيل: لا تدخله إلا «أن» وصف ونعت وإضافة، ولا تعاقبه «أن» والفعل خلافاً للأخفش، وينوب مضافه ككُلٍّ، وبعض، وضمر، ونوع، وهبة، وعدد، وإشارة.

وأوجب ابن مالك وصفها به، وقت، ونعت، وما استفهامية، وشرطية، وآلة، لا ما لم يعهد، ومنه عَلِمَ كسبحان، وبرّة، وفجار. واستعمل نحو: عطاء، وثواب مصدرًا، ولا يقاس بالأكثر: لا ينصب مصدرين مؤكّداً، ومُبيّناً، وقيل: يجوز وثلاثة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الاختصاص في المصدر يكون بـ «أل»، إما عهدية نحو: ضربت القُرب. تريد ضرباً معهوداً بينك وبين المخاطب أي الضرب الذي تعلم. أو جنسية نحو: زيد يجلس الجلوس؛ مريدًا الجنس، والتذكير، ويكون بالثنت نحو: قمت قياماً طويلاً، أو بالإضافة نحو: قمت قيام زيد، والأصل: قياماً مثل قيام زيد، حذف المصدر، ثم صفته، وقام مقامهما المصدر، فأعرب بإعرابه.

الثانية: لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه، لأن «أن» تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم.

وعَلَّه بعضهم بأن «أن يفعل» يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر لذلك لم يَسْعَ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر. وحكي عن الأخفش إجازة ذلك.

الثالثة: يقوم مقام المصدر المبيّن ما أضيف إليه من كُلٍّ، وبعض نحو: ﴿فَكَلاَ تَكِيْلًا﴾ [النساء: ١٢٩]، لمتة بغض اللوم، وما أتى معناهما نحو: ضربت أي

(١) جزء من بيت من الطويل، وتماه:

ويوماً على ظهر الكتيب تعلّزت عليّ وآلت ..

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٢) والذرر (٣/ ٦١).

ضرب، ﴿وَلَا تَضْرِبُوا شَيْئًا﴾ [هود: ٥٧]، وضمير نحو: ﴿لَا أُعْلِيهِ أَحَدًا يَنْ أَلْمَلِكِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]. ونوع نحو: ﴿وَأَلْتَمَعَتِ غَرَقًا﴾ [النازعات: ١] ورجعت الفهقرى، وقعدت القَرْقُصَاءَ، وهيئة نحو: مات ميتة سوء، وعاش عيشة مَرْضِيَّة، وعدد نحو: ضربت ثلاثين ضربة، واسم إشارة نحو: ضربت ذلك الضرب.

قال ابن مالك: ولا بُدَّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر، وردّه أبو حيان بأن من كلامهم: ظننت ذلك، يشيرون به إلى المصدر، ولذلك اقتصروا عليه إذ ليس مفعولاً أول، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له، وعلى هذا خرجه سيبويه. ووقت نحو:

٧٢٩ - أَلَمْ تَقْتَضِ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدٍ<sup>(١)</sup>

أي اغتماض ليلة أرمَد<sup>(٢)</sup>، ونعت نحو: ﴿وَالْأَكْثَرُ ذِيكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]. و«ما» الاستفهامية نحو: ما تضربُ زيداً أي أيّ ضرب تضرب زيداً. و«ما» الشرطية نحو: ما شئت فقم، أي أي قيام شئت. والآلة نحو: ضربته سوطاً ورشقه سهماً، والأصل: ضربة سوط، وَرَشَقَةٌ سهم.

ويطرد في جميع أسماء آلات الفعل، فلو قلت: ضربته خشبة، ورميته أجرة لم يجز، لأن الأجرة لم تعهد آلة للرمي، والخشبة لم تعهد آلة للضرب.

الرابعة: من المصدر ما هو عَكَمٌ للمعنى «كسبحان» علم للتسييح و«برة» علم للميرة، و«فجار» علم للفجرة، و«يسار» علم للميسرة، يقال: بَرَهَ بَرَّةً، وَفَجَّرَ بِهِ فَجَارٌ، وهو معلق على الجنس.

الخامسة: استعملوا العطاء مصدرًا بمعنى الإعطاء، والثواب مصدرًا بمعنى الإثابة، قال الشاعر:

٧٣٠ - وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْمِائَةِ الرُّتَاعَا<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَيْتًا كَمَا بَاتَ السَّالِمُ مُسَهَّدَا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وخزانة الأدب (١٦٣/٦) والخصائص (٣٢٢/٣) والدرر (٦١/٣) وشرح المفصل (١٠٢/١٠) وشرح شواهد المغني (٥٧٦/٢) والمحتسب (١٢١/٢) ومغني اللبيب (٦٢٤/٢) والمقاصد التحوية (٥٧/٣) والمنصف (٨/٣) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢١١/١).

(٢) تقديره في شرح الأشموني (٢١١/١): «اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمَد»

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره

وقال تعالى: ﴿فَوَاصِلًا إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٥] وذلك مسموع لا يقاس عليه.

السادسة: منع الأخفش، والمبرد، وابن السراج، والأكثرون عمل الفعل في مصدرين: مؤكده، ومبين.

وذهب السيرافي وابن طاهر: إلى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها نحو: ضربت ضرباً شديداً ضربيتين، وعلى الأول<sup>(١)</sup> الثاني بدل. ومن المسموع في ذلك قوله:

٧٣١ - وَرَظِئْنَا وَطْأً عَلَى حَنْقٍ وَطْءُ الْمُقْبِلِ يَابِسُ الْهَزْمِ<sup>(٢)</sup>  
ولا يصح فيه البدلية، لأن الثاني غير الأول، فيخرج على إضمار فعل.

### [حذف عامل المصدر]

(ص): مسألة: يحذف عامله لقرينة ويجب في مواضع:

منها ما كان بدلاً من فعله، ويقدر معنى ما لا فعل له كـ «دَفَّرَا»<sup>(٣)</sup>. والأصح: أن يهْرَأَ فعل، وأنه لا يقاس في الدعاء.

وثالثها: يقاس إن كان له فعل، وجاز رفع بعضها، وقبح إضافتها، وما أضيف نصب.

### أكثرأ بعد رد الموت عني

وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣٧) وتذكرة النحاة (ص ٤٥٦) وخزانة الأدب (١٣٦/٨، ١٣٧) والدرر (٦٢/٣) وشرح التصريح (٦٤/٢) وشرح شواهد المفني (٨٤٩/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٩٥) ولسان العرب (٣٨/٨ - عطا، ١٤١/٩ - رصف) ومعاهد التنصيص (١٧٩/١) والمقاصد النحوية (٥٠٥/٣). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤١١/٢) وأوضح المسالك (٢١١/٣) والدرر (٢٦٢/٥) وشرح الأشموني (٢٣٦/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ٤١٤) ولسان العرب (١٦٣/٨ - سمع، ١٣٨/١٥ - غنا).

(١) أي مَنَعَ عمل الفعل في مصدرين.

(٢) البيت من الكامل، وهو للمحارب بن وعلة في الدرر (٦٢/٣) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٠٦). ولزهير بن أبي سلمى في لسان العرب (٦٠٧/١٢ - هرم) وليس في ديوانه. ويلا نسبة في لسان العرب (١٩٧/١ - وطأ).

وكان في الأصل: «ثابت القدم» وما أثبتناه من المراجع السابقة. ويروى «ثابت الهرم» مكان «يابس الهرم». والهرم: واحدها هرمة، وهي التي يقال لها حيلة، وقيل: هي البقلة، وقيل: هو شجر.

(٣) في الأصل «دَفَّرَا» بالذال المعجمة، والصواب ما أثبتناه. يقال: دَفَّرَ دافراً، لما يجي به فلان على المجالعة؛ أي نكأ، ويقال للرجل إذا قُبِحت امره: دَفَّرَ دافراً، ويقال: دَفَّرَ له؛ أي نكأ. انظر لسان العرب (٢٨٩/٤).

ومما أفرّد وأضيف: وَيَح، وَوَيْس، وَوَيْب<sup>(١)</sup>، ويختار الرفع في ويح مفرداً عكس تَبّ، وقيل: يجب. وفي عطف ويح على تَبّ وعكسه خلف. وعلى الجواز ينصب ويح، وتَبّ على حاله ويقال: ويله، وويل له، وويل طويل، وبالتنصب فيهما، وَوَلْ وَوَلْة<sup>(٢)</sup>، ولا يفرد عنه، ومضافها للتبيين كـ «لك» بعد سَقِيًّا، والأحسن في المعرف الرفع، وهو سماع في الأصح.

(ش): يجوز حذف عامل المصدر لقريظة لفظية كقولك: حثيثاً لمن قال: أي سير سرت؟ أو معنوية نحو: تألقباً ميموناً لمن رأته يتأهب لسفر، وحجاً مبروراً لمن قدم من حَجّ، وسعيّاً مشكوراً لمن سعى في مثوبة.

ويجب الحذف في مواضع: منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملًا، كسَقِيًّا، وَرَعِيًّا، أو مهملاً، أي غير موضوع في لسان العرب كـ «ذَفْرَأ»<sup>(٣)</sup> بمعنى «نتنأ». وأَقَّة وهي وسخ<sup>(٤)</sup> الأذن وَتَمَّة وهي وسخ الأظفار، فيقدّر الثلاثة فعل من معناها. وجعل ابن عصفور من ذلك: «بَهْرَأ»<sup>(٥)</sup>، بمعنى غلبة، ومنه:

٧٣٢ - ثم قالوا تُحْيِيهَا قُلْتُ بَهْرَأ<sup>(٦)</sup>

أي غلبني حَيَّهَا غلبة<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو حَيَّان: حكى ابن الأعرابي وغيره: أنه يقال للقوم إذا دعي عليهم: بهرهم الله، فيكون منصوباً، بفعل مستعمل، لا مهمل.

(١) الويح والويس والويب: بمنزلة الويل في المعنى؛ وقيل غير ذلك. انظر لسان العرب (١/٨٠٥) و(٦/٢٥٩).

(٢) العَوْل والعَوْلَة: رفع الصوت باليكاء، وكذلك العَوِيل (لسان العرب. ١١/٤٨٢).

(٣) بالأصل «كذفرأ» بالذال المعجمة. وراجع الحاشية (٣) في الصفحة السابقة.

(٤) تحوّرت في الأصل إلى «ويح». وانظر لسان العرب (٦/٩).

(٥) وقال سيويه: لا فعل لقولهم «بهرأ له» في حدّ الدعاء، وإنما نُصِب على توهم الفعل وهو مما يتنصب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره. انظر لسان العرب (٤/٨٢).

(٦) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

علدَ النجم والحصى والتراب

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٤٣١) والأغاني (١/٨٧، ١٤٨) وأمثالي المرتضى (٢/٢٨٩) والدرر (٣/٦٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٣١) والخصائص (٢/٢٨١) وشرح أبيات سيويه (١/٢٦٧) وشرح شواهد المغني (ص ٣٩) وشرح المفصل (١/١٢١) ولسان العرب (٤/٨٢ - بهر) ومغني اللبيب (ص ١٥). وبلا نسبة في أمثالي المرتضى (١/٣٤٥) والكتّاب (١/٣١١) وكتاب اللامات (ص ١٢٤).

(٧) وقيل: معنى بهرأ في هذا البيت جُئًا، وقيل: حَمَجًا (اللسان: ٤/٨٢).

واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الألفاظ في الدعاء للإنسان أو عليه: كسقياً ورغياً، وجذعاً، وعقراً، ويُعداً، وشحقاً، وتغساً، وبوساً، وخيبةً، وبثاً، أو يقاس عليها؟

فسيبويه على الأول، والأخفش والمبرد على الثاني.

قال أبو حيان: وينبغي أن يفضل، فيقال: ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا، وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعاً قال:

٧٣٣ - أقام وأقوى ذات يوم وخيبةً لأول من تلقى وشرٌ ميسر<sup>(١)</sup>  
فالمجورور خبر له.

ولا تستعمل هذه المصادر مضافة إلا في قبيح من الكلام، وإذا أضيفت فالنصب حتم. ومما جاء مضافاً: بُعْذَكَ، وشَحَقَكَ، وأنشد الكسائي:

٧٣٤ - إذا ما المَهَارَى بَلَعْتُنَا بِلَادُنَا فَبُعْذَ المَهَارَى من حَسِيرٍ ومُتَعَبٍ<sup>(٢)</sup>  
ومما استعمل مفرداً ومضافاً قولهم للمصاب المرحوم: وَيَحْ فلان، ويوحه، ويوح له وللمتعجب منه: وَيُأْ له، وَيُؤْيِكْ، وَيُؤِبْ غيرك، وَيُؤِسْكَ وَيُؤِسْه. قال الجوزولي: وهو استصغار واستحقار.

وقال ابن طاهر: ويح كلمة تقال رحمة، وَيُؤِسْ كلمة تقال في معنى رافة، وهي مضافة إلى المفعول، ومتى أضيفت لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرفع، لأنه مبتدأ لا خبر له.

فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول: وَيَحْ له، وَيُؤِحْ له، وَيُؤِلْ له، ويؤل له، ولا يَقْوَى النصب في هذا قوته في غيره، لأن هذا مصدر لا فعل له، وإنما يَقْوَى النصب في المصدر الذي له فعل نحو: حمداً، وشكراً، فالرفع في نحو: «ويح»، و «وَيْلٌ» قَوِيٌّ.

والغالب على «ويح» الرفع، وعلى «تَبَّ» النصب إذا أفرد نحو: تَبَّأْ له، ويجوز: تَبَّ له.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه (ص ٦١). والدرر (٦٣/٣) وشرح أبيات مسبوقة (١٥٣/١) والكتاب (٣١٣/١). وبلا نسبة في شرح المفصل (١١٤/١) ولسان العرب (٢٩٧/٥) - يسر). ومن معاني أقوى: افتقر، ونزل بالفقر، ونفد طعامه وقتي زاده، وجاع فلم يكن معه شيء (المعجم الوسيط: ص ٧٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٦٤/٣) والشاهد في هذا البيت قوله: «فبعد المهارى» حيث أضاف المصدر النائب عن فعله، وهو قوله «فبُعْذَ»؛ وهذه الإضافة من قبيح الكلام.



وقال ابن أبي الربيع: تَبَّ لك التزم نصبه، وويح لك التزم رفعه.  
وفي ويل لك وجهان، ولو قسنا لساوينا، ولكن لا نتعلّى السماع.  
فإن عطف «ويح» على «تَبَّ» نصبته، ولا يجوز رفعه، لأنه لا خبر له.  
وإن عطف تَبَّ على «ويح» فكحاله قبل العطف، ويكون جملتان: فعلية على اسمية  
لتساويهما في المعنى.

ويقال: تَبَّأ له، وويح له، فلا يكون في «ويح» إلّا الرفع كحاله قبل العطف. انتهى.  
ومنع المازني عطف «ويح» على «تَبَّ» وعكسه، قال: لأن «ويح» رحمة له، و«تَبَّ»  
بمعنى خسران له، فكيف يتصور أن يدعو له وعليه في حين واحد.  
«وأجيب» بأن «ويح» حيثلأ أخرج مخرج الدعاء، وليس معناه الدعاء، أو تَبَّأ أيضاً  
دعاءً له على حدّ: قاتله الله ما أشعره!

ويقال للمصاب المغضوب عليه: وَيْلُهُ، وَيْلٌ له، وَيْلًا له، وَيْلٌ طويل له، وَيْلًا  
طويلاً، فيجب النصب في الإضافة، ويجوز هو الرفع في الأفراد.  
ويقال: عَوْلٌ، وعولك، ولا يفرد، وإنما يستعمل تابعاً لَوَيْلٍ<sup>(١)</sup>، ومضافها للتبيين  
كـ «لك» في سقيا لك.

وأما المعرّف بـ «أل» فالرفع فيه أحسن من النصب، لأنه صار معرفة فقوي فيه الابتداء  
نحو: الوَيْلُ له، والخيبة له، لكن إدخال «أل» ليس مطّرداً في جميعها، وإنما هو سماع نصّ  
عليه سيبويه<sup>(٢)</sup>، فلا يقال: السقي لك والرّعي.

وقال الفراء والجزمي بقياسه، ووهّاه أبو حيّان.  
(ص): ومنه المشاة كَلَيْكُ، وسَمَدَيْكُ تابعة، وحنائيك، ودوائيك، وهذاكَيْكُ،  
وحجّارَكُ، وحدارَكُ، وحواليك ولا تنصرف وتلزم الإضافة وإضافتها لظاهر، قال ابن  
مالك: شاذّة لغائب. وخالفه أبو حيّان. فإن أفردت تنصّفت.

وزعم يونس «لَبَّأ» مفرداً قلبت ألفه، وتنتهيا للكثير، وقيل للشفع، وزعمه السهيلي  
في حناتيك خاصة، والكاف في ما هو خبر مفعول، وطلب فاعل.  
وقال الأعلام: حرف خطاب وسمع «لَبَّ» كأفس.

(١) ذكر سيبويه في الكتاب (٣١٨/١) أنه لا يجوز أن يقال «عولك» مفرداً، إلا أن يكون على «ويلك» وهو  
قولك: «ويلك وعولك».

(٢) قال: «لا يجوز. سقيا؛ إنما تجري إذا كما أجرت العرب» (الكتاب. ٣١٨/١). مع الهوامج ج ٢/ م ٦

(ش): من الواجب حذف عامله لكونه بدلاً من فعله قولهم في إجابة الدّاعي: لَيْتِكَ، وسَعْدَيْكَ، أي إجابة بعد إجابة، وإسعاداً بعد إسعاد، أي كلّما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك.

ولا يستعمل سَعْدَيْكَ وحده، بل تابعاً لِلَيْتِكَ كقوله بعد وَيْلُهُ.

ويجوز أن يستعمل خَنَاتَيْكَ وحده، ومنه قولهم: خَنَاتَيْكَ، أي تحنّناً بعد تحنّن، وقد نطق بفعله قال:

٧٣٥ - تَحْنَنَ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَمِنْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاً<sup>(١)</sup>  
ودواليك من المداولة قال:

٧٣٦ - إِذَا شَقَّ بُرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَائِكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسٍ<sup>(٢)</sup>  
أي: تداولنا دواليك. كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعد مع امرأته شقّ كلّ واحد منهما قُوب الآخر ليؤكد المودة.

وهذاذك، قال:

٧٣٧ - ضَرَبْنَا هَذَاذَيْكَ وَطَغْنَا وَخَضَا<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من المقارِب، وهو للحطّيتي في ديوانه (ص ٧٢) وتخليص الشواهد (ص ٢٠٦) والدرر (٦٤/٣) ولسان العرب (٥٧٣/١١) - قول، ١٣/١٣ - حنن) وبلا نسبة في العقد الفريد (٤٩٣/٥) والمفتضب (٢٢٤/٣).

(٢) وروي «برقع» مكان «مثله». وروي الشطر الثاني:

دواليك حتى ليس للبرد لابس

وروي:

دواليك حتى ما لذا الثوب لابس

والبيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه (ص ١٦) وجمهرة اللغة (ص ٤٣٨) والدرر (٦٥/٣) وشرح التصريح (٣٧/٢) وشرح المفصل (١١٩/١) والكتاب (٣٥٠/١) ولسان العرب (٥١٧/٣) - هذ، ٢٥٣/١١ - دول) والمقاصد النحوية (٤٠١/٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١١٨/٣) وجمهرة اللغة (ص ١٢٧٢) والخصائص (٤٥/٣) ووصف المباني (ص ١٨١) وشرح الأشموني (٣١٣/٢) ومجالس ثعلب (١٥٧/١) والمحتسب (٢٧٩/٢).

(٣) الرجز للمعاج في ديوانه (١٤٠/١) وجمهرة اللغة (ص ٦١٥) وخزانة الأدب (١٠٦/٢) والدرر (٦٦/٣) وشرح أبيات سيويه (٣١٥/١) وشرح التصريح (٣٧/٢) وشرح المفصل (١١٩/١) والمحتسب (٢٧٩/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٩/٣). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٥٨) وأوضح المسالك (١١٧/٣) وشرح الأشموني (٣١٣/٢) والكتاب (٣٥٠/١) ولسان العرب (٥١٧/٣) - هذ) ومجالس ثعلب (١٥٧/١).

أي: تهذَّ هَذَاذِيكَ، وَحِجَّازِيكَ، أي تحجز حجازيك أي تمنع، وَحَذَّارِيكَ أي تحلر، أي ليكن منك حذر بعد حذر.

زاد صاحب البسيط: حَوَالِيكَ، أي إطاقة بعد إطاقة، وهذه المصادر كلها لا تنصرف، وهي ملتزم فيها الإضافة والثنية فإن أفرد منها شيء كان متصرفاً كقوله:

٧٣٨ - فقالت حَتَانًا ما أتى بكِ ها هُنَا<sup>(١)</sup>

واختلف في تثنيها، أهي تثنية يشفع بها الواحد، وهل المراد: إجابة موصولة بأخرى، ومساعدة موصولة بأخرى، وحنان موصول بآخر، أم تثنية يراد بها التكثير؟ على قولين؛ أصحهما الثاني. وقال السهيلي بالأول في حنانيك خاصة، قال: المراد: رحمة في الدنيا، ورحمة في الآخرة.

وَرُدُّ بَأْنٍ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ اسْتَعْمَلَهُ، وهو لا يعتقد الآخرة، قال طرفة:

٧٣٩ - حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ<sup>(٢)</sup>

وذهب يونس: إلى أن لَتَيْكَ اسم مفرد، وأصله قبل الإضافة: لَبًا مقصوراً، فلبت ألفه ياء لإضافته إلى الضمير كما قلبوا في لَدَيْكَ، وعليك.

= والهدّ: السرعة في القطع. والوخض: العلمن في الأحواف.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

أذونسب أم أنت بالحي عارف

وهو للمتلدر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب (١١٢/٢) وشرح أبيات ميبويه (٢٣٥/١) وبلا نسبة في أمالي الزجاجي (ص ١٣١) وأوضح المسالك (٢١٧/١) والدرر اللوامع (٦٦/٣) وشرح الأشموني (١٠٦/١) وشرح التصريح (١٧٧/١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٠) وشرح المفصل (١١٨/١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٥٥) والكتاب (٣٢٠، ٣٤٩) ولسان العرب (١٢٩/١٣ - حن) والمقاصد النحوية (٥٣٩/١) والمقتضب (٢٢٥/٣).

و«حنان» مرفوع بتقدير مبتدأ، أي: أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلره.

أبا منلر أفنيت فاستبقي بعضنا

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٦٦) والدرر (٦٧/٣) والكتاب (٣٤٨/١) ولسان العرب (١٣٠/١٣ - حن). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٢٧٣) وشرح المفصل (١١٨/١) والمقتضب (٢٢٤/٣)

وقد نصب «حنانك» على المصدر النائب عن الفعل. وثنى «حنانك» لإرادة التكثير؛ لأن الثنية أول مراتب التكثير.

والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تننية لب<sup>(١)</sup>، كما أن حنانك تننية حنان، لأنه سمع لب ولم يسمع «لبا».

وذكر ابن مالك: أن إضافة لبيك إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلى الضمير الغائب؛ قال:

٧٤٠ - فَلَبَّيْني يَسْدِي مَسْجُور<sup>(٢)</sup>

وقال:

٧٤١ - لَبَّيْ لَمَنْ يَنْدَعُونِي<sup>(٣)</sup>

ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه: يقال: لَبَّي زَيْد، وسعدى زَيْد، فساق ذلك

(١) في اللسان (١/٧٣٠، ٧٣١): «رجل لَبَّ: لازم لصنعة لا يفارقها» ويقال: رجل لَبَّ طَبَّ أي لازم للأمر. وَلَبَّ بالمكان بكُ وَالْبَّ: أقام به ولزمه، وَالْبَّ على الأمر: لزمه فلم يفارقه. وقولهم: لَبَّيْكَ ولَبَّيْهِ، منه: أي لزوماً لطاعتك».

(٢) جزء من بيت من المقارب، وتماهه:

دهوئْتُ لَمَّا نَلَبَّني مَسُوراً فَلَبَّيْ فَلَبَّيْني مَسْجُورِ

وهو لرجل من بني أسد في الدور (٣/٦٨) وشرح التصريح (٢/٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/٩١٠) ولسان العرب (١٥/٢٣٩ - لبّي) والمقاصد الحوية (٣/٣٨١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٢٣) وخزانة الأدب (٢/٩٢، ٩٣) وسر صناعة الإعراب (٢/٧٤٧) وشرح أبيات سيبويه (١/٣٧٩) وشرح الأشموني (٢/٣١٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٣، ٣٨٥) والكتائب (١/٣٥٢) ولسان العرب (١/٧٣١ - لب، ٤/٣٨٨ - سور) والمحتسب (١/٧٨، ٢/٢٣) ومغني اللبيب (٢/٥٧٨)

والبيت شاهد على أن «لَبَّي» و«لَبَّيْكَ» تننية «لَبَّ»، وليس كما زعم يونس أن «لَبَّيْكَ» أصلها «لَبَّأ» وأن الألف زائدة فيها على «لَبَّ» مثل «جَزَأ»، وأن الألف انقلبت ياءاً لما اتصلت بالضمير كما انقلبت الألف في «عليك». ولو كانت الألف لغير التننية لم تنقلب مع الظاهر، كما أن أَلَف «على» لا تنقلب في قولك: «على زيد مال» وقد انقلبت الألف مع «يدي» - وهو ظاهر - ياءاً، فعلمنا أن الألف للتننية. انظر شرح أبيات سيبويه (١/٣٨٠).

(٣) قطعة من بيت من الرجز، وتماهه:

لقلت لبّي لمن يدعوني

وقبله:

إنك لو دهوتني ودوني زوراءُ ذكْتُ متسرعٍ يَسْـوونِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٢٢) وخزانة الأدب (٢/٩٣) والدور (٣/٦٨) وسر صناعة الإعراب (٢/٧٤٦) وشرح الأشموني (٢/٣١٣) وشرح التصريح (٢/٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/٩١٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٣) ولسان العرب (١/٧٣١ - لب، ١٣/٦٤ - بين) ومغني اللبيب (٢/٥٧٨) والمقاصد الحوية (٣/٣٨٣)

والزوراء: الأرض البعيدة. والمترع: الحوض الممتلئ. ويون: الواسعة.

مساق المنقاس المطرود.

والكاف في نحو: لَيْتِكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَحَنَانِكَ الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول، لأن المعنى: لزوماً وانقياداً لإيجابتك، ومساعدة لما تحبّه. ومعنى قولهم: سبحان الله، وَحَنَانِيهِ: أَسْتَبِجْهِ، وَأَسْتَرْحِمُهُ.

والكاف في نحو: هَذَاذِيكَ وَذَوَالَيْكَ وَحَنَانِيكَ، إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل، كأنه قال: هَذَاكَ وَمَدَاوِلَتِكَ وَتَحَنُّنِكَ.

وزعم الأعلام: أَنَّ الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كهي في «أبصرَكَ»، و «النَّجَاكَ»<sup>(١)</sup>، و «ذَلِكَ» وحذفت النون لشبه الإضافة، ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة، والنون تمنعها من ذلك فحذفت.

وَرُدَّ بأن وقوع الاسم الظاهر، وضمير الغائب موضع الكاف يظل كونها حرفاً.

وسمع مفرد لَيْتِكَ: لَبَّ بالكسر، وهو مصدر بمعنى: إجابة منصوب مبتدئ كأمس، وغاق، لقلّة تمكنه، كذا نصّ عليه سيبويه.

وَرَدَّ به أبو حَيَّان على ابن مالك حيث قال: إنه اسم فعل بمعنى: أجبته.

(ص): ومنه: سبحان الله، ومعاذ الله، وريحانه. ويلزم سبحان الله في الأصح. ولا يتصرّف، ويلزم الإضافة، وعَرَفَ سبحان الله بـ «أل» في الشعر، وأفرد متوناً وغيره. وقيل: إنه مبتدئ.

(ش): من البدل عن فعله: سبحان الله، أي براءة له من السوء، وليس مُصْدرّاً لَسَبِّحْ، بل سَبِّحْ مشتق منه كاشتقاق: حاشيت من حاشي، ولَوْلَيْتُ من لَوْلَا، وَصَهْصَهْتُ، وَأَقَفْتُ، وَسَوَّفْتُ، وَيَابَّات، وَلَبَّيت من: صه، وأَفَ، وَسَوَّفَ، وَيَابَّأ<sup>(٢)</sup>، وليبك. ولا يقال: سَبِّحْ مخفّفاً، فيكون سبحان مصدراً له.

ويلزم الإضافة، ولا يتصرّف، وقد يفرد في الشعر متوناً إن لم تنو الإضافة كقوله:

٧٤٢ - سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بِهِ<sup>(٣)</sup>

(١) في اللسان (٣٠٦/١٥): «وقالوا: النَّجَاكَ؛ فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب لأن الألف واللام معاوية للإضافة، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتك زيدا أبو من هو».

(٢) في الأصل: «ياي»؛ ولعل الصواب كما أثبتناه «يابأ» ويقال: يَابَّات الصبيّ ويَابَّات به - قلت له يَابِّي أنت وأمي. أو لعلها: «يابأ» لأن يَابَّاتِهِ ويَابَّات به قلت له يابأ، وقالوا: يَابَّأ الصبيّ أبوه إذا قال له: يابأ، ويَابَّأ الصبيّ إذا قال له يابأ. انظر لسان العرب (٢٥/١) - مادة يابأ.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وغير منون إن نُوت كقوله:

٧٤٣ - سُبْحَانَ مَنْ عِلْقَمَةُ الْفَاخِر<sup>(١)</sup>

أراد: سبحانه الله، فحلف المضاف إليه، وأبقى المضاف بحاله.

وعرّف به «أل» في الشعر قال:

٧٤٤ - سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك: «معاذ الله» بمعنى عياداً بالله.

ويلزم أيضاً الإضافة ولا يتصرف.

ومنه: ربحان الله بمعنى استرزاق الله.

#### وقلنا سيح الجودى والجود

وهو لورقة بن نوفل في الأغاني (١١٥/٣) وخزانة الأدب (٣٨٨/٣، ٢٣٤/٧، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣) والندرة (٦٩/٣). ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٣٠) والكتاب (٣٢٦/١) ولسان العرب (٤٧١/٢) - سيح، ١٣٢/٣ - جمد، ١٣٨ - جود) ومعجم ما استعجم (ص ٣٩١). ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيويه (١٩٤/١). وبلا نسبة في شرح المفصل (٣٧/١، ١٢٠، ٣٦/٤) والمقتضب (٢١٧/٣) ويروى: «يعود له» مكان «نعود به».

(١) عجز بيت من السريع، وصدره:

#### أقول لما جامني فخره

ويروى: «وقد قلت» مكان «أقول» و«فجره» و«الفاجر» كلاهما بالجي، مكان «فخره» و«الفاجر». والبيت للأعشى في ديوانه (ص ١٩٣) وأساس البلاغة (ص ٢٠٠ - سيح) والأشبه والنظائر (١٠٩/٢) وجمهرة اللغة (ص ٢٧٨) وخزانة الأدب (١٨٥/١، ٢٣٤/٧، ٢٣٥، ٢٣٨) والخصائص (٤٣٥/٢) والندرة (٧٠/٣) وشرح أبيات سيويه (١٥٧/١) وشرح شواهد المعنى (٩٥٥/٢) وشرح المفصل (٣٧/١، ١٢٠) والكتاب (٣٢٤/١) ولسان العرب (٣٧١/٢ - سيح). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٨٨/٣، ٢٨٦/٦) والخصائص (١٩٧/٢، ٢٣/٣) والندرة (٤٢/٥) ومجالس ثعلب (٢٦١/١) والمقتضب (٢١٨/٣) والمقرب (١٤٩/١).

وقيل إن الشاهد في البيت نصب «سبحان» على المصدر، ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد، وقد منعت من الصرف لأنها علم للتسييح، فجرت مجرى «عثمان» المحتج من الصرف لزيادة الألف والنون فيه.

(٢) الرجز بلا نسبة في حاشية يـ (١٢٥/١) وخزانة الأدب (٧/٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥) والندرة (٧١/٣)

وفيه أن الرجز أنشده ابن مالك في شرح الكافية، قال في نظمها:

سبحان في غير اختيار أفراد      مـلابس التنوين أو مجردا  
وشد قول راجز رقتاني      سبحانك اللهم ذا السبحان

ويلزم أيضاً الإضافة، ولا يتصرف، ولم ينطق له بفعل من لفظه، فيقدر من معناه أي: استترقه. ولا يستعمل مفرداً، بل مقترناً مع «سبحان الله». وقيل: يستعمل وحده، لأن سيبويه لم يذكره مقترناً مع سبحان الله، ولا تبه على ذلك.

ومذهب سيبويه: أن سبحان علم للتيسيح ممنوع الصرف<sup>(١)</sup>. وقيل: هو مبنى، لأنه لا يتصرف، ولا ينتقل عن هذا الموضع، فأشبهه الحرف.

(ص): ومنه: سلاماً، وحجراً. ومنه: عجباً، وحمداً، وشكراً لا كفراً، وهل هو خير أو إنشاء، أو يلزم اجتماعهما؟ خلاف. ومنه: أفعله وكرامةً ومسرّةً، ونعمة عينٍ وحُباً، ونَمَام عين. ولا أفعله ولا كيداً، ولا همّاً، ولأفعَلته، ورغماً، وهواناً. وجاء رفع بعضها. وطَرَدَة ابن عصفور. ومنه: صلفاً، وكَرَمًا في التعجب، وهل منه غفرانك؟ خلاف.

(ش): من البدل عن فعله سلاماً بمعنى براءة منكم، لا خير بيننا ولا شرّ، ولا يتصرف بخلاف: «سلام» بمعنى: التحية فإنه يتصرف. ومنه: حَجَرًا بكسر الحاء، يقال للرجل: أفعَل هذا فيقول: حَجَرًا، أي منعاً، أي أَمَنَ نفسي، وأبعده، وأبرأ منه.

وقال سيبويه: أي سترأ وبراءة من هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حَسْبُكَ نَحْنُ﴾ [الفرقان: ٢٢]. ولا يتصرف إذا كان مشابهاً معنى المبادأة والتعوذ بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو الستر من غير أن يشاب هذا المعنى، فإنه متصرف كقوله تعالى: ﴿إِلَيَّ رَجَعِي﴾ [الفجر: ٥].

ومن ذلك: عَجِبًا وحمداً، وشكراً لا كفراً، قال ابن مالك: وهي إنشاء.

قال أبو حيان: وكلنا قال الشلّوبين أيضاً فقال: إن قلت: كيف يكون هذا مما لا يظهر فيلته، ولا شك أنه يجوز أن تقول: حمدتُ الله حمداً، وأخمدته حمداً؟ فالجواب: إنما تكلم سيبويه في «حمد» الذي هو نفس الحمد، أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد، وهذا لا يظهر معه الفعل، بل يتعاقبان، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد، لا نفس الحمد.

قال أبو حيان: والذي ذكره ابن عصفور أنّ هذه الألفاظ خبر فإنه قال: عجباً، وحمداً، وشكراً، ثلاثها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها، أي: أعجب عجباً، وأحمد حمداً، وأشكر شكراً. وتفاوت: ويُلْهَ وأخواتها في أن معنى هذه الخبر، ومعنى تلك الدّعاء.

وتفاوت: سبحان الله وأخواته وإن كان معناها الخبر من جهة أنها تتصرف فتستعمل مرفوعة كقوله:

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/٣٢٤): «وأما ترك التنوين في سبحان فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب الحمد لله».

٧٤٥ - عَجِبْتُ لِنُفْسِكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيُكْمٌ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعَجِبْتُ<sup>(١)</sup>  
وتلك لا تنصرف.

وقد سردها سيويه مع ما هو خير، فقال<sup>(٢)</sup>: «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره [من المصادر في غير الدعاء]<sup>(٣)</sup>»، من ذلك: قولك: حمداً، وشكراً، لا كُفراً وعجباً، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة، ونُعْمَةٌ عَيْنٌ، وحِبًّا ونِعَامٌ عَيْنٌ، ولا أفعل ذلك<sup>(٤)</sup> ولا كيداً، ولا هَمًّا، ولا فَعَلَنْ ذلك ورغماً، وهواناً، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت: أَحْمَدُ اللَّهَ حَمْدًا وأشكر الله شُكْرًا، وأعجب عجباً، وأكرمك كرامةً، وأسرك مسرةً، ولا أكاد كيداً، ولا أهتم هَمًّا، وأرغمك رَغْمًا. ثم قال سيويه: وقد جاء بعض هذا رفعاً، يُتَبَدَأُ، ثم يُتَنَّى عليه قوله: «عجب لتلك قضية»<sup>(٥)</sup>. البيت.

قال: رسمنا بعض العرب [الموثوق به]<sup>(٦)</sup> يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حَمْدُ الله، وثناءً عليه، [كأنه يحمله على مضمر في تَنِيَّه هو المظهر]<sup>(٧)</sup> كأنه يقول: أمري وشأني حَمْدُ الله، وثناءً عليه. انتهى.

قال أبو عمرو بن بقي<sup>(٨)</sup>: قول سيويه: «حمداً وشكراً لا كُفراً له، كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة».

وقد تُفَرَّدُ، و«عجباً» مفردة عنها.

وقال ابن عصفور: لا يستعمل كُفراً إلا مع حمداً، وشكراً ولا يقال أبداً: «حمداً» وحده، و«شكراً» إلا أن يظهر الفعل على الجواز. ولا يلزم الإضمار إلا مع: لا «كُفراً».

فهذه الأمور لما جَزَتْ مَجْرَى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب

(١) البيت من الكامل، وهو لضمرة بن جابر في الدرر (٧٢/٣). ولهني بن أحمر في الكتاب (٣١٩/١) ولسان العرب (٦١/٦ - حيس) ولهمام بن مرة في الحمامة الشجرية (٢٥٦/٦) ولروية في شرح المفصل (١١٤/١). وبلا نسبة في سبط اللآلي (ص ٢٨٨) وشرح الأشموني (٩٧/١) وشرح التصريح (٨٧/٢) وشرح قطر الندى (ص ٣٢١).

(٢) انظر الكتاب (٣١٨/١)، (٣١٩).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب.

(٤) في الكتاب: «ذلك».

(٥) لفظه في الكتاب (٣١٩/١): «... ثم بينى عليه. وزعم يونس أن رؤية بن العجاج كان يشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض ملحج: حبب... البيت».

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب.

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب.

(٨) ابن بقي: هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن وقد تقدم.



وقال أبو حيان: لا يستعمل «أفعل ذلك وكرامة» إلا جواباً أبداً، وكأنَّ قائلاً قال: أفعل ذلك، أو اتفعله؟ فقلت: أفعله، وأكرمك بفعله كرامةً، وأسرك مسرةً بعد مسرةً.

ولا يستعمل مسرةً إلا بعد كرامةً، وكذا نُعمى عين بعد «حُبّاً»، لا يقال: مسرةً وكرامةً، ولا نُعمى عين وحُبّاً.

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام، وكذا نعمة عين، ونِعَام عين اسمان في معنى: إنعام، ونِعَام عين بضم النون وكسرهما، وفتحها، وأنكر الشلّوين الفتح.

و«أكاد» الذي قدّره سيبويه في كَيْدًا اختلف فيه: فقال الأعمش: هي الناقصة، والمعنى: ولا أكاد أقارب الفعل، وحذف الخبر للعلم به. وقال ابن طاهر: هي التامة، والمعنى: ولا مقاربة.

وهنا من هَمَمْتُ بالشيء، ولأفعلن ذلك، ورغماً جواب لمن قال: أفعله، وإن رغم أنفَهُ رَغْماً، وإن هان هَوَاناً.

قال أبو حيان: وقول سيبويه: وقد جاء بعض هذا رفعاً فيه دليل على أنه لا يقرّد، وبه صرح صاحب (البيسطة) وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة. انتهى.  
ومن ذلك قولك في التعجب: كَرَمًا وصلفاً. قال سيبويه: لأنه صار بدلاً من أَكْرَمَ به وأَصْلِفَ.

قال بعضهم: ويُقدّر ناصبه: كَرُمَ كرمًا، وصلفَ صلفاً. لأن أبنية التعجب ليس منها ما له مصدر إلا فَعَلَ.

ومن ذلك: «غَفَرَانِكَ» عدّه ابن مالك تبعاً للزّجاجي فيما هو بدل من اللفظ بالفعل، وقيل: هو من قبيل ما يجوز إظهار ناصبه. واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك، فمرة قال بالأوّل، ومرة قال بالثاني.

واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر؟ فذهب الزّجاج إلى الأوّل، وأنّ التقدير: اغْفِرْ غفرانك، وعزاه السّجاوندي<sup>(١)</sup> إلى سيبويه. وذهب الزّمخشري إلى الثاني وأنّ التقدير نستغفرك غفرانك.

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب، على المفعول به، أي نطلب، أو نسأل غفرانك.

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيعور سراج الدين أبو طاهر السجاوندي الحنفي المتوفى في حدود سنة ٦٠٠هـ، وقيل سنة ٧٠٠هـ. من تصانيفه: تجنيس في الحساب، عين المعاني في تفسير السبع المثاني، كتاب الوقف والابتداء، وغير ذلك. انظر هدية العارفين (١٠٦/٢).

وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو إضمار الخبر، أي: غفرانك مطلوبنا.

### [مواضع وجوب حذف عامل المصدر]

(ص): ومنها: الواقع في توبيخ مع استفهام أو لا للنفس أو غيرها، أو تفصيل عاقبة طلب، أو خبر، أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر، أو مؤكد جملة لا تحتل غير، ويسمى مؤكداً نفسه، أو تحتل لمؤكد غيره، ويلزم فيه معرفة البتة، ولا يقدم عليها في الأصح إلا نحو أجلك لا تفعل اللازم للإضافة لمناسب الفاعل، وإيلائه غالباً «لا» أو «لم»، أو «لن».

وجوز الزجاج توسيطه، وسيبويه رفعه، والمبرد الباقي. ومنها: المشبه به مشعراً يحدث بعد جملة مشتتة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز إتباعه. قال ابن خَرُوف: بضعف، وابن عصفور سواء، وهو أولى إن حلت الجملة.

(ش): من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر: ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله:

٧٤٦ - أَذْلًا إِذَا شَبَّ الْوَيْدَى نَارَ حَزْبِهِمْ وَرَهْوَماً إِذَا مَا يَجْنَحُونَ إِلَى السَّلَمِ<sup>(١)</sup>  
أم دونه كقوله:

٧٤٧ - خُمُولاً وَإِهْمَالاً، وَغَيْرِكَ مُوَلَّعٌ بِثَبِيتِ أَسْبَابِ السِّيَادَةِ وَالْمَجْدِ<sup>(٢)</sup>  
سواء كان التوبيخ للمخاطب كما مثل، وكقوله:

٧٤٨ - أَطَرَباً وَأَنْتَ قَتْسَرِي<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٣/٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٣/٣).

(٣) الرجز للمعاج في ديوانه (٤٨٠/١) وجمهرة اللغة (ص ١١٥١) وخزانة الأدب (١١/٢٧٤، ٢٧٥) والدرر (٧٤/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٥٢/١) وشرح ديوان الحماسة المروزي (ص ١٨١٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٧) وشرح شواهد المعني (٤١/١، ٢/٢٢٢) والكتاب (١/٣٣٨) ولسان العرب (٥/٩٣) - قسر، ١١٧ - قنسر) والمحتسب (١/٣١٠) ومعني الليب (١/١٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/٥٤٠) والخصائص (٣/١٠٤) وشرح الأشموني (٢/٣٠٥) وشرح المفصل (١/١٢٣، ٣/١٠٤) ومعني الليب (٢/٦٨١) والمقتضب (٣/٢٢٨، ٢/٢٦٤، ٢٨٩) والمقرب (١/١٦٢، ٢/٥٤) والمصنف (٢/١٧٩).

والقنصري: الشيخ. وفي البيت الذي يليه، وهو قوله: «والدهر بالإنسان دوازي» شاهد آخر، وهو «دوازي» بتشديد الياء للمبالغة لا للنسب.

أم للتقس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه: **أَعْدَّةٌ كَعْدَةُ الْبَعِيرِ وَمَوْتاً فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ<sup>(١)</sup>**.

ومنها: ما وقع تفصيل عاقبة: **طَلَبَ أَوْ خَبَرَ، فَالطَّلَبُ نَحْوُ: ﴿فَشَدُّوا الرِّثَاءَ فَإِنَّمَا مَتَابُهُ وَلَيْتَا فَيْتَةً﴾ [محمد: ٤]، والخبر نحو:**

٧٤٩- **لَا جَهْدَكَ فَلَئِمَا دَزَّةٌ وَقَعِي نُخْشَى وَإِمَا بُلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ<sup>(٢)</sup>**

ومنها: ما وقع نائباً عن خبر اسم عَيْنٍ بتكرير أو حضر، فالتكرير نحو: **زيد سيراً**، أي يسير وكقوله:

٧٥٠- **أَنَا جِدًّا جِدًّا وَلَهُوْكَ يَزْدَا دُؤْنَ مَا إِلَى الْفَقَاقِ سَيْبِلُ<sup>(٣)</sup>**  
أي: **أَجِدُّ جِدًّا**.

والحضر نحو: **إنما زيد سيراً، وما زيد إلا سيراً، أي يسير، وكقوله:**

٧٥١- **أَلَا إِنَّمَا الْمُشْتَوْجِبُونَ تَفْضُلاً بَدَاراً إِلَى نَيْلِ التَّقَدُّمِ فِي الْفَضْلِ<sup>(٤)</sup>**

أي: **يبادرون بداراً**. جعل أحد اللفظين في التكرير عوضاً من ظهور الفعل، وقام مقامه في الحصر: **«إنما» أو «ما»، و«إلا»**. فلو كان المخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو: **جَدُّكَ جَدٌّ عَظِيمٌ**. وإنما **بَدَارُكَ بَدَارٌ حَرِيصِي**.

ومنها: ما وقع مؤكداً لمضمون جملة: **فإن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سَمِّيَ مؤكداً لنفسه، لأنه بمنزلة تكرير الجملة، فكأنه نفس الجملة نحو: «له علي دينار»** اعترافاً.

وإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر سَمِّيَ مؤكداً لغيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة، فهو غيرها لفظاً ومعنى نحو: **أنت ابني حقاً**.

(١) يروى على الأكثر بالرفع: **«أَعْدَّةٌ كَعْدَةُ الْبَعِيرِ وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ وَيُرْوَى «غَدَّةٌ»**. بدون ألف الاستفهام كما في النهاية في عريب الحديث ولسان العرب. وهذا مثل يصرب لاجتماع نوعين من الشر. والمثل لعامر بن الطفيل وكان قد وفد على النبي ﷺ ومعه أريد أخو ليبيد، فقال: **أسلم على أن يكون لك المدر ولي الورير وأن تحمل لي الأمر من بعدك**. فقال النبي ﷺ: **«لا، ولا ويرة»** فحرج وقال: **لأملأنها عليك خيلاً جُزْداً ورجلاً مُزْداً** فدعا النبي ﷺ عليهما، فأخذت أريد صاعقة فمات، وضرب عامراً الغدَّةُ - وهي طاعون الإبل - فمال إلى بيت سلولية، وجعل يقول: **«أَعْدَةُ كَعْدَةُ الْبَعِيرِ وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ»** وسلول من أذلَّ العرب والمعنى أنه جُمع له ضربان من الذلَّة انظر جمهرة أمثال العرب (١/٨٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسة في الدرر (٣/٧٥) وشرح التصريح (١/٣٣٢).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٧٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٧٥). والمصدر «بداراً» وقع في حصر.

قال أبو حيان: وهذا المصدر المؤكّد به في ضَرْبَيْهِ يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالإضافة، فالتكرة نحو: هذا عبد الله حقاً، وقطعاً، وقيناً، وهو عالم جداً.

والمعرفة نحو: هذا عبد الله الحق لا الباطل، واليقين لا الشك.

والمضاف نحو: صنّع الله، ووعد الله، وصنّعة الله<sup>(١)</sup>، وكتاب الله.

وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو: البتّة كقولك: لا أفعله البتّة، ومعناه: القطع، ولا أعود إليه البتّة، وأنت طالق البتّة.

ثم هذا المصدر المؤكّد بضَرْبَيْهِ لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّدة على الصحيح، وسببه أنّ العامل فيه فعل يفسّره مضمونها من جهة المعنى، إذ التقدير في: له علي دينار اعترافاً: اعترف بذلك اعترافاً، وفي: هو ابني حقاً: أحقه حقاً، فاشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فلم يجز تقديمه قياساً عليه.

وأجاز الزجاج توسيطه، فيقال: هذا حقاً عبد الله، قال: لأنه إذا تقدّم جزء، فقد تقدّم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله:

٧٥٢ - وَكَذَٰلِكُمْ مَّصِيرُ كُلِّ أُنَاسٍ سَوْفَ حَقًّا تُبْلِيهِمُ الْإِيمَانُ<sup>(٢)</sup>  
وقوله:

٧٥٣ - إِنِّي وَرَبُّ الْقَائِمِ الْمَهْدِيِّ مَا زِلْتُ حَقًّا يَا بَنِي عَالِي  
أَخَا عِتِلَالٍ وَعَلَى أَيْدِي<sup>(٣)</sup>  
أي: سفر.

وأجاز قوم: تقديمه، واستدلوا بقولهم: أحقّ زيد منطلق. وأوله المانعون على أن حقاً هنا نصب على الظرف، لا على المصدر أي: أفي حقّ زيد منطلق، نصّ عليه سيبويه.

قال ابن مالك رحمه الله: وأما قولهم: «أجذّك لا تفعل»، فأجاز فيه الفارسي تقديرين:

أحدهما: أن يكون: لا تفعل في موضع الحال.

والثاني: أن يكون أصله: أجذّك أن لا تفعل، ثم حذفت أن، وبطل عملها. وزعم السَّلَوِيُّونَ أنّ فيه معنى القسم، ولذلك قدّم. انتهى.

(١) من الآية الكريمة: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٦/٣).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٧٦/٣).

قال أبو حيان: قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكد لما قبله، وهو بمنزلة: أحقاً لا تفعل كذا. ولا تستعمل إلا مضافاً، وغالباً بعد: لا، أو لم، أو لن. قال في (النهاية)<sup>(١)</sup>: والاسم المضاف إليه «جد» حقه أن يناسب فاعل الفعل الذي في التكلم والخطاب والغيبة نحو: أجدّي أكرمك، وأجذك لا تفعل، وأجذك لم تفعل، وأجده لم يزرنا. وعلة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التي بعده، فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد.

قال أبو حيان: فإن قلت: كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله، وليس كذلك، لأنك إذا فرضته مؤكداً فإنما يكون مؤكداً لما بعده؟ قلت: إما هو جواب لمن قال: أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا، فبلا شك أن المنكلم يحمل كلامه على الجد فهو يقوله، فإذا قلت: أتجد ذلك جدّاً فهو مؤكداً لما قبله.

وجوز سيبويه رفع هذا النوع كله، أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء، ويكون لازماً للإضمار كالفعل، فصنع الله مثلاً على إضمار «هو» أو «ذلك» وله علي ألف اعترافاً كذلك<sup>(٢)</sup>.

وجوز المبرّد رفع الباقي: الخبر المكرّر، والمحصور. فيقال: زيد سيرٌ سيّرٌ، وإنما أنت سير.

ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مُشَبَّهاً به مُشَبِّهاً بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنىً دون لفظ، ولا صلاحية للعمل فيه كقولك: مرتت به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار، وله صراخٌ صراخٌ الكَلَى، وقوله:

٧٥٤- له صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ<sup>(٣)</sup>

واحترزنا بقولنا: مُشَبِّهاً بحدوث عَمَّا لا يشعر به نحو: له ذكاءٌ ذكاءٌ الحكماء فلا

(١) «النهاية في النحو» لابن الخبار. وقد تقدم انظر الفهارس العامة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٣٨٢/١): «... وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضم شيئاً هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعد الله، وصيغة الله، أو هو دعوة الحق، عليّ هذا، ونحوه رفعه»

(٣) حمز بيت من البسيط، وصلده:

مقلوفة بدخيس المُنْضِي نازلها

وهو للابنة الذيباني في ديوانه (ص ١٦) وجمهرة اللغة (ص ٥٧٨، ٧٤١، ٩٤٤) والدرر (٧٦/٣) وشرح أبيات سيبويه (٣١/١) وشرح الأشموني (٥٠٧/٢) والكتاب (٣٥٥/١) ولسان العرب (١٩١/٩) - صرف، ٢٧٧ - قلف، ٥٢/١١ - يزل، ١٩١/١٥ - قما) وبلا نسبة في لسان العرب (٧٧/٦ - دحس) ومجالس ثعلب (ص ٣٢٠)

والمقلوفة الساقة التي رمت باللحم. والدخيس: الكثير والنحس: اللحم. وبارلها: نابها والصريف: الصوت. والقعو: ما تدور فيه البكرة إذا كانت من خشب. والمسد: الجبل.

يجوز نصبه، لأنَّ نصب صَوْتٍ وشبهه إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يَفْعَلْ مستنداً إلى فاعل، إذ التقدير في «وله صوت»: وهو يصوت، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه، وذلك لا يمكن في: «له ذكاء»، فلم يستقم النصب.

ويقولنا: بعد جملة عما بعد مفرد نحو: صوته صوتٌ حمار فلا يجوز نصبه.

ويقولنا: حارية إلى آخره عن نحو: فيها صوتٌ صوتٌ حمار، وعليه نَوُحٌ نَوُحٌ الحمام، فالنصب في ذلك ضعيف، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت، فلم يمكن تقديره بـ «يصوت»، فوجه النصب على ضعفه أنَّ الصوت يدل على المصوت.

ويقولنا: ولا صلاحية للعمل، عما لا يصلح للعمل في المصدر نحو: هو مُصَوِّتٌ صَوْتٌ حمار، فإن صوت حمار هنا يتصّب «بمصوت» لا بضمير.

ثم إذا اجتمعت الشروط، فإن كان معرفةً تعيّن فيه ما ذكر من النصب على المصدرية نحو: له صَوْتٌ صَوْتٌ الحمار، وإن كان نكرةً جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعلٍ أي يُبْدِيهِ وَيُخْرِجُهُ صَوْتٌ حمار.

ويجوز الرفع في المعرفة، والنكرة على الإتيان بدلاً فيهما، ونعتاً في النكرة، وعلى الخبرية بتقدير المبتدأ فيهما.

وجعل ابن خروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع، قال: لأن الثاني ليس بالأول، فيدخله المجاز والاتساع، وجعلهما ابن عصفور متكافئين، لأن في الرفع المجاز، وفي النصب الإضمار، والإتيان أولى من النصب إن خلت الجملة عن صاحبه كما تقدّم.

### [ما ينوب عن المصدر]

(ص): مسألة: أنابوا عنه صفات كعائذاً بك، وهنيئاً<sup>(١)</sup>، وأقائماً وقد فعلوا. وأحياناً كترياً، وجدلاً، وفاهاً لفيك، وأَقْوَرٌ وذَا نَابٍ. ولا يُغاس، وفي الصفات حُلْفٌ، والأصح أنها أحوال، والأحيان مفعولات.

وسمع رفع: تُرَب، وقاس سيبويه رفع أحيان غير الدعاء.

(ش): أنابوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه: صفات كعائذاً بك وهنيئاً لك، وأقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وهي أسماء فاعلين، وهنيءٌ، من هَنَوْتُ كَشْرِيفٍ من شَرَفٍ، قال بعض المغاربة: وهي موقوفة على السماع.

(١) هنيئاً لغة في «هنيئاً» بالهمز. وقرأ الحسن والزهري: «هنيئاً مرثاً» [النساء: ٤] دون همزة؛ أبدلوا الهمزة التي هي لام الكلمة ياء وأدغموا فيها ياء المد. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (١٧٥/٣).

وزعم بعضهم: أنَّ ذلك مقيس عند سيبويه، يقال لكلِّ من لازم صفة دائماً عليها نحو  
أصاحكاً وأخارجاً؟

وأنابوا عنه أيضاً أسماء أعيان، قالوا: تُزَيَّا، وَجَنَدَلَا في معنى: تَرَبَّثَ يده، أي: لا  
أصاب خيراً، والترب: التراب، والتراب: الجندل، والحجارة.

وقالوا: فاهاً لفيك، أي فاهاً لدهاية. ويستعمل هذا في معنى الدَّعاء، أي: دَعَا اللَّهَ،  
وقيل: ضمير «فاهاً» لِلْمَخَيَّةِ.

وقالوا: «أَعُورٌ وَذَا نَابٍ»، والمقصود به الإنكار، وأصله: أن بني عامر لما قاتلوا بني  
أسد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوّه الخلق ذا ناب، وهو السِّنّ، فقال بعض  
الأسديين ذلك مُنْكَرًا عليهم.

ولا يقاس هذا النوع إجمالاً لا يقال: أرضاً ولا جبلاً.

ورأي الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالِّية المؤكدة لعاملها الملتزم  
إضماره، والتقدير: أعوذ، وأتقوم وأتقعد، ونصب الأعيان على المفعوليَّة بفعل مقدر،  
والتقدير: أطعمك الله، أو ألزمتك تريباً وجندلاً، وألزمتك الله فاهاً لفيك، وأتستقبلون أعورَ  
وَذَا نَابٍ.

وذهب المبرِّد: إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل:  
كالمالغ، والعافية.

وذهب الشَّلَوِيُّ وغيره: إلى أن تريباً وجندلاً انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول  
اللام فيقال: تُزَيَّا لك، كما يقال: سَقِيَّا لك.

وذهب ابن عصفور وابن خَرُوف: إلى أنَّ أعور وذا ناب حال، والتقدير: أتستقبلونه  
أعور.

وسمع رفع «تُزَيَّا» على الابتداء، وما بعده الخبر قال:

٧٥٥ - فَتَرَبَّثَ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلُ<sup>(١)</sup>

(١) حُجْزٌ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَصَدْرُهُ:

لَقَدْ أَلْبَسَ الْوِشَاةُ أَثْبَاباً لِيْنَهُمْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٧٧/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٨٣/١) وشرح المفصل (١٢٢/١) والكتاب  
(٣١٥/١) والمقتضب (٣/٢٢٢).

قال أبو حيان: ولا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها، لو قلت: فوها لفيك على قصد الدّعاء لم يجز.

وأما غير المدعوّ بها فقال سيبويه: لو قال: أعور وذو ناب كان مصيباً.  
قال أبو حيان: وهو مبتدأ خبره مقدر، أي: مُنْتَقِلُكُمْ أو مُصَادِفُكُمْ.



## المفعول له

### [شروطه]

(ص): المفعول له: شرطه: أن يكون مصدرًا خلافاً ليونس مُملَكًا، قيل: ومن أفعال الباطن، وشرط المتأخرون والأعلم مشاركته لفعله، وقتاً، وفاعلاً، والجزمي، والمبرد، والرياشي: تنكيره.

والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الأصل جازاً لأنواع المصدر، ولا بفعل من لفظه واجب الإضمار. فإن فقد شرط جر باللام أو مِنْ أو الباء، قيل: أو في، إلا مع أنْ وأكثر معها مقروناً بـ «أل» ويقلُّ مُجرّداً.

ومنه الجزولي، ويستويان مضافاً، ويجوز تقديمه خلافاً لقوم، لا تعدّده، ولو مجروراً.

(ش): قال أبو حيان: تضافرت نصوص التحيين على اشتراط المصدرية في المفعول له، وذلك أن الباعث إنما هو الحدث، لا اللوات.

وزعم يونس: أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد بالنصب، وتأوله على المفعول له، وإن كان العبيد غير مصدر<sup>(١)</sup>.

وأوله الزجاج بتقدير التملّك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل: أمّا تملك العبيد، أي مهما تذكره من أجل تملك العبيد.

---

(١) أنكر سيبويه رأي يونس وقبحه، فقال في الكتاب (٢٨٩/١): «وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد، يُجروبه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث؛ وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجمّة الغفير بالمصدر وشبهوا خمستهم بالمصدر؛ كأنما هؤلاء أجازوا. هو الرجل العبيد والدرهم، أي للعبيد وللدرهم، وهنا لا يُكلم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع».

وشروطه: أن يكون معللاً بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها، كقَعَدَ جلوساً وَرَجَعَ القَهْقَرَى.

وشروط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو: جاء زيد خوفاً، ورغبةً، بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء زيد قتالاً للكفار، وقراءة للعالم، فلا يكون مفعولاً له.

وشروط الأعلام والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو: ضربت ابني تأديباً، بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو:

٧٥٦- وقد نَفَضْتُ لِسُومَ ثِيَابِهَا<sup>(١)</sup>

لأن النَّضْ ليس وقت النوم.

أو الفاعل نحو:

٧٥٧- وإِنِّي لَتُعَرِّوْنِي لِذِكْرِكَ هَزَّةً<sup>(٢)</sup>

ففاعل «تعروني» «هزة». وفاعل: «ذكرى» الشاعر، أي: للذكراي إِيَّاكَ، فيجَزَان باللام.

ولم يشترط ذلك سيبويه، ولا أحدٌ من المتقدمين فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، وجئت حذر زيد، ومنه: ﴿يُرِيكُمْ آلَافَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]

(١) جزء من بيت من الطويل، وتماهه\*

فحسنت وقد نَفَضْتُ لِسُومَ ثِيَابِهَا لِسَى السَّيْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

وهو لامرئى القيس في ديوانه (ص ١٤) والدرر (٧٨/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٥٣) ولسان العرب (٣٢٩/١٥ - نضاً). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٦/٢) والدرر (١٨/٤) ورحف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (٢٠٦/١) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٧) والمقرب (١٦١/١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه\*

كما انتفض المصفر بَلَّه القطرُ

وهو لأبي صحر الهذلي في الأغاني (١٦٩/٥)، (١٧٠) والإنصاف (٢٥٣/١) وخزانة الأدب (٣/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠) والدرر (٧٩/٣) وشرح أشعار الهذليين (٩٥٧/٢) وشرح التصريح (٣٣٦/١) ولسان العرب (٢/١٥٥ - رمث) والمقاصد الحوية (٦٧/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩/٧) وأمالى ابن الجاحظ (٢/٦٤٦، ٦٤٨) وأوضح المسالك (٢/٢٢٧) وشرح الأشموني (٢١٦/١) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٨) وشرح ابن عقيل (٣٦١) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٨) وشرح المفصل (٦٧/٢) والمقرب (١٦٢/١)

ففاعل الإرادة هو الله، والخوف والطمع من المخلّق.

وشرط الجزمي والميزد والرياشي: كونه نكرة، وأنه إن وجدت فيه «أل» فزائدة، لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل، فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها.

ورده سيبويه والجمهور، فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه، فيعرفه ذات السبب، وأنها المعلومة له، ولا تنافي بينهما.

فمجموع الشروط باتفاق واختلاف يثبت.

ويبقى سابع، وهو: ألا يكون من لفظ الفعل فإن كان فمفعول مطلق، لأن الشيء لا يكون علّة لنفسه، وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيان، فلذا لم أصرّح به.

واختلف في ناصبه، فالصحيح وعليه سيبويه والفارسي: أنّ ناصبه مفهوم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حَزَفَ جَزَ، لأنه جواب له، والجواب أبداً على حسب السؤال، فقولك في جواب: لِمَ ضربت زيداً؟ ضربه تأديباً، أصله: للتأديب، إلا أنه أسقط اللام، ونصب، ولهذا تُعاد إليه في مثل: ابتغاء الثواب تصدّقت له، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها.

وذهب الكوفيون: إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجز، ولذلك لم يترجموا له استغناءً باب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً، فكأنك قلت: أثبته تأديباً.

وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه: إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراماً لك: أكرمتك إكراماً لك، حذف الفعل، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به، فلذلك لم يظهر.

ومنى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جزّه باللام، وامتنع النصب.

فمثال فقد المصلرية: جئتكم للماء، وللعشب، وللسمر<sup>(١)</sup>. ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان.

وقد يجز بمن أو الباء لأنهما في معنى اللام نحو: ﴿حَشَا مَشْصَحَا يَنْ حَشِيَةَ اللّٰوِ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿فَيُظَاهِرُ مِنْ ذَلِكَ حَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠].

(١) السمر: ضرب من شجر الطلح، وأحدثه سمره (المعجم الوسيط: ص ٤٤٨).

قيل: وقد يجر بـ «في» السببية نحو: «دخلت امرأة النار في هرة»<sup>(١)</sup>.

ولا يتعين الجر مع أن وأن وإن كانا غير مصدرين، لأنهما يقدَّران بالمصدر، وإن لم يتحدَّ فيهما الفاعل أو الوقت، لأنَّ حرف الجرَّ يحذف معهما كثيراً نحو: أزدرك أن تُحسن إليّ، أو أنك تُحسن إليّ.

ولا يتعين النصب أيضاً عند استيفاء الشروط، بل يجوز معه الجرُّ، ثم إن كان مجرداً من اللّام والإضافة، فالنصب أكثر، ويقلُّ الجرُّ كالمثلة السابقة، ويجوز: ضربته لتأديب.

ودُهب الجرُّولي: إلى تعيين نصبه، ومنع جرّه. قال الشلّوبين: ولا سلف له في ذلك.

وإن كان معزّفاً باللّام فالجرُّ أكثر، ويقلُّ النصب كقوله:

٧٥٨ - لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَلِ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

٧٥٩ - شَكُّوا الإِغَارَةَ لُرُسَانًا وَرُكْبَانًا<sup>(٣)</sup>

وبيجوز: للمجن وللإغارة.

وإن كان مضافاً استوى نصبه وجره، قال تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتٍ لِّأَقْبَى﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال: ﴿لَا يَلْبِثُ قَرْشٌ﴾ [قریش: ١].

(١) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه (كتاب البرِّ والصلة والآداب، باب تحريم تليد الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي، حديث رقم ١٣٣) من طريق عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «عذبت امرأة في هرة؛ سجنها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقيتها إذ هي حبستها ولا هي تركتها تأكل من غشائش الأرض». ورواه أيضاً عن أبي هريرة (رقم ١٣٥) بلفظ: «دخلت امرأة النار من جزء هرة لها...».

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٧٩/٣) وشرح الأشموني (٢١٧/١) وشرح التصريح (٣٣٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩٤) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٦٧/٣). وبعده.

ولو توالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

(٣) عجز بيت من البسيط، وصلته:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا

وهو لقرطبي بن أنثف في خزانة الأدب (٢٥٣/٦) والدرر (٨٠/٣) وشرح شواهد المغني (٦٩/١) والمقاصد النحوية (٧٢/٣)، ٢٧٧. وللعمري في لسان العرب (٤٢٩/١ - ركب). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٠) وجواهر الأدب (ص ٤٧) والدرر (١٠٣/٤) وشرح الأشموني (٢٩٣/٢) وشرح شواهد المغني (٣١٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩٥، ٣٦١) ومغني اللبيب (١٠٤/١).

ويجوز تقديم المفعول له على عامله، ومنعه ثعلب وطائفة.

وردة بالسماع. قال:

٧٦٠ - فما جَزَعاً وَرَبَّ النَّاسِ أَبْيَسُ<sup>(١)</sup>

وقال:

٧٦١ - طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيض أَطْرَبُ<sup>(٢)</sup>

ولا يجوز تعدد المفعول له منصوباً كان أو مجزوراً، ومن ثم منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْكِرْهُنَّ ضَرَارًا لِّمَعْدَدٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، فتعلق ﴿لِّمَعْدَدٍ﴾ بـ ﴿تُشْكِرْهُنَّ﴾ على جعل: ﴿ضَرَارًا﴾ مفعولاً له، وإنما يتعلق به على جمل: ﴿ضَرَارًا﴾ حالاً.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

ولا جزعاً على الدنيا اعترائني

وهو لجحدر بن مالك في الدرر (٨٠/٣) قال صاحب الدرر. «نسبة أبو حيان لجحدر؛ فإن كان يريد جحدر بن مالك المحتفي فلم تجده في نوبته المشهورة إلا أن يكون سقط من الرواة». (٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ولا لعيأ مني وذو الشيب يلعب

وهو للكميث بن زيد في حواهر الأدب (ص ٣٦) وخزانة الأدب (٣١٣/٤)، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١٢٣/١١ والدرر (٨١/٣) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤) والمحتسب (٥٠/١)، ٢٠٥/٢ ومغني اللبيب (ص ١٤) والمقاصد النحوية (١١٢/٣). وملا نسبة في الدرر (١١٢/٥) وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله في العجز: «ودو الشيب يلعب» حيث حلف همزة الاستفهام، والتقدير أو ذو الشيب يلعب؟

## المفعول فيه

(ص): وهو ما ضمَّن من اسم وقتٍ مَعْنَى «في» بأطراد لواقع فيه ولو مقدَّراً ناصب له .

ويصلح له مبهم الوقت، ومُخْتَصِّمَةٌ، فإن جاز أن يخبر عنه، أو يجزَّ بغير «من» فمتصرف، إما منصرف كـ «حين» أو لا كـ «عُدْوَةٌ»، و«بكرة» عَلَمَيْنِ، وإلا فغير مُنصرف كـ «بُعْدَاتِ بَيْنٍ»، وما عَيْن من بُكْرَةٍ، وشَحِيرٍ، وَضَحَى، وضحوة، وصباح، ومساء، وليل، ونهار، وعتمة، وعشاء، وعشيّة، وقد تمتع .

وجوِّز الكوفية تصرف: ضَحَى، وعتمة، وليل، أو ممنوع كـ (سحر) معيَّناً مجزئاً .

(ش): المفعول فيه الذي يُستَى ظرفاً: ما ضمَّن من اسم وقتٍ أو مكان معنى «في» بأطرادٍ لواقع فيه مذکور، أو مقدَّر ناصب له .

فما ضمَّن: جنس يشمل الظرف والحال، أو السَّهْل والجَبَل، من قول العرب: مُطِرْنَا السَّهْلَ والجَبَلَ .

وقولنا: من اسم وقت أو مكان يُخْرِجُ الحال .

وقولنا: بأطراد، يُخْرِجُ: السَّهْلَ والجَبَلَ من المثال المذكور، فإنه لا يقاس عليه، لا في الفعل، ولا في الأماكن، فلا يقال: أخصبتنا السَّهْلَ والجَبَلَ، ولا مُطِرْنَا القِيعَانَ والتَّلُولَ، بل يقتصر فيه على مَزِيد السَّماع، بخلاف ما ينصب على الظَّرْفِيَّة، فإنه يجوز أن يخلف الاسم والفعل غيرهما، تقول: جلست خلفك، فيجوز: قَعَدْتُ خلفك، وجلست أمامك .

والناصب للمفعول فيه: هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو: قمت يوم الجمعة، وقمت أمامك، فالقيام واقعٌ في يوم الجمعة، وفي الأمام، وهو العامل فيه، أو مقدَّراً نحو: زيد أمامك، والقتال يوم الجمعة، فالعامل فيهما «كائن» أو «مستقرٌّ» وهو مقدَّر لا ملفوظٌ به .

وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان، فلذا اقتصرنا في الحدِّ على ذكره، وهو

أوسع من المكان، لأن جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية، مبهمة كانت أو مختصة.

والسبب في تعدّي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قُوَّة دلالاته عليه من جهة أنّ الزمان أحد مدلولي الفعل، كما أنّ السبب في تعدّيته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدلّ عليها من جهة المعنى واللفظ.

فالمبهم ما وقع على قَدَرٍ من الزمان غير معيّن: كَوَقْتُ، وَجِينِ، وَزَمَانِ.

وَيُنْصَبُ على جهة التأكيد المعنويّ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل.

ومنه: ﴿أَمَرْنِي بِسَبْيِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] لأن الإسراء لا يكون إلّا بالليل. قال بعضهم: ولا يُتَكَرَّرُ التأكيد في الظرفية كما لا يُتَكَرَّرُ في المصدر والحال.

والمختصّ قسمان: معدودّ، وهو ما له مقدارٌ من الزمان معلومٌ: كَسَنَةِ، وشَهْرٍ، ويومين، والمحزوم، وسائر أسماء الشهور، والصيف، والشتاء.

ولا يعمل فيه من الأفعال إلّا ما يتكرّر، ويتطاول، فلا يُقَالُ: مات زيد يومين، ومن ثمّ قَدَرُ فِي ﴿كَأَمَاتَهُ اللَّهُ يَأْتِيَةً كَالرَّيحِ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: ﴿فَالْيَتِيمَةَ﴾.

وغير معدود: وهو أسماء الأيام: كالسبّيت، والأحد. وما يُخَصَّصُ بالإضافة كيوم الجمل، أو بـ «أل» كالיום، والليّلة، أو بالصفة: كقعدت عندك يوماً قعد عندك فيه زيد، وما أضافت إليه العرب لفظ «شهر» من أعلام الشهور، وهو رمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر خاصة.

ثم ظرف الزمان قسمان:

أحدهما: متصرف، وهو: ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو ينتصب مفعولاً به، أو ينجزّ بغير «مِنْ»: كسرني يوم الخميس، ويوم الجمعة مبارك، واليوم يوم الجمعة، وأجئت يوم الجمعة و ﴿يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْيُزِينَةِ﴾ [النساء: ٨٧].

ثم هو نوعان: مُنْصَرَفٌ: كحين، ووقت، وساعة، وشهر، وعام، ودهر. وغير مُنْصَرَفٍ: كغُدوة، وبُكْرَة عَلَمَيْنِ، قصد بهما التّعيين أم لا؛ لأنّ عَلَمَيْهِمَا جَنَسِيَّةٌ، فيستعملان استعمال أسامة، فكما يقال عند قصد التعميم: أسامة شَرَّ السُّبَاعِ، وعند التّعيين: هذا أسامة فاختَزُهُ، يقال عند قصد التعميم: غُدوة، أو بُكْرَة وقت نشاط، وعند قصد التّعيين: لأسيرن الليّلة إلى غُدوة أو بُكْرَة

وقد يَحْلُوَانِ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ بَأَن يُنْكَرَا بَعْدَهَا، فينصرفان، ويتصرفان، ومنه: ﴿وَكَمْ يَذُفُّهُنَّ مِنَّا بُكْرَةً وَعَصِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

قال أبو حيان: جعلت العرب: «عُدْوَة» و«بَكْرَة» علمين لهذين الوقتين، ولم تفعل ذلك في نظائرهما كَعَمَّة، و«ضَحْوَة»، ونحوهما. وذكر بعضهم أن «بكرة» في الآية إنما نَوَتْ<sup>(١)</sup> لمناسبة «عَشِيَاء».

الثاني: غير مُتَصَرِّفٍ بأن لا يُخْبَرُ عنه، ولا يُجَرَّ بغير «مِنْ» بل يلزم التَّصَبُّعُ على الظرفية، أو يَجُزُّ بـ «مِنْ» وإنما لم يَخْكُمُوا بتصرف ما جَرَّ بـ «مِنْ» وحدها كعند، وقبل لأن «مِنْ» كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف، وهو أيضاً نرعان:

ممنوع الصرف: كَسَحَر إذا كان من يوم بعينه، وجَرَّد من آل والإضافة، نحو: أزررك يوم الجمعة سَحَر، و«نَتَّكَ سَحَر» وأنت تريد بذلك: من يوم بعينه، بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه يتصرف ويتصرف نحو: ﴿يَجْنِيهِمْ يَسْحَر﴾ [القمر: ٣٤].

وكذا إن عَرَفَ بـ «آل» أو الإضافة نحو: مِيرَ بَزِيدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرُ منه أو من سَحَرِهِ.

ومنصرف: «كَبُعَيْدَاتٍ بَيْنَ» بمعنى أوقات غير متصلة، وهي جمع: «بُعَيْدَة» مُصَرَّعة، ومعناه: لقيته مراراً متفرقة قريباً بعضها من بعض، فجمع «بُعَيْدَة» يدل على ما أريد من الإزمار، وتصغيره يدل على ما أريد من تقاربها، لأن تصغير الظرف: المراد به التقريب.

ومنه ما عَيْنَ من «بكرة» و«سَحَر» و«ضَحَى»، و«ضَحْوَة»، و«صباح»، و«مساء»، و«ليل»، و«نهار»، و«عَمَّة» و«عِشَاء» و«عَشِيَّة»، فهذه الأسماء تكررت أريد بها أزمان معينة، فوضعت موضع المعارف، وإن كانت نكرة، ولذلك لا تَتَصَرَّفُ<sup>(٢)</sup>، وتوصف بالنكرة تقول: أتيتك يوم الخميس ضَحَى مُرْتَقِعَة، وَلَقَيْتُكَ يوم الجمعة عَمَّة متأخرة.

وقد يمنع «عشية» الصرف، فتصير إذا ذاك عَلَمًا جِنْسِيًّا كَعُدْوَة.

وأجاز الكوفيون تصرف ما عَيْنَ من عَمَّة، و«ضَحْوَة»، و«ليل»، و«نهار»، فتقول: سبر عليه عَمَّة، و«ضَحْوَة»، و«ليل»، و«نهار».

(ص): ومنه ما لم يُضَفَّ مِنْ مَرَكَّبِ الأحيان: كصباح مساء، أي كل صباح ومساء، ويساويه المضاف معنى خلافاً للحريزي في تخصيصه الفعل بالأول.

وذو، وذات، مضافين لوقت إلّا في لغة، وأنكرها السهيلي في «ذات». ويقع تصرف وصف حين عرض قيامه، ولم يوصف.

(١) تحرفت في الأصل إلى «تَوَتْ» والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال ابن عيش في شرح المفصل (٤٢/٢) في «سحر»: «إذا صغر وأريد به سحر يوم بعينه فإنه يتصرف ويدخله التنوين».



(ش): ألحق بالممنوع التصرف في التزام التصب على الظرفية ما لم يضاف من مركب الأحيان: كفلان يزورنا صباح مساء، ويوم يوم، أي كل صباح ومساء، وكل يوم، قال:

٧٦٢ - وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاثِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَضْنُوهُ خَبَالاً<sup>(١)</sup>  
وقال:

٧٦٣ - آتِ الرَّزْقُ يَوْمَ قَاجِمِلَ طلباً، وابتغ للقيامه زادا<sup>(٢)</sup>  
وهو مبني حيثل لتضمنته معنى حرف العطف: كخمسة عشر، بخلاف ما إذا أُضيف الصدر إلى العجز، فإنه يتصرف فيقع ظرفاً وغير ظرف كقوله:

٧٦٤ - وَلَوْ لَا يَوْمٌ يَوْمٌ مَا أَرَدْنَا<sup>(٣)</sup>

وقوله:

٧٦٥ - وَقَدْ عَلَاكَ مَثِيبٌ حِينَ لَا حِينٍ<sup>(٤)</sup>

وكذا إذا لم يرتب، بل عطف نحو: فَلَا نِيتَاهِلُنَا صَبَاحاً وَمَسَاءً.

وزعم الحريري في (درة الغواص): أنه فُرق بين قولك: يأتينا صباح مساءً على الإضافة، وصباح مساءً على التركيب، وأن الخاص يهْمُونَ في ذلك، فلا يفرقون بينهما، وأن الفرق هو أن المراد به مع الإضافة: أنه يأتي في الصباح وحده، إذ تغدير الكلام: يأتينا في صباح مساءً.

والمراد به عند تركيب الاسمين، وبنائهما على الفتح: أنه يأتي في الصباح والمساء، لأن الأصل: صباحاً ومساءً، فحذف العاطف<sup>(٥)</sup>.

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٢/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٩٥) وليه: «يفضوه» مكان «يفضونه».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٢/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٩٦).

(٣) صدر بيت من الوافر، ومعهوه.

جزائك والقروض لها جزاء

وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٩١ - طبعة الصاوي، ١٣٥٤ هـ). وغزاة الأدب (٤٦/٤، ٤٨،

٤٤٠/٦) والكتاب (٣٠٣/٣). وبلا نسبة في الدرر (٨٣/٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٠)

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره.

ما نال جهلك بعد الحلم واللين

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٥٧) وغزاة الأدب (٢٠٥/٣، ٤٧/٤) والدرر (٨٣/٣) وشرح أبيات

سيبويه (١٣٠/٢) والكتاب (٣٠٥/٢)

(٥) انظر درة الغواص للحريري (ص ١٩٣)، وقد تصرف السيوطي بنقل النص هنا.

وردة عليه ابن بَرِّي<sup>(١)</sup>: بأن هذا الفرق لم يقله أحد، بل صرح السِّيرافي: بأن سير عليه صباح مساء، وصباح مساءً، وصباحاً ومساءً، معناه واحد.

ثم قال: وليس: سير عليه صباح مساءً مثل قولك: ضربت غلام زيد، في أن السير لا يكون إلا في الصباح، كما شهر أن الضرب لا يقع إلا بالأول، وهو الغلام دون الثاني، لأنك إذا لم تُرَدَّ أن السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة، وهذا نص واضح.

والحق العرب أيضاً بالمنع التصرف في التزام التصب على الظرفية: «ذا»، و «ذات» مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح، وذا مساءً، وذات مرة، وذات يوم، وذات ليلة، قال:

٧٦٦- إِذَا شَدَّ الْعَصَابَةَ ذَاتَ يَوْمٍ<sup>(٢)</sup>

إلا في لغتي لخنم، فإنها أجازت فيها التصرف، فيقال: سير عليه ذات ليلة برفع: «ذات» وقال بعض الخنميين:

٧٦٧- حَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ<sup>(٣)</sup>

(١) هو عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي، المقدسي الأصل المصري الشافعي، أبو محمد نحوي لغوي، ولد بمصر سنة ٤٩٩ هـ، وقيل: بلعشق. وقرأ الأدب، وانتفع به خلق كثير، وتوفي بمصر سنة ٥٨٢ هـ. من تصانيفه: الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار، والتنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصباح، وغلط الضملاء من أهل اللغة، وحواشي على درة النواص في أوامم الخواص للحريري، وحاشية على المعرب للجواليقي؛ وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/٣٣٨) وطبقات الشافعية للسبكي (٤/٢٣٣) وإنباه الرواة (٢/١١٠) والنجوم الزاهرة (٦/١٠٣) وبنية الوعاة (ص ٢٧٨) وشذرات الذهب (٤/٢٧٣) ومروءة الجنان (٣/٤٢٤) وكشف الظنون (ص ٧٤١ و١٠٧٢) وهدية العارفين (١/٤٥٧).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وقام إلى المجالس والخصوم

وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (ص ٨٨) والدرر (٣/٨٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لشيء ما يسود من يسود

ويرى: «لأمر ما» مكان «لشيء ما». وهو لأنس بن مدركة في الحيوان (٣/٨١) وخزانة الأدب (٣/٨٧، ٨٩) والدرر (١/٣١٢، ٣/٨٥) وشرح المفصل (٣/١٢). ولأنس بن نهيك في لسان العرب (٢/٥٠٣ - صبح). ولرجل من خنم في شرح أبيات سيويه (١/٣٨٨). ويلا نسبة في الأنباه والنظائر (٣/٢٥٨) والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٣٤٠) والخزانة (٦/١١٩) والخصائص (٣/٣٢) والكتاب (١/٢٢٧) والمقتضب (٤/٣٤٥) والمقرب (١/١٥٠).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لشيء ما» أو «لأمر ما» حيث جاءت «ما» مفيدة التحويل والتنظيم.

وزعم السهيلي: أن «ذات مرة»، و«ذات يوم» لا تصرّف لا في لغة خثعم، ولا في غيرها، وأن الذي يصرّف عندهم إنما هو «ذو» فقط. وردّه أبو حيان بتصريح سيويه<sup>(١)</sup>، والجمهور بخلاف ذلك.

والسبب في عدم تصرّف: «ذا» و«ذات» في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة، صفتان لظرف محلوف، والتقدير في «لقيته ذا صباح ومساء»: وقت<sup>(٢)</sup> صاحب هذا الاسم، و«ذات يوم»: قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفة مقامه، فلم يصرّفوا في الصفة لثلا يكثر التوسع.

وعبارة ابن أبي العافية: فضّع لذلك، ولم يستعمل إلا ظرفاً، ولأن إضافتهما من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وهي قليلة في كلام العرب، فلم يصرّفوا فيها لذلك.

واستقبح جميع العرب التصرّف في صفة حين عرض قيامها مقامه، ولم توصف كقولك: سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً، فهذه أوصاف عرض حذف موصوفها، وانتصب على الظرفية، فلو تصرّف فيها فقليل: سير عليه قديم أو حديثاً أو طويلاً، فبَحّ ذلك.

فإن لم يعرض قيامها مقامه، بل استعمل ظرفاً، وهي في الأصل صفة نحو: «قريب، ومليّ» حسن فيها التصرّف نحو: سير عليه قريب، وسير عليه مليّ من النهار، أي: قطعة من النهار، ولو وصفت حسن فيها أيضاً التصرّف نحو: سير عليه طويل من الدهر، لأنها لما وصفت ضارعت الأسماء.

(ص): وما صلّح جواب كم، أو متى، وهو اسم شهر لم يُصَفَّ إليه شهر. قيل: أو أضيف. قال ابن خروف: وكلنا شهر مفرد، وأعلام الأيام، أو كان الأبد، والذهر والليل، والنهار مقروناً بال لا لمبالغة، فالفعل واقع في كله تعميماً أو توزيعاً، ويجوز في غيرها التعميم والتبويض إن صلح. وتعريف جواب كم خلافاً لابن السراج، وإضافة شهر إلى كلّ الشهور وفقاً لسيويه، وخلافاً للمتأخرين. وقيل: نصب المعدود، والموقت نصب المفعول

(١) الذي في الكتاب (٢٥٥/١) خلاف هذا، وهو يؤيد ما قاله السهيلي من عدم تصرف «ذات مرة وذات يوم»، قال سيويه «... ومثل ذلك يميز عليه ذات مرة، نصب، لا يجوز إلا هذا. ألا ترى أنك لا تقول: إن ذات مرة كان موعدهم، ولا تقول: إنما لك ذات مرة، كما تقول إنما لك يوم» ثم قال (٢٧٦/١). «وكذلك: سير عليه ذات يوم، وسير عليه ذات ليلة، بمنزلة ذات مرة».

(٢) «وقت» بالرفع على أنها حبر للمبتدأ «التقدير» وفي حاشية الصبيان (١٣٣/٢) «وقتاً بالنصب، وهي أوضح؛ وعبارته: «ومن غير المتصرف عند خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان، فيلزمون نصبهما على الظرفية، نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة؛ أي وقتاً ذا صباح ووقتاً ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة؛ أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحب هذا الاسم».

نيابة عن المصدر، وقيل: على حذف المصدر.

(ش): ما صلح أن يقع جواباً لَكُمْ، ولا يصلح أن يكون جواباً لمتى، وهو ما كان موقفاً غير معرّف، ولا مخصّص بصفة نحو: ثلاثة أيّام، ويومين فإنه يصلح أن يكون جواب: كم سرت؟ فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إمّا تعميماً وإمّا تقسيطاً فإذا قلت: سرت يومين، أو ثلاثة أيّام فالسير واقعٌ في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر. وقد يكون في كل واحد من اليومين أو الثلاثة. وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره.

ومن التعميم: صمت ثلاثة أيّام. ومن التقسيط: أذنت ثلاثة أيّام، ومن الصالح لهما: تهجّدت ثلاث ليال، ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الأيام أو الليالي.

ويكون جواب كم نكرة كما ذكر، ومعرفة كاليومين المعهودين.

وأنكر ابن السّراج أن يرد جواب كم معرفة لأنه من جواب متى إذ يراد منها: الوقت، ويكم: العدد.

وما صلح أن يقع جواباً لمتى، فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظه «شهر»، فكذلك يكون الفعل واقعاً في جميعه تعميماً أو تقسيطاً نحو: سرت المحرّم، وسرت صفر يحتمل الأمرين. واعتكفت المحرّم للتعميم، وأذنت صفر للتقسيط، وكلّها تصلح جواب متى سرت؟ ومتى اعتكفت؟ ومتى أذنت؟

وإن كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو: متى قدمت؟ فيقال: يوم الجمعة، فيكون القდوم في بقّضه.

وكذا إن كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ «شهر»، فإنه يجوز أن يكون في بعضه، وفي جميعه نحو: قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان، هذا مذهب الجمهور.

وزعم الزّجاج أنه لا فرق بين المضاف إليه «شهر» وغيره وأنه يجوز أن يكون العمل في بعضه، وأن يكون في جميعه.

قال أبو حيّان: وهو خلاف نصّ سيّويه، قال: والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسماع، وليس للقياس فيه مجال.

وزعم ابن خروف: أن الفرق بين رمضان، وشهر رمضان من جهة أن «رمضان» علم، و«شهر» ليس كذلك، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان، وكذلك سائر أسماء الشهور، والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته، فكذلك أسماء الشهور كالأعلام، فلا تقع على بعض الشهر، قال: وليس كالشّهر لأنه واقع على جزء من الشهر متفرقاً أو مجتمعاً من جهة أنه ليس علماً، فأجاز أن يقال: سرت الشّهر، وأنت تريد أن السير في بعضه.

وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتناول نحو: لقيتك الشهر، وكذا زعم في أعلام الأيام: أنها كأعلام الشهور فإذا قلت: سرت السبت، أو سرت الخميس لم يكن العمل إلا في جميعهما، لأنهما علمان، فإذا أضفت إليه يوم أو ليلة فقلت: سرت يوم السبت، أو ليلة السبت جاز أن يكون السير في بعضه، وفي جميعه، لأن تعريفه بالإضافة، وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف إليهما ما لا يتناول نحو: لقيتك يوم الخميس، ولم يجزه في الخميس، وسائر أيام الأسبوع، فلا يقال: لقيتك الخميس ولا لقيتك السبت.

قال أبو حيان: وما زعمه باطل، لأن الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة، علماً أو غيره، وإنما التفرقة بين أسماء الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضاف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر، ولم يضاف فالعمل في جميعه، لأنه يراد به ثلاثون يوماً، ولا يجوز أن يكون في بعضه، وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها، لأنها من قبيل المختص غير المعدود، ويعمل فيه المتناول وغيره، فسواء أضيف إليه يوم أم لا. انتهى.

وكذا إذا كان جواب متى: الأبد، والدَّهر، والليل والنهار مقرونة بالآلف واللام، فإنها مثل رمضان إذا لم يضاف إليه «شهر» يكون للتعميم نحو: سير عليه الليل، والتَّهار، والدَّهر، والأبد، ولا يقال: لقيته الليل والنهار، وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات، ولا لقيته الدَّهر والأبد، وأنت تريد يوماً فيه.

فإن قصدت المبالغة جاز إطلاقه على غير العام نحو: سير عليه الأبد، تريد المبالغة مجازاً لا تعميم السير في جميع الأبد.

وما سوى ما ذكر من جواب متى من أعلام الشهور غير المضاف إليها، والأبد ونحوه، وذلك نحو: اليوم، والليلة، ويوم كذا، وليلة كذا، وأسماء الأيام، وأشياء ذلك يجوز فيه التعميم والتبويض إن صلح له، فالأول نحو: قام زيد اليوم، والثاني نحو: لقيت زيدا اليوم. ويحتملها نحو: سار زيد اليوم.

وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف، والتَّصَبُّب انتصاب الظروف هو مذهب البصريين.

وزعم الكوفيون: أنه ليس بظرف، وأنه يتصَبَّب انتصاب المشبَّه بالمفعول، لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في، وإذا عمَّ الفعل الظرف لم يتقدَّر عندهم فيه «في» لأن «في» يقتضي عندهم التبويض، وإنما جعلوه مشبهاً بالمفعول لا مفعولاً به، لأنهم رأوه يتصَبَّب بعد الأفعال اللازمة.

قال أبو حيان: وما ذهبوا إليه باطل، لأنهم بنوه على أن «في» تقتضي التبويض، وإنما

هي للوعاء، قال تعالى: ﴿فَلَمَّسْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦]، فأدخل «في» على الأيام، والفعل واقع في جميعها بدليل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَينَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، وقال: ﴿فَتَرَفَّ الْقَوْمُ فِيهَا صَرْعَى﴾ [الحاقة: ٧] فأدخل «في» على ضمير الأيام والليالي مع أن الوثبة متصلة في جميعها.

وذهب بعض النحويين: إلى أن ما كان من الظروف مُعْطِياً غير ما أعطى الفعل كالظروف المعدودة والموقّنة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر، ففي: سرت يومين، كأنه قال: سرت سيراً مقدّراً بيومين، لأنه لا دلالة للفعل عليه. وقيل: هو بمنزلة: ضربته سوطاً، أي سَيرَ يومين فحذف.

والصحيح أنه تعدّى إليه بعد حذف الجاز، فنصبه.

والقولان المحكيان في آخر القولة راجعان إلى أصل الظرف، لا إلى مسألة التعميم، وهما مقابلان لقولي في أوّل الباب: «لواقع فيه ناصب له».

ويبقى مسألة إضافة شهر إلى أسماء الشهور. قال أبو حيان: ظاهر كلام التسهيل جواز إضافة «شهر» إلى كلّ أسماء الشهور، وليس كذلك، فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه شهر إلا رمضان وربيع الأول، وربيع الآخر، وأما غير هذه الثلاثة فلا يضاف إليه شهر، لا يقال: شهر المحرم، ولا شهر صفر، ولا شهر جمادى، قال: إلا أنّ في كلام سيويه ما يخالف هذا، فإنه أضاف «شهر» إلى ذي القعدة<sup>(١)</sup>، قال: وبهذا أخذ أكثر النحويين، فأجازوا إضافة «شهر» إلى سائر أعلام الشهور، ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التي ذكرناها. انتهى.

### [أنواع ما يصلح للظرفية من الأمكنة]

(ص): مسألة: يصلح للظرفية من الأمكنة ما دلّ على مقدّر، وفي كونه مبهماً خلاف، وما لا يعرف إلا بإضافة أو جرى مجراه باطراد. ومنه الكوفة إلا بإضافة لا تختص إلا بفي ونحوها، والحق به ما قرن بدخلت.

وقيل: هو مفعول به، وقيل: اتساع وقيل: يجب النصب إن اتسع المدخول، لا إن ضاق، قال الفراء: وكذا ذهب، وانطلقت، وابن الطراوة: والطريق مطلقاً، والحق به قياساً ما اشتق من الواقع فيه، وسامعاً عند سيويه، والجمهور ما دلّ على قُرب أو بعد كهُو مِنِّي مَزَجَرِ الْكَلْبِ.

(ش): الذي يصلح للظرفية، ويتعدّى إليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع:

(١) وأضافه أيضاً إلى «ذي الحجة». انظر الكتاب (١/٢١٧).

أحدها: ما دل على مقدار، ويعبر عنه بمقدّر، قال أبو حيان: وهما متقاربان نحو: ميل، وفرسخ، ويريد، وغُلوة<sup>(١)</sup>.

وهذا النوع اختلف فيه، هل هو داخل تحت حدّ المبهم أم لا؟ فالشّلّويّين على الثاني، لأنّ المُبْهَم ما لا نهاية له ولا حدودَ محصورة، وهذه الظروف المقدّرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة، لأن الميل مقدّرٌ معلوم من المسافة وكذا الباقي.

والفارسيّ وغيره على الأوّل، لأنّه إنّما يرجع تقديرها إلى السّماع، ألا ترى أنّ الغُلوة مائة باع، والميل: عشرة غلاء، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ، والباع لا ينضب إلاّ بتقريب، لأنّه يزيد وينقص، فيلزم أن تكون هذه المقدّرات غير محقّقة النهاية والحدود، بل تحديدها على جهة التقريب.

قال أبو حيان: والصّحيح أنّه شبيهٌ بالمبهم، ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه، وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويّين إلّا السّهيليّ، فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر، لا انتصاب الظروف، لأنّه لا يقدر بغي، ولا يعمل فيه إلّا ما كان في معنى المَشْي والحركة، لا يقال: قعدت ميلاً ولا رقدت ميلاً، والظرف يقع فيه كلّ ناصب له فهو اسم لخطى معدودة، فكما أنّ سِرْتُ حَطْوَة مصدر، فكذلك: سرت ميلاً ونحوه.

الثاني: ما لا تعرف حقيقة بنفسه، بل ما يضاف إليه كمكان وناحية، ووراء، وأمام، ووجه، وجهة، وكجنايتي في قولهم: «هما خطّان جنابتي أنفها»، يعنون خطّين اكتنفا جنّبي أنف الطيبة<sup>(٢)</sup> وكجّني<sup>(٣)</sup> في قوله:

٧٦٨ - جَبْنِي فُطَيْمَةً لَا مِيلَ وَلَا عُزْلُ<sup>(٤)</sup>

(١) الميل: قنر قديماً بأربعة آلاف ذراع، وهو الميل الهاشمي والفرسخ: قنر ثلاثة أميال. والبريد: أميال اختلفت في عددها. والغلوة: قنوت ثلاثمائة ذراع إلى أربعمئة. انظر المعجم الوسيط (ص ٤٨ و ٦٦٠ و ٦٨١ و ٨٩٤). وسبق ذكرها السيويني بعد أسطر بمقادير أخرى.

(٢) كانت في الأصل: «اكتنفا أنف الطيبة» بدون «جني»، والتصويب من كتاب سيويه (١/ ٤٠٥) فقد أورد هذه العبارة بلفظها.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره.

نحن الفواوس يوم الجنّ ضاحية

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) والاشتقاق (ص ٣٤) وخزانة الأدب (٨/ ٣٩٨) والدرر (٣/ ٨٥) وشرح أبيات سيويه (١/ ١٤٩) والكتك (١/ ٤٠٦) ولسان العرب (١١/ ٦٣٨ - صيل، ١٤/ ٢٠٦ - حنا).

وجنبا فطيمة. موضع بالبحرين. ويوم الحنو: يوم مشهور لبحر على تغلب؛ وهو حنو القراق موضع قرب ذي قار، وفيه يقول الأعشى أيضاً:

وكأفطار في قولهم: قومك أفاطار البلاد.

وسواء في جواز نصب ما ذكر على الظرف المُبْهَم والمُتَبِّين.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة، بل لا بد من وصف يخصمه، وما في حكمه نحو: قعدت مكاناً صالحاً، وكذلك في الجهة، ولا يقال: قعدت قداماً ولا خلفاً إلا على الحال كأنك قلت: متقدماً ومتأخراً، فإن خصصت بالإضافة جاز نحو: قعدت قدامك وخلفك.

الثالث: ما جرى مجراه بأطراد، قال ابن مالك: وذلك صفة المكان الغالبة نحو: هم قريباً منك، وشرقي المسجد، ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم: قُرب الدار، ووُزِنَ الجبل وزنته.

قال: والمراد بالأطراد ألا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه.

وجعل أبو حيان من ذلك: قَبْلُكَ، وَنَحْوُكَ، وَقَرَابَتِكَ بمعنى قريباً إلا أنه أنه مبالغة.

قال: وشَرْقِيّ منسوب إلى الشَّرق، ومعناه: المكان الذي يلي الشرق.

قال: وذكر سيبويه من هذا النوع: هو قَصْدُكَ وهو صِدْكَ، وهو صَبَقُكَ<sup>(١)</sup>. وسواء في هذا النوع وما قبله النكرة والمعرفة، هذا ملهيب البصريين.

وأما الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم إلا معرفة بالإضافة، فإن كان نكرة فليس بظرف نحو: قام عبد الله خلفاً، ووراء بمعنى متأخراً، وقداماً.

أما المختص: وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار، والمسجد، والحنوت، وقيل: هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض، وقيل: ما كان له أفاطار تحصره، ونهايات تحيط به، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة «في» إذا أريد معنى الظرفية كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، وهو كل مكان مختص مع «دخلت» نحو: دخلت الدار والمسجد، فملذهب سيبويه والمحققين: أنه منصوب على

١٥ هم ضربوا ما المعنوا نحو قراقرم مقدمة الهامرز حتى تولت

والميل: جمع أميل، وهو الذي لا يثبت على السرج. والعزل - وأصله بسكون الزاي -: جمع أعزل، وهو الذي لا سلاح معه، وضَمَّ الزاي للضرورة.

(١) ذكر سيبويه في الكتاب (١/٤٠٥): «هو قَصْدُكَ» ثم ذكر (١/٤٠٧): «هو صِدْكَ» وهو سَفْكَ، وهو قُوتُكَ. والسبق والصقب (بالسين والصاد): القُرب (اللسان: ١/٤٦٩). و «صِدْكَ» معناه القصد، كما ذكر سيبويه (١/٤١١).



الظَّرْفُ تَشْبِيهًا لِلْمَخْتَصِّ بِغَيْرِ الْمَخْتَصِّ.

وذهب الفارسي ومن وافقه: إلى أنه مما حذف منه «في» اتساعاً، فانصب على المفعول به.

وذهب الأخفش وجماعة: إلى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الأصل، لا على الاتساع.

وذهب السهلي: إلى أنه إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه: كدخلت العراق. ويقبح أن يقال: دخلت في العراق، وإن ضاق بعد النصب جداً، لأن الدخول قد صار ولوجاً، وَتَقَحُّماً، كدخلت في البحر، وأدخلت أصبعي في الحلقة.

قال أبو حيان: وسكت عن المتوسط، وقياس تفصيله: أنه يجوز فيه الوجهان: التعدي بنفسه وبواسطة «في».

والحق الفراء بـ «دخلت»: «ذهبت»، و«انطلقت»، فقال العرب: عدت إلى أسماء الأماكن: دخلت، وذهبت، وانطلقت.

وحكى أنهم يقولون: دخلت الكوفة، وذهبت اليمن، وانطلقت الشام. قال أبو حيان: وهذا شيء لم يحفظه سيويه ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله.

وقال المبرد: ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجرّ، وهو «إلى»، لا «في».

ومما سمع نصبه «الطريق»، قال:

٧٦٩ - كما عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ<sup>(١)</sup>

أي في الطريق، وهو ضرورة كقوله:

(١) من الكامل، وتماه:

لَسْتُ بِهَؤُلَاءِ كَلْفٍ يَسْلُ متَّهٌ فيه .....

وهو لسانه بن جزية الهذلي في تخلص الشواهد (ص ٥٠٣) وخزانة الأدب (٨٣/٣)، والدرر (٨٦/٣) وشرح أشعار الهذليين (ص ١١٢٠) وشرح للتصريح (٣١٢/١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٥) وشرح شواهد المغني (ص ٨٨٥) والكتاب (٣٦/١، ٢١٤) ولسان العرب (٤٢٨/٧) - وسط، ٤٤٦/١ - عسل) والمقاصد النحوية (٥٤٤/٢) ونوادر أبي زيد (ص ١٥) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٨٠) وأوضح المسالك (١٧٩/٢) وجمهرة اللغة (ص ٨٤٢) والخصائص (٣١٩/٣) وشرح الأشموني (١٩٧/١) ومغني اللبيب (ص ١١).

وعَسَلَ اللَّذْبُ وَالثَّغْلَبُ يَسْلُ عَسَلًا وَعَسَلَانًا: مضى مسرعاً واضطرب في علوه وهز رأسه.

جمع الهوامع/ ج ٢/ ٨٢

٧٧٠ - قَالَا خَيَّمَتْنِي أُمّ مَعْبَدٍ<sup>(١)</sup>

أي في خيمتي.

وذهب بعضهم: إلى أن انتصاب «الطريق» طرفاً يجوز في الاختيار، وأنه مشهور في كلام العرب ومقيس، واختاره ابن الطراوة.

النوع الرابع: ما دلّ على محلّ الحدث المشتقّ هو من اسمه: كَمَقْعَدَ، وَمَزَقَدَ، وَمُصَلَّى، وَمُعْتَكَفَ نحو: قعدت مَقْعَدَ زيد، وقعودي مقعد زيد، أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتقّ منه.

ولا يجوز أن يعمل فيه غيره، فلا يقال: ضحكك مجلس زيد، أي فيه. وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو: هو مني مَقْعَدُ القابلة، وَمَقْعَدُ الإزار، ومنزلة الولد، أي في القرب، ومناط الثريا، وَمَزَجِرَ الكلب أي في الارتفاع والبعد، وأشباه ذلك مما دلّ على قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ.

وما ذكرناه من الاختصار فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور، فلا يقال: هو مني مَجْلِسُكَ، ومتكأ زيد، ومريط الفرس، ومعدد الشراك ولا هو مني مَقْعَدُ القابلة، وَمَزَجِرَ الكلب، بمعنى المكان الذي يقعد فيه، ويزجر، لأن العرب لم تستعملها إلا على معنى التمثيل للقُرْبِ والبعد.

وذهب الكسائي: إلى أن ذلك مقيس.

### [أنواع الظروف المكانية]

(ص): مسألة: كثر تصرّف يمين، وشمال، وذات مضياً إليهما، ومكان ونذر في وسط ساكتاً، والمتحرك اسم.

وقال الكوفيّة: طرفان، والفرّاء ما حسن فيه «بين» ظرف. والأحسن تسكينه. وما لا اسم، والأحسن تحريكه. وثملب والمرزوقي<sup>(٢)</sup> ما كان أجزاءً تنفصل سكن وما لا حُرُوكَ،

(١) من الطويل، وثمame.

جسزى الله ربّ النلس محير جزائه وفيقين قالاً .....  
وقد نُسبَ لرجل من الجنّ في الدرر (٨٧/٣) وشرح شلور اللهب (ص ٣٠٥). والبيت بلا نسبة في لسان العرب (٥٧٨/١١ - قيل) والمقرب (١٤٧/١).

(٢) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصهباني لغوي نحوي، توفي سنة ٤٢١ هـ. من تصانيفه: شرح الحماسة لأبي تمام، وشرح الفصيح لثعلب، وشرح أشعار هليل، وشرح النحو، وشرح المفضليات. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٣٤/٥) وإنباء الرواة (١٠٦/١) وبغية الوعاة (ص ١٥٩) وكشف الظنون (ص ٦٩٢، ١٠٤٢، ١٢٧٣) وإيضاح المكنون (١/١٩١).

ومما عدم فيه بدل، لا بمعنى بديل. وأنكر الكوفيّة ظرفيّة، ومكان بمعناه، وحَوَّل، وحَوَّالِي، وحَوَّالِي، وأحوال، وحَوَّال ووزن الجبل، وزِنَّة الجبل، وصَبَدَكَ وصَبَقَكَ، وسوى، ويقال: سوى، وشوى، وسواء.

وقال الزّجاجي وابن مالك: هي اسم متصرف، والزّمني وأبو البقاء، وابن هشام: ظرف كثيراً، وغيره قليلاً. ويستثنى ويوصف بها كـ «غير»، فتضاف لمعرفة، وكذا نكرة في الأصح. وزعم «عبد الدائم»<sup>(١)</sup> بناء «سواء» على الفتحة.

وتردّد بمعنى: وسط. وسوى بمعنى: مستو. وشطر: بمعنى نحو؛ ذكره أبو حيان، وعند مثلك العين لمكان الحضور، والقرب حسّاً أو معنى، وتأتي لزمانه.

وبمعناها «الدى» معربة لا بمعنى: «الدى» في الأصح، ولكن لا تجر أصلاً ولا تكون ظرفاً للمعاني بخلاف «عند»، ولا تطلق على غائب وفقاً للحريزي والعسكري وابن الشجري، وخلافاً للمعري، وتقلب ألفها مع الضمير، لا غيره غالباً.

(ش): الظروف المكانية أنواع:

أحدها: ما كثر فيه التصرف، وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ، وفاعلاً ونائباً، ومضافاً إليه، وهو يمين، وشمال نحو: جلست يمين زيد وشمال بكر، ويمين الطريق أسهل، وشمال الطريق أقرب، وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَالْشِّمَالِ يُدِيرُ﴾ [ق: ١٧]، و«ذات» مضافة إليهما، قال تعالى: ﴿تَزُولُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا عَرِيتِ تَقْرُضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، وقال الشاعر:

٧٧١ - وكان الكأسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا<sup>(٢)</sup>

وتقول دارك ذات اليمين، ومنازلهم ذات الشمال. ومكان نحو: اجلس مكانك، ومكانك حسن.

(١) هو عبد الدائم بن مرزوق بن جبير الأندلسي القيرواني، أبو القاسم. نزل المرية، وكان قد روى كثيراً من كتب الأدب واللغة، ودخل العراق وأخذ عن علمائها، ولقي أبا العلاء المعري وأخذ عنه شيئاً من الأدب. وتوفي سنة ٤٧٢ هـ. انظر ترجمته في إنباء الرواة (١٥٨/٢) وبغية الرواة (ص ٢٦٩) وبغية الملتبس للصفي (ص ٣٨٦).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدوره:

صَدَحَتِ الْكَأْسُ هَذَا أَمَّ عَمْرٍو

وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه (ص ٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٢) والكتاب (٢٢٢/١)، ولسان العرب (٢٤٤/١٣ - صين) ولعمر بن معلوك في ملحقات ديوانه (ص ٢١٣) ولعمر بن عديّ أو لعمر بن كلثوم في خزائن الأب (٢٧٢/٨) وفيه: «ويقال إنّ عمرو بن كلثوم أدخله في مملكتهم؛ والدرر (٨٧/٣) وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٣٠٢).

الثاني: ما ندر فيه التصرف كوسط ساكن السين، قال ابن مالك: تجزؤه عن الظرفية قليل، لا يكاد يعرف، ومنه قوله يصف سحاباً:

٧٧٢ - وسطه كاليسراع أو سُرج المج - سَدَلٍ طَوْرًا يَخْبُسو، وطَوْرًا يُبِير<sup>(١)</sup>  
فوسطه مبتدأ، خبره: كاليسراع.

أما وسط المتحرك السين فاسم. قال في البسيط: جعلوا الساكن ظرفاً، والمتحرك اسم ظرف، فالأول نحو: زيد وسط الدار. والثاني: نحو: ضربت وسطه.

وقال الفراء: إذا حسنت فيه «بين» كان ظرفاً نحو: قعد وسط القوم، وإن لم يحسن فاسم نحو: احتجم وسط رأسه.

ويجوز في كل منهما التسيك والتحرك، لكن السكون أحسن في الظرف، والتحرك أحسن في الاسم.

وأما بقية الكوفيين، فلا يفرقون بينهما، ويجعلونهما ظرفين إلا أن ثعلب قال: يقال: وسط بالسكون في المتفرق الأجزاء نحو: وسط القوم. ووسطاً بالتحريك فيما لا تفرق أجزاءه نحو: وسط الرأس وتابعه المرزوقي قاله أبو حيان، وقول الفرزدق:

٧٧٣ - أَنتَ بمَجْلُومٍ كَأَنَّ جِينَهُ صَلَاةٌ وَرَسٌ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا<sup>(٢)</sup>  
شاذ من حيث استعمال «وسط» مرفوعاً بالابتداء، وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تفرق أجزاءه وهو الصلابة.

الثالث: ما عدم فيه التصرف، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً، وهو ألفاظ: منها «بدل»، لا بمعنى بديل نحو: هذا بَدَلُ هذا، أي مكان هذا، قال أبو حيان: ولم يذكر الكوفيون «بدل» ظرف مكان، وإنما ذكره البصريون. وإذا استعمل «مكان» بمعناه لم يتصرف أيضاً.

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٨٥) وفيه: «حيناً يخبو وحيناً يبيّر»، والدرر (٨٨/٣) ولسان العرب (٤٢٩/٧).

واليراع: دباب يطير في الليل يحدث ضوئاً. والمجتل: القصر.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٩٢/٣، ٩٦). والخصائص (٣٦٩/٢) والدرر (٨٨/٣) ولسان العرب (٤٢٦/٧) - وسط، ١٠٣/١٢ - جلم) ونواذر أبي زيد (ص ١٦٣).  
وقوله: «أنت بمجلوم» يقال: هُنَّ مجلوم: محلول. والصلابة والصلابة: مدق الطيب. والورس: نبت من الفصيلة القرنية ينبت في بلاد العرب والحيشة والهند، وثمرتها قرن مغلف عند نضجه ينفد حمراء، كما يوجد عليه زغب قليل، يستعمل لتلوين الملابس الحريرية لاحتوائه على مادة حمراء وعلى راتينج (المعجم الوسيط: ص ١٠٢٥).

ومنها: «حول»، و«حوالي»، و«حوالي»، و«أحوالي»، و«حوال»، و«أحوال»، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَصَابَتْ مَحَاقِلُهَا﴾ [البقرة: ١٧]، وقال ﷺ: «اللهم حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»<sup>(١)</sup>، وقال الشاعر:

٧٧٤ - ماءً رَوَاءَ وَنَصِيٍّ حَوَالِيهِ<sup>(٢)</sup>

وقال:

٧٧٥ - أَلَسْتُ تَرَى الشَّمَارَ وَالنَّاسَ أَحوَالِي<sup>(٣)</sup>

ومنها فيما ذكر سيبويه<sup>(٤)</sup>: «زنة الجبل»: أي حذاه متصلاً به و«وَزَنَ الجبل»: أي ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة، و«صَدَّكَ» و«صَبَقَكَ»، لكن قال أبو حيان: يجوز أن يستعمل اسماً إذ قياس كل ظرف أن يتصرف فيه إلا أن نقل: أنه مما يلزم أن يكون ظرفاً.

قال أبو حيان: ومما أهمل النحويون ذكره من الظروف التي لا تتصرف «شَطْرَ» بمعنى نحو، قال تعالى: ﴿شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠] وقال الشاعر:

٧٧٦ - أَقْبُولَ لَأَمْ زَبْنَاعٍ أَقِيمِي صُدُورَ الْعَيْسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمٍ<sup>(٥)</sup>

وقال:

٧٧٧ - تَفْدُو بِنَا شَطْرَ نَجْدٍ وَهِيَ عَائِدَةٌ<sup>(٦)</sup>

(١) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في صلاة الاستسقاء (باب رفع اليدين في الاستسقاء، حديث رقم ١١٧٤). من طريق أنس بن مالك. ورواه أيضاً ابن ماجه في إقامة الصلاة باب ١٥٤، وأحمد في المسند

(٣/١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١)

(٢) الرجز للزفان السعدي في ديوانه (ص ١٠٠) والخصائص (٣٣٤/١) ولسان العرب (٣٥٩/٥) - رير،

٣٤٦/١٤ (روي) ونوادير أبي زيد (ص ٩٧). ويلا نسبة في الدرر (٨٩/٣) ولسان العرب (٤/١٤) - أبي،

٣٥٤/١٤ - زيا). وقبله.

يا إيلي ما خائمتُ فتائيتُ

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدوره.

فقالَت سبَاكَ اللهُ إِنَّكَ فَاضِحِي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣١) والدرر (٩٠/٣) ولسان العرب (١٨٧/١).

(٤) انظر الكتاب (٤١١/١).

(٥) البيت من الوافر، وهو لأبي زبناح الجذامي في الدرر (٩٠/٣) ولسان العرب (٤٠٨/٤) - شطر) ولأبي

ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٣٦٣/١) ويلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرورفي

(٧٠٥/٢)

=

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ومن جرّها بمنّ قوله:

٧٧٨ - وقد أظلكم من شطر ثغركم هَوَلٌ له ظَلَمٌ يغشاكمُ قِطْعاً<sup>(١)</sup>

ومنها: يسيى بكسر السين، وضمتها مقصوراً. وسَوَاءٌ بفتحها وكسرها ممدوداً.

وعدم تصرّفها بأن تلزم الظرفيّة مذهب سيويه والجمهور، لأنّها بمعنى: مكانك الذي يدخله معنى: «عوضك» و«بدلك»، فكما أنك إذا قلت: مررت برجل مكانك، أي عوضك وبدلك لا يتصرّف، فكذا ما هو بمعناه. وسبب ذلك أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقيّ، لأنّ مكان الشيء حقيقةً إنما هو موضعه، ومستقرّه، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرّفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية.

وذهب جماعة: منهم الزّمّاني، وأبو البقاء المَكْبَرِيّ: إلى أنها ظرف متمكّن، أي يستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً، قال ابن هشام في التوضيح<sup>(٢)</sup>: وإليه أذهب، ونقله في البسيط عن الكوفيين.

وذهب الزّجاجي وابن مالك: إلى أنها ليست ظرفاً بالّة، فإنها اسم مرادف لـ «غير»، فكما أن «غير» لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم فيها التّصّب، فكذلك سيوى.

وحكم المقصورة والممدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء، نصّ عليه الأبلّي<sup>(٣)</sup>. وحكم المكسورة والمضمومة أيضاً سواء، نصّ عليه ابن مالك، وابن عصفور.

ومن تصرّفهما ما حكى: «أتاني سواك»، وقوله:

٧٧٩ - فسيواك بإيئها وأنت المُشْتَرِي<sup>(٤)</sup>

قد قارب العقد من إيفادها الحقبا

وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ٤٣) وخزانة الأدب (٦/٢٥٥) والدرر (٣/٩١) ومجاز القرآن لأبي عبيدة (١/٦٠ - طبعة الخانجي) وروايته فيه:

تعدو بنا شطر جمع وهي عاقدةٌ قد كارب العقد من إيفادها الحقببا  
والإيفاد: السرعة. والحقب: الحبل الذي يشدّ به الرجل

(١) البيت من البسيط، وهو للقيط بن يعمر في ديوانه (ص ٤٣) والدرر (٣/٩١).

(٢) هو كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» المشهور بـ «التوضيح». انظر كشف الظنون (ص ١٥٤).

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد المتوفى سنة ٦٥٩ هـ (حاشية مع الهوامع. ٣/١٦١ - طبعة مؤسسة الرسالة).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصلره.

وإذا ثباع كريمة أو تُشترى

وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر (٣/٩٢) وشرح ديوان الحماسة (ص ١٧٦١) والمقاصد =

وقوله:

٧٨٠ - وَلَمْ يَبْقَ مِوَى الْغُدَا      فِي ..... (١)

وقوله:

٧٨١ - أَتُرْكُ لَيْلَى لَيْسَ يَنْسِي وَبَيْنَهَا      مِوَى لَيْلَى لَيْسَ إِذَا لَصُبُورُ (٢)

وقوله:

٧٨٢ - دُخْرُكَ اللَّهُ عِنْدَ دُخْرِ مِوَاهُ      صَارَتْ عَنْ فَوَاكِدِ الْغَفَلَاتِ (٣)

وقوله:

٧٨٣ - مُعَلَّلٌ يَسْوَءُ الْحَقُّ مَخْذُوبٌ (٤)

وقوله:

٧٨٤ - فَلِنْ أَخَا سِوَاكُمْ السَّوْجِدُ (٥)

= النحوية (١٢٥/٣). وبلا نسبة في الأغاني (١٤٥/١٠) والحيوان (٥٠٩/٦) وشرح الأشموني (٢٣٥/١) وشعر ابن عقيل (ص ٣١٥).

(١) من الهزج، وتماهه.

ولَمْ يَبْقَ مِوَى الْمَدَا      لِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا  
وهو للفند الزماني (شهل بن شيان) في أمالي القالي (٢٦٠/١) وحماسة البحتري (ص ٥٦) وخزانة الأدب (٤٣١/٣) والدرر (٩٢/٣) وسمط اللآلي (ص ٩٤٠) وشرح التصريح (٣٦٢/١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٥) وشرح شواهد المغني (٩٤٥/٢) والمقاصد النحوية (١٢٢/٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٨١/٢) وشرح الأشموني (٢٣٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٦).  
(٢) البيت من الطويل، وهو لمحتون ليلي في ديوانه (ص ١٠٨) وجواهر الأدب (ص ٢٨٢) والدرر (٩٣/٣) ومصارف المشاق (١٠٠/٢) ولأبي دهب الحمصي في ديوانه (ص ٢٩) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣١٩). ولمحتون أو لأبي دهب في أمالي المرتضى (١١٨/١) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٣٦/١).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٩٣/٣) والمقاصد النحوية (١٢٦/٣)

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدده.

وكل من ظنَّ أنَّ الموت مخطئه

وهو لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٢٩٤) والإنصاف (ص ٢٩٥) وخزانة الأدب (٤٣٨/٣) وشرح المفصل (٨٤/٢) وبلا نسبة في الدرر (٩٣/٣) وشرح الأشموني (٢٣٥/١).  
(٥) شطر بيت من الوافر قائله مجهول وتتمته غير معروفة، وهو في الدرر (٩٤/٣).

وقوله:

٧٨٥ - وما قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوِّ الْكَا<sup>(١)</sup>

والأشهر في سوى لغة: الكسر والقصر، ولغة الضم والقصر حكاهما الأخفش ولغة الفتح والمد حكاهما سيويه. ولغة الكسر والمد حكاهما ابن الخباز في شرح ألفية ابن معط<sup>(٢)</sup>.

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني: أنَّ «سواء» الممدودة مبنية على الفتح لتضمينها معنى إلا.

قال أبو حيان: والذي حمله على ذلك أنه رأها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تتغير «غير».

والصحيح أنَّ فتحها إعراب، وهي لازمة الظرفية، فلذلك لم ترفع ولم تُجَرَّ.

قال: ويلزمه أن يقول ببناء سوى وسوى، أو يبدي فرقا بينها وبين هذين.

أما سواء بمعنى وسط نحو: ﴿سَوَاءٌ لِّجَيْشٍ﴾ [الصفات: ٥٥]. أو بمعنى مستو نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فمعربة إجماعاً، وكذا سواء بمعنى: «جِذاء» نحو: زيد سواء عمرو.

ويستعمل سوى ك (غير)، فيستثنى بها نحو: قام القوم سوى زيد، وما في الدار سوى حمار، قال:

٧٨٦ - كُلُّ مَنْعِي سَوَى الَّذِي يورث الفو ز فَعَقْبَاهُ حَنْسَرَةٌ وَخَسَارٌ<sup>(٣)</sup>

---

(١) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

تجَانَّفَتْ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٣٩) والأشياء والظواهر (١٦٤/٥، ١٧٢) والأضداد (ص ٤٤، ١٩٨) وخزانة الأدب (٤٣٥/٣، ٤٣٨، ٤٤١) والدرر (٩٤/٣) وشرح أبيات سيويه (١/١٣٧) والكتاب (١/٣٢، ٤٠٨) ولسان العرب (٩/٣٣ - حذف، ١٤/٤٠٨، ١٢/٤١٣، ١٣ - سوا). وبلا نسبة في الإنصاف (١/٢٩٥) وشرح المفصل (٢/٨٤) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٤) والمحتسب (٢/١٥٠) والمقتضب (٤/٣٤٩).

(٢) «الألفية في النحو» للشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، سماها بالذرة الألفية. وشرحها لشمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الأربلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ، سماها «المرّة المخفية في

شرح الذرة الألفية» انظر كشف الظنون (ص ١٥٥)

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٩٥).



وقال:

٧٨٧ - لم ألف في الدار ذا نطق يسوى طلل<sup>(١)</sup>

ويوصف بها نحو: جامني رجل سوى زيد قال:

٧٨٨ - أصابهم بلاء كان فيهم يسوى ما قد أصاب بني التفسير<sup>(٢)</sup>

وتنفرد «سوى» عن «غير» بأنها تلزم الإضافة لفظاً بخلاف «غير» فإنها تقطع عنها لفظاً، وتنوى كما سيأتي. ولا يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿مَكَانُ سُوًى﴾ [طه: ٥٨] فإن «سوى» فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه.

ويضاف «سوى» إلى المعرفة والتكرة كالبيينين السابقين.

وقيل: إنها تنفرد من «غير» بأنها لا تضاف إلا إلى المعرفة بخلاف «غير»، فإنها تضاف إليهما. وردّه أبو حيان بقوله: «سوى طلل»، و«سوى ليلة»، وهما نكرتان ومنها: (عند)، وهي لبيان كون مظروفها حاضراً حساً أو معنى، أو قريباً حساً أو معنى.

فالأول: نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُمُ﴾ [النمل: ٤٠].

والثاني: نحو: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: ٤٠].

والثالث: نحو: ﴿عِنْدَ يَدَيْهِ الْمَتَانِ عِنْدَ حَاجَتِهِ لِلْأَوَّلِ﴾ [النجم: ١٤ - ١٥].

والرابع: نحو: ﴿عِنْدَ مَلِكِهِ مُقْعِدٌ﴾ [القمر: ٥٥]. ﴿رَبِّ آتِنِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْحَنَقِ﴾ [التحریم: ١١]. ﴿وَلَهُمْ عِنْدَنَا لَبَنٌ مَّصْفُوفٌ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، ﴿مَا عِذْرُكَ يَفْذُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنْجَزِيَّتْ﴾ [التحل: ٩٦].

وقد ترد للزمان نحو: الصبر عند الصدمة الأولى.

ولم تستعمل إلا منصوبة على الظرفية كما مثل، أو مجرورة بمن نحو: ﴿عَالِيَتُهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِكَ﴾ [الكهف: ٦٥].

وإنما لم تستعمل لشدة توغلها في الإبهام، لأنها تصدق على الجهات الست، والأشهر

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه

قد كاد يعفو وما بالمعهد من قدم

وهو بلا نسبة في الدرر (٩٥/٣) (صدره فقط)، والمقاصد النحوية (١١٩/٣).

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٤٥) والدرر (٩٥/٣) والمقاصد النحوية (١٢٠/٣).

كسر عينها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها.

ومنها: «لدى»، وهي بمعنى عند، لا بمعنى لَدُنْ في الأفصح، ومن ثمَّ كانت معربة، لكن تفارق «لدى» «عند» من أوجه:

أحدها: أنها لا تُجْزُ أصلاً، و«عند» تُجْزُ يَمُنْ، كما تقدّم.

الثاني: أن «عند» تكون ظرفاً للأعيان والمعاني كما تقدّم، و«لدى» لا تكون ظرفاً للمعاني، بل للأعيان خاصة، يقال: عندي هذا القول صواب، ولا يجوز لَدَيَّ. ذكره ابن الشجري في «أماليه»<sup>(١)</sup> ومبرمان في «حواشيه»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أنك تقول: عندي مال وإن كان غائباً، ولا تقول: لَدَيَّ مال إلا إذا كان حاضراً قاله الحريري، وأبو هلال العسكري<sup>(٣)</sup> وابن الشجري.

وزعم المعري<sup>(٤)</sup>: أنه لا فرق بين «لدى» و«عند»، قال ابن هشام في المغني<sup>(٥)</sup>: وقول غيره أَوْلَى.

وتقلب ألف «لدى» مع الضمير ياء كـ «عليّ، وإلَيَّ»، قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، لا مع الظاهر نحو: ﴿لَدَى الْمُنْتَجِرِ﴾ [غافر: ١٨] ﴿لَدَا الْبَلَاءِ﴾ [يوسف: ٢٥].

ومن العرب من يقرّ الألف مع المضمّر أيضاً كالظاهر، وكذا إلى وعلى، قال:

٧٨٩ - إلى كُفٍّ يا خناسة لا إلانا عزا الناسُ الضَّراعةَ والهَوانا  
فلَوْ بَرَأَتْ عُقُوبَلكم بَصَرُكُم بَأْأَ دَوَاءَ دَائِكُم لَدَانَا

(١) «أمالى ابن الشجري» وهو أبو السعادات هبة الله بن علي المتوفى سنة ٥٧٢ هـ. وهي في خمسة فئون من الأدب. قال ابن خلكان: أملاء، في أربعة وثلاثين مجلساً وختمه بمجلس قصره على أبيات من شعر المتنبي (كشف الظنون: ص ١٦٢).

(٢) لمعه يربد بـ «حواشي مبرمان» شرحه لكتاب سيبويه. انظر كشف الظنون (ص ١٤٢٨) ولمبرمان أيضاً شرح لكتاب الأخفش انظر معجم الأدباء (٣٧٩/٥ - طبعة دار الكتب العلمية).

(٣) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري. لغوي، أديب، شاعر، مفسر كان حياً سنة ٣٩٥ هـ. من تصانيفه الكثيرة. كتاب الصناعتين في النظم والنثر، وجمهرة الأمثال، ومعاني الأدب، وغيرها. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٥٨/٨) وبغية الوعاة (ص ٢٢١).

(٤) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد التنوخي العمري الشاعر المشهور، والأديب اللغوي النحوي. ولد سنة ٣٦٣ بمصر النعمان من أعمال الشام، وتوفي بها سنة ٤٤٩ هـ. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٠٧/٣) ووفيات الأعيان (٤١/١) وتاريخ بغداد (٢٤٠/٤) وبغية الوعاة (١٣٦) وغيرها كثير.

(٥) مغني اللبيب (١/١٣٦).

وذلكم إذا واقفتمونا على نصر اعتمادكم علانا<sup>(١)</sup>

### [التوسع في ظرف الزمان والمكان]

(ص): مسألة: يتوسع في المتصرف، فيجعل مفعولاً به ويضمّر غير مقرون بـ «في»، ويضاف، ويسند إليه لا إن كان العامل حرفاً أو اسماً جامداً، ولا متمدياً لثلاثة على الأصح.

قبل: أو اثنين، ولا كان إن عملت فيه على الأصح.

(ش): التوسع جعل الظرف مفعولاً به على طريق المجاز، فيسوغ حيثل إضماره غير مقرون بـ «في» نحو: اليوم سيّته، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف، بل إذا ضمّر وجب التصريح بـ «في» لأن الضمير يرّد الأشياء إلى أصولها، فيقال: اليوم سرت فيه.

وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان.

فالأول: نحو:

٧٩٠- ويوم شهذناه سُلَيْماً وعامراً<sup>(٢)</sup>

٧٩١- يا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلُمُ<sup>(٣)</sup>

الثاني: نحو:

٧٩٢- ومشرب أشربة وشييل<sup>(٤)</sup>

(١) الآيات من الوافر، وهي بلا نسبة في الدرر (٩٦/٣).

(٢) صدر بيت من الطويل، وحجزه.

### قليل سوى الطعن النihal نوافله

وهو لرجل من سى عامر في الدرر (٩٦/٣) وشرح المفصل (٤٦/٢) ولسان العرب (١٤٤/١٤) - حزي. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٨/١) وخزانة الأدب (١٨١/٧)، ٢٠٢/٨، ١٠/١٧٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٨) ومعي اللبيب (٥٠٣/٢) والمقتضب (١٠٥/٣) والمقرب (١٤٧/١).

(٣) وبعده

### أرمض من تحت وأغشى من علّة

والرجز لأبي مروان في شرح التصريح (٣٤٦/٢) ولأبي الهنحل في شرح شواهد المغني (٤٤٨/١) ومحالّس ثعلب (ص ٤٨٩). ولأبي ثروان في المقاصد الحوية (٤/٤٥٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥١/٢) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٨) وخزانة الأدب (٣٩٧/٢) والدرر (٩٧/٣)، ٣٠٥/٦ وشرح الأشموني (٣٢٣/٢، ٧٦٠/٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٩٨١) وشرح المفصل (٨٧/٤) ومغني اللبيب (١٥٤/١)

(٤) وبعده.

والأصل: شهدنا فيه، وأظلل فيه، وأشرب فيه. ويجوز حيثل الإضافة إليه على طريق الفاعلية نحو: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَىٰ آلَ لَيْلٍ وَآلَ نَهَارٍ﴾ [سبا: ٢٣].

٧٩٣- يا سارق اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ<sup>(١)</sup>

والمفعولية: نحو: ﴿رَبِّصْ أَتَمَّ أَكْثَرُ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، «يا سُروِق اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ».

ولا تصح الإضافة عند إرادة الظرف، لأن تقدير «في» يحول بين المضاف والمضاف إليه، فتمتنع قاله الفارسي، ولأن الخافض إذا دخل على الظرف يخرج عن الظرفية، قاله ابن عصفور. ويجوز حيثل الإسناد إليه نحو: ﴿فِي يَوْمٍ عَصِيبٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]. ﴿لَا تَخَافُ مِنْ رَبِّكَ نَوْمًا غَبَوًا فَئِنَّكَ إِنْسَانٌ ذَلِيلٌ مُّسْتَكْبِرٌ﴾ [الإنسان: ١٠].

٧٩٤- صَبَدَ عَلَيَّهِ اللَّيْلُ وَانْتَهَارَ<sup>(٢)</sup>

قال بعضهم: ويؤكّد، ويُبَدِّلُ، ويستثنى منه، ولا يجوز ذلك في الظرف غير المتوسّع فيه. قال صاحب البسيط: وفي هذا نظر.

وللتوسّع شروط:

الأول: أن يكون الظرف متصرفاً، فما لَزِمَ الظرفية لا يتوسّع فيه، لأنّ التوسّع مُنافٍ لعدم التصوّف إذ يلزم منه أن يسند إليه، ويضاف إليه.

الثاني والثالث: ألا يكون العامل حرفاً، ولا اسماً جامداً، لأنهما يعملان في الظرف، لا في المفعول به. والمتوسّع فيه مشبّه بالمفعول به فلا يعملان فيه.

الرابع: ألا يكون فعلاً متعدّياً إلى ثلاثة، لأنّ والاتساع في اللازم له ما يشبه به، وهو المتعدّي إلى واحد، والاتساع في المتعدّي إلى واحد له ما يشبه به، وهو المتعدّي إلى اثنين، والاتساع في المتعدّي إلى اثنين له ما يشبه به، وهو المتعدّي إلى ثلاثة، فيجوز فيها.

لا تجنّ الطعم ولا وييل

والرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية (٣٦/٤) ويلا نسبة في الدرر (٩٧/٣).  
والوييل: يقال: وشل الماء ونحوه يَشَلُّ وَشَلًّا وَوَشَلَانًا: سال، وقَلَّ وقَطُر؛ والْوَشَلُ الماء القليل يتخلّب من جبل أو صخرة ولا يتصل قطره. والوييل: الرخيم.

(١) الرجز بلا نسبة في خزائن الأدب (١٠٨/٣)، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٥٣٤/٦، والدرر (٩٨/٣)  
وشرح ديوان الحماسة للرموزي (ص ٦٥٥) وشرح المفصل (٤٥/٢) والكتاب (١٧٥/١)، ١٧٧، ١٩٣، والمحتسب (٢٩٥/٢)

والليلة هنا ظرف متصرف، وقد أضيف إليها «سارق» وهو وصف

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٩٩/٣)

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يشبه به إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة، فيمنع.  
هذا ما صححه ابن مالك، ونسبه ابن عصفور للأكثرين، وعزاه غيره للمبرد. وقيل:  
يجوز في المتعدى إلى ثلاثة أيضاً، ونسبه ابن خروف إلى سيويه، وأبو حيان إلى الجمهور،  
ولا مبالاة بعدم التظير، وإلا لم يجز في اللازم إذ لم يعهد نصبه المفعول، وإنما جاز فيه  
لضرب من المجاز، فكذا هنا.

وقيل: يمتنع الاتساع مع المتعدى إلى اثنين أيضاً، لأنه ليس له أصل يشبه به، إذ لا  
يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول، لا على الفروع.  
وهذا ما صححه ابن عصفور قياساً لما ذكر، وسماعاً، لأنه لم يرد إلا في المتعدى لواحد  
واللازم.

قال أبو حيان: والأمر كما قال من عدم السماع مع المتعدى لاثنتين.

الخامس: ألا يكون العامل كان وأخواتها، إن قلنا: إنها تعمل في الظرف حذراً من  
كثرة المجاز، لأنها رفعت ونصبت لشبهها بالفعل المتعدى، والعمل بالشبه مجاز، فإذا  
نصبت الظرف على الاتساع - وهو مجاز أيضاً - كثر المجاز فيمنع منه.

قال أبو حيان: وهذا ما يقتضيه النظر، ونظيره قولهم: دخلت في الأمر لا يجوز حذف  
«في» لأن هذا الدخول مجاز، ووصول «دخل» إلى الظرف بغير وساطة «في» مجاز فلم  
يجتمع عليها مجازان.

وقال ابن عصفور: يجوز الاتساع معها كسائر الأفعال، أما إن قلنا بأنها لا تعمل في  
الظرف فواضح أنه لا توسع.

ولا يمنع التوسع إضافة الظرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة، المعروض منه  
التنوين نحو: سير عليه حيثن.

وما انتهي من المصادر نصب الظرف يجوز فيه التوسع ومنه: «لَقَدْ نَقَعَ بَيْنَكُمْ»  
[الأنعام: ٩٤]، وأما صفة الظرف: نحو: سِرت قليلاً، فيضعف فيها التوسع إلا إن وُصف.

### [نيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان]

(ص): وينوب مصدر عن مكان بقلّة، وزمان بكثرة، وقد يجعل ظرفاً دون تقدير، أو  
اسم عين مضاف إليه، لا مصدر مؤول خلافاً للزمخشري.

(ش): قد ينوب عن الظرف مصدر إذا كان الظرف مضافاً إليه، فحذف. ولا بُد من  
كونه مُعْتَبَراً لَوُثّت، أو مِقْدَاراً، وهو كثير في ظرف الزمان نحو: جِئْتُكَ صلاة العَصْرِ، أو قُدُوم  
الحاج، وانتظرتك حلب ناقة. وقليل في المكان نحو: جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْد، أي مكان قربه.

وقد يجعل المصدر ظرفاً دون تَقْدِيرٍ مُضَافٍ كقولهم: أَحَقّاً إِنَّكَ ذَاهِبٌ، أي أفي حقّ.  
وقد يكون النائب اسم عين نحو: لَا أَكَلِمَةَ الْقَارِظَيْنِ، والأصل: مُدَّةٌ غِيبةُ القَارِظَيْنِ<sup>(١)</sup>.

ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أَنْ والفعل نحو: ﴿وَرَبَّعُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قُتِرَ بـ «في» خلافاً للزمخشري.

### [الظروف المبنيات]

(ص): الكلام في الظروف المبنيات.

(ش): أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مَبْنِيّ ظروف الزمان والمكان مرتباً على حروف المعجم.

### [إِذَا]

(ص): (إِذَا) للوقت الماضي، وللمستقبل في الأصحّ، وتلزم الظرفية ما لم يُصَفَّ لها زمان، والإضافة إلى جملة غير مصدرة بزال وأخواته، أو دام أو ليس، أو لكن، أو ليت، أو لعلّ.

ويقبح أَنْ يليها اسم بعده ماضٍ.

وقد يحذف جزؤها وكلها، فتعوض تنويناً، وتكسر للساكنين، وقال الأخفش: إعراباً، وقد تفتح. وألحق بها شيخنا الكافيجي في ذلك «إِذَا».

وجوّز الأخفش والزجاج والمتأخرون وقوعها مفعولاً به، وبدلاً منه. والزمخشري: مبتدأ.

وهي تجيء للتعليل خلافاً للجمهور حرفاً، وقيل: ظرفاً، وللمفاجأة بعد بينا وبينما حرفاً أو ظرفاً مكاناً أو زماناً أو زائداً أقوال. وعلى الظرفية عاملها. قال ابن جني وابن الباش تاليها. وعامل بينا مقدر، والشلويين عاملهما محذوف، وإذا بدل، قال أبو عبيدة: وللتحقيق، وزائدة، واختاره ابن السجري بعد بينا وبينما.

(ش): من الظروف المبنية «إِذَا»، والدليل على اسميتها قبولها التثنية والإخبار بها نحو: مجيئك إِذْ جَاءَ زَيْدٌ، والإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿بَسْمِ إِذْ هَمَيْتُنَا﴾ [آل عمران: ٨].

(١) القارظ. الذي يجتني القَرْظَ، وهو ورق السلم. وهما قارظان: الأول منهما يَذْكُرُ بن عزة، والآخر رهم بن عامر العنزي، وكلاهما خرجا في طلب القَرْظَ فلم يرجعا، فيقال في المثل للغائب لا يُرجى إنباه: إِذَا مَا الْقَارِظُ الْعَنْزِي أَبَا. انظر جمهرة الأمثال (١/١٠٣).

وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجُمْل ولوَضَعُها على حرفين، وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي.

وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، وقال جماعةٌ منهم ابن مالك: نعم، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخَاهَا﴾ [الزلزلة: ٤] والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

قال ابن هشام<sup>(١)</sup>: ويحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَسْأَلُونَكَ إِذْ أَنتَ لَدُنْهُمْ عَنْهُمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا.

وتلزم «إذ» الظرفية، فلا تنصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة، إلا أن يضاف اسم الزمان إليها نحو: حينئذ، ويومئذ، و ﴿بَدَأَ هَاسِكًا﴾ [آل عمران: ٨]، ورايتك أمس إذ جئت.

وجوز الأخفش والزجاج وابن مالك: وقوعها مفعولاً به نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وبدلاً منه نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْمٍ إِذْ أَنْبَدْتَ﴾ [مريم: ١٦].

والجمهور لا يثبتون ذلك، ووافقهم أبو حيان، قال: لأنه لا يوجد في كلامهم. أحبت إذ قدم زيد، ولا كَرِهْتُ إذ قدم.

وإنما ذكروا ذلك مع «اذكر» لما اعتاص<sup>(٢)</sup> عليهم ما ورد من ذلك في القرآن.

وتخريجه سهل، وهو أن تكون «إذ» معمولةً لمحدوف يدلّ عليه المعنى، أي: اذكرو حالتكم، أو قَضَيْتُكُمْ أو أَمَرْتُكُمْ، وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا يَوْمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آل عمران: ١٠٣] فإذا ظرف معمول لقوله: ﴿يَوْمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْكُمْ﴾. وهذا أولى من إثبات حكم كلّي بِمُحْتَمَلٍ بل بمرجوح. انتهى.

وجوز الزمخشري وقوعها مبتدأ، فقال في قراءة بعضهم: ﴿لَمِنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup> [آل عمران: ١٦٤]: إنه يجوز أن التقدير: «مئة إذ بعث». وأن تكون «إذ» في محل رفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً<sup>(٤)</sup>.

(١) في المغني (٧٥/١)

(٢) اعتاص. صعب.

(٣) هذه القراءة شاذة، ف «مِن» هنا جائزة، و«مِّن» محروقة بها.

(٤) ذكر الزمخشري في هذه القراءة وجهين، فقال: «وفيها وجهان. أن يراد: لَمِنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مئة أو بعث إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون إذ في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى لمن مِّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وقت بعث» اهـ (الكشاف: ٤٣٦/١). قال أبو حيان =

قال ابن هشام: فمقتضى هذا أنّ «إِذْ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلًا.

وتلزم «إِذْ» الإضافة إلى جملة، إمّا اسمية نحو: «وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴿الأنفال: ٢٦﴾» «إِذْ هُمْ فِي الْكَافِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو فعلية كما سبق.

ويُشَيِّع في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو: جئتكَ إِذْ زيد قام. ووجهُ قُبْحِهِ أنّ «إِذْ» لما كانت لِمَا مضى، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزمان، وكنا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو: إِذْ زيد يقوم فإنه حسن.

ويشترط في الجملة ألا تكون شرطية، فلا يقال: أتذكر إذ إنّ تاتنا نُكْرِمُكَ، ولا إِذْ مَنْ يَأْتِيكَ نُكْرِمُهُ، إلّا في ضرورة.

وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها «إِذْ» فيظنّ من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

٧٩٥ - والعيش مُنْقَلِبٌ إِذْ ذاك أَقْنَانَا<sup>(١)</sup>

= في البحر المحيط (١٠٩/٣): «أما الوجه الأول فسائق، وقد حذف المبتدأ مع من في مواضع منها: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾ «وما ما إلا له مقام» ﴿ومتّادون ذلك﴾ على قول. وأما الوجه الثاني فهو فاسد؛ لأنه جعل إِذْ مبتدأ، ولم يستعملها العرب متصرفة البيت، إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم رمان، ومفعولة بذكر على قول؛ أمّا أن تستعمل مبتدأ فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو إذا قام زيد طويل، وأنت تريد وقت قيام زيد طويل، وقد قال أبو علي الفارسي: لم ترد إذا في كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين. انتهى كلامه وأما قوله: في محلّ الرفع كإذا، فهذا التشبيه فاسد، لأنّ المشبّه مرفوع بالابتداء والمشبّه به ليس مبتدأً إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك، وليس في الحقيقة في موضع رفع؛ بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف، وذلك العامل هو مرفوع، فإذا قال السحابة: هذا الظرف الواقع خبراً في محلّ الرفع، فيعتون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محله، وهو في التحقيق في موضع نصب كما ذكرنا. وأما قوله: في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، فهذا في غاية الفساد، لأنّ هذا الظرف على مله من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو أخطب لا يجوز أن ينطق به إنما هو أمر تقديري، ونصّ أرباب هذا المذهب وهم القائلون بأعراب أخطب مبتدأ أن هذه الحال سلّت مسدّ الحبر وأنه مما يجب حذف الخبر فيه لسدّ هذه الحال مسدّه، وفي تقرير تقدير هذا الخبر أربعة مذاهب ذكرت في مبسوطات النحو» انتهى.

(١) عجز بيت من البسيط، وصلده.

هل ترجمن ليالي قد مضين لنا

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٥) وحاشية يس (٣٩/٢) والدرر (٩٩/٣) ووصف المباني (ص ٣٥٠) وسرّ صناعة الإعراب (٥٠٨/٢) وشرح شواهد المغني (٢٤٧/١) واللمع (ص ٢٧٥) والمعتصم (١٢٩/١) ومغني اللبيب (٨٤/١) وفوائد أبي زيد (ص ١٨٤) وفي الأعاني (٢٨٩/١٠) بيت لابن المعتز كهذا البيت، روايته:



والقدير: إذْ ذاك كذلك.

وقد تحذف الجملة كلّها للعلم بها، ويعوّض منها التنوين. قال أبو حيان: الذي يظهر من قواعد العربية أنّ هذا الحذف جائز، لا واجب، وتكسر ذالها حيثئذ لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

وزعم الأخفش: أنّها حيثئذ معربة، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناءً، وحمله على ذلك: أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلمّا زالت من اللفظ صارت معربة، وهو مردود بأنّه قد سبق لـ «إذ» حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لـ «إذ» ولا علة لبنائه إلّا كونه مضافاً لبني، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظرف، وبأنهم قالوا: «يَوْمَئِذٍ» يفتح الذال منوّناً، ولو كان معرباً لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه، فدلّ على أنه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين، ومرة على الفتح طلباً للتخفيف. وهذا معنى قولي: وقد نُقِّح.

وقولي: والحق بها شيخنا الكافيجي في ذلك «إذا» أشرت به إلى مسألة غريبة قلّ من تعرّض لها، وذلك أني سمعت شيخنا (رحمه الله) يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُم بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْكُفَرِ إِلَّا الْخِشْيُورُ﴾ [المؤمنون: ٣٤] ليست «إذن» هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي إذا الشرطية، حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما في «يَوْمَئِذٍ». وكنّت استحسّن هذا جداً، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ، وقد أوسعت الكلام في ذلك في «الإتقان» وحاشية المغني.

وتزاد «إذ» للتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَئِذٍ أَنْ تَقُولُوا لَوْلَا أَلْهَبَ اللَّهُ مَثَرُكُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي لأجل ظلمكم في الدنيا، ﴿وَأَذِّنْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِمْ فَسَيُقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ وَمَا يَسْتَكْبِرُونَ إِلَّا اللَّهُ فَأُولَئِكَ﴾ [الكهف: ١٦]، وهي حرف بمنزلة لام العلة، وقيل: ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ.

وترد للمفاجأة نصّ على ذلك سيبويه<sup>(١)</sup>، وهي الواقعة بعد: «بينما» و«بينما» كقوله:

٧٩٦ - فبينما العُسر إذْ دارَتْ مياسير<sup>(٢)</sup>

هـل ترجعن ليل قد مضى لنا والدار جامعة أزمان أزمانا  
والبيت بهذه الرواية لابن المعتز أيضاً في شرح شواهد المغني (٢٤٧/١) نقلاً عن الأمازي. ولم أتم عليه في ديوانه

(١) انظر الكتاب (٢٣٢/٤)، قال: «ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك كقولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقعدت قصده إذ انتفع عليّ فلان فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها».

(٢) عجز بيت من البسيط، وصلوه. (مع الهوامع/ ج ٢/ ٩٠ =

وقوله:

٧٩٧- بَيَّنَّا كَذَلِكَ وَالْأَعْدَادُ وَجْهَهُمَا إِذْ رَاعَاهَا إِحْفَيفُ خَلْقَهَا فَرَعَ<sup>(١)</sup>

وهل هي حيثل ظرف مكان أو زمان، أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد، أي زائد؟ أقوال: اختار الثاني أبو حيان إقراراً لها على ما استقر لها، وابن مالك والشكويين: الثالث.

وعلى القول بالطرفية قال ابن جني وابن الباذن: عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا» و«بينما» محذوف يفسره الفعل المذكور.

وقال الشكويين: «إذ» مضافة للجملتين فلا يعمل فيها الفعل، ولا في «بينا»، و«بينما»، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، و«إذ» بدل منهما.

وذكر لـ «إذ» معنيان آخران:

أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة<sup>(٢)</sup>، وحمل عليه آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَلَذَلِكَ نَبْشِطُ لَكَ لَكْرًا﴾ [المعجزة: ٢٨].

والثاني: التحقيق كقد، وحملت عليه الآية، قال في «المعني»<sup>(٣)</sup>: وليس القولان

بشيء.

استفاد الله خيراً وأرضين به

وهو لحريث بن جبلة أو لمثير بن لبيد في الدرر (٣/١٠٠، ١١٨) وشرح شواهد المعني (١/٢٤٤) ولسان العرب (٤/٢٩٣). ويلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٤) وخزانة الأدب (٧/٦٠) ودرر الغواص (ص ٧٣) ووصف المباني (ص ٣٣٨) ورسر صناعة الإعراب (١/٢٥٥) وشرح شذور اللهب (ص ١٦٤) والكتاب (٣/٥٢٨) ولسان العرب (٥/٧٦ - قنر) واللمع (ص ٢٧٤) ومجالس ثعلب (١/٢٦٥) ومعني اللبيب (١/٨٣).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/١٠١).

والأعداد جمع عد، وهو الماء الدائم مثل ماء العين.

(٢) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد. عالم مشارك في أنواع من العلوم كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والأخبار وأيام الناس وغير ذلك. ولد سنة ٢١٣ هـ، ومكن بغداد وحلت بها، وولي قضاء الديور، وتوفي سنة ٦٧٦، وقيل: سنة ٢٧٠، وقيل: ٢٧١. من تصانيفه الكثيرة: غريب القرآن، وأدب الكاتب، وحيون الأخبار، والمعارف، وغير ذلك. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/٣١٤) وتاريخ بغداد (١٠/١٧٠) وإنباء الرواة (٢/١٤٣) وبقية الوعاة (ص ٢٩١) وشذرات الذهب (٢/١٦٩) وهدية المارفين (١/٤٤١).

(٣) معني اللبيب (١/٧٧).

واختار ابن السجري: أنها تقع زائدة بعد «بينما»، و «بينما» خاصة، قال: لأنك إذا قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد، فقدرتها غير زائدة، أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة: جاء زيد، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بين» فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.

### [إذا]

(ص): (إذا) للمستقبل مضمّنة معنى الشرط غالباً. قال ابن مالك: والماضي، وأنكره أبو حيان. وقوم للحال، ويختصّ بالمعزوم به، وكذا المظنون خلافاً للبيانين بخلاف «إن»، ومن ثم لم تجزم في السّعة خلافاً لمن جوّزه بقلة، أو مع «ما» ولا تدلّ على تكرار، ولا عموم على الصحيح فيها.

وتضاف أبداً لجملة صدرها فعل، ولو مقدّراً قبل اسم يليه. وجوّزه الأخفش إلى اسمية الجزأين. وأوجب الفراء إيلاها الماضي شَرْطِيَّة. وقال غيره: هو الغالب، ومن ثم قال الأكثرون: ناصبها الجواب لا الشرط.

قال ابن مالك: وتجيء مفعولاً به، ومجرورة بـ «حتى»، ومبتدأ. وترد للمفاجأة فأقوال إذا. وتلزمها الفاء. قال المازني: زائدة، ومبرمان: عاطفة، والرجّاح: جزائية، ولا يليها فعل. وثالثها: يجوز مع قد. قال أبو صيلة: وتزاد.

(ش): من الظروف المبنية «إذا»، والدليل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو: القيام إذا طلعت الشمس، وإبدالها من اسم صريح نحو: أجيئك غداً إذا طلعت الشمس.

وهي ظرف للمستقبل، مضمّنة معنى الشروط غالباً، ومن ثمّ وجب إيلاؤها الجملة الفعلية، ولزمت الفاء في جوابها نحو: ﴿إِذَا جَاءَ فَصَبْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١] إلى قوله: ﴿فَسَبِّحْ﴾.

وقد لا تضمّن معنى الشرط، بل تنجّرد للظرفيّة المَحْضَة نحو: ﴿وَأَكَلِ إِذَا يَتَن﴾ [الليل: ١]، و﴿وَأَكَلِ إِذَا سَبَّحَ﴾ [الضحى: ٢].

وزعم قوم: أنها تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك: إنها وقعت مفعولاً به في حديث: «إني لأعلم إذا كنت عتي<sup>(١)</sup> راضية، وإذا كنت عليّ غصبي<sup>(٢)</sup>»، ومبتدأ في قوله

(١) كانت في الأصل «عليّ» والتصويب من كتب الحديث المذكورة في الحاشية التالية.

(٢) من حديث عائشة رواه البخاري في كتاب النكاح (باب غيرة النساء ووجهن، رقم ١٠٨، حديث رقم ٥٢٢٨)، ومسلم في فضائل الصحابة (حديث ٨٠)، وأحمد في المسند (١/٦، ٢١٣).

تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الرَّاكِبَةُ﴾ [الواقعة: ١]، والخبر «إذا» الثانية، و﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] بالنصب حالان، والمعنى وقت وقوع الواقعة، خافضة لقوم، رافعة لآخرين، هو وقت رَجْع الأرض.

ومجرورة بـ «حتى» في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَكُمُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، وسبقه إلى ذلك ابن جني في الثاني، والأخفش في الثالث.

والجمهور أنكروا ذلك كله. وجعلوا «حتى» في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وإذا وقعت ظرفاً جوابه محذوف، أي انقسمت أقساماً، وكتم أزواجاً وإذا الثانية بدل من الأولى، وإذا في الحديث ظرف لمحذوف، هو مفعول: أعلم، أي شأنك ونحوه.

وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال، فقال ابن مالك: إنها وقعت للماضي في قوله تعالى: ﴿وَلِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْفَوْا أَنْفُسَهُمْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] فَإِنَّ الآية نزلت بعد انفضاضهم، وكلنا ﴿وَلَا عَلَى الْيَتِيمِ إِذَا مَا آتَوْكُمُ امْتَحِلَتُمْ فَلْتُمْ لَا أَحَدٌ﴾ [التوبة: ٩٢] الآية.

وقال قوم: إنها وقت للحال في قوله تعالى: ﴿وَأَلَّيْلٌ إِذَا يَتَقَنَّ﴾ [الليل: ١] لأن الليل مقارن للغشيان.

وتختص إذا بما يتعين وجوده نحو: آتيك إذا احمرَّ البشر، أو رجح نحو: آتيك إذا دعوتني. بخلاف إن فإنها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل، كقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلزَّيْنِ وَكُلِّ﴾ [الزخرف: ٨١]، ولا تدخل على متيقن ولا راجح. وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو: ﴿أَفَلَا يَنْتَظِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

ولكون (إذا) خاصاً بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط، فلم تجزم إلا في الضرورة كقوله:

٧٩٨ - وَإِذَا تُعِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلُ<sup>(١)</sup>

وإذا دلت «إذا» على الشرط، فلا تدل على التكرار على الصحيح، وقيل: تدل عليه

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

واستغن ما أغناك ربك بالغنى

ويرى «فتحمل» بالجمع، مكان «فتحمل» بالحاء والبيت لمبد قيس بن خفاف في اللور (١٠٢/٣) وشرح اختيارات المعقل (ص ١٥٥٨) وشرح شواهد المغني (٢٧١/١) ولسان العرب (٧١٢/١ - كرب) والمقاصد النحوية (٢٠٣/٢). ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى (٣٨٣/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٥/١) وشرح الأشموني (٥٨٣/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٧٤) ومغني اللبيب (٩٣/١).

كـ «كلّما»، واختاره ابن عصفور، فلو قال: إذا قمت فأنت طالق، فقامت، ثم قامت أيضاً في العدة ثانياً وثالثاً لم يقع بهما شيء على الأول<sup>(١)</sup> دون الثاني<sup>(٢)</sup>.

وكما لا تدل على التكرار لا تدل أيضاً على العموم على الصحيح. وقيل: تدل عليه، فلو قال: إذا طلقت امرأة من نسائي، فعدّ من عييدي حراً، فطلق أربعا لم يُحتق إلا عبداً واحداً، وتنحلّ اليمين على الأول، ويُعتق أربع على الثاني.

وتلزم «إذا» الإضافة إلى جملة صدرها فعل، سواء كان مضارعاً نحو: ﴿وَإِذَا تَنَكَّي عَنْهُمْ﴾ [الأحقاف: ٧ وسبأ: ٤٣] ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِبَيِّنَةٍ﴾ [الأعراف: ٢٠٣] أم ماضياً نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وزعم الفراء أن «إذا» إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلّا الماضي.

وقال ابن هشام: يلاؤها الماضي أكثر من المضارع، وقد اجتمعا في قوله:

٧٩٩ - وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ<sup>(٣)</sup>

وقد يليها اسم بعده فعل فيقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو: ﴿إِذَا أَلْمَأَزَّهُ انْتَفَتَ﴾ [الانشقاق: ١].

وجوز الأخفش إيلاءها جملةً فيها اسمان: مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله:

٨٠٠ - إِذَا بَاهِلَسِي تَحَكُّمَ حَنْظَلِيَّةٍ<sup>(٤)</sup>

وفي ناصب إذا قولان:

أحدهما: أنه شرطها، وعليه المحققون واختاره أبو حيان حملاً لها على سائر أدوات

الشرط.

(١) أي في عدم دلالتها على التكرار

(٢) أي في دلالتها على التكرار

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (١٠٢/٣) وشرح اختيارات المعفل (ص ١٦٩٣) وشرح أشعار الهلليين (٧/١) وشرح شواهد المغني (٢٦٢/١) ومعني اللبيب (٩٣/١).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه

له ولدٌ منها فذاك المنزَعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (٤١٦/١) والدرر (١٠٣/٣) وشرح التصريح (٤٠/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٢٧٠) والمقاصد النحوية (٤١٤/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٧/٣) والجي الداني (ص

٣٦٨) وشرح الأشموني (٣١٦/٢) ولسان العرب (٩٣/٨ - درج) ومعني اللبيب (ص ٩٧)

والمنزَع الذي أمه أشرف من أبيه وروي «المنزَع» بالذال المهملة. ومعناه: إذا ولد للرجل الباهلي

من امرأة حنظلية فذلك الولد الجيب الشجاع الذي يتأهب لللس الذرع

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل وشبهه، وعليه الأكثرون لما تقدّم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

فالإشارة إليه بقولي: «ومن ثم»، إلى قولي: «وتضاف أبداً». والأولون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا: بعدم إضافتها.

وترد «إذا» للمفاجأة فتخصص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك؛ ورده أبو حيان.

وقيل: تدخل على الفعل مطلقاً، وقيل: تدخل على الفعلية المضمخوبة بـ «قد» نقل الأخص ذلك عن العرب نحو: خرجت فإذا قد قام زيد. قال في المغني: وجهه أنّ التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية، والفرق حاصل بـ «قد» إذ لا يقترن الشرط بها، ولا يحتاج لجواب.

ولا تقع في الابتداء.

ومعناها: الحال لا الاستقبال نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ فَسَعَى﴾ [طه: ٢٠] وهي حيثل حرف عند الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك، ويرجح قولهم: خرجت فإذا إن زيدا بالباب بكسر إن، لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرف مكان عند المبرّد والفارسي وابن جني وأبي بكر بن الخطّاط<sup>(١)</sup> واختاره ابن عصفور.

وظرف زمان عند الزياشي والزجاج، واختاره الزمخشري، وابن طاهر وابن خروف، والشّلويين إبقاء لها على ما ثبت لها، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد صح كونها خبراً على المكان، أي فبالحضرّة زيد لا على الزمان، لأنه لا يخبر به عن الجئ، ولا على الحرف، لأنه لا يخبر به.

وتلزمها الفاء داخلة عليها. واختلف فيها، فقال المازني: هي زائدة للتأكيد، لأن إذا الفجائية فيها معنى الإتيان، ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء، وهذا ما اختاره ابن جني.

وقال مبرمان: هي عاطفة لجملة إذا ومدخولها على الجملة قبلها، واختاره الشّلويين

---

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور الخطّاط نحوي، لغوي، من أهل سمرقند. قدم إلى بغداد واجتمع مع الزجاج، وكان يخطب نحو البصريين بالكوفيين. توفي سنة ٣٢٠ هـ. من آثاره: كتاب النحو الكبير، معاني القرآن، المقنع في النحو، والموجز في النحو. انظر ترجمته في الفهرست (٨١/١) ومعجم الأدياء (١٤١/١٧) والوافي بالوفيات (٨٨/٢)

الصغير<sup>(١)</sup>، وأُتِيده أبو حيان بوقوع ثم موقعها في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَشْرَبْتُمُ النَّاسَ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

وقال الزجاج: دخلت على حد دخولها في جواب الشرط.

وزعم أبو عبيدة أن «إذا» قد تزداد، واستدلّ بقوله:

٨٠١ - حتى إذا أسلّكهم في قُتَايِلَةٍ شَلًّا كما تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرُداً<sup>(٢)</sup>

قال: فزادها لعدم الجواب، فكانه قال: حتى أسلّكهم<sup>(٣)</sup>، وتأوله ابن جني على حذف جواب إذا<sup>(٤)</sup>.

### [الآن]

(ص): (الآن) لوقت حضر أو بعضه، وزعمه الفراء منقولاً من «آن»<sup>(٥)</sup> والمختار إعرابه، وألفه عن واو، وقيل: ياء، وقيل: أصله: أوان، وقيل: ظرفيته غالبية.

(ش): من الظروف المبينة «الآن»، والدليل على اسميته دخول «أل» وحرف الجر عليه، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنسان حال النطق به، أو الحاضر بعضه نحو: ﴿فَمَنْ يَسْتَجِيبُ الْآنَ﴾ [الجن: ٩]. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الأنفال: ٦٦].

قال ابن مالك: وظرفيته غالبية لازمة، فقد يخرج عنها إلى الاسميّة كحديث: «فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها»<sup>(٦)</sup> فـ «الآن» في موضع رفع بالابتداء، و«حين

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله. نحوي، توفي في حدود سنة ٦٦٠ هـ، عن نحو أربعين سنة. من آثاره: شرح آيات سيبويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على الحزولية انظر ترجمته في بنية الوعاة (ص ٧٩) وكشف الظنون (ص ١٤٢٧)

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربيع الهذلي في الأزهية (ص ٢٠٣، ٢٥٠) والإنصاف (٢/٤٦١) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٤) وخزانة الأدب (٣٩/٤١، ٤٦، ٧١) والدرر (٣/١٠٤) وشرح أشعار الهذليين (٢/٦٧٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٣١) ولسان العرب (٣/٢٣٧ - شرد، ٣/٣٤٢ - قند، ١٠/٤٤٢ - سلك، ١٥/٤٣١ - إذا) ومراتب النحويين (ص ٨٥). ولابن أحمر في ملحق ديوانه (ص ١٧٩) ولسان العرب (٤/٢١٣ - حمر). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٤٣٤) والأشباه والنظائر (٥/٢٥٠) وأمالى المرتضى (١/٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٩٠، ٤٩١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٩).

وأسلّكهم. أدخلوهم. وقائلة: ثنية معروفة، وقيل. اسم عبة، وقيل. قائلة موضع بعينه. والشُّرْد: جمع شرد، مثل صور وصُيِّر

(٣) في الأصل «سلّكهم» بدون همزة.

(٤) وقد دلّ عليه قوله. «شَلًّا»، كأنه قال. سلّوهم شَلًّا. انظر اللسان (٣/٣٤٢)

(٥) في الأصل «آن»؛ والتصويب من الشرح الآتي.

(٦) رواه مسلم في كتاب الجنة وصمة نعيمها وأهلها (حديث ٣١) وأحمد في المسند (٢/٣٧١) من حديث أبي هريرة قال: كنّا مع رسول الله ﷺ إذ سمع وجبة، فقال النبي: «تدرون ما هذا؟» قال: قلنا: الله ورسوله =

انتهى خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة صدرها ماض كقوله:

٨٠٢ - أَلَيْسَى الْآنَ لَا يَبِينُ أَزْوَاجُكَ لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ عَنْ ذَا التَّصَارِي (١)

وألفه منقلبة عن وار لقولهم في معناه: الأوان، وقيل عن ياء لأنه من آن يثنى: إذا قرب. وقيل: أصله: أوان قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب: كالجّواد، والسّواد، وقيل: حذفت الألف وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا: راح، ورواح استعملوه مرّة على قتل، ومرّة على فَعَال، كزَمَنَ وزَمَان.

واختلف في علّة بئانه، فقال الزّجاج: بني، لتضمّنه معنى الإشارة، لأن معناه: هذا الوقت، وردّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخله أل.

وقال أبو عليّ: لتضمّنه لام التعريف، لأنه استعمل معرفة، وليس علماً، وأل فيه زائدة، وضمّنه ابن مالك بأن تضمّن اسم معنى حرف اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتدّ به، هذا مع كون المزيد غير المضمّن معناه، فكيف إذا كان إياه.

وقال المبرّد وابن السّراج: لأنه خالف نظائره، إذ هو نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه باللام، وباب اللّام أن يدخله على النكرة.

وكذا قال الزمخشري: سبب بئانه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام، لأن حق الاسم في أول أحواله التجزّد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقه، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء، وأشبّه الحروف.

وردّ ابن مالك بلزوم الجَمَاء الغفير، واللّات ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، ويأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف، واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وهو باطل بإجماع.

وقال ابن مالك: بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، لأنه لا يثنى ولا يجمع، ولا يصغر بخلاف حين ووقت، وزمان ومدة.

قال أبو حيّان: وهو مردود بما ردّ به هو على الزمخشريّ.

وقال الفراء: إنما بني لأنه نقل من فعل ماض وهو: «آن» معنى: حان فبقي على بئانه استصحاباً على حدّ: «أنهاكم عن قيل وقال» (٢).

= أعلم. قال: «هذا حجرٌ رُمي به في النار منذ سبعين خريفاً، فهو يهوي في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها».

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١٠٥/٣)

(٢) حديث نبويّ لم أجده بهذا اللفظ، ورواه أصحاب الصحاح بصيغة الغائب، كما رواه البخاري في الرقاق =



ورّد بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه «أل»، كما لا تدخل على قيل وقال، ولجاز فيه الإعراب كما يجوز في قيل وقال.

وذهب بعضهم إلى أنه معرب، وفتحته إعراب على الظرفية، واستدلّ له بقوله:

٨٠٣ - كَانَهُمَا مِلَّانَ لَمْ يَتَّخِذَا<sup>(١)</sup>

بكسر النون، أي: من الآن، فحذف النون لالتقاء الساكنين وجزّ، فدلّ على أنّه معرب.

وضعفه ابن مالك باحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء الآن لغتان: الفتح والكسر كما في شتان، إلا أن الفتح أكثر وأشهر.

والمختار عندي: القول بإعرابه، لأنه لم يثبت لبنائه علّة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وإن دخلته «مِنْ» جزّ، وخروجه عن الظرفية غير ثابت، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق، لما تقرّر غير مرّة.

وفي (شرح الألفية) لابن الصّائغ<sup>(٢)</sup> أنّ الذي قال بأن أصله: «أوان» يقول بإعرابه كما أنّ أواناً معرب.

### [أمس]

(ص): (أمس): لما يلي يومك مبنيّ على الكسر، قال الزّجاج والرّجّاجي: والفتح لغة، وإعرابه غير منصرف رفعاً، ومطلقاً، ومنصرفاً لغة. وزعمه قوم: محكيّاً من الأمر، فإنّ قارن أل أعرب غالباً، وكذا إن أضيف، أو نكر، أو نثي، أو جمع، أو صغر.

(ش): أمس اسمٌ مَعْرِفَةٌ منصرفةٌ يستعمل في موضع رفع ونصب وجزّ، وهو اسم

= (باب ٢٢، حطب ٦٤٧٣) من حديث المغيرة بن شعبة، وفيه: «...» وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، ومنع وهات، وعقوق الأمهات، ووآد البنات.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقد مرّ بالدارين من بعنا عصر

وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر (١٠٦/٣) وسرّ صناعة الإعراب (٥٣٩/٢) وشرح أشعار الهذليين (٩٥٦/٢) وشرح شواهد المغني (١٦٩/١) والمتصف (٢٢٩/١). وبلا نسبة في الأشياء والظائر (١٣٣/٢) والخصائص (٣١٠/١) والدرر (٢٩١/٦) ووصف المياني (ص ٣٢٦) وسرّ صناعة الإعراب (٤٣٩/٢، ٤٤٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٥) وشرح المفصل (٣٥/٨) ولسان العرب (٤٣/١٣) - (أين).

(٢) «شرح ألفية ابن مالك في النحو» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردى المتوفى سنة ٧٧٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٥٣).

زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه في إرادة القُزْب، فإن استعمل ظرفاً فهو مبني على الكسر عند جميع العرب

وعلة بنائه: تضمته معنى الحزف، وهو لام التعريف، ولذا لم يُبين «غَد» مع كونه معرفة، لأنه لم يتضمنها، إنما يتضمنها ما هو حاصل واقع و«غَد» ليس بواقع.

والفرق بينه وبين «سَحَر» حيث لم يُبين أنه لما عُذِل عن السَحَر لم يضمن معنى الحرف، بل أنيب مناب السَحَر المعزف، فصار معرفة مثله بالنيابة، كما صار عَمُر معرفة بالنيابة عن عامر العَلَم.

وقال ابن كَيَّسَان: بُني، لأنه في معنى الفعل الماضي، وأعرب «غَد»، لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب.

وقال قوم: علة بنائه: شَبَّه الحزف إذا اُخْتَفَرَ في الدلالة على ما وُضِع له إلى اليوم الذي أنت فيه. وقال آخرون: بني لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه، لأنه لا يختص بمسمى دُون آخر.

وأجاز الخليل في: لقيته أمس أن يكون التقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين: الباء، وال، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب<sup>(١)</sup>.

وزعم قوم منهم الكسائي: أنه ليس مبتدأ ولا معرباً، بل هو محكي سمي بفعل الأمر من المساء، كما لو سمي بأصبح من الصباح، فقولك: جئت أمس، أي اليوم الذي كنا نقول فيه: أمس عندنا أو معنا<sup>(٢)</sup>، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً للوقت.

وتعريفه بال إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك. وقال السهيلي: تعريفه بالإضافة كتعريف جُمع.

(١) قال سيوريه: «زعم الخليل أن قولهم: لاء أبوك، ولقيتك أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس؛ ولكنهم حذفوا الجار والالف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جاز يفسر؛ لأن المجزور داخل في الجاز، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح؛ ولكنهم قد يضررون ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج». ثم رد عليه سيوريه، فقال: «ولا يقوى قول الخليل في أمس؛ لأنك تقول ذهب أمس بما فيه». انظر الكتاب (١٦٢/٢) = (١٦٤).

(٢) قال ابن الأنباري: أدخل اللام والالف على أمس وتركه على كسره لأن أصل أمس عندنا من الإمساء، فسمي الوقت بالأمس ولم يغير لفظه، من ذلك قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا في الرأي والجدل  
فأدخل الالف واللام على ترضى، وهو فعل مستقبل، على جهة الاختصاص بالحكاية. انظر اللسان (٩، ٨/٦).

وإن استعمل غير ظرف، فذكر سيبويه<sup>(١)</sup> عن الحجازيين بناءً على الكسر رفعاً ونصباً، وجرّاً، كما كان حال استعماله ظرفاً تقول: ذهب أمس بما فيه، وأحببت أمس، وما رأيته مذ أمس قال:

٨٠٤ - اليوم أعلم ما يجيء به وَمَقَصَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ<sup>(٢)</sup>  
ونقل عن بني تميم: أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر في البناء على الكسر، ويُعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع، قال شاعرهم:

٨٠٥ - اغتصم بالسرجاء إن عرَّ يأس وتناس الذي تَصَمَّنَ أَمْسُ<sup>(٣)</sup>  
ومن بني تميم من يُعربُه إعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجر أيضاً، وعِلته ما ذكر في «سحر» من العدل والتعريف، وعليه قوله.

٨٠٦ - إنِّي رأيت عجباً مُدَّ أَمْساً<sup>(٤)</sup>

ومنهم من يُعربُه إعراب المُنصرف فيثوِّنه في الأحوال الثلاثة، حكاه الكسائي.

وَحَكَى وَالزَّجَاجُ: أن بعض العرب يثوِّنه، وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالأصوات.

وحكى الزَّجَاجِيّ وَالزَّجَاجُ: أن من العرب من يثوِّنه وهو ظرّف على الفتح، فتلخّص فيه حال الظرفيّة لغتان: البناء على الكسر وعلى الفتح، وحال غير الظرفيّة خمس لغات: البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً، وتنوين، وإعرابه مُنصرفاً وغير مُنصرف مطلقاً، وإعرابه

(١) انظر ما قاله سيبويه في الكتاب (٢٨٣/٣ - ٢٨٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأصف نجران في الحيوان (٨٨/٣) وسقط اللآلي (ص ٤٨٦) ولسان العرب

(٩/٦ - أمس) والمقاصد النحوية (٣٧٣/٤). وله أو تتبع بن الأقرن في شرح التصريح (٢٢٦/٢)

ولبعض ملوك اليمن في كتاب الصناعتين (ص ٢٠١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٤/٤) والدرر

(١٠٦/٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٦، ١٢٧) وشرح قطر الندى (ص ١٥) ومراتب النحويين

(ص ١٠٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٣/٤) والدرر (١٠٧/٣) وشرح الأشموني

(٥٣٧/٢) وشرح التصريح (٢٢٦/٢) والمقاصد النحوية (٣٧٢/٤).

(٤) الرجز قائله مجهول، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها؛ ويعدّه:

عجائزاً مثل السعالي خمساً

وهو في أسرار العربية (ص ٣٢) وأوضح المسالك (١٣٢/٤) وجمهرة اللغة (ص ٨٤١، ٨٦٣) وخزانة

الأدب (١٦٧/٧، ١٦٨) والدرر (١٠٨/٣) وشرح الأشموني (٥٣٧/٢) وشرح التصريح (٢٢٦/٢)

وشرح شذور الذهب (ص ١٢٨) وشرح قطر الندى (ص ١٦) وشرح المفصل (١٠٦/٤، ١٠٧) والكتاب

(٢٨٤/٣) ولسان العرب (٩/٦، ١٠ - أمس) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٩٥) والمقاصد النحوية

(٣٥٧/٤) ونواذر أبي زيد (ص ٥٧).

غير منصرف رفعا، ويناؤه نصباً وجزأ.

فإن قارنه «أل» أعرب غالباً نحو: إِنَّ الْأَمْسَ لَيَوْمٌ حَسَنٌ، وقال تعالى: ﴿كَانَ لَمْ تَقَرَّبْ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

ومن العرب مَنْ يَسْتَصْحِبُ الْبِنَاءَ مع أل، قال:

٨٠٧ - وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تُفْرُبُ<sup>(١)</sup>  
فكسر السَّيْنِ، وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم.

قالوا: والوجه في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تَغْرِيفٍ، واستصحب تَضَمُّنٌ معنى المعرفة فاستلزم البناء، أو تكون هي المعرفة، ويجزأ إضمار الباء، فالكسرة إعراب لا بناء.

وَيُفْرُبُ أيضاً حال الإضافة نحو: إِنَّ أَمْسَنَا يَوْمٌ طَيِّبٌ، وحال التكرير نحو: مضى لنا أمس حَسَنٌ، لا تريد اليوم الذي قبل يومك، وحال التثنية نحو: أَمْسَانِ، وحال الجمع نحو: أَمْسٌ وَأَمْسَانِ، وأموس قال:

٨٠٨ - مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مَنْ أَمُوسُ تَعِمِسُ فِينَا يَسْسَةَ الْعَرُوسُ<sup>(٢)</sup>

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية): وحال التصغير. قال أبو حيَّان: وهو مخالفٌ لنصِّ سيبويه<sup>(٣)</sup> وغيره من النحاة: أن أمس لا يصغر، وكذا «غداً» استغناءً بتصغير ما هو أشد تمكناً، وهو اليوم والليلة، قال: نعم ذكر المبرد: أنه يصغر فتبعه عليه ابن مالك، وكذا ذكر ابن الدهان في (الغرة)<sup>(٤)</sup>، وهو ذهول عن نصِّ سيبويه.

### [بعد]

(ص): (بعد) ظرف زمان لازم الإضافة، فإن أضيف أو حذف مضافه، ونوي لفظه أعرب، أو معناه: ضمَّ بناء، وقد ينون حيثل، ويفتح إعراباً. وإن نكر نصب ظرفاً، وقد يجزأ ويرفع ولا يضاف لجمله حتى يكف بـ «ما».

(١) البيت من الطويل، وهو لتصيب في ديوانه (ص ٩) والأغاني (٤٥/٩) ولسان العرب (٨/٦)، ١٠ - أمس، ٤٢/١٣ - أين. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٠٤/١) والإنصاف (ص ٣٢٠) والدرر (١٠٩/٣) والخصائص (٣٩٤/١)، ٥٧/٣ وشرح شذور الذهب (ص ١٣١) والصاحي في فقه اللغة (ص ١٤٣) ولسان العرب (٥٦٥/١٢) - لوم) والمحتسب (١٩٠/٢).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٥٩/٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٩) ولسان العرب (١٠/٦) - أمس) والمحتسب (٢٢٤/٢).

(٣) الكتاب (٤٨٠/٣).

(٤) هو كتاب «الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية»، وقد تقدّم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة

(ش): من الظروف المبنية في بعض الأحوال (بعد) وهي ظرف زمان لازم للإضافة وله أحوال:

أحدها: أن يصرح بمضافه نحو: جئت بعدك، فهو مُعْرَبٌ منصوب على الظرفية.

ثانيها: أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً للتذكير، فذلك قوله:

٨٠٩ - فما شربوا بعداً على لئلا حَمَرًا<sup>(١)</sup>

وقد يجز، قرئ: ﴿لَيْلَةُ الْأَمْثَرِينَ قَبْلَ وَيْنٍ يَغْلِي﴾<sup>(٢)</sup> [الروم: ٤] بالجر والتنوين. وقد يرفع، روي: «فما شربوا بعداً» بالرفع.

ثالثها: أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف إليه، لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينزّل لانتظار المضاف إليه المحذوف.

رابعها: أن يحذف وينوى معناه، فيبنى على الضم، نحو: ﴿لَيْلَةُ الْأَمْثَرِينَ قَبْلَ وَيْنٍ يَغْلِي﴾ [الروم: ٤] لله الأثر من قبل ومن بعداً أي قبل الغلبة وبعدها.

وعلمه ابن مالك بأنه كان حقها البناء في الأحوال كلها لشبهها بالحرف لفظاً من حيث إنها لا تتصرف بثنية ولا جمع ولا اشتقاق، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت، فلما قطعت عنها، ونوي معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين، فبنيت.

وفي (الإفصاح)<sup>(٣)</sup> أكثر النحويين يقولون: لما أفردت من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها، فبنيت لذلك، وقد تفتح في هذه الحالة بلا تنوين، وقد تضمن مع التنوين، وكلاهما إعراب، حكى هشام: رأته قبل، ومن قبل، وأنشد:

(١) صحر بيت من الطويل، وصلوه:

ويحن قلنا الأسد أشد خبيثاً

وهو بلا نسبة في إصلاح المتنق (ص ١٤٦) وأوضح المسالك (١٥٨/٣) وخزانة الأدب (٥٠١/٦) والدرر (١٠٩/٣) وشرح الأشموني (٣٢٢/٢) وشرح التصريح (٥٠/٢) وشرح شعور الذهب (ص ١٣٧) ولسان العرب (٩٣/٣ - بعد، ١٤ - ٢٣٧ - خفا) والمقاصد النحوية (٤٣٦/٣).

(٢) هذه قراءة أبي السّمّال والجحدري وعون العقيلي، قال الزمخشري: على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه، كأنه قيل: قبلاً وبعداً، بمعنى: أولاً وآخرأ. انظر البحر المحيط (١٥٨/٧).

(٣) الإفصاح بفوائد الإيضاح، لأن هشام الخضراري المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدّم الكلام عليه

٨١٠ - ولا وَجَدَ المُذَرِّي قَبْلَ جَمِيلٍ<sup>(١)</sup>

وأنشد الخليل قوله:

٨١١ - فما شربوا بَعْدُ على لَدَى حَمْرٍ<sup>(٢)</sup>

بالضم والتثنية.

ولا يضاف «بعد» لجملة ما لم يكف بـ «ما» كقوله:

٨١٢ - أَعْلَاقُ أُمِّ الوَيْلِدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلَسِ<sup>(٣)</sup>

[قبل، أول، أمام، قدام، وراء، خلف، أسفل،

يمين، شمال، فوق، تحت، حل،

دون، حسب، غير]

(ص): ومثله فيما ذكر: قبل، وأول، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، وتصرف الكل متوسط، وأنكره الجرمي. ويمين وشمال، وفوق وتحت، ولا يتصرفان، وحل. وأنكر ابن أبي الزبيع إضافتها لفظاً. وأثبته الجوهري. ودون، وحسب، لكن نصبيهما على الحال، وغير بعد ليس.

قال السيرافي وابن السراج وأبو حيان: ولا يجوز فتحها. والمختار وفاقاً للأخفش

(١) حجاز بيت من الطويل، وصدره:

فما وجد النهدي وجداً وجدته

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٥٤٥/٢) والدرر (١١٠/٣).

والشاهد هنا هو أن «قبل» إذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم يصح تنوينها مضمومة. وروي «قلى» بالكسر، يريد: قبلي، فحلف الياء واجتزأ بالكسرة عنها ضرورة.

(٢) تقدم يرقم (٨٠٩).

(٣) البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦١) والأزهرية (ص ٨٩) وإصلاح المنطق (ص ٤٥) وخرانة الأدب (٢٣٤، ٢٣٢/١١) والدرر (١١١/٣) وشرح شواهد المغني (٧٢٢/٢) والكتاب (١١٦/١، ١٣٩/٢) ولسان العرب (٢٦٢/١٠ - حلق، ٧٨/١٢ - ثقم، ٣٢٧/١٣ - فنن) وبلا نسبة في الأضداد (ص ٩٧) ورصف المباني (ص ٣١٤) وشرح شافية ابن الحاجب (٢٧٣/١) ومغني اللبيب (٣١١/١) والمقتضب (٥٤/٢) والمقرب (١٢٩/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو نصب «أُمِّ» بـ «علاقة» لأنها بدل من التلطف بالفعل فعملت عمله وأفنان الرأس: حصل الشعر. والثغام: شجر إذا ييس ايض. والمخلص: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

إعرابها مطلقاً، وألحق بعضهم كلاً، ولا يتصرف مبنياً.

والصحيح أن أصل (أول): أو آل، وأنه لا يستلزم ثانياً، وإذا وقع اسماً صُرِفَ وأثَّ بالياء بقلَّة.

(ش): مثل (بعد) فيما تقدَّم من إعرابها في الأحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضمِّ للعلَّة المذكورة «قبل»، و«أول»، و«أمام»، و«قدام»، و«وراء»، و«خلف»، و«أسفل»، و«يمين»، و«شمال»، و«فوق»، و«تحت»، و«عل»، و«دون»، و«حسب»، و«غير».

ومن بناء «قبل» الآية السابقة<sup>(١)</sup>، ومن تنكيرها قوله:

٨١٣ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا<sup>(٢)</sup>

وقد تقدَّمت قراءة: «من قبل» بالجرِّ، والتَّوْنين.

ومن نية لفظ المضاف إليه فيه قوله:

٨١٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً<sup>(٣)</sup>

كلذا رواه الثقات: بكسر اللام.

وحكى أبو علي<sup>(٤)</sup> «أبدأ بهذا من أول» بالفتح على تنكيره ممنوع الصرف، وبالضمِّ

(١) هي الآية ٤ من سورة الروم: ﴿فَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أَكَادُ أَغْصَنُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

ويروى المعجز:

أَكَادُ أَغْصَنُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ

وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب (١/٢٦٦، ٤٢٩) ولسان العرب (١٢/١٥٤ - حمم). ولعبد الله بن يعرب في الدرر (٣/١١٢) والمقاصد النحوية (٣/٤٣٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٥٦) وتذكرة النحاة (ص ٥٢٧) وخزانة الأدب (٦/٥٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٧) وشرح قطر الندى (ص ٢١) وشرح المفصل (٤/٨٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٥٤) والدرر (٣/١١٢) وشرح الأشموني (٢/٣٢٢) وشرح التصريح (٢/٥٠) وشرح قطر الندى (ص ٢٠) والمقاصد النحوية (٣/٤٣٤). ويروى: «مولى قرابة» مكان «مولى قرابة».

(٤) هو الفارسي. تقدم للتعريف به. انظر المهارس العامة.

على تية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه، وبالجاء على قصد لفظه، قال في (الصباح)<sup>(١)</sup>: فإن أظهرت المحذوف نصب، فقلت: إبدأ به أوّل فعلك.

وقال الشاعر:

٨١٥ - أمام وخلف المرء من لطف ربه كوالى تزوي عنه ما كان يخذل<sup>(٢)</sup>

وحكى الكسائي: أفوق تنام أم أسفل بالنصب على تقدير: أفوق هذا أم أسفله، قال الشاعر:

٨١٦ - ..... ولم يكن لِقَاؤك إلا من وراء وراء<sup>(٣)</sup>

وقال:

٨١٧ - لَغْنَا يُنْسِلُ عَلَيْنَا مِنْ قُدَامِ<sup>(٤)</sup>

وقال:

٨١٨ - وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلْبٍ مِنْ عُلِ<sup>(٥)</sup>

---

(١) هو الجوهري. تقدم التعريف به انظر الفهارس العامة.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٣). والدرر (٣/ ١١٣) والتوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص ١٠٢).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتماهه:

إذا أنا لم أومن عليك . . . . .

وهو لعتي بن مالك في لسان العرب (١٥/ ٣٩٠ - وري). ولعتي بن مزاحم العقيلي في الكامل للمبرّد (١/ ٦١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٥٠٤) والدرر (٣/ ١١٣) وشرح التصريح (٢/ ٥٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٣٤) وشرح المفصل (٤/ ٨٧) ولسان العرب (٣/ ٩٢ - بعد).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصلته:

لَمَنْ الْإِلَٰهَ تَعَلَّىٰ بِنِ مَسَافِرِ

وهو لرجل من بني تميم في الدرر (٣/ ١١٤) وشرح التصريح (٢/ ٥١) والمقاصد الحوية (٣/ ٤٣٧) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٦٠) وتذكرة النحاة (ص ٢٧٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٢). (٥) عجز بيت من الكامل، وصلته:

ولقد سددت عليك كل نيتي

ويروى: «نحو» مكان «فوق». وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٦١) وروايته فيه:

لأنني ارتفعت عليك كل نيتي  
وعلو فوق بني كلب من عل  
وتذكرة النحاة (ص ٨٥) والدرر (٣/ ١١٥) وشرح التصريح (٣/ ٤٤٧). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ١٣٩) وشرح المفصل (٤/ ٨٩).



وقال:

٨١٩- كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ<sup>(١)</sup>

أي: من مكان عالٍ.

ويقال: قبضت عشرةً فحسب، أي فحسبي ذلك. وهذا حسبك من أجل، وقبضت عشرةً ليسَ غيرُ، أي ليس غير ذلك مقبوضاً.

وذكر ابن هشام أنَّ شرطها: أن تقع بعد ليس، وأن قول الفقهاء: «لا غير» لحن، وليس كما قال فقد صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان: بأن «لا» كليس في ذلك، وأنشد ابن مالك:

٨٢٠- لَعَنَ عَمَلٌ أَسْلَقَتْ لَا غَيْرُ تُسَالُ<sup>(٢)</sup>

ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناء على الفتح، فيقال: ليس غير.

والأخفش يقول بإعرابها في الضم والفتح معاً، وإن حذف التنوين لانتظار المضاف إليه، وعلى الفتح هي خبر ليس، والاسم محذوف أي: ليس المقبوض غير ذلك، ورأيه هو المختار عندي، لما تقدم في أي الموصولة.

ثم التصب في الجمع على الظرفية إلا «حسب» فعلى الحالية. قال ابن هشام: وما أظن نصب «عل» موجوداً.

= بى «عل» على الضم لأنه أراد علواً معيناً، وهذا مستلزم تية المضاف إليه من حيث المعنى، ولو أراد علواً ما لأعربها

(١) حمز بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وصلره:

مَكْرٌ مَقْرٌ مَقْبِلٌ مَلِيحٌ مَعاً

وهو في ديوانه (ص ١٩) وإصلاح المنطق (ص ٢٥) وجمهرة اللغة (ص ١٢٦) ونزاة الأدب (٣٩٧/٢، ٢٤٢/٣، ٢٤٣) والدرر (١١٥/٣) وشرح أبيات سيويه (٣٣٩/٢) وشرح التصريح (٥٤/٢) وشرح شواهد المغني (٤٥١/١) والشعر والشعراء (١١٦/١) والكتاب (٢٢٨/٤) والمقاصد النحوية (٤٤٩/٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٦٥/٣) ورصف المباني (ص ٣٢٨) وشرح الأشموني (٣٢٣/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٠) ومغني اللبيب (١٥٤/١) والمقرب (٢١٥/١).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلره:

حوأبأ به تنجو اعتمد فوريتا

وهو بلا نسبة في الدرر (١١٦/٣) وشرح الأشموني (٣٢١/٢) وشرح التصريح (٥٠/٢). وكان في الأصل: «فمن» مكان «لعن» والتصويب من الكتب المذكورة. مع الهوامع/ ج ٢/ م ١٠

وأُنكر ابن أبي الربيع إضافة (عل) لفظاً، لكن الجوهري صرح بجوازه، فقال: يقال: أُنيتَه من عل الدار بكسر اللام.

قال أبو حيان: ومن غريب المتقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد<sup>(١)</sup> من جواز حذف التنوين من كل، فنقول: كل منطلق، جعله غايةً مثل «قبل» و«بعد» حكاه عنه أبو جعفر النحاس،<sup>(٢)</sup> وأُنكر عليه علي بن سليمان<sup>(٣)</sup> لأن الظروف قد حُصّت بعلو ليست في غيرها.

وما بني من الظروف المذكورة فإنه لا يتصرف.

وأما المعرَّب منها فذكر ابن مالك أن «فوق»، و«تحت» لا يتصرفان أصلاً، قال أبو حيان: ونص على ذلك الأخفش، فقال: اعلم أن العرب تقول: فَوْقَكَ رأسك، وَتَحْتَكَ رجلاك، لا يختلفون في نصب الفوق والتحت، لأنهم لم يستعملوها إلا ظرفين أو مجرورين بـ «من». قال تعالى: ﴿فَخَرَّ حَتَّىٰ تَمُوتَ أَسْفَلَ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] وقال: ﴿يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥].

وقد جاء جرُّ فوق بعلی في قوله:

٨٢١ - فأقسم بالله الذي اهتَرَّ عَرْشُهُ على فَوْقِ سَبْعِ .....

وبالباء في قوله:

٨٢٢ - لست رهنأ بفَوْقِ ما أَسْتَطِيعُ<sup>(٥)</sup>

وكلاهما شاذ.

وأما «يمين» و«شمال»، فكثير تصريفهما كما تقدّم. وأما «قبل»، و«بعد»، والسنة بعدهما إلى أسفل، فتصرفهما متوسط، قرئ: ﴿وَالْوَكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، بالرفع. وقال:

(١) هو محمد بن الوليد بن ولّاد، وقيل: محمد بن ولّاد التميمي أبو الحسين، المتوفى سنة ٢٩٨ هـ. انظر معجم الأدباء (١٠٥/١٩) والأعلام (١٣٣/٧).

(٢) المتوفى سنة ٣٣٧ أو ٣٣٨ هـ. وقد تقدّم التعريف به.

(٣) هو الأخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ، وقد تقدم التعريف به. وقد أخذ عنه أبو جعفر النحاس.

(٤) البيت من الطويل، وتماهه:

..... لا أعلمه يُنْطَلَا

وهو لأبي صخر الهللي في الدرر (١١٦/٣) وشرح أشعار الهلليين (٩٥٩/٣)

(٥) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

كلّفوني الذي أطيق فأنّي

وهو بلا نسبة في الدرر (١١٧/٣)

(٦) الآية ٤٢ من سورة الأنفال. وقراءة الرفع هي لزيد بن علي؛ اتسع في الظروف فجعله نفس المبتدأ مجازاً (البحر المحيط: ٤/٤٩٦).

٨٢٣ - فَفَدَتْ كَيْلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلىِ الْمُخَافَةِ خَلَقَهَا وَأَمَّا هُهَا<sup>(١)</sup>  
ويقال: أمام زيد آمن من ورائه.

وزعم الجزمي: أنه لا يجوز استعمالها إلا ظرفاً، ولا يقاس على استعمالها اسماً. ولا  
تضاف «قبل» أيضاً لجملة ما لم تُكفَّ بـ «ما» نحو: قَبْلَما.  
وبقي مسائل تتعلق بأول:

الأولى: الصحيح أن أصله: «أَوَّلُ» بوزن أَفْعَل، قلبت الهمزة الثانية وإوَأْ ثُمَّ أَدْغَمَتْ  
بدليل قولهم في الجمع أوائل.

وقيل: أصله: وَوَلْ بوزن: فَوَعَلَ، قلبت الواو الأولى همزةً وإنما لم يجمع على  
أواول لاستعمالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع.

الثانية: الصحيح أن أول لا يسلزم ثانياً، وإنما معناه: ابتداء الشيء، ثم قد يكون له  
ثان، وقد لا يكون، تقول: هذا أول مال اكتسبته، وقد تُكتسبُ بعده شيئاً، وقد لا تكتسب.  
وقيل: إنه يسلزم ثانياً، كما أن الآخر يقتضي أولاً، فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكراً  
فأنْتِ طالق، فولدت ذكراً، ولم تلد غيره، وقع الطلاق على الأول دون الثاني.

الثالثة: لـ «أَوَّلُ» استعمالان:

أحدهما: أن تكون صِفَةً، أي أفعل تفضيل، بمعنى الأسبق، فيعطى حكم أفعل  
التفضيل من منع الضرف، وعدم تأنيثه بالتاء ودخول «مِنْ» عليه نحو: هذا أول من هذين  
ولقيته عام أول.

والثاني: أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو: لقيته عاماً أولاً، ومنه: ما له أولٌ ولا  
آخر.

قال أبو حيان: وفي محفوطي أنَّ هذا يؤنَّث بالتاء، ويُضَرَفُ أيضاً، فيقال أوْلَةٌ، وآخِرَةٌ  
بالتنوين.

(١) البيت من الكامل، من معلقة ليذ. وهو في ديوان ليذ بن ربيعة (ص ٣١١) وإصلاح المنطق (ص ٧٧)  
والدور (١١٧/٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٠) وشرح المفصل (١٢٩/٢) والكتاب (٤٠٧/١)  
ولسان العرب (٣٤٢/٢) - فرح، ٢٦/١٢ - أمم، ٢٢٨/١٥ - كلا، ٤١٠ - ولي) والمقتضب (٣٤١/٤)  
وجوهرة اللغة (ص ٤٦٣) وشرح شعور الذهب (ص ٢٠٩).

والفرجين. تشبة الفَرْج، وهو الثغر المخوف، وجمعه فروج؛ سمي فرجاً لأنه غير مسدود.

## [يسين]

(ص): «بين» للمكان، وقيلَ للزمان، وقال الزنجاني: بحسب ما تضاف إليه، وتصرفه متوسط.

ويجب المطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد، فإن لحقته «ما» أو الألف عرض عليه الزمان ولزومه. والإضافة للجمل، ولو فعلية على الأصح، وقيل: يضاف لزمن محلوف لا الجملة، وقيل: ما والألف كافة، ولا موضع للجملة، وقيل: ما كافة، والألف إشباع، وقيل: للتأنيث.

وتضاف «بين» لمصدر، لا بينما على الأصح، وقيل: هي محذوفة منها، وتليت ضرورة بكاف التشبيه.

وترجّب (بين) كخمسة عشر، فتبنى على الفتح فإن أضيف صدرها جاز بقاء الظرفية، أو أضيف إليها تعين زوالها.

(ش): قال أبو حيان: أصل بين أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلّل بين شيئين، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزم الظرفية الزمانية.

وصرح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى «إذ»، ومنه الحديث: «ساعة يوم الجمعة بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة» انتهى.

وذكر الزنجاني: أنها بحسب ما تضاف إليه، وتصرفها متوسط. قال تعالى: ﴿هَكَذَا فَرَأَى بُنْيَ وَيَنَّا﴾ [الكهف: ٧٨]، ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرفع<sup>(١)</sup>، ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [المنكوت: ٢٥] بالجر.

ولا تضاف إلا إلى متعدّد. ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالأية الأولى.

وإذا لحقتها الألف، أو (ما) لزمّت إضافتها إلى الجمل سواء كانت اسمية كقوله:

٨٢٤ - فِينَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا<sup>(٢)</sup>

(١) القراءة في مصاحفنا بنصب «بينكم». وذكر أبو حيان في البحر المحيط (١٨٦/٤) أن «بينكم» بالرفع هي قراءة جمهور السبعة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وحجته:

معلق وثَقْبَةٌ ورناد راعي

ويروى «نطلبه» مكان «نرقبه» وهو لنصيب في ديوانه (ص ١٠٤). ولرجل من قيس عيلان في شرح =

وقوله:

٨٢٥- فَيَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ ذَاكَتْ مَيَاسِيرُ<sup>(١)</sup>

أو فعلية، وهو قليل كقوله:

٨٢٦- فَيَيْنَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا<sup>(٢)</sup>

وتقول: بينما أَنْصَقْتَنِي ظَلَمْتَنِي.

ومنع بعضهم إضافتها إلى الفعلية، وقال: لا تضاف إلا إلى الاسمية، وأزل البيه ونحوه على إضمار «نحن»

وزعم ابن الأثيري أنَّ «بين» حيثلذ شرطية.

وما ذكر من أن الجملة بعد «بينما» مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر، مذهب الجمهور.

وذهب الفارسي وابن جني: إلى أنَّ إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة، لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان، دون ظرف المكان، ولأن «بين» تقع على أكثر من واحد، لأنها وسط، ولا بد من اثنين فما فوقهما، والتقدير: بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو. واختاره ابن الباقش.

= شواهد المغني (٧٩٨/٢) والكتاب (١٧١/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٦/٣) وأماله ابن المحاسب (٣٤٢/١) والجنى الداني (ص ١٧٦) وخزانة الأدب (٧٤/٧) والدرر (١١٨/٣) ووصف المباني (ص ١١) وسر صناعة الإعراب (٢٣/١، ٧١٩/٢) وشرح أبيات سيبويه (٤٠٥/١) وشرح المفصل (٩٧/٤، ١١/٦) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٧) ولسان العرب (١٣/٦٥ - بين) والمحتسب (٧٨/٢) ومغني اللبيب (٣٧٦/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو نصب «زناده» حملاً على موضع «وفضة» لأن معناه: يعلق وفضةً وزناد

راع.

والوفضة. خريطة يحمل فيها الراعي أدواته وزاده، والجمع وفاض.

(١) تقدم برقم (٧٩٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا نحن فيهم سوقة نتنصفُ

ويروى: «سوقة ليس تنصفُ». وهو لحرقه بنت النعمان في الجنى الداني (ص ٣٧٦) وخزانة الأدب (٥٩/٧، ٦٠، ٦٨، ٧٠) والدرر (١١٩/٣) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٠٣) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٣) ولسان العرب (٩/٣٣٣ - نصف، ١٠/١٧٠ - سوق، ١٣/٦٦، بين، ١٥/٤٣١ - إذا) والمؤتلف والمختلف (ص ١٠٣). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٧١، ٣١١)

وذهب قوم: إلى أن «ما» و«الألف» كافتان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

وذهب آخرون: إلى أن «ما» كاتفة عن الخفض، والألف إشباع، لأن كون الألف كاتفة لم يثبت، وثبت كونها إشباعاً، فالجملة بعد الألف في موضع جرّ بالإضافة، ويعد «ما» لا محل لها من الإعراب. واختاره المفارّة.

وزعم قوم: أن الألف للتأنيث. ووزنها: فَعْلَى. وردّ بأن الظروف كلها مذكّرة إلا ما شدّ وهو قدّام، ووراء، ولا حاجة إلى الدخول في الشاذّ من غير داعية. وقد تضاف «بينما» إلى مصدر.

قال:

٨٢٧- بَيْنَا نَعْتِمُوهُ الْكُمَاةَ وَرَوَّغِهِ<sup>(١)</sup>

والحقّ بعضهم «بينما» بها، فأجاز إضافتها إلى مفرد مصدر نحو: بينما قيام زيد قام عمرو.

وقال أبو حيّان: والصحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يسمع، ولا يسوغ قياس بينما على بينا.

ولا تضاف «بينما» إلى مفرد غير مصدر وفاقاً. قال أبو حيّان: وسببه أنّها تستلحي جواباً فلم يقع بعدها إلا ما يعطي معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات. وقد يحذف خبر المبتدأ بعد «بينما» و«بينما» لدلالة المعنى عليه كقوله: «فيبينما العسر».

(١) صدر بيت من الكامل، وصحّزه.

#### يوماً أتبع له جرّي سلفي

وهو لأبي ذؤيب الهللي في الأشباه والنظائر (٤٨/٢) وخزانة الأدب (٢٥٨/٥)، ٧١/٧، ٧٣، (٧٤) والدرر (١٢٠/٣) وسرّ صناعة الإعراب (٢٥/١)، ٧١٠/٢ وشرح أشعار الهلبيين (٣٧/١) وشرح شواهد المعنى (٢٦٣/١)، ٧٩/٢ وشرح المفصل (٣٤/٤) ولسان العرب (٦٥/١٣) - بين. - وبلا نسبة في المختصر (١٢٢/٣) ووصف المباني (ص ١١) وشرح المفصل (٩٩/٤) ومعني اللبيب (٣٧٠/١).

وتعقّبه: في اللسان (٢٧٢/١٠): «تمنّقت الأرنب بالعانقاء وتمنّقتها كلاهما: دسّت عنقا فيه وربما غابت تحته، وكذلك اليربوع، وخصّ الأزهري به اليربوع فقال: العانقاء جُحر من جحرة اليربوع يملؤه تراباً، فإذا خاف اتدسّ فيه إلى عنقه فيقال تمنّق». والكماة: جمع كميّ، وهو الشجاع المتكميّ في سلاحه، لأنه كميّ نفسه أي سترها بالدرع والبيضة. والروغ والمرادغة: المخادعة. والجرّي: الوكيل، والجرّي أيضاً: الرسول، وأيضاً: الخادم، وأيضاً: الأجير (لسان العرب. ١٤٢/١٤). والسلفنغ: الشجاع الجريء الجسور.

كما قد يُحذف الجواب لذلك كقوله:

٨٢٨ - بَيْنَا الْفَتَى فِي ظِلِّ نِعْمَاءٍ غَضَبَتْهُ  
إِلَى أَنْ رَمَتْهُ الْحَادِثَاتُ بِنَكْبَةٍ يَضِيقُ بِهَا مِنْهُ الرِّيحَابُ الْفَسَائِحُ<sup>(١)</sup>

وتليت بينا بكاف التشبيه في الشعر، قال:

٨٢٩ - بَيْنَا كَلَاكُ رَأَيْتَنِي مُتَعَصِّبًا<sup>(٢)</sup>

قال أبو حيان: وبإضافة «بينا» إلى المصدر احتج أبو علي أن «بينا» ليست محذوفة من بينما، كما قال بعضهم، لأن «بينما» لا تضاف وإنما هي مكفوفة بـ «ما» داخله على الجملتين.

وتركّب «بين» كخمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله:

٨٣٠ - نَحْمِي حَقِيقَةً وَبَعْدَ ضَرْبِ الْقَزْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا<sup>(٣)</sup>

الأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وتركّب الاسمان تركيب خمسة عشر.

فإن أُضِيفَ صَدْرُ بَيْنَ بَيْنَ إِلَى عَجْزِهَا جَازَ بَقَاءُ الظَّرْفِيَّةِ كَقَوْلِكَ فِي أَحْكَامِ الِهْمْزَةِ: التَّشْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ، وَزَوَالُهَا كَقَوْلِكَ: بَيْنُ بَيْنٍ أَقْسَى مِنَ الْإِبْدَالِ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَيْهَا تَعَيَّنَ زَوَالُ

(١) البيتان من الطويل، وهما لمصدر بن ملحور في الدور (٣١٢/١)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

بالخز فوق جَلالة سرداج

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ٩٩) والأغاني (٢/٢٨٤) والحماسة البصرية (٢/١١٠) والدر (٣/١٢١). ويلا نسبة في خزانة الأدب (٧/٧٣)

والشاهد في البيت قوله. «بينا كذلك» حيث تليت «بينما» بكاف التشبيه. ومهم من قدر «أنا» بما «بينا»

وجَلالة: يقال: ناقة جَلالة، أي ضخمة والسرداج والسرداحة: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم.

(٣) البيت من محزوه الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤١) وخزانة الأدب (٢/٢١٣) والدر (٦/٣٢٤) وسر صناعة الإعراب (١/٤٩) وشرح شواهد المعني (١/٢٥٨) وشرح المفضل (٤/١١٧) والشعر والشعراء (١/٢٧٣) ولسان العرب (١٣/٦٦ - بين) واللمع (ص ٢٤٢) والمقاصد المحورية (١/٤٩١). ويلا نسبة في الدور (٣/١٢٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٧) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٠٦).

وقد بنى الظرفين «بين بينا» على الفتح لكونه أراد بهما معاً الظرفية، ولولا ذلك لوجب أن يعربهما ويضيف الأول إلى الثاني.

الظرفية، ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال: همزة يَيْنَ يَيْنَ بالفتح، وقال: الصواب: همزة يَيْنَ يَيْنَ بالإضافة.

### [حيث]

(ص): حيث للمكان مُثَلَّثًا، وَحَوْتُ، وإعرابها لفة، وتلزم الإضافة للجملة. ونلد لمفرد. وقاسه الكسائي. وتركها أندر فتعوض «ما». وجوز الأخفش وقوعها للزمان. وتصرفها نادر، وأنكره أبو حيان. وفي وقوعها اسم إن، ومفعولاً خُلِفْتُ، وزعمها الزّجاج موصولة.

(ش): من الظروف المبنية «حَيْثُ»، وعلة بنائها، شَبَّهَها بالحرف في الافتقار، إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة، وبنيت على الضم تشبيهاً بقبل ويعد، لأن الإضافة للجملة كلاً إضافة، لأن أثرها وهو الجز لا يَظْهَرُ.

ومن العرب مَنْ بناها على الفتح طلباً للتخفيف. ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

ولغة طي، إبدال ياتها وإوا، فيقولون: حَوْتُ، وفي ثاتها أيضاً الحركات الثلاث.

ولغة فقهس إعرابها يقولون: جلست حيث كنت، وجِئْتُ من حيث جئت، فيجزونها بـ«من»، وهي عندهم كـ«عند»، وقُرى: «سَلَسَلَتْ رِجْلُهُمْ يَنْ حَيْثُ لَا يَمْلُكُونَ» [الأعراف: ١٨٢] بالكسر، فيحتمل الإعراب، ولغة البناء على الكسر.

وسواء في الجُمْلَةِ الاسميّة أو الفعلية. قال في المغني<sup>(١)</sup>: وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ولهذا رجّح النّصب في: جلست حيث زيداً أراه.

ونلدت إضافتها إلى المفرد كقوله:

٨٣١ - يبيض المَوَاضِي حَيْثُ لِيِ العمائم<sup>(٢)</sup>

وقوله:

(١) مغني اللبيب (١/١١٧).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلده:

ونطمئنهم تحت الحَيِّ بعد صريهم

ويرى: «حيث الكلى» مكان «تحت الحى». والبيت للفرزدق في شرح شواهد المغني (١/٣٨٩) والمقاصد النحوية (٣/٣٨٧) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٢٥). وخزانة الأدب (٦/٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٤/٤) والدرر (٣/١٢٣) وشرح الأشعوني (٢/٣١٤) وشرح التصريح (٢١/٣٩) وشرح المفصل (٤/٩٢) ومغني اللبيب (١/١٣٢).



٨٣٢ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِّلَ طَالِعَا<sup>(١)</sup>

والكسائي يقيسه .

وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوضاً منها (ما) كقوله :

٨٣٣ - إِذَا زَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ<sup>(٢)</sup>

أي من حيث هبت ، والأصل فيها أن تكون للمكان<sup>(٣)</sup> .

قال الأخفش : وقد ترد للزمان كقوله :

٨٣٤ - لِلْفَتَى عَقْلٌ يَبِيضُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ<sup>(٤)</sup>

أي : حين تهدي . ولا تستعمل غالباً إلا ظرفاً .

وندر جُزْأها بالباء في قوله :

٨٣٥ - كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ يُنْكِي الْإِزَارُ<sup>(٥)</sup>

(١) الرجز قائله مجهول ؛ ويعدّه .

نجماً يضيء كالشهاب لأمعا

ويروى : «ساطعا» مكان «لامعا» . وهو في خزانة الأدب (٣/٧) والدرر (٣/١٢٤) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٨) وشرح شواهد المغني (١/٣٩٠) وشرح المفصل (٤/٩٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٥) ومغني اللبيب (١/١٣٣) والمقاصد النحوية (٣/٣٨٤)

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه .

أناؤه برّياها حبيب يواصلة

وهو لأبي حنّية النميري في خزانة الأدب (٦/٥٥٤ ، ٥٥٩) وشرح شواهد المغني (١/٣٩٠) ولسان العرب (٣/١٩٢ - ريد ، ١١/٢١٩ - خطل) والمقاصد النحوية (٣/٣٨٦) . وبلا نسبة في الدرر (٣/١٢٥) ومغني اللبيب (١/١٣٢) .

والريدة : روح لينة هبوب .

(٣) وهو الذي نصّ عليه سيويه في الكتاب (٤/٢٢٣) ولم يذكر غيره .

(٤) البيت من المديد ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٨٦) وخزانة الأدب (٧/١٩) والدرر (٣/١٢٥) وسقط اللّالي (ص ٣١٩) ولسان العرب (١٠/١٦٨ - سوق ، ١٥/٣٥٧ - هدى) . وبلا نسبة في شرح المفصل (٤/٩٢) ومجالس ثعلب (ص ٢٣٨) .

(٥) الشطر من الحفيف ، وتتمته غير معروفة . ويروى :

كَانَ مِنِّي بِحَيْثُ تُنْكِي الْإِزَارُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/١٢٦) ولسان العرب (٤/١٨ - أزر) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٩) ،

وقد ذكر محقق شرح شواهد الإيضاح أن الحاشية في مخطوطته نسبته لحسين بن بكير الربيعي .

وبـ «إلى» في قوله:

٨٣٦- إلى حَيْثُ أَلَقْتُ رَحْلَهَا أَمْ قَشَعُمُ<sup>(١)</sup>

وبـ «في» في قوله:

٨٣٧- فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقَيْنَا شَرِيدَهُمُ<sup>(٢)</sup>

وقال ابن مالك: تصرفها نادر.

ومن وقوعها مجرّدة عن الظرفية قوله:

٨٣٨- إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَتَتْ رَاغِبٍ — جَمَسِي فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ<sup>(٣)</sup>

فـ «حيث» اسم إن. وقال أبو حيان: هذا خطأ، لأن كونها اسماً لـ «إن» فرع عن كونها تكون مبتدأ، ولم يُسمع ذلك فيها البتّة، بل اسم إن في البيت «جمي» و«حيث» الخبر لأنه ظرف، والصحيح أنها لا تتصرف، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ. انتهى.

وقال ابن هشام في المغني: الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بـ «من» وقد تخفض بغيرها. وقد تقع مفعولاً وفاقاً للفارسي نحو: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ وَمَسَاكِنَهُ» [الأنعام: ١٢٤].

إذ المعنى أنّه سبحانه يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرّسالة، لا شيئاً في المكان، وناصبها «يعلم» محذوفاً، مدلولاً عليه «بأعلم» لا «بأعلم» نفسه، لأنّ أفعّل التفضيل لا ينصب المفعول به، إلّا إن أَوْلَيْتُ وَعَالِمٍ، قال: ولم يقع اسماً لـ «إن» خلافاً لابن مالك. انتهى.

وزعم الزجاج: أنّ «حيث» موصولة.

= والإزار: المرأة، على التشبيه؛ كذا قال في اللسان (١٨/٤) ثم أورد هذا الشطر، وقال في مادة «عكا»: (٨٢/١٥): «وعكا يزاره عكراً: أعظم حُزْنَتَهُ وَغَلْظَهَا...» وقيل: إذا شدّه قالصاً عن بطنه لتلاّ يسترخي لضخم بطنه.

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة زهير، وصدرة

فَشَلُّوا ولم تفرغ بيوت كثيرة

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٢) وخزانة الأدب (١٥/٣)، ٨/٧، ٩، ١٣، ١٧) والدرر (١٢٧/٣) ومغني اللبيب (١٣١/١) وشرح شواهد المغني (٣٨٤/١) ولسان العرب (١٢/٤٨٥ - قشعم).

وأم قشعم: الحرب، وقيل: الميتة، وقيل: الصبح، وقيل: المكتوب، وقيل: الذلّة. قال في اللسان (١٢/٤٨٥): «ويكَلّ فُتْرَ قول زهير...» ثم أورد البيت

(٢) الشطر من الطويل، وتنته غير معروفة. وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٩/٧) والدرر (١٢٨/٣)

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٩/٣) ومغني اللبيب (١/١٣٢).

## [دون]

(ص): دون للمكان. وتصرفه قال البصريون: ممنوع، والأخفش قليل. والمختار وفاقاً لبعض المغاربة يستثنى به فإن كان بمعنى «رديء» فغير ظرف.  
(ش): من الظروف المبنية في بعض الأحوال «دون» - كما تقدم - ذكره في أخوات «قبل»، و«بعد».

وهو للمكان، نقول: قعد زيد دون عمرو، أي في مكان منخفض عن مكانه.  
وهو ممنوع التصرف عند سيبويه، وجمهور البصريين.

وذهب الأخفش والكوفيون: إلى أنه يتصرف، لكن بقلّة، وخرج عليه: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]، فقال: «دون» مبتدأ، وبني لإضافته إلى مبني. والأولون قالوا: تقديره: ما دون ذلك، فحذف «ما» وقال الشاعر:

٨٣٩ - وباشرتُ حدّ الموتِ، والموتُ دُونُها<sup>(١)</sup>

وقال:

٨٤٠ - رَغَبَرَاءَ يَحْيِي دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا<sup>(٢)</sup>

ويستثنى به «كسوى» فيما نقله أبو حيان في «شرح التسهيل» عن بعض الفقهاء الحنفية، ونقله...<sup>(٣)</sup>.

أما «دون» بمعنى رديء كقولك: هذا ثوب دُونٌ، فليس بظرف، وهو متصرف بوجوه الإعراب.

(١) حجر بيت من الطويل، وصلته:

ألم تر يا أبا حميث حقيقتي

وهو لموسى بن جابر في الدرر (١٣٠/٣) وشرح ديوان الحماسة للمروقي (ص ٣٧١) وبلا نسبة في شرح الصريح (٢٩٠/١) وشرح شلور الذهب (ص ١٠٦).  
وقد أعرب «دون» رفعة على أنه خبر المبتدأ

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

ولا يحتطيا الدهر إلا المخاطر

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٠٢٥) وشرح أبيات سيبويه (١٦٥/١). وبلا نسبة في الدرر (١٣٠/٣) وقد وقعت «دون» هنا متصرفة فاعلاً لـ «يحمي»

(٣) مكان النقط بياض في الأصل.

### [ريث]

(ص): (ريث): مصدر استعمل بمعنى الزمان، فأضيف للمفعول، وقد تليه «ما» زائدة أو مصدرية، وأكثر وقوعه مستثنى في منفيّ، ولم يصرحوا ببنائه، واليلة قائمة.

(ش) (ريث) مصدر: راث يرث: إذا أبطأ، فإذا استعمل في معنى الزمان جاز أيضاً أن يضاف إلى الفعل فتقول: أتيتك ريث قام زيد، أي قدر بقاء قيام زيد، فلما خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان، هذا كلام أبي الفضل الصّغار في (شرح كتاب سيويه)<sup>(١)</sup> ونقله أبو حيان، وذكر ابن مالك نحوه.

ويؤخذ من قوله: جاز فيه ما جاز في الزمان: أنه مبنيّ كسائر أسماء الزمان المضافة إلى الفعل المبنيّ، فلذا ذكرته في الظروف المبنية، ومن شواهد قوله:

٨٤١ - لا يَضَعُ الأَمْرُ إلّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

٨٤٢ - خَلِيلِي رَفَقاً رَيْثَ أَقْصِي بُبَانَةٍ<sup>(٣)</sup>

وقد يفصل بين ريث والفعل بـ «ما»، قال ابن مالك: زائدة أو مصدرية كقوله:

٨٤٣ - مُحْيَاه يَلْقَى يَنَال السَّوَا ل راجيه ريث ما يَنْتَبِي<sup>(٤)</sup>

### [عوض]

(ص): (عوض) مثلث لمعوم المستقبل، وقد يرد للمضيّ، وقد يضاف للعائضين، أو

(١) «شرح كتاب سيويه» لأبي الفضل البجليوسي قاسم بن علي المشهور بالصّغار المتوفى بعد سنة ٦٣٠ هـ، يقال إنه أحسن شروحه، ردّ فيه كثيراً على شرح الشلوين. انظر كشف التنون (ص ١٤٢٨)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه

ولا يبيت على مالٍ له قَسَمُ

وهو للمخطئة في ديوانه (ص ٩٥) والدرر (١٣١/٣). وذكره في اللسان (١٥٧٢ - ريث) برواية:

لا يصعبُ الأمرُ إلّا ريث يركبه وكلّ أمرٍ سوى المَحْشَاءِ يَأْتَمُرُ

ونسبه لأعشى بلغة

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه

من العَرَصاتِ المُذْكَراتِ عهدا

ويروي: «الداكرات» مكان «المذكرات» والبيت بلا نسبة في الدرر (١٣١/٣) وشرح شواهد المعني

(٨٣٦/٢) ومعني اللب (ص ٤٢١)

(٤) البيت من المقارِب، وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٢/٣)

يضاف إليه فيعرب وقد يجري كالقسم.

(ش): من الظروف المبتئة عوض، وهو للوقت المستقبل عموماً كأبدًا. وقد ترد للمضي كقوله:

٨٤٤ - فلم أرَ عاماً عوضُ أكثرَ هالِكاً<sup>(١)</sup>

وبني لشبهه بالحرف في إيهامه، لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان. وبنائه إما على الضم كقبل وبعد، أو على الفتح طلباً للخيفة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين. فإن أضيف إلى العائضين كقولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين، أي دهر الدهرين، أو أضيف إليه كقوله:

٨٤٥ - وَلَوْلَا تَبَلُّ عَوْضِي فِي حُطْبَيْي وَأَوْصَالِي<sup>(٢)</sup>

أعرب في الحالين لمعارضته الشبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

قال أبو حيان: وقد كثر استعمال «عوض» حتى أجروه مجرى القسم كقوله:

٨٤٦ - رَضِيصِي لِبَانِ نَدِي أُمِّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَتَفَرَّقُ<sup>(٣)</sup>

[قَطْ]

(ص): (قَطْ) مقابل عوض، ويختصان بالنفي، والألصق فتح القاف وتشديد الطاء ضمناً.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَوَجْهٌ غَلَامٌ يَشْتَرِي وَغُلَامَةٌ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٢/٣) ولسان العرب (١٩٣/٧ - عوض). وقد جاءت «عوض» في البيت للمضي بمعنى «قَطْ»

(٢) البيت من الهجاء، وهو للعتد الزماني في خزنة الأدب (١١٦/٧، ١١٩) والدرر (١٣٢/٣) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٣٨) ولسان العرب (٣٢٣/١ - حطب)

والعوض: الدهر. وحطباه: صلبه. وقد تحرفت هذه اللفظة في الأصل فحادت «خطابي» وزوي «خصماتي» مكان «حطبي». وذكر في اللسان (٣٢٣/١) أنه يروى: «حُطْبَيْي» والمُحْطَى. الظهر.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٧٥) وأدب الكاتب (ص ٤٠٧) وإصلاح المطلق (ص ٢٩٧) والأغانى (١١١/٩) وجمهرة اللغة (ص ٩٠٥) وخزانة الأدب (١٣٨/٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤) والخصائص (٢٦٥/١) والدرر (١٣٣/٣) وشرح شواهد المغني (٣٠٣/١) وشرح المفصل (١٠٧/٤) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٦) ولسان العرب (١٩٢/٧ - عوض، ٢٨٢/٢٢ - مسح - ٣٧٥/١٣ - لبن) ومغني اللبيب (١٥٠/١). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٤٠) والإنصاف (٤٠١/١).

وتحالفاً بأسحَم أي طلعة ليلة شديد السواد، وقيل المراد بأسحَم الرحم؛ أي تحالفاً في طلعة الأحشاء

وقال الكسائي: أصله قطط، ويقال: قطّ، وقُطّ، وقُطّ، وقُطّ.

وقال الأخفش: إن أريد الزّمان ضمّ، أو التّقليل سكن، فإن لقي حمز وصل وكسر.

وترد «قط» و«قد» اسميّ فعَلِي بمعنى: يكفي مبتنيّ، فقيل: الدال بدل من الطاء، وقيل: قد منقولة من الحرقية، وبمعنى حسب فالغالب البناء ويضافان للياء، والكاف، والظاهر.

(ش): من الظروف المبنية قطّ، وهي مقابل عوض، فهي للوقت الماضي عموماً، وبنيت لشبه الحروف في إبهامه، لوقوعها على كلّ ما تقدّم من الزّمان.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى: «في»، لأنها لا يحسن فيها بخلاف الظروف.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى: منذ. فمعنى: ما رأيته قط: منذ خُلِقْتُ.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى من الاستغراقية.

وقيل: لانفتاحها إلى جملة، وقيل: لأنها أشبهت الفعل الماضي، لأنها لزمانه.

وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل، وبعد. وقد تكسر على أصل التّقاء الساكنين، وقد تتبع قاف طاءه في الضّمّ، وقد تخفّف طاءه مع ضمّها، وإسكانها، فهذه خمس لغات.

وزعم الأخفش أنك إذا أردت بها الزّمان تضمّ أبداً نحو: ما رأيت مثله قطّ، فإن قلّلت بـ «قط» شيئاً سكّنت نحو: ما عندك إلّا هذا قطّ.

فإن لقيت ألف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو: ما علمت إلّا هذا قطّ اليوم، وم عندك إلّا هذا قطّ الآن.

وزعم الكسائي: أنّ أصل قط: قطط بضم الطاء الأولى وسكون الثانية، سكنت الأولى، وأدغمت وجعلت الثانية على حركتها.

قالوا: وأصلها مصدر وهو القطّ بمعنى القطع، نقلت إلى الظرف فقولك: ما رأيته قطّ معناه: ما رأيته فيما انقطع من عمري.

وتختصّر هي، و«عوض» بالتّقي نحو: ما أفعله عوض، ولا فعلته قطّ، فلا يستعملان في الإيجاب.

وترد «قط»، و«قد»، اسميّ فعَل بمعنى: يكفي نحو: قد زيداً درهم، أي يكفي، وقدني، وقطني بنون الوقاية، أي يكفيني، وليس فيهما إلّا البناء على السّكون.

ثم قيل: هما كلمتان مستقلّتان، وقيل: الدال بدل من الطاء، وقيل: «قد» هي الحرقية، نقلت إلى الاسميّة.

ويردان أيضاً اسمين مرادفين له «حسب»، فالغالب حيثلُ بناؤهما على السكون<sup>(١)</sup>، لوضعهما على حرفين.

ويضافان إلى الاسم الظاهر، وإلى ياء المتكلم، وكاف المخاطب نحو: قد زيد درهم، وقط زيد درهم، وقُذي، وقُطي بلا نون، وقدك، وقطك، وقد يعربان، وهو قليل، يقال: قد زيد أو قط زيد درهم بالرفع كما يقال: حَسْبُهُ يَزْهَمُ<sup>(٢)</sup>.

### [كيف]

(ص): (كيف)، ويقال: «كي» اسم يستفهم به عن الخبر قبل ما لا يستغنى به، والحال قبل ما يستغنى، ومعناها: على أي حال. قال سيبويه: ظرف، وأنكره غيره، وابن مالك أطلقه مجازاً فعلى الأول محلها نصب دائماً، ويجاب بعلى كذا.

(ش): «كيف» اسمٌ لدخول الجار عليها في قولهم: عَلَى كَيْفَ تَبِيعَ الْأَحْمَرَيْنِ، وإبدال الاسم الضريح منها نحو: كيف أنت أصحح أم سقيم؟ والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: كيف كنت؟. ويقال فيها: كي، كما يقال في صوف: «سَوَّ» قال:

٨٤٧- كي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وما تُثِيرُ<sup>(٣)</sup>

والغالب فيها أن تكون استفهاماً إما حقيقياً نحو: كيف زيد؟ أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو: كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وكيف ظننت زيدا؟ وحالاً قبل ما يستغنى نحو: كيف جاء زيد؟ أي على أي حالة جاء زيد.  
وإنما بنيت لتضخنها معنى همزة الاستفهام، وبنيت على فتحة طلباً للخفة.

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢٦٨/٣): «وقط كحسب وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقل: قَطُّكَ درهمان، فيكون مبيهاً عليه» ثم قال: «واعلم أنهم إنما قالوا حبسك لأنها أشد تمكناً، ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجر، تقول: بحسبك، وتقول: مررت برجل حسبك، تنصف به وقط لا تمكّن هذا التمكّن»

(٢) راجع قول سيبويه في الحاشية السابقة

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

### تتلاكم ولقى الهيجاء تضطرم

وهو بلا سبة في الجنى الداني (ص ٢٦٥) وجواهر الأدب (٢٣٣) وخزانة الأدب (١٠٦/٧) والدرر (١٣٥/٣) وشرح الأشموني (٥٤٩/٣) وشرح شواهد المغني (٥٥٧/٢، ٥٥٧/١) ومغني اللبيب (١٨٢/١، ٢٠٥) والمقاصد النحوية (٣٧٨/٤)

وعن سيبويه أنّ «كيف» ظرف، وأنكره الأخفش والسيرافي، وقالوا: هي اسم غير ظرف، ورتّبوا على الخلاف أموراً.

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عنده: في أيّ حال، أو على حال<sup>(١)</sup>، وعند غيره تقديرها في نحو: كيف زيد؟ أصبح زيد، وفي نحو: كيف جاء زيد؟ أراكباً جاء زيد، ونحوه.

الثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خير ونحوه، وعند غيره أن يقال: صحيح أو نحوه.

وقال ابن مالك: لم يقل أحد إنّ «كيف» ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تفسر بقولك: على أي حال، لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سمّيت ظرفاً، لأنها في تأويل الجاز والمجورور واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً، قال ابن هشام: وهذا حسن.

### [لـ]

(ص): لـن لأول غاية زمان أو مكان، وتلزم «من» غالباً، ويقال: لـن، ولـن، ولـن، ولـن، ولـن، ولـن، ولد، ولد، ولد، ولـن، وإعراب الأولى لغة، وترد النون مضافة لمضمر وتضاف لمفرد وجملة خلافاً لابن الدّهان، وسمع نصب «غدوة» بعدها تمييزاً، ورفعها بإضمار «كان». ويعطف على «غدوة» المنصوبة بالنصب وجوياً وفاقاً لأبي حيان، وخلافاً للأخفش وابن مالك.

(ش): من الظروف المبنية (لـن)، وهي لأول غاية زمان أو مكان، وبيّنت لشبهها بالحرّف في لزومها استعمالاً واحداً، وهي كونها مبتدأ غاية، وامتناع الإخبار بها وعنها، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف «عند»، و«لدى» فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً، بل يكونان لايتداء الغاية، وغيرها، ويبنى عليهما المبتدأ، قال تعالى: ﴿وَعِنْدُ مَلَأَيْهِ الْقَمْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَلَدَيْكَ مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]. والغالب اقترانها بـ «من» نحو: ﴿وَقَبْ لَكَ مِنْ لَدُنْكَ﴾ [آل عمران: ٨]، «وَأَتَيْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا»<sup>(٢)</sup>.

وقد تجرّد منها كقوله: لـن غدوة<sup>(٣)</sup>، لـن شب<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الكتاب (٢٣٣/٤).

(٢) لا يوجد آية قرآنية بهذا اللفظ، ونصّ الآية ٩٩ من سورة طه: ﴿وَقَدْ أَتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا﴾.

(٣) جزء من بيت سيأتي بالرقم (٨٥٣).

(٤) جزء من بيت سيأتي بالرقم (٨٥٠).



وإعراب لَدُنْ لغة قَيْسِيَّة، تشبيهاً بعنْد، وبه قرأ عاصم: ﴿بَأْسًا سَيُجِيبُنَا مِنْ لَدُنْهِ﴾ [الكهف: ٢] بالجرّ وإشمام الدّال الساكنة الضم، والأصل: من لَدُنْهُ بضم الدّال.

قال ابن مالك: وفيها على غير اللغة القَيْسِيَّة تسع لغات: سكّون النون مع ضم الدّال، وفتحها أو كسرهما، وسكّونها مع سكّون الدّال، وفتح اللّام، أو ضمّها، وفتح النّون مع سكّون الدّال، وحذف النّون مع سكّون الدّال، وفتح اللّام أو ضمّها، وحذف النون مع ضم الدّال، وفتح اللّام

وزاد أبو حيان عاشره: وهي لَنْ بلام مفتوحة، وقام مكسورة.

قال سيويه<sup>(١)</sup>: «لَدُنْ» بلا نون محذوفة من «لَدُنْ» كما أن «يَكُ» محذوفة من «يَكُنْ»، ألا ترى أنك إذا أضفته لمضمر رَدَدْتَهُ إلى أصله، فتقول: من لَدُنْه، ومن لَدُنِّي، ولا يجوز من لَدُنْكَ، ولا من لَدُنْه.

ويجرّ تالي لدن بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً كقوله:

٨٤٨ - تَنْتَهِيضُ الرُّعْدَةِ فِي ظَهْرِ يَمْنِ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ<sup>(٢)</sup>  
وتقديره إن كان جملة اسمية كقوله:

٨٤٩ - وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنتَ يَا فَيْعٍ<sup>(٣)</sup>

أو فعلية كقوله:

٨٥٠ - لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ<sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب (٢٨٦/٣)

(٢) الرجز لرجل من طيء في المقاصد الحوية (٤٢٩/٣). ولبعض الأغفال في لسان العرب (٢٤٥/٧) - نهض). وبلا نسبة في الخصائص (٢٣٥/٢) والدرر (١٣٦/٣)، (٢٨٨/٦) وشرح الأشموني (٣١٨/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٣).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

إلى أنت ذو فؤذين أبيص كالنسر

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١١١/٧) والدرر (١٣٦/٣) وشرح الأشموني (٣١٨/٢).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصلره

صريع غواين رافهن ورقته

ويروى: «شاقهن وشفته» وهو للقطامي في ديوانه (ص ٤٤) وخزانة الأدب (٨٦/٧) والدرر (١٣٧/٣) وسقط اللآلي (ص ١٣٤) وشرح التصريح (٤٦/٢) وشرح شواهد المعني (ص ٤٥٥) ومعاذ التخصيص (١٨١/١) وللمقاصد النحوية (٤٢٧/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٧/٤) وأوضح المسالك (١٤٥/٣) وتخليص الشولهد (٢٦٣) وشرح الأشموني (٣١٨/٢) ومعجم الليب (ص ١٥٧).

معجم الوهم/ ج ٢/ م ١١

ومنع ابن الدَّهَّان من إضافة لدن إلى الجملة، وأوّل ما ورد من ذلك على تقدير أن المصدرية بدليل ظهورها معها في قوله:

٨٥١ - أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي<sup>(١)</sup>

وقوله:

٨٥٢ - وَلَيْتَ فَلَمْ تَقْطَعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتَنَا قَرَابَةَ ذِي قُرَيْسٍ وَلَا حَقًّا مُنْظَمًا<sup>(٢)</sup>

وسمع نصب «غدوة» بعدها<sup>(٣)</sup> في قوله:

٨٥٣ - لَدُنْ غَدْوَةٍ حَتَّى دَنَّتْ لِغُرُوبِ<sup>(٤)</sup>

وخرّج على التمييز.

وحكى الكوكبِيُّونَ: رفع «غدوة» بعدها وخرج على إضمار كان، أي لدن كانت غُدْوَةٌ.

قال سيبويه: لا تنصب «لدن» غير «غدوة»، ولا تقول: «لدن بكرة»، لأنه لم يكثر في كلامهم.

وإذا عطف على غدوة المنصوب بعدها، فقل: لدن غدوة وعشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجرّ على الموضع، والتنصب على اللفظ.

وضمّن ابن مالك في شرح الكافية التنصب، وأوجه أبو حيان، ومنع الجرّ، لأن «غدوة» عند من نصبه ليس في موضع جرّ، فليس من باب العطف على الموضع.

قال: ولا يلزم من ذلك أن يكون «لدن» انتصب بعدها ظرف غير «غدوة»، وهو غير محفوظ إلّا فيها، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل. وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية، ساقطة من التسهيل.

### [لَمَّا]

(ص): لَمَّا حرف وجود لوجود، وقال ابن السّراج والفارسيّ وابن جنيّ ظَرَفَ كـ «إِذَا»

(١) الشطر من الطويل، وهو في الدرر (١٣٧/٣) وذكر أنه لم يعثر على قائله ولا تنمته؛ وفيه: «أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي وَإِخْوَتِي».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (١١١/٧) والدرر (١٣٧/٣).

(٣) انظر الكتاب (٥١/١)، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠، ٢٨١/٢، ٣٧٥، ١١٩/٣.

(٤) حُجَزِيَّت من الطويل، وصدره.

وما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

وهو لأبي سفيان بن حرب في الحيوان (٣١٨/١) والدرر (١٣٨/٣) وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص) (١٢٨) وشرح الأشموني (٣١٨/٢) وشرح التصريح (٤٦/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٤) ولسان العرب (٣٨٤/١٣ - لدن) والمقاصد النحوية (٤٢٩/٣).

وتختص بالماضي، وتقتضي جُمْلَتَيْن، وعاملها الجواب، ويكون ماضياً، قال ابن عصفور: ومضارعاً. وابن مالك واسمية بـ «إذا» أو الفاء وتحذف للدليل.

(ش): من الظُّروف المَبْنِيَّة «لَمَّا» التي هي كلمة وجود لوجود. والقول بظرفيتها رأي ابن السَّراج والفارسيّ وابن جنِّي وجماعة حتى قالوا: إنها ظرف بمعنى: «حين». وعبارة ابن مالك بمعنى «إذا»، قال ابن هشام: وهو حَسَنٌ، لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة.

ومذهب سيبويه وابن خروف: أنها حَرْفٌ، وتقتضي جُمْلَتَيْن، وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما نحو: لما جاءني أكرمته.

والعامل فيها على الظرفية جوابها، ويكون فعلاً ماضياً اتفاقاً كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَا إِلَى آلِ يَاقُوتَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الإسراء: ٦٧].

وجوز ابن عصفور كونه مضارعاً نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُبْدِلُهَا﴾ [هود: ٧٤].

والجمهور أولُّوه بالماضي، أي جَادَلْنَا، والجواب محذوف، أي: أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا.

وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء، أو بإذا الفجائية نحو: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَا إِلَى آلِ يَاقُوتَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [لقمان: ٣٢] ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَا إِلَى آلِ يَاقُوتَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] وقيل في آية الفاء: إنَّ الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين، وقد يحذف الجواب للدليل كالآية المذكورة.

### [مذ ومنذ]

(ص): (مذ ومنذ)، وهي الأصل خلافاً لابن ملكون<sup>(١)</sup>، وقيل: المحذوف اللام، وليست مركبة، وقيل: أصلها: «مِنْ ذُو» وقيل: «مِنْ إِذ»، وقيل: «مِنْ ذَا».

وكسر ميمها لغة، وسكون مذ قبل حركة وضمتها قبل «ساكن» أشهر، فإن وليهما جملة فظرفان مضافان إليها أو إلى زمان مقدر قولان. وقيل: مبتدآن خبرهما زمن مقدر أو اسم مرفوع، فقال الجبرّد وابن السَّراج، والفارسيّ: مبتدآن له.

ومعناها الأبد في حاضر، ومعدود، وأول المدة في ماضي.

والأخفش والرَّجَّاج، والرَّجَّاجِيّ: ظَرْفَانِ خَبَرَاهُ ومعناها: بَيْنَ.

والكوفيّة، والسَّهيليّ، وابن مضاء، وابن مالك مُضَافَانِ لِفِعْلٍ حُذِفَ. والثَّانِي: فاعله.

(١) تقدم التعريف به. وهو إبراهيم بن محمد بن منذر المتوفى سنة ٥٨٤ هـ.

وقوم: خبرٌ لمحذوف أو مجرور فحذفان. وقيل: اسمان بمعنى «مِنْ» في ماضٍ، وفي حاضرٍ، و«مِنْ» و«إلى» في معنود. وأكثر العرب توجب جرَّهما المحال، وترجيح جرِّ منذ الماضي، ورفع «مذ» له.

ويجوز رفعُ مصدرٍ بعلهما وجروء، وأنَّ وصلَّتها، ولا يجزآن مُضَمَّرًا، ولا يلحقان بالمتصرف على الأصحَّ فيهما.

(ش): من الظروف المبنية في بعض الأحوال: مُذ، ومُنْذ.

ومنذ بسيطة، وقيل: مركبةٌ، وعليه الكوفيون، ثم اختلفوا، فقال الفراء: أصلُها: «مِنْ ذُو»، مِنْ الجارة، وذو الطائفة بمعنى: الذي.

وقال غيره: أصلُها: «مِنْ إِذْ»، حُلِفَتِ الهزمة، فالتقى ساكنان: التَّوْن والذَّال، فحرَّكت الذَّال، وجعلت حركتها الضَّمة التي هي أثقل الحركات لأنها ضَمَّت معنى شيئين: «مِنْ» و«إلى»، إِذْ قولك: ما رأيته منذ يومان، معناه: من أوَّلِ هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت، ثم ضَمَّت الميم إتباعاً لحركة الذَّال.

وعندي أن التَّغْيِيلَ بالحُفْل على سائر الظروف قبل وبعد وقطَّ وعوض أولى.

ومذ أصله: منذ، وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم ذال «مذ» عند ملاقة الساكن نحو: مذ اليوم، ولولا أن الأصل الضَّم لَكُسِرَ، أو لأن بعضهم يقول: مُذ زمنٍ طويل، فيُضَم مع عدم الساكن، على أن بعض القرب يَكْسِرُ قبل الساكن على أصل التقاء الساكنين.

وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف، ولا في الأسماء غير المتمكنة وردة الشَّلَوَيْن بأنه قد جاء الحذف في الحروف، ألا ترى تخفيفَهُم إنَّ وأنَّ وكأنَّ، وقالوا في لعلْ، علَّ، وقد جعل سيوريه علُّ من العلُّ<sup>(١)</sup>.

وكسر ميم مذ، ومنذ لغة بني سليم، كذا قال ابن مالك.

وقال أبو حيان: حَكَى اللَّخْيَانِي<sup>(٢)</sup> في نوادره: كسر منذ عن بني سليم وكسر مِذ عن عُكْل<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في الكتاب (٢٢٨/٤). «علَّ». معناها الإتيان من فوق.

(٢) هو أبو الحسن علي بن المبارك اللخمي. أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. كان حياً قبل سنة ١٨٩ هـ. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٠٦/١٤) والفهرست (٤٨/١) وإيضاح المكنون (٣٤٥/٢) وهدية العارفين (٦٦٨/١).

(٣) عُكْل - قيلة فيهم غبارة وقلة فهم؛ ولذلك يقال لكل من فيه غلة ويستحق عكلي. وقال ابن الكلبي هو أبو بطن منهم حضنته أمة سَمَّى عُكْل فسميت القبيلة بها (اللسان. ٤٦٧/١).

ولهما ثلاثة أحوال :

الأول : أن يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية ، كقوله :

٨٥٤ - وما زلت أبني المالَ مُدَّ أنا يافع<sup>(١)</sup>

وقوله :

٨٥٥ - ما زال مُدَّ عَقَلْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ<sup>(٢)</sup>

وقوله :

٨٥٦ - منذ ابْتُذِلْتُ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ<sup>(٣)</sup>

والمشهور أنهم حيثُ ظَرَفَان مضافان ، فقليل : إلى الجملة ، وعليه سيبويه ،  
والسِّيرافي ، والفارسي ، وابن مالك .

وقيل : إلى زمان مضاف إلى الجملة ، وعليه ابن عصفور ، لأنهما لا يدخلان عنده إلا  
على أسماء الزمان ، ملفوظاً بها ، أو مقدرةً ، فالتقدير في : ما رأيته مد زيد قائم : مُدَّ زَمَنٍ

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه

وليداً وكهلاً حين شُبْتُ وأمرداً

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وتذكرة النحاة (ص ٥٨٩ ، ٦٣٢) والدرر (٣/ ١٣٩) وشرح  
التصريح (٢١/ ٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٧ ، ٧٥٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٠ ، ٢٢٦) وبلا نسة  
في أوضح المسالك (٣/ ٦٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٣٦) .  
(٢) صدر بيت من الكامل ، وعجزه

ودنا فأدرك خمسة الأشبار

ويروي : «فَسَمًا» مكان «ودنا» . وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٠٥) والأشباه والنظائر (٥/ ١٢٣)  
والجني الداني (ص ٥٠٤) وجواهر الأدب (ص ٣١٧) وخزانة الأدب (١/ ٢١٢) والدرر (٣/ ١٤٠) وشرح  
التصريح (٢١/ ٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣١٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٥) وشرح المفصل  
(٢/ ٢٢١ ، ٦/ ٣٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٢١) والمقتضب (٢/ ١٧٦) . وبلا نسة في إصلاح المنطق  
(ص ٣٠٣) وأوضح المسالك (٣/ ٦١) والدرر (٦/ ٢٠٣) وشرح الأشموني (١/ ٨٧) ولسان العرب  
(٦/ ٦٧ - خمس) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٦)

وفي البيت شاهد آخر ، وهو قوله . «فأدرك خمسة الأشبار» حيث جَرَد اسم العدد من «أل» المعرفة  
وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف .  
(٣) عجز بيت من الكامل ، وصدرة :

قالت أمة ما لجسمك شاحباً

وهو لأبي دؤيب في الدرر (٣/ ١٤١) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٥) ولسان العرب (٨/ ٣٥٨) - تقع ،  
٣٤/ ١٢ - أمم ، ١٤/ ١٥٥ - جنى) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٣)

زيد قائم، وقيل: إنهما حيتنئ مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، يكون هو الخبر، وعليه الأخفش.

الحال الثاني: أن يليهما اسم مرفوع نحو: مذ يوم الخميس، ومنذ يومان. وفيهما حيتنئ مذهب:

أحدهما: وعليه المبرد، وابن السراج، والفارسي، أنهما حيتنئ مبتدآن، وما بعدهما خبر.

ومعناهما: الأمد، إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المدّة إن كان ماضياً. هذه عبارة المغني<sup>(١)</sup>.

وعبارة أبي حيان: وتقديرهما في المنكر: الأمد، والتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وفي المعرفة: أول الوقت، والتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الخميس.

الثاني: وعليه الأخفش، والزجاج، والزجاجي أن المرفوع بعدهما مبتدأ، ومذ، ومنذ ظرفان خبر له، كما إذا أضيفا إلى جملة.

ومعناهما: بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان، ولا يخفى ما في هذا من التعسف، لأنه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما.

الثالث: وعليه أكثر الكوفيين، والسهلي، وابن مضاء، وابن مالك، أنهما ظرفان، مضافان للجملة حذف فعلها، وبقي فاعلها، والأصل: مذ كان، أو مضى يومان. قال ابن مالك: ويُرجّح أنه فيه إجزاء مذ، ومنذ على طريقة واحدة، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادّعي التعريف.

قال أبو حيان: وقد يُردّ بأن الكوفيين إنما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة من: «من» و«ذو الطائية»، أو من: «من» و«إذ» فما بعدهما من الصلة، أو المضاف إليه، وهما باطلان، وبأن إضمار الفعل ليس بقياس.

الرابع: وعليه بعض الكوفيين: أنه خبر لمبتدأ محذوف بناء على أنها من: «من» و«ذو الطائية»، والتقدير: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان، والكلام على هذا القول، وما قبله جملة واحدة، وعلى الأولين جملتان.

وعلى هذا اختلف: هل الجملة مذ، ومنذ ومرفوعهما محلّ من الإعراب؟ فقال

الجمهور: لا. وقال السيرافي: إنها في موضع الحال، كأنه قال: ما رأيته متقدماً. وَرَدَّ بأنها خرجت مخترج الجواب، كأنه قيل له: ما أمدُّ ذلك؟ قال: يومان، ويأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال.

الثالث: أن يقع بعدهما اسمٌ مجرورٌ، فقيل: هما اسمان مضافان، لأن الاسمية قد تثبت لهما، فلا يَخْرُجَان عنها ما أمكن بقاؤهما عليها، وقد أمكن ذلك بأن يُجَعَلَ طرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما.

والجمهور على أنهما حيثل حَرْفاً جَرَّ لإيصالهما الفعل إلى «كَمْ»، كما يوصل حرفُ الجَرِّ، تقول: منذ كم سرت؟ كما تقول: بكم اشتريت؟. ولو كانا طَرَفَيْنِ لجاز أن يستغني الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما، فكان يقال: منذ كم سرت فيه، أو سرتَه إن اتسع، كما تقول: يوم الجمعة قمت فيه، أو قمته، ولم تتكلم العرب بذلك، وعلى هذا فهما بمعنى «مِنْ» إن كان الزَّمانَ ماضياً، وبمعنى «فِي» إن كان حاضراً، وبمعنى: «مِنْ» وإلى جميعاً إن كان معدوداً، نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو منذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام.

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرّ منذ للماضي على رفعه، وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جرّه.

ومن الكثير في منذ قوله:

٨٥٧ - وَرَنَعَ عَقَتَ آثَارَهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ<sup>(١)</sup>

ومن القليل في «مد» قوله:

٨٥٨ - أَقْوَيْنَ مَذْ جَجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ<sup>(٢)</sup>

(١) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

ويروى: «آياته» مكان «آثاره» والبيت لا يرى القيس في ديوانه (ص ٨٩) والدرر (١٤٢/٣) وشرح التصريح (١٧/٢) وشرح شواهد المغني (١/٣٧٤، ٢/٧٥٠) ويلا نسبة في أوصح المسالك (٣/٤٩) وشرح الأشموني (٢/٢٩٧) ومعني اللبيب (١/٣٣٥).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدوره

لمن الديارُ بقيةُ الحجير

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٦) والأزهية (ص ٢٨٣) وأسرار العربية (ص ٢٧٣) والأغاني (٦/٨٦) والإنصاف (١/٣٧١) وخزانة الأدب (٩/٤٣٩، ٤٤٠) والدرر (٣/١٤٢) وشرح التصريح (١٧/٢) وشرح شواهد المغني (٢/٧٥٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٤) وشرح المفصل =

ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو: ما رأيته مذ قدومُ زيد بالرفع والجر، وهو على حذف زمان، أي منذ زمن قدوم زيد.

ويجوز وقوع «أن» وصلتها بعدهما نحو: ما رأيته مُذَّ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي، فيحكم على موضعهما بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جر، وهو على تقدير زمان أيضاً.

ومذ، ومنذ لا يجزان إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بين.

وأجاز المبرِّد أن يجزا مضمراً الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيته مُنْذُ، أو مذهُ، وردَّ بأن العرب لم تُقْلَهُ.

ولا يلحق مذ، ومنذ بالظروف المتصرفة عند الجمهور من البصريين، ومن قال: بأنهما مبتدآن في الحال الثاني أحقهما بالتصرف.

### [مع]

(ص): (مع) لمكان الاجتماع، أو وقته، وتجر بـ «من»، وتقع خبراً وصلة وصفة، وحالاً، وسكونها قبل حركة، وكسرهما قبل سكون لفة، وليست حيتلاً حرف جر خلافاً للنحاس. وتفرد فتكون حالاً بمعنى جميع، وغيره بقلّة، وهل هي حيتلٌ مقصورة خلاف.

ولا لِسَلْبِ الأتّحاد في الوقت، وفقاً لثعلب، وابن خالويه، وأبي حيان.

(ش): من الظروف العادمة التصرف «مَعَ»، وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته، تقول: زيد مع عمرو، وجئت مع العصر، ويدل على اسميتها تنوينها في قولك: معاً، ودخول «من» عليها في قولهم: ذهب من معه، وقرئ: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ﴾<sup>(١)</sup> [الأنبياء: ٢٤].

قال ابن مالك: وكان حقه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المخفض، وهو لزوم وجه

= (٤/ ٩٣، ٨/ ١١) والشعر والشعراء (١/ ١٤٥) ولسان العرب (٤/ ١٧٠-هجر، ١٣/ ٤٢١-من) والمقاصد النحوية (٣/ ٣١٢) ولا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٤٨) وجواهر الأدب (ص ٢٧٠) ووصف المباني (ص ٣٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٧) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٥) ورواية ديوان زهير. «من حجج ومن دهر» وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت وبهذه الرواية يستلّ الكوفيون على أن «من» تأتي لابتداء الغاية الزمانية.

(١) هذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة، ومعنى «معي» هنا: عندي والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قبلي؛ أي أذكركم بهذا القرآن الذي عندي كما ذكر الأنبياء من قبلي أمهم (البحر المحيط ٦/ ٢٨٤). وقال أبو حيان: ودخول «من» على «مع» نادر، ولكنه اسم يدل على الصفة والاجتماع أجري مجرى الظروف فدخلت عليه «من» كما دخلت على «قبل» و«بعد» و«عند». وصنّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول «من» على «مع» ولم ير لها وجهاً



واحد من الاستعمال والوضع الناقص، إذ هي على حرفين بلا ثالث محقق العود إلا أنها أعربت في أكثر اللغات، لمشابتها «عند» في وقوعها خيراً، وصفةً، وحالاً، وصلة، ودالاً على حضور، وعلى قُرب.

فالحضور كـ ﴿يَجِيئُ وَمَنْ مَعِيَ﴾ [الشعراء: ١١٨]، والقرب كـ ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦].

وتسكينها قبل حركة نحو: زيد مَعَ عمرو، وكسرها قبل سكون نحو: زيد مَعَ القوم لغة ربيعة. وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثرت بالعوامل في: مِنْ مَعَهُ. ومن سَكَنَ بَنِي وَهُوَ الْقِيَاسُ. واسميتها حين السكون باقية على الأصح، كما يشعر به كلام سيبويه، لأن معناها مَبْنِيَّةٌ، وَمُعَرَّبَةٌ وَاحِدٌ.

وزعم النحاس: أنها حيثل حرف جرّ، وليس بصحيح. انتهى.

وبذلك عرف وجه ذكر «مع» في الظروف المبنية، لأنها مبنية في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب بإعرابها.

وتفرد عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبةً على الحال نحو: جاء زيدٌ وبكرٌ معاً. وقُلْ ووقعها في موضع رفع خبراً كقوله:

٨٥٩- أَفَيْسُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً<sup>(١)</sup>

وقوله:

٨٦٠- أَكُفَّ صَحَابِي حِينَ حَاجَاتُنَا مَعاً<sup>(٢)</sup>

واختلف في «معاً»، فذهب الخليل وسيبويه، وصححه أبو حيان: إلى أن فتححتها

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأرحامنا موصولة لم تقصّب

وهو لجنيد بن عمرو في الدرر (١٤٣/٣) وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٦) وبلا نسبة في الجي الداني (ص ٣٠٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٢) ومغني اللبيب (ص ٣٣٣). وفي الأصل: «أهوانا» تحريف، والصواب ما أثبتناه «أهواؤنا» وتقصّب. تُقَطَّع.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَكُفَّ يَكِّي عن أن ينال التماسها

وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٧٤)، وروايته فيه:

أَقْصَرَ كَفِّي أَنْ تَنَالَ أَكْثَهُمْ إِذَا نَحْنُ أَهْوِينَا وَحَاجَاتُنَا مَعاً  
وَأَمَالِي الْقَالِي (٣١٨/٢) والدرر (١٤٤/٣) وشرح شواهد المغني (٧/٢).

إعراب، كما في حال الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد، وحال الإضافة.

وذهب يونس والأخفش، وصححه ابن مالك: إلى أَنَّ فتحتها كفتحة تاء فتى، وأنها حين أفردت رُذِّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة، فصار مقصوراً، وأَيَّده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور، وردّه أبو حيان: بأن شَأْنَ الظَرْفِ غير المتصرفِ إذا أُخبر به أن يبقى على نصبه، ولا يرفع، تقول: الزيدان عندك.

وذهب ابن مالك: إلى أنها في الإفراد مساوية لمعنى: «جميع».

قال أبو حيان: وليس بصحيح، فقد قال ثعلب: إذا قلت: جاء جميعاً احتمل أَنَّ فِعْلَهُمَا في وقت أو وقتين، وإذا قلت: جاء معاً، فالوقت واحد، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الزَمَنِ.

### [الزمن المبهم المضاف لجملة]

(ص): ومنها: كُلَّ زَمَنٍ مَبْهَمٍ مضاف لجملة، فإن صَدَرَتْ مَبْنِيٌّ فبناؤه راجعٌ، أو معرب فمرجوعٌ. وَمَنْعَةُ البَصْرِيَّةِ، أو «ما» أو «لا» لم تتغير، أو «لا» التبرئة فكذلك، وقد يجرّ اسمها، ويرفع. ومنع سيبويه إضافة مستقبل لاسمية، وجوّزه الأخفش وابن مالك.

(ش): من الظروف التي تُبْنَى جوازاً لا وجوباً كُلُّ أسماء الزمان المبهمة، إذا أُضيفت إلى الجمل.

والمراد بالمُبْهَمَةِ: ما لا يختصّ بوجه كـ «حين»، ومُدَّةٌ، ووقت، وزمن. وما يختصّ بوجه دون وجه كنهار، وصباح، ومساء، وغداة، وعَشِيَّةٌ بخلاف ما يختصّ بتعريف أو غيره كـ «أمس»، وغد، فإنه لا يضاف إلى الجمل.

ومنه المحذود والمعدود والموقت، كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره. ويضاف الجميع إليها كالمفرد. وسواء في الجمل: الفعلية والاسمية، لكن البناء راجعٌ فيما كان صدرها مبنياً نحو: «كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»<sup>(١)</sup>.

٨٦١ - على حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ<sup>(٢)</sup>

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور (حديث رقم ١٥٢١) عن أبي هريرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من حجَّ لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه».

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

على حين عاتبت المشيب على الصبا      وقلستُ لكُما أضحُّ والشيبُ وازعُ

وهو للناطقة الديانية في ديوانه (ص ٣٢) والأضداد (ص ١٥١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٥) وخزانة الأدب (٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣) والدرر (٣/ ١٤٤) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٦) وشرح =

٨٦٢ - على حينَ يستَضِيحُ كُلَّ حَلِيمٍ<sup>(١)</sup>

مرجوح فيما كان صدرها معرباً. قرأ نافع: ﴿هَكَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] بالبناء<sup>(٢)</sup>. وقرأ السَّتَةُ بالإعراب. وقال الشاعر:

٨٦٣ - عَلَى حِينٍ لَا يَذُوُّ يُرْجَى وَلَا حَضَرُ<sup>(٣)</sup>

وقال:

٨٦٤ - كريم على حينَ الكِرَامِ قَلِيلُ<sup>(٤)</sup>

وقال:

٨٦٥ - على حينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ قَانِي<sup>(٥)</sup>

= أبيات مسبوقة (٥٣/٢) وشرح التصريح (٤٢/٢) وشرح شواهد المعني (٨١٦/٢، ٨٨٣) والكتاب (٣٣٠/٢) ولسان العرب (٣٩٠/٨ - وزع، ٧٠/٩ - خشف) والمقاصد الحوية (٤٦٠/٣، ٣٥٧/٤) وبلا نسة في الأشياء والظائر (١١١/٢) والإنصاف (٢٩٢/١) وأوضح المسالك (١٣٣/٣) ووصف المباني (ص ٣٤٩) وشرح الأشموني (٣١٥/٢، ٥٧٨/٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٧) وشرح المعصل (١٦/٣، ٥٩١/٤، ١٣٧/٨) ومعني الليب (ص ٥٧١) والمقرب (٢٩٠/٢، ٥١٦/٢) والمنصف (٥٨/١) (١) عجز بيت من الطويل، وصلده.

لأَجْتَذِبَنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلُمًا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٥/٣) وخزانة الأدب (٣٠٧/٣) والدرر (١٤٥/٣) وشرح الأشموني (٣١٥/٢) وشرح التصريح (٤٢/٢) وشرح شواهد المعني (٨٣٣/٢) ومعني الليب (٥١٨/٢) والمقاصد النحوية (٤١٠/٣) (٢) خرجت هذه القراءة على وجهين ذكرهما الزمخشري وغيره انظر الكشف (١٩٧/١) وتفسير البحر المحيط (٦٧/٤). (٣) الشطر من الطويل، ولم يعرف تمتته ولا قائله. وهو في الدرر (١٤٦/٣). (٤) عجز بيت من الطويل، وصلده:

ألم تعلمي يا عمرك الله أني

وهو لمبشر بن هذيل في ديوان المعاني (٨٩/١). ولمويل بن جهم المذحجي في شرح شواهد المعني (٨٨٤/٢). ولمبشر بن هذيل أو لمويل بن جهم في المقاصد النحوية (٤١٢/٣). وبلا نسبة في الدرر (١٤٧/٣) وشرح الأشموني (٣١٥/٢) ومعني الليب (٥١٨/٢). (٥) عجز بيت من الوافر، وصلده:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ مُلِمِّي

رويت الثلاثة بالفتح.

ومنع البصريون البناء في هذا القسم، وأوجبوا الإعراب.  
وأيد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماع لقراءة نافع السابقة والآيات.  
وإن صدرت الجملة بـ «ما» أو «لا» أُخْتِي ليس لم يختلف الحُكْم من بقاء رفعهما الاسم، ونصبهما الخبر، والإضافة بحالها كقوله:

٨٦٦ - على حينَ ما هذا بحين تَصَابِرُ<sup>(١)</sup>

وقوله:

٨٦٧ - وَكُنْ لِي شَعِيماً يَوْمَ لَا ذُو شَقَاعَةٍ بِمَغْنِي فِتْيَالاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ<sup>(٢)</sup>  
وإن صدرت بـ «لا» الثبوتية بقي اسمُها أيضاً على ما كان من بناء أو نصب.  
وقد يُجَزَّ، وقد يُزْفَع، حكى: جئتكَ يوم لا حرّ ولا برد، بالبناء وبالجزّ، وبالرفع.  
وقال:

٨٦٨ - تَرَكَتْسِي حِينَ لَا مَالٌ أَحْيِسُ بِهِ<sup>(٣)</sup>

بالزّفع.

ومذهب سيبويه: أَنَّ الظَّرْفَ إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته للفعليّة، ولا يجوز إضافته إلى الاسميّة، لأنه حينئذٍ بمعنى «إذا»، وهي لا تضاف إليها، فلا يقال: أتيتك حين زيد ذاهب.

بخلاف الذي بمعنى الماضي، فإنه بمعنى «إذ»، فيضاف للفعليّة والاسميّة معاً كهي.  
وذهب الأخفش: إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسميّة أيضاً. وصحّحه ابن مالك مستنداً بنحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُوقٌ﴾ [غافر: ١٦].

---

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٦/٣) والدرر (١٤٧/٣) وشرح الأشموني (٣١٥/٢) وشرح التصريح (٤٢/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٥) والمقاصد النحوية (٤١١/٣).  
(١) الشطر من الطويل، ولم يعرف تمته ولا قائله وهو في الدرر (١٤٨/٣).  
(٢) تقدم يرقم (٤٥٠).  
(٣) صدر بيت من البسيط وعجزه.

وحين جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلِمَا

وهو لأبي الطفيل عامر بن وائلة في خزائن الأدب (٣٩/٤، ٤٠، ٤١) والدرر (١٤٨/٣) والكتاب (٣٠٣/٢).

ويروى: «حين لا مالي» بجزّ «مال» حيث أضلف «حين» إلى «مال» وألغى عمل «لا»

قال أبو حيان: إنما أجاز الأخفش ذلك، لأنه يجيز في «إذا» أن تُضاف إلى الاسمية، فكذا ما هو بمعناها.

(ص): أو لمبني، والحق به في ذلك ناقص الدلالة كـ «غير»، و«مثل»، والمختار وفقاً لابن مالك: لا يبنى مضاف لمبني مطلقاً.

(ش): من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزمان المبهمة إذا أُضيفت إلى مبني مفرد نحو: «يومئذ»، و«حيثئذ».

والحق بها الكثرون كل اسم ناقص الدلالة كـ «غير»، و«مثل»، و«دون»، و«بين»، فبنوه إذا أُضيف إلى مبني نحو: ما قام أحدٌ غيرك، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَمَعَ نِئْلٌ مَا أَكْتَمُ تَطْفُونُ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وقرئ: ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ﴾ [هود: ٨٩] بفتح اللام<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿وَمَا تَدُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]. «لَقَدْ نَقَعَ بَيْنَكُمْ» [الأنعام: ٩٤]. وقال الشاعر:

٨٦٩ - وَإِذْ مَا يَثْلَهُمْ بِسُرٍ<sup>(٢)</sup>

وقال:

٨٧٠ - لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبُ مِنْهَا عَزِزٌ أَنْ نَلْقَتْ<sup>(٣)</sup>

والقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم من شَبَّ هذا الأصل.

وذهب ابن مالك: إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلاً، لا ظرفاً ولا غيره، لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكفَّ سبب البناء، وتلغيه في غير موضع، فكيف تكون داعيةً إليه؟

والفتحات في الشواهد السابقة حركات إعراب، فـ «مثل» في الآية الأولى حال من ضمير «لحق» المستكن. وفي الثانية مصدر أو حال، وفاعل يصيبكم «الله». وفي البيت

(١) هذه قراءة مجاهد والجاحدي وابن أبي إسحاق، وزويت عن نافع. وشُرِجَتْ على وجهين. أحدهما أن تكون الفتحة فتحة بناء، وهو فاعل كحاله حين كان مرفوعاً، ولما أُضيف إلى غير متمكن جاز فيه البناء كقراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ لَمَعَ نِئْلٌ مَا أَكْتَمُ تَطْفُونُ﴾، والثاني: أن تكون الفتحة فتحة إعراب وانصب على أنه بعث لمصدر محذوف، أي: إصابة مثل إصابة قوم نوح، والفاعل مضمَر يصره سياق الكلام، أي يصيبكم هو، أي العذاب. انظر تفسير البحر المحيط (٥/٢٥٥).

(٢) تقدم برقم (٤٢٤)

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

حمامة في غصون ذات أوقال

وهو لأبي تيس بن الأسلت في ديوانه (ص ٨٥) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٦) وخزانة الأدب (٣/٤٠٦)،  
٤٠٧) والدرر (٣/١٥٠). ولأبي تيس بن رفاعة في شرح أبيات سيويه (٢/١٨٠) وشرح شواهد المعني =

حال. و«غير» في المثال والبيت حال أو مستثنى. و«دون» و«بين» منصوبان على الظرفية، وهذا الذي ذهب إليه هو المختار.

(ص): ولا يلحق الرابطة الجملة المضاف إليها إلا نادراً.

(ش): قال ابن مالك: كُلُّ مضاف إلى جُمْلَةٍ مقدّر الإضافة إلى مُصَدِّرٍ مِنْ معناها. ومن أجل ذلك لا يعود منها ضميرٌ إلى المضاف إليها، كما لا يعود من المَصَدِّر، فإن سمع ذلك عدّ نادراً، كقوله:

٨٧١ - مضت مائة لِعَامٍ وَلِدْتُ فِيهِ<sup>(١)</sup>

وقوله:

٨٧٢ - وتسخن لَيْلَةً لا يستطيع نُباحاً بها الكَلْبُ إلا هَريراً<sup>(٢)</sup>

والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الإضافة، وجعلت صفة كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا أَيَّامَ تَرْجَعُونَ فَيُؤَدُّ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

---

= (٤٥٨/١) وشرح المفصل (٨٠/٣) ويلا نسبة في الأشياء والظواهر (٦٥/٤، ٢١٤، ٢٩٦/٥) والإنصاف (٢٨٧/١) وخزانة الأدب (٥٣٢/٦، ٥٥٢، ٥٥٣) ومزّ صناعة الإعراب (٥٠٧/٢) وشرح التصريح (١٥/١) وشرح المفصل (٨١/٣، ١٣٥/٨) والكتاب (٣٢٩/٢) ولسان العرب (٣٥٤/١٠) - نطق، ٧٣٤-٧٣٤/١) وقيل ومعني اللبيب (١٥٩/١).

ويروى: «غير» بالضم، بالرفع على الفاعلية. ويروى: «في مسحوق ذات أوقال» مكان «فصوص ذات أوقال». والمسحوق: ما طال من الدُّوم، وهو شجر المقل؛ وأوقاله: ثماره (اللسان ١١/٧٣٤).

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وعشرٌ بعد ذلك وحبتان

وهو للنايفة الجملي في ديوانه (ص ١٦١) والأغاني (٦/٥) وخزانة الأدب (١٦٨/٣) وشرح شواهد المعني (٦١٤/٢، ٩٢٠) والشعر والشعراء (٣٠٠/١) وللنمر بن توبل في الدور (١٥١/٣) وليس في ديوانه. ويلا نسبة في معني اللبيب (٥٩٢/٢) والمقرب (٢١٦/١)

ويروى «سنة» مكان «مائة»، و«قبل» مكان «بعد»

(٢) البيت من المتغارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٤٥) وخزانة الأدب (٦٦/١) والدور (١٥٢/٣). ويلا نسبة في معني اللبيب (٥٩٢/٢).

## المفعول معه

(ص): هو التالي واو المصاحبة، والأصح أنه مقيسٌ، فقيل: لا يختصّ. والجمهور بما صلح فيه العطف، ولو مجازاً. والمبرد والسيرافي بما كان الثاني مؤثراً للأول، وهو سَبِيحٌ. والخضراوي بما في معنى ما سمع.

(ش): المفعول معه هو التالي واو المصاحبة<sup>(١)</sup>.

فخرج غير التالي واواً مما قد يطلق عليه في اللغة مفعولاً معه، كالمجرور بـ «مع» وبإياء المصاحبة: كجلست مع زيد، ويعتك القَرْس بِلجامه.

والتالي واو العطف، فإنّ المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق لا من الواو، وهنا لا تفهم إلا من الواو.

وفي كون هذا الباب مقيساً خلافاً، فبعض النحويين يقتصر في مسائله على السماع، ونسبه جماعة إلى الأكثرين.

قال ابن عصفور: ومعناه أنهم لا يجيزونه إلاّ حيث لا يُرادُ بالواو معنى العطف المحض، لأن السماع إنما ورد به هناك.

والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف، فقومٌ يقيسونه في كلّ شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو: قام زيدٌ وعمرأ، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلاً

(١) واو المصاحبة هي واو المعية، وهي التي ينصب بعدها الاسم على أنه مفعول معه وتفيد جعل ما بعد واو المعية جواباً لما قبله، وليس له في الكلام إلا معنى واحد هو الجمع بين الشئين، وهو معنى المعية مثل: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» إذ ليس المراد النهي عن أكل السمك واللبن، وإلا لقلنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولكن المعنى النهي عن الجمع بينهما. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (ص ١١٧٤)

نحو: قعدت، أو ضحكت، أو انتظرتك وطلوع الشمس، وعليه ابن مالك.

والجمهور، كما قال أبو حيان: خصّوه بما صلح فيه معنى العطف، ومعنى المفعول به، فلا يجوز حيث لا يتصوّر معنى العطف، لقيام الأدلّة، على أن واو «مع» عطف في الأصل، ولا حيث تمخّض معنى العطف، لأنّ دخول معنى المفعول به هو الذي سوّغ خروجه بما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تُؤزّرها العرب على غيرها إلى النصب.

وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو: جاء البرد والطيّالة، لأنّ المجيء يصحّ منهما، أو مجازاً نحو: سار زيد والنيل، إذ يصحّ عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق ريداً في حال سيره، كما لا يفارقه من سائرته.

وقال المبرّد والسيّراfi: يقاس فيما كان الثاني مؤثراً للأول، وكان الأول سبباً له نحو: جاء البرد والطيّالة، فالبرد سبب لاستعمال الطيّالة، وجئت وزيداً، أي كنت السبب في مجيئه.

وقال ابن هشام الخضراوي: الاتفاق على أنّ هذا مطرّب في لفظ الاستواء، والمجيء والصنع، وفي كل لفظة سمعت.

وينبغي عندي أن يُقاس على ما سُمع ما في معناه، وإن لم يكن من لفظه فيقاس «وصلّ» على «جاء» و«رافق» على «استوى»، و«فعلت» على «نعت»، وكذا ما في معناه، وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز. انتهى.

### [ناصب المفعول معه]

(ص): وناصبه ما سبقه من فعل، أو شبهه، وقيل: الواو، وقال الرّجاج: مضمّر بعدها، والكوفيّة الخلاف. والأخفش انتصب انتصاب الظرف. والأصح: ينصبه المتعدّي، و«كان»، لا معنوي كإشارة.

(ش): في ناصب المفعول معه أقوال:

أحدها: وهو الأصح: أنه ما تقدّمه من فعل أو شبهه نحو: جاء البرد والطيّالة واستوى الماء والخشبة، وأعجبتني استواء الماء والخشبة، والناقة متروكة وقصيلها، ولست زائلاً وزيداً حتى نعل<sup>(١)</sup>.

وسواء في الفعل المتعدّي أو اللازم عند الأكثرين، نحو: لو خليت والأسد لأكلك، ونحو: لو تركت الناقة وقصيلها لرضعها.

وقال قوم: لا يكون إلّا مع غير المتعدّي، لثلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال: ضربتك وزيداً على أنه مفعول معه.

(١) في الأصل «فعل» ولعلّ الصواب ما أثبتناه، من علّ يعمل. إذا شرب.



وهل يكون مع كان الناقصة؟ خلاف: قال قوم: لا، لأنه ليس فيها معنى حَدَثٍ تَعْدَى بالواو. والجمهور: نعم، لأنَّ الصحيح أنها مشتقة، وأنها تدلُّ على معنى سوى الزمان، وقد قال الشاعر:

٨٧٣ - يَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي<sup>(١)</sup>

وقال:

٨٧٤ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَيَسِي أَيْكُمْ<sup>(٢)</sup>

ومذهب سيويه<sup>(٣)</sup>. أنه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه، واسم الإشارة، والظرف، والجار والمجرور.

وأجازه أبو علي وغيره نحو هذا لك وأباه<sup>(٤)</sup>، وعليه:

٨٧٥ - هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّيًّا<sup>(٥)</sup>

القول الثاني: أن ناصبه الواو، وعليه الجرجاني، لاخصاصها لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه.

(١) تقدم برقم (١٦٢).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

#### مكان الكليتين من الطحال

وهو لشعبة بن قمبر في نوادر أبي زيد (ص ١٤١). وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي (ص ٩١٤) وصدره فيه: «وإنَّا سوف نحمل موليتنا». ويلا نسبة في أوصح المسالك (٢/٢٤٣) والدرر (٣/١٥٤)، وسر صناعة الإعراب (١/١٢٦، ٢/٦٤٠) وشرح أبيات سيويه (١/٤٢٩) وشرح الأشموني (١/٢٢٥) وشرح التصريح (١/٣٤٥) وشرح قطر الندى (ص ٢٣٣) وشرح المفصل (٢/٤٨) والكتاب (١/٢٩٨) واللمع (ص ١٤٣) ومجالس ثعلب (ص ١٢٥) والمقاصد النحوية (٣/١٠٢).

وقد نصب قوله: «بني» على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالمطف على اسم «كرونا» الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المتفصل.

(٣) انظر الكتاب (١/٢٩٨).

(٤) في الأصل: «وإياه»، والصواب ما أثبتناه. وقد قال سيويه: «وأما نحو: هذا لك وأباك، فقيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل». انظر الكتاب (١/٣١٠).

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره

#### لا تحبستك أثوابي فقد جُمعت

وهو بلا نسبة في الأشياء والنظائر (٧/٧٦) والدرر (٣/١٥٤) وشرح الأشموني (١/٢٢٤) وشرح التصريح (١/٣٤٣).

ويروى: «مطوياً» مكان «مطوياً».

وَرَدَّ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ مَعَهَا، كَمَا يَتَّصَلُ بِإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَبَأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهَا إِذْ لَا يَعْمَلُ الْحَرْفُ نَصْبًا إِلَّا وَهُوَ مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ.

الثالث: أَنْ نَاصِبُهُ فِعْلٌ مَضْمُونٌ بَعْدَ الْوَائِ، وَعَلِيهِ الرَّجَاجُ، قَالَ: فَإِذَا قُلْتَ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ، فَالْتَقْدِيرُ: وَلَا بَسْتَ أَبَاكَ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ الْفِعْلُ السَّابِقُ لِفَصْلِ الْوَائِ، وَعَوْرُضٌ بِالْعَطْفِ، فَإِنَّ فَصْلَ الْوَائِ فِيهِ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ تَسْلُطِ الْعَامِلِ، وَبِأَنِّ فِيهِمَا ذِكْرُهُ إِحَالَةً لِلْبَابِ، إِذْ يَصِيرُ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ: مَفْعُولٌ بِهِ، لَا مَفْعُولٌ مَعَهُ.

الرابع: أَنَّ نَصْبَهُ بِالْخِلَافِ، وَنَسْبَهُ ابْنُ مَالِكٍ لِلْكُوفِيِّينَ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْخِلَافَ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَايَ، وَلَمْ يَثْبُتِ التَّصَبُّعُ بِالْمَعْنَايِ الْمَجْرُودَةِ مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَبَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْخِلَافُ نَاصِبًا لَقِيلَ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرَأً، وَيُقَوِّمُ زَيْدٌ لَا عَمْرَأً، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَهَذَا الْقَوْلُ لِبَعْضِ الْكُوفِيِّينَ. وَأَكْثَرُهُمُ الْأَخْفَشُ عَلَى أَنَّ الْوَائِ مَهِيئَةٌ لِمَا بَعْدَهَا أَنْ يَنْتَصِبَ ائْتِصَابُ الظَّرْفِ، لِأَنَّ أَصْلَ جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ: مَعَ الطَّيَالِسَةِ، فَلَمَّا حَذَفَتْ مَعَ، وَكَانَتْ مُتَّصِيَةً عَلَى الظَّرْفِ، ثُمَّ أَقِيَمَتِ الْوَائِ مَقَامَهَا ائْتِصَابٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى ائْتِصَابِ «مَعَ» الَّتِي وَقَعَتِ الْوَائِ مَوْقِعَهَا، إِذْ لَا يَصِحُّ ائْتِصَابُ الْحُرُوفِ، كَمَا يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَ إِلَّا الْوَاقِعَةُ مَوْقِعَ «غَيْرِ» بَارْتِفَاعِ «غَيْرِ» نَحْوِ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُفَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وَالْأَصْلُ: غَيْرَ اللَّيْلِ.

### [مَنْعُ تَقَدُّمِهِ عَلَى عَامِلِهِ]

(ص): وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَلَا مَصَابِحُهُ خِلَافًا لِابْنِ جَنِّيٍّ، وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَ الْوَائِ بِظَرْفٍ، وَلَا يَكُونُ جُمْلَةً خِلَافًا لَصَدْرِ الْأَفَاضِلِ<sup>(٢)</sup>.

(ش): الْمَفْعُولُ مَعَهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ بِاتِّفَاقٍ، لِأَنَّ أَصْلَ وَائِهِ لِلْعَطْفِ، وَالْمَعْطُوفُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَصَابِحِهِ أَيْضًا، لَمَّا ذَكَرَ. وَأَجَاوَزَ ابْنُ جَنِّيٍّ، فَيَقَالُ: اسْتَوَى وَالْخَشْيَةُ الْمَاءُ، لَوُرُودِهِ فِي الْعَطْفِ قَالَ:

٨٧٦ - عَلَيَّكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(٣)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ «وَأَبَاكَ»؛ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ. وَقَدْ قَالَ سَيِّبُوه «... وَمَعْنَاهُ أَيْضًا مِنَ الْعَرَبِ الْمَوْثُوقُ بِهِمْ مِنْ يَقُولُ: مَا شَأْنُ قَيْسٍ وَالْبَرِّ تَسْرُفُهُ. لَمَّا أَظْهَرُوا الْأَسْمَ حَسَنَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا عَلَيْهِ الْكَلَامَ الْآخَرَ فَإِذَا أَصْبَحَتْ فَكَانَتْ قُلْتُ: مَا شَأْنُكَ وَمَلَابَسَةُ زَيْدًا، أَوْ وَمَلَابَسُكَ زَيْدًا، فَكَانَ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ عَلَى فِعْلٍ وَتَكُونَ الْمَلَابَسَةُ عَلَى الشَّانِ؛ لِأَنَّ الشَّانَ مَعَهُ مَلَابَسَةٌ لَهُ، أَحْسَنَ مِنْ أَنْ يُجْرُوا الْمَظْهَرَ عَلَى الْمَضْمُونِ. انْظُرِ الْكِتَابَ (٣٠٩/١).

(٢) صَدْرُ الْأَفَاضِلِ: هُوَ نَاصِرُ بْنُ عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُطْرُزِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦١٠ هـ. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ.

(٣) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ (٦٦٦).

وسماعه هنا قال :

٨٧٧ - جَمَعْتُ وَفُحْشاً غَيِّبَةً وَنَمِيمَةً<sup>(١)</sup>

ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالاً من باب التابعية، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك، فإذا جاء في الأصل بقلّة أو اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة.

ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره، فلا يقال: قام زيدٌ واليوم عمراً، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها، لأن الواو هنا نزلت منزلة الجاز مع المجرور، فمنعوا الفصل بينهما.

وزعم صدر الأفاضل: أن المفعول معه يكون جملةً، وخُزج عليه قولهم: جاء زيد والشمس طالعةً، وقَوِّ مِنْ جَعْلِهَا حالاً، لأنها لا تنحلُّ إلى مفرد يبيّن هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدة. وأجيب بأنها مؤوَّلة بالحال السَّبِيَّة، أي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، وقيل: تؤول بمنكر أو نحوه.

### [أقسام المفعول معه]

(ص): ويجب العطف بعد مفرد خلافاً للصيغتين والثلاثا: يجوز إن أوّل بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد، وهو في نحو: مالك وزيداً بـ «كان» مضمرة قبل الجار، أو بمصدر «لايس» بعد الواو.

وقال السيرافي بـ «لايس»، فإن كان منفصلاً أو ظاهراً رجّح العطف، وأوجبهُ بعضهم. وقد ينصب بعد «ما»، و«كيف» بمقدّر، وهو «كان» ناقصة. وقيل: تامّة.

وقدّر سيبويه مع «ما»: «كنت»، و«كيف»: تكون، فقال ابن ولاد: متعين وقرق. والسيرافي: لا.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ثلاث خصالٍ لست عنها مَرْعوي

ويروى: «خصالاً ثلاثاً». وهو ليزيد بن الحكم في خزنة الأدب (٣/ ١٣٠، ١٣٤) والدور (٣/ ١٥٦) وشرح شواهد المعني (٦٩٧/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٣٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٨٦، ٢٢٢) وبلا نسبة في خزنة الأدب (٩/ ١٤١) والخصائص (٢/ ٣٨٣) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤) وشرح التصريح (١/ ٣٤٤، ١٣٧).

وقد ذهب ابن جني إلى أن الواو في «وفحشاً» هي واو المعية، وأن الشاعر قدم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب. وذهب الجمهور إلى أن الواو هذه هي واو العطف، وأن «فحشاً» معطوف على «نميمة»؛ لكن الشاعر اضطرّ إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه، والتقدير: جمعت غيبة ونميمة وفحشاً.

ورجح النصب إن خيف فوات المعية، فإن لم يَضْلُحْ الفعل لها جاز إضمار صالح، فإن لم تحسن «مع» وجب. وقيل: تضمن معنى: يتسلط به.

ويستويان في مضمير أكد نحو: رأسه والحائط من كل متعاطفين بإضمار الفعل.

(ش): مسائل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام:

الأول: ما يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيان:

أحدهما: ألا يتقدم الواو إلا مفرداً<sup>(١)</sup> نحو: أنت ورأيتك، وكل رجل وضيعته، والرجال وأعضاؤها، والنساء وأعجازها، هذا قول الجمهور.

وجوز الصنيري في النصب بلا تأويل.

وجوز بعضهم في النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثاني جزأها، والتقدير: كل رجل كائن وضيعته.

والثاني: أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك: أنت أعلم ومالك، والمعنى: بمالك، وهو عطف على «أنت»، ونسبة العلم إليه مجاز.

الثاني: ما يجب فيه النصب، ولا يجوز فيه العطف، وذلك أن تتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل، وقيل الواو ضمير متصل مجرور، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: مالك وزيداً، وما شأنك وزيداً، وما صنعت وأباك<sup>(٢)</sup>، فيتمين النصب على المفعول معه. ولا يجوز العطف لامتناعه إلا في الضرورة.

والنصب في الاسمية «بكان مُضْمَرَةً» قبل الجاز، وهو اللام، وشأن: أي: ما كان شأنك وزيداً. أو بمصدر لابس منوياً بعد الواو، أي: ما شأنك وملابس زيداً، أو ملابستك زيداً. كذا نص عليه سيويه<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان نقلاً عن شيخه ابن الضائع<sup>(٤)</sup>: وهكذا تقدير معنى الإعراب، لأنه عند سيويه مفعول معه وتقدير الغلاصة مفعولاً به لا مفعولاً معه.

وقال السيرافي وابن خروف: المقدّر فعل، وهو «اللبس»، لأن المصدر لا يعمل مقدراً.

(١) أي ليس جملة.

(٢) في الأصل. «وإيتاك»، والصواب ما أثبتناه. راجع الحاشية ١ صفحة ١٧٨.

(٣) انظر الكتاب (٣٠٩/١).

(٤) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. وقد تقدم.

الثالث: ما يختار فيه العطف مع جواز النصب، وذلك أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهراً، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو: ما شأن عبد الله وزيد، وما أنت وزيد، فالأحسن جرّ زيد في الأول، ورفع في الثاني. لإمكان العطف، وهو الأصل. ويجوز فيه النصب مفعولاً معه، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب، وردّ بالسماع، قال:

٨٧٨ - وما أُنْتُ والمُسَيَّرَ في مَثَلَفٍ<sup>(١)</sup>

وسمع: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعةً من ثريد.

قال سيبويه: أي ما كنت وزيداً، وكيف تكون وقصعةً من ثريد، لأن «كنت» و«تكون» يقعان هنا كثيراً. انتهى.

قال الفارسي وغيره: و«كان» هذه المضمرّة تامة، لأن الناقصة لا تعمل هنا، فكيف حالّ هنا واختاره الشلّوبين.

وقال أبو حيّان: الصحيح أنها الناقصة، وأنها تعمل هنا، فكيف خبرها وكذا «ما».

واختلف في تقدير سيبويه مع: «ما كنت»، ومع «كيف تكون»: أذلك مقصود لسبويه أم لا؟.

فقال الشيرازي: هو غير مقصود، ولو عكس لا يمكن.

ورد المبرّد على سيبويه، وقال: يَصْلُحُ في كلٍّ منهما الماضي، والمستقبل، وتابعه ابن طاهر.

ورد ابن ولّاد على المبرّد، وقال: إنه لا يجوز إلّا ما قدره سيبويه، لأن «ما» دخلها معنى التحقير والإنكار، إذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملاسته: ما أنت وزيداً، لا لمن يقع منه ذلك، ولا ينكر إلّا ما ثبت واستقرّ دون ما لم يقع، وليست لمجرّد الاستفهام.

وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام، والمعنى: كيف تكون إذا وقع كذا، أي على أيّ حال لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل.

(١) صدر بيت من المقارِب، وحجّزه:

#### يُبرِّحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

وهو لأسامة بن حبيب الهللي في الدور (١٥٧/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٢٨/١) وشرح أشعار الهلّيين (١٢٨٩/٣) وشرح المفصل (٥٢/٢) والمقاصد النحوية (٩٣/٣). وللهللي في لسان العرب (٥٣٢/٤ - عبر) ويلا نسبة في رصف المباني (ص ٤٢١) وشرح الأشعموني (٢٢٤/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٠٤) والكتاب (٢٠٣/١).

ويروى: «فما أنا» مكان «وما أنت». والذكر: الجمل. والضابط: القوي.

الزايح: ما يختار فيه التّصّب مع جواز العطف، وذلك أن يجتمع شروط العطف، لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو: لا تفتد بالسّمك واللبن، ولا يصحبك الأكل والشّبع، أي مع اللّبن، ومع الشّبع، لأن التّصّب يبيّن مراد المتكلّم والعطف لا يبيّنه.

وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو:

٨٧٩- فكونوا أنتم وينّي أيكُم مكان الكلّيّين من الطّحال<sup>(١)</sup>

فإن العطف، وإن حسّن من حيث اللفظ، لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى، إذ يصير التقدير: كونوا أنتم وليكونوا هم، وذلك خلاف المقصود.

فإن لم يصلح الفعل للتسلّط على تالي الواو امتنع العطف عند الجمهور، وجاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل الصّالح نحو: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، لا يجوز أن يجعل: ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ معطوفاً لأن «أجمع» لا ينصب إلا الأمر، والكيد ونحوهما، فأما أن يجعل مفعولاً معه، أو مفعولاً بـ «أجمعوا» مقدراً. ومثله: ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ﴾ [الحشر: ٩] فالإيمان مفعولٌ معه، أو مفعول بـ «اعتقدوا» مقدراً.

فإن لم يحسن والحالة هذه «مع» موضع «الواو» تعيّن الإضمار، وامتنع المفعول معه أيضاً كقوله:

٨٨٠- وَرَجَجْنِ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا<sup>(٢)</sup>

لأن «رَجَجْنِ» غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لـ «مع». فيقدّر: «وكتّلن»<sup>(٣)</sup>.

وذهب جماعةٌ منهم أبو عُبَيْدَةَ، والأصمعيّ، وأبو محمّد الزيّدي<sup>(٤)</sup>، والمازني،

(١) تقدم قريباً برقم (٨٧٤)

(٢) حُجِرَ بيت من الواو، وصدّره:

إذا ما الغنّيات برزْنَ يوماً

وهو للرّاعي النّميري في ديوانه (ص ٢٦٩) والدور (١٥٨/٣) وشرح شواهد المغني (٧٧٥/٢) ولسان العرب (٢٨٧/٢ - زجج) والمقاصد النحوية (٩١/٣). ويلا نسبة في الأضواء والنظائر (٢١٢/٣)، ٢٣٣/٧ والإيضاح (٦١٠/٢) وأوضح المسالك (٢٤٧/٢) وتذكّرة النحاة (ص ٦١٧) وحاشية يَسَ (٢٤٤/١) والخصائص (٤٣٢/٢) والدور (٨٠/٦) وشرح الأشموني (٢٢٦/١) وشرح التصريح (٢٤٦/١) وشرح شلّور الذهب (ص ٣١٣) وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٤) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٣٥) وكتاب الصناعتين (ص ١٨٢) ولسان العرب (٤٢٢/١ - رغب) ومغني اللبيب (٣٥٧/١)

(٣) في حال تقدير «كتّلنا» تكون الواو قد عطفّت جملة على جملة

(٤) في الأصل «وأبو محمد والزيّدي» بواو العطف؛ والصواب ما أبتناه لأن كنية الزيّدي أبو محمد، وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة

والمبذد: إلى جواز العطف على الأول، بتضمن العامل معنىً يتسلط به على المتعاطفين، واختاره الكزيمي، وقال: يجوز في العطف ما لا يجوز في الأفراد نحو: أكلت خبزاً ولبناً، فيضمّن وزججن: معنى حسنّ.

الخامس: ما يجوز فيه العطف، والمفعول معه على السواء، وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو: ما صنعت أنت وأباك<sup>(١)</sup>، ونحو: رأسه والحائط أي: «خل» أو «دع». وشأنك والحج، أي: عليك بمعنى: الزم، وامراً ونفسه أي: «دع»، وذلك مقيس في كلّ متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر، فالمعنى في ذلك، والعطف جائزاً.

والفرق بينهما من جهة المعنى. أنّ المعنى يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف، لاحتماله مع ذلك التقدّم والتأخّر. قال أبو حيان: وفي تمثيل سيبويه بهذه الأمثلة، ردّ على من يعتقد أن المفعول معه، لا يكون إلاّ مع الفاعل.

(ص): ويطابق الأول خبر، وحالّ بعده، وأوجه ابن كيسان.

(ش): إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حالّ، طابق ما قبله نحو: كان زيد وعمراً متفقاً. وجاء البرد والطّالسة شديداً.

ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن ثنتي نحو: كان زيد وعمراً متفقين، وجاء البرد والطّالسة شديدين.

ومنع ذلك ابن كيسان، وأوجب المطابقة للأول، قال أبو حيان: وإياه نختار، لأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلاّ سماع من العرب.

(١) في الأصل «وليك» تحريف، والصواب ما أثبتناه وانظر الكتاب (١/٢٩٧).

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ، أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف. قال أبو حيان: أو حال اتبع العائد جواراً، وصاحبه اختياراً، وكذا مضاف ومضاف إليه.

(ش): عبرت بالمستثنى كابن مالك في «التسهيل» خلاف تعبير النحاة، سيبويه فَمَنْ بعده: بالاستثناء<sup>(١)</sup>، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعولية والحالية.

قال أبو حيان: أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه، فكما بَوَّبَ لما بعد واو «مع» بالمفعول معه، كذلك بَوَّبَ لما بعد «إلا» وشبهها بالمستثنى.

وحده المخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بشرط الفائدة.

فالمُخْرِج شامل لجميع المخصصات وإلا يخرج ما عدا المستثنى منها. وتحقيقاً هو المتصل، فإن بعض المُخْرِج منه، نحو: قام إخوانك إلا زيداً، وتقديرًا هو المنقطع نحو: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَ الْفَلَّانُ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإن الظن، وإن لم يدخل في العلم تحقيقاً، لأنه ليس بعضه، فهو في تقدير الدّاخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرًا.

ومن هذا القبيل: ﴿إِنَّ يَكَادِي لَيْسَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ شُكْرًا إِلَّا مَنْ أَتَىٰ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] إذا لُحِظ في الإضافة معنى الإخلاص: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، لأن السابق زمانه لا يصح دخوله.

ومثال المذكور: ما تقدّم، والمتروك: ما ضربت إلا زيداً، أي أحداً.

وقولنا: بشرط الفائدة، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُؤدَّ، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلاً، ولا قام رجال إلا زيداً لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز نحو: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا فَيَسَّرَ مَا كَانَ﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً.

والفائدة حاصلة في التقي للعموم نحو: ما جاءني أحد إلا رجلاً، أو إلا زيداً.

وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تُخصَّصْ نحو: قام القوم إلا رجلاً، فإن تَخَصَّصَتْ جاز نحو: قام القوم إلا رجلاً منهم.

ثم المنقطع يقدر عند البصريين بـ «الكن» المشددة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن

(١) قال سيبويه: «هذا باب الاستثناء» (الكتاب: ٢/٣٠٩).



وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ، أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف. قال أبو حيان: أو حال اتبع العائد جواراً، وصاحبه اختياراً، وكذا مضاف ومضاف إليه.

(ش): عبرت بالمستثنى كابن مالك في «التسهيل» خلاف تعبير النحاة، سيبويه فَمَنْ بعده: بالاستثناء<sup>(١)</sup>، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعولية والحالية.

قال أبو حيان: أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه، فكما بَوَّبَ لما بعد واو «مع» بالمفعول معه، كذلك بَوَّبَ لما بعد «إلا» وشبهها بالمستثنى.

وحده المخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرًا من مذکور أو متروك بشرط الفائدة.

فالمُخْرِج شامل لجميع المخصصات وإلا يخرج ما عدا المستثنى منها. وتحقيقاً هو المتصل، فإن بعض المُخْرِج منه، نحو: قام إخوانك إلا زيداً، وتقديرًا هو المنقطع نحو: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَ الْفَلَّانُ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإن الظن، وإن لم يدخل في العلم تحقيقاً، لأنه ليس بعضه، فهو في تقدير الدّاخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرًا.

ومن هذا القبيل: ﴿إِنَّ يَكَادِي لَيْسَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ شُكْرًا إِلَّا مَنْ أَتَمَّكَ مِنَ الْعَابِدِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] إذا لُحِظ في الإضافة معنى الإخلاص: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، لأن السابق زمانه لا يصح دخوله.

ومثال المذكور: ما تقدّم، والمتروك: ما ضربت إلا زيداً، أي أحداً.

وقولنا: بشرط الفائدة، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُؤدَّ، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلاً، ولا قام رجال إلا زيداً لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز نحو: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا فَيَسْرَتَ حَاسِكًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً.

والفائدة حاصلة في التقي للعموم نحو: ما جاءني أحد إلا رجلاً، أو إلا زيداً.

وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تُخصَّصْ نحو: قام القوم إلا رجلاً، فإن تَخَصَّصَتْ جاز نحو: قام القوم إلا رجلاً منهم.

ثم المنقطع يقدر عند البصريين بـ «الكن» المشددة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن

(١) قال سيبويه: «هذا باب الاستثناء» (الكتاب: ٢/٣٠٩).

الأولى، فقولك: ما في الدار أحد إلا حماراً في تقدير: لكنّ فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد «لكنّ» فيه ما قبلها، غير أنهم اتسعوا، فأجروا «إلا» مجرى «لكنّ».

ولما كانت لا يقع بعدها إلا المفرد بخلاف «لكنّ»، فإنه لا يقع بعدها إلا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها إذا كانت استثناء حقيقة، وتفرقاً بينها وبين لكن.

والكوفيون يقدرونه بـ «سوى». وقال قوم، منهم أبو الحجاج وابن يسعون: إلا مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستأنفاً، وقال في نحو قوله:

٨٨١ - وما بالوئع من أحدٍ إلا الأوازي<sup>(١)</sup>

«إلا» فيه بمعنى لكنّ، والأوازي اسم لها منصوبٌ بها، والخبر محذوف، كأنه قال: لكن الأوازي بالربع وحذف خبر إلا كما حذف خبر لكنّ في قوله:

٨٨٢ - ولكنّ زنجياً عظيماً المشافير<sup>(٢)</sup>

قال أبو حيّان: ولا يستوي المتّصل والمنقطع في الأدوات، فإن الأفعال التي يُستثنى بها لا تقع في المنقطع، لا نقول: ما في الدار أحدٌ خلا حماراً.

ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفاً، وتارة يكون مذكوراً، فالأول يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع أو نصب أو جرّ بحرفه، لتفريغه له، ووجود «إلا» كسقوطها

(١) جزء من يبين من البسيط للناطقة اللباني، وثمامها:

وقفتُ فيها أصيلاً أسألها  
عَيْتُ جواباً وما بالربع من أحدٍ  
إلا الأوازي لأباً ما أبيتها  
والنّوي كالحوض بالمظلومة الجليد

وهما في ديوان الناطقة (ص ١٤، ١٥). والبيت الأول منهما في الأغاني (٢٧/١١) والإنصاف (١٧٠/١) وخزانة الأدب (١٢٢/٤، ١٢٤، ١٢٦، ١١/٣٦) والدرر (١٥٩/٣) وشرح أبيات سيويه (٥٤/٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩١) وشرح المفصل (ج ٢، ٨٠) وشرح الأشموني (٨٢٠/٣) والكتاب (٣٢١/٢) ولسان العرب (١٧/١١ - أصل) واللمع (ص ١٥١) والمقتضب (٤١٤/٤) وأسرار العربية (ص ٢٦٠) والإنصاف (١٧٠/١) ووصف المباني (ص ٣٢٤) ومجالس ثعلب (ص ٥٠٤). والبيت الثاني في الأذهية (ص ٨٠) وإصلاح المتعلق (ص ٤٧) والأغاني (٢٧/١١) والإنصاف (٢٦٩/١) وجمهرة اللغة (ص ٩٣٤) وخزانة الأدب (١٢٢/٤، ١١/٣٦) والدرر (١٥٩/٣، ٢٥٧/٦) وشرح أبيات سيويه (٥٤/٢) والكتاب (٣٢١/٢) واللسان (١٢٦/٣ - جلد، ١٢/٣٥٦ - ظلم، ١٣/٦٧ - بين) والمقاصد النحوية (٤/٣١٥، ٥٧٨) والمقتضب (٤/٤١٤) وشرح المفصل (٨/١٢٩).

وفي البيت أكثر من شاهد، ذ «من» حامت زائدة في قوله: «من أحد»، وقوله «الأوازي» رفع على البذل من الموضع، والتقدير: ما بالربع أحد إلا أوازي، أو على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً؛ ويروى بنصب «الأوازي» على الاستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الأحدين فيكون الكلام مستأنفاً، والتقدير: ولكن الأوازي، والخبر محذوف. وقوله: «ما أبيتها» حيث جاءت «ما» زائدة.

(٢) تقدم برقم (٥١٢).

نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وما في الدار إلا عمرو.

ولا يكون ذلك عند أكثر النحاة إلا في غير الموجب، وهو النفي كما مثل. والنتهي، والاستفهام، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]. ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]. ﴿هَلْ يَمْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

وجوّز بعضهم وقوعه في الموجب أيضاً نحو: قام إلا زيد، وضربت إلا زيداً، ومررت إلا بزيد.

والجُمهور على منعه، لأنه يلزم منه الكذب، إذ تُقَدِّرُهُ: ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس إلا زيداً، وهو غير جائز بخلاف النفي، فإنه جائز.

ولو كان الموجب لازماً له نفي كـ «لو»، و«لولا» فذهب المبزّد إلى جواز التفرغ نحو: لولا القوم إلا زيداً لأكرمك، ولو كان مَعْنَى إلا زيداً لأكرمك.

وأباه غيره، لأن التفرغ يدخل في الجملة الثابتة، وأمّا الجواب الذي هو منفيّ فخارج عمّا دخلت فيه إلا.

وأجاز الزّجاج الإبدال في التخصيص إجراءً له مجرى النفي نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُوشُ﴾ [يونس: ٩٨].

والتفرغ يكون في كلّ المعمولات من فاعل، ومفعول به، وغيره إلا المصدر المؤكّد، فإنه لا يكون فيه، ولذلك أزلوا قوله تعالى: ﴿إِنْ تُظُنُّ إِلَّا غُلًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] على حذف الوصف أي: ظناً ضعيفاً.

وأجاز الكسائي في نحو: ما قام إلا زيد - مع الرفع على الفاعلية - النصب على الاستثناء.

قال أبو حيّان: وهو مبنيّ على ما أجزاه من حذف الفاعل. وجوّز أيضاً بناءً عليه الرفع على البذل من الفاعل المحذوف.

ووافق الكسائي على إجازة النصب طائفة، واستدلّوا بقوله:

٨٨٣ - لم يبق إلا المجد والقصائد غَيْرَكَ يا ابن الأكرمين وَالِدًا<sup>(١)</sup>  
يرى نصب «المجد»، و«غير»، أي لم يبق أحد غيرك.

وأجيب بأن «غير» فاعل مرفوع، والفتحة بناء، لإضافته إلى مبنيّ.

والثاني: وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال:

أحدها: أنه «إلّا» وصححه ابن مالك، وعزاه لسيبويه والمبرد، واستدلّ بأنها مختصة بدخولها على الاسم، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ «إنّ» و«لا» التبرئة<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنه بما قبل «إلّا» من فعل ونحوه من غير أن يعدّى إليه بواسطة إلّا، وعزي لابن خروف لانتصاب «غير» به بلا واسطة، إذا وقعت موقع إلّا.

الثالث: أنه بما قبل «إلّا» مُعدّى إليه بواسطتها، وعليه السيرافي، وابن الباذش، والفارسي، وابن بابشاذ، والزندي. وعزاه الشلوبين للمحققين قياساً على المفعول معه، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه، واختاره ابن الضائع، وفزقوا بينه وبين «غير» بأنّ ما بعد «إلّا» مشبه بالظرف المختصّ الذي لا يصل فيه الفعل إلّا بواسطة حرف الجز. و«غير» لابهامها كالظرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل إلّا فعل نحو: القوم إخوتك إلّا زيداً.

الرابع: أنه بـ «أنّ» مقدرة بعد «إلّا» وعليه الكسائي، فيما نقله السيرافي قال: التقدير: إلّا أن زيداً لم يقم.

الخامس: أنه بـ «إنّ» مُخفّفة، رُكبت «إلّا» منها، ومنّ «لا»، وعليه الفراء، قال: ولهذا رَفَعَ مَنْ رَفَعَ تَغْلِيلاً لِحُكْمِ «لا»، ومن نَصَبَ غَلَبَ حُكْمِ «إنّ».

السادس: أنه انتصب لمخالفة الأول، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور.

السابع: أنه بـ «أمّشي» مضمراً، وعليه المبرد والزجاج، فيما نقله السيرافي.

ولم يترجّع عندي قول منها، فلذا أرسلت الخلاف، وأقواها الثلاثة الأول والأخير.

وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتصل والمنقطع، الموجب وغيره نحو: قام القوم إلّا زيداً، وجاء القوم إلّا حماراً، وما قام أحد إلّا زيداً، وما في الدار أحد إلّا حماراً، لكن يختار الإتيان في المتصل المؤخر المنفي وشبهه نحو: ما قام أحد إلّا زيداً وما ضربت أحداً إلّا زيداً وما مررت بأحد إلّا زيد. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ إِلَّا لِنَاظِرٍ﴾ [الحجر: ٥٦] ﴿مَا قَعْلُوهُ إِلَّا قِيعِلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. وهو بدلٌ عند البصريين بدل بعض من كلّ لأنه على نية تكرار العامل، وعطف عند الكوفيين، و«إلّا» عندهم حرف عطف، لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف بـ «بل»، و«لا»، و«لكن».

(١) لا التبرئة: هي التي تبرىء المبتدأ من أضافه بالحرر وتسمى اصطلاحاً: لا التافية للجنس

وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض، لأن الثاني فيه مخالف للآول في المعنى وقد قالوا: مررت برجل لا زيد ولا عمرو، وهو بدل لا عطف، لأن من شرط «لا» العاطفة ألا تكرر.

وقال ابن الضائع: لو قيل: إن البذل في الاستثناء قسم على حدثه ليس من تلك الأبدال التي عيّنت في باب البذل لكان وجهاً، وهو الحق. وحقيقة البذل هنا أنه يقع موقع الأول، ويبدل مكانه. انتهى.

وزعم بعض النحويين<sup>(١)</sup> أن الإتيان يختص بما يكون به المستثنى منه مفرداً وقد ردّ عليه سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَلَرَيْكَ لَمْ شَهِدْ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النور: ٦] «فشهداء» جمع، وقد أبدل منه.

وشرط بعض القدماء للإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد، ونعوه، وزدّ بالسماح، قال تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ [النساء: ٦٦] وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتيان أن يكون المستثنى منه معرفة وردّ بالسماح، قال تعالى: ﴿وَلَا يَكُونُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَتَىكَ﴾ [هود: ٨١] فيمن نصب، وحكى سيبويه: ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أُناني أحد إلا زيدا<sup>(٣)</sup>.

واختار ابن مالك النصب في المتراضي نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيدا، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن أَفْتَيْتُهُمْ إِلَّا قَيْسًا. قال: لأنه قد ضُغِفَ التَّشَاكُلُ بالبدل لطول الفصل بين البذل والمبدل منه.

قال أبو حيان: وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا.

واختار ابن مالك أيضاً النَّصْبَ فيما ردّ به كلام تَصَمَّنَ الاستثناء كقول القائل: قاموا إلا زيدا، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول: ما قام القوم إلا زيدا فتنصب ولا ترفع، لأنه غير مستقل، والبدل في حكم الاستقلال.

(١) هو أبو عمرو بن العلاء كما في الكتاب، حيث ردّ عليه سيبويه، ونصّه «وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول: ما أتاني أحد، كما أنه لا يجوز. أتاني أحد، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت «ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم» وكان ينبغي له أن يقول. ما أتاني أحد إلا قد قال ذلك إلا زيدا، لأنه ذكر وحده» انظر الكتاب (٣١١/٢، ٣١٢).

(٢) في الأصل «قليل» بالرفع، والصواب ما أثبتناه: لأن الوجه أن يشهد بقراءة النصب. والرفع هي قراءة المحمور، أما النصب فهي قراءة أبيي وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر. انظر تفسير الحر المحيط لأبي حيان (٢٩٨/٣).

(٣) انظر الكتاب (٣١١/٢).

قال أبو حيان: وهذا أيضاً لم يذكره أصحابنا إلا أنّ ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج، ورده.

وإذا أتبع المجرور بـ «مِنْ» أو الباء الزائدة، أو اسم «لا» الجنسية تعيّن اعتبار المحلّ نحو: ما في الدار من أحد إلا زيد، وما مِنْ إِلَهَ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ، وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ بِهِ، ولا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وإنما لم يجز الإتيان على اللفظ، لأنها لا تعمل في المعرفة - سوى الباء - ولا في الموجب.

وأجازه الكوكيون في مجرور «مِنْ» إذا كان المستثنى نكرة. وأجازه الأخفش ولو كان معرفة بناءً على رأيه من جواز زيادة «مِنْ» في المعرفة والموجب، وأنشد عليه قوله:

٨٨٤ - وما بالزئجِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا الْوَارِيَّ ..... (١)

بالخفض.

وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتيان، بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَ الْأَعْلَمُ ﴾ [النساء: ١٥٧].

٨٨٥ - وَمَا لِي إِلَّا أَلَّ أَحْمَدَ شَيْعَةً (٢)  
﴿ قَتَرُوا وَيَأْمُرُوا بِالْعَدْلِ وَالْأَقْلَامِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه نحو: ما في الدار أحدٌ إلا زيد، قال:

---

(١) تقدم برقم (٨٨١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وما لي إلا مشعب الحق مشعب

ويروى: «ملعب» مكان «مشعب» في الموضعين. وهو للكعبية في الإنصاف (ص ٢٧٥) وتخليص الشواهد (ص ٨٢) وخزانة الأدب (٣١٤/٤، ٣١٩، ١٣٨/٩) والدرر (١٦١/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٣٥/٢) وشرح التصريح (٣٣٥/١) وشرح شذور الذهب (ص ٣٤١) وشرح قطر الندى (ص ٢٤٦) ولسان العرب (٥٠٢/١ - شعب) واللمع في العربية (ص ١٥٢) والمقاصد النحوية (١١١/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٦/٢) وشرح الأشعموني (٢٣٠/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٨) ومجالس ثعلب (ص ٦٢).

٨٨٦ - وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير، وإلا العيس<sup>(١)</sup>

وقد شبه سيويه نصب المقدم بنعت التكرة إذا تقدم عليها، فإنه ينتصب على الحال بعد إتباعه.

فإن لم يصح إغناؤه نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرّ تعين نصبه عند جميع العرب.

وكذا إن تقدم نحو: ما في الدار إلا حماراً أحد. وفي لغة يتبع المقدم، حكى سيويه: «ما لي إلا أبوك أحد». قال سيويه. فيجعلون «أحد» بدلاً، وأبوك مبدلاً منه<sup>(٢)</sup>.

ووجه الأبدلي بأن البذل لا يمكن تقديمه وقيل: هو بدل وهو في نية التأخير.

وقال ابن الصائغ: «أحد بدل من «إلا» مع الاسم مجموعين، وهو شبيه ببدل الشيء من الشيء، لأن «ما قام إلا أبوك» في قوة: ما قام غير أبيك أحد، فيصح إطلاقه عليه.

قال ابن عصفور: ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك. ومن الوارد منه قوله:

٨٨٧ - إذا لم يكن إلا النيسون شافع<sup>(٣)</sup>

(١) الرجز لجران العود في ديوانه (ص ٩٧) وحزاة الأدب (١٥/١٠ - ١٨) والدرر (١٦٢/٣) وشرح أبيات سيويه (١٤٠/٢) وشرح التصريح (٣٥٣/١) وشرح المفصل (١١٧/٢)، ٢٧/٣، ٢١/٧ والمقاصد النحوية (١٠٧/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٩١/٢) والإنصاف (٢٧١/١) وأوضح المسالك (٢٦١/٢) والحنى الداني (ص ١٦٤) وجواهر الأدب (ص ١٦٥) وحزاة الأدب (١٢١/٤)، ١٢٣، ١٢٤، ٣٦٣/٧، ٢٥٨/٩، ٣١٤) ورصف المباني (ص ٤١٧) وشرح الأشموني (٢٢٩/١) وشرح شذور الذهب (ص ٣٤٤) وشرح المفصل (٨٠/٢) والصاحي في فقه اللغة (ص ١٣٦) والكتاب (٢٦٣/١)، ٣٢٢/٢ ولسان العرب (١٩٨/٦ - كنس، ٤٣٣/١٥ - ألا) ومجالس ثعلب (ص ٤٥٢) والمقتضب (٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤)

واليعافير. جمع يَفُور، وهو الطي

وفي الرجز شاهد آخر، وهو قوله: «وبلدة» حيث أعمل قُرب» وهي محذوفة، والتقدير: وُرب بلدة.

(٢) لفظ سيويه في الكتاب (٣٣٧/٢): «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون. ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً.

(٣) عجر بيت من الطويل، وصلوه:

فإنهم يرحون منه شفاعاً

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٤١) والدرر (١٦٢/٣) وشرح التصريح (٣٥٥/١) والمقاصد =

وقوله:

٨٨٨- فلم يَبْقَ إِلَّا واحدٌ منهمُ شَفَرٌ<sup>(١)</sup>

أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو: ما جاءني أحدٌ إِلَّا زيداً خيرٌ منك. وما قام القوم إِلَّا زيداً العقلاء، وما مررت بأحدٍ إِلَّا زيدٌ خيرٌ منك فيجوز فيه الإتيان بدلاً، والنصب على الاستثناء كالتأخر، والإتيان فيه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة. هذا مذهب سيويه.

واختلف الثقل عن المازني، فالمشهور عنه موافقة سيويه. ونقل ابن عصفور عنه: أنه يختار النصب، ولا يُوجِبُهُ، لأن المبدل منه متوَيّ الطَّرَح، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك. ونقل عنه أيضاً: أنه بوجب النصب ويمتنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال.

قال أبو حيّان: والنصب حيثلذ أجود من النصب متأخراً.

ونقل ابن مالك في «شرح الكافية» عن المبرد اختيار النصب، ثم قال: وعندي أن النصب والبدل مستويان، لأن لكل واحدٍ منهما مرجحاً، فتكافأ، وفي لغة يتبع المؤخر الموجب، وخرج عليها قراءة: ﴿فَتَرَى أَهْلَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ٢٤٩] فشرّبوا منه إِلَّا قَلِيلًا.

وإذا عاد على المستثنى منه العامل فيه الابتداء، أو أحد نواسخه ضميرٌ قبل المستثنى الصالح للإتيان أتبع الضمير العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً نحو: ما أحدٌ يقول ذلك إِلَّا زيدٌ، وما كان أحدٌ يجترى عليك إِلَّا زيدٌ، وما حَسِبْتُ أحداً يقول ذلك إِلَّا زيدٌ، فيجوز في هذه

= النحوية (١١٤/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٨/٢) وشرح الأشموني (٢٢٩/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٩).

ويرى: «التيين» كما في ديوان حسان؛ ولا شاهد على هذه الرواية.

(١) عجز بيت من الطويل، وصلوه

رأى إخوتي بعد الجميع تفرّقوا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٦٧/٣) ورصف المباني (ص ٨٨) ولسان العرب (٤١٩/٤ - شفر) والمقرب (١٦٩/١).

وقوله: «شفر» أي أحد. قال: ما بالدار شُفَرٌ وشَفَرٌ، أي أحد. وقال الأزهري: بفتح الشين، وقال شمر: ولا يجوز شُفَرٌ بضمها. انظر اللسان (٤١٩/٤).

(٢) قراءة «قَلِيلٌ» بالرفع هي قراءة عبد الله وأبي الأعشى انظر البحر المحيط (٢٧٥/٢) وقال الزمخشري في الكشف (٢٩٥/١): «وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ حاتياً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى فشرّبوا منه في معنى فلم يطيعوه، حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إِلَّا قَلِيلٌ منهم».



الأمثلة أن يجعل «زيد» تابعاً للمبتدأ، أو لاسم «كان»، أو للمفعول الأول، فيكون بدلاً منه، وهو المختار، لأن المسوِّغ للإتباع هو التقي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر.

ويجوز أن يجعل تابعاً للمضمر، فيكون بدلاً منه، لأن التقي متوجه عليه من جهة المعنى.

وسواء كان العائد من الخبر كما تقدّم، أو من الوصف نحو: ما فيهم أحد اتخذت عنده يدلاً إلا زيداً، وما كان فيهم أحد يقول ذلك إلا زيد.

قال أبو حيان: والقياس يقتضي إجراء الحال مُجرى الصفة في ذلك، نحو: ما إخوانك في البيت عاتبين عليك إلا زيداً، فيجوز إتباع زيد لإخوانك، أو للمضمر المستكن في «عاتبين» لأنّ الحال يتوجه عليها النفي في المعنى.

وسواءً في المسألة المتّصل أو المنقطع نحو: ما أحدٌ يقيم بدارهم إلاّ الوحش، قال: ٨٨٩ - في ليلة لا نَسرى بها أحداً يحكى علينا إلاّ كواكبها<sup>(١)</sup> فكواكبها بالرفع، بدل من ضمير: «يحكي» وهو منقطع إلاّ أنّ أحداً وضميره خاص بالعاقل<sup>(٢)</sup>.

فلو كان العائد بعد المستثنى نحو: ما أحدٌ إلاّ زيداً يقول ذلك، أو المستثنى غير صالح للإتباع نحو: ما أحد ينفع إلاّ الضّرّ، ولا مال يزيد إلاّ النقص، تعيّن النصب، وامتنع الإتباع البتّة.

ولو كان العامل غير ما ذكر نحو: ما شكر رجل أكرمه إلاّ زيداً، وما مرتت بأحدٍ أعرفه إلاّ عمرو تعيّن إتباع الظاهر، وامتنع إتباع الضمير، إذ لا تأثير للتقي في: أكرمت، وأعرف.

وكذا ما زال، وإخوانه من التواسخ نحو: ما زالَ وافِدٌ من بني تميم يسترفدنا إلاّ زيد، لا يجوز فيه إلاّ إتباع الظاهر، لأنه نفيّ معناه: الإيجاب.

قال أبو حيان: وهل تختصّ المسألة بالاستثناء بالآ؟ لم يمثل النحويون إلاّ بها.

(١) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحّ ديوانه (ص ١٩٤) والدرر (٣/ ١٦٤) وشرح أبيات سيبويه (١٧٦/٢، ١٧٧) والكتاب (٣١٢/٢). ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني (ص ٤١٧) ولاحيحة بن الجلاح في الأغاني (٣١/١٥) وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣). وبلا نسبة في الكتاب (٣١٨/٢) ومغني اللبيب (ص ١٤٣) والمقتضب (٤/ ٤٠٢).

(٢) وقال الشنتمري: ولو نُصب على البذل من «أحد» لكان أحسن؛ لأن «أحدًا» مفتي في اللفظ والمعنى والبذل منه أقوى. جمع الهوامع/ ج ٢/ م ١٣

والظاهر أن «غير» كذلك نحو: ما ظننت أحداً يقول ذلك غير زيد بالنصب تبعاً لأحد، وبالرفع تبعاً للضمير.

قال ابن مالك: وفي حكم الظاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف، والمضاف إليه نحو: ما جاء أخو أحد إلا زيد، إن شئت أتبع المضاف فترفع أو المضاف إليه فتجر.

### [منع تقديم المستثنى أول الكلام]

(ص): ولا يقدم أول الكلام، وجوزة الكوفية والزجاج، ولا بعد حرف نفي خلافاً للأبدي، وقدمه الكسائي عليه، والفراء إلا مع المرفوع وهشام مع المdatam. وفي تقديمه على المستثنى منه، وعامله متوسط كلام.

ثالثها: يجوز إن كان العامل متصرفاً.

(ش): الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً فلا يقال: إلا زيداً قام القوم، ولا إلا زيداً ما أكل أحد طعاماً، ولا ما إلا زيداً قام القوم، لأنه لم يسمع من كلامهم، ولأن إلا مشبهة بـ «لا» العاطفة، وواو «مع» وهما لا يتقدمان.

وجوز الكوفية والزجاج تقديمه، واستدلوا بقوله:

٨٩٠ - خلا الله، لا أرجو سواك وإنما أخذت عيالي شعبةً من عيالك<sup>(١)</sup>  
وقوله:

٨٩١ - وبلدية ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي<sup>(٢)</sup>  
ورد في «خلا»، وهي فرع إلا، فالأصل أولى بذلك، وجوز الأبدي<sup>(٣)</sup> في المنفى بعد

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب (٣/٣١٤) ولم أفع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في حواهر الأدب (ص ٢٨٢) وحاشية بس (١/٣٥٥) والدرر (٣/١٦٤) وشرح الأشموني (١/٢٣٧) وشرح التصريح (١/٣٦٣) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٧) ولسان العرب (١٤/٢٤٢ - خلا) والمقاصد النحوية (٣/١٣٧). ويروى «خلا لله» بكسر الهاء من لفظ الحلالة؛ وهو على هذه الرواية شاهد على مجيء «خلا» حرف جر.

(٢) الرجز للمعاج في ديوانه (ص ٣١٩ - طبعة دار الشرق، بيروت). وروايته فيه: وَخَفَقَ لَيْسَ بِهَا طُورِيَّ وَلَا خِلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِي وفي خزانة الأدب (٣/٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨) والدرر (٣/١٦٥) وسمط الآلبي (ص ٥٥٦) ولسان العرب (٦/١٤ - أنس). وبلا نسبة في الإنصاف (١/٢٧٤) وجمهرة اللغة (ص ١١٤٥) والدرر (٣/١٧٥) ولسان العرب (٥/١٣) والمنصف (٢/٦٢) ونوادر أبي زيد (ص ٢٢٦).

(٣) في الأصل «الأبدي» بالذال المهملة، تحريف. والصواب بالذال المعجمة؛ وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٦٥٩ هـ. وقد تقدم التصريف به.

سبق حرف النفي كقوله: ولا خلا الجن، قال: لأنه لم يتقدّم على الكلام بجملته لسبق «لا» النافية.

وجوّز الكسائي تقديمه على حرف النفي أيضاً، وأجازته الفراء إلّا مع المرفوع ومنعه هشام إلّا مع الدائم.

أما تقديمه على المستثنى منه، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم وتوسّط بين جزأي كلام، ففيه مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرفاً أم غير متصرف، فلا يقال: القوم إلّا زيداً قاموا، ولا القوم إلّا زيداً فاقموا، ولا القوم إلّا زيداً في الدار تشبيهاً بالمفعول معه.

قال أبو حيان: وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدّم من فعل وشبهه.

والثاني: الجواز مطلقاً، وصحّحه بعض المغاربة لوروده قال:

٨٩٢ - أَلَا كُلَّ شَيْءٍ مَا خِلا اللَّـهَ بَاطِلٌ<sup>(١)</sup>

فالاستثناء من ضمير «باطل»، و«باطل» عامل في ذلك الضمير، وقال:

٨٩٣ - كُلُّ دِينٍ يَزُومُ الْقِيَامَةَ عِنْدَ اللَّـهِ — إِلَّا دِينَ الْخَنِيفَةِ بُورُ<sup>(٢)</sup>

والثالث: الجواز مع المتصرف، والمنع في غيره، وعليه الأخفش، وصحّحه أبو حيان، لأن السماع إنما ورد بالتقديم في المتصرف، فيقتصر عليه ولا يقدّم على غيره إلّا بثبوت من العرب.

### [عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة]

(ص): مسألة: لا يستثنى بأداة شيئين دون عطف على الأصح. وقيل: قطعاً، والخلاف في موهمه فقيل: لحن. وقيل: صحيح على أنهما بدل، ومعمول مضمّر. وقيل: بدلان.

(ش): لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئين، فلا يقال: أعطيت الناس إلّا عمراً الدنانير، ولا ما أعطيت أحداً درهماً إلّا عمراً دانيقاً تشبيهاً بواو «مع»، وحرف الجز، فإنهما لا يصلان إلّا إلى معمول واحد.

وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف، حيث يقال: ضرب زيد عمراً، وبشر خالدأ.

وقيل: لم يقل أحدٌ بجوازه، وإنما الخلاف في صحّة التركيب، فقوم قالوا بفساده وإنه لحن. وقوم، قالوا: إنه صحيح، لا على الاستثناء، بل على أنّ الأول بدل، والثاني منصوب

(١) تقدّم في أوّل هذا الكتاب

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٣٨) والدرر (١٦٦/٣).

بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير: إلا عمراً أعطيته الذناني، وأعطيته دانقاً، وأخذ درهماً وضرب بعضاً.

وقيل: كلاهما بدلان من الاسمين السابقين قبل إلا فيبدل من المرفوع مرفوع، ومن المنصوب منصوب، وعليه ابن السراج.

وقد ورد إبدال اسمين في الموجب في قوله:

٨٩٤ - فلما فرغنا التبّع بالتبّع بَعْضُهُ يَبْغِضُ .....<sup>(١)</sup>

أما تعدّد المستثنى مع العطف نحو: قام القوم إلا زيداً وعمراً فجاءت اتفاقاً.

### [المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة]

(ص): والوارد بعد جُمْلَي متعاطفة للكلّ، ولو اختلف العامل في الأصح. وقيل: إن سبق لغرض، وقيل: إن عطف بالواو. وبعد مفردين يصحّ لكلّ للثاني. فإن تقدّم فلاوّل. فإن كان أحدهما مرفوعاً ولو معنى فله مطلقاً.

(ش): قال أبو حيّان: هذه المسألة قلّ من تعرّض لها من النحاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في «التسهيل»، وإليها نادى في «شرح اللمع»<sup>(٢)</sup>.

قلت: والأمر كما قال، فإن المسألة بعلم الأصول أليق، وقد ذكرها أبو حيّان نفسه في «الارتشاف»<sup>(٣)</sup> فأجبت ألا أدخل كتابي منها، فنقول: إذا ورد الاستثناء بعد جُمْل، عطف بعضها على بعض فهل يعود للكلّ؟ فيه مذاهب.

أحدها: وهو الأصح، نعم، وعليه ابن مالك إلا أن يقوم دليل على إرادة البعض. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] الآية، فقله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عائد إلى فيسفههم، وعدم قبول شهادتهم معاً إلا في الجُلد لما قام عليه من الدليل. وسواء اختلف العامل في الجُمْل أم لا؛ بناءً على أن العامل في المستثنى إنما هو إلا، لا الأفعال السابقة.

الثاني: أنه يعود للكلّ، إن سبق الكلّ لغرض واحد نحو: حبستُ داري على أعمامي،

(١) جزء من بيت من الطويل، وتماه:

..... . أبستُ عيّنائُكُ أن تُكسرا .

وهو للنايفة النعمدي في ديوانه (ص ٧١) والأشباه والنظائر (٢٠٩/٧) وخزانة الأدب (١٧١/٣) والدرر (١٦٧/٣).

(٢) «اللمع» لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ. ولم أجد ضمن شروحه المذكورة في كشف الظنون (ص ١٥٦٢، ١٥٦٣) شرحاً لابن مالك.

(٣) «ارتشاف الضرب» في لسان العرب تقدم الكلام عليه. راجع الفهارس العامة.

وَوَقَّعْتُ بستانى على أخوالي، وسَلَكْتُ سِقابتي لجيراني إلا أن يسافروا، وإلا فلأخيرة فقط نحو: «أُحْرِمُ العلماء وأخيس وبارك على أقاربك، وأُعَيِّنُ عبيدك إلا القِسَّةَ منهم».

الثالث: إن عطف بالواو عاد لِلْكَلِّ، أو بالفاء، أو ثُمَّ عاد للأخيرة فقط، وعليه ابن الحاجب.

الرابع: أنه خاصٌّ بالجملة الأخيرة، واختاره أبو حيان.

الخامس: إن اتَّحد العامل فللكل، أو اختلف فللأخيرة خاصة إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد، وعليه الهاباذي<sup>(١)</sup> بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا.

وأما الواو بعد مفردين، وهو بحيث يصح لكل منهما، فإنه الثاني فقط، كذا جزم به ابن مالك، نحو: غلب مائة مؤمن مائتي كافر إلا اثنين.

فإن تقدَّم الاستثناء على أحدهما تعيَّن للأول نحو: ﴿فَرَأَيْتُ لِرَبِّكَ أَهْلًا وَلَا أَهْلًا يَنْصِفُونَ﴾ [المزمل: ٢-٣] فـ «إلا قليلاً» صالحٌ لكونه من «الليل» ومن «نصفه»، لكنه تقدَّم على «نصفه»، فاخصَّص بالليل، لأن الأصل في الاستثناء التأخير. وكذا لو تقدَّم عليهما معاً، فإنه يكون للأول نحو: استبدلت إلا زيداً من أصحابنا بأصحابكم، فلا زيداً مستثنى من قوله: «من أصحابنا»، لا من قوله: «بأصحابكم».

هذا إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى، فإن كان اختصَّ به مطلقاً أولاً كان أو ثانياً نحو: ضرب إلا زيداً أصحابنا أصحابكم، وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا، وضرب إلا زيداً أصحابكم أصحابنا، وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا، فالأبناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لأنهم المالكون.

فإن لم يصحَّ كونه لكل منهما، بل لأحدهما فقط تعيَّن له نحو: طلق نساءهم الزيدون إلا الحسينات، وأصبى الزيدون نساؤهم إلا ذوي الثَّغَى، واستبدلت إلا زيداً من إماننا بعبيدنا.

### [تكرار إلا]

(ص): وتكرَّر إلا توكيداً، فيبدل غير الأول منه، إن كان مغنياً عنه، وإلا عطف بالواو.

وجوَّز الصِّمِرِيُّ طَرَحَها، ولغيره، فإن أمكن استثناء بعض من بعض، فكل لما يليه.

(١) كذا في الأصل، ولم أجد أحداً بهذا الاسم. ولعله «المهاباذي» المتوفى نحو سنة ٤٧١ هـ، وقد تقدم التعريف به.

وقيل: للأول وقيل: الثاني منقطع أولاً، فإن فرغ العامل شغل بأحدها، ونصب غيره، وإلا نصب الكلّ إن تقدّمت استثناء.

وقال ابن السيد: يجوز حالاً واستثناء الأول، وحالية الباقي وعكسه. وغير واحد إن تأخرت وله ما له مفرداً.

وجوز الأبدّي نصب الكل استثناء، ورفعها وأحدها نعتاً، أو بدلاً أيضاً في التقى، وحكمها معنى كالأول.

(ش): إذا كزرت (إلا) فلها حالان:

الأول: أن تكون للتأكيد، فتجعل كأنها زائدة لم تُذكر، ويكون ما بعد الثانية بدلاً مما بعد الأولى نحو: قام القوم إلا محمداً، إلا أبا بكر، وهي كنيته.

وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يُغني عن الأول كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد، فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمبايئته للأول نحو: قام القوم إلا زيداً، وإلا جعفرأ، وقد اجتمعا في قوله:

٨٩٥ - مَا لَكَ مِنْ شَيْخُكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ<sup>(١)</sup>

والرسيم والرمل ضربان من العدوّ، والرمل لا يغني عن قوله: إلا رسيمه فعطف بالواو، وهما يغنيان عن قوله: إلا عمله، فلم يعطف إلا رسيمه<sup>(٢)</sup>.

الحال الثاني: أن تكرر لغير تأكيد، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض، ففيه مذاهب:

أحدها: وعليه البصريّون والكسائي أنّ الأخير يستثنى من الذي قبله، والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول، نحو: له علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة، فالإلا سبعة مستثنى من ثمانية، يبقى واحد يستثنى من تسعة، وهي من عشرة، فيضم الأشفاع داخله، والأوتار خارجة، فالْمُقَرَّبَةُ اثنتان.

الثاني: أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول، فإذا قال: له علي مائة إلا عشرة إلا اثنين، فالْمُقَرَّبَةُ ثمانية وثمانون، وعلى الأول: الْمُقَرَّبَةُ اثنتان وتسعون.

الثالث: أنّ الاستثناء الثاني منقطع، والمقرّ به على هذا: اثنتان وتسعون أيضاً، وعليه الفراء، والمعنى عليه: له عندني مائة إلا عشرة سوى الاثنين التي له عندني.

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٧٢/٢) والدرر (١٦٧/٣) ووصف المباني (ص ٨٩) وشرح الأشموني (٢٣٢/١) وشرح التصريح (٣٥٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣١١) والكتاب (٣٤١/٢) والمقاصد النحوية (١١٧/٣).

(٢) ذ «رسيمه» بدل، و«رمله» معطوف، و«إلا» المقترنة بكلّ منهما مؤكّدة.

وإن لم يكن استثناء بعضها من بعض، فإن كان العامل مفرغاً شغل بواحد منها أيًا كان متقدماً أو متأخراً، أو متوسطاً، ونصب ما سواه نحو: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً، ولك أن ترفع بدل زيد عمراً، أو بكراً، لكن الأول أولى.

وإن لم يكن مفرغاً، فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحد.

وزعم ابن السيّد: أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه: التّصّب على الاستثناء كما نصّ عليه النّحويون. والتّصّب على الحال، قال: لأنها لو تأخرت لجاز كونها صفات، لأن إلا يوصف بها، فإذا تقدمت انتصبت على الحال، وجعل الأول حالاً، والثاني استثناء وعكسه.

ورّد بأن «إلا» غير متمكّنة في الوصف بها فلا تكون صفة إلا وهي تابعة في اللفظ، ولا يجوز تقديمها أصلاً وإن تأخرت فلاحدّها ما لهُ مفرداً، وللباقى النصب نحو: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، وما جاء أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً.

وجوز الأبدئيّ في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النّحويون، ورفع الجميع على الصّفة، ورفع أحدها على الصّفة، ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السيّد فيما تقدّم: إنّ إلا صفة في المكوّن. وجوّز في النفي نصب الجميع على الاستثناء، ورفع الجميع على البدل أو النعت، ورفع أحدهما على الوجهين، ونصب الباقي على الاستثناء.

وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب، وخروجه من الموجب.

### [الاستثناء من العدد]

(ص): ويجوز استثناء المساوي خلافاً لقوم، والأكثر وفاقاً لأبي حنيفة، والسيرافي، والكوفي، وعليه «كلّكم جائع إلا من أطعمته» إلا المستغرق خلافاً للفرّاء وفي العدد.

ثالثها: لا يجوز عقد صحيح وهو من الإثبات نفي، وعكسه خلافاً للكسائي، ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليين.

(ش): قال أبو حيّان: اتفق النّحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه؛ إلا أنّ ابن مالك نقل عن الفرّاء جواز: له عليّ ألف إلا ألفين.

واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النّحويّين: أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقلّ من النصف وهو مذهب البصريين، واختاره ابن عصفور والأبدئي.

وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك، وهو مذهب أبي عبيدة والسيرافي، واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك.

وزهد بعض البصريين وبعض الكوفيين: إلى أنه يجوز أن يكون المخروج النصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك، ويدل لجواز الأكثر قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَأَنسَ لَكَ عَلَيْهِمْ شَاطِرُ لَآءٍ مِّنْ أَمْرِكِ مِنَ الْعَابِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، والغاوون أكثر من الراشدين ﴿وَمَنْ يَرْضَ عَنْ مَلِكٍ أَوْ بِرِيْحَةٍ لَّا مَنَ سِفَهُ نَفْسُهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] وحديث مسلم: «يا عبادي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ»<sup>(١)</sup> والمطعمون أكثر قطعاً ولجواز النصف قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا يَتَمَنَّوْنَ﴾ [المزمل: ٢ - ٣].

قال أبو حيان: وجميع ما استدلل به محتمل التأويل، والمُستَقْرَأُ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل.

واختلف التحويتون في الاستثناء من العدد على مذاهب: أحدها: الجواز مطلقاً، واختاره ابن الصائع.

والثاني: المنع مطلقاً، واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص، فلا يجوز أن تَرَدَّ إلَّا على ما وُضِعَتْ له.

والثالث: المنع إن كان عقداً نحو: عندي عشرون إلَّا عشرة، والجواز إن كان غير عقد نحو: له عشرة إلَّا اثنين.

وَرَدَّ هذا وما قبله بقوله تعالى: ﴿فَلْيَكُفَّ بِهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَيْرِيَّتَ حَامِلًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

وقال أبو حيان: لا يكاد يوجد استثناء من عددٍ في شيء من كلام العرب إلَّا في هذه الآية الكريمة.

قال: ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عددٍ، والآية خرجت مخرج التكرير.

ومذهب الجمهور: أنَّ الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، فنحو: قام قوم إلَّا زيداً، وما قام أحدٌ إلَّا زيداً، يدلُّ الأول على نفي القيام عن زيد، والثاني على ثبوته له.

وخالف في ذلك الكسائي، وقال: إنه مُسْكُوت عنه لا دلالة له على نفيه عنه، ولا ثبوته، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عُزْف الشرع.

(١) جزء من حديث قدسي رواه من طريق أبي ذر الغفاري: مسلم في البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (حديث رقم ٥٥)، وأحمد في المسند (١٦٠/٥).



وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في «الارتشاف» من علم الأصول، لا تعلق لها بالنحو، فلذا أضربنا عن ذكرها ها هنا.

### [الاستثناء بـ «إلا» والوصف بها]

(ص): مسألة: يوصف بـ «إلا» وبتاليها جمع منكر، قال ابن الحاجب: غير محصور، أو شبهه أو ذو آل الجنسية.

قال الأخفش: أو غيرها، وسيبويه: كل نكرة، وقوم: كل ظاهر ومضمّر.

وقيل: المراد بالوصف البيان، وشرطه أن يصح الاستثناء.

وقيل: المتصل، وقيل: البدل، وقيل: أن يتعلز، وألا يحذف موصوفها، ولا يليها.

(ش): الأصل في «إلا»: أن تكون للاستثناء، وفي «غير» أن تكون وصفاً، ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى، فيوصف بـ «إلا»، ويستثنى بـ «غير».

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد: الوصف الصّناعي.

وقال بعضهم: قول النحويين: إنه يوصف بإلا يتنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الأول الوصف بها، وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحده، وحكمه كالوصف بالجار والمجرور.

وشرط الموصوف: أن يكون جمعاً منكراً نحو: جاءني رجال قُرشيون إلا زيداً ومنه: ﴿لَوْ كُنْ فِيهِمَا إِلَهًا لَأَكْفَكُ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

أو شبه الجمع نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيد.

وزاد ابن الحاجب في «الكافية» بعد قوله جمع منكر: غير محصور، قال النيلي<sup>(١)</sup>: وهو احتراز من العدد نحو: له علي عشرة إلا درهماً، فإنه يتعين فيه الاستثناء، أو ذا آل الجنسية، لأنه في معنى النكرة نحو:

٨٩٦ - قليل بها الأصوات إلا بُغائها<sup>(٢)</sup>

(١) لعلّه أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرّواصي التلي، وستأتي ترجمته ص ٢٨٤ من هذا الجزء.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلده:

أنيخت فآلقت بلدة فوق بلدة

وهو للي الرمة في ديوانه (ص ١٠٤) وخزانة الأدب (٤١٨/٣)، ٤٢٠ (الدرر ١٦٨/٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٢) والكتاب (٣٣٢/٢) ولسان العرب (٩٥/٣) - بلدة، ٥١/١٢ - بغم. ولا نسبة في شرح الأشموني (٢٣٤/١) وشرح شواهد المغني (٢١٨/١)، ٣٩٤ (٧٢٩/٢) ومغني اللبيب (٧٢/١) والمقتضب (٤٠٩/٤).

بخلاف ذي ال المهديّة، هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السّراج والمبرّد.  
وجوّز الأخفش أن يوصف بها المعرّف بآل المهديّة.

وجوّز سيّويه أن يوصف بها كل نكرة، ولو مفرداً، ومثّل: بـ «لو كان معنا رجل إلا زيد»<sup>(١)</sup>، واختاره وما قبله صاحب «السيط».

وجوّز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة، وقال: إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف.

ومن شروط الوصف بها: أن لا يَصِحَّ الاستثناء بخلاف «غير»، فلا يجوز: عندي درهم إلاّ جيد، ويجوز غير جيّد، كذا قاله ابن مالك وغيره.

وقال أبو حيّان: إنه كالمجمع عليه إلاّ أنّ تمثيل سيّويه بـ «لو كان معنا رجل إلاّ زيد» يخالفه، لأنّه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٢٢] لا يجوز فيه الاستثناء، لأنّه لا عموم فيه استغراقي يتدرج فيه ما بعد إلاّ.

وقد انفصل بعض أصحابنا عن ذلك بأنّه لا يعني بصحة الاستثناء المتصلّ، بل أعمّ منه ومن المُتَّطع، والآية يصحّ فيها الاستثناء المنقطع. وقد صرّح المبرّد والجزمي بجواز الوصف بها حيث يصحّ المتقطع، وشاهده قوله:

٨٩٧ - لَدَمَ ضَائِعٌ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا، والجَنُوبُ<sup>(٢)</sup>

فـ «أقربوه» موصوف بإلّا الصّبا، والجَنُوب، وليسا من جنسه، والقصيدة مرفوعة.

وصواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا.

وزعم المبرّد: أنّ الوصف بإلّا لم يجرى إلاّ فيما يجوز فيه البدل، ولذلك منع: قام إلاّ زيد بحلف الموصوف، وجعل إلاّ صفة له لأنّه لا يجوز فيه البدل، ورُدّ بالسماع، قال:

= وقد وقعت «إلّا» هنا صفة لـ «الأصوات»، وهي وإن كانت معرّفة بلام الجنس فهي شبيهة بالنكرة. ولما كانت «إلّا» الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نُقِلَ إعرابها الذي تستحقّه إلى ما بعدها، فَرُتِعَ «بغماها» إنما هو بطريق النقل من «إلّا» إليه. والمعنى: أن صوتاً غير يُغَامِ الناقّة قليل في البلدة، وأما بغماها فكثير؛ وقيل: يجوز أن تكون «إلّا» للاستثناء، وما بعدها بدلاً من «الأصوات».

(١) الكتاب (٣٣١/٢) وتام تمثيله - «لو كان معنا رجل إلاّ زيداً لعلينا».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١٦٩/٣) والمقاصد النحوية (١٠٥/٣) وفيه «والدُّبُورُ» مكان «والجَنُوبُ».

وقوله: «إلا الصّبا والجَنُوبُ» استثناء من «تَغَيَّبَ عنه أقربوه» على طريق الإبدال، مع أن «تغيب» موجب، ولا يجوز الإبدال في الموجب، ولكن لما كان معنى «تَغَيَّبَ»: لم يحضر، فحيث كان معنيّاً، وإذا تقدم المنفي لفظاً أو معنى جاز الإبدال.

٨٩٨ - وكلّ أخ مفارقة أخوه لَعَمْرُؤُا بِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ<sup>(١)</sup>  
فـ «إلا الفرقدان» صفة، ولا يمكن فيه البدل.

وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع «إلا» صفة أن يتعلّق الاستثناء، وجعل البيت المذكور شاذّاً.

ومن شروط الوصف بـ «إلا» ألا يحذف موصوفها بخلاف «غير»، فلا يقال جاءني إلا زيد، ويقال: جاءني غير زيد، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألا يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال، لأنها غير متمكّنة في الوصف كما تقدّم.

### [«إلا» عاطفة وزائدة]

(ص): قال الكوفيّة والأخفش: وتردّ عاطفة كالواو، والإعراب كالاستثناء، والأصمعيّ، وابن جنّي: وزائدة.

(ش): أثبت الكوفيّون والأخفش لـ «إلا» معنى ثالثاً، وهو العطف كالواو، وخرجوا عليه «إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا» [البقرة: ١٥٠]، «لَا يَخَافُ الَّذِينَ أُرْسِلُوا إِلَيْهِ مِنْ ظُلْمٍ» [النمل: ١٠ - ١١] أي: «ولا الذين ظلموا»، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

وأثبت الأصمعيّ<sup>(٢)</sup> وابن جنّي لها معنى رابعاً، وهو الزيادة، وخرجوا عليه قوله:

(١) البيت من الوافر، وهو لمعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ١٧٨) والكتاب (٣٣٤/٢) ولسان العرب (٤٣٢/١٥) - ألا والمتنع في التصريف (٥١/١). ولحضرني بن عامر في تذكرة النحاة (ص ٩٠) وحماسة البحرني (ص ١٥١) والحماسة البصرية (٤١٨/٢) وشرح أبيات سيبويه (٤٦/٢) والمؤتلف والمختلف (ص ٨٥) ولمعمرو أو لحضرني في خزانة الأدب (٤٢١/٣) والدرر (١٧٠/٣) وشرح شواهد المعني (٢١٦/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٠/٨) وأمالني المرتضى (٨٨/٢) والإنصاف (٢٦٨/١) والجني الداني (ص ٥١٩) وخزانة الأدب (٣٢١/٩، ٣٢٢) ووصف المباني (ص ٩٢) وشرح الأشموني (٢٣٤/١) وشرح المفصل (٨٩/٢) والعقد الفريد (١٠٧/٣، ١٣٣) وفصل المقال (ص ٢٥٧) ومعني اللبيب (٧٢/١) والمقتضب (٤٠٩/٤).

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمعي الباهلي المعروف بالأصمعي. ولد سنة ١٢٢ هـ، وتوفي سنة ٢١٦، وقيل: سنة ٢١٧، وقيل: ٢١٣، وقيل: ٢١٠. من تصانيفه الكثيرة: نوادر الأعراب، الأجناس في أصول الفقه، المذكر والمؤنث، كتاب اللغات، وكتاب الخراج. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٣٢٢/١) والفهرست (٥٥/١) وتهذيب الأسماء واللغات (٢٧٣/٢) وشذرات الذهب (٣٦/٢) وإنباه الرواة (١٩٧/٢) والنجوم الزاهرة (١٩٠/٢) وبغية الوعاة (ص ٣١٣) وغيرها.

٨٩٩- حَرَّاجِيحُ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ<sup>(١)</sup>

وخرَجَ عليه ابن مالك:

٩٠٠- أَرَى السَّهْرَ إِلَّا مَنَجُنُونًا بِأَهْلِهِ<sup>(٢)</sup>

وأجيب بتقدير «لا» في الثاني، وبأن «تنفك» نامة، فنفيتها نفي، و«مناخة» حال.

(ص): ولا يليها نعت ما قبلها خلافاً للزّمخشري، ويليهما في النقي مضارعٌ مطلقاً، وماضي إن وليت فعلاً. قيل: أو صحبت «قد» ولا يعمل تاليها فيما قبلها، ولا عكسه إلا مستثنى منه، أو صفته.

قال الأخفش: أو ظرفٌ أو حال. وابن الأباري: أو مرفوع. والكسائي: مطلقاً.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يُفصلُ بين الموصوف وصفته إلاّ، فلا يقال: جاءني رجل إلاّ راكب، لأنهما كشيء واحد، فلا يفصل بينهما بها، كما لا يُفصلُ بها بين الصلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف إليه، ولأنّ «إلاّ» وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف، كذا ذكره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسي.

وذكره أيضاً صاحب «البيضا» ورّد على الزّمخشريّ حيث جوّز ذلك في المفرد نحو: ما مررت برجل إلاّ صالح، وفي الجملة نحو: «ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منه». ﴿وَمَا أَهْلَكَ نَارَيْنِ قَرِينَتِ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤] بأنه مذهب لا يعرف، لا بصري ولا كوفي. وقال: الصواب أن الجملة في الآية والمثال حالية. وإنما لم تقس الصفة على الحال، لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه، ويخالفه في الإعراب والتنكير.

الثانية: يلي إلاّ في النفي فعلٌ مضارعٌ مطلقاً، سواء تقدّمها فعل أو اسم نحو: ما كان زيدٌ إلاّ يضرب عمرًا، وما خرج زيدٌ إلاّ يجر ثوبه، وما زيدٌ إلاّ يفعل كذا.

وماض بشرط أن يتقدّمها فعل، نحو: ﴿وَمَا يَلْتَمِسُ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١].

قال ابن مالك: ويقتضي عن تقديم فعل اقتران الماضي بقدر قوله:

٩٠١- وَمَا الْمَجْدُ إِلَّا قَدْ تَيْتَنَ أَتَهُ بِنْدَى وَجَلْمٌ لَا يَزَالُ مُؤْتَلَا<sup>(٣)</sup>

(١) تقدم برقم (٢٩٦).

(٢) تقدم برقم (٤١٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدور (٣/ ١٧٢) وفيه: «يفل» مكان «يفلى».

لأنها تقربه من الحال، فأشبه المضارع، والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم، والاسم بالأولى، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً ومؤولاً به.

وإنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل، لأنه مع التثني يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا، فكان فيه فعلاً كما كان مع كلما.

وقال ابن طاهر: أجاز المبرد وقوع الماضي مع «قد» بدون تقدم فعل، ولم يذكره من تقدم من النحاة.

وفي «البدیع» لو قلت: ما زيد إلا قام لم يجز. فإن دخلت «قد» أجازها قوم.

القائلة: الاستثناء في حكم جملة مستأنفة، لأنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيداً، فكأنك قلت: جاء القوم، وما منهم زيد، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها، فلا يقدم معمول تاليها عليها، فلا يقال: ما زيد إلا أنا ضارب.

وقال الزماني: لا يقال: ما قومك زيداً إلا ضاربون، لأن تقدم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز، فكذا معموله، لما تقرّر من أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها، فلا يقال: ما ضرب إلا زيدٌ عمروً وما ضرب إلا زيداً عمرو، وما مر إلا زيدٌ بعمرو إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله.

ويستثنى من هذا القسم: المستثنى منه وصفته، فيجوز تأخيرهما - كما تقدم - نحو: ما قام إلا زيداً أحدٌ، وما مرتت بأحدٍ إلا زيداً خير من عمرو.

وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعاً كان، أو منصوباً أو مجروراً، واستدل بقوله:

٩٠٢ - فما زأني إلا غراماً كلاًها<sup>(١)</sup>

وقوله:

٩٠٣ - وما كف إلا ما جدّ ضررٍ بائس<sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ إلى قوله: ﴿وَالْيَسْبِتِ وَالْزُّبُرُ﴾ [النحل: ٤٣ - ٤٤].

ووافقه ابن الأنباري في المرفوع فقط - كما تقدم في باب الفاعل توجيهه - ووافقه الأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو: ما جلس إلا زيدٌ عندك، وما مر إلا عمرو بك، وما جاء إلا زيدٌ ركباً.

(١) تقدم يرقم (٦٣٣).

(٢) الشطر من الطويل، وتتمته وقائله غير معروفين. وهو في الدرر (١٧٢/٣).

قال أبو حيان: وهو المختار، لأنه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها.

[غير]

(ص): مسألة: يوصف بـ «غير»، ويستثنى جزءاً، ولها إعراب تلو «إلا»، وفتحها مطلقاً لغةً. وناصبها قال الجمهور: كونها فضلة والسيرافي: السابق، والفارسي: حال فيها معنى الاستثناء.

والمختار أنها قائمة مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ «أستثنى» ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها. قيل: وبـ «إلا»، والصفة.

وفي العطف بـ «لا» بعد «غير» خلف. ويحذف تالي «إلا»، و«غير» بعد «ليس»، قيل: ولم يكن.

(ش): تقدم أن «غير» أصلها الوصف، وأنها محمولة في الاستثناء على إلا، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، وتعرب بما للاسم الواقع بعد إلا من وجوب نصب في الموجب نحو: قام القوم غَيْرَ زَيْدٍ، وفي المنقطع، وفي المقدم نحو: ما جاء القوم غَيْرَ الحَمِيرِ، وما جاء غَيْرَ زَيْدٍ أحدٌ. ومن جوازه ورجحان الإتيان في المنفي نحو: ما جاء أحدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، ومن كونه على حسب العامل في المفعول نحو: ما جاء غَيْرُ زَيْدٍ، وما رأيت غَيْرَ زَيْدٍ، وما مروت بغير زَيْدٍ.

وبعض بني أسد وقُضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقاً.

وإذا انتصبت على الاستثناء ففي الناصب لها أقوال:

أحدها: وعليه المقاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلا والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وذلك موجود في «غير».

الثاني: وعليه السيرافي وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق.

الثالث: وعليه الفارسي أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء.

كما أن ما عدا زَيْدًا مقدّر بمصدر في موضع الحال، وفيها معنى الاستثناء.

والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ «أستثنى» مضمرًا، وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثنى لازم الإضمار، وجعلت إلا عوضاً عن النطق به.

وإذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجزّ، وهو الأجود نحو: جاءوا غير زَيْدٍ وعمرو، ويجوز مراعاة المعنى، فينصب في نحو: جاءوا غير زَيْدٍ وعمراً، ويرفع في نحو: ما جاء أحد غير زَيْدٍ وعمرو، وليس ذلك عطفًا على «غير» بل على

المجذور، لأن أصله النصب أو الإتياع، كذا قالوه، وهو يؤيد ما اخترته من أن «غير» قائمة مقام مضافها في الإعراب، ووجهوا منع عطفه على «غير» نفسها بأنه يلزم فيه التشريك في العامل، فيستحيل المعنى.

قال أبو حيان: وما ذكروه في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت، وبيان، وتأكيّد، وبدل، نحو: ما جاءني غيرُ زيد نفسه أو العاقلُ، أو أبي حفص، أو أخيك، فالقياس أن يجوز في الجميع الجرّ والرفع، ولم ينصبوا إلّا على العطف إلّا أنّ في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبّر بالتابع، فقال: ويجوز في تابعه الحمل على المعنى.

قال: وقد صرح صاحب «البيسط» بجريان ذلك أيضاً في «غير» إذا كانت صفة إلّا أنه فيها من الحمل على المعنى، وفي الاستثناء من الحمل على الموضع، فهو في الاستثناء أقوى. وذكره سيبويه أيضاً<sup>(١)</sup>. وقال قوم: إنه خاصّ بالاستثناء، ولا يكون في الصفة، والظاهر الأزل، قال: ويجوز وجه آخر، وهو القطع على الابتداء.

وأما المعطوف على المستثنى بإلا فلا يجوز فيه إلّا مشاركته في الإعراب.

وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجرّ نحو: قاموا إلّا زيداً وعمرو، على أنّ إلّا في معنى غير، لأن مكانهما واحد، وأنشدوا عليه:

٩٠٤ - وَمَا هَاجَ هَذَا السُّوقَ إِلَّا حَمَامَةٌ تَغْتَنَّى عَلَى خَضِرَاءَ سَمَرٍ قِيودها<sup>(٢)</sup>

يرى برفع لفظ «سمر» على لفظ «حمامة»، وبالجرّ على معنى غير حمامة.

قال أبو حيان: وفي هذا دليل على إجراء النعت مجرى العطف، وأنها لا تنقيد به، والمانعون حملوا الجرّ على الجواز.

وإذا كانت «غير» استثناءً ففي العطف بعدها بـ «لا» خلافٌ.

فذهب أبو عبيدة، والأخفش، وابن السراج، والزجاج، والفارسي، والزماني إلى جواز ذلك، فيقال: جاءوا غيرَ زيد ولا عمرو، إمّا على تقدير زيادة «لا»، وإمّا على الحمل على المعنى لأن الاستثناء في معنى الثاني، فإن قولك: جاء القوم إلّا زيداً في معنى: جاء القوم لا زيداً وهو هنا أولى، لأن «غيراً» في أصلها تعطي الثاني.

وذهب القرّاء وتعلّب إلى المنع كما في إلّا، إذ لا يقال: جاءوا إلّا زيداً ولا عمراً.

ويجوز حذف ما بعد «إلّا» وبعد «غير»، وذلك بعد «ليس» خاصة، يقال: جاءني زيدٌ

(١) انظر الكتاب (٢/٣٤٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمعي بن عميرة الجرمي في سمط اللّالي (ص ١٩). ولا نسبة في أمالي الفالي (٥/١) والدرر (٣/١٧٣).

ليس إلا أو ليس غير، أي ليس الجائي إلا هو، أو غيره. وقبضت عشرة ليس إلا، وليس غير، أي: ليس المقبوض غير ذلك، أو ليس غير ذلك مقبوضاً.

قال أبو حيان: وليس هذا باستثناء من الأول، لأنه يكون تابعاً لما ليس بمقبوض، ولأن ما بعد ليس هو الأول كيف كان.

واختلف: هل يجوز الحذف مع «لم يكن»؟ فأجازه الأخفش وابن مالك نحو: لم يكن غير.

ومنه السيرافي، لأن الأصل في باب كان ألا يجوز فيها حذف الاسم، ولا الخبر، ومجيء ليس إلا، وليس غير، على خلاف الأصل.

### [بـيد]

(ص): ويستثنى بـ «بَيْدَ» منقطعاً لازم النصب، والإضافة إلى «أَنْ» وصلتها غالباً، وهي بمعنى «غير». وقيل: على. وقيل: من أجل. ويقال: بَيْدَ. وجعلها ابن مالك حَرْفًا.

(ش): من أدوات الاستثناء «بَيْدَ»، ويقال: بَيْدَ يبادل بائها ميماً، وهو اسم ملازم الإضافة إلى «أَنْ» وصلتها نحو: «نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا»<sup>(١)</sup>.

معناها: معنى «غير» في المشهور إلا أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة، ولا تقع صفة، ولا استثناء متصلاً، وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصة.

قال في «الصّحاح»: «بيد» بمعنى: «غير»، يقال: إنه كثير المال بَيْدَ أنه يخيل.

وفي «المُحْكَم»<sup>(٢)</sup>: أن هذا المثل حكاه ابن السكيت، وأنّ بعضهم فسرها بمعنى «على». وقيل: هي بمعنى: من أجل، وخرّج عليه حديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أتي من قریش»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مالك وغيره: إنها فيه بمعنى: «غير» على حدّ:

(١) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، حديث رقم ٨٧٦، عن أبي هريرة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا؛ ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فالتأمن لنا فبع بَيْدَ: اليهود غداً والنصارى بعد غد».

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم» في اللغة لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ انظر كشف الظنون (ص ١٦١٦، ١٦١٧).

(٣) ذكره الفتى في تذكرة الموضوعات (٨٧) والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (٢٣) وعلي القاري في الأسرار المرفوعة (١١٦) والعجلوني في كشف الخفا (٢٣٢/١) والشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٢١).



٩٠٥ - وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ شَيْئَهُمْ<sup>(١)</sup>

(البيت).

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من أجل» قوله:

٩٠٦ - عَمْدًا فَعَلْتُ ذَاكَ يَبْدَأُنِّي أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِثَنِي<sup>(٢)</sup>

[حاشا وخلا وعدا]

(ص): وبحاشا، وخلا، وعدا بالنصب أفعالاً جامدة، قيل: بلا فاعل. والأصح أنه ضمير البعض، وقيل: المصدر والجرّ حرفاً متعلّقة كثيراً، أو لا كالزائد، أو محلّها كـ «غير» أقوال.

ونفى الفراء حرفية «حاشا» والجرّ بلام مقدرة، والأكثرون فعليتها وحرفية تاليها، ويليان «ما» وهي مصدرية ومن ثمّ تعين النصب معها.

وقيل: زائدة، فتجرّ، وقيل: بمعنى المنة، ولا تدخل على «حاشا» خلافاً لبعضهم، ولا إلّا مطلقاً.

وقيل: يجوز إن جرّت. وقد تدخل على «خلا»، و«عدا» مع «ما».

وترد «حاشا» فعلاً متصرفاً. وقيل: لام الجرّ فعلاً، أو اسماً بمعنى التنزيه مبنياً إلّا في لغة أو اسم فعل، أقوال.

وقد تحذف «عدا» بعد «ما» نحو: كُلُّ شَيْءٍ مَهْهُ مَا النِّسَاءُ<sup>(٣)</sup>. وقال الفراء والأحمر: «ما» استثناء.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

يهنّ فلوك من قراع الكتاب

وهو للنايفة النيباني في ديوانه (ص ٤٤) والأزمية (ص ١٨٠) وإصلاح المنطق (ص ٢٤) وخزانة الأدب (٣/٢٢٧، ٣٣١، ٣٣٤) والدرر (٣/١٧٣) وشرح شواهد المغني (٣٤٩) والكتاب (٢/٣٢٦) ومعاهد التنصيص (٣/١٠٧) وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦٧) ولسان العرب (٨/٥٦٥ - ق، ٥٣٠/١ - فلل) ومغني اللبيب (ص ١١٤).

وقد نصب «غير» على الاستثناء المقطع؛ لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها.

(٢) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٤) والدرر (٣/١٧٤) وشرح شواهد المغني (١/٣٥٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٧) ولسان العرب (٣/٩٩ - بيد، ١٣/١٨٧ - رنن) ومغني اللبيب (١/١١٥).

وترثي: تصيح؛ وقيل: الرنين: الصوت الشجي، والإرثان: الشليل.

(٣) يقال: كل شيء مَهْهُ وَمَهْمَةٌ وَمَهْلَعَةٌ ما النساء وذكرهنّ، أي كل شيء يسير حسن إلّا النساء، أي إلّا ذكر النساء. والهاء في «مهه» و«مهام» أصلية ثابتة كالهاء من مياؤ وشفأؤ. وقال اللحياني: معناه كل شيء قصد إلّا النساء، قال: وقيل كل شيء باطل إلّا النساء. انظر اللسان (١٣/٥٤١ - مادة مهه).  
جمع الهوامع/ ج ٢/ م ١٤

(ش): من أدوات الاستثناء: «حاشا»، و«خلا»، و«عدا»، وينصب المستثنى بها، ويجزّ، فإذا نصب كنّ أفعالاً، لأنهن لسنّ من قبيل الأسماء العاملة، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول «إلا» إذ لا يقال: ما قام القوم خلا زيداً بالرفع، فانتفتت الاسميّة والحرفيّة معاً، وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي، فلا تتصرّف بمضارع ولا أمر. وإذا جُزّت كنّ حروف جزّ، لأنها لم تباشر العوامل كـ«غير»، فليست أسماء، ولو كانت أفعالاً لم تباشر الجزّ بغير واسطة حرفه. وهي على هذا متعلّقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجزّ، فمحّلها مع المجرور نصب.

واختار ابن هشام في «المغني»: أنها لا تتعلق بالحروف الزائدة، لأنها لا توصّل معنى الفعل إلى الاسم، بل تزيله عنه، ولأنها بمنزلة إلّا، وهي غير متعلّقة.

وقيل: موضعها نصب من تمام الكلام كـ«غير» إذا استثنى بها. ومن النصب بها قوله:

٩٠٧ - حاشا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ<sup>(١)</sup>

وحُكِي: «اللّهم اغفر لي ولعن يَمَعْنِي حاشا الشيطان وأبا الأصمغ». وقوله:

٩٠٨ - ولا خلا الجرنُّ بها إنسي<sup>(٢)</sup>

وقوله:

٩٠٩ - عدا مُنَيِّسَى وعدا أباهما<sup>(٣)</sup>

ومن الجزّ بها قوله:

٩١٠ - مَنْ راحها حاشا التَّيِّ وَزَفِطِه<sup>(٤)</sup>

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

على البرية بالإسلام والدين

ويرى «والخير» مكان «والدين». وهو للمرزوق في ديوانه (٢١٥/١) وروايته فيه:

إلا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهَا مع النيرة بالإسلام والخير

والدر (١٧٥/٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٣٩/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٠) والمقاصد

النحوية (١٣٧/٣).

(٢) تقدم برقم (٨٩١).

(٣) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٨١) وخزانة الأدب (١٠٥/٤) والدر (١٧٦/٣).

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

في الأرض غططه الخليجُ المزيّدُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٩١) ولسان العرب (١٨٢/١٤ - حشا) وبلا نسبة

في الدر (١٧٦/٣).

وقوله:

٩١١ - حاشا أبي ثوبان إن به<sup>(١)</sup>

وقوله:

٩١٢ - حاشاي إنني مُسلمٌ مفلور<sup>(٢)</sup>

وقوله:

٩١٣ - خلا لله لا أزجو سواك وإنما<sup>(٣)</sup>

وقوله:

٩١٤ - عدا الشمطاء والطفل الصغير<sup>(٤)</sup>

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فَتَأْتِي مِنَ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتَمِ

وهو للجميل الأسدي في الأسمعيات (ص ٢١٨) والجنى الداني (ص ٥٦٢) والدرر (١٧٦/٣) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٥٠٨) وشرح شواهد المغني (٣٦٨/١) وشرح المفضل (٤٧/٨) والمقاصد الحوية (١٢٩/٣). وله أولسيرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب (١٨٢/١٤ - حشا) وبلا نسبة في الإنصاف (٢٨٠/١) وخزانة الأدب (١٨٢/٤) وشرح المفضل (٨٤/٢) ولسان العرب (١٨١/١٤ - حشا) والمحتسب (٣٤١/١) ومغني اللبيب (١٢٢/١).

وفي الدرر أن البيت مركب من يثين، هما.

حاشا أبي ثوبان إن أبا عمرو بن عبد الله إن به ضئلا عن الملحاة والشتم وأن البيت نسبة تاج العروس لسيرة بن عمرو الأسدي، وليس بصحيح؛ بل هو من قصيدة للجميل وهي من المفضليات (الدرر: ١٧٧/٣).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصلره.

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ

وهو للأقشر الأسدي في ديوانه (ص ٤١) والدرر (١٧٧/٣) وشرح التصريح (١١٢/١) ولسان العرب (١٨٢/١٤ - حشا). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١١٩/١) والجنى الداني (ص ٥٦٦) وحواهر الأدب (ص ٤٢٦) ولسان العرب (٥٥١/٤ - علر).

(٣) تقدم برقم (٨٩٠).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصلره.

أَيْشَتَا حَكِيمٌ قَتَلَا وَأَمْرًا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٨٥/٢) والدرر (١٧٨/٣) وشرح التصريح (٣٦٣/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٨) والمقاصد النحوية (١٣٢/٣)

وأنكر بعض الكوفيّين منهم الفراء حرفية «حاشا»، وقال: إنها فعل أبدأ لقولهم: حاشا يُحاشيني وإنّ الجزّ بعدها بلام مقدّرة، والأصل: حاشا لزيد، لكن كثّر الكلام بها، فأسقطوا اللام، وخفّضوا بها.

وأنكر سيّويه وأكثر البصريين فعليّتها، وقالوا: إنها حرف دائماً بمنزلة «لا»، لكنها تجزّ المستثنى<sup>(١)</sup>.

وأنكروا أيضاً حرفيّة «خلا»، و«عدا»<sup>(٢)</sup>؛ وقالوا: إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاورة ضمناً معنى الاستثناء.

والثّدّر لسيّويه: أنه لم يحفظ النصب بـ «حاشا»، ولا الجزّ بـ «عدا»، لقلّته، وإنما نقله الأخفش والفراء.

ثم على فعليّة هذه الأفعال ذهب الفراء: إلى أنّ حاشا فعل لا فاعل له. قال أبو حيّان ويمكن القول في خلا، وعدا - بذلك كـ «قلّما»، لِمَا أُشْرِيتْ به من معنى «إلا».

وأتفق بقية الكوفيّين والبصريّين على أنّ فاعلها ضميرٌ مستكنٌ فيها لازم الإضمار.

ثم قال البصريون: هو عائدٌ على البعض المفهوم من الكلام. والتقدير: قام القوم عدا هو، أي بعضهم زيداً.

قال الكوفيّون: عائدٌ على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قياهم زيداً، وهو غير مطّرد فيما لم يتقدّمه فعلٌ أو نحوه.

ولكون الضمير عائداً على البعض أو المصدر لم يُثَرَّ ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكّر.

وتدخل «ما» على: خلا، وعدا، فيتعيّن النصب بعدها، لأنها مصدرية، فدخلها يعيّن الفعلية كقوله:

٩١٥ - ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل<sup>(٣)</sup>

وقوله:

(١) قال سيّويه: «وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجرّ ما بعده كما تجزّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء» (الكتاب ٣٤٩/٢).

(٢) انظر الكتاب (٣٤٩/٢)، (٣٥٠).

(٣) تقدم في أول الكتاب.

٩١٦ - ثَمَلُ الْقَدَاسِ مَا حَدَّثَنِي فِرَاتَنِي<sup>(١)</sup>

وزعم الجَزْمِيُّ، والْوَبْعِيُّ، والكِسَائِيُّ، والفَارِسِيُّ، وابنُ جُنَيْنٍ: أنه يجوز الجزّ على تقدير «ما» زائدة.

قال في المَعْنَى<sup>(٢)</sup>: فَإِنْ قَالُوهُ بِالْقِيَاسِ ففاسد، لأنَّ «ما» لا تزداد قبل حروف الجزّ، بل بعدها، أو بالِاسْتِمَاعِ فَشاذٌّ بحيث لا يقاس عليه.

وقيل: «ما» ظرف بمعنى المدة، فمحله نصب، والتقدير: قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا، أو وقت خلّوهم، و«ما» المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً.

وأجاز بعضهم دخول «ما» المصدرية على «حاشا» بقلة تمسكاً بقوله:

٩١٧ - رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَحْضَاهُمْ فَعَالَا<sup>(٣)</sup>  
وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سَيُوبَةُ الْمَنَعِ<sup>(٤)</sup>.

وذهب الكِسَائِيُّ: إلى أنه يجوز دخول «إلا» على «حاشا» إذا جُزّت، وحكى: قام القوم إلا حاشا زيدا.

ومنع البصريّون ذلك، كما إذا نصبت، لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد، والحكاية شاذة لا يقاس عليها.

وتَرَدَّدَ «حاشا» في غير الاستثناء فِعْلاً متصرفاً متعلّياً تقول: حاشيته بمعنى: استثنائه، ومنه الحديث: «ما حاشى فاطمة ولا غيرها». وقال التّائِبَةُ:

٩١٨ - وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٥)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكلّ الذي بهوى نديمي مولح

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٧/١) والجنى الداني (ص ٥٦٦) وجواهر الأدب (ص ٣٨٢) والدرر (١٧٩/٣) وشرح الأشموني (٢٣٠/١) وشرح التصريح (١١٠/١، ٣٦٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٩) والمقاصد النحوية (١/٣٦٣).

(٢) مغني اللبيب (١/١١٨).

(٣) البيت من الوافر، وهو للأخطل في خزانة الأدب (٣/٣٨٧) والدرر (٣/١٨٠) وشرح التصريح (١/٣٦٥) وشرح شواهد المغني (١/٣٦٨) والمقاصد النحوية (٣/١٣٦). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٦٥) وشرح الأشموني (١/٢٣٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢١) ومغني اللبيب (١/١٢١).

(٤) قال: «... ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاماً» (الكتاب. ٢/٣٥٠).

(٥) عجز بيت من البسيط، وصلوه:

وتقع حاشا قبل لام الجر نحو: حاشا لله، وهي عند المبرد، وابن جني، والكوفيين فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، قالوا: حاش وحشا، ولإدخالهم إياها على الحرف قبل لام الجر.

والصحيح أنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] بالتنوين<sup>(١)</sup> كما يقال: تنزيهاً لله وبراءة، وقراءة ابن مسعود: «حاشا الله» بالإضافة<sup>(٢)</sup>، كمعاد الله.

ولنما ترك التنوين في قراءة الجمهور، لأنها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً.

وزعم بعضهم: أنها اسم فعل بمعنى: أتبرأ، أو تبرأت، وحامله على ذلك بناؤها.

ويرد إعرابها في بعض اللغات، وروي من كلام العرب: كل شيء مَهْة ما النساء وَذُكْرُهْنَ<sup>(٣)</sup>، فخرجه ابن مالك على أنَّ صلة «ما» محذوفة، وهي «عدا» حذفوها، وأبقوا معمولها، وإنما أضمر «عدا»، لأنها متفق على فعليتها بخلاف «حاشا»، و«خلا»، فإنهما مختلف في فعليتهما، فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف.

وزعم الفراء والأحمر<sup>(٤)</sup>: أن «ما» يستثنى بها كـ «إلا»، وخرجا عليه الحكاية المذكورة، ورد بأن الاستثناء بها غير محفوظ، فلا يخرج عليه.

ومعنى الحكاية: كل شيء يسير ما عدا النساء وَذُكْرُهْنَ، وخرجها السهيلي على أن «ما» نافية كلياً استثنى بها.

### [ليس ولا يكون]

(ص): وليس، ولا يكون نصباً خبراً، ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفة

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

وهو للناطقة اللباني في ديوانه (ص ٢٠) وأسرار العربية (ص ٢٠٨) والإنصاف (٢٧٨/١) والجنى الداني (ص ٥٥٩، ٥٦٣) وخزانة الأدب (٤٠٣/٣)، ٤٠٥) والذر (١٨١/٣) وشرح شواهد المغني (٣٦٨/١) وشرح المفصل (٨٥/٢، ٤٨/٨) ولسان العرب (١٤/١٨١، ١٨٢ - حشا). ولا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٢٧) وشرح الأشموني (١/٢٤٠) وشرح المفصل (٨/٤٩) ومغني اللبيب (١/١٢١).

(١) وهي قراءة أبي السمتال (البحر المحيط: ٣٠٣/٥)

(٢) وهي أيضاً قراءة أبي (البحر المحيط: ٣٠٣/٥).

(٣) راجع الحاشية (٣) صفحة ٢٠٩.

(٤) الأحمر لقب جماعة من النحويين، منهم: أبيان بن عثمان البجلي (القرن الثاني الهجري)، وأبو يعقوب

إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبيان بن مرار (كان حياً قبل ٢٣٢ هـ)، وخلف بن حيان بن محرز البصري

(توفي في حدود ١٨٠ هـ)، وعلي بن الحسن الأحمر (توفي سنة ١٩٤ هـ).

حيث صحَّ الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق.

(ش): من أدوات الاستثناء: ليس، ولا يكون، وهي الناقصة، لا أخرى، ارتجلت للاستثناء، وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما، والاسم ضمير لازم الاستثناء. كما تقدّم في مبحث الضمير - نحو: قام القوم ليس زيداً، وخرج الناس لا يكون عمراً. و«لا» قيد في يكون، فلو نفيت بـ «ما» أو «لما»، أو «لن»، لم تقع في الاستثناء. ومن شواهد «ليس» قوله:

٩١٩ - إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي<sup>(١)</sup>

وحديث «يطيع المؤمن على كلِّ خلقٍ ليس الخيانة والكذب»<sup>(٢)</sup>.

وقد يوصف بـ «ليس»، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرة منفية، قال ابن مالك: أو معرفاً بلام الجنس نحو: ما أتانى أحد ليس زيداً، وما أتانى رجل لا يكون بشراً، وأتانى القوم ليسوا إخوانك.

قال أبو حيّان: ولا أعلم في ذلك خلافاً إلا أن المنقول اختصاصه بالنكرة دون المعرف بلام الجنس.

ولا يجوز في النكرة المثبتة نحو: أئتني امرأة لا تكون فلانة، إذ لا يصح الاستثناء منها.

ولا في المعرفة نحو: جاء القوم ليسوا إخوانك، بل يكونان في موضع نصب على الحال.

وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له، فيبرز نحو: ما جاءني امرأة ليست أو لا تكون فلانة، وما جاءني رجال ليسوا زيداً، أو نساء لسن الهندات.

قال السيرافي: أجازوا الوصف بليس، ولا يكون، لأنهما نصّ في النفي عن الثاني، وهو معنى الاستثناء، وليس ذلك في عدا، وخلافاً بالتضمن، فلم يوصف بهما، لأنهما ليسا موضوعي جحد، فلا يقال: ما أئتني امرأة عدت هنداً، أو خلّت عدداً.

[لا سيّما]

(ص): وبلا سيّما عند الأخفش، وأبي حاتم، والتمحاض، والأصحّ ليس ما بعدها

(١) تقدم برقم (١٦٦).

(٢) رواه بهذا اللفظ: الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٥١٨/٧) والسيوطي في الدر المنثور (٢٩٠/٣) وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٤٤/١)، ٤/١٦٣٠.

مستثنى، بل منبه على أولويته بما نسب لهما قبله. وقال خطاب<sup>(١)</sup>: مسكوت عنه، و«سي» اسم لا. وقيل: حال. وقيل: «لا» زائدة.

وأصله: سوى. وتخفف ياؤها خلافاً لابن عصفور، وتسكن. فالمحذوف اللام أو العين قولان. فإن تلاها معرفة جرّ بالإضافة، و«ما» زائدة يجوز حذفها خلافاً للمخضراوي، أو رفع خبر محذوف، و«ما» موصولة أو موصوفة، أو نكرة جاز النصب تمييزاً لـ «ما» نكرة تامة، وقيل: ظرفاً أو صلة لها.

وقيل: هي كافة. وقال دُرَيْدُ<sup>(٢)</sup>: يختص الجرّ بالتخفيف والرفع بالثقل، وقد يليها ظرف، وفعل، وشَرْطٌ: ف «ما» كافة.

وفي وجوب الواو قبل «لا» خُلْفٌ، ويقال: لا يَئِما، وتا يَئِما.

(ش): عدّ الكوفيين، وجماعة من البصريين كالأخفش، وأبي حاتم<sup>(٣)</sup>، والفارسي، والتحّاس، وابن مضاض: من أدوات الاستثناء «لا سَئِما».

وَوَجْهُهُ: أنك إذا قلت: قام القوم لا سَئِما زيد، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية.

قال المخضراوي: لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له. وأقرب ما يشبه به قوله:

٩٢٠ - فَكَيْ كَمْأَلْتُ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَسَّادٌ فَمَا يُقِي من المال باقياً<sup>(٤)</sup>

(١) هناك ثلاثة نحوين يسمون بهذا الاسم، الأول منهم هو خطاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ، وقد تقدم التعريف به. والثاني: هو خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي؛ له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي. والثالث: خطاب بن أحمد بن عدي بن خطاب التلمساني، له ترجمة في إنباء الرواة (٣٩٢/١) والأنساب ومعجم البلدان واللباب وغيرها.

(٢) دريود، ويقال: «دردو»: هو عبد الله بن سليمان بن المنذر الأنلسي المتوفى سنة ٣٢٥ هـ، وقد تقدم. (٣) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشعي السجستاني البصري نحوي، لنوي، عروضي، مقلد. ولد سنة ١٧٢ هـ، وروى عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد، وتوفي بالبصرة سنة ٢٥٥ هـ. وقيل غير ذلك. من تصانيفه: إعراب القرآن، اختلاف المصاحف، ما يلحن فيه العامة، المقصور والممدود، والقراءات. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢٧٣/١) ومعجم الأدباء (٢٦٣/١) وإنباء الرواة (٥٨/٢) وبغية الوعاة (ص ٢٦٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو للناطقة الجمدي في ديوانه (ص ١٧٣) والأزھية (ص ١٨١) وأمالى المرتضى (٢٦٨/١) وخزانة الأدب (٣/٣٣٤)، والدرر (٣/١٨٢) وديوان المعاني (١/٣٦) وشرح أبيات سيوري (٢/١٦٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٦٢) وشرح شواهد المغني (٢/٦١٤) والشعر والشعراء (١/٢٩٩) والكتاب (٢/٣٢٧) ولسان العرب (٢/٦٣١ - وحج). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/١٩٣) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦٧)



لأن كونه «جواداً» خير، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خَيْرٌ.

والصحيح: أنها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء، لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يُخْرِجُهُ عن أن يكون قائماً.

ومما يبطل ذلك دخول الوار عليها، وعدم صلاحية إلا مكانها بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل مُتَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّتِهِ بِالْحُكْمِ المنسوب لما قبلها.

فإن تلاها معرفة مجرور نحو: لا سَيِّمًا زيد فبالإضافة، و«ما» زائدة، وزيادة «ما» بين المضافين مسموعة. ويجوز حذفها نحو: لا سَيِّ زيد، نصّ عليه سيوييه<sup>(١)</sup>.

وزعم ابن هشام الخَضْرَاوِيُّ: أنها زائدة، لازمة لا تحذف، وليس كما قال. أو مرفوع نحو: لا سَيِّمًا زيدٌ، فخير مبتدأ محذوف، و«ما» موصولة بمعنى الذي، مجرورة بإضافة «سَيِّ» إليها والجملة صلة، والتقدير: لا سَيِّ الذي هو زيد، وأجاز ابن خروف أن تكون «ما» نكرة موصوفة، والجملة صفة.

وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران، وثالث، وهو النصب، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:

٩٢١ - ولا سَيِّمًا يَوْمَ رِسَالَةِ جُلْجُلٍ<sup>(٢)</sup>

واختلف في وجه النصب، فقيل: إنه على التمييز، و«ما» نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي ولا مثل شيء يوماً. وقيل: إنه على الظرف، و«ما» بمعنى الذي، وهو صلة لها أي: ولا مثل الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم، كما قالوا: رأيت الذي أمس، أي الذي وقع واتفق.

وقيل: إن «ما» حرف كافٍ لـ «سَيِّ» عن الإضافة، والمنصوب تمييز مثل قولهم: على الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زيداً.

واستحسن ابن مالك والشَّوْزِيَّان.

(١) لم أحد ذلك لسيوييه في الكتاب، والذي وحدته فيه (١٧١/٢) خلاف ذلك، حيث قال في لزوم «ما» الزائدة للتوكيد: «ومثل ذلك. ولا سَيِّمًا زيد، فُرِّبَ توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة».

(٢) عز بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وصلده:

الْأَرْبَ يَوْمَ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ

وهو في ديوانه (ص ١٠) والحنى الداني (ص ٣٣٤، ٤٤٣) وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٤، ٤٥١) والدرر (٣/ ١٨٣) ورصف المياني (ص ١٩٣) وشرح الأشموني (١/ ٢٤١) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٢، ٥٥٨/٢) وشرح المفصل (٢/ ٨٦) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٥) ولسان العرب (١٤/ ٤١١ - سوا) ومعني اللبيب (ص ١٤٠، ٣١٣، ٤٢١).

وقيل: إنَّها كافة، وهو ظَرْف، قاله ابن الصَّائغ، أي: ولا مِثْلَ ما كان لك في يوم.  
وقد يلبيها ظَرْفٌ كقوله:

٩٢٢ - يَسُرُّ الكَرِيمَ الحمدُ لا سِيما لَدَى شَهادَةِ مَنْ في خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ<sup>(١)</sup>  
وتقول: يعجبني الاعتكاف ولا سِيما عند الكعبة، ولا سِيما إذا قرب الصبح.  
وفعل كقوله:

٩٢٣ - فِى النَّاسِ في الخِيرِ لا سِيما يُنِيلُكَ من ذِي الجَلالِ الرُّضا<sup>(٢)</sup>  
وشَرْطُ كقوله:

٩٢٤ - أرى التَّيْلَ يَجْلُو الهَمَّ، والنَّمَّ، والعَمى ولا سِيما إِنْ نَكَتِ بالمرَس الضَّمخِ<sup>(٣)</sup>  
ومن أحكام «لا سِيما»: أنه لا يبيح بعدها الجملة بالواو.  
وقال أبو حيان: وَلَكِنْ من المصنِّفين من قال: لا سِيما والأمر كذا.  
ولا تحذف «لا» من لا سِيما، لأنه لم يسمع إلَّا في كلام المولدين كقوله:  
٩٢٥ - سِيما من حالت الأحراس من دون مُناه<sup>(٤)</sup>

رذكر نَعْلَب: أنه يجب اقتران «لا» بالواو كالبيت السابق<sup>(٥)</sup>، وجوز غيره حذفها  
كقوله:

٩٢٦ - فِى بالمَقود، وبِالأَيمانِ لا سِيما عَقْدُ وفاءٍ به من أعظم القُرْبِ<sup>(٦)</sup>  
والجمهور على أنَّ «سي» اسم لا الثَّبَرَة<sup>(٧)</sup>، وفتحته بناء كهي في. لا رَجُل.

وقال الفارسي: إنه منصوب على الحال من الجملة السابقة، وردَّ بوجود تكرار «لا»  
حيثلُ، ويمنع الواو، إذ لا يقال: جاء زيد ولا ضاحكاً.

وحكى في «البدیع» عن بعضهم أنَّ «لا» في لا سِيما زائدة.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (٤٤٧/٣) والدرر (١٨٤/٣).  
(٢) البيت من المقارب، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (٤٤٧/٣) وروايته. «ينيك» بدل «ينيك»، والدرر (١٨٤/٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٨٥/٣).

(٤) الشطر بلا نسبة في الدرر (١٨٥/٣).

(٥) أي المتقدم بالرقم (٩٢٤).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨٨/١) وخزنة الأدب (٤٤٧/٣) والدرر (١٨٦/٣)  
وشرح الأشموني (٢٤١/١) وشرح شواهد المغني (ص ٤١٣) ومعني اللبيب (ص ١٤٠).

(٧) لا الثَّبَرَة هي «لا» النافية للجنس.

قال أبو حيان: وهو غريب.

وأصل سيي: «سيوي»، فعينه واو ساكنة، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في الياء.

وقد سمع تخفيف الياء من «لا سيما»، حكاه الأخفش وابن الأعرابي<sup>(١)</sup> وآخرون، ومنه البيت السابق، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حَرْقَيْن. وإذا حُفِّت، فقال ابن جنِّي: المحذوف لام الكلمة، وانفتحت الياء بإلقاء حركة اللام عليها.

وقال أبو حيان: الأولى عندي أن يكون المحذوف العين، وإن كان أقبل من حذف اللام ووقفاً مع الظاهر، لأنه لو كان المحذوف اللام لرَدَّت العين واواً لزوال الموجب لقلبها، فكان يقال: لا سوما.

وقد أبدلت العرب سين «سيما» تاء، فقالوا: «لا يَسيما»، كما قالوا في الناس: الناس<sup>(٢)</sup>. وقرئ «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ» [الناس: ١] وأبدلت أيضاً «لا» تاء، فقالوا: «تا سيما»، كما قالوا: قام زيد تا بل عمرو، أي: لا بل عمرو.

### [ما ألحق بلا سيما]

(ص): وألحق به «لا مثل ما»، و«لا سوا ما» و«لا ترما»، و«لو تر ما»، لكن لا يُجَرّ تُلُوْهُ هذين.

(ش): حكى ابن الأعرابي في نوادره، وأبو الحسن النسائي<sup>(٣)</sup>. «لا مِثْلُ ما»: بمعنى: لا سيما، وأنه يرفع ما بعده، ويجرّ كما بعد: لا سيما. وفي «التسهيل» أن: «لا سوا ما» كذلك فيقال: قام القوم لا سواما زيد.

(١) ابن الأعرابي. هو أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي. لنوي، نحوي، راوية لأشعار القبائل، نصابة. ولد بالكوفة سنة ١٥٠ هـ، وسمع من المفضل الضبي الدواوين وصححها، وأخذ عن الكسائي وابن السكيت وتعلب وغيرهم، وأخذ عنه الأصمعي؛ وتوفي بسر من رأى سنة ٢٣١ هـ. من آثاره: الوارد، تاريخ القبائل، معاني الشعر، تفسير الأمثال، وصفة الزرع. انظر ترجمته في الفهرست (٦٩/١) ووفيات الأعيان (٦٢٣/١) وتاريخ بغداد (٢٨٢/٥) ومعجم الأدياء (١٨٩/١٨) وتهذيب الأسماء واللغات (٢٩٥/٢) وبغية الوعاة (ص ٤٢) وشذرات الذهب (٧٠/٢) وهدية العارفين (١٢/٢).

(٢) ومنه قوله [من الرجز].

يَا قَبِيحَ اللَّهِ بَنِي السَّعْلَةِ فَعَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارُ النَّاتِ  
لَيْسُوا أَحْفَاءَ وَلَا أَكْيَاسَ

وهو لعلياء بن أرقم، قال في لسان العرب (١٠١/٢): «فإنما يريد الناس وأكياس، فقلب السين تاء، وهي لمة لبعض العرب، عن أبي زيد». كذا في الأصل «النسائي» ولعله محرف عن «النسائي» أو «النسوي»؛ ولم أهد إلى أبي الحسن هذا.

(٣)

قال أبو حيان: وإطلاقه يدلُّ على جواز الرفع والجَر بعده أيضاً.

وقال التَّسائي<sup>(١)</sup>: «لا تر ما»، و «لا سيما»، و «لا مثل ما»، بمعنى واحد.

وذكر ابن الأعرابي: لو تر ما بمعنى: لا سيما، قال: إلا أنه لا يكن بعدها إلا الرفع، وكذا قال الآخر، ووجهه أن «تر» فعل، فلا يمكن أن تكون «ما» بعدها زائدة، وينجر تاليها بالإضافة، لأن الفعل لا يضاف، فتعين أن تكون موصولة، وهي مفعول «تر» وزيد خبر محذوف، و«تر» بعد «لا» مجزوم بها، وهي ناهية، والتقدير في: قام القوم لا تر ما زيد: لا تُبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو زيد، فإنه في القيام أولى به منهم، أو غير مجزوم، ولا نافية وحذفت ألفه شدوذاً، أو للتركيب.

وكذا بعد «لو»، والتقدير: لو تبصر الذي هو زيد لرأيتَه أولى بالقيام منهم، قاله أبو

حيان.

### [بله]

(ص): وَبَلَّهْ أثبتَه أهلُ بغداد والكوفيَّة، وسمع جرَّ تاليها قليل: ك «غير» منقطعاً. وقيل: مصدر مضاف. وقيل: حرف جرّ، ونصبه مفعولاً. وهي مصدر أو اسم فعل، ورفعه مبتدأ، وهي كـ «كيف». وماؤه تفتح وتكسر. ويقال: بَهَل، وبَهَلْ.

(ش): عَدَّ الكوفيُّون والبغدادِيُّون من ألفاظ الاستثناء «بَلَّهْ» وهي بمعنى: «لا سيما» نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار على معنى: أنَّ إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد.

وأنكر ذلك البصريُّون، لأنَّ إلَّا لا تقع مكانها، ولأنَّ ما بعدها لا يكون إلَّا من جنس ما قبلها، ولأنَّ حرف العطف يجوز دخوله عليها.

قال ابن الصَّانغ: ولو صح دخول «لا سيما»، و«بله» في أدوات الاستثناء لدخلت فيها «حتى»، لأنَّ ما بعدها يختصُّ بصفة لم تثبت لما قبلها. والجَرُّ لما بعدها مُجمَّع على سماعه.

وأجاز الكوفيُّون فيه النصب، وأنكره أكثر البصريِّين، وهم محجوجون بالسماع، قال جرير:

٩٢٧ - وَهَلْ كُنْتُ يَا ابْنَ الْقَيْنِ فِي الذَّهْرِ مَالِكاً      بغير بعيرٍ بَلَّهْ مُهَرَّجَةً نُجْباً<sup>(٢)</sup>

قال قُطْرُب: وروي برفع ما بعدها على أنها بمعنى «كيف». وقد روي بالجرِّ والنصب والرفع قوله:

(١) راجع الحاشية (٣) في الصفحة السابقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ملحِّق ديوانه (ص ١٠٢٢) وخزانة الأدب (٢٣١/٦) والدرر (١٨٦/٣).

٩٢٨ - تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامِئًا بَلَّهَ الْأَكْثَفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ<sup>(١)</sup>

وإذا جَزَتْ فقال بعض الكوفيين: هي اسم بمعنى «غير»، والجُزُّ بإضافتها فيكون استثناء منقطعاً.

وقال الفارسي: هي مصدر لم يُنطق له بفعل مضاف إلى ما بعده، وهي إضافة نصب.

وقال الأخفش: هي حرف جرّ، وإذا نصبت فالمنصوب مفعول.

و«بَلَّهَ» مصدر [وضع] موضع الفعل بمعنى تَزَكَّى أو اسم فعل بمعنى: دع<sup>(٢)</sup>.

وإذا رفعت فمبتدأ، وبه الخبر.

وفي هائها لغتان: الفتح بناءً، والكسر على أصل النقاء الساكنين إلّا على المصدرية فالفتح إعراب.

وقالت العرب في بَلَّهَ: يَهْلُ بفتح الهاء وسكونها.

### [لَمَّا]

(ص): و«لَمَّا» بمعنى إلّا قليلاً نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

وأنكره الجوهري وقاسه الزجاجي، وتوقف أبو حيان.

وتقدّم استثناء: سوى، ودون.

(ش): قال أبو حيان: تكون «لَمَّا» بمعنى إلّا، وهي قليلة الدُّور في كلام العرب.

وينبغي ألاّ يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب. نحو قوله تعالى:

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. ﴿وَلَنْ كُلُّ لَمَّا بِجَمِيعِ كَلِمَاتِنَا مَحْصُورَةٌ﴾ [يس: ٣٢] في قراءة

مَنْ شَدَّدَ الميم<sup>(٣)</sup>، ف «إِنْ» نافية، ولَمَّا بمعنى إلّا.

ومَنْ حكى أن «لَمَّا» بمعنى «إلّا» الخليل وسيبويه، والكسائي.

وقرأ ابن مسعود: ﴿وَمَا مِثْلًا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] أي إلّا له.

(١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٤٥) وخزانة الأدب (٢١١/٦، ٢١٤، ٢١٧)

والدور اللوامع (١٨٧/٣) وشرح شواهد المعني (ص ٣٥٣) ولسان العرب (٤٧٨/١٣ - به). وبلا نسبة

في أوضح المسالك (٢١٧/٢) وتلكرة النحلة (ص ٥٠٠) والجنى الثاني (ص ٤٢٥) وخزانة الأدب

(٢٣٢/١) وشرح الأشموني (٢١٥/١) وشرح التصريح (١٩٩/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٥١٣)

وشرح المفصل (٤٨/٤) ومعني اللبيب (ص ١١٥).

(٢) انظر الكتاب (٢٣٢/٤)

(٣) هي قراءة عاصم وحزمة وابن عامر؛ وقرأ باقي السبعة بالتخفيف. أما قراءة التخفيف فتوجه على جعل «إِنْ»

المخففة من الثفيلة و«ما» زائدة، قاله أبو حيان في البحر المحيط (٣١٩/٧).

وقالوا: نشدتك الله لما فعلت كذا، وعمرك الله لما فعلت كذا. وعزك الله وقعدك الله لما فعلت كذا.

ولما مع هذه بمعنى: إلا.

وقد يحذف نشدتك الله، أو سألتك، وما أشبهه، فيقال: بالله لما صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله إلا صنعت، قال الشاعر:

٩٢٩ - قال له بالله يا ذا البُرْدَيْنِ لَمَّا غَشِيَتْ نَفْساً أَوْ أَثْبَيْنِ<sup>(٣)</sup>

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتمد في مجيء لما بمعنى إلا.

وزعم الزجاجي أنه يقال: لم يأت من القوم لما أخوك، ولم أر من القوم لما زيداً. بمعنى: إلا أخوك، وإلا زيداً.

قال أبو حيان: وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب.

وزعم الجوهري: أن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة.

ويقي من أدوات الاستثناء «سوى»، وقد تقدّم الكلام عليها في الظروف، وكذا «دون» عند من يرى الاستثناء بها.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الجني الداني (ص ٥٩٣) والدرر (٣/ ١٨٨، ٤/ ٢٢٢، ٢٢٥) وشرح شواهد المعني (ص ٦٨٣) ولسان العرب (٢/ ١٧٣ - غث) ومعني اللبيب (١١/ ٢٨١).  
والغث هنا. كناية عن الجماع. انظر المساند (٢/ ١٧٣).

## الحال

(ص): الحالُ هُوَ فَضْلَةٌ دَالَّةٌ عَلَى هَيْئَةِ صَاحِبِهِ. وَنَصْبُهُ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ، أَوِ الْمَشَبَّهِ بِهِ، أَوِ الظَّرْفِ، أَقْوَالٌ.

ويغلب انتقاله إلا في مؤكدة. وقيل: يشترط لزومها، وانتقال غيرها، واشتقاقه. ويغني وصفه، أو تقدير مضاف قبله، أو دلالة على سغر، أو مفاعلة نحو: كَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى نَحْوِ.

وهل هو مصدر سدّ عن الحال، أو تقدّر: «مِنْ» أَوْ جَائِلاً، أَوْ حَذَفَ أَوْ نَابَ؟ أَقْوَالٌ. وَلَا يَقَاسُ خِلَافاً لِهَشَامٍ<sup>(١)</sup>، وَسَمِعَ رَفْعَهُ. وَلَا يُقَدِّمُ الْمَجْرُورَ. وَجَوَزَهُ الْكُوفِيُّ رَفْعاً. وَيُؤَخِّرُ الْعَامِلَ عَلَى الْأَصَحِّ، أَوْ عَلَى تَرْتِيبِ كَلِمَتَيْهِ الْحَسَابَ بَابِأً.

ونصب الثاني، قال الفارسي: بالأول. وابن جنّي صفة له. والزجاج: تأكيد. وأبو حيان: منصوبان بالعامل، لأن مجموعهما الحال.

والمختار عطف بقاء محذوفة لظهورها في «لَتَبْعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بِأَعْيَابِهَا»<sup>(٢)</sup>، أَوْ عَلَى أَصْلٍ، أَوْ فَرَعٍ، أَوْ نَوْعٍ، أَوْ تَشْبِيهِ، أَوْ تَقْسِيمٍ، أَوْ تَفْضِيلٍ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ.

(ش): الحال يذكر ويؤنث. وهو فضلة دالّة على هيئة صاحبه نحو: جاء زيد ضاحكاً، ف «ضاحكاً» فضلة دالّة على الهيئة التي جاء عليها زيد.

(١) هشام بن معاوية الضرير المتوفى سنة ٢٠٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) حديث نبوي رواه بهذا اللفظ «بأعْيَابِهَا» من طريق أبي هريرة: الحاكم في المستدرک (٣٧/١) وقال. هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ. ووافقه الذهبي في التلخيص. ورواه ابن ماجة في الفتن، باب ١٧ (حديث رقم ٣٩٩٤ ملفظ: «بأعْيَابِهَا»

ويخرج بالفضلة العمدة نحو: زيد ضاحكٌ، وبدلًا على هيئة: سائر المنصوبات إلا المصدر النوعي.

وبصاحبه نحو: رجعتُ القَهْقَرَى، فإنه يدلّ على هيئة الرجوع، لا على هيئة صاحب.

ولا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو: ﴿وَلَا يَكْشُرُ بَطْشُهُ جَبَائِنَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، لأنه عارض، كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه.

واختلفوا من أي باب نصب الحال؟ فقليل: نصب المفعول به، وقيل: نصب الشبيه بالمفعول به، وهو الأرجح. وقيل: نصب الظروف، لأن الحال يقع فيه الفعل، إذ المجيء في وقت الضحك، أو الإسراع مثلاً، فأشبهت ظرف الزمان.

وردة بأن الظرف أجني من الاسم، والحال هي الاسم الأول.

والغالب في الحال الميَّنة أن تكون مُتَّيِّلَةً، أي وصفاً غير لازم. وقد تكون ثابتة نحو: ﴿أَزَلَّ إِلَهُكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]. ﴿قَالِمَا يَأْتِيَنَّكَ﴾ [آل عمران: ١٨]. «خلق الله الزرافة يَدَيَّهَا أطول من رجليها». ولد زيدٌ قصيراً. خُلِقَ أَشْهَلُ<sup>(١)</sup>.

أما المؤكدة، فلا يغلب فيها الانتقال، بل هو والثبوت فيها كثيران نحو: ﴿وَهُوَ الْمَوْحُ مَصْدَقًا﴾ [البقرة: ٩١] ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. ﴿وَلَا تَعْمَلُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥]. ﴿فَبَشِّرْهُ بِأَحْسَنَ مِمَّا كَانَتْ قَوْلُهَا﴾ [النمل: ١٩].

وقيل: لا تكون المبنية إلا مُتَّيِّلَةً، وما ورد من الثابت كالأمثلة السابقة محمولٌ على المؤكدة، لأنه في حكم المعلوم. وقيل: لا تكون المؤكدة إلا غير مُتَّيِّلَةٍ.

والغالب في الحال: أن تكون وصفاً مُشْتَقًّا، إما من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول، أو من الاسم غير المصدر، كأظفر من الظفر، ومُسْتَحْجَر من الحجر، ومُسْتَنَسَر من النسر. ويغني عن الاشتقاق أمور:

أحدها: وصفه نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

الثاني: تقدير مضاف قبله كقولهم: «وقع المُضْطَرِعَانِ عِذْلِي عَيْرٌ»<sup>(٢)</sup> أي مثل عِذْلِي.

(١) الشُّهْلَةُ في العين: أن يشوب سوادها زرقَة.

(٢) هنا مثل ورواه ابن منظور في اللسان (٤٣٣/١١) بلفظ «بَيْر» بدل «عير» قال: «أي وقعا معاً ولم يصرع أحدهما الآخر». والعير: الحمار وحشيًّا كان أو أهليًّا



الْقَالَت: دلالة على سِغَرٍ نحو: بَغَتْ الشَّيْبَةَ شَاءَ بَدْرِهِمْ. وَالْبُرُّ قَفِيزًا بِدْرِهِمْ. وَالذَّارُ ذِرَاعًا بِدْرِهِمْ، أَيْ مُسْتَقَرًّا.

الزَّايِع: دلالة على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى فَيٍّ، أي مُشَافَهَةٌ، ويعنه بدأ بيد، أي مُتَاجِزَةٌ، ورأساً برأس، أي مُمَائِلَةٌ.

وقد اختلف في إعراب: كَلَمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فَيٍّ. فمذهب سيبويه: ما ذُكِرَ أَنَّهُ حَالٌ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ وَضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ<sup>(١)</sup>، أَيْ مُشَافَهَةٌ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْحَالِ، أَيْ مُشَافَهًا.

وتعقب بأنَّ الاسم الذي تنقلُ العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نكرة كما قال سيبويه، ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه، كالذَّهْنِ، وَالْعَطَاءِ، وفاه إلى فَيٍّ ليس كذلك.

ومذهب الأخفش أن أصله: مَنْ فِيهِ إِلَى فَيٍّ. حذف الجار فنصب كقولهِ: ﴿وَلَا تَعْرَظُوا عَقْدَةَ الْيَمِينِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أَيْ عَلَى عَقْدَةٍ.

وتعقب بأنه لا يُعْهَدُ حذفُ الجزِّ ملتزماً، وبأن مبدأ غاية المتكلم فَمُهُ، لا فَمَ الْمُكَلَّمِ، ولو كان معنى «مِنْ» مقصوداً لقليل: مِنْ فَيٍّ إِلَى فِيهِ، إِذَا أَظْهَرْتَ، وَفِي إِلَى فِيهِ، إِذَا قُلْتِ.

وقد ورد في الحديث «أقرأنيها رسولُ الله ﷺ فَأَهْ إِلَى فَيٍّ»<sup>(٢)</sup> ومبدأ الإقراء من فَمِ النَّبِيِّ ﷺ على ما هو الظاهر في الغاية.

على أن الفارسي أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلة، فلما تضمنت كَلَمْتُهُ معنى: كَلَمْتِي وكَلَمْتُهُ صَحَّ ذلك، لأن كلمتي «من فيه» صحيح أي لا بواسطة، ولا بكتابة، والعرب إِذَا ضَمَّنَتْ شَيْئًا معنى شيء علقَتْ به ما يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ.

ومذهب الكوفيين: أن أصله: كلمته جاعلاً فَأَهْ إِلَى «فَيٍّ»، فهو مفعول به.

ومذهب الفارسي: أنه حال نائية مناب: «جاعلاً»، ثم حذف، وصار العاملُ فيها: «كَلَمْتُهُ».

ولا يقاس على هذا التركيب، بل يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى مُؤَرِّدِ السَّمَاعِ، فلا يقال: كَلَمْتُهُ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِي وَلَا عَيْنَهُ إِلَى عَيْنِي.

وأجاز هشام: القياس عليه، فأجاز ماشيته قَدَمَهُ إِلَى قَدَمِي، وكافحته وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِي، وصارحته جَبْهَتَهُ عَلَى جَبْهَتِي، وجاوزته بَيْتَهُ إِلَى بَيْتِي، وناضله قَوْمَهُ عَنْ قَوْمِي، ونحو ذلك.

(١) انظر الكتاب لسبويه (١/٣٩١)

(٢) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب، ٢٠ (حديث رقم ٣٧٤٢) من طريق أبي النرداء

لفظ: «... من فيه إلى فَيٍّ». ولا شاهد على هذه الرواية

وَرَدَّ: بَانَ فِيهِ إِيقَاعُ جَامِدٍ مَوْضِعَ مُشْتَقٍّ، وَمَعْرِفَةُ مَوْضِعِ نِكْرَةٍ، وَمُرْتَكَبٌ مَوْضِعَ مُفْرَدٍ، وَيَأْقَلُّ مَنْ هَذَا الشَّدُوذُ يَمْتَنِعُ الْقِيَاسَ.

وسمع: كلمني زيدٌ فوه إلى فيّ بالرفع على أنها جملة حالية.

ولا يجوز تقديم: «إلى فيّ» على «فاه»، نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريين، لأن الجار للتبيين كـ «لك» بعد: «سَفِيًّا» وهو لا يقدّم.

وجوّز الكوفيّة تقديمه إذا رفع، ويجوز تقديم كليهما وتأخير العامل، فيقال: فاه إلى فيّ كلمت زيدا عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل.

واتفق الكوفيون على منّعه، وتبعهم بعضُ البصريين، وهُزِيَ لسبويه أيضاً، لأنها حال متأولة لم تَقَوُ قُوّةً غيرها، ولم يسمع فيها تقديم.

ولو قيل: فوه إلى فيّ كلمني زيدٌ لم يجر أيضاً عند الكوفيين.

قال أبو حيّان: ولا أحفظ عن البصريين نصّاً في ذلك، والقياسُ يَفْتَضِي الجواز.

الخامس: دلالاته على ترتيب نحو: ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا، أي مرتبين واحداً بعد واحد، وعَلِمْتُهُ الْحِسَابَ بَاباً بَاباً، أي مفصلاً، أو مصتفاً. وفي نصب الثاني من المكرر خلاف:

ذهب الفارسي: إلى أنّ الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جني: إلى أنه في موضع الصّفة للأول، وتقديره بَاباً ذَا بَابٍ، حذف «ذا» وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأول، كما تقول زيد عَمَرُو، أي مثل عمرو. وقيل: هو صفة له بلا تقدير، لأن التفصيل لا يفهم بالأول وحده. وقال الزّجاج: الثاني تأكيد للأول، قيل: وهو أولى، لأن التّكرار للتأكيد ثابتٌ من كلامهم.

وأما التكرير للتفصيل فلم يثبت في موضع. وتعقب بأنه لو كان تأكيداً لأدى ما أدى الأول.

وقال أبو حيّان: الذي اختاره أنّ كليهما منصوبٌ بالعامل السابق، لأنّ مجموعهما هو الحال، لا أحدهما، ومتى اختلف بالوصفيّة أو غيرها لم يكن له مدخل في الحالّيّة، إذ الحالّيّة مستفادةٌ منهما، فصارا يعطيان معنى المفرد، فأعطيا إعرابه وهو النصب.

ونظير ذلك قولهم: هذا حلٌّ حامضٌ، وكلاهما مرفوعٌ على الخبريّة، وإنما حصل الخبر بمجموعهما، فلما ناب مناب المفرد الذي هو (مَرَّ) أَهْرِيَا إعرابه قال: ولو ذهب ذاهبٌ: إلى أنّ النصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أي رجلاً رجلاً وباباً باباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلّف، لأن المعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعَلِمْتُهُ الْحِسَابَ بَاباً بعد باب.

قلت: وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث: «كَيْفَ يُعْرَى سُنَنُ مَنْ قَبَّلَكُمْ بِأَعْيُنِهِ»<sup>(١)</sup>.

قال أبو حيان: والتكرار في مثل هذا لا يدل على أنه أريد به شفع الواحد، بل الاستغراق لجميع الرجال والأبواب، ونحو ذلك.

السادس: دلالة على أصالة الشيء نحو: «مَسَّحُودٌ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا» [الإسراء: ٦١] وهذا خاتمك حديدًا، وهذه جيتك خزًا.

السابع: دلالة على قرعته نحو: هذا حديدك خاتمًا.

الثامن: دلالة على نوعيته. نحو: هذا مالك ذهبًا.

التاسع: دلالة على تشبيهه نحو: كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا، أي مُشَبَّهًا أَسَدًا.

العاشر: دلالة على تقسيم نحو: أَسَمَ المال عليهم أثلثًا أو أخماسًا.

الحادي عشر: دلالة على تفضيل نفسه باعتبارين نحو: هذا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا.

الثاني عشر: دلالة على تفضيل على غيره. ذكره ابن مالك في «كافيته» نحو: أَحْمَدُ طِفْلًا أَجَلٌ مِنْ عَلِيٍّ كَهْلًا.

### [ورود الحال مصدرًا]

(ص): ورود مصدرًا، فأقول بوضف. وقيل: بحذف مضاف. وقيل: مفعول مطلق لما قبله. وقيل: لمقتدر هو الحال.

ولا يقاس، ولو نوع الفعل في الأصح نحو: أنت الرجل عِلْمًا، وزهيرٌ شِعْرًا، والمختار أنهما تمييزان. وأما عِلْمًا فَعَالِمٌ، والمختار مفعول به وقيل: مطلق. ورفع له لغة، فإن حرف فراجع.

والنصب مفعول له، أو به، أو مطلق أفعال. ولا يقع «أَنْ» أو «أَنَّ» والفعل حالًا خلافًا لابن جني.

(ش) ورد الحال مصدرًا بكثرة، قال أبو حيان: وهو أكثر من وروده نعتًا، فمنه: «أَدْعُهُنَّ يَا بَيْتَكَ سَعِيًّا وَأَعْلَمَ» [البقرة: ٢٦٠]. «يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْأَنكَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً»<sup>(٢)</sup> [البقرة: ٢٧٤]. «وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا» [الأعراف: ٥٦]. «إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا» [نوح: ٨].

(١) راجع الحاشية ٢، ص ٢٢٣.

(٢) ورد في الأصل: «يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً» بإسقاط «بالليل والنهار»، وصواب الآية ما أثبتناه

وقالوا: قتلته صَبْرًا، وأَتَيْتُهُ رَكْضًا ومشياً وَعَدُوًّا، ولقيته فَجَاءَةً وَكِفَاحًا<sup>(١)</sup> وعيانًا، وكَلِمَتِهِ مشافهةً، وطلع بَغْتَةً، وأخذتُ ذلك عنه سَمَاعًا، فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع.

فذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> وجمهور البصريين: إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي: ساعيًا، وراكضًا، ومُفَاجئًا، ومُسِرِّرًا، ومُعَلِّنًا، وخائفين، وطائعين، ومجاهرًا، ومصبورًا، وكذا الباقي.

وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مضاف، أي: إتيان رَكْض، وسير عَدُو، ولقاء فَجَاءَةٍ.

وقيل: هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سعي، وذَا فَجَاءَةٍ.

وقيل: هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعيّة وعليه الكوفيون. وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال، أي أتيت أركض رَكْضًا، وعليه الأخفش والمبرد.

وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلّا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيدًا أكاءً.

وشدّ المبرد، فقال: يجوز القياس. واختلف النقل عنه، فنقل عنه قوم: أنه أجاز ذلك مطلقًا، ونقل عنه آخرون أنه أجازَه فيما هو نوع الفعل نحو: أتيتُه سرعة.

ويستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا القياس فيها:

الأوّل: ما وقع بعد خبر قرن بال الدالة على الكمال نحو: أنت الرّجل عِلْمًا، أي الكامل في حال علم، فيقال: أنت الرّجل أدبًا، وتُبَلًا، وجِلْمًا.

قال أبو حيّان: وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال: أنت الكامل من حيث العلم، لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف، والأصل: أنت الكامل عِلْمُهُ.

الثاني: ما وقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه نحو: أنت زهيرٌ شِعْرًا، فيقال: أنت حازِمٌ جودًا، والأحنف جِلْمًا، ويوصفُ حُسْنًا.

قال أبو حيّان: والتمييز فيه أظهر أيضًا، وقد نصّوا على أنه تمييز في قولك: زيدُ القمرُ

(١) يقال لقيه كَفَاحًا ومكافحةً وَكِفَاحًا، أي مواجهة، جاء المصدر فيه على غير لفظ الفعل، قال ابن سيده: وهو موقوف عند سيبويه مطّرد عند غيره. انظر اللسان (٢/٥٧٣).

(٢) انظر الكتاب (١/٣٧٠، ٣٧١).

حُسْنًا، وثوبك السَّلَق<sup>(١)</sup> خُضْرَةً.

الثالث: ما وقع بعد أما نحو: أَمَا عَلِمًا فعَالِمٌ، والأصل فيه: أَنَّ رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعَلَمٍ وغيره، فقال الرجل للواصف: أَمَا عَلِمًا فعَالِمٌ، يريد: مهما يُذَكِّرُ إنسانًا في حَالِ عِلْمٍ فالذي وصفت عَالِمٌ كَأَنَّهُ مُنَكِّرٌ ما وَصَفَهُ به من خَيْرِ الْعِلْمِ، فالتأنيب لهذه الحال هو فعل الشَّرْطِ المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشَّرْطِ. ويقال قياساً عليه: أَمَا سَمِعْنَا قَسَمِينَ، وأما ثَبَلًا فَنَبِيلٌ.

وذهب بعضهم: إلى أَنَّ نصبَ «عَالِمًا» في هذا المثال على أَنَّهُ مَفْعُولٌ به بفعل الشَّرْطِ المقدَّر، فيقدَّر متعدياً على حسب المعنى، فكأنه قال: مهما تذكُرُ عَلِمًا فالذي وصف عالم.

وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السيرافي وابن مالك، قال: لأنَّه لا يَخْرُجُ منه شيءٌ عن أصله إذ الحكم عليه بالحاليَّة فيه إخراج المصدر عن أصله، ووضع موضع اسم الفاعل، ولأنَّه ورد فيما ليس بمصدرًا، سمع: أَمَا قُرَيْشًا فَأَنَا أَفْضَلُهَا، وأما الْعَبِيدُ فَلَوْ عبيد.

وذهب الأخفش: إلى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مطلق مؤكَّد لتأنيبه، وهو «عالم» المؤخَّر، والتقدير: «مهما يَكُنْ مِنْ شيءٍ فالملكو عَالِمٌ عَلِمًا»، فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في: ﴿فَأَمَّا آلِيَبَدِّ لَقَاتِلَ﴾ [الضحى: ٩]. والأصل: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ فآلِيَبَدِّ لا تَقْهَرُ.

ورفع المصدر الواقع بعد أَمَا جائز في لغة تميم، قالوا: أَمَا عَلِمَ فعَالِمٌ مع ترجيحهم التَّصَبُّبِ.

فإن وقع بعد «أَمَا» معرفة، فالأرجح عند الحجازيين رفعه، وأوجه بنو تميم نحو: أَمَا الْعِلْمُ فعَالِمٌ، أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضاً في لغة الحجاز.

ووجهٌ سببويه بأنَّه مفعول له، لتعذر الحال بالتعريف والمصدر، لأنَّه مؤكَّد، والمؤكَّد لا يكون معرفة.

وذهب الأخفش: إلى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مطلق، والكوفيون وَمَنْ وافقهم: إلى أَنَّهُ مَفْعُولٌ به كالقولين في المُنَكَّرِ.

ومذهب سببويه: أَنَّ أُنَّ والفعل، وإن قدَّرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً، لأنَّ العرب أجزأتها مُجْتَزِئِ المعارف في باب الإخبار بكان، ولأنَّ أُنَّ للاستقبال، والمستقبل لا يكون حالاً.

وأجازة ابن جنيٍّ وخَرَجَ عليه قوله:

(١) السَّلَق: بقله لها ورق طوال وأصل ذلَّه في الأرض، وورقها غَضٌّ طريٌّ يُوَكَّلُ مطبوخاً (المعجم الوسيط، ص ٤٤٤).

٩٣٠ - وقالوا لها لا تُنكِحيه فإنه لا زل تَصُلِ اذ يلاؤي مَجْمَعاً<sup>(١)</sup>

### [تنكير الحال]

(ص): مسألة: يجب تنكيره، وثالثها: لا، إن كان فيه معنى الشرط، وورد باللام والإضافة، وعلماً فمؤول. ومنه العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً لضمير سابق، وتجعله بنو تميم تأكيداً، وكذا مركبة في الأصح. والأصح أن «وحده» موضع مصدر حال. وقيل: مصدرٌ بحذف الزيادة. وقيل: مِنْ «وَحْدَةٍ». وقيل: لا فعل له، وقيل: نصب ظرفاً، وقيل: بمضمر.

(ش): يجب في الحال التنكير، لأنها خبر في المعنى، ولأنها يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب الجمهور.

وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو: جاء زيدٌ الزاكِبَ قياساً على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك.

وقال الكوفيتون: إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو: عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المُسيءُ، التقدير: إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساء. وأنت زيداً أشهرُ منك عَمراً أي: إذا سَمِيتَ. وسمع: لدُو الرِّمَّةِ ذَا الرِّمَّةِ أشهرُ منه غيلان<sup>(٢)</sup>.

فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفةً في اللفظ نحو: جاء زيدٌ الزاكِبَ. والأولون، قالوا: المنصوب في الأول بتقدير: إذا كان، وفي الآخرَين بفعل التسمية.

ورود عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم: مررت بهم الجماء الغفير.

٩٣١ - فأرسلها العراك<sup>(٣)</sup>

وادخلوا الأول فالأول، وقرئ: ﴿لِيَتَخَرَّجَ الْأَعْرَضُ مِنْهَا الْأَذَلُّ﴾ [المنافقون: ٨].

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه (ص ١١٢) والدرر (٥/٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٩١)

(٢) غيلان هو اسم «ذي الرِّمَّة» وهو غيلان بن عقة بن بهيس بن مسعود العدوي من فحول الطبقة الثانية من شعراء عصره. توفي سنة ١١٧ هـ انظر الأعلام (١٢٤/٥)

(٣) جزء من بيت من الوافر، وتاممه.

فأرسلها العراك ولم يَنْدُها ولم يُشْفِقْ على نَفْسِ الدُّخَالِ

وهي مؤولة على زيادة اللّام<sup>(١)</sup>.

ورود أيضاً أحوال مضافة نحو: «تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأَ»<sup>(٢)</sup> فأوّل بتقدير: «مِثْل» أو «تَبَدُّدًا» لا بقاء معه، وطلبته جهدي وطاقتي ووحدي، فأوّل بتقدير جاهدًا، ومُطِيقًا، ومُنْقَرِدًا. ورجع عَوْدُهُ على بَذِيهِ، أي: عائدًا.

ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو: مررت بهم ثَلَاثَتَهُمْ أو خَمْسَتَهُمْ، أو عَشْرَتَهُمْ، وتأويله عند سيبويه: أنه في موضع مصدر، وضع موضع الحال<sup>(٣)</sup>، أي مُثَلَّثًا أو مُخَمَّسًا لهم.

وينو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً<sup>(٤)</sup>، فعلى هذا يقدر بـ «جميعهم»، وعلى الأول بـ «جميعاً».

= وهو للبيد في ديوانه (ص ٨٦) وأساس البلاغة (ص ٤٦٥ - نفص) وخزانة الأدب (١٩٢/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٠/١) وشرح التصريح (٣٧٣/١) وشرح المصطل (٦٢/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٤) والكتاب (٣٧٢/١) ولسان العرب (٩٩/٧ - نفص، ٤٦٥/١٠ - عرك، ٢٤٣/١١ - دخل) والمعاني الكبير (ص ٤٤٦) والمقاصد الحوية (٢١٩/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨٥/٦) والإنصاف (٨٢٢/٢) وجواهر الأدب (ص ٣١٨) ولسان العرب (٤٩٤/١٠ - ملك) والمقتضب (٢٣٧/٣)

والعراك: ازدحام الإبل على الماء. والتَّنْصُصُ والتَّنْصُصُ: أن يورد الرجل إبله الحوض، فإذا شربت أخرج من كلّ بعيرين بعيرٌ قويٌّ وأدخل مكانه بعير ضعيف والدخال. إذا وردت الإبل أرسالاً فشرب منها رُسُلٌ ثم ورد رُسُلٌ آخر الحوض فأدخل بعيرٌ قد شرب بين بعيرين لم يشربا، فلذلك الدخال، وإنما يُفعل ذلك في قلة الماء

والشاهد في البيت نصب «العراك» على الحال وهو معرفة؛ وذلك لأنه مصدر، والعمل يعمل بي المصدر معرفة وتكرة، فكانه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال أرسلها تترك الاضراءك

(١) هذا التأويل على مذهب البصريين كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٢٧٠/٨). وهذه القراءة حكاهما الكسائي والفرّاء عن قوم.

(٢) هذا مثل يُضرب في الفُرقة، لأنه لما أذهب الله عنهم جنتهم وخرق مكانهم تبددوا في البلاد وسبأ مدينة بلقيس باليمن. ويروى المثل «تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأَ» و«أَيَادِي سَبَأَ»، ويروى أيضاً «سبأ» بدون همزة، وليس بتخفيف عن «سبأ» لأن صورة تحقيقه ليست على ذلك وإنما هو بدل لكثرة في كلامهم. انظر لسان العرب (٩٤/١)

(٣) انظر الكتاب (٣٧٣/١).

(٤) أي يجرّونه على الاسم الأول: إن كان حراً فجراً، وإن كان نصيباً فنصباً، وإن كان رُفْعاً فرفْعاً. انظر الكتاب (٣٧٤/١).

وهل يجري ذلك في مركب العدد؟ قيل: لا، والصحيح: الجواز، فيقال: جاء القوم خمسة عشرَهم، والثشوة خمسة عشرَتهن بالتصّب.

وورد أيضاً من الحال ما هو عَلم، قالوا: جاءت الخيلُ بدادٍ، وبداد علم جنس، فأول بمبتدئة.

وفي «وحده» مذاهب: قال سيبويه والخليل: هو اسمٌ موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال، كأنه قال: لإيجاداً وإيجاداً موضع مُوحّداً في المُتعلّي، ومتوحّداً في اللازم.

وقال قوم: إنه مصدر على حذف حروف الزيادة من إيجاد واقع موقع الحال. وقال آخرون: إنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأشوة. وقيل: إنه مصدر بلا حذف، لأنه سمع: وَحَدَّ يَحْدُ<sup>(١)</sup>. وقال يونس وهشام: إنه منصوب انتصاب الظرف، فيجري مجرى «عنده»<sup>(٢)</sup>.

والأصل في جاء زيدٌ وَحَدَهُ: على وحده، حُذِفَ الجاز، ونصب على الظرف. وسمع: جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا.

والتقدير في: زيد وحده: زيد موضع اللَّقْد، وهذا المثال مسموع، وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبراً لا حالاً، إذ لا يجوز: زيد جالساً. وقيل: إنه في زيد وحده منصوب بفعل مُضْمَر، أي وَجَدَ وَحْدَهُ، كما قالوا: زيدٌ إقبالاً وإدباراً أي: يُقِيل، ويُذِير.

### [صاحب الحال]

(ص): مسألة: لا يجيء من نكرة غالباً إلا بمسوّغ ابتداء. قال أبو حيان: ودونه قياساً. وقيل: يختصّ بالوصف. وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يقدّم، أو يكن جملة بالواو. والأصح أنه في نحو: فيها قائماً رجلٌ من المبتدأ، لا ضمير الظرف.

ويجيء من المضاف إليه معموله. قال الأخفش وابن مالك: أو جُزْؤُهُ أو كَجُزْئِهِ. وبعضهم مطلقاً.

وفي مجيئه من المنادى: ثالثها يجوز مُؤَكَّدَةً، لا مُبَيَّنَةً.

(١) وَحَدَّ يَحْدُ، منصوب على المصدر. ويقال: وَجَدَ فلانٌ يَزْحَدُ، ويقال: وَجَدَ وَوَحَدَ أي بقي وحده. انظر اللسان (٤٤٩/٣).

(٢) حكاه سيبويه عن يونس، قال: «ورغم يونس أن «وحده» بمنزلة «عنده»، وأن «خمسَهم» و«الحَمَاءُ» الغفير» و«قَصَّهم» كقولك جميعاً وعامةً، وكذلك «طُؤاً» و«قاطبةً» بمنزلة «وحده» وحمل المضاف بمنزلة كلمته فاه إلى في». انظر الكتاب (٣٧٧/١).



(ش) لما كانت الحالُ خبراً في المعنى، وصاحبها مُخبراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بها. ومن التّأدّر قولهم: «عليه مائة يِضاً»، و «فيها رجلٌ قائماً». واختار أبو حيّان: مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً، ونقله عن سيبويه، وإن كان دون الإتيان في القوّة.

ومن المسوّغات: التّقي كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَعْلَمُكَ مِنْ قَرِيْبٍ إِلَّا وَلَمَّا كُنَّا مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

والنهي نحو:

٩٣٢ - لَا يَزَكِّتُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ يَزُوْمُ الْوَعَى مَتَخَوِّفًا لِحِمَامٍ<sup>(١)</sup>

والاستفهام نحو:

٩٣٣ - يَا صَاحَ هَلْ عَيْشٌ بَاقِيَا فَكَرَى<sup>(٢)</sup>

والوصف نحو: ﴿فِيهَا يُفَرِّقُ كُلُّ أَمَرٍ حَكِيمٍ أَشْرًا﴾ [الدخان: ٤ - ٥]. وبالأية ردّ على مَنْ قال: إنه لا يجوز إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين.

والإضافة: نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ مَوْكَلَةٌ﴾ [فصلت: ١٠]، ﴿وَحَرَّكَ عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ فُجُكًا﴾ [الأنعام: ١١١].

والعمل نحو: مررت بضارب هنداً قائماً. وقيل: لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً.

فإن قدّم الحال على صاحبه النكرة جاز، وإن لم يكن له مسوّغ تخلصاً من تقدّم الوصف نحو: هذا قائماً رجلاً.

وكذا إن كان جملةً مقرونةً بالواو نحن: ﴿أَوْ كَأَلَيْكَ مَرَّةً عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

(١) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفحاة في ديوانه (ص ١٧١) وخزانة الأدب (١٠/١٦٣) والدرر

(٥/٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٠) وشرح عمدة الحافظ

(ص ٤٢٣) والمقاصد النحوية (٣/١٥٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣١٤) وشرح الأشموني

(١/٣٧٧) وشرح التصريح

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لتنفسك العذر في إيعادها الأمل

وهو لرجل من طيء في الدرر اللوامع (٤/٦) وشرح التصريح (١/٣٧٧) وشرح عمدة الحافظ (ص

٤٢٣) والمقاصد النحوية (٣/١٥٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣١٦) وشرح الأشموني

(١/٣٢٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٩)

٩٣٤ - مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِهِ<sup>(١)</sup>

وظاهر كلام سيبويه: أَنَّ صاحب الحال في نحو: «فيها قائماً رجل» هو المبتدأ<sup>(٢)</sup>، وصححه ابن مالك.

وزهد قوم: إلى أن صاحبه الضمير المستكن في الخبر بناءً على أنه لا يكون إلا من الفاعل والمفعول.

وزعم ابن خروف: أَنَّ الخبر إذا كان ظرفاً، أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر، وأما إذا تقدّم فلا ضمير فيه، لأنه لو كان لجاز أن يؤكد، ويعطف عليه، ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع المتأخر.

وحقّ صاحب الحال ألا يكون مجروراً بالإضافة، كما لا يكون صاحب الخبر، لأنّ المضاف إليه مكمل للمضاف، وواقع منه موقع التنوين.

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو: ﴿إِذْ يُؤْمَرُ بِكُمْ حَيْمًا﴾ [يونس: ٤]. وعرفت قيام زيد مُسرعاً.

وجوّز بعض البصريين، وصاحب «السيط» مجيء الحال من المضاف إليه مُطلقاً، وخزّجوا عليه: ﴿أَنْتَ دَايِرٌ هَهُنَا مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]، وقوله:

٩٣٥ - خَلَقَ الْحَدِيدَ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وصحّزه.

فهو إلى ليلي الغداة شفيح

وهو لمجنون ليلي في ديوانه (ص ١٥١) والدرر (٧/٤) وسمط اللآلي (ص ١٣٣) وشرح شواهد المعنى (٨٤١/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٥/٦) ومغني اللبيب (٤٣٢/٢).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١٢٢/٢): «هذا باب ما يتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله: وذلك قولك: هذا قائماً رجلاً، وفيها قائماً رجلاً، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبيح أن تقول: فيها قائم، تنصب الصفة موضع الاسم، كما قبيح: مررت بقائم وأتاني قائم؛ جعلت القائم حالاً وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده. ولو حسن أن تقول: فيها قائم، لجاز: فيها قائم رجلاً، لا على الصفة؛ ولكنه كأنه لما قال: فيها قائم، قيل له: من هو؟ وما هو؟ فقال: رجلاً أو عبد الله. وقد يجوز على ضعفه»

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره.

عَوْدٌ وَيَهْتَهُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ

وهو لزيد الفوارس في خزنة الأدب (١٧٣/٣)، ١٧٥، والدرر (٧/٤). وبلا نسبة في تذكرة النحلة (ص ٥١٨) وخزنة الأدب (٥/٧).

وجزؤه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزءاً ما أضيف إليه، أو مثل جزؤه نحو: ﴿مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ ظِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]. ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]. لأنه لو استغني به عن المضاف، وقيل: وَزَعَنَّا مَا فِيهِمْ إِخْوَانًا، وَاتَّبَعَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا لَصَحَّ.

ورده أبو حيان وقال: إن النصب في «إخواناً» على المَنَح، و«حنيفاً» حال من «مِلَّة» بمعنى دين، أو من الضمير في «اتَّبَعَ». قال: وإنما لم يجرز الحال من المضاف إليه لما تَقَرَّر من أَنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال.

وفي مجيء الحال من المتادى مذاهب.

### [تقديم الحال على صاحبها]

(ص): ويقدم على صاحبها، لا مجرور بإضافة، وقيل: إلا بوصف ولا منصوب بكان، وليت، ولعل، وفعل تعجب ولا ضمير متصل بصلة ال أو حَرْف. ويجب إن أضيف للضمير ملبسه. قيل: أو قُرِنَ بِالْأَلِفِ. ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد. وثالثها: إلا للضمير والفعلية. والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه. ومنصوب. وقيل: إلا للفعلية.

(ش): الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر. ويجوز تقديمها عليه، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً كقوله:

٩٣٦ - فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوَّبَ الْقَمَامَ، وَدِيمَةً تَهْمِي<sup>(١)</sup>  
أم منصوباً كقوله:

٩٣٧ - وَصَلْتُ وَلَمْ أَضِرْمُ مُسَيِّئَ أُنْسَرِي<sup>(٢)</sup>

أم مجروراً بحرف زائد نحو: ما جاء عاقلاً من أحد، وكفى مُعِيناً بزيد. أو أصلي نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَلَمَةً بَالِغَةً إِلَى النَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]. هذا هو الأصح في الجميع.

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه: كعرفتُ قِيَامَ هِنْدٍ مُسْرَعَةً، فلا يقدم «مسرعة» على «هند». لثلاث فصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على «قيام» الذي

(١) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٨٨) وتخليص الشواهد (ص ٢٣١) والدرر (٩/٤) ومعاهد التنخيص (٣٦٢/١). وبلا نسبة في لسان العرب (٣٦٥/١٥ - همي).

والبيت من شواهد البيانين على أن «غير مفسدها» تنميط للمعنى واحترام للديار من الفساد بكثرة المطر.

(٢) الشطر من الطويل، وهو في الدرر (٩/٤). ولم أشر له على قائل أو تمة.

هو المضاف، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته.

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال، أم غير محضة نحو: هذا شارب السّويق ملتوتاً الآن أو غداً كما قال ابن هشام في «الجامع»<sup>(١)</sup>: إنه الأصح.

وأجاز ابن مالك في الثاني: تقديم الحال على المضاف، لأن الإضافة في نية الانفصال. كذا ذكره في «شرح التسهيل»، لكنه نقل ذلك في «شرح العمدة»<sup>(٢)</sup> عن بعض النحويين، وقال: المنع عندي أولى.

ومنع أكثر النحويين، منهم البصريين، تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء كان ظاهراً أو ضميراً، فمنعوا: مررت ضاحكةً بهند، ومررت ضاحكاً بك، وتأولوا الآية<sup>(٣)</sup> بأن «كافة» حال من الكاف، وعملوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحذف إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك خوفُ التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الإشراك في الوساطة التزام التأخير، وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمِلَ فيه حرف جرّ مضمّن معنى الاستقرار نحو: زيدٌ في الدار مُتَكِنًا، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجرّ في مثل هذا لا يقدّم عليه هنا.

وجوّز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً، والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم.

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حيثئذ، وليس كذلك، فقد قال بالجواز مطلقاً: الفارسيّ، وابن كيسان، وابن بُرْهان، وصحّحه ابن مالك.

ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعاً، فلا يجيزون: مسرعاً قام زيد. ويجيزون: قام مسرعاً زيداً، لتقدم الرفع.

ومنع الكوفيون أيضاً التقديم على المنصوب الظاهر، سواء كان الحال اسماً، أو فعلاً، فلا يجيزون: لقيت راكبةً هنداً، ولا لقيت تركب هنداً، وعملوه بأنه يوهّم كون الاسم مفعولاً، وما بعده بدل منه.

(١) لابن هشام «الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» في النحو. وقد تقدم الكلام عليهما. راجع الفهارس العامة.

(٢) كتاب «صمدة الحافظ وعدة اللافت» وهو مقدّمة في النحو، وشرحه؛ كلاهما لابن مالك. انظر كشف الظنون (ص ١١٦٦).

(٣) أي: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾.

وجوزّه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً، لانتفاء توهم المفعولية، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به.

وفي «شرح العمدة» لابن مالك: ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان، أو لَيت، أو لعلّ، أو فعل تعجب، أو اتصل بصلة «أل» نحو: القاصدك سائلاً زيداً. أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو: أعجبني أن ضربت زيدا مؤدباً، ولم يتعرض لذلك في «التسهيل».

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو: جاء زائراً هنأ أخوها، وجاء متقاداً لعمرو صاحبه.

وجعل قَوْماً من ذلك اقترانَ صاحبِ الحال بِلَا نحو: ما قَدِمَ مُسرِعاً إلّا زيداً.

### [تقديم الحال على عامله]

(ص): وعلى عامله. وثالثها يمنع في نحو: راكباً زيداً جاء. ورابعها: إن كانت من ظاهر. وفي المؤكدة خلاف المصدر. ويمتنع إن كان العامل فعلاً غير متصرف، أو صلة لال، أو حرفاً أو مصدرأ. قال ابن مالك: أو نعتاً، أو أقبل تفضيل، أو اتصل بلام ابتداء، أو قسم، أو أنهم تشبيهاً خلافاً للكسائي. أو ضَمَّن معنى الفعل، لا حروفه، كإشارته، وتنبه، وتمن، وترجّ أو قرن الحال بالواو. وثالثها: يجوز إن كان فعلاً.

(ش): في تقديم الحال على عاملها مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه الجزمي تشبيهاً بالتمييز.

والثاني: الجواز مطلقاً إلّا ما يأتي استثناءه، وهو الأصحّ، وعليه الجمهور قياساً على المفعول به، والظرف.

والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فقدّمت كما تقدّم سائر الفضلات، وقد ورد به السماع، قال تعالى: ﴿حُتَّتْ أَبْصَارُهُمْ يَبْتَغُونَ﴾ [القم: ٧].

وسواء كانت الحال مصدرأ أم غيره، مؤكدة أم غير مؤكدة. وفي المؤكدة خلاف بالخلاف في المصدر المؤكدة.

ومنح الأخفش: راكباً زيداً جاء، لبعدها عن العامل، وهذا هو المذهب الثالث.

والرابع: وعليه الكوثيون: إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسّطت، والرافع قبلها، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معاً، فلا يجوز: راكباً جاء زيداً، لأنها عندهم في معنى الشرط فيؤول إلى تقديم المضمر على الظاهر لفظاً وزُجُتْ.

وإن كانت من مرفوع مُضْمَرٍ جاز تأخيرها، وتوسطها، وتقديمها على الزافع والمرفوع معاً نحو: قائماً في الدار أنت، وراكباً جئت. وإن كانت من منصوب ظاهر، أو مجرور ظاهر لم يجوز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذراً من توهم المفعول. أو مضمر جاز التقديم نحو: ضاحكاً لقيتني هند، وضاحكاً مرت بي هند.

وعلى الأصح يستثنى صُور لا يجوز فيها التقديم:

منها: أن يكون العاملُ فعلاً غير متصرف نحو: ما أحسنَ هنداً متجردةً، فلا يقال: متجردةً ما أحسنَ هنداً. أو صفة غير مَحْضَة.

أو صلة لآل نحو: الجاني مسرعاً زيد، فلا يجوز المسرعاً جاني زيد بخلاف صلة غيرها، فيقال: من الذي خائفاً جاء.

أو صلة لحرف مصدري نحو: يعجبني أن يقوم زيد مسرعاً، فلا يجوز أن مُسرعاً يقوم زيد.

أو مصدرأ نحو: يعجبني ركوبُ الفرس مُسرجاً. أو نعتاً نحو: مررت برجل ذاهباً فَرَسُهُ مكسوراً سَرَجُهَا، فلا يقال: برجل مكسوراً سَرَجُهَا ذاهباً فَرَسُهُ، كذا قاله ابن مالك.

وقال أبو حيان: إنه غفلةٌ منه، ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به، وحال، وظرف، ومصدر، ونحوها، وإنما منعوا تقديم المفعول على المنعوت، لا على النعت العامل فيه، فيجوز في: مررت برجل يركب الفرس مُسرجاً: مررت برجل مسرجاً يركب الفرس، ولا يجوز: مررت مسرجاً برجل يركب الفرس. قال: وأما المثال الذي ذكره فلم يمتنع فيه تقديم: «مكسوراً سَرَجُهَا» من جهة أن العامل في «مكسوراً» النعت بل من جهة تقديم المضممر على ما يفسره.

وقد نصّ النحويون على منع تقديم المضممر في هذه المسألة، وما أشبهها، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال، إذ ليس من المواضع التي يفسر فيها المضممر ما بعده.

ومن الشُّور المستثناة: أن يكون العامل أفعال التفضيل نحو: زيدٌ أَكْفَاهُمْ ناصيراً، لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل، والصفة المشبهة، فأشبهه الجوامد.

أو متصلاً بلام الابتداء، أو لام القسم نحو: لأضربَ مُحْتَسِباً، واللّه لأقومنَّ طائفاً.

أو مقهم تشبيه نحو: زيدٌ مثلك شجاعاً، وزيدٌ زهير شعراً، وزيدٌ الشمسُ طالعةً. والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين.

وأجاز الكسائي التقديم، فقال: زيد شجاعاً مثلك، وزيدٌ طالعةُ الشمس.

ومنها: أن يكون العامل غير فعل، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه، وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كـ «أنا» في مثل: أنا علماً فعالمٌ أو اسم الإشارة «وحروف» التنبيه

نحو: هذا زيدٌ قائماً، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه، وأن يكون الإشارة، فعلى تقدير الأول يجوز ها قائماً ذا زيدٌ، ولا يجوز على تقدير الثاني.

وكحرف التمني، وهو ليت، والترجي، وهو لعل.

ومنها: أن يكون الحال جملةً معها الواو، نحو: جاء زيد والشمسُ طالعةً، فلا يجوز: والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ، وأجازه الكسائي والفرّاء، وهشام مطلقاً. وأجازه بعضهم إذا كان العاملُ فعلاً.

### [إذا كان عاملُ الحال «أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ»]

(ص): واغتر، بل وجب على الأصحّ توسُّطُ أَفْعَلٍ بينَ حالين، وإنما يجيئان معه لمختلفيّ حالٍ، أو ذات، والأصحّ أنه يعمل فيهما.

(ش): كان القياس إذا كان العامل أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، واقتضى حالين أن يتأخّر الحالان عنه، لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه.

ولا يتنصب مع أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إلّا المختلف الذات مختلف الحالين نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مئاناً، أو مُثَقِّفاً الحال نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مفرداً.

أو إلّا المُتَّحِدَ الذَّاتِ، مُخْتَلِفَ الحَالَيْنِ نحو: هذا بُسْراً أَطِيبُ منه رُطْباً، وزيد قائماً أخطبٌ منه قاعداً.

واختلِفَ في العامل في هذين الحالين، فالأصحّ أنه أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فـ «بُسرًا» حال من الضمير المستكنّ في «أَطِيبَ»، و «رُطْباً» حال من ضمير «منه» والعامل فيهما «أَطِيبَ».

وذهب المبرّد وطائفة: إلى أنّهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ «إِذْ» في الماضي، و «إِذَا» في المستقبل، وهما حالان من ضميرهما. وقيل: على إضمار «كان»، و «يكون» الناقصة.

وعلى الحالّية فالمسموع من كلام العرب توسُّطُ «أَفْعَلٍ» بين هذين الحالين، فاقصر الجمهور على ما سَمِعَ فقالوا: لا يجوز تأخيرُهُما عن أَفْعَلٍ، ولا تقديمهما عليه، لأن القياس في أصل هذه المسألة المنع، لولا أنّ السماع ورد بها، إذ لا يعهد نصب «أَفْعَلٍ» فضلتين بدليل أنه لا يتنصب مفعولين، فلمّا وردت أجريت كما سمعت.

ورجّهُ الزّجاج: بأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المُفْضَلِ والمُفْضَلِ عليه، لتلا يقع الالتباس، ولا يعلم أنّهما المفضل، فلذا قدم المُفْضَلِ، وأخّر المفضل عليه.

وأجاز بعض المغاربة تأخيرَ الحالين عن «أَفْعَلٍ» بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة

عنه من الثانية فيقال: هذا أطيب بَسْراً منه رُطباً. وزيدٌ أشجع أعزَل من عمرو ذا سلاح.

قال أبو حيان: وهذا حسنٌ في القياس، لكنه يحتاج إلى سماع، أمّا التأخير على غير هذا الوجه نحو: هذا أَطْيَبُ منه بَسْراً رُطباً أو التقديم نحو: هذا بَسْراً منه رُطباً أطيب فلا يجوز بإجماع.

### [إذا كان عاملُ الحال ظرفاً أو مجروراً]

(ص): فإن كان العامل ظرفاً لم يقدّم على الجملة. وثالثها: يجوز إن كان مثله، وفي تقدّمه عليه لا الجملة الأتوال. ورابعها: يجوز إن كانت من مضمّر مرفوع. وقال ابن مالك: إن كانت مثله قَوِيّ ولا ضعف، فإن تأخر المبتدأ جاز اتفاقاً.

(ش): إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال:

أحدها، وهو الأصح: المنع مطلقاً، وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق، فلا يقال: قائماً في الدّار زيدٌ.

والثاني: الجواز، وعليه الأخفش.

والثالث: وعليه ابن بُرْهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرّ، فيجوز تقديمها نحو: ﴿هَٰذَاكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ لَمَّا﴾ [الكهف: ٤٤]. ف «هناك» ظرف مكان، وهو حال من ضمير «لله» الذي هو خبر «الولاية»، والمنع في غير ذلك.

وفي توسطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال؛ أحدها: الجواز مطلقاً، وصحّحه ابن مالك نحو: زيدٌ مَكِيناً في الدّار، وزيد عند هند في بستانها.

والثاني: المنع مطلقاً، لضعف العامل، وعليه الجمهور، وصحّحه أبو حيان. ورُدّ بالسماع قال تعالى: ﴿وَأَلَسَمَكَ مَطْوِيَّاتٌ يَمِينُونَ﴾<sup>(١)</sup> [الزمر: ٦٧].

والثالث: الجواز إذا كانت من مضمّر مرفوع نحو: أنت قائماً في الدّار. والمنع إن كانت من ظاهر، وعليه الكوفيون.

واختار ابن مالك: أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التوسط، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوة.

ومحلّ الخلاف ما إذا تقدّم المبتدأ، وتأخر الخبر، فإن تأخر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز

(١) قراءة «مطويات» بالنصب، هي قراءة عيسى والجعلري انظر البحر المحيط (٧/٤٢٢).



توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو: في الدار عندك زيدٌ، وفي الدار قائماً زيدٌ.

### [جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

(ص): وإن وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية، فإن تقدّم الظرف اختير حالية الاسم، وإلا فخبريته. وقال الميزد: لا فرق. فإن تكرّر مطلقاً رجّحت الحالية، وأوجبها الكوفية. فإن كان ناقصاً فالخبرية مطلقاً خلافاً لهم، أو تام وناقص، وبئديء بأيهما جازاً على الأصحّ.

(ش): إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور، وكلاهما صالحان للخبرية بأن حسّن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً، والآخر خبراً بلا خلاف، لكن إن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم، وخبرية الظرف نحو: فيها زيد قائماً، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عُمدة، لا فضلة، فإن لم يقدّم اختير عندهم خبرية الاسم نحو: زيدٌ في الدار قائمٌ. وقال الميزد: التقديم والتأخير في هذا واحد.

فإن كثر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً. وحكم برجحان الاسم تقدّم الظرف أو تأخر نزول القرآن به، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُوِّدُوا فِي بُطُونِهِمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]. ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧].

وأدعى الكوفيون: أن النصب مع التكرار لازم، لأن القرآن نزل به، لا بالرفع. وأجيب بأنه يَدُلُّ على أنه أجود لا واجب، على أنه قد فُرىء في الآيتين: «خَالِدُونَ»، و«خَالِدِينَ»<sup>(١)</sup>.

فإن كان الظرف أو المجرور غَيَّرَ مستغنى به تعيّن خبرية الاسم، وحالية الظرف مطلقاً، تكرّر أو لا نحو: فيك زيدٌ راغبٌ، وزيدٌ راغبٌ فيك.

وأجاز الكوفيون: نصب «راغب» وشبهه على الحال.

وإن اجتمع ظرفان: تامٌّ وناقصٌ جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو: إنَّ عبد الله في الدار بك وإثناً أو وإثني، أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغبٌ.

(١) قراءة «خَالِدُونَ» و«خَالِدِينَ» في آية سورة هود أما آية الحشر: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ فقراءة الجمهور: «خَالِدِينَ» حالاً؛ وقرأ عبد الله وريد بن علي والأعمش وابن أبي عمير: «خَالِدَان» فعلى هذا يجوز أن يكون خبر «أَنَّ» والظرف ملغى وإن كان قد أكد بقوله «فيها» وذلك جائز على مذهب سيبويه، ومنع ذلك أهل الكوفة لأنه إذا أكد متلهم لا يلغى. ويجوز أن يكون «في النار» خبراً لـ «أَنَّ» و«خَالِدَان» خبر ثان. انظر البحر المحيط (٢٤٨/٨).

وأوجب الكوفيين الرفع في الصورتين، لأنك حين قَدِّمْتَ ما هو من تمام الخبر، وصلته، وهو «بك» و «فيك» كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالِية إلى الخبرِية.

(ص): مسألة: اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه. ومنع السَّهْلِيّ عمل الإشارة والتنبيه. وأبو حيان: لَيْت، وَلَعَلَّ. وبعضهم كان.

والأصح جواز تمدده لمفرد وغيره مُتَّفِقِينَ أو لا. ولا يجمعان إلا إن صَلَّح انفراد كُلِّ بالموصوف.

وقيل: يجوز في متضايفين. وفي التفريق يكون للأقرب، والمختار للأسبق، ولا يفرد بعد «إنما» وتندر بعد «لا».

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه؟

فالجمهور: لا، كالصفة والموصوف.

وجوزّه ابن مالك بقلة كالتمييز والمميز، والخبر والمخبر عنه، وخُرج عليه: ﴿إِنَّ هَذِهِ أَمْثَلُكُمْ أَتَى وَجَدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]. ف «أمتكم» صاحب الحال، والعامل فيه إن، وفي الحال الإشارة.

الثانية: تقدّم أن العوامل المعنوية تعمل في الحال كإشارة ونحوها.

ومنع السَّهْلِيّ عمل حرف التنبيه في الحال، فقال: «ها» حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظُّروف والأحوال.

قال: ولا يَصِحُّ أن يعمل فيه اسم الإشارة، لأنّه غير مشتق من لفظ الإشارة، ولا من غيرها، وإنما هو كالمضمر، ولا يعمل «هو»، ولا «أنت» بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف.

والعامل في مثل: هذا زيد قائماً إنما هو: «انظر» مقدّرة دلّ عليها الإشارة، لأنك أشرت إلى المخاطب، لينظر.

وقال أبو حيان: إنه قريب، لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلا أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قط، ثم صرّح باختياره، واختاره أيضاً صاحب البسيط.

وقال أبو حيان: الصحيح أيضاً أن «ليت» و «لعل»، وباقي الحروف لا تعمل في الحال، ولا الظرف، ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلا «كان» و «كاف» التشبيه. ومنع بعضهم عمل «كان» أيضاً في الحال، نقله صاحب البسيط.

الثالثة: يجوز تعدّد الحال كالخير والنعمة، سواء كان صاحب الحال واحداً نحو: جاء زيدٌ راكباً مسرعاً أم متعدداً، وسواء في المتعدّد اتفاق إعرابه نحو: جاء زيد وعمر ومُسرعَيْن أم اختلف نحو: لقي زيدٌ عمرًا صاحكين، هذا هو الأصحّ، ومذهب الجمهور.

وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور: أنّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، واستثنى أفعال التفضيل، فإنه يعمل في حالين كما تقدّم، وخزّجوا المنصوب ثانياً على أنه صفة للحال، أو حال من الضمير المستكنّ فيه. ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين.

وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كلّ وصف بالموصوف، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعاً.

وأجاز الكسائي وهشام: أن تجيء الحال مجموعة من مضاف، ومضاف إليه نحو: لقيتُ صاحبَ الناقة طليحين<sup>(١)</sup>، على أنّ طليحين حال من الصّاحب والناقة.

وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدّر، أي والناقة، لأن الحال كالخبر، والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه، إنما الإخبار عن المضاف<sup>(٢)</sup>.

وإن تعدّد ذو الحال، وتفرّق الحالان نحو: لقيتُ زيداً مُضِعِداً مُتَحِدِراً حمل الحال الأول على الاسم الثاني، لأنه يليه، والحال الثاني على الاسم الأول، فـ «مُضِعِداً» لزيد و «متحدراً» للناقة، كذا قالوه. وجهه بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه، وعوّذ ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور، واغتفر انتقال الثاني، وعود ضميره على الأبعد، إذ لا يستطاع غير

(١) طَلَحَ البعير يَطْلَحُ طَلْحاً: إذا أحمأ وكلّ، والَطْلَحُ والطلاحة: الإعياء والسقوط من السفر. ويقال: بعير طَلَحَ وطلّح ويطْلَح ويطْلَح (لسان العرب ٥٣١/٢)

(٢) قال في اللسان (٥٣١/٢): «ومن كلام العرب: راكبُ الناقة طليحان؛ أي والناقة، ولكنه حلف المعطوف لأمرين. أحدهما تقدّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدّم دلّ على ما هو مثله؛ ومثله من حلف المعطوف قول الله عز وجل: فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه؛ أي فضرِب فانفجرت، فحلف فضرِب، وهو معطوف على قوله: فقلنا وكذلك قول التفتلي: إذا ما الماء خالطها سخينا

أي فشربناها سخياً فإن قلت: فهلّا كان التقدير على حلف المعطوف عليه أي الناقة وراكب الناقة طليحان؟ قيل لبعد ذلك من وجهين: أحدهما أن الحلف اتّسع، والاتّسع بابُه آخرُ الكلام وأوسطُه لا صدره وأوله، ألا ترى أن من اتّسع بزيادة كان حشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أولاً. والآخر: أنه لو كان تقديره: الناقة وراكب الناقة طليحان؛ لكان قد حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به، وهذا شاذ، إنما حكى أبو عثمان: أكلت خبزاً سمكاً تمرّاً. والآخر: أن يكون الكلام محمولاً على حلف المضاف، أي راكب الناقة أحد طليحين، فحلف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

ذلك. ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس، فإن خيف تعين المذكور أولاً.

وفي «التمهيد»<sup>(١)</sup> العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم، وما تأخر للمفعول، ولو جعلت الآخر للأول لجاز ما لم يلبس. قال أبو حيان: وهذا الذي ذكره صاحب «التمهيد» مخالف لما قرّر غيره.

قلت: وهو المختار عندي، ومنه قوله:

٩٣٨ - خرجتُ بها أمشي تجرُ وِزاةنا على أثرنا ذيل مرطٍ مُرحلٍ<sup>(٢)</sup>  
فـ «أمشي» لأول الاسمتين، و «تجرُ» لثانیهما.

ويجب للحال إذا وقعت بعد «إما» أن تردف بأخرى معاداً معها إما «أو» كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاكَ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرُوا وَإِنَّمَا كَفَرُوا﴾ [الإنسان: ٣]. وقول الشاعر:

٩٣٩ - وقد شَفَنِي أَلَا يَزَالُ يروغني خيالك إما طارقاً أو مُغَادِياً<sup>(٣)</sup>  
وإفرادها بعد «إما» ممنوع في النثر والنظم، وبعد «لا» نادر تقول: لا راغباً ولا رَاهِباً فتكرر.

وقد تُقَرَّدُ كقوله:

٩٤٠ - فَهَزَّتْ الْعِدَا لَا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ ولكن بأنواع الخدائع والمكر<sup>(٤)</sup>

### [أقسام الحال]

(ص): مسألة: تقع مُوطَّئَةً ومؤكدَةً خلافاً لقوم، إما لجملة من معرفتين جامدين لعمتين، أو فخر، أو تعظيم، أو ضلّة، أو تصاغر أو تهديد، فعاملها مضمّر. وقيل: المبتدأ. وقيل: المخبر. أو لعاملها فالأكثر مخالفتة لفظاً.

زاد ابن هشام: أو لصاحبها، أو مقدّرة ومحكية وسببية.

- 
- (١) لعله «التمهيد» لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر القرطبي المتوفى سنة ٣٤١ هـ.  
(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس في ديوانه (ص ١٤) وخزانة الأدب (٤٢٧/١١) والدرر (١٠/٤) وشرح التصريح (٣٨٧/١) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٨٦) وشرح شواهد المغني (٦٥٢/٢)، (٩٠١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٦٢) ولسان العرب (٢٤٦/٥ - نير). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣٩/٢) ووصف المباني (ص ٣٣٠) وشرح شافية ابن الحاجب (٣٣٨/٢) ومغني اللبيب (٥٦٤/٢).  
(٣) البيت من الطويل، وهو للأخطل في الدرر (١٣٢/٦) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٥٣١) والدرر (١٠/٤).  
(٤) تقدم يرقم (٥٦٩).

(ش): للحال أقسام باعتبارات، فتقسم بحسب قصدتها لذاتها والتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب. ومُوطئة، وهي الجامدة الموصوفة نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]. وتقول: جاءني زيد رجلاً محسناً.

وتقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين:  
- مُبَيَّنَّة وهو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضاً، وهي التي تدلّ على معنى لا يفهم مما قبلها.

- ومؤكدّة: وهي التي يستفاد معناها بدونها.  
وإثباتها مذهب الجمهور. وذهب المبرّد والفراء، والسّهيليّ: إلى إنكارها، وقالوا: لا تكون الحال إلا مُبَيَّنَّة، إذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها. وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع:

- مؤكّدة لمضمون الجملة، وشرط الجملة كون جزئها معرفتين، لأن التأكيد إنما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقين، ولا في حكمهما.  
وفائدتها: إما بيان تعين نحو: زيد أخوك معلوماً. نحو:

٩٤١ - أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَخْرُوفًا بِهَا نَسَبِي<sup>(١)</sup>

أو فخر نحو: أَنَا فُلَانٌ شجاعاً أو كريماً، أو تعظيم نحو: هو فُلَانٌ جليلاً مُهيّأً، أو تحقير نحو: هو فُلَانٌ مأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر نحو: أَنَا عبدك فقيراً إلى عفوك، أو وعيد نحو: أَنَا فُلَانٌ مُتَمَكِّناً فائقَ غَضَبِي.

وفي عاملها أقوال:  
أحدها: أنه مضمّر، تقديره إذا كان المبتدأ: «أنا أحق» أو «أعرف» أو «أعرفني»، وإذا كان غيره: «أحقه» أو «أعرفه».

الثاني: أنه المبتدأ مضمناً معنى التثنية، وعليه ابن خَرُوف.  
الثالث: أنه الخبر مؤولاً بمسمى، وعليه الرَّجَّاج، ولظهور تكلف القولين كان الرَّاجِع الأول.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وهل بدارة يا للناس من عارٍ

وهو لسالم بن دارة في خزانة الأدب (١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢/٢٦٦) والخصائص (٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/٦٠) والدرر (٤/١١) وشرح أبيات سيويه (١/٥٤٧) وشرح المفصل (٢/٦٤) والكتاب (٢/٧٩) والمقاصد النحوية (٣/١٨٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٢٥٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٢٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٨).

- مؤكدة لعاملها: وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها. فالأكثر أن تخالفه لفظاً نحو: ﴿وَلَسْتُمْ تُدْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٢٥]. ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مریم: ١٥]. ﴿تَنْبَسِرُ صَبَاحًا﴾ [النمل: ١٩]. ﴿وَلَا تَعْنُوا فِي الَّذِينَ مَقْسُودِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. وقد توافقه نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. ﴿وَسَحَّرَ لَكُمْ لَيْلَ وَنَهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمُ مُسْحَرَاتٌ بِأَمْرِي﴾<sup>(١)</sup> [النحل: ١٢].

قال ابن هشام في المغني: ومؤكدة لصاحبها، وأهملها التحويون نحو: جاء القوم طرأ، وفسرها في «شرح الشذور»<sup>(٢)</sup>: بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها.

وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة:

مقارنة: وهو الغالب نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي حَيْثُ أَتَى﴾ [هود: ٧٢].

ومقدرة: وهي المستقبلية: كمررت برجلي معه صقر صائداً به غداً، أي مقدراً ذلك، ومنه: ﴿فَادْخُلُوهَا بِسُرْعَتٍ﴾<sup>(٣)</sup> [الزمر: ٧٣].

ومحكية: وهي الماضية نحو: جاء زيد أمس ركباً.

وتنقسم بحسب حصول معناها إلى صاحبها وعدمه إلى قسمين:

حقيقية وهي الغالب. وسببية كالنعت السببية نحو: مررت بالذَّار قائماً ساكنها.

### [وقوع الحال جملة]

(ص): مسألة: تقع جملة خبرية غير ذات استقبال، وشرطية خلافاً للمطرزي، ففي

(١) قال أبو حيان في البحر المحیط (٥/٤٦٥): «قرأ الجمهور «والشمس» وما بعده منصوباً. وانتصب «مسخرات» على أنها حال مؤكدة إن كان «مسخرات» اسم مفعول، وهو إعراب الجمهور، وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون المعنى أنه مسخرها أنواعاً من التسخير، جمع «مسخر» بمعنى «تسخير» من قولك: مسخره الله مسخراً، كقولك: سرحه مسرحاً، كأنه قيل: ومسخرها لكم تسخيرات بأمره انتهى. وقرأ ابن عامر: «والشمس» وما بعده بالرفع على الابتداء والحبر، وحفص. «والنجوم مسخرات» برفعهما. وهاتان القراءةان يمدان قول الزمخشري: إن «مسخرات» بمعنى «تسخيرات». وقرأ ابن مسعود والأعمش وابن مصرف: «والرياح مسخرات» في موضع «والنجوم» وهي مخالفة لسواد المصحف. والظاهر في قراءة نصب الجمع أن «والنجوم» معطوف على ما قبله. وقال الأخفش: «والنجوم» منصوب على إضمار فعل تقديره. وجعل النجوم مسخرات، فأضمر الفعل، وعلى هذا الإعراب لا تكون «مسخرات» حالاً مؤكدة بل مفعولاً ثانياً لـ «جعل» إن كان «جعل» المقدرة بمعنى: صير، وحالاً مبنية إن كان بمعنى: «خلق».

(٢) انظر شرح شذور الذهب (ص ٢٤٦)

(٣) في الأصل «ادخلوها» بدون الفاء؛ وأثبتنا نص الآية «فادخلوها».

لزموا الواو خُلف. وجوّز الفراء: الأمر. والأمين المحلي<sup>(١)</sup> التهي. فإن كانت مؤكدة، أو معطوفة على حال أو صُدّرت بمضارع مثبت أو مُنْثَرِ بِـ «لا»، أو ماضٍ تاليّ إلا أو مثَلُوْ بِأَو. قيل: أو ذات خبر مشتق تقدّم لزومها ضمير صاحبها.

وخلت من الواو غالباً، وإلا فهما أو أحدهما. واجتماعهما في اسمية وذات لَبَسٍ أكثر من الضمير فقط. وقيل: حَتَمَ. وقد نخلو عنهما فيقدر.

وقال ابن جني: لا تغني عنه الواو أصلاً، وتجب في مضارع بقدر. قيل: ويلم الواو، وفي ماضٍ مُثْبِتٌ مُتَصَرِّفٌ عارٍ من الضمير قد، وكذا: معه، فإن فقدت قدّرت في الأصح، وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الأصح.

(ش): تقع الحالّ جملة خبريّة خالية من دليل استقبال أو تعجب، فلا تقع جملة طَلَبِيَّةٌ، ولا تعجبية، ولا ذات السّين، أو «سوف» أو «لن» أو «لا».

وجوّز الفراء وقوع جملة الأمر متمكناً بنحو: «وجدت الناس: أخبر ثقلاً»<sup>(٢)</sup>. وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم.

وجوّز الأمين المحلي: وقوْعَ جملة التهي نحو:

٩٤٢ - اَطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ<sup>(٣)</sup>

وَرَدَ بِأَن الواو عاطفة.

(١) هو أبو بكر أمين الدين محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن الأنصاري الخوزجي المحلي، من أهل المحلة بمصر. نحوي، عروضي، ناظم، من أهل القاهرة ولد سنة ٦٠٠ هـ، وتوفي سنة ٦٧٣ هـ من تصانيفه: مفتاح الإعراب، أرجوزة العنوان في معرفة الأوزان، مختصر طبقات النحاة للزبيدي، وتذكرة جمع فيها أشعار المحدثين. انظر ترجمته في بنية الوعاة (ص ٨٢) ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده (١٧٥/١) وحسن المحاضرة (٣٧٠/١) وكشف الظنون (ص ٦٣، ٣٨٥، ١٠٥١).

(٢) «وجدت الناس أخير ثقله» حديث نبويّ رواه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٣٥٧/٦) والمعلوني في كشف الخفا (٤٦٤/٢). وذكره في اللسان (مادة خبر) ونسبه إلى أبي البرداء. وقوله «أخبر ثقله» جرى مجرى الأمثال، قال أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (٨٩/١): «أخبر، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، يقول: إذا خبرتهم فليتهم» قال: «والمثل لأي البرداء فيما رجم بعضهم، وروي عن النبي ﷺ أيضاً» قال: «والهوا في ثقله مثلها في قولهم. يا زيد أئشبه ويا امرؤ أئشّوه، وتدخل لبيان الحركة والقيلى البفض».

(٣) صدر بيت من السريخ، وصحزه.

فأفاد الطالب أن يضجرأ

وهو لبعض المولّدين في الدرر (١٢/٤) وشرح التصريح (٣٨٩/١) والمقاصد النحوية (٢١٧/٣). وبلا سبة في أوضح المسالك (٣٤٧/٢) وشرح الأشموني (٢٥٦/١) ومغني اللبيب (٣٩٨/٢).

ومن الخبرية الشرطية فتقع حالاً خلافاً للمطرزي نحو: أفعل هذا إن جاء زيدٌ، ففيل: بلزوم الواو. وقيل: لا تلزم، وعليه ابن جني.

والجملة الواقعة حالاً، إما ابتدائية نحو: ﴿أَقِطُوا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا﴾ [البقرة: ٣٦]. ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

٩٤٣ - نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالنَّجُومَ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُحْبَانٍ نَشَبَ لِقَالِ<sup>(١)</sup> ﴿وَإِنَّ قَرِيْبًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَايُوهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]. ﴿وَلَا يَأْتِي قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

أو مُصَدَّرَةٌ بلا التبرئة نحو: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١] أو بـ «ما» نحو:

٩٤٤ - فَزَانِنَا مَا يَبْتَنَّا مِنْ حَاجِزٍ<sup>(٢)</sup>

أو يَزَانُ نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا لِيُنْذِرُوا لِقَائِهِمْ يَوْمَ الْكَوْتِ﴾ [الفرقان: ٢٠].

٩٤٥ - مَا أَغْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي<sup>(٣)</sup> أو بكَأَنَّ نحو: ﴿يَنْدَرِي وَيَنْ أَلَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَسْلُمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١].

جاء زيدٌ وكأنه أسد.

أو بمضارع مثبت عار من «قد» نحو: ﴿وَيَنْذِرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. أو مقرون «بقد» نحو: ﴿لِمَ تَوَدُّونَنِي وَقَدْ تَمَلُّونَنِي﴾ [الصف: ٥]. أو منفى بلا نحو: ﴿وَمَا كُنَّا لَا تُؤْمِنُ بِأَقْوَمِ﴾ [المائدة: ٨٤].

٩٤٦ - عَهْدْتُكَ لَا تَصْبُوءُ، وَفِيكَ شَيْبَةٌ<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لامرء القيس في ديوانه (ص ٣١) وخزانة الأدب (١/٣٢٨) والدرر (٤/١٣)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

إلا المجنُّ ونصلُ أبيضُ مَقْصَلِي

وهو لمعترة بن شداد في ديوانه (ص ٢٥٨). ومقصل. ماغي قاطع.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٧٣) وتخليص الشواهد (ص ٣٤٤) والكتاب

(٣/١٤٥) والمقاصد النحوية (٢/٣٠٨) وبلا نسبة في الدرر (٤/١٣) وشرح الأشعري (١/١٣٨)

وشرح ابن عقيل (ص ١٨٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٧) والمقتضب (٢/٣٤٦).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما لك بعد الشيب صَبًا مَيِّمًا



أو يَلَمْ نحو: ﴿فَاتَّقِلُوا يَنْعَمُونَ مِنَ اللَّهِ وَفَصِّلْ لَمْ يَسْمَهُمْ مَوْء﴾ [آل عمران: ١٧٤].  
وخال منها نحو: ﴿أَوْجَلَكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ  
بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا﴾ [البقرة: ٢٨]. أو بماضي تالي لـ «إلا» نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا  
بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١] أو مثَلُوْاْ أو نحو:

٩٤٧ - كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيْرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا<sup>(١)</sup>  
لَا ضَرِيئَةً ذَهَبَ أَوْ مَكَتَ. قال تعالى: ﴿أَوْسَىٰ إِلَيْكَ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣].  
ولا بد للجملة الواقعة حالاً من رابط وهو ضمير صاحبها، أو الواو.

ويعتبر الضمير في المؤكدة كقوله:  
٩٤٨ - خَالِي ابْنُ كَيْثَةٍ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ<sup>(٢)</sup>  
وقولك: هو زيد لا شك فيه، فلا يجوز الاختصار على الواو ولا دخولها مع الضمير.  
ويعتبر الضمير أيضاً في المصدرية بمضارع مثبت عارٍ من «قد»، أو منفي بـ «لا»، أو  
ماضي بعد «إلا» أو بقلده «أو» كما تقدم.  
ولا تغني عنه الواو، ولا تُجَامِعُهُ غَالِباً. وقد ورد دخولها معه في قولهم: قُتُّ وَأَصْلُ  
عينه. وقوله:

٩٤٩ - نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكََا<sup>(٣)</sup>

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٤/٢) والدرر (١٤/٤) وشرح الأشموني (٢٥٧/١) وشرح  
التصريح (٣٩٢/١)  
والشاهد فيه قوله: «لا نصبو» فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كان  
المخاطب في قوله: «عهدتك»، وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منعي ولم تقترب بالواو، واكتفي فيها  
بالرابط بالضمير، وهو الفاعل المستتر.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا تشخ عليه جاد أو يخلأ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٤/٤) وشرح الأشموني (٢٥٧/١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٤٩)  
والمقاصد النحوية (٢٠٢/٣).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وأبو يزيد ورهطه أصعامي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١١٨) والدرر (١٥/٤).

(٣) صدر بيت من المتقارب، وصدوره:

فلما خشيئ أطافيرهم

وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المتنطق (ص ٢٣١، ٢٤٩) وخزانة الأدب (٣٦/٩) والدرر =

وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]. بتحيف النون<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَا تَشْتَلَا عَنْ أَحْصَابِ الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١١٩].

فأول على حذف المبتدأ أي: وأنا أصبُّ، وأنا أرهنهم، وأنما لا تتبعان، وأنت لا تسأل.

وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة، يجوز فيه الاختصار على الضمير وعلى الواو، والجمع بينهما كما تقدّم من الأمثلة، لكن تلزم الواو في المضارع المثبت المقرون بقد، ولا يغني عنه الضمير نحو: ﴿وَقَدْ تَصَلَّوْكَ﴾ [الصف: ٥].

واجتماعهما في الاسمية أكثر من الاختصار على الضمير. ومثلها المصدرة بليس نحو: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَدِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

ومن انفراد الواو فيها قوله:

٩٥٠ - دهم الشتاء ولست أملكك عسلة<sup>(٢)</sup>

وذهب الفراء والزمخشري: إلى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية إلا تدوراً شاذاً بل لا بُدَّ منه ومن الواو معاً.

وذهب الأخفش: إلى أنه كان خبر المبتدأ فيها مُشْتَقّاً مُتَقَدِّماً لم يجز دخول الواو

= (١٥/٤) والشعر والشعراء (٦٥٥/٢) ولسان العرب (١٨٨/١٣) ومعاهد التصبص (٢٨٥/١) والمقاصد النحوية (١٩٠/٣) وبلا نسبة في الجني الداني (ص ١٦٤) ورصف المباني (ص ٢٠) وشرح الأشموني (٢٥٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٤٠) والمقرب (١/١٥٥).

وقوله: «وأرهنهم مالكا» دخلت الواو على الجملة الواقعة حالاً وهي مصدرة بمصارع، وهذا قليل. وقيل إنه مؤول بأن الواو في التقدير داخلة على مبتدأ، وتقديره. وأنا أرهنهم مالكا

(١) تخفيف النون من «تبعان» هي قراءة ابن ذكوان. وقراءة الجمهور «تتبعان» بتشديد التاء والنون، وابن عباس وابن ذكوان بتخفيف التاء وشذّب اللون - وهي قراءة أخرى لابن ذكوان - وقرأت فرقة بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر قال أبو حيان. «فأما شذّب النون فعلى أنها نون التوكيد الشديدة، لحقت فعل النهي المتصل به ضمير الاثنين. وأما تحقيقها مكسورة فقليل. هي نون التوكيد الخفيفة وكسرت كما كسرت الشديدة، وقد حكى النحويون كسر النون الخفيفة في مثل هذا عن العرب، ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك. وقيل: النون المكسورة الحقيقية هي علامة الرفع، والقفل منفي والمراد منه النهي، أو هو خبر في موضع الحال، أي. غير متبعين، قاله الفارسي<sup>٤</sup>. انظر تفسير البحر المحيط (١٨٦/٥، ١٨٧).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجوه:

والصبر في السيرات غير مُطيعي

وهو بلا نسبة في الدور (١٦/٤) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٦٠).

عليه، فلا يقال: جاز زيدٌ وحسنٌ وجهُهُ.

وقال ابن مالك: وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير معاً نحو: مرتت بالبرِّ قفِيرٌ بدرهم، على حدِّ: السَّمْنُ منَوَانٍ بدرهم.

وقال أبو حيان: هو على تقدير الضمير كما في المشبّه به. وكذا قال ابن هشام، وزاد أنه يقدر: إمّا الضمير كالمثال، أو الواو كقوله:

٩٥١ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ<sup>(١)</sup>

أي: والماء.

وزهد ابن جنيّ إلى أنه لا بُدَّ من تقدير الضمير مع الواو، فإذا قلت: جاء زيدٌ والسَّمْنُ طَالِعَةٌ فالتقدير: طالعة وقت مجيئه. ثم حذف الضمير، ودلّت عليه الواو.

وقد يجب انفراد الضمير، ولا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حال كراهة اجتماع حَزَفِيّ عطْفٍ نحو: جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكب، لا يجوز أو وهو راكب. قال تعالى: ﴿فَبَاءَهَا بِأَسْتَبِيئًا أَوْهُمْ قَالُوا﴾<sup>(٢)</sup> [الأعراف: ٤].

قال في «البيسط»: وكذا في الاسمية الواقعة بعد إلّا، لأن الاتصال يحصل بلاّ نحو: ما ضربت أحداً إلّا عَمَرُو خيرٌ منه.

وزعم ابن خَرُوف: أن المضارع المنفيّ بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن. ورده بالسماع كالآية السابقة<sup>(٣)</sup>.

قال ابن مالك: والمنفيّ بلمّا كالمنفيّ بلم في القياس إلّا أني لم أجده إلّا بالواو نحو: ﴿أَرْحَبِيْشْرَآنَ تَنْزَكُوا وَلَمَّا يَسْلَم﴾ [التوبة: ١٦].

والمنفيّ بـ «ما» فيه الوجهان أيضاً نحو: جاء زيدٌ وما يضحك أو ما يضحك.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ورفِيقُهُ بالغيب لا يدري

وهو للمسيب بن علس في أدب الكاتب (ص ٣٥٩) وإصلاح المنطق (ص ٢٤١، ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (١٨٨/٢) ولسان العرب (٣٣١/٩ - نصف). وللأعشى في جمهرة اللغة (ص ١٢٦٢) وخزانة الأدب (٢٣٣/٣، ٢٣٥، ٢٣٦) والدرر (١٧/٤) وبلا نسبة في تذكرة النحلة (ص ٦٨٣) وجمهرة اللغة (ص ٨٩٣) ووصف المباني (ص ٤١٩) وسر صناعة الإعراب (٦٤٢/٢) وشرح الأشموني (١/٢٦٠) وشرح المفصل (٦٥/٢) ومغني اللبيب (٥٥٥/٢، ٦٣٦).

(٢) كانت في الأصل «جاءهم بأسناء» تحريف.

(٣) هي الآية ١٧٤ من سورة آل عمران: ﴿فَانْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَفَضْلٍ لِّمَنْ يَّهْتَدِي سُبُلَهُ﴾. انظر ص ٢٤٩.

والمنفي بـ «إِنْ»: قال أبو حيان: لا أحفظه من كلام العرب، والقياس يقتضي جوازه نحو: جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياساً على وقوعه خبراً في حديث: «قَطَّلَ إِنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى»<sup>(١)</sup>.

ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالي إلّا والمتلو بـ «أَوْ» العاري من الضمير قد مع الواو كقوله:

٩٥٢ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَفَسْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا<sup>(٢)</sup>

فإن كان جامداً كليس، أو منفياً فلا نحو: جاء زيد وما طلعت الشمس، بالواو فقط. وجاء زيد وما درى كيف جاء، بالواو والضمير. وجاء زيد ما درى كيف جاء، بالضمير فقط وكذا التالي إلّا، أو المتلو «بأَوْ».

وإن كان مثبتاً وفيه الضمير وجبت «قد» أيضاً، لتقريبه من الحال نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]. ﴿وَقَدْ بَلَّغْنِي الْكِبَرَ﴾ [آل عمران: ٤٠]. فإن لم تكن ظاهرة قدرت نحو: ﴿أَوْ جَكَوْكُمْ حَصْرَتُ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿هَلْ يَوْمَ يَضَعُكُمْ نُزْدَتٌ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور، والأبدي، والجزولي وهو قول المبرد، والفارسي.

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب السهو، باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجدتين وهو جالس، (حديث رقم ١٢٣١) عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله شراط حتى لا يسمع الأذان، فإذا قُصِيَ الأذان أقبل، فإذا نُوبَ بها أدبر، فإذا قُصِيَ التَّوْبِيبُ أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا وكذا - ما لم يكن يذكر - حتى يظل الرجل إن يدرى كم صلى فإذا لم يدر أحدكم كم صلى ثلاثاً أو أربعاً، فليجد سجدتين وهو جالس». وروي أيضاً بلفظ «لا يدري» ولا موضع للاستشهاد بهذا اللفظ. والحديث رواه أيضاً مسلم في الصلاة (حديث ١٩ و٢٠) والترمذي في الصلاة (باب ١٧٤) والنسائي في الأذان (باب ٣٠) والسهو (باب ٢٤ و٢٥) (٢) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وصجزه.

لدى الستر لإليسة المتقبل

وهو في ديوانه (ص ١٤) والدرر (٧٨/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٥٣) ولسان العرب (٣٢٩/١٥ - نضا) ويلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٦/٢) والدرر (١٨/٤) وروصف المبانى (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (٢٠٦/١) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٧) والمقرب (١٦١/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله «لنوم» حيث حرّزه بلام التعليل ولم ينصبه على المفعول لأجله، لأن «النوم» وإن كان علّة لخلع الثياب فإنّ وقت الخلع قل وقته، فلما اختلفا بالوقت جرّ باللام.

قال أبو حيان: والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون «قد» ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.

وهذا مذهب الأخفش، ونقله صاحب «اللباب»<sup>(١)</sup> عن الكوفيين وابن أصبغ<sup>(٢)</sup> عن الجمهور. ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء. وليست عاطفة، ولا أصلها العطف.

وزعم بعض المتأخرين: أنها عاطفة كواو رب، قال: وإلا لدخل العاطف عليها.

وقدرها سبويه والأقدمون بـ «إذ»، ولا يريدون: أنها بمعنى «إذ»، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قِيْدٌ لِلْفِعْلِ السَّابِقِ، كما أن «إذ» كذلك.

### [الجملة الاعتراضية]

(ص): وتشبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين جزأي صلة أو إسناد، أو شرط، أو قسم أو إضافة، أو جرّ أو صفة وموصوفها، أو حرف ومدخوله.

وتتميّز بجواز الفاء، ولن، وتنفيس، وكونها طلبية، وعدم قيام مفرد مقامها، ومن ثمّ لا محلّ لها. ولا للمتأنفة، والمجانب بها قسم، أو شرط غير جازم، أو غير مقترن بالفاء، أو «إذا» والصفة.

قالوا: والمفسرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدرت بحرف، أو لا، والمختار أنها بحسبه وفقاً للشلوبين. وأنه لا محلّ لتالي «حتى». وفي أفعال الاستثناء، ومد، ومنذ خُلِفَتْ.

(ش): لما انقضى الكلام على الجملة الحالية، وكان من الجُمْل ما يشبهها وهي الاعتراضية تبه عليها عقبها، وذكر ما تميّز به عنها. ولما كان من وجود التميّز كونها لا محلّ لها من الإعراب استطراد إلى ذكر بقية الجُمْل التي لا محلّ لها.

والاعتراضية: هي التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه. وفي «البسيط» شرطها: أن تكون مناسبةً للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها.

وإلا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة.

وإلا يكون الفصل بها إلّا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف

(١) «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري.

(٢) لعله إبراهيم بن عيسى بن أصبغ المتوفى سنة ٦٢٧ هـ. أو هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح القرطبي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ. والله أعلم

إليه، لأنَّ الثاني كالتنوين منه، على أنه قد سمع قطع بينهما نحو: لا أخا - فاعلم - لزيد. انتهى.

والاعتراضية تقع بين جزأي صِلَو. إمّا بين الموصول وصلته كقوله:  
٩٥٣ - ذَاكَ الَّذِي - وَأَيُّكَ - بِعَرَفُ مَالِكَا<sup>(١)</sup>

أو بين أجزاء الصلّة نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾<sup>(٢)</sup> [يونس: ٢٧] الآيات. فإنَّ «وَرَهَقَهُمْ» عَطْفٌ عَلَى «كَسَبُوا» فهي من الصلّة، وما بينهما اعتراض بين به قَدَرُ جَزَائِهِمْ، والخير جملة: «ما لهم».

وبين جزأي إسناد: إمّا بين المبتدأ والخير كقوله:  
٩٥٤ - وَفِيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَغْتَزِنُ بِالْفَتَى<sup>(٣)</sup>

أو بين ما أصله المبتدأ والخير كقوله:  
٩٥٥ - لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ<sup>(٤)</sup>

وقوله:  
٩٥٦ - يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا، وَأَمْرِي مُجْمَعُ<sup>(٥)</sup>

وقوله:  
٩٥٧ - إِنِّي وَأَنْطَلَا سَطْرُونَ سَطْرًا لِقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا<sup>(٦)</sup>

(١) تقدم برقم (٢٧٧)

(٢) تنمة الآية: ﴿... جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلّة ما لهم من الله من عاصم كأنما أفضيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾.

(٣) صدر بيت من الطويل، وصجزه.

نواذب لا يَمْلِكُهُ ونواذب

وهو لمعن بن أوس في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٢٦١/٧) والخصائص (٣٣٩/١) والدرر (١٩/٤) وشرح شواهد المغني (ص ٨٠٨). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٨٧).

(٤) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه (ص ٢٩) والأغاني (٧٧/١٦) وخزانة الأدب (٢١٣/٩، ٢١٥) والدرر (٢٠/٤) وشرح شواهد المغني (ص ٨١٠). وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه (ص ٤٢٧) ولسان العرب (٦٦/١٤ - بدا). وبلا نسبة في الخصائص (٣٤٠/١) وسقط اللّالي (ص ٧٠٥) وشرح شذور الذهب (ص ٢١٨) ومغني اللبيب (ص ٣٨٨).

(٥) الرجز بلا نسبة في إصلاح المتنقذ (ص ٢٦٣) وأمثالي المرتضى (٥٥٩/١) والخصائص (١٣٦/٢) والدرر (٢٠/٤) وشرح شواهد المغني (٨١١/٢) ولسان العرب (٥٧/٨ - جمع، ٣٥٧/١٤ - رمي) ومغني اللبيب (٢/٣٨٨) ونواذر أبي زيد (ص ١٣٣).

(٦) الرجز لرقبة في ديوانه (ص ١٧٤) وخزانة الأدب (٢١٩/٢) والخصائص (٣٤٠/١) والدرر (٢٢/٤) =

وقوله:

٩٥٨ - أَرَانِي وَلَا تُكْفِرَانِ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاحِشِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ<sup>(١)</sup>

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله:

٩٥٩ - وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَيْسَةُ قَوْمٍ لَا ضَعَافٍ وَلَا عُزْلٍ<sup>(٢)</sup>

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله:

٩٦٠ - وَبَذَلْتُ وَالذَّفَرُ ذُو تَبْدُلٍ هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّنَالِ<sup>(٣)</sup>

وَبَيْنَ جُزْأَيِ شَرْطٍ، أَيِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ نَحْوُ: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأَنْتُمْ أَلْتَارَ﴾

[البقرة: ٢٤].

= وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٣) وشرح المفصل (٣/٢) والكتاب (١٨٥/٢، ١٨٦) ولسان العرب (٢١١/٥ - نصر) ولدي الرمة في شرح شعور الذهب (ص ٥٦٤) وليس في ديوانه ولا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٩٧) والأشياء والنظائر (٨٦/٤) والدرر (٢٦/٦) ولسان العرب (٣٦٣/٤ - سطر) ومغني اللبيب (٣٨٨/٢) والمقاصد المحوية (٢٠٩/٤)

والشاهد فيه قوله: «يا نصر نصرأ»، فإن قوله «نصر» الأول منادى، وقوله «نصر» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، وقوله «نصرأ» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله، ولا يجوز في الثاني أو الثالث أن يجعل بدلاً من المنادى، وذلك لأن البدل على تية تكرار العامل، فلو أدخلت حرف السند على واحد من هذين لما جاز رفع الأول ونصب الثاني، إذ كل واحد منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم، لكن عطف البيان ليس كذلك بل يجوز فيه الإتيان على اللفظ فيرفع، والإتيان على المحل فينصب. ويروى: «يا نصر نصرأ نصرأ» وفي هذه الرواية يحور اعتبار «نصرأ» الأولى مفعولاً مطلقاً، والثانية تأكيداً له. وقيل: «نصر» الأول هو نصر بن سيار أمير خراسان، والثاني حاجبه، ونصب على الإغراء، يريد: يا نصر عليك نصرأ. وقيل: النصر العطية، ويريد: يا نصر عطية عطية.

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير حزة في ديوانه (ص ٥٠٨) وشرح المفصل (٥٥/٨) والكتاب (١٣١/٣) ولا نسبة في الخصائص (٣٣٨/١) والدرر (٢٤/٤). وقوله «أواشي» تحرفت في الأصل إلى «أواني» وفي البيت شاهدان. أولهما قوله: «ولا كفران» حيث حلف تنوين اسم «لا» العامل، فإن «لا» معمول «كفران». وثانيهما كسر همزة «إن» في «إنما» لوقوعها موقع الحملة الناتجة عن المفعول الثاني.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجويبرية بن زيد في الدرر (٢٥/٤). ولرجل من بني دار في شرح شواهد المغني (٨٠٧/٢). ولا نسبة في الخصائص (٣٣١/١) ومسرح صناعة الإعراب (١٤٠/١) ولسان العرب (٦٢٦/١٢ - هيم) ومغني اللبيب (٣٨٧/٢).

(٣) الرجز لأبي الجهم العجلي في خزانة الأدب (٣٩١/٢) والخصائص (٣٣٦/١) وشرح شواهد المغني (٤٥٠/١، ٨٠٨/٢) والطرائف الأدبية (ص ٥٨). ولا نسبة في الدرر (٢٦/٤) ولسان العرب (٤٩/١١ - بدل) ومغني اللبيب (٣٨٧/٣).

وبين جزأي قَسَم، أي بين القَسَم وجوابه نحو: ﴿قَالَ مَلَقٌ وَلَمَقٌ أَوَّلُ لَأَمَلَانِ﴾ [ص: ٨٤، ٨٥].

وبين جزأي إضافة، وتَقَدَّم.

وبين جزأي جزء، أي بين الجَزَّ والمَجْرور نحو: اشتريته بـ - أري - ألفِ درهم<sup>(١)</sup>.

وبين جزأي صفة، أي بين الصمة وموصوفها نحو: ﴿وَلَئِنْ لَفَسْتُ لَأَوْ تَلَمَّوْنَ عَظِيمًا﴾ [الواقعة: ٧٦].

وبين الحَرْفِ وَمَذْخُولِهِ كَقَوْلِهِ:

٩٦١ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ<sup>(٢)</sup>  
وقوله:

٩٦٢ - كَأَنَّ، وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ أَتَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُسُولُ<sup>(٣)</sup>  
وقوله:

٩٦٣ - وَسَوْفَ إِخْصَالٌ أَدْرِي<sup>(٤)</sup>

وقوله:  
٩٦٤ - أَعَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأَتْ عَشْوَةً<sup>(٥)</sup>

(١) انظر مغني اللبيب (٢/٥٣).

(٢) الرجز لروبة في ملحق ديوانه (ص ١٧١) والدرر (٤/٢٦، ٦/٢٦٠) وشرح التصريح (١/٢٩٥) وشرح شواهد المغني (٢/٨١٩) والمقاصد النحوية (٢/٥٤٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٢) وأوضح المسائل (٢/١٥٥) وتخليص الشواهد (ص ٤٩٥) وشرح الأشموني (١/١٨١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٦) ومغني اللبيب (٢/٦٣٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي القول الطهوي في الدرر (٤/٢٧) وشرح شواهد المغني (٢/٨١٨) ونوادر أبي زيد (ص ١٥١). وبلا نسبة في الخصائص (١/٣٣٧) ولسان العرب (١٤/١١٣ - ثفا). ومغني اللبيب (٢/٣٩٢) والمتصف (٢/١٨٥، ٣/٨٢).

(٤) تقدم يرقم (٥٩٩).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وما قاتلُ المعروفِ فيما يعتفُ

وهو ملفق من بيتين، أولهما للفرزدق وهو قوله:

وما حلَّ من حلمٍ حُمِّيَ حلماًتا ولا قاتلُ المعروفِ فيما يحفُ

وهو في ديوان الفرزدق (٢/٢٩) وجمهرة أشعار العرب (ص ٨٨٧) وشرح أبيات مسبوته (٢/٣٨١)

والكتاب (٤/١١٨) ولسان العرب (١١/١٧٣ - حلل، ١٤/١٦١ - جبا) والمحتسب (١/٣٤٦)

والمتصف (١/٢٥٠).



وقوله:

٩٦٥ - ولا أراها تَزَالُ ظَالِمَةً<sup>(١)</sup>

وتتميز الاعتراضية من الحالية بأمور:  
أحدها: أنه يجوز اقترانها بالقاء كقوله:

٩٦٦ - وَاغْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا<sup>(٢)</sup>

الثاني: أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال «لن» في «وَلَنْ تَفْعَلُوا» وحرف التنفيس في «وَسَوْفَ إِخَالَ».

الثالث: أنه يجوز كونها طلبية كقوله:

٩٦٧ - إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَغَتْهَا قَدْ أَخَوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمان<sup>(٣)</sup>

الرابع: أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال، ومن ثم كان محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الإعراب. وكذا سائر الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لفظاً ونية نحو: زيد قائم، وقام زيد، أو نية لا لفظاً نحو: راكباً جاء زيداً.

والمجانب بها القسم نحو: ﴿وَنَالُوا لَآكِيكِدَنَّ أَصْنَمُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقاً كجواب «لو»، و«لولا»، و«لما»، و«كيف». أو شرط جازم، ولم تقترن بالقاء، ولا بإذا الفعائية نحو: إن لم تقم أقم، وإن قمت قمت.

= وثانیهما لأخي يزيد بن عبد الله الحلبي، وهو قوله:

أخالد قد والله وطقت عشوة وما العاشق المسكين فينا بسارق

وهو لأخي يزيد بن عبد الله البجلي في شرح شواهد المغني (ص ٤٨٨). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦) والجنى الداني (ص ٢٦٠) وشرح شواهد المغني (ص ٨٢٠) ومغني اللبيب (ص ٢٨٤، ٢٩٣) وجمع الهوامع (١/ ٢٤٨، ٢/ ٧٣).

ويروي الأول «بسارق» مكان «يعنف»؛ وهو بهذه الرواية لأخي يزيد بن عبد الله البجلي كما في شرح شواهد المغني (ص ٤٨٨)

(١) تقدم برقم (٣٥٧)

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣٠/ ٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ١٩٥) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٧٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٣)

(٣) البيت من السريع، وهو لعوف بن محلم في الدرر (٣١/ ٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢١) وطبقات الشعراء (ص ١٨٧) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٦٩). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٥٩) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨، ٣٩٦)  
جمع الهوامع/ ج ٢/ م ١٧

أما الأول فلظهور الجَزْم في لَفْظِ الْفِعْلِ، وأما الثاني، فلأن المحكوم لموضعه بالجَزْم الفعل لا الجملة بأسرها.

والواقعة صِلَةٌ لاسم أو حرف نحو: جاء الذي قام أبوه، وأعجبني أن قُتت.

والمفسرة، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدرت بحرف التفسير نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ صَبِّحْ الذُّكَّاءَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

٩٦٨ - وَكُزَيْبِي بِالطَّرَفِ أَيِ أَنْتَ مُذْنِبٌ<sup>(١)</sup>

أم لم يصدر به نحو: ﴿إِنَّكَ مَثَلُ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقْتُهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية. فجملة «خَلَقْتُهُ» إلى آخره تفسير لمثل آدم. ﴿هَلْ أَتَاكَ عَلَى بَيْتِهِ شَيْءٌ﴾ [الصف: ١٠]. ثم قال: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف: ١١].

والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور. وقال الشلّوبين: إنه ليس على ظاهره، والتحقيق: أنها على حسب ما كانت تفسيراً له، فإن كان المفسر له موضع فذلك هي، وإلا فلا.

ومما له موضع قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] فقوله: «لهم مغفرة» في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به. ولو صرح بالموعود به لكان منصوباً. وكذلك ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ [القم: ٤٩] فـ (خلقناه) فسر عابلاً في «كل شيء» وله موضع كما للمفسر، لأنه خبر لأن. وهذا الذي قاله الشلّوبين هو المختار عندي، وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلاً.

وقد اختلف في جُمْلٍ: أَلها محلٌّ أم لا؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا؟ الأولى: الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله:

٩٦٩ - حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ<sup>(٢)</sup>

فقال الجمهور: أنها مستأنفة فلا محل لها. وقال الزجاج وابن درستويه: إنها في موضع جرّ بحتي، وَرَدَّ بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل.

(١) صليبت من الطويل، وعجزه:

وتقليبتني لكن إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٣) والجنى الداني (ص ٢٣٣) وجواهر الأدب (ص ٢١٨، ٤١١) وخزانة الأدب (٢٥٥/١١) والدرر (٣١/٤، ١٢١/٥) وشرح شولهد المغني (٢٣٤/١، ٨٢٨/٢) وشرح المفصل (١٤١/٨) ومغني اللبيب (٧٦/١).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتماهه:

فما زالت القتلى تمعج دمائها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل =

الثانية: جمل أفعال الاستثناء: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا. فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: قام القوم خالين عن زيد. وقال قوم: مستأنفة، وصححه ابن عصفور إذ لا رابط لها بندي الحال.

الثالثة: جملة مذ ومنذ وما بعدهما، وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف، وعلم أنَّ ما عدا ما ذكر من الجمل له محلٌّ من الإعراب.

### [إجراء الحال مجرى الظرف في التركيب]

(ص): مسألة: وردت منه ألفاظ مرگبة: منها ما أصله العطف كـ (شغر) وشدّر، ومذر، وأخول أخول، وحيث بيث، وبيث بيت. وما أصله الإضافة كباديء بدء، وأيادي سبأ. فقال قوم: مبنية كخمسة عَشَرَ. وقوم: مركبة تركيب الإضافة، وحذف التثنيين من الثاني للإتباع.

(ش): لما كانت الحال شبيهةً بالظرف حتى قيل فيها: إنها مفعول فيها من حيث المَعْنَى، وتوسعوا فيها توسّع الظروف أجريت مجراها أيضاً في الجريان كخمسة عَشَرَ. وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، فمنها: ما أصله العطف نحو: تَفَرَّقُوا شَعَرَ يَغَرَّ<sup>(١)</sup>: بمعنى: متشترين، وشَدَّرَ مَدَّرَ بفتح أولهما وكسره بمعنى: متفرقين، وأخُولَ أَخُولَ في قوله:

٩٧٠ - سَيَقَاطُ شِرَارَ الْقَيْسِ أَخُولَ أَخُو<sup>(٢)</sup>

= وهو لجبر في ديوانه (ص ١٤٣) والأزمية (ص ٢١٦) والجنى اللاني (ص ٥٥٢) وخزانة الأدب (٤٧٧/٩، ٤٧٩) والدرر (٣٢/٤) وشرح شواهد المغني (٣٧٧/١) وشرح المفصل (١٨/٨) واللمع (ص ١٦٣) ومغني اللبيب (١٢٨/١) والمقاصد الحوية (٣٨٦/٤). وللأخطل في الحيوان (٥/٣٣٠). ويلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٧) والدرر (١١٢/٤) وشرح الأشموني (٥٦٢/٣) ولسان العرب (٣٥٧/١١ - شكل)

والأشكال: قال أبو عبيدة: الأشكال فيه بياض وحمرة. وقال ابن الأعرابي: الضبع فيها عُثْرَةٌ وشُكْلَةٌ لونان فيه سواد وصفرة سمجة. وقال شعر: الشكلة الحمراء تختلط بالبياض. انظر اللسان (٣٥٧/١١). (١) يقال: تفرقت الغنم شَعَرَ يَغَرَّ وشَعَرَ يَغَرَّ، أي في كل وجه (اللسان. ٤/٤١٨).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصوره:

يُسَاقَطُ عَنْهُ رَوْقَةٌ ضَارِيَاتِهَا

وهو لصابيء بن الحارث في الخصائص (٣/٢٩٠) والدرر (٣٤/٤) والشعر والشعراء (٣٥٩/١) ولسان العرب (٣١٦/٧) - سقط، ٢٢٦/١١ خول والمحتسب (٤١/٢) ونوادر أبي ريد (ص ١٤٥). ويلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٢١) والخصائص (١٣٠/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٨) والمحتسب (٨٦/١).

بمعنى متفرقاً، وتركت البلاد حيثَ يَبْتَ بمعنى مبحوثة أي بحث عن أهلها، واستخرجوا منها: وهو جاري يَبْتَ يَبْتَ بمعنى: مقارياً، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً بمعنى: مواجهاً.

ومنها: ما أصله الإضافة: كباديء بَدء بمعنى: مبدوء بها. وتفرَّقوا أيادي سبأ بمعنى: مثل أيادي سبأ.

والذي جزم به ابن مالك: أنَّ هذه الألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفتح للسبب الذي بني لأجله حَفَسَ عَشْرَ، وهو تضمَّن معنى حرف العطف في القسم الأول، وشبه ما هو متضمَّن له في الثاني.

وذكر صاحب «البيوط»: أنها ليست بمبنية، بل مضافة، وإنما حذف التثنية من الثاني للإتباع، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير، كما أتبع الأول في: يا زيد بن عمرو للثاني في حركته.

### [منع حذف الحال وجواز حذف عامله]

(ص): مسألة: نحذف إلا إن حُصر، أو نُهي عنه، أو كان جواباً أو ناب عنه خبر، أو عن فعله وعامله، لا المعنوي عند الأكثر. ويجب إن جرى مثلاً، أو بين نقصاً أو زيادةً بتدرج مع الفاء وثُمَّ، أو كان مؤكداً، أو نائياً، أو توبيخاً.

(ش): الأصل في الحال: أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو: ركباً لمن قال: كيف جئت؟ أو مقصوداً حصرها نحو: لم أعدْ إلا حُرّاً، أو نائبة عن خبر نحو: ضربني زيداً قائماً أو عن اللفظ بالفعل نحو: هنيئاً لك، أو منهياً عنه نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]. ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾ [لقمان: ١٨].

ويجوز حذف عاملها لقرينة حالية كقولك للمسافر: راشدأ مهديأ أي تذهب، وللقادِم: مسروراً، أي رجعت، وللمحدث: صادقاً أي: تقول، أو لفظية نحو: ركباً لمن قال: كيف جئت؟ ولى مسرعاً لمن قال: لم ينطلق. ومنه ﴿يَا قَتِيرَةَ﴾ [القيامة: ٤]، أي نجمعها. ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور، واسم الإشارة ونحوه، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر، فهم أم لا؛ ليضعفه في نفسه، ولأنه إنما عمل بالنيابة، والفرغ لا يقرى قوة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تجوزان: تنزيله منزلة الفعل، وحذفه.

وأجاز المبرد الحذف في الظرف فقال في قوله:

٩٧١ - وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ

إن «مِثْلَهُمْ» حال، والتقدير: وإذا ما في الدنيا بشر مثلهم.

### [وجوب حذف العامل]

وقد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم: «حَطَّيْنِ بَنَاتِ صَلِفَيْنِ كَثَّاتٍ»<sup>(١)</sup> أي: عرفتهم. أو بَيْنَ نقصاً أو زيادة بتدريج؛ أي شيئاً فشيئاً نحو: بعته بدرهم فصاعداً أو فساداً، أي فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً أو فانحطَّ سافلاً.

وشروط نصب هذه الحال: أن تكون مصحوبةً بالفاء أو بضم، والفاء أكثر في كلامهم.

ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها، ولَقَطَّة: «فساداً» ذكرها ابن مالك. قال أبو حيان: ولم أرها لغيره، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة، لأن حذف العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل.

ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة، والثابتة عن خبر، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله، كهنثاً مريثاً، أي: ثبت له ذلك، والواقعة توبيخاً نحو: أقائمأ وقد قعد الناس، ألاهياً وقد جدَّ قرداًؤك.

(١) انظر لسان العرب (١٨٥/١٤ - مادة حطأ). والمثل يضرب للرجل عد الحاحه يطلبها يصيب بعضها ويعسر عليه بعض.

## التمييز

(ص): التمييزُ هو نكرة بمعنى «من» رافعٌ لإبهام جملة، أو مفردٌ عدداً، أو مُبهمٌ بمقدار، أو مماثلة، أو مغايرة، أو تعجيبٌ بالنص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين، أو نون. ومنع الكوفية التمييز بمثل وغير، وأبو ذر<sup>(١)</sup> بـ «ما» في نغم، والأعلم عن التعجب.

(ش): التمييز، ويقال له: المميّز، والتميّن، والميّن، والتفسير، والمفسّر: نكرة فيه معنى: «من» الجنسية، رافعٌ لإبهام جملة نحو: تصبّب زيدٌ عرقاً أو مفردٌ عدداً نحو: أحدٌ عشرَ رجلاً. أو مبهمٌ بمقدار كُيل، أو وزن، أو مساحة.

أو شبهها: كمثقال ذرة، وذنوب ماء، ونهي<sup>(٢)</sup> سنناً.

أو مماثلة نحو: «مثل أحد ذهباً»<sup>(٣)</sup>.

أو مغايرة نحو: لنا غيرها شاء.

أو تعجيب نحو: ويَنعهُ رجلاً، وما أنت جارة، وبأحسنها ليلةً، ونأهيك رجلاً.

وقولي: بالنص على جنس المراد يتعلّق بقولي: رافعٌ لإبهام.

والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود إلا في كونه بمعنى «من».

ولنما يأتي التمييز بعد تمام بإضافة نحو: ﴿يَلُوكَ الْأَرْضُ زُهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] ﴿أَوْ

(١) أبو ذر مصعب بن أبي بكر الحنفي، وقد تقدّم. انظر الفهارس العامة.

(٢) النحي: زق السن، يجمع على انحاء ونحيّ (المعجم الوسيط: ص ٩٠٨).

(٣) وردت هذه العبارة في أكثر من حديث نبويّ، منها ما رواه مسلم في فضائل الصحابة (حديث رقم ٢٢١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أتفق مثل أخيد ذهباً ما أدرك مدّ أحدكم ولا نصيفه».

عَدَّ ذَلِكَ صِيَامًا<sup>(١)</sup> [المائدة: ٩٥]. أو تنوين ظاهر: كرطُل زَيْتًا، أو مقدَّر كخمسة عشر. أو نون تشبيه: كَمَتَوَيْنِ سَمًا. أو نون جمع نحو ﴿بِالْأَخْيَرِ أَحْسَلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] أو شبه الجمع نحو: ثَلَاثَيْنِ لَيْلَةً. وشملت النكرة كل نكرة.

وقد اختلف في نكرات منها: مِثْل، فمنع الكوفون التمييز بها لإيهامها، فلا يبين بها. وأجازه سيبويه، فيقول: لي عشرون مِثْلَه. وحكى: لي ملء الدار أمثَالَه<sup>(٢)</sup>. ومنها: «غير» فمنع القراء التمييز بها، لأنها أشد إيهامًا. وأجازه يونس وسيبويه، لأنه لا يخلو من فائدة، إذ أفاد أنَّ عنده ما ليس بمماثل لهذا. وهذا المقدار فيه تخصيص. ومنها «ما» في باب نعم. وأجاز الفارسي: أن تكون نكرة تامة بمعنى شيء، وتنصب تمييزًا، وتبعه الزمخشري، ومنع ذلك قوم منهم أبو ذَرٍّ مصعب بن أبي بكر الخشني. وذهب الأعلام فيما تقدم أنه منصوب عن التعجب: إلى أنه مما انتصب عن تمام الكلام.

#### [ناصب التمييز وجاؤه]

(ح): وناصبه مميّزه تشبيهاً «بأفعل من» أو باسم الفاعل قولان. ونجّزه الإضافة إن حلف التنوين أو النون ولا يحلف غيره إلا مضاف يعني عنه التمييز. وتجب إضافة مُفْهَم مقدَّر إن كان في الثاني معنى اللام، أو جزء. ويختار في نحو: جُبَّة خَز. ويجوز نصبه تمييزاً، وحالاً، وإظهار «من» مع كل تمييز إلا «أفعل» والمعدّد، ونِسْم، ومنقول فاعل، ومفعول. وهي تبعيض. وقيل زائدة. وإن كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفرء.

(ش): تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً، وعشرين درهماً، ووطل وقفيز وذراع في: رطل زَيْتًا، وقفيز بُزًّا، وذراع ثوبًا. وجاز لمثل هذه أن تعمل، وإن كانت جامدة، لأن عملها على طريق التشبيه.

واختلف البصريون في الذي شبهت به، فقيل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها، وقيل: «بأفعل من» في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التكرير. قال أبو حيان: وهو أقوى، لأن اسم الفاعل لا يحمل إلا معتمداً، ويعمل في النكرة وغيرها.

ويجوز التمييز: بإضافة ما قبله إليه إن حلف التنوين أو النون نحو: رطلٌ زيت،

(١) كان في الأصل: «وعمل» وما أثبتته هو نص الآية الكريمة.

(٢) انظر الكتاب (١٧٣/٢) ولغته: «لي ملء الدار أمثالك».

وإِزْدَبَ<sup>(١)</sup> شَعِيرٌ، وَمَتَوَّأ<sup>(٢)</sup> سَمْنٌ.

ولا يحذف شيء غير التَّوَيْنِ أو التَّوْنِ إلّا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو: زيد أشجعُ النَّاسِ رجلاً فيقال: أشجعُ رجُلٍ. فإن لم يصلح لذلك نحو: لله ذرّه رجلاً، وَوَيْحَتُهُ رجلاً لم يعجز الحذف، فلا يقال: لله ذرّ رجُلٍ، ولا ويح رجُلٍ.

والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلّا إضافتها نحو: عندي مَتَوَّأ سَمْنٌ وقَفِيرُ بُزٍّ، وذِرَاعُ ثَوْبٍ. يريد الزَّطْلِينَ اللَّذَيْنِ يُوزَنُ بهما السَّمْنُ، والمِكْيَالُ الذي يكال به البُرّ، والآلة التي يلدع بها الثَّوب. وإضافة هذا النوع على معنى «اللام» لا على معنى «مين».

وكذا تجب الإضافة فيما ميّز بجزء منه نحو: عُصْنُ زَيْحَانٍ، وثمرَةٌ نخلَةٍ، وَحَبٌّ رُمَانٍ، وَسَعْفٌ مُقْلٍ. هذا إن لم تتغير تسميته بالتبويض، بأن بقي على اسمه الأول، فإن تغيرت كجَبَّةٍ خَزٍّ، وخاتمٌ فُضَّةٍ، وسوارٌ ذَهَبٍ، فإنها أَسْمَاءٌ حَادِثَةٌ بعد التَّبْيِيعِ، والعمل الذي هيأها للهيئات اللاحقة بها فلك في هذا النوع الجَرُّ بالإضافة، والنَّصَبُ على التمييز أو الحال. والإضافة أَرْجَحُ، لأنَّ الحال يُخَوِّجُ إلى التأويل بمشتقٍّ كما تقدم، والتمييز باب ضعيفٌ، لكونه في خامس رتبة من الفعل، لأنَّ النصب فيه على التشبيه بـ «أفعل مِن»، و «أفعل مِن» مشبّه بالصفة المُشَبَّهَة، وهي مُشَبَّهَةٌ باسم الفاعل، وهو بالفعل، فلا يحسن إلّا عند تعدُّل الإضافة.

وإذا كان المقدار مخلطاً من جنسَيْنِ، فقال الفَرَّاءُ: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل تقول: عندي رِطْلٌ سَمْنًا عَسَلًا، إذا أردت أنَّ عندك من السَّمْنِ والعسل مقدار رطل، لأنَّ تفسير الرطل ليس للسَّمْنِ وحده، ولا للعسل وحده، وإنما هو مجموعهما، فجعل سَمْنًا عَسَلًا اسماً للمجموع على حدِّ قولهم: هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ.

وذهب غيره: إلى أن العطف بالواو، لأنَّ الواو الجامعة تُصَبِّرُ ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أنك تقول: هذان زيد وعمرو، فصبرت الواو الجامعة زيدا وعمراً خبراً عن «هذان»، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبراً، ولا عمرو على انفراده، وكذلك: زيد وعمرو قائمان.

وقال بعض المغاربة: الأمران سائغان: العطفُ وتَرْكُهُ.

(١) الإردب: مكيال ضخم لأهل مصر، قيل: يضم أربعة وعشرين صاعاً انظر اللسان (١/٤١٦) - مادة ردب).

(٢) المَتَوَّأ، ويقال مَتَيَّان - قال في اللسان. والأول أعلى - : تشبیه «مَتَا» وهو الكيل أو الميزان الذي يورن به. قال ابن سيده: والنا أفصح من المَتَوَّأ انظر لسان العرب (١/٢٩٧) - مادة مني.



ويجوز إظهار «من» مع كل تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره، نحو: «مِلْءُ الْأَرْضِ مِنْ ذَهَبٍ» وإردب من قُمَح، ولي أمثالها مِنْ إِبِل، وَغَيْرُهَا مِنْ شَاء، وَوَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ، وَلِلَّ ذَوْهُ مِنْ فَارِسٍ، وَحَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ، و «مَا أَنْتَ مِنْ جَارَةٍ» قال:

٩٧٢ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ<sup>(١)</sup>

وقال:

٩٧٣ - قَيَّا لَكَ مِنْ لَيْلٍ<sup>(٢)</sup>

وَيُسْتَنْتَى الْعَدَدُ فلا يقال: عَشْرُونَ مِنْ دِزْهِمٍ، ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو: عَشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فلا يقال في: زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا: مِنْ مَالِي. وَنِعَمٌ، فلا يقال في نِعَمَ رَجُلٍ: زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ.

والمنقول عن فاعل ومفعول، وهما من تمييز الجملة، فلا يقال: طاب زيد من نفسي، ولا فَجَزَتْ الْأَرْضُ مِنْ عِيُون.

و «من» المذكورة فيها قولان: أحدهما أنها للتبعية، وصَحْحُهُ ابن عصفور. والثاني: أنها زائدة. قال في «الارتشاف»<sup>(٣)</sup>: ويؤيده العطف على موضعها نَصَبًا في قوله:

٩٧٤ - طَافَتْ أُمَامَةُ بِالزُّجَبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُسْتَقْبَا<sup>(٤)</sup>

### [تمييز الجملة]

(ص): مسألة: مميّز الجملة، ناصبة ما فيها من فعل وشبهه.

(١) تقدم برقم (٦٧٣).

(٢) جزء من بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وتماهه:

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْمَةً  
بِكُلِّ مَغَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ يَبْلُغُ

وهو في ديوان امرئ القيس (ص ١٩) وخزانة الأدب (٤١٢/٢)، ٢٦٩/٣، والدرر (١٦٦/٤) ورصف

المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢٩١/٢) وشرح شواهد المغني (٥٧٤/٢) وشرح عمدة الحافظ

(ص ٣٠٣) ومغني اللبيب (٢١٥/١) والمقاصد النحوية (٢٦٩/٤)

(٣) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان وقد تقدّم.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيفة في ديوانه (ص ١١) وخزانة الأدب (٢٧٠/٣)، ٢٨٩، والدرر (٣٤/٤)

وشرح التصريح (٣٩٨/١) والمقاصد النحوية (٢٤٢/٣). وبلا نسبة في الخصائص (٤٣٢/٢) وشرح

الأشموني (٢٦٥/١).

وقال ابن عصفور: هي ويكون منقولاً من فاعل، ومبتدأ ومفعول. وأنكره الشلّوبين والأبدي وابن أبي الزّبيع.

ومشبهاً به. وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقة أو مجازاً، ومنه نحو: حَسْبُكَ به فارساً، ولِلَّهِ دَرَهْ رجلاً، ﴿وَكُنَّ لِلَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

فلنّ صرح أن يخبر به عما قبله فله أو لِمَلابسه المُقَدَّر، وإن دلّ على هيئة وعُني به الأوّل جاز كونه حالاً وإظهار «مِنْ».

(ش): تَمَيُّزُ الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام، فتارة يكون منقولاً من فاعل نحو: طاب زيدٌ نفساً، ﴿وَأَشْتَمَلُ الرَّأْسُ مَتْنِيًا﴾ [مریم: ٤]. والأصل: طابت نفسُ زيد، واشتعل شَتِيبُ الرأسِ.

وتارة من المبتدأ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]. والأصل: مالي أكثر من مَالِكَ.

وتارة من المفعول نحو: ﴿وَقَرَعْنَا الْأَرْضَ عَيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. والأصل: قَمَرْنَا عَيُونَ الأرض. هذا مذهب المتأخرين. وبه قال ابن عصفور وابن مالك. وقال الأبلدي: هذا القسم لم يذكره التحوّيون وإنما الثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله. وقال الشلّوبين: «عيوناً» في الآية نصب على الحال المقدّرة لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولاً من المفعول، فينفي ألا يقال به. وقال ابن أبي الزّبيع: «عيوناً» نصب على البدل من الأرض، وحذف الضمير، أي: عيونها، أو عَلَى إسقاط حَرْفِ الجزّ، أي: بعين<sup>(١)</sup>.

وتارة يكون مشبهاً بالمنقول نحو: امتلأ الإناء ماءً، ونعم زيدٌ رجلاً.

ووجهُ الشّبه أن «امتلا» مطاوع: «ملأ»، فكانك قلت: ملأ الماء الإناء، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً. والأصل: نعم الرجل، ثم أُضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلاً تمييزاً.

والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى، إمّا حقيقةً أو مجازاً.

ومنّ تمييز الجُمْلَةِ فيما نقله أبو حيان عن النحويّين منكرًا على ابن مالك حيث جعله من تمييز المفرد قَوْلُهُمْ: حَسْبُكَ به فارساً، وَلِلَّهِ دَرَهْ رجلاً. ومنه عند ابن مالك وغيره: ﴿وَكُنَّ لِلَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (١٧٥/٨). «انتصب عيوناً على التمييز، جعلت الأرض كلها كأنها عيون تتفجر، وهو أبليغ من: وفجرت عيون الأرض. ومن منع مجيء التمييز من المفعول به أعربه حالاً، ويكون حالاً مقدرّة، وأعربه بعضهم مععولاً ثانياً، كأنه ضمن وفجرتنا صيّرنا بالتفجير الأرض عيوناً»

وفي ناصب تمييز الجملة قولان: أصحهما ما فيها مِنْ فِعْلٍ وشبهه لوجود ما أضلَّ الْعَمَلُ لَهُ، وعليه سيبويه والمازني، والميرد، والرتاج، والفارسي.

وصحَّح ابن عصفور أنَّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أنَّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه.

ومنى صح الإخبار بالتمييز عما قبله نحو: كَرُمَ زيدٌ أباً، فإنه يصح أن يقع أب خبراً لزيد، فتقول: زيد أبٌ، فلك فيه وجهان: عوده إليه بأن يكون هو الأب، أي ما أكرمه من أب، وعلى هذا لا يكون منقولاً عن الفاعل.

ويجوز دخول «مِنْ» عليه، وعوده إلى مُلَاسِهِ الْمُقَدَّرُ بأن يكون الأب أباً زيد، لا زيداً نفسه، أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولاً من الفاعل، ولا يجوز دخول «مِنْ» عليه.

وإنَّ ذلَّ التمييز على هيئة، وعُني به الأول نحو: كرم زيدٌ ضَيْفًا، إذا أريد أن زيداً هو الضيف جاز أن يكون ضَيْفًا منصوباً على الحال لدلالته على هيئة، وعلى التمييز لصلاحيته «مِنْ» ويجوز حيتل إظهار «مِنْ» مَعَهُ، وهو الأجود رَفْعاً لَتَوْكُمُ الْحَالِيَةِ نحو: كَرُمَ زيدٌ من ضيف، فإن لم يُقَنَّ به الأول على قَصْدٍ: كَرُمَ ضَيْفٌ زيدٌ تعين النصب تمييزاً وامتنعت الحَالِيَةِ، ولم يجز دخول «مِنْ» عليه، لآتِه فاعِلٌ في الأصل.

### [مطابقة تمييز الجملة ما قبله في الأفراد وفرعيه]

(ص): ويطابق ما قبله اتَّحدَ معنى أم لا؟ ما لم يلزم إفرادُهُ، لإفراد معناه، أو كان مصدرًا لم يقصد اختلاف أنواعه، ويلزم الجمع بعد مفرد مبين لا يفيد معناه.

(ش): يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الأفراد وفرعيه إنَّ اتَّحدَ معنى نحو: كرم زيدٌ رجلاً، وكرم الزيدان رجُلَيْنِ، وكرم الزيدون رجُلًا. وكذا إن لم يتَّحدَ من حيث المعنى نحو: حسن الزيدون وجوهاً إلا أن يلزم إفراد التمييز لإفراد معناه نحو: كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحداً، و «أصل» لم يتَّحدَ من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده، لأن الجمع يُؤرِّمُ اختلافَ أَصُولِهِمْ.

أو يكون التمييز مصدرًا لم يُقَصِّدْ اختلاف أنواعه نحو: زكي الزيدون مَفِيًّا، فإن قُصِدَ اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالِّه جاء التمييزُ جَمْعًا نحو: ﴿بِالْأَخْسَرِ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] لأن أَعْمَالَهُمْ مختلفةُ المحالِّ، هذا خسر بكذا، وهذا خسر بكذا، وكقولك: تخالف الناسُ أو تفاوَّثُوا أذهانًا.

ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مبين، إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه

نحو: نظف زيد ثياباً، إذ لو قيل: ثوباً لتوهم أنَّ له ثوباً واحداً نظيفاً<sup>(١)</sup>.

### [توسط التمييز]

(ص): ويجوز توسط التمييز بين متصرف وفاقاً، لا تقديمه اختياراً. وجوز قوم على فعل متصرف غير «كفى» والفراء على اسم شبه به الأول.

(ش): يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو: طاب نفساً زيداً. قال: وكذا قيامه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو: فجرت عيوناً الأرض.

وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصور جزماً، بناءً على أنَّ الناصب له ليس هو الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها. والقائلون بأنَّ الناصب له: ما فيها من فعلٍ وشبهه اختلفوا، فمنع سيبويه والأكثر من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه، فلا يقال: نفساً طاب زيداً، كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد، وما ورد من ذلك فضرورة.

وجوز الكسائي، والمبرد، والمازني، والجزمي وطائفة، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفاً لوروده قال:

٩٧٥ - وما كان نفساً بالفراق تطيب<sup>(٢)</sup>

وقياساً على سائر الفضلات.

ويستثنى من المتصرف كفى، فلا يقال: شهيداً كفى بالله بإجماع. ذكره أبو حيان.

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع، فلا يقال: ما رجلاً أحسن زيداً كذا، ولا رجلاً أحسن زيداً، كما يمتنع إذا كان عاملاً جامداً بإجماع.

نعم، استثنى من محل الإجماع في الثاني صورة، وهو التمييز بعد اسم شبه به الأول نحو: زيد القمر حسناً، فإن الفراء جوز فيه التقديم، فيقال: زيد حسناً القمر.

(١) كانت في الأصل «نظيف» بالرفع، وما أثبتناه هو الصواب

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدده.

أتهجر ليلى بالفراق حبيباً

وهو للمخيل السعدي في ديوانه (ص ٢٩٠) والخصائص (٣٨٤/٢) ولسان العرب (٢٩٠/١ - حبيب). وللمخيل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوخ في الدور (٣٦/٤) والمقاصد الحوية (٢٣٥/٣). وللمخيل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح (ص ١٨٨). ويلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٩٧) والإنصاف (ص ٨٢٨) وشرح الأشموني (٢٦٦/١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٣٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٤٨) وشرح المفضل (٧٤/٢) والمقتضب (٣٦/٣)، (٣٧).

ويروى: «ولم تك نفسي بالفراق تطيب» ولا شاهد على هذه الرواية.

## [جواز تعريف التمييز]

(ص): وجوز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه، وتأول البصرية ما ورد.  
(ش): البصريون على اشتراط تنكير التمييز. وذهب الكوفيون وابن الطراوة: إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله:

٩٧٦ - وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو<sup>(١)</sup>

وقوله:

٩٧٧ - عَلَامٌ مُلِثُ الرُّعْبِ وَالْحَرْبِ لَمْ تَقْدُ<sup>(٢)</sup>

وقولهم: سَقَّ زَيْدٌ نَفْسَهُ، وَالْمِ رَأْسُهُ، وَ «بَطَّرَتْ مَيْسَتَهَا» [القصص: ٥٨].  
والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الجار، أي في نفسه وفي رأسه، وفي معيشتها.

## [مفارقة الحال التمييز]

(ص): ولا يتعدّد، والجمهور لا يكون مؤكداً، ويحذف لقربة أو قصد الإبهام، لا المميز ما لم يوضع غيره موضوعة.

(ش): فارق التمييز الحال: في أنه لا يتعدّد بخلافها، وفي أنه لا يكون مؤكداً، والحال تكون مؤكدة كذا قاله الجمهور.

وذكر ابن مالك: أَنَّ التمييز قد يكون مؤكداً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

وأجيب بأن شهراً، وإن أكد ما فهم من: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ» إلا أنه بالنسبة إلى عامله، وهو - اثنا عشر - مبين.

ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما يدلّ عليه.  
ولا يجوز حذف المميز، لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم:

(١) تقدم برقم (٢٢٣).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

لظاها ولم تستعمل البيض والشمر

وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ (ص ٤٧٩)؛ والشطر الأول في الدرر (٣٨/٤) وقال: «قائله مجهول وتتمته غير معروفة»

ما رأيت كالיום رجلاً، وقد يحذف من غير بدل كقولهم: تالله رجلاً، أي: تالله ما رأيت كالיום رجلاً.

### [تمييز الأعداد]

(ص): مسألة: مميّز العدد، إن كان ما بين عشرة ومائة مفرداً منصوباً. وأجاز الفراء جمعةً. وإضافة عشرين وأخواته لفة، أو عشرة فما دونها مجموع مضاف إليه إلا إن كان «مائة». وقد يجمع. وفي اسم الجمع والجنس.

ثالثها: إن استعمل للقلّة جاز قياساً، أو مائة فما فوقها فمفرد مضاف وجمعه معها ضرورة.

وقال الفراء: سائغٌ، ويجوز جرؤه بمن، ونصبه مع مائة ومائتين، وألف ضرورة. وأجازه ابن كيسان. ولا يميّز واحدٌ، والثاني دون شلوذ أو ضرورة، ولا يجمع تمييز كثرةً، إن أمكن قلّة غالباً. ولا يفصل من العدد اختياريّاً، وينعت حملاً عليه، وعلى العدد، ويتعين الثاني في الجمع السالم.

ويغني العدد عن تمييزه إضافته لغيره.

(ش): حوّلت ذكر تمييز الأعداد من باب العدد إلى هنا للمناسبة الظاهرة، خصوصاً وقد تقدّم في صدر الباب: أن من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد، فأقول: العدد إن كان واحداً، أو اثنين لم يَخْتَجِ إلى تمييز استغناءً بالتصنّ على المفرد والمثنى، فيقال: رجل ورجلان، لأنه أخصر وأجود ولا يقال: واحدٌ رجُل، ولا اثنا رجُل.

وأما قولهم: شَرَيْتُ قَدْحاً واثنين، وشَرَيْتُ اثني مَدَّ البَصْرَةِ فشاذٌ. وقوله:

٩٧٨ - ظَلَفْتُ عَجُوزَ فِيهِ ثُتَا حَنْظَل<sup>(١)</sup>

(١) وقوله:

كَأَنَّ حُصِيَّهٖ مِنَ التَّلْدَلِ

والرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشماء الهذلية في خزانة الأدب (٧/٤٠٠، ٤٠٤). ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية (٤/٤٨٥). ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشماء الهذلية في الدرر (٤/٣٨). ولجندل بن المثنى في شرح التصريح (٢/٢٧٠) ولشماء الهذلية في خزانة الأدب (٧/٥٢٩، ٥٢٧، ٥٢٩). ويلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٨٩) وخزانة الأدب (٧/٥٠٨) وشرح أبيات سيويه (٢/٣٦١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٨٤٧) وشرح المفصل (٤/١٤٣، ١٤٤، ١٦/١٨) والكتاب (٣/٥٦٩، ٦٢٤) ولسان العرب (١١/٢٤٩ - دلي، ٦٩٢ - هذل، ١١٧/١٤ - ثنى، ٢٣٠ - خصي) والمقتضب (٢/١٥٦) والمقتضب (٢/١٣١).

وإن كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ميّز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه نحو: ثلاثة أثواب، وثلاث كِبالٍ، وعَشْرَةُ أَشْهُرٍ، وَعَشْرُ مِئِينٍ، ما لم يكن التمييز لفظ «مائة» فيفرد غالباً نحو: ثلاث مائة، وقد يجمع أيضاً نحو: ثلاثُ مِئِينَ.

أما الألف فتجمع البتّة نحو: ثلاثة آلاف.

وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع نحو: ثلاثُ القوم، أو اسم الجنس نحو: ثلاثُ نَحْلٍ؟ أقول:

أحدها: نعم، ويقاس إن كان قليلاً، وعليه الفارسيّ. وصححه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولوروده، قال:

٩٧٩ - ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ، وَثَلَاثُ ذُؤُوبٍ<sup>(٢)</sup>

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَبِيتِ تِسْعَةٌ رَبَّهِ﴾ [النمل: ٤٨].

والثاني: لا يقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما.

والثالث: التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلّة فيجوز، أو للكثرة فلا يجوز، وعليه المازنيّ.

وعلى المنع طريقه: أن يبيّن بـ «من»، فيقال: ثلاثةٌ مِنَ القوم، وأربعة من الطير، وثلاثٌ مِنَ النَّحْلِ، وهو في اسم الجنس أكد من اسم الجمع.

وإن كان أحدٌ عَشْرٍ إلى تسعة وتسعين ميّز بمفرد منصوب نحو: ﴿أَحَدُ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾

(١) أضاف: «ثنتا» إلى «الحتظل» وهو اسم يقع على جميع الجنس، وحقّ العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل. وإنما جاز على تقدير: ثنتان من الحنظل، كما يقال أربعة كلاب على تقدير: أربعة من الكلاب. وكان الوجه أيضاً أن يقال: حنظلتان؛ ولكنه بناء على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وحزه.

لقد جاز الزمأن على عيالي

وهو للمحيطية في ديوانه (ص ٢٧٠) والأغاني (١٤٤/٢) والإنصاف (٧٧١/٢) وخزانة الأدب (٣٦٧/٣، ٣٦٩، ٣٦٨) والخصائص (٤١٢/٢) والكتاب (٥٦٥/٣) ولسان العرب (١٦٨/٣) - ذود، ٢٣٥/٦ - نفس). ولأعرابي أو للمحيطية أو لغيره في الدرر (٤٠/٤). ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية (٤٨٥/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٤٦/٤) والدرر (١٩٥/٦) وشرح الأشموني (٦٢٠/٢) وشرح للتصريح (٢٧٠/٢) ومجالس ثعلب (٣٠٤/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «ثلاثة أنفس»، والقياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة، لكنه آث «ثلاثة» لكثرة إطلاق النفس على الشخص.

[يوسف: ٤]. ﴿اَلْفَتَا عَشْرَةَ عَيْشًا﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَوَعَدَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٥٥] ﴿وَأَخَذَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

ولا يجوز جمعه عند الجمهور. وجوزَه الفراء نحو: عندي أحد عشر رجلاً، وقام ثلاثون رجلاً، وخرج عليه ﴿اَلْفَتَا عَشْرَةَ أَسْبَابًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قال الكسائي: ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرةً ومعرفةً، فيقول: عشرو دُرْهم، وأَرْبعو ثوب.

وإن كان مائة فما فوقها مِيزَ بمفرد مجرور بالإضافة نحو: مائة رجل، ومائتا عام، وألف إنسان وجمعه مع المائة ضرورةً. وجوزَه الفراء في السعة، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي: ﴿ثَلَاثُمِائَتَيْنِ﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة مائة<sup>(١)</sup>. ويجوز جرّه بـ «من»، فيقال: ثلاث مائةٍ مِنَ السَّيْنِ. ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورةً قال:

٩٨٠ - إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا<sup>(٢)</sup>

وأجاز ابن كيسان أن يقال في السعة: المائة ديناراً والألف درهماً. وبقي مسائل.

الأولى: لا يجب التمييز مع «ثلاثة» ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالباً. ومن جموع القِلَّة جمع التصحيح، قال تعالى: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] و ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾

- (١) ذكر أبو حيان أن هذه قراءة حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي، قال أبو حيان: «أوقع الجمع موقع المفرد. وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك؛ وقال أبو علي: هذه تصناف في المشهور إلى المفرد وقد تصناف إلى الجمع». انظر تفسير البحر المحيط (١١٢/٦)
- (٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فقد أودى المسرَّة والفتاء

ويرى:

فقد ذهب للنادَّة والفتاء

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى (٢٥٤/١) وخزانة الأدب (٣٧٩/٧)، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٨٥ والدرر (٤١/٤) وشرح الصريح (٢٧٣/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٢٥) والكتاب (١/٢٠٨، ١٦٢/٢) ولسان العرب (١٤٥/١٥ .. فتا) والمقاصد الحوية (٤٨١/٤). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٢٩٩) وأوضح المسالك (٢٥٥/٤) وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٢) وشرح الأشموني (٣/٦٢٣) وشرح المفصل (٢١/٦) ومجالس ثعلب (ص ٣٣٣) والمقتضب (١٦٩/٢) والمنقوص والممدود (ص ١٧).

وكان الوجه في قوله «مائتين عاماً» حلف نون «متين» وخفض ما بعدها، إلا أنها شتهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يشته نونه وينصب ما بعده. ويُروى «تسعين عاماً» ولا شاهد في هذه الرواية.



[يوسف: ٤٣، ٤٦]. ﴿وَسَمِعَ مُشَبَّكَةً﴾ [يوسف: ٤٣، ٤٦] و ﴿يَسْعَ مَائِكَةٍ﴾ [الإسراء: ١٠١]. ومن القليل: ﴿سَمِعَ سَكَايِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ﴿تَمَنَّى جِجِيحًا﴾ [القصاص: ٢٧]. فإن لم يمكن جمع القلة بأن لم يُستعمل تعين جمع الكثرة نحو: ثلاثة رجال.

الثانية: لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة كقوله:

٩٨١ - فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً<sup>(١)</sup>

وقوله:

٩٨٢ - ثَلَاثُونَ لِلْهَجَرَ حَوْلًا كَيْلًا<sup>(٢)</sup>

وقوله:

٩٨٣ - وَعِشْرُونَ مِنْهَا أَضْبَعًا مِنْ وَرَائِنَا<sup>(٣)</sup>

الثالثة: إذا جيء بنعت مفرد، أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو: عندي عشرون رجلاً صالحاً، أو صالِحٌ، وعشرون رجلاً كراماً أو كِرَامٌ. فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو: عشرون رجلاً صالحون، ذكره في «البيسط».

الرابعة: يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو: خذ عَشْرَتَكَ وَعَشْرَتِي زَيْد، لأنك لم تضيف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس، فاستغني عن المفسر، وقد قال الشاعر:

٩٨٤ - وَمَا أَتَى أَمَ مَا رُسُومَ الدِّيَارِ وَيَتُوكَ قَدْ قَارَزَتْ تَكْمُلُ<sup>(٤)</sup>

(١) صدر بيت من الكامل، وحجزه

لا أستطيع على الفراش وقادي

وهو بلا نسبة في المقتضب (٥٦/٣). وشطره الأول في الدرر (٤٢/٤)، وقال صاحب الدرر: «لم أهر على قائله ولا تتمه».

(٢) حجز بيت من المتقارب، وصدره.

على أنني بعد ما قد مضى

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (١٣٦) وأساس البلاغة (ص ٣٩٨ - كمل) وخزانة الأدب (٢٩٩/٣) والدرر (٤٢/٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩٨) وشرح شواهد المغني (٩٠٨/٢) والمقاصد التحوية (٤٨٩/٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٣٠٨/١) وخزانة الأدب (٤٦٧/٦)، ٤٧٠، ٢٥٥/٨ وشرح الأشموني (٥٧٥/٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٣٢) وشرح المفصل (١٣٠/٤) والكتاب (١٥٨/٢) ولسان العرب (٥٩٨/١١ - كمل) ومجالس ثعلب (٤٩٢/٢) ومغني اللبيب (٥٧٢/٢) والمقتضب (٥٥/٣).

(٣) الشطر في الدرر (٤٢/٤) وقال: «لم أهر على قائله ولا تتمه»

(٤) البيت من المتقارب، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٢٩/٢)، والرواية فيه: مع الهوامع/ح ٢/م ١٨ =

## [تمييز كم الاستفهامية]

(ص): مسألة: مميّز «كم» الاستفهامية منصوب. وفي جزء ثالثها: يجوز إن جرّث، وهو بـ «من» مقدّرة. وقال الزّجاج بإضافتها ولا يكون جمعاً خلافاً للكوفيّة مطلقاً، وللأخفش فيما أريد به الأصناف. ويجوز فصله وحذفه.

(ش): ختمت الكلام في التمييز بأنواع منه لم تجر عادّتهم بذكرها في هذا الباب، كما ذكرت تمييز الأعداد وذلك «كم» الاستفهاميّة والخبريّة، وكأنيّ، وكذا، وسيأتي الكلام عن معانيها في مبحث الأدوات.

فتمييز «كم» الاستفهاميّة مفرد منصوب، كتمييز عشرين وأخواته نحو: كم شخصاً سما؟

وقال ابن مالك: لما كانت الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدّد المركّب، فأُجريت مجراها بأن جعل مميّزها كميّزه في النصب والإفراد.

وأجاز الكوفيون كونه جمعاً مطلقاً، كما يجوز ذلك في «كم» الخبريّة نحو: كم غلماناً لك؟.

وؤدّ بأنه لم يسمع.

وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافاً من الغلمان. تريد: كم عندك من هذه الأصناف؟ واختاره بعض المغاربة، فقال: كم الاستفهاميّة لا تفسّر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص. وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجالاً عندك، تريد: كم جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم.

ويسوغ باسم الجنس نحو: كم بطاً عندك؟ تريد: كم صنفاً من البطّ عندك؟ وهل يجوز جرّ تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبريّة؟ مذاهب.

أحدها: لا، والثاني: نعم، والثالث: الجواز بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر نحو: على كم جذع بيّتك مينيّ.

وما أنت ويك ووسم الديار وسنك قد قاربت تكمل

ولا شاهد في هذه الرواية. والبيت - منسوباً إلى الكميّ - في خزنة الأدب (٢٦٧/٣، ٢٦٨) والدرر (٤٤/٤) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٥) ويروى: «كربت» مكان «قاربت».

والشاهد فيه قوله: «وستوك» حيث استغنى عن تمييز العدد بإضافته إلى غيره، والمعنى: قرب أن يكمل ستون سنة من عمرك.

ثم الجزّ حيثلذ بـ «من» مقدرة، حذفت تخفيفاً، وصار الحرف الداخل على «كم» عوضاً عنها. هذا مذهب الخليل وسيبويه والقرّاء والجماعة.

وخالف الزجاج، فقال: إنه بإضافة «كم»، لا بإضمار «من».

ورده أبو الحسن الأبيدي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف جزّ، فكونهم لم يعمدوا هذا دليلٌ لقول الجماعة.

ويجوز فصل تمييز «كم» الاستفهامية في الاختيار، وإن لم يجز في عشرين وإخوته إلا اضطراراً.

ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو: كم ضربت رجلاً، وكم أتاك رجلاً، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى.

ومما وجّه به جواز الفصل فيها: أنها لما لزمّت الصدر، ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك، بل يقع صَدرًا أو غَيَّرَ صَدر، جعل هذا القَدْر من التصرف فيها عوضاً من ذلك التصرف الذي سلبته.

ويجوز حذف تمييزها نحو: كم ضربت رجلاً، على أن رجلاً مفعول ضربت، والتمييز محذوف. وكم رَجُلٌ جاءك أي كم مرّة أو يوماً، ورجل مبتدأ، وما بعده الخبر.

### [تمييز كم الخبريّة]

(ص): والخبريّة مجرورٌ بإضافتها، وقيل: بـ «من»، وينصب إن فُصل، ودونه لغة، وجزءه مفعولاً بظرف ضرورة.

وثالثها: يجوز إن كان ناقصاً وبجُملة. ثالثها: يجوز في الشّعر فقط. ويكون جمعاً. وقيل: شاذّ. وقيل على معنى الواحد، وقيل: إن لم ينصب، والأصح جواز حذفه. وثالثها: إن لَمْ يقدّر مضافاً. ورابعها: يفتح إن لم يقدّر منصوباً، ومنع نفيه فيهما.

(ش): تمييز «كم» الخبريّة مجرورٌ، ويكون مفرداً وجمعاً. قال:

٩٨٥ - كم عَمَوَ لك يا جريئُ وخالو<sup>(١)</sup>

(١) صدر بيت من الكامل، وصحّزه.

فَدَها قد حَلَبْتُ عليّ عشاري

وهو للفرزدق في ديوانه (٣٦١/١) والأشياء والنظائر (١٢٣/٨) وأوضح المسالك (٢٧١/٤) وخزانة الأدب (٤٨٩/٦)، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨) والدرر (٤٥/٤) وشرح التصريح (٢٨٠/٢) وشرح شواهد المغني (٥١١/١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٣٦) وشرح المفصل (١٣٣/٤) والكتاب =

وقال:

٩٨٦ - كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ<sup>(١)</sup>

والإفراد أكثر من الجمع، وأفصح حتى زعم بعضهم أنّ تمييزها بالجمع شاذّ، وعليه العكبري في شرح (الإفصاح)<sup>(٢)</sup>. وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد، فإذا قلت: كم رجالي كأنك قلت: كم جماعة من الرجال. ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريين.

وقال الكوفيون: بمن مقدرة حذف، وأبقي عملها كما في قوله:

٩٨٧ - رَمْسِمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلْلَةٍ<sup>(٣)</sup>

= (٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦) ولسان العرب (٥٧٣/٤ - عشر) واللمع (ص ٢٢٨) ومغني اللبيب (١٨٥/١) والمقاصد النحوية (٤٨٩/٤). وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (١/٣٣١) وشرح الأشموني (١/٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ١١٦) ولسان العرب (١٢/٥٢٨ - كم) والمقتضب (٣/٥٨) والمقرب (١/٣١٢).

و «لدعاء»: الفتح. الميل والعوج، فكيفما مالت الرُّجُل فقد دعت (اللسان: ٢٤٦/٨).

وقد استشهد في هذا البيت على أن تمييز «كم» الخبرية يكون مجروراً. ويجوز أيضاً في قوله: «عمّة» الرفع على الابتداء، والمسوّغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور، والنصب على التمييز.

(١) صدر بيت من محزوء المنبد، وعجزه.

ونعيم سرقة بادوا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤٧/٤) وشرح شواهد المعني (١/٥١١) ومغني اللبيب (١/١٨٥) والمقاصد النحوية (٤/٤٩٥).

والشاهد في البيت قوله. «كم ملوك» حيث جاء مميز «كم» الخبرية مجموعاً؛ لأنه استعمل استعمال «عشرة»، وقد تستعمل استعمال «مائة» فيكون تمييزها مفرداً.

(٢) كذا بالأصل «الإفصاح» ولعل الصواب «الإيضاح» لأن «شرح الإيضاح» للفارسي من مصنفات العكبري وأنظر المهارس العامة

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

كلت أقضي الحياة من جَلَّة

وهو لنجميل بثية في ديوانه (ص ١٨٩) والأغاني (٨/٩٤) وأمالى القالي (١/٢٤٦) وخزانة الأدب (١٠/٢٠) والدرر (٤/٤٨، ١٩٩) وسقط اللآلي (ص ٥٥٧) وشرح التصريح (٢/٢٣) وشرح شواهد المعني (١/٣٩٥، ٤٠٣) ولسان العرب (١١/١٢٠ - جلال) ومغني اللبيب (ص ١٢١) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٩) وبلا نسبة في الإيضاح (١/٣٧٨) وأوضح المسالك (٣/٧٧) والحنى الداني (ص ٥٥٤، ٤٥٥) والخصائص (١/٢٨٥، ٣/١٥٠) ووصف المبانى (ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨) وسر صناعة الإعراب (١/١٣٣) وشرح الأشموني (٢/٣٠٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧٤) وشرح المفصل (٣/٢٨، ٧٩، ٥٢/٨) ومغني اللبيب (ص ١٣٦).

وقوله «رسم» مجرور ها بـ «رت» المحذوفة وفي الشطر الثاني من البيت شاهد آخر، وهو مجيء «جلل» بمعنى «أجل»

وضَعَفَ بأن إضمار حرف الجَزْ، وإبقاء عمله إنَّما يكون في ضرورة أو شذوذ، فإن فصل نُصِبَ حَمَلًا على الاستفهامية كقوله:

٩٨٨ - كم نالني مِنْهُمْ فَضْلًا على عَلمٍ<sup>(١)</sup>

وربَّما ينصب غير مفعول. روي «كم عمَّة لك» البيت - بالنصب. وذكر بعضهم أنَّ النَّصْبَ بلا فَضْلٍ لغة تميم، وذكره سيبويه عن بعض العرب<sup>(٢)</sup>. قال أبو حَيَّان: وهي لغة قليلة.

وإذا نصب بفصل، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمعاً كما إذا جَزَ. هذا مذهب الجمهور.

وذهب الأستاذ أبو علي، وابن هشام الحَضْرَائِي: إلى أنَّها إذا نصب تمييزها التزم فيه الأفراد لأن العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهامية، وكأتين، وكذا. وردَّ بأن ذلك فيما يجب نصبه، لا فيما يجوز نصبه وجوه.

وهل يجوز جره مع الفصل بطرف أو مجرور؟ مذاهب: أصلها: لا، لِمَا فيه من الفصل بين المتضائفتين، وذلك ممنوع إلا في ضرورة نحو: ٩٨٩ - كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ نال العُلَى وكريمٌ بُوْخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ<sup>(٣)</sup> والثاني: نعم، وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أنَّ الجَزَ بمن مضمرة. ويونس بناءً على

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذْ لا أكاد من الإقْتار أحتملُ

وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣٠) وخزانة الأدب (٤٧٧/٦، ٤٧٨، ٤٨٣) والدرر (٤٩/٤) وشرح المفصل (١٣١/٤) والكتاب (١٦٥/٢) واللمع (ص ٢٢٧) والمقاصد النحوية (٢٩٨/٣، ٤٩٤/٤). ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢٨٣/١) والإنصاف (٣٠٥/١) وخزانة الأدب (٤٦٩/٦) وشرح الأشموني (٦٣٦/٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٣٥) والمقتضب (٦٠/٣).

(٢) انظر الكتاب (١٦٢/٢)، وقال سيبويه: «وهم كثير؛ فمهم الفرزدق والبيت له»

(٣) البيت من الرمل، وهو لأنس بن رثيم في ديوانه (ص ١١٣) وخزانة الأدب (٤٧١/٦) والدرر (٤٩/٤) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٣) والمقاصد النحوية (٤٩٣/٤). ولعبد الله بن كريب في الحماسة البصرية (١٠/٢). ويلا نسبة في الإنصاف (٣٠٣/١) والدرر (٢٠٤/٦) وشرح أبيات سيبويه (٣٠/٢) وشرح الأشموني (٦٣٥/٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٣٤) وشرح المفصل (١٣٢/٤) والكتاب (١٦٧/٢) والمقتضب (٦١/٣) والمقرب (٣١٣/١)

وقوله: «مقرف» يحور فيه الجر ضرورة كما هنا، ويجوز فيه أيضاً الرفع على أن يكون مبتدأ مع ظرفية «كم» لتكثير الممرار، وخبر «مقرف» هو قوله: «نال العلى» ويجوز أيضاً النصب على التمييز لفتح جِزْ مع الفصل.

رأيه من جواز الفصل بين المتضايقين في الاختيار بذلك.

والثالث: الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً نحو: كَمْ بك مأخوذ أناني، وكَم اليوم جائع جاءني، والمنع إن كان تاماً.

وردّ بأن العرب لم تفرّق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تُجرّبهما مُجرى واحداً. فإن كان الفصل بجُملة لم يجرّ الجزّ في كلام، ولا في شعر عند البصريين، لأن الفصل بالجملة بين المتضايقين لا يجوز البتّة.

وجوّزه الكوفيون فيهما بناءً على أنّ الجزّ بمنّ لا بالإضافة.

وجوّزه المبرد في الشعر فقط، وروى قوله:

٩٩٠ - كَمْ نَأَلْسِي مِنْهُمْ فَضْلِي عَلَى عَدَمٍ<sup>(١)</sup>

بالجزّ.

ويجوز حذف تمييز «كَمْ» الخبريّة. ولا يجوز كون المميّز منفياً لا في الاستفهاميّة، ولا في الخبريّة، لا يقال: كم لا رجلاً جاءك، ولا كم لا رجلاً صَحِبْتُ، نصّ عليه سيبويه<sup>(٢)</sup>، وأجاز ذلك بعض النحويّين.

نعم يجوز العطف عليه بالتثني نحو: كَمْ فَرَسِي رَكِبْتُ لا فرساً ولا فَرَسَيْنِ، أي كثيراً من الأفراس ركبت لا قليلاً.

### [تمييز كائِنْ]

(ص): ومميز كائِنْ بمنّ غالباً. وقال ابن عصفور لازماً، ومع فقدّها بإضمارها. وقيل: بالإضافة. قال أبو حيان: ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيف، أو ممنوع أقوال، والأصح ألا يفصل.

(ش): مميز كائِنْ الأكثر جزّه بمنّ ظاهرة قال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ مَّائِيَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ لِّيْطٍ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّوْرٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

قال أبو حيان: ويظهر من كلام سيبويه أنّ «مِنْ» هنا لتأكيد البيان فهي زائدة<sup>(٣)</sup>. قال:

(١) تقدم برقم (٩٨٨).

(٢) قال: «ولو قلت: كم لا رجلاً ولا جليّن، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز؛ لأنه ليس هكذا تفسير العدد، ولو جاز ذا لقلت: له عشرون لا عبداً ولا عبدين، فلا رجل ولا رجلان توكيداً لكم لا للذي عمل فيه؛ لأنه كان عليه كان محالاً وكان نقضاً. انظر الكتاب (١٦٨/٢)

(٣) نصّ سيبويه في الكتاب (١٧٠/٢): «... إلّا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مِنْ، قال عزّ =

وقد يقال: إنها تزداد في غير الواجب، فيقال: إن هذا رُوِيَ فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب. وينصب قليلاً، قال الشاعر:

٩٩١ - وَكَأَيُّنَ لَنَا قَضَاءُ عَلَيْكُمْ وَنِعْمَةٌ<sup>(١)</sup>

وقال:

٩٩٢ - اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَايُنَ أَلِمَّا حُمَّ يُنْسِرُهُ بَغْدَ عُسْر<sup>(٢)</sup>

وزعم ابن عصفور: أن جره بمن لازم، وأنه لا ينصب، قال في المُنْثِي<sup>(٣)</sup>: ويردّه نصّ سيويوه على خلافه.

ويجوز جَرّه مع فَقْدِ «مِنْ».

قال أبو حيان: إلا أنه لا يحفظ، فإن جاء على إضمار «مِنْ» وهو مذهب الخليل والكسائي، ولا يحمل على إضافة كَايُنَ، كما ذهب إليه ابن كيسان، لأنه لا يجوز إضافتها إذ المحكي لا يضاف، ولأن في آخرها تنويناً فهو مانع من الإضافة أيضاً. وقد قال سيويوه: إن جَرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها بإضمار «مِنْ»<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وقال ابن خَرُوف: يكون في مميّزها النصب، ويجوز الجزّ بـ «من» وبغير «مِنْ» بَقْضَل وبغير قَظْل.

قال أبو حيان: ومقتضى الاستقرار أن تميز «كَايُنَ» لا يكون جمعاً، فليست كمثّل «كم» الخبريّة في ذلك.

واختلف في جواز حذفه فجَوّزه المبرّد، والأكثر، وقال صاحب «البيسط»: إنه

= وجلّ: وكأين من قرية، وقال عمرو بن شأس:

وكائن رددنا حكم من مدجج يجيء أمام الألف يردّي مقتما

فإنما التزموا ين لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام وصار كالمثّل، انتهى. فهذا النص يشير إلى أن «مِنْ» زائدة كما قال أبو حيان.

(١) صدر بيت من الطويل، وهجّره:

قلديماً ولا تلدرون ما عنّي منتم

وهو بلا نسبة في الدرر (٥١/٤) وشرح الأشموني (٦٣٧/٣) وشرح شواهد المغني (٥١٣/٢) ومغني اللبيب (١٨٧/١). وقد نصب هنا تمييز «كائن»، والأكثر الجزّ.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥١/٤) وشرح الأشموني (٦٣٧/٣) وشرح التصريح (٢٨١/٢) وشرح شواهد المغني (٥١٣/٢) والمقاصد النحوية (٤٩٥/٤).

وقوله: «أَلِمَّا» منصوب على التمييز، من ألم يَأْلَم إذا وجع.

(٣) مغني اللبيب (١٥٩/١).

(٤) الكتاب (١٧١/٢) بنفس اللفظ.

ضعيف للزوم «ين» ففيه حذف عامل ومعمول. قال أبو حيان: ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور بـ«ين»، بل حذف وهو منصوب كما حذف من «كم» الاستفهامية، وهو منصوب:

والأفصح اتصال تمييز «كأين» بها، وكذا وَقَعَتْ في القرآن. ويجوز الفصل بينهما بالجملة، وبالظرف قال:

٩٩٣ - وكَائِن زَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ<sup>(١)</sup>

وقال:

٩٩٤ - وكَائِن بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ<sup>(٢)</sup>

### [تمييز كذا]

(ص): ومميز «كذا» لا يُجَرَّ بمن وفاقاً، ولا بالإضافة، ولا البدلية، ولا يرفع ولا يُجمع خلافاً لزماعيمها.

(ش): مميز «كذا» لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال الشاعر:

٩٩٥ - عِدِ النَّفْسِ نَعْمَى بَعْدَ بُوسَاكِ ذَاكِرَا كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نُسَيِّ الْجُهْدُ<sup>(٣)</sup>

ولا يجوز جرّه بمن افتاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين.

وأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثَوْبٌ وكذا أَثَوَابٌ قياساً على العدد الصريح.

ورد بأن المحكي لا يضاف، وبأن في آخرها اسم الإشارة، واسم الإشارة لا يُضاف. وأجاز بعضهم: كذا يَزْهَمُ بِالْجَرِّ عَلَى الْبَدَلِ.

وجوز الكوفيون الرَّفْعَ بعد «كذا». قال أبو حيان: وهو خطأ، لأنه لم يسمع. وجوزوا المَجْمَعُ بعد الثلاثة إلى العَشْرَةِ.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يجيء أمام الألف يردى مقنعا

وهو لمعمرو بن شأس في الدرر (٥٢/٤) وسر صناعة الإعراب (٣٠٦/١) وشرح أبيات سيويه (٤٩٧/١) والكتاب (١٧٠/٢).

وقد استعمل «كائن» بمعنى «كم» مع الإتيان بـ«من» المجازة بعدها

(٢) تقدم برقم (١٨٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٨١/٧) والدرر (٥٤/٤) وشرح الأشموني

(٦٣٨/٣) وشرح شواهد المعني (٥١٤/٢) ومفني الليب (١٨٨/١) والمقاصد النحوية (٤٩٧/٤).



## نواصب المضارع [أَنْ]

(ص): نواصب المضارع: «أَنْ». يقال: «عن». وهي الموصولة بالماضي خلافاً لابن طاهر، لا بعد يقين غير مؤول في الأصح.

ويجوز في ثلث: «ظن» الرفع مخففة، وكذا خوفٌ تيقن مخوفة في الأصح. والأصح لا تعمل زائدة، ولا يتقدم معمولٌ معمولٍ لها.

وثالثها: يجوز مع أريد، وعسى.

ولا يفصل، وقيل: يجوز بظرف. وقيل: بشرط.

وترفع إجمالاً على الأصح. وعن الكسائي لا يقاس، ولا تجزم، وحكاة الرؤاسي واللخاني، وأبو عبيدة لغة. وتقع مبتدأ وخبراً، ومعمول حرف ناسخ، وجار ولكان، وظن، وبعض المناربة، وفعل غير الجزم، ومضاف خلافاً لابن الطراوة، لا بمعنى «الذي» خلافاً لابن الدكي<sup>(١)</sup>.

(ش): لما أُلْهِيت منصوبات الأسماء عقيبت بمنصوبات الأفعال، كما دُكِرَ عَقِبَ المرفوعات المضارع المَرْفُوعُ. فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف:

أحدها: «أَنْ» وهي أم الباب. قال أبو حيان: بدليل الاتفاق عليها، والاختلاف في «لن»، و«إذن»، و«كَيْ». ويقال فيها: «عن» بإبدال الهمزة عيناً.

وأن هذه الناصبة للمضارع هي التي تُوصَلُ بالماضي في نحو: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤] وبالأمر في نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ، وبالنهي في نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ لَا تَفْعَلْ.

---

(١) هو محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١ هـ بحوي، من آثاره البديع في النحو انظر ترجمته في بنية الوعاة (ص ١٠٥) وكشف الظنون (ص ٢٣٦) وهدية العارفين (٦٤/٢).

وزعم أبو بكر بن طاهر أنّها غيرها، فتكون «أن» على مذهبه مشتركة، أو متجوّزا بها. واستدلّ لذلك بأمرين: أحدهما: أنّها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين، وسوف، وكذا الأمر.

والثاني: أنّا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصيّرُ بصيغة المضارع كَلَمْ، لَمَّا دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه.

وشرط نصب المضارع بعد «أن» ألا تقع بعد فعل يقين كَعَلِمَ، وتحقّق، وتيقّن ونحوها، فإنها حينئذٍ المُخَفَّفَةُ من الثَقِيلَةِ نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] خلافاً للفراء حيث جوّز أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العِلْم، وما في معناه مستديلاً بقراءة ﴿أَفَلَا يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ﴾ [طه: ٨٩] بالنصب<sup>(١)</sup>، وهي بمعنى أفلا يعلمون.

ويقول جرير:

٩٩٦ - نَزَّي عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا      أَلَّا يُدَانِنَنَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ<sup>(٢)</sup>

وأجيب بأنّ العِلْم إنّما يَمْتَنِعُ وقوْعُ أَنْ النَّاصِبَةُ بعده إذا بقي على موضعه الأصلي، أما إذا أوّل بالظنّ، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك.

والدليل على استعمال العِلْم بمعنى الظنّ قوله تعالى: ﴿كَانَ عَشِيرَتُهُمْ مُؤَيَّدَتٍ﴾ [المتنحة: ١٠]. فإن المراد بالعِلْم فيه الظنّ القويّ، إذ القطع بإيمانهم غير متوصّل إليه.

ومنع المبرّد النصب أيضاً في المَوْوَل بالظنّ.

فقولِي «في الأصح» راجعٌ إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً.

يجوز في الواقعة بعد الظنّ الرفع على أنّها المُخَفَّفَةُ من الثَقِيلَةِ، وهو قليل. والأكثر في لسان العرب النصب بعده، قال تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا﴾ [العنكبوت: ٢] وقرئ بالوجهين<sup>(٣)</sup> ﴿وَيَسْبِقُوا الْآكَوْتُ وَتَنْتَفُخُ﴾ [المائدة: ٧١].

(١) قراءة «يرجع» بالرفع هي قراءة الجمهور؛ أما قراءة «يرجع» بالنصب فهي قراءة أبي حنيفة. أنظر البحر المحيط (٢/٢٥٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (١٥٧/١) والدرر (٤/٥٦). ولا نسبة في شرح الأشموني (٣/٥٥١). ورواية الشطر الثاني في ديوان جرير: «أن لن يفانونا من خلقه بشر».

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣/٥٤٢): «قرأ الحرمان وعاصم وابن عامر بنصب نون «تكون» بأن الناصبة للمضارع، وهو على الأصل، إذ «حسب» من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن. وقرأ النحويان وحزمة برفع النون، و«أن» هي المخففة من الثقلية، واسمها ضمير الشأن مطووف، والحملة المنفية في موضع الخبر؛ نزل الحسابان في صدورهم منزلة العلم، وقد استعملت «حسب» في المتيقن =

قال أبو حَيَّان: وليس في الواقعة بعد الشكِّ إلا النَّصب، وفي الواقعة بعد فعل خوفٍ تَيَقَّنَ مَحْوُفُهُ نحو: خِفْتُ أَلَّا تَقْرُمَ، وَخِفْتُ أَلَّا تُكْرِمُنِي قولان، أَصْحُهُمَا: جواز الرفع كما بعد الظن، وقد سمع. قال أبو محجن:

٩٩٧ - أَخْصَفَ إِذَا مَا مِتَّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا<sup>(١)</sup>

والثاني: تَعَيَّنَ النَّصب، وعليه المبرد.

ولا تعمل أَنْ الزائدة عند الجمهور، لأنها لا تَخَصُّ بِدَلِيلِ دخولها على الفعل الماضي في قوله: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] ولا يعمل إِلَّا الْمُخْتَصُّ.

وجَوَّزَ الْأَخْفَشُ إعمالها حملاً لها على المصدرية، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجَوَّز. وفرق بأنَّ الباء الزائدة تَخَصُّ بِالْأَسْمِ.

ولا يجوز تقديم معمولٍ معمولٍ أَنْ النَّاصِبِ عليها، لأنها حرف مصدرية، ومعمولها صلة لها، ومعمولُها من تمام الصِّلة، فكما لَا تَتَقَدَّمُ الصِّلَةُ لَا يَتَقَدَّمُ معمولُها، هذا مذهب البصريين.

وجَوَّزَ الْفَرَاءُ تَقْدِيمَهُ لقوله:

٩٩٨ - كَانَ جَزَائِسِي<sup>(٢)</sup> بِالْمَصَا أَنْ أُجَلَّدَ<sup>(٣)</sup>

فقوله: «بِالْمَصَا» متعلق بِـ «أُجَلَّدَ»، وأجيب بندوره، أو تأويله على تقدير متعلق دَلَّ عليه المذكور.

ونقل ابنُ كَيْسَانَ عن الكوفيين الجوازَ في نحو: طَعَامَكَ أَرِيدُ أَنْ أَكُلَ، وَطَعَامَكَ عَسَى أَنْ أَكُلَ.

= قليلاً، قال الشاعر:

حَسِبْتُ اللَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَحَارُفٍ رِيحاً إِذَا مَا الْعَرُءُ أَصْبَحَ شَاقِلاً

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره

ولا تَدْفِنُنِي فِي الْغَلَاةِ فَإِنِّي

وهو لأبي محجن الثقفي في ديوانه (ص ٤٨) والأزهية (ص ٦٧) وخزانة الأدب (٣٩٨/٨، ٤٠٢) والدرر (٥٧/٤) وشرح شواهد المغني (١٠١/١) والشعر والشعراء (٤٣١/١) ولسان العرب (٢٥٧/٨ - فتح) والمقاصد النحوية (٣٨١/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٥٢/٣) ومغني اللبيب (٣٠/١). وقال البغدادى: إِنَّ «أَنْ» هنا مخففة لوقوعها بعد الخوف بمعنى العلم واليقين، واسمها ضمير شأن محذوف أو ضمير متكلم، وجملة «لَا أَذُوقُهَا» هي محل رفع خبرها.

(٢) كانت بالأصل «خير» والصواب ما أثبتناه. وراجع الشاهد رقم (٢٨٦).

(٣) تقدم بالرقم (٢٨٦).

ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور، ولا قسم ولا غير ذلك. هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وجوزّه بَعْضُهُم بِالظَّرْفِ وَشِبْهِهِ نَحْوُ: أَرِيدَ أَنْ عِنْدِي تَقَعُدَ، وَأَرِيدَ أَنْ فِي الدَّارِ تَقَعُدَ، قِيَّاساً عَلَى أَنَّ الْمَشْدَدَةَ حَيْثُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا بِجَامِعٍ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ مِنَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَالْعَمَلِ.

وجوزّه الكوفيون بِالشَّرْطِ نَحْوُ: أَرَدْتُ أَنْ إِنْ تَرُزْنِي أُزَوِّدُكَ بِالتَّصَبُّعِ مَعَ تَجْوِيزِهِمُ الْإِلْغَاءَ أَيْضاً، وَجَزَمَ: أَرُودُكَ جَوَاباً.

ويجوز إهمال «أَنْ» حملاً على أختها ما المصدرية، فَيَرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، وَخَرَجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ﴿أَنْ يُمِيزَ الرِّبَاةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بِالرَّفْعِ<sup>(١)</sup>. وقيل: لا، وَأَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا الْمَصْدَرِيَّةِ، وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ.

ولا يجوزُ الْجَزْمُ بِـ «أَنْ» عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَجُوزَهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ. قَالَ الزَّوَّاسِيُّ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْكُوفِيِّينَ: فَصَحَّاءُ الْعَرَبِ يَنْصَبُونَ بَأَنَّ وَأَخَوَاتِهَا الْفِعْلَ. وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَرْفَعُونَ بِهَا. وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُونَ بِهَا. وَأَنْشَدَ عَلَى الْجَزْمِ:

٩٩٩ - أَصَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَكُرْدَهَا<sup>(٣)</sup>

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ دَوْرِيَّةٌ أَنْ يَتَمَّ، رَفَعَ الْمِيمَ، وَنَسَبَهَا لِلنَّحْوِيِّينَ إِلَى مُحَاهَدٍ، وَقَدْ جَازَ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَ أَنْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فِي الشَّعْرِ، أَنْشَدَ الْقِرَاءَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

أَنْ تَهْبِطِيسَ بِلَادَ قَرُو م يَمْرَعَمُونَ مَسَ الطَّلَاحِ  
وقال آخر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَتَى السَّلَامُ وَأَنْ لَا تُبْلِغَا أَحَدًا

وهذا عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع وتترك إعمالها حملاً على أختها في كون كل منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المحققة من الثقيلة، وشذ وقوعها موقع الناصبة كما شذ وقوع الناصبة موقع المحققة في قول حريز:

نُرْضَى عَنِ اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عِلْمُوا أَنْ لَا يَسْدَاتِنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

والذي يظهر أن إثبات الون في المضارع المذكور مع أن مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ أن غير ناصبة إلا في هذا الشعر والقراءة المسبوبة إلى محاهد، وما سبيله هذا لا تبني عليه قاعدة انتهى (الحر المحيط. ٢٢٣/٢)

(٢) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرُّوَاسِيُّ النِّبَلِيُّ. نحوي، لغوي، مقرئ، شاعر أخذ عنه الكسائي، وتوفي قبل سنة ١٩٣ هـ. من آثاره: الفِصْل، معاني القرآن، الوقف والابتداء، كتاب في النحو، كتاب التصغير، وله شعر. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٨/١٢١) وبغية الرواة (ص ١٣٣) وكشف الظنون (ص ١٤٠٥، ١٤٧٠، ١٧٣٠) وهدية المارفين (٧/٧، ٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومِمَّنْ حَكَى الْجَزْمَ بِهَا لُغَةً مِنَ الْبَصْرِيِّينَ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَاللَّحْيَانِي، وَزَادَ أَنَّهَا لُغَةُ بَنِي صُبَّاحٍ. ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ أَنَّ مَعَ مَعْمُولِهَا فِي تَقْدِيرِ الْأَسْمِ تَسَلُّطَ عَلَيْهَا الْعَامِلُ الْمَعْنَوِي وَاللَّفْظِي، فَتَقَعَّ مَبْدَأُ نَحْوِ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وَخَيْرٌ مُبْتَدَأُ نَحْوِ: الْأَمْرُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا.

وَلَا يَكُونُ مَبْتَدِئُهَا إِلَّا مُصَدَّرًا، فَإِنْ وَقَعَ جُثَّةٌ أَوَّلًا. وَمَعْمُولًا لِحَرْفٍ نَاسِخٍ نَحْوِ: إِنَّ عِنْدِي أَنْ تَخْرُجَ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مُصَدَّرًا إِلَّا فِي لَعَلٍّ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جُثَّةٌ نَحْوِ: لَعَلَّ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ؛ حَقْلًا عَلَى «عَسَى».

وَمَعْمُولًا بِحَرْفٍ جَرٍّ، وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ، وَمَعْمُولًا لَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا أَسْمَاءً وَخَبْرًا نَحْوِ: كَانَ أَنْ تَقْعُدَ خَيْرًا مِنْ قِيَامِكَ، وَتَكُونَ عَقُوبَتُكَ أَنْ أَعْزَلَكَ.

وَمَعْمُولًا لظَنٍّ وَأَخَوَاتِهَا مَفْعُولًا أَوَّلًا، وَثَانِيًا نَحْوِ: ظَنَنْتُ أَنْ تَقُومَ خَيْرًا مِنْ أَنْ تَقْعُدَ. وَقَوْلُهُ:

١٠٠٠ - إِنْ يَ رَأَيْتَ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبُكَ أَنْ تَلْبَسُوا خَشْرَ الثِّيَابِ وَتَشَبَّهُوا<sup>(١)</sup> أَيْ: تَلْبَسِ الثِّيَابَ.

وَمَعْمُولًا لِبَعْضِ أَعْمَالٍ الْمُقَارِبَةِ وَلِغَيْرِهَا مِنْ أَعْمَالٍ غَيْرِ الْجَزْمِ نَحْوِ: طَلَبْتُ مِنْكَ أَنْ تَقُومَ وَأُرَدْتُ أَنْ تَفْعَلَ، وَبَدَأَ لِي أَنْ أَقُومَ، بِخِلَافِ أَعْمَالِ الْجَزْمِ، لَا يَقَالُ: فَعَلْتُ أَنْ أَقُومَ. أَيْ: الْقِيَامَ، وَلَا أُعْطِيكَ أَنْ تَأْمَنَ، أَيْ الْأَمَانَ.

وَمَعْمُولًا لِأَسْمِ مُضَافٍ نَحْوِ: إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ، وَمَخَافَةٌ أَنْ تَفْعَلَ، وَأَجْبَىءَ بَعْدَ أَنْ تَقُومَ، وَقَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ.

وَقَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى أَنْ وَمَعْمُولِهَا، لِأَنَّ مَعْنَاهَا التَّرَاخِي فَمَا بَعْدُهَا فِي جِهَةِ الْإِمْكَانِ، وَلَيْسَ بِثَابِتٍ، وَالنِّتْيَةُ فِي الْمُضَافِ إِثْبَاتٌ عَيْنُهُ بِثُبُوتِ عَيْنٍ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، فِإِذَا كَانَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ غَيْرَ ثَابِتٍ فِي نَفْسِهِ، فَإِنْ ثُبُوتُ غَيْرِهِ مُحَالٌ.

فَتَرَكَهَا يُقَالُ عَلَيَّ كَمَا هِيَ

وَهُوَ لِحَمِيلٍ بَتِينَةٍ فِي دِيَوَانِهِ (ص ٢٢٤) وَالذَّرَرُ (٥٩/٤) وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ (٩٨/١). وَيَلَا سَبْعَةَ فِي الْحَقْنِ الدَّائِي (ص ٢٢٧) وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي (٥٥٢/٣) وَمَعْنَى اللَّيْبِ (٣٠/١)

وَرَوَايَةُ الصَّدْرِ فِي دِيَوَانِ حَمِيلٍ: «أَخَافُ إِذَا أَنْبَأْتُكُمْ أَنْ تَرُدَّنِي»، وَلَا شَاهِدَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لَعْدُ الرَّحْمَنِ مِنْ حَسَانٍ فِي حِزَانَةِ الْأَدَبِ (٧١/٤) وَالذَّرَرُ (٦٠/٤) وَالْكِتَابُ (١٥٣/٣). وَلَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ فِي شَرْحِ أَيْيَاتِ مَسْبُوحِهِ (١٦٨/٢) وَلِبَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ فِي الْمَقْدِّ الْفَرِيدِ (٢٠/٣) وَيَلَا نَسْخَةً فِي مَخْلُصِ الشَّوَاهِدِ (ص ٤١٨).

## [الن]

(ص): «لن» بسيطة، وقال الخليل من: «لا أن» والفراء: لا النافية أهدلت نوناً.

ولنما تنصب مستقبلاً، وتُفيد نفيه، وكذا التأكيد لا التأييد على المختار.

وقال بعض البيهقيين: لنفي ما قرب.

والمختار وفقاً لابن عصفور: قَرَدُ لِلذَّهَاءِ.

ويقدم معمولٌ مَعْمُولُها خلافاً للأخفش الضَّعِيفُ، ولا يفصل اختياراً. وجوزَه الكسائي بِقَسَمٍ وَمَعْمُولٍ، والفراء بِشَرْطٍ، وأظنُّ. وتَهْمَلُ، وحكى المحياني الجَزَمَ بها.

(ش): الثاني من نواصب المضارع «لَنْ»، والجمهور أنها حرف بسيط، لا تركيب فيها ولا إبدال. وقال الخليل والكسائي: إنها مركبة من: «لا أن»، فاصلها: «لا أن» حذفت الهزمة لكثرة الاستعمال، كما حذفت في قولهم: وَتِلْكَ، والأصل: وَتِلْ أُمُّهُ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين: ألف «لا»، ونون «أن»، فصارت «لن». والحامل لهما على ذلك قُرْبُها في اللفظ من: «لا أن»، ووجود معنى: «لا»، و«أن» فيها وهو النفي، والتخلص للاستقبال.

وقال الفراء: هي لا النافية، أبدل من ألفها نوناً، وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي، ونفي المستقبل، وجعل «لا» أصلاً لأنها أقعد في النفي من «لن»، لأنَّ «لَنْ» لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت ردَّ القولين في حاشية «المعني».

وتنصب «لن» المستقبل، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تُنْفِيه من غير أن يشترط أن يكون النفي بها أكد من النفي بلا.

وذهب الزمخشري في «مُقَصِّلِهِ»: إلى أنَّ: «لَنْ» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل. قال: تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا أكثرت وشددت، قلت: لَنْ أَبْرَحَ الْيَوْمَ، قال تعالى: ﴿لَا أَبْرِحُ حَقّاً أَبْلَغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]. وقال: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَقّاً بِأَدْنَى لَحَاقٍ﴾ [يوسف: ٨٠].

وذهب الزمخشري في «أَلْمُؤَدَّجَةِ»<sup>(١)</sup>: إلى أنها تفيد تأييد النفي.

قال: فقولك: لَنْ أَفْعَلُ، كقولك: لا أَفْعَلُ أبداً، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً﴾ [الحج: ٧٣]. قال ابن مالك: وَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ اعْتِقَادُهُ فِي «لَنْ تَرَانِي» أَنَّ اللَّهَ لَا يُرَى، وهو

(١) «الأنموذج في النحو» للزمخشري، اقتضبه من «المفصل» وجعله مقدمة نافعة للمبتدئ كالكاافية. وله شرح. انظر كشف الظنون (ص ١٨٥).

باطل. وردّه غيره بأنّها لو كانت للتأييد لم يُقَيَّدَ منفيها باليوم في: ﴿فَلَنْ أَكُونَنَّ إِلَهًا﴾ [مریم: ٢٦]. ولم يصحّ التوقيف في قوله: ﴿لَنْ نَدْرِكَ عَلَىٰ عِبَادِنَا الْحُكْمَ﴾ [طه: ٩١]. ولكان دُخْرُ «الأبد» في قوله: ﴿وَلَنْ يَسْتَوْفُوا أَجْرًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، إذ الأصل عَدَمُهُ. وبأنّ استفادة التأييد في آية ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] من خارج<sup>(١)</sup>. وقد وافقه على إفادة التأييد ابنُ عَطِيَّة<sup>(٢)</sup>، وقال في قوله: ﴿لَنْ تَرَكُنَّ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: لو بقينا على هذا النفي لتضمّن أن موسى لا يراه أبداً، ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر: «أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَرَوْنَهُ»<sup>(٣)</sup>. ووافقه على إفادة التأكيد جماعةٌ منهم: ابنُ الخباز، بل قال بعضهم: إنّ منعه مكابرةً، فلذا اخترته دون التأييد.

وأغرب عبد الواحد الزمكاني<sup>(٤)</sup> فقال في كتابه «التيان في المعاني والبيان»<sup>(٥)</sup>: إنّ

(١) أي لأمر خارجي لا من مقتضيات «لن»، ذكره الصبّان في حاشيته على الأشموني (٢٧٨/٣).

(٢) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام ابن عطية المحاربي الغرناطي المالكي عالم مشارك في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والأدب. ولد سنة ٤٨١ هـ، وتوفي سنة ٥٤١ هـ من مؤلفاته. الجامع المحرر الصمّيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وغيره. انظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال (٣٨٠/١) وبيعة الملتئم (ص ٢٧٦) ونفع الطيب (٣٠٧/٩) ونيّة الوعاة (ص ٢٩٥) والدديج لابن فوحون (ص ١٧٤) وكشف الظنون (ص ١٦١٣).

(٣) انظر المحرر الوجيز لابن عطية (١٥٥/٧)، ولفظه فيه: «قوله هَـ وحل: لن تراني، نصل من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا، و«لن» تنفي الفعل المستقبل، ولو بقينا مع هذا النفي بمجرد لفظنا أنه لا يراه موسى أبداً ولا في الآخرة؛ لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة، فموسى عليه السلام أخرى برويته» انتهى. وحديث رؤية المؤمنين لله تعالى ورد في الصحاح بطرق متعددة؛ منها ما رواه البخاري في التفسير (سورة النساء، باب إن الله لا يظلم مثقال ذرة.. حديث رقم ٤٥٨١) عن أبي سعيد الخدري: أن أناساً في زمن النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال النبي ﷺ: «نعم، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيها سحاب؟» وهو حديث طويل.

(٤) هو كمال الدين أبو المكارم عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الزمكاني - نسبة إلى رملكان قرية بفرطة دمشق - عالم، أديب، متميز في علوم عدّة. ولي القضاء بصرخا ودزس بيلبك، وتوفي بدمشق سنة ٦٥١ هـ. من تصانيفه: التيان في علم البيان، السهل المفيد في أحكام التوكيد، نهاية التأمل في أسرار التنزيل، شرح المفصل للزمخشري وسماه «المفصل على المفصل ودراية المفصل»، وله شعر. انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (١٣٣/٥) والسلوك للمقرئزي (٣٨٩/١) ومرآة الجنان (١٢٧/٤) وهديّة المعارفين (١/٦٣٥).

(٥) سماه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٣٤١): «التيان في علم البيان»، وعليه كتاب للشيخ أبي المطرب أحمد بن عبد الله المخزومي سماه: «التبيهات على ما في التيان من التوبيهات».

«لن» لنفي ما قُرب، ولا يمتدّ معنى النفي فيها. قال: وسير ذلك أَنَّ الألفاظ مُشاكِلَةٌ للمعاني، «ولا» آخرها ألف، والألف يكون امتدادُ الصّوت بها، بخلاف التّون، ونقل ذلك عنه ابنُ عصفور، وأبو حيان، وردّه.

والجُمهور على أن الفعل بعد «لن» لا يخرجُ عن كونه خبراً كحالهِ بعد سائر حروف النفي غير لا.

وذهب قومٌ - إلى أنه قد يخرجُ بعد «لن» إلى الدّعاء كحالهِ بعد لا، قال الشّاعر في «لا»:

١٠٠١ - ولا زالَ مُنْهَلًا بِجَزَعَايَاكَ الْقَطْرِ<sup>(١)</sup>

وقال في لن:

١٠٠٢ - لن تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَا زِلْ - ت لكم خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ<sup>(٢)</sup>  
وهذا القول اختاره ابن عصفور. وهو المختار عندي، لأن عطفَ الدّعاء في البيت قرينةٌ ظاهرة في أَنَّ المعطوف عليه دعاءٌ لا خبرٌ.

وتقدّم معمول معمول «لن» عليها جائزٌ، خلاف معمول معمول «أَنَّ»، إذ لا مصدرية فيها، وقد قالوا: إِنَّ «لن أضرب» نفي لـ «سأضرب»، فكما جاز: زيداً سأضرب، جاز زيداً لن أضرب. ومنعه الأخفش الصّغير أبو الحسن عليّ بن سليمان البغدادي، لأنّ النّفي له صدر الكلام فلا يقدّم معمولٌ معمولٍ عليه كسائر حروف النّفي.

ولا يجوز الفصل بين «لن» وبين الفعل في الاختيار، لأنها محمولةٌ على سيفعل وكذلك لم يَجْزُ لن تفعل ولا تضرب زيداً بنصب «تضرب»، لأن الواو كالعامل، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ «لا» كما لا يقال: لن لا تضرب زيداً، هذا مذهب البصريين وهشام.

واختار الكسائيّ الفصلَ بالقسم، ومعمول الفعل نحو: لن واللهِ أَكْرِمَ زيداً ولن زيداً أَكْرِمَ. ووافقه الفراء على القسّم، وزاد جواز الفصل بـ «أظنّ» نحو: لن أظنّ أوزرك بالنّصب، وبالشرط نحو: لن إنْ تزرتني أوزرك بالنّصب، وجوز الإلغاء والجزم جواباً.

قال أبو حيان: وأصحاب الفراء لا يفرّقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصّحيح، لأنّ «لن» وأخواتها من الحروف النّاصبة للأفعال بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف النّاصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إنّ وأسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أتبع منه بين عوامل الأسماء والأسماء، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء.

(١) تقدم برقم (٣٥٣).

(٢) تقدم برقم (٣٤٩).



وحكى اللَّحْيَانِي الْجَزْمَ يَلْن لَغَةً وَأَشْدَّ عَلَيْهِ:

١٠٠٣ - لَنْ يَخْبِرَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَزَكَ مِنْ دُونِ بَسَارِكَ الْخَلْقَةَ<sup>(١)</sup>

[كي]

(ص): كي إن كانت الموصولة، فالتنصب بها عند الجمهور، أو الجارة فبأن مضمر؟ وجوز الكوفية إظهارها. وتعين الأولى بعد اللام، والثانية قبلها، وترجع مع إظهار

أن

وأنكر الكوفية كونها جارة. وقوم كونها ناصبة. ولا نفيد الناصبة علة، ولا تنصرف، بل تجز باللام.

ويجوز تأخير مفعولها، والفصل بلا النافية، وما الزائدة، وبهما لا بغير ذلك. وجوز الكسائي بمعمول، وقسم، وشروط، ولا عمل. وابن مالك ولده: وتعمل. ولا يقدم معمول منصوبها، ولا على المعلوم في الأصح.

وجوز الكوفية والمبرد التنصب بـ «كما».

(ش): الثالث من نواصب المضارع كي. ومذهب سيبويه والأكثرين: أنها حرف مشترك، فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام، فتفهم العلة، وتارة تكون حرفاً تنصب المضارع بعده. واختلف هؤلاء:

فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها<sup>(٢)</sup>، ومذهب الخليل والأخفش أن «أن» مضمرة بعدها. وزهـ الكوفيون: إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم.

وقيل: إنها مختصة بالاسم، فلا تكون ناصبة للفعل.

واحتج من قال: إنها مشتركة بأنه سُمع من كلام العرب: جئت لكي أتعلّم، وسمع من كلامهم: كيّمه، فأما: لكي أتعلّم فهي ناصبة بنفسها للدخول حرف الجر عليها، وليست فيه حرف جر لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر.

وأما كيّمه فهي حرف جر بمعنى اللام كأنه قال: لِمَه؟ وَوَجّه الاستدلال من هذا اللفظ أنه قد تقرر من لسان العرب أن «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها

(١) البيت من المسرح، وهو لأعرابي في الدرر (٦٣/٤) وشرح شواهد المعنى (٦٨٨/٢). وبلا سبة في

الأشباه والنظائر (٣٣٦/١) وشرح الأشموني (٥٤٨/٣) ومضى الليب (٢٨٥/١).

(٢) بل ملهه كما في الكتاب (٧ - ٥/٣) أنها تنصب بـ «أن» مضمرة بعدها وجوباً.

نحو: يَمَ، وَلَمْ، وَفِيمَ، وَعَمَ، فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت.

ويدل أيضاً على أنها جارة دخولها على «ما» المصدرية قوله:

١٠٠٤ - يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ<sup>(١)</sup>

فرفع الفعل على معنى: يراد الفتى للضر والنفع.

وأما جئت كي أتعلم، فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها، إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها، فتكون بمعنى أن، واللام المقتضية للتعليل محذوفة كما تحذف في: جئت أن أتعلم. ويحمل عندهم أن تكون الجارة، وتكون أن مضرة بعدها، كما أضمرت بعد غيرها من الحروف - على ما سيأتي بيانه -

ويبنى على هذا المذهب قَرَعَ، وهو أنه: هل يجوز أن تدخل كي على «لا» أم لا يجوز؟  
والجواب أنك إن قَدَرْتَها الجارة لم يجز، لأن «كي» كاللَّام، فلا تدخل عليها إلا مع «أن» كما في اللام نحو: ﴿لَيْلًا يَكْتَرُ﴾ [الحديد: ٢٩]. وإن قَدَرْتَها الناصبة جاز نحو: كَيْلًا تُقَدِّمُ.

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية، لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كَأَنَّ<sup>(٢)</sup>. ولا تنصرف تنصرف «أن»، فلا تقع مبتدأة، ولا فاعلة، ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام.

وتعتين الناصبة بعد اللام نحو: جئت لِكَيْ أتعلم، لثلاً يجمع بين حَرْفَي جز، ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كَأَنَّ<sup>(٣)</sup>، ولذلك شبه سيبويه إحداهما بالأخرى.

(١) عجز بيت من الطويل، وصلته.

إذا أنت لم تنفع فضرر فإنما

وهو للنافعة الجمعي في ملحق ديوانه (ص ٢٤٦). وله أو للنافعة الذنياني في شرح شواهد المنني (٥٠٧/١). وللنافعة الجمعي أو للنافعة الذنياني أو لقيس بن الخطيم في خزائن الأدب (٤٩٨/٨) والمقاصد النحوية (٢٤٥/٤) ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (ص ٢٣٥) وكتاب الصناعتين (ص ٣١٥). وللنافعة الذنياني في شرح التصريح (٣/٢) والمقاصد النحوية (٣٧٩/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٠/٣) وتذكرة النحاة (ص ٦٠٩) والجنى الداني (ص ٢٦٢) والحيوان (٧٦/٣) وخزائن الأدب (١٠٥/٧) وشرح الأشموني (٢٨٣/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٦٦) ومغني اللبيب (١٨٢/١).

ويرى: «كيما يضر وينفع»، وعلى هذه الرواية دخلت «ما» المصدرية على «كي»، والمعنى: إنما يرجى الفتى للنفع والضر.

(٢) كانت في الأصل «كان» بدون همزة؛ والصواب ما أثبتناه.

(٣) كانت في الأصل «كان» بدون همزة؛ والصواب ما أثبتناه.

وتتعيّن الجازة إذا جاءت قبل اللّام نحو: جئتُ كَيّ لأقرأ، فكَيّ حرف جرّ، واللّام تأكيدٌ لها وأنّ مضمرة بعدها، ولا يجوز أن تكون كي ناصبةً للفصل بينها وبين الفعل باللّام.

ولا يجوز الفصل بين النّاصبة والفعل بالجازة ولا بغيره.

ولا يجوز أن تكون كي زائدة، لأنّ «كي» لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه.

وهذا التركيب أي مجيء «كَيّ» قبل اللّام نادراً، ومنه قول الطّرمّاح:

١٠٠٥ - كادوا يتنصر تميم كَيّ ليلحقَهُم<sup>(١)</sup>

وإضمار «أنّ» بعد الجازة على جهة الوجوب، فلا يجوز إظهارها عند البصريين إلّا في ضرورة.

وجوّزه الكوفيون في السّعة.

قال أبو حيّان: والمحفوظ إظهارها بعد «كَيّ» الموصولة بما كقوله:

١٠٠٦ - كيما أن تنفّر وتخدعنا<sup>(٢)</sup>

ولا أحفظ من كلامهم. جئتُ كَيّ أن تكرمني.

ومع إظهار اللّام نحو: جئتُ لكيما أن تقوم، يترجّح كونها جازة مؤكّدة للّام على كونها ناصبة مؤكّدة بأنّ، لأنّ «أنّ» هي التي وُلّيت الفعل، وهي أمّ الباب، وما كان أصلاً في بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين النّاصب والفعل، واللّام أصل

(١) صدر بيت من الطويل، وعجّره

فيه فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

وهو للطرّماح بن حكيم كما ذكر السيوطي ها. وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٦٤). والشطر الأول في الدرر (٦٧/٤) وقال صاحب الدرر: «لم أعثر على قائله وتتمته».

(٢) من الطويل، وتماه

فقال: أكمل الناس أصحّت مائناً لسانك . . .

وهو لحميل بثية في ديوانه (ص ١٠٨) وخزانة الأدب (٤٨١/٨، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨) والدرر (٦٧/٤) وشرح التصريح (٣/٢، ٢٣١) وشرح المعصل (٩/١٤، ١٦)، وله أولحسان بن ثابت في شرح شواهد المعني (٥٠٨/١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١١/٣) وخزانة الأدب (ص ١٢٥) وخواهر الأدب (ص ١٢٥) والجني الداني (ص ٢٦٢) ورصف المياني (ص ٢١٧) وشرح الأشموني (٢٨٣/٢) وشرح التصريح (٣٠/٢) وشرح شعور النعب (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٦٧) ومعني اللب (١٨٣/١)

وظهور «أنّ» المصدرية بعد «كي» دليل على أمرين. الأول أنّ «كي» دالة على التعليل وليست حرفاً مصدرئاً، والثاني أنّ «كي» التعليلية تقدّر بعدها «أنّ» إذا لم تكن موحودة

في باب الجز، فكانت كي توكيداً لها، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ «أن»، لأن التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكد.

ومن أحكام كي: أنه لا يمتنع تأخير معلولها، فيجوز أن تقول: كي تُكرمَنِي جِثَّتْك سِوَا كانت النَّاصِبَة أو الجَاذِرَة، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله، وتقدم المفعول من أجله سائغ.

قال أبو حيان: وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ «لا» النافية نحو: ﴿كَي لَا يَكُونُ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]. وبـ «ما» الزائدة كقوله:

١٠٠٧ - ثُرَيْدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا<sup>(١)</sup>

وبهما معاً كقوله:

١٠٠٨ - أَرَدْتُ لِكَيْمَا لَا نَرَى لِي عِشْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُفْطَى الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ<sup>(٢)</sup>

وأما الفصل بغير «ما»، فلا يجوز عند البصريين، وهشام، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار. وجوزّه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه، وبالقسم والشروط، فيبطل عملها، فتقول: أَرَوُكْ كي وَاللَّهِ تَزَوَّرْنِي، وَأَكْرِمُكَ كَيْ غَلَامِي تُكْرِمُ، وَأَزَوُّرُكَ كَيْ إِنْ تُكَافِي أَكْرِمُكَ.

واختار ابن مالك ولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل.

قال أبو حيان: وهو مذهب ثالث لم يسبقا إليه.

وتقدم معمول معمولها ممنوع، وله ثلاث صور: أحدها: تقدمه على المعمول فقط نحو: جئت كي التَّحَوُّ أتعلم. والثانية: على كي فقط نحو: جئت التَّحَوُّ كي أتعلم. والثالثة: على المعمول أيضاً نحو: التَّحَوُّ جئت كي أتعلم.

وعليه المنع في الأولى لِقَفْضِ، وفي الثانية والثالثة أن كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

وإن كانت جارة فأن مضمرة، وهي موصولة أيضاً.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجره

وهل يجمع السبعان ويحك في غميد

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في حزانة الأدب (٨٤/٥، ٥١٤/٨) والدرر (٦٨/٤) وشرح أشعار الهذليين

(٢١٩/١) ولسان العرب (٣/٢٦٦ - ضمد) وللهمداني في إصلاح المطلق (ص ٥٠)

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ثروان الكلبي في حزانة الأدب (٤٨٦/٨) ولسان العرب (١١/٨ - أثل)

وبلا سسة في الدرر (٦٩/٤).

وفي الصورة الثانية خلاف للكسائي. قال أبو حيان: ولا يبعد أن يجزىء في الثالثة، لكنه لم يُنقل.

وأثبت الكوفيتون من حروف النصب «كما» بمعنى: «كيما»، ووافقهم المبرّد، واستدلوا بقوله:

١٠٠٩ - وطَرَفَكَ إِمَّا جِئْنَا فَاضْرَفْتُهُ كَمَا يَحْشِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ<sup>(١)</sup>  
وأنكر ذلك البصريون، وتأولوا ما ورد على أَنَّ الأصل: «كيما» حذف ياءه ضرورة أو الكاف الجازة كَفَّتْ بما، وحذف التّون من الفعل ضرورة.

### [إِذَنْ]

(ص) · إِذَنْ: الجمهور: أنها حُرْفٌ بسيطٌ. وقال الخليل من: «إِذْ أَنْ». والرّنديّ: «إذا أَنْ». وقوّم: اسمٌ. وأنها تنصب بنفسها لا بأن المضمر، وتليها جملة اسمية، وخبر ذي خبر. وإنما تنصب مستقبلاً وليها مُصَدَّرَةٌ، والرفع حينئذٍ لَنَعْيَةِ أنكرها الكوفيون.  
فإن وَلَيْتَ عاطفاً قلّ النصب، أو ذا خبر امتنع. وجوّزه هشام بعد مبتدأ، والكسائي بعد اسمي أَنْ، وكان.

ويفصل بقسم حذف جوابه، ولا النافية.

وجوّزه ابنُ بابشاذ بنداؤ، ودعاؤ. وابنُ عصفور والأبدي بظرف. والكسائي وهشام والفراء بمعمول، ثم اختار الرفع والكسائي النصب. وجوّز تقدّمه مع العمل ودونه، والفراء وأبطله، ولا نصّ للبصرية.

قال أبو حيان: ومقتضى قواعدهم المنع.

ومعناها: قال سيويه الجواب والجزاء<sup>(٢)</sup>، قال الشّلّويين دائماً، والفارسيّ غالباً، ولا

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ١٠١) وخزانة الأدب (٣٢٠/٥) والدرر (٧٠/٤). ولجميل بيّنة في ديوانه (ص ٩٠) ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني (٤٩٨/١). ولليبد أو لجميل في المقاصد الحوية (٤٠٧/٤) ويلا نسة في الإصناف (٥٨٦/٢) والجنى الدامي (ص ٤٨٣) وجواهر الأدب (ص ٢٣٣) وخزانة الأدب (٥٠٢/٨، ٢٢٤/١٠) ووصف المبانى (ص ٢١٤) وشرح الأشموني (٥٥٠/٣) ومجالس ثعلب (ص ١٥٤) ومعني الليب (١٧٧/١) ويروى البيت.

إدا حثت هامنح طرف صيك غيرنا  
ولا شاهد في البيت على هذه الرواية  
(٢) انظر الكتاب (٢٣٤/٤).

يحذف معمول ناصب دونه، ولا للدليل على الأصح.

(ش): اختلف التحوّتون في حقيقة «إذن»، فذهب الجمهور: إلى أنها حرف بسيط، وذهب قوم: إلى أنها اسم ظرف، وأصلها: إذ الظرفية، لِحَقِّهَا التَّوْنينِ عَوْضاً من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجَزَائِيَّة، بقي فيها معنى الرِّبْط والسَّبب.

ولهذا قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشُّلُوبين: دائماً في كل موضع. وقال أبو عليّ الفارسيّ: غالباً في أكثر المواضع، كقولك لمن قال أزورك: إذن أكرمك، فقد أَجَبْتُهُ، وجعلت إكرامه جزاء زيارته، أي: إن تَزُرَّنِي أَكْرَمْتُكَ.

قال: وقد نَمَحَضُ للجواب كقولك لمن قال أَجَبْتُكَ: إذن أَصْدُقُكَ، إذ لا مجازاة هنا، والشُّلُوبين يتكلف في جعل مثل هذا جزءاً، أي إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك.

وذهب الخليل: إلى أنها حرف تَرَكَّب مِنْ «إذ» و«أن» وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حذفت والتزم هذا النقل، فكان المعنى، إذا قال القائل: أزورك، فقلت: إذن أن أكرمك، قلت حينئذ: زيارتي واقعة. ولا يتكلم بهذا.

وذهب أبو عليّ عمر بن عبد المجيد الرندي<sup>(١)</sup>: إلى أنها مركبة من «إذا»، و«أن» لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما، فتعطي الرِّبْط كإذا، والنَّصْب كأن، ثم حذفت همزة أن، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين.

وعلى الأول فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين، لأنها تَقْلِبُهُ إلى الاستقبال.

وقال الزَّجَّاج والفارسيّ: الناصب أن مضمرة بعدها، لا هي، لأنها غير مختصة، إذ تدخل على الجمل الابتدائية، نحو: إذن عَبْدُ اللَّهِ يَأْتِيكَ وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل.

ولنصحب المضارع ثلاثة شروط:

أحدها: كونه مستقبلاً، فلو قيل لك: أَجَبْتُكَ، فقلت: إذن أَطْلُكَ صادقاً رفعت، لأنه حال، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال.

ثانيها: أن يليها فيجب الرفع في نحو: إذن زيدٌ يَكْرُمُكَ للفصل. وينغفر الفصل بالقسم، وبلا النافية خاصة، لأن القسم تأكيدٌ لربط إذن. و«لا» لم يعتد بها فاصلة، في أن، فكذا في إذن قال الشاعر:

(١) المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدم التعريف به.

١٠١٠ - إِذَنْ وَاللَّهِ نَزَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ<sup>(١)</sup>

وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالتاء والدعاء نحو: إذن - يا زيد - أحسن إليك، وإذن - يَفْقِرُ اللَّهُ لك - يَدْخُلُكَ الْجَنَّةُ.

قال أبو حيان: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب.

وأجاز ابن عصفور والأبدي الفُضْلَ بالطرف نحو: إذن - غداً - أَكْرِمَكَ. وأجاز الكسائي وابن هشام والفراء الفُضْلَ بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائي حيثنذ النصب وعند هشام الترفع نحو: إذن فيك أَرْغَبَ، وأَرْغَبَ، وإذن صَاحِبُكَ أَكْرَمَ وأَكْرَمَ. فلو قدّمت معمول الفعل على إذن نحو: زيداً إذن أَكْرَمَ.

فذهب الفراء: إلى أنه يطل عملها. وأجاز الكسائي إذ ذاك الترفع والنصب.

قال أبو حيان. ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك، ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها ألا تعمل، والحالة هذه، لأنها غير مصدرية. ويحتمل أن يقال: تعمل، لأنها وإن لم تُصَدَّرَ لمطاً فهي مصدرية في النية، لأن النية بالمفعول التأخير.

ثالثها: أن تكون مصدرية فلا تنصب متأخرة نحو: أَكْرَمُكَ إذن بلا خلاف، لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه.

وأما المتوسطة: فإن افتقر ما بعدها إلى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو: إن تَزُرْنِي إذن أَكْرِمُكَ، أو القسم لجوابه نحو:

١٠١١ - لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا<sup>(٢)</sup>

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه

نُشِبَ الطُفْلُ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه (ص ٣٧١) والأشياء والتظائر (٢٣٣/٢) والدرر (٧٠/٤) وشرح شواهد المغني (ص ٩٧) والمقاصد النحوية (١٠٦/٤) وبلا نسبة هي أوضح المسالك (١٦٨/٤) وشرح الأشعموني (٥٥٤/٣) وشرح التصريح (٢٣٥/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٦) وشرح قطر الندى (ص ٥٩) ومغني اللبيب (ص ٦٩٣)

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٠٥) وخزانة الأدب (٤٧٣/٨)، ٤٧٤، ٤٧٦، والدرر (٧١/٤) وسر صناعة الإعراب (٣٩٧/١) وشرح أبيات ميبويه (١٤٤/٢) وشرح التصريح (٢٣٤/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٦٣) وشرح المعصل (١٣/٩)، ٢٢، والكتاب (١٥/٣) والمقاصد النحوية (٣٨٢/٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٦٥/٤) وخزانة الأدب (٤٤٧/٨)، ٤٤٠، ٣٤٠ ووصف المباني (ص ٦٦، ٢٤٣) وشرح الأشعموني (٥٥٤/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٥) والعقد الفريد (٨/٣) ومغني اللبيب (١٢١/١)

أو الخبر للمخبر عنه نحو: زَيْدٌ إِذْنٌ يُكْرِمُكَ، امتنع النصب في الصّور كلّها وفي الأخيرة خلاف، فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال. وأجازة الكسائي بعد اسم إنّ نحو:

١٠١٢ - إِنْسِي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا<sup>(١)</sup>

وبعد اسم كان نحو: كان عبدُ الله إِذْنٌ يُكْرِمُكَ.  
ووافق الفراء الكسائي في إنّ، وخالفه في كان، فأوجب الرفع.  
ونصّ الفراء على تعيين الرفع بعد ظنّ نحو: ظننت زيدا إِذْنٌ يُكْرِمُكَ.  
قال أبو حيان: وقياس قول الكسائي جوازُ النصب أيضاً.

وإن وليت عاطفاً قَلَّ النصب، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها، قال تعالى: ﴿وَلَا يَلْمِزُكَ يَتْلِفُكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]. ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيلاً﴾ [النساء: ٥٣].  
وقرى شاذاً: «لا يَلْبَثُوا»<sup>(٢)</sup>، و«لا يُؤْتُوا»<sup>(٣)</sup>، فمن ألغى راعى تقدّم حرف العطف، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة.

وإلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط لغةً لبعض العرب، حكاه عيسى بن عُمر<sup>(٤)</sup>، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب.

وخالف سائر الكوفيين، فلم يُجزَّ أحدٌ منهم الرفع بعدها. قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجةً على مَنْ لم يحفظ إلا أنها لغة نادرةٌ جدّاً، ولذلك أنكرها الكسائي

(١) من الرجز، وقبله:

لا تتركني فيهم شطيرا

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١٧٧/١) وأوضح المسالك (١٦٦/٤) والحنى الداني (ص ٣٦٢) وحزارة الأدب (٤٥٦/٨، ٤٦٠) والدرر (٧٢/٤) ووصف المباني (ص ٦٦) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٤) وشرح التصريح (٢٣٤/٢) وشرح شواهد المغني (٧٠/١) وشرح المفصل (١٧/٧) ولسان العرب (٤٠٨/٤) - شطر) ومعنى اللبيب (٢٢/١) والمقاصد الحوية (٣٨٣/٤) والمغرب (١/ ٢٦١).  
والشاهد فيه قوله «إني إذن أهلك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو «أهلك» بعد «إذن» مع أنّ «إذن» ليست مصدرة بل هي مسوقة بقوله «إني» وقيل: إنه ضرورة. وقيل: خر «إن» محذوف، و «إذن» واقعة في صدر جملة مستأنفة

(٢) هذه قراءة أبيّ، ذكر ذلك أبو حيان وقال «أعمل إذا نصب بها على قول الجمهور وبأن مضمة بعدها على قول بعضهم وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون». انظر البحر المحيط (٦/ ٦٣). وانظر أيضاً الكشف للزمخشري (٢/ ٦٨٦).

(٣) هذه قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس (البحر المحيط: ٣/ ٢٨٤)

(٤) المتوفى سنة ١٤٩ هـ. وقد تقدم الترهيب به



والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل.

ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها، وتبقى هي لا اقتصاراً ولا اختصاراً، فلو قيل: «أتريد أن تخرج؟» لم يُجَزَّ أن تجيب بقولك: «أريد أن» وتحذف «أخرج».

وأجازه بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري «فيذهب كيما فيعود ظهره طَبَقاً وَاجِداً»<sup>(١)</sup>، يريد: «كيما يَسْجُدُ»، قال: وهذا كقولهم: جئت ولَمَّا، قال أبو حيان: وليس مثله، لأن حَذَفَ الفعل بعد لَمَّا للدليل جائز منقول في فصيح الكلام، ولم ينقل من نحو هذا شيء من كلام العرب.

### [لَامُ الْجُحُودِ]

(ص): مسألة: تنصب «أن» مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح. وهي المسبوقه بكون ماضي لفظاً أو معنى، منفي بما أو لَمْ، قيل: أو أخوات كان. قيل: أو ظَنَّ قيل: أو كُنَّ فعل.

وحذف الخبر معها حَتْمٌ خالياً.

وزعم الكوفية التَّصَبُّ بها، فمدخولها الخبر، وهي زائدة للتأكيد، وتُغلب بقيامها مقام «أن»، والفهري<sup>(٢)</sup> لا يرفع مدخولها ضمير السبي.

وجوز قوم إظهار «أن» مع حذفها. وقومٌ دونه، ولا تلي مفرداً.

(ش): «أن» أمّ الباب، فلهذا تنصب ظاهرة ومضمرة، ولها إذا أضمرت حالان: حال

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾، حديث رقم (٧٤٣٩) عن أبي سعيد الخدري ورواه أيضاً في تفسير سورة «ن والقلم» باب ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ مختصراً، بلفظ: «فيذهب ليسجد فيعود ظهره طَبَقاً واحداً» ولا شاهد في هذه الرواية.

(٢) لعله أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي. نحوي، لغوي، فقيه، مؤرخ. ولد ببلبة من أعمال إشبيلية سنة ٦٢٣ هـ، وقرأ بالأندلس، وارتحل إلى المشرق، فحج، ثم رجع إلى تونس واتخذها وطناً له إلى أن مات بها سنة ٦٩١ هـ. من تصانيفه. شرح الفصيح للعلب، البنية في اللغة، ورفع التليس في معرفة التجنيس. انظر ترجمته في بنية الوعاة (ص ١٧٦) ونفع الطيب (٢١٤/٧) وكشف الظنون (ص ٢٤٧، ٢٥١، ١٢٧٣، ١٦٧٤) والديباج المنهوب (ص ٧٤).

أو هو أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد بن خلف بن غزوان الفهري الششمري البابري الأصل. مقرر، نحوي، شاعر كان حياً سنة ٥٥٣ هـ. من مؤلفاته: شرح شواهد الإيضاح، أرجوزة في النحو وشرحا، أرجوزة في الغريب، أرجوزة في القراءات، أرجوزة في الخط، وله نظم. انظر ترجمته في بنية الوعاة (ص ١٤٠) وكشف الظنون (ص ٢١٣) وروضات الجنات (ص ٨٢).

وجوب، وحال جواز.

فالأوّل: بعد نوعين من الحروف: أحدهما: ما هو حرف جرّ، والآخر: ما هو حرف عطف، فالأول حرفان: أحدهما اللّام التي يسميها النحويّون لام الجحود.

ومذهب البصريّين: أنّ النصب بعدها بأن مضمرة. وذهب الكوفيّون: إلى أن الناصب هو لام الجحود نفسها. وذهب ثعلب: إلى أنّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن.

وعلى الأول: لا يجوز إظهار أن، لأن إيجابه: كان زيد سيقوم فجعلت اللّام في مقابلة السّين، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السّين فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن في اللفظ.

وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في «كي» نحو: ما كان زيداً لأن يَتَوَمَّ. قال أبو حيّان: ويحتاج إلى سماع من العرب.

وأجاز بعض النّحاة حذف اللّام، وإظهار «أن» نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَقْتَرَعَكُمْ﴾ [يونس: ٣٧] أي لِيُقْتَرَى. وأوّل المائتِون بأن «أن» وما بعدها في تأويل المصدر، والقرآن أيضاً مصدر، فأخير بمصدر عن مصدر.

ولام الجحود عند البصريّين تُسمّى مؤكّدة لصحّة الكلام بدونها، إذ يقال في: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح.

قال أبو حيّان: ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أنّ اللّام في نحو قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] هي لام كي. وهذا نظير من سُمّي اللّام في ما جئتكم لِيُتَكْرِمَنِي لَمْ الْجُحُود بل قول هذا أشبه، لأن اللّام جاءت بعد جَحْد لُغَةً، وإن كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود، وأما أنّ تُسمّى هذه لام كي فسهُوٌ من قائله.

وإنما تقع لام الجحود بعد كَوْنٍ منفي بما أو لَمْ دون إنّ، ولما هو ماضي لفظاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أو معنى نحو: لم يكن زيداً لِيَتَوَمَّ.

ومذهب البصريّين: أنّ خبر كان حيثل محذوف، وأن هذه اللّام متعلّقة بذلك الخبر المحذوف، وأنّ الفِعل ليس بخبر، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة، والفعل المنصوب بها في موضع جرّ والتقدير: ما كان اللّهُ مُريداً لكذا. والدليل على هذا التقدير: أنه قد جاء مصرّحاً به في بعض كلام العرب، قال:

١٠١٣ - سَمَوْتُ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِيَسْمُو<sup>(١)</sup>

فصرّح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها .  
ومذهب الكوفيّين : أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيد .  
وزذهب بعض النحويين : إلى أنّ لام الجحود تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو :  
ما أصبح زيداً ليضرب عمراً ، ولم يُضْبَحْ زيدٌ ليضرب عمراً .  
وزعم بعضهم : أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو : ما ظننت زيداً ليضرب عمراً ، ولم  
أظن زيداً ليضربَ عمراً . قال أبو حيان : وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه .  
وزذهب بعضهم : إلى أنها تدخل في كل فعل متعديّ تقدّمه فعلٌ نحو : ما جئتُ لِتُكرمني .  
قال أبو حيان : وهذا فاسدٌ ، لأن هذه لام كي ، والفَرْقُ بينهما من وجوه كثيرة -  
ستأتي .

## [حتّى]

(ص) : وبعد حتى الجارّة ، وزعمها الفراء غيرها ، والنّصب بها ، والكسائيّ بها ، والجرّ  
بإلى مضمرة جوازاً ، وقوم : ناصبة جارّة بنفسها تشبيهاً بأنّ ، وإلى ، وعليها يجوز إظهار «أن»  
وعلى الأصحّ قد يظهر مع معطوف منصوبها .

ومعناها : كي ، أو إلى ، قال الخضر اوي وابن مالك : أو إلّا .  
وإنما تنصب مستقبلاً وجوباً إن كان حقيقةً ، وإلّا فجوازاً ، وترفع الحال أو المؤول  
كذلك بأن يكون مسبباً عما قبلها ، فضلة صالحاً لحلول الفاء محلّها .  
والأصحّ تمين النّصب مع فعل غير موجب ، وقلما لا «كثُر ما» و «طالما» . وربما جوّزه  
الكسائي لرفع مستقبل غير مسبب ، ونصب حال مُسَبَّب .  
والنّصب بها مطلقاً لغة ، ولا تفصل ، وجوّزه الأخفش وابن السّراج بظرف وشرط  
ماض .

وهشام يقسم ، ومفعول ، وجرّ . والأخفش وابن مالك تعليقها .  
(ش) : الحرف الثاني : حتّى ، وكونها الجارّة ، والنّصب بعدها بـ «أن» لازمة الإضمار  
وجوباً هو مذهب البصريّين ، واستدلّوا بثبات كونها جارّة للاسم بدليل حذف «ما»  
الاستفهامية بعدها نحو :

ولكنّ المضارع قد يصاب

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ١١٩) والدرر (سقط منه وأثبت في الهامش برقم ١٠١٣) ، وشرح  
التصريح (٢/ ٢٣٥) ولسان العرب (١٢/ ٥٥٩ - لوم) .

١٠١٤ - فَحْتَامَ حَتَامَ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلُ<sup>(١)</sup>

وإذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل، لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، لأن ذلك ينفي الاختصاص.

واختلف الكوفيون، فذهب الفراء: إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجازة، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى. وذهب الكسائي: إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً، وأنها جازة بإضمار إلى، وهذا عكس مذهب البصريين. ثم إنه جوز إظهار «إلى» بعدها، فقال: الجر بعد حتى يكون بإلى مظهره، ومضمرة. وذهب بعض الكوفيين: إلى أنها ناصبة بنفسها كـ «أن»، أو جازة بنفسها أيضاً تشبيهاً بإلى. ومع قول الكوفيين: إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أن بعدها، قالوا: لو قلت لأبيرون حتى أن أصبح القادسية جاز، وكان النصب بحتى وأن توكيداً، كما أجازوا ذلك في لام الجحود. وعلى قول البصريين لا تُلْهِمْ.

وقد تظهر في المعطوف على منصربها، لأن التواني تحتل ما لا تحتمله الأوائل كقوله:

١٠١٥ - حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبَيِّنَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارُ<sup>(٢)</sup>  
وفيه دليل لقولهم: إن «أن» مضمرة بعدها.

وحتى هذه هي المرادفة لكي الجازة أو إلى بخلاف الابتدائية التي لا ترادف واحداً منهما.

فالمرادفة لـ «كي» نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل، والمرادفة لإلى نحو: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ عِدْكُمْ حَتَّىٰ يَخْرُجَ إِلَيْنَا مَوْسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، فهي هنا حرف غاية. قال أبو حيان: والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين.

(١) صجر بيت من الطويل، وصدره:

فتلك ولادة السوء قد طال مكثهم

وهو للكُميت في الدرر (٤٦/٦) وشرح شواهد المغني (٧٠٩/٢) وشرح حمدة الحافظ (ص ٥٧١) والمقاصد النحوية (١١١/٤) وليس في ديوانه وبلا نسبة في الدرر (٧٣/٤) وشرح الأشموني (٤٠٩/٢) ولسان العرب (٥٦٣/١٢ - لوم) ومغني اللبيب (٢٩٨/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله «فحْتَامَ حَتَامَ» حيث كثر «حتى» و«ما» للتأكيد اللفظي

(٢) البيت من البسيط، وهو ليزيد بن حمار (أو حَمَان) السكوني في الدرر (٧٤/٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٠١) ومعجم الشعراء (ص ٤٩٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٣٨/٢) وشرح شواهد المغني (٩٦٥/٢) ومغني اللبيب (٦٩٢/٢).

وزاد ابن مالك: أن تكون مرادفة لـ «إلا أن» فتكون للاستثناء، وأنشد عليه:

١٠١٦ - ليس العطاء من الفضول ساحةً حتى تجودَ، وما لَدَيْكَ قَلِيلٌ<sup>(١)</sup>

قال أبو حيّان: وقد أغنانا ابنه عن الرّدّ عليه في ذلك، وقال: إنه يصح فيه تقدير: «إلى أن»، وإذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أن حتى بمعنى إلا أن.

وقال ابن هشام الخضراوي في حديث: «كلّ مولود يُولَدُ على الفِطْرَةِ حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرّانه»<sup>(٢)</sup>: عندي أنه يجوز أن يكون: «على الفطرة» حالاً من الضمير، و«يولد» في موضع خبر، وحتى بمعنى «إلا أن» المنقطعة، كأنه قال: إلا أن يكون أبواه، والمعنى: لكن أبواه يهودانه أو ينصرّانه.

قال: وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام «حتى» ومنه قوله:

١٠١٧ - واللّه لا يَذْهَبُ شَيْخِي بِإِطْلَاٍ حَتَّى أُبَيِّرَ مَالِكاً وَكَاهِلًا<sup>(٣)</sup>

المعنى: إلا أن أُبَيِّرَ، وهو منقطع بمعنى: لكن أُبَيِّرَ. انتهى.

وإنما ينصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلاً نحو: لَأَسِيرَنَّ حتى أَصْبَحَ القادسيّة، أو ماضياً في حُكْمِ المستقبل نحو: سِرْتُ حتى أَذْخُلَ المدينة، فهذا مؤول بالمستقبل، نظراً إلى أنه غاية لما قبل حتى، فهو مستقبل بالإضافة إليه.

فإن كان حالاً أو مؤولاً به رفع، وذلك بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، ولا يكونان مُتَّصِلِي الوقوع فيما مضى، بل ما قبل حتى وقع ومضى، وما بعدها في حال الوقوع، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم: مَرَضَ فلانٌ حتى لا يرجونه، أي فهو الآن لا يُرْجَى، وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرّك اليوم.

(١) البيت من الكامل، وهو للمقعن الكندي في خزانة الأدب (٣/٣٧٠) والدرر (٤/٧٥) وشرح ديوان الحماسة للعرزوقي (ص ١٧٣٤) وشرح شواهد المغني (١/٣٧٧). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٥٥٥) وشرح الأشموني (٣/٥٦٠) ومغني اللبيب (١/١٢٥) والمقاصد النحوية (٤/٤١٢).

(٢) الحديث رُوي في الصحاح بغير هذا اللفظ ليس فيه «حتى يكون» ولا شاهد في رواياتهم. ورواه لفظ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرّانه أو يمجسانه». الطبراني في الكبير (١/٢٦١، ٢٦٢) وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٢/٨٤٠).

(٣) الرجز لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٣٤) والأغاني (٩/٨٧) وخزانة الأدب (١/٢٣٣، ٢/٢١٣) والدرر (٤/٧٥) وشرح شواهد المغني (١/٣٧٢) ومعجم ما استعجم (ص ٥٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/٥٦٠) ومغني اللبيب (١/١٤٤).

والمؤول بالحال أن يكون ما بعد حتى لم يَقَعْ، لكنك متمكّن من إيقاعه في الحال نحو: سرت حتى أدخل المدينة، أي فأنا الآن متمكّن من دخول المدينة لا أمتنع من ذلك.

وشرط الرفع أيضاً: أن يكون ما بعدها فضلة، فلو كان واقعاً غير المتبدأ، أو غير كان أو نحوهما وجب نصبه نحو: كان سيرى حتى أدخلها، لأنه لو رفع لكانت حتى حرف ابتداء، فيبقى المُخَيَّر عنه بلا خَبر.

وأجاز الكسائي: رفع المستقبل إذا كان غير مُسَبَّب عما قبل نحو: سرت حتى تطلع الشمس ونصب الحال إذا كان مُسَبَّباً عما قبل، وجوّزه في قول حسان:

١٠١٨ - يُفْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَاهُم<sup>(١)</sup>

رَزَدَ بعدم السماع، وبمخالفته للقياس بأن التواصب من مخلصات المضارع للاستقبال.

ويتعيّن التّصَبُّ عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير مُوجِب، وهو المنفي، وما فيه الاستفهام، وقُلما نحو: ما سرت حتى أدخل المدينة، وقُلما سرت حتى أدخلها إذا أردت بقُلما النفي المخض وأسرت حتى تدخل المدينة<sup>(٢)</sup>. وإنما لم يجرز الرفع لأنه على معنى السببية للأول في الثاني، والأول منفي لم يقع، فلا يكون نفياً السبب موجباً لوجود مُسَبِّيه.

وخالف الأخفش فجوّز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو: سرت حتى أدخل المدينة، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فَتَقَتَّ أن يكون سيرٌ كان عند دخول؛ فكأنك قلت: ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة.

وأتفقوا على أن الرفع في ذلك غير مسموح، وإنما أجازاه الأخفش ومن تبعه قياساً.

ولو أريد بقُلما التقليل، لا النفي فكذلك عند سيبويه<sup>(٣)</sup>، وجوز أبو علي والزّماني وجماعة الرفع بعدها.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لا يَسْأَلُونَ عن السواد المقبل

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٢٣) وخزانة الأدب (٤١٢/٢) والدرر (٧٦/٤) وشرح أبيات سيبويه (٦٩/١) وشرح شواهد المغني (٣٧٨/١) والكتاب (١٩/٣) ومغني اللبيب (١٢٩/١) ويلا نسبة في شرح الأسموني (٥٦٢/٣).

(٢) انظر الكتاب (٢٢/٣).

(٣) قال سيبويه: «تقول: ما أحسن ما سرت حتى أدخلها وقُلما سرت حتى أدخلها، إذا أردت أن تخبر أنك سرت قليلاً وعيت سيراً واحداً، وإن شئت نصبت على الغاية». اهـ. فجوز الرفع والنصب. انظر الكتاب (٢٢/٣).

وذهب طائفة من القدماء: إلى امتناع الرفع أيضاً بعد: «كثُر ما»، و «طالما»، و «ربما» نحو: كثُر ما مِرْتُ حتى أدخُلُها، وطالما سرت حتى أدخُلُها، وربما سرت حتى أدخُلُها إلحاقاً لها بقلماً إلا أن السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب.

وعارضة سيويه بقولهم: مررتُ غَيْرَ مرّةٍ حتى أدخُلُها<sup>(١)</sup>، لأنهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسألة، وفيه: «غير مرة» الذي من أجله صار السير عندهم ليس معلوماً.

وحكى الجَزْمِيّ في «الفرخ»<sup>(٢)</sup>: أن من العرب مَنْ يَنْصَبُ بحَيٍّ في كل شيء، قال أبو حيتان: وهي لغة شاذة.

ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء. وجوز الأخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو: أقعد حتى عندك يَجْتَمِعُ النَّاسُ، ويشروط ماض، نحو: أضحك حتى - إن قدر الله - أتعلم العلم.

وجوز هشام بالقسم، والمفعول، والجار والمجرور نحو...<sup>(٣)</sup>. واضرب حتى إليك تجتمع الناس. وأجاز الأخفش وابن مالك تعليقها قبل الشَّرْط المذكور جوابه نحو: أضحك حتى إن تُحْسِنَ إليّ أُحْسِنَ إِلَيْكَ.

قال أبو حيتان: ويعني بالتعليق هذا إبطال العمل، قال: وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في «كي» نحو: جئتُ كي إن تكافئني أكافئك، فيرد على الأخفش في «حتى» بما رُدَّ به على الكسائي في «كي». انتهى.

### [أو]

(ص): ويعد «أو» بمعنى: «إلى أن»، أو «إلا أن»، وقيل: النصب بها، وقيل: بالخلاف، ولا يفصل خلافاً للأخفش.

(ش): النوع الثاني مِمَّا يُضْمَرُ بعده «أن» حرف العطف، وهو ثلاثة:

(١) ولفظه في الكتاب (٢٢/٣) «فإن احتجوا بأنه غير سير واحد فكيف يقولون إذا قلت. سرت غير مرّة حتى أدخُلُها؟»

(٢) كتاب «الفرخ» للجزمي صالح بن إسحاق المتوفى سنة ٢٢٥ أو ٢١٩ هـ. هذا الكتاب لم يذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ولا ياقوت في معجم الأدباء، وذكره ابن اللتيم في الفهرست (ص ٨٩، دار الكتب العلمية).

(٣) موضع النقط يياض في الأصل.

أحدها: «أو» إذا وقعت موقع: «إلى أن»، أو: «إلا أن» نحو: لألزمك أو تقضيني حقّي. وقوله:

١٠١٩ - لَأَسْتَهْلِكَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَكَ الْمُنَى<sup>(١)</sup>

أي: إلى أن تقضيني حقّي، وإلا أن أدرك، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار نحو:

١٠٢٠ - وَلَوْ لَا رَجَالٌ مِنْ رِزَامٍ إِعْزَةً وَأَكْلٌ شَيْعٍ أَوْ اسْوَعَكَ عُلْقَمًا<sup>(٢)</sup>

وما ذكر من أنّ النصب بعد «أو» بإضمار أن هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف.

ومذهب الفراء وقوم من الكوفيين: إلى أنّ الفعل انتصب بالخلاف، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه.

ومذهب الكسائي وأصحابه والجزمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها.

ومذهب بعض التحوين: إلى أنّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه، لأنه وقع موقع: «إلى أن»، أو «إلا أن» فانتصب كتصبيه. قال أبو حيان: وهذا ضعيف جداً.

ونقل ابن مالك عن الأخفش: أنه جوّز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو: لألزمك أو - إن شاء الله - تقضيني حقّي.

#### [فَاء السَّبَبِ]

(ص): وبعد فاء السبب جواباً لأمر خلافاً لشنود، لا اسم فِعْلٍ. وثالثها: إن اسْتَقَوْ، أو لنهي أو دُعا بفعل أصيل.

قال الكسائي: أو بخبر أو لاستفهام مطلقاً. وقيل: إن لم يكن عن المستند إليه. وقيل:

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما انتقادت الآمالُ إلّا لصابِرٍ

وهو بلا نسبة في أرواح المسالك (١٧٢/٤) والدرر (٧٧/٤) وشرح الأشموني (٥٥٨/٣) وشرح شدور الذهب (ص ٣٨٥) وشرح شواهد المغني (٢٠٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٦٩) ومغني اللبيب (٦٧/١) والمقاصد النحوية (٣٨٤/٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو للمصين بن الحمام في خزانة الأدب (٣٢٤/٣) والدرر (٧٨/٤) وشرح اختيارات المفضل (ص ٣٣٤) وشرح التصريح (٢٤٤/٢) وشرح المفصل (٥٠/٣) والمقاصد النحوية (٤١١/٤). وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٢٧٧/١) وشرح الأشموني (٥٥٩/٣) والمختب (٣٢٢/١).



إن لم يتضمن وقوع الفعل.

فإن أخير عن تاليه بغير مُشْتَقَّ فالرفع، أو سبقه ظرفٌ جاز. أو قد يحذف السبب بعده. وقيل: يختص بالإثبات أو للنفي مطلقاً.

ومنه «قلما» و«قد» فيما حكى، أو عَرْض، أو تَخْصِيص، أو تَمَنٍّ. قال الكوفي وابن مالك: أو رَجَاء، أو غير، أو كَأَنَّ عارية من تشبيه، وجَوَّزُوا سبقَ ذا الجواب سببه، وتأخير معموله، والجمهور: لا، ولا ينصب بعد جملة اسمية. وثالثها ينصب بشرط وصف، أو ظرف مَحَلِّ الفعل.

(ش): الثاني: الفاء، إذا كانت متضمنة معنى التسيب وكانت هي ومدخولها جواباً لأحد أمور. أحدها: الأمر، نحو: اضْرِبْ زيداً فيستقيم. قال أبو حيان: ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة، قالوا - وهو معلم القراء -: إنه كان لا يجوز ذلك وهو محجوجٌ بثبوته عن العرب. وأنشد سيبويه لأبي النجم:

١٠٢١ - ياناقٌ سيرى عَنقاً قَسِيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً<sup>(١)</sup>

إلا أن يتأوله ابن سيابة على أنه من التَّصَبُّب في الشعر، فيكون مثل قوله:

١٠٢٢ - سأترك مُنْزِلِي لبني تَمِيمٍ والحقُّ بالحجاز فَنَسْتَرِيحاً<sup>(٢)</sup>

قال: ولا يبعد هذا التأويل، ولمنعه وجهٌ من القياس وهو إجراء الأمر مجرى الواجب، فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر.

ومن إجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء، فإنه لا يجوز فيه البدل، كما لا يجوز في الواجب، وذلك بخلاف النفي، والنهي، فإنه يجوز فيهما ذلك، وإلى هذا أشرت بقولي: خلافاً لشدوذ.

(١) الرجز لأبي النجم في الدرر (٣/٥٢، ٤/٧٩) والرد على النحاة (ص ١٢٣) وشرح التصريح (٢/٢٣٩) والكتاب (٣/٣٥) ولسان العرب (٣/٨٣ - نفتح) والمقاصد النحوية (٤/٣٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٨٢) ووصف المباني (ص ٣٨١) ومصر صناعة الإعراب (١/٢٧٠، ٢٧٤) وشرح الأشموني (٢/٣٠٢، ٣/٥٦٢) وشرح شذور اللهب (ص ٣٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٠) وشرح قطر الندى (ص ٧١) وشرح المفصل (٧/٢٦) واللمع في العربية (ص ٢١٠) والمقتضب (٢/١٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو للمعيرة بن حنبل في غزاة الأدب (٨/٥٢٢) والدرر (١/٢٤٠، ٤/٧٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥١) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٧) والمقاصد النحوية (٤/٣٩٠). وبلا نسبة في الدرر (٥/١٣٠) والرد على النحاة (ص ١٢٥) ووصف المباني (ص ٣٧٩) وشرح الأشموني (٣/٥٦٥) وشرح شذور اللهب (ص ٣٨٩) وشرح المفصل (٧/٥٥) والكتاب (٣/٣٩، ٩٢) والمحاسب (١/١٩٧) ومغني اللبيب (١/١٧٥) والمقتضب (٢/٢٤) والمقرب (١/٢٦٣).

وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل . فإن دل عليه بخبر أو اسم فعل لم يجوز النصب على الصحيح، لأنه غير مسموع .

وجوزّه الكسائي قياساً نحو: حسبك الحديث فينأم الناس وصة فأحدك . وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر، إذا كان مشتقاً كترالي من النزول وتدراك من الإدراك .

ورده بدر الدين بن مالك بأنه ليس في كونه مشتقاً ما يسوغ تأوله بالمصدر، فإن المصتحح للنصب في نحو: نزال فأنزل هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قيل أن فعل الأمر يصح أن يقع في صلة أن بمصدر لها كما في نحو: أوغزت إليه بأن أفعل، ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح في غير المشتق، فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب .

قال أبو حيان: والصواب: أن ذلك لا يجوز، لأنه غير مسموع من كلام العرب .

الثاني: النهي: نحو: ﴿ لَا تَقْرَأْ عَلَى الْقَوْمِ كَذِبًا فَيَسْتَكْبَرُوا ﴾ [طه: ٦١] . ﴿ وَلَا تَقْلُوبُوا فِيهِ قِيلًا ﴾ [طه: ٨١] .

الثالث: الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو: ﴿ رَبَّنَا أَلِيْسَ عَلَيْنَا أُمُورٌ كَثِيرَةٌ وَأَشْدُّ عَلَيْنَا قُلُوبُهُمْ فَلَا تُؤْخِزْنَا ﴾ [يونس: ٨٨] .

١٠٢٣ - ربّ وفقرني فلا أضلّ عن سنن الساعين في خير سنن<sup>(١)</sup> واحترز «بفعل»<sup>(٢)</sup> من الدعاء بالاسم نحو: سقياً لك ورعياً .

و «بأصيل» من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو: رجمه الله زيداً فيدخله الجنة . وأجاز الكسائي نصبه .

الزايح: الاستفهام سواء كان بحذف نحو: ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُعْمَةٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أو باسم نحو: مَنْ يَدْعُونِي فَاَسْتَجِبْ لَهُ؟ متى تسيّر فأراقك؟ كيف تكون فأصحبك؟ أين يمشك فأزورك؟ قال أبو حيان: وزعم بعض النحويين: أن الاستفهام إذا كان عن المقرض لا عن المقرض، فلا يصح النصب بعد الفاء على الجواب، ومنع النصب في نحو: أزيد

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٠/٤) وشرح الأشموني (٥٦٣/٣) وشرح ثلوث الذهب (ص ٣٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧١) وشرح قطر الندى (ص ٧٢) والمقاصد النحوية (٣٨٨/٤) .

(٢) قوله: «واحترز بفعل» أي قوله قبل أسطر «الدعاء بفعل أصيل» قال العيني في المقاصد النحوية (٣٨٨/٤) . «واحترز بالفعل من أن يكون الدعاء بالاسم نحو: سقياً لك ورعياً، ويقولنا: أصيل، من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، نحو: رجم الله زيداً فيدخله الجنة» .

يَقْرِضُنِي فَأَسْأَلُهُ، وقال: لا يصح هذا الجواب.

قال: وهو محجوج بقراءة: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] بالنصب<sup>(١)</sup>. وَجْهُ الدلالة من الآية أنَّ الفعل وقع صلةً فليس مستفهماً عنه، ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه، بل هو صلةٌ للخبر، وإذا جاز النصب بعد: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ﴾ لكونه في معنى: ﴿مَنْ يُقْرِضُ﴾، فجوازه بعد ﴿مَنْ يُقْرِضُ﴾ و «أَزِيدُ يُقْرِضُ» فأَسْأَلُهُ أخرى وأوَّلَى.

وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمَّن وقوع الفعل، فإن تضمَّنه لم يُجَزَّ النصب نحو: لِمَ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَيَجَازِيكَ، لأن الضَرْب قد وقع.

قال أبو حيان: وهذا الشرط لم أر أحداً يشترطه. وقال بدر الدين بن مالك: إن أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في (الإغفال)<sup>(٢)</sup> ردّاً على الزجاج حيث قال في قوله تعالى ﴿لِمَ تَلِيْسُوكَ الْحَقَّ يَلِ الْبَطِلُ وَتَكْفُمُونَ الْحَقَّ﴾ [آل عمران: ٧١] لو قال: «وَتَكْفُمُوا الْحَقَّ» لجاز على معنى: لم تجمَّعون بين ذَا وَذَا؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب. انتهى. قال أبو حيان: وردَّ أبي عليٍّ على الزجاج في هذا غير متوجِّه.

وإذا تقدَّم اسم غير اسم استفهام، وأخير عنه بغير مشتقِّ نحو: هل أخوك زيدٌ فأَكْرِمُهُ فالزَّغف ولا ينصب، فإذا تقدَّمه ظرف أو مجرور نحو: أفي الدار زيد فتكرَّمهُ جاز النصب، لأن المجرور تاب مناب الفعل.

وقد يُخْلَف السبب بعد الاستفهام، لدلالة الجواب عليه، وفهم الكلام، نحو: متى فأسيرَ معك؟ أي متى تسير؟ جزم به ابن مالك في «التسهيل» ونقله أبو حيان عن الكوفيين، ثم قال: وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل: أسير، فتقول له: متى؟ فإنك لو اقتصررت على قولك: «متى» جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام، فإنه لا يجوز، وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام، فكانه ملفوظ به، فيجوز بهذا المعنى.

الخامس: التثني سواء كان مَحْضاً نحو: ﴿لَا يَفْضَحَنَّ عَلَيْنَهُمُ الْيَهُودُ﴾ [فاطر: ٣٦] أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرية نحو: أَلَمْ تَأْتِنَا فَتَحَدِّثْنَا.

(١) وهي قراءة ابن عامر وعاصم؛ وقرأ الباقر بن الرفع على المطف على صلة «الذي» وهو قوله «يقرض» أو على الاستئناف، أي فهو يضاعفه. قال أبو حيان: «والأول أحسن لأنه لا حذف فيه» قال: «والنصب على أن يكون جواباً للاستفهام على المعنى: لأن الاستفهام وإن كان عن المقرض فهو عن الإقرض في المعنى، فكانه قيل: أيقرض الله أسد فيضاعفه؟». انظر البحر المحيط (٢/ ٢٦١).

(٢) هو كتاب «الإغفال» فيما أغفله الزجاج من المعاني، لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٣١).

ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم، والرفع أيضاً كقوله:  
١٠٢٤ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّئِيسَ الْقَوَاءَ فَيَنْطَلِقَ<sup>(١)</sup>

ومن المؤول ما نقض بدلاً نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير.

قال أبو حيان: والتقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو: قلما تأتينا فتحدثنا، كما كان كذلك في مسألة «حتى» نحو: قلما سرت حتى أذخلها.

وذكر ابن سيدة<sup>(٢)</sup>، وابن مالك: أنه ربما نفي بقده، فنصب الجواب بعدها.

وحكى بعض الفصحاء: «قد كنت في خير فتعرفه» بالنصب، ويريد: ما كنت في خير فتعرفه.

السادس: العرس: سمع: أَلَا تَقَعُ الماء فتسبح، أي في الماء فحذف الحرف، وعذّي الفعل، وقال الشاعر:

١٠٢٥ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذَنُّوْهُ فُتَبَيِّرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهل تخبرئك اليوم بيضاء سملق

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٣٧) والأخاني (١٤٦/٨) وخزانة الأدب (٥٢٤/٨)، ٥٢٥) والدرر (٨١/٤) وشرح أبيات سيويه (٢٠١/٢) وشرح التصريح (٢٤٠/٢) وشرح شواهد المغني (٤٧٤/١) وشرح المفصل (٣٦/٧)، ٣٧) ولسان العرب (١٠٠/١٦٤ - سملق) والمقاصد النحوية (٤٠٣/٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٥/٤) والجنى الداني (ص ٧٦) والدرر (٨٦/٦) والرد على النحاة (ص ١٢٧) ووصف المباني (ص ٣٧٨، ٣٨٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٨) والكتاب (٣٧/٣) ولسان العرب (١/٣٠٠ - حلب) ومغني اللبيب (١/١٦٨).

والسملق: الأرض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات فيه؛ والسملق: القاع المستوي الأملس الأجرد لا شجر فيه، وهو القرق (اللسان. ١٠٠/١٦٤).

والفاء في قوله: «فتسبح» جاءت للاستئناف، لا للعطف ولا للسببية.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيدة. عالم بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلومها. ولد بمرسية سنة ٣٩٨ هـ، وتوفي ببداية سنة ٤٥٨ هـ، وقيل سنة ٤٤٨ هـ. من تصانيفه: المحكم والمحيط الأعظم في لغة العرب رتبته على حروف المعجم، شرح الحماسة لأبي تمام وصماه الأبيق في شرح الحماسة، الوافي في علم القوافي، شرح إصلاح المنطق، وكتاب العالم في اللغة بدأه بالفلك وختمه بالذرة، وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١٢٣١/١) ومعجم الأدباء (١٢/٢٣١) وإنهاء الرواة (٢/٢٢٥) وبغية الوعاة (ص ٣٢٧) ومرآة الجنان (٢/٨٢) وهدية العارفين (١/٦٩١).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٢/٤) وشرح الأشموني (٣/٥٦٣) وشرح التصريح :

السامع: التحضيض: سمع: هلأ أمرت قُطَاع. وقال الشاعر:

١٠٢٦ - لولا تَعَوِّجِيَن يا سَلَمَى على دَنِيَف فثُخْمِيَدِي نَارَ وَجْدِي كَاد يُفْنِيَه<sup>(١)</sup>

قال أبو حيان: والعرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التشبيه على الفعل، إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد، وحث على الفعل، فكل تحضيض عرض، لأنك إذا حضضته على فعل فقد عَرَضْتَهُ عليه، ولذلك يقال في «هلأ» عرض إذ لا يخلو منه، وألأ مخففة لمجرد العرض.

الثامن: التمني: نحو: ﴿يَلْبِسُنِي مَهْمًا فَاقْوَرُ﴾ [النساء: ٧٣].

واختلف النحاة في الرجاء، هل له جواب، فيتصب الفعل بعد الفاء جواباً له؟ فذهب البصريون: إلى أن الترجي في حُكْم الواجب، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، قال ابن مالك: وهو الصحيح لِثُبُوتِهِ فِي الشَّرِّ والنَّظْم. قال تعالى: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّكَ يَرْجُوْهُ أَوْ يُلْكِرُ نَفْسُكَ مِنَ الْيَكْرِ﴾ [عبس: ٣، ٤] وقال: ﴿لَمَلِئْتُ أَتْلُعُ الْأَشْبَابَ أَشْبَهَبَ السَّحَابُ فَاطْلُجَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] في قراءة من نصب فيها.

وقال أبو حيان: يمكن تأويل الآيتين بأن التصب فيهما من العطف على التوهم لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أن عليه.

وفي شرح كتاب سيويه لأبي الفضل الصغار<sup>(٢)</sup>: خالفنا الكوفيين في «غير»، فأجازوا بعدها التصب لأن معناها التني نحو: أنا غير آتٍ فأكرمك، لأن معناه: ما أنا آتٍ فأكرمك. قال: وهذا لا يجوز، لأن «غيراً» مع المضاف إليها اسم واحد، و«ما» بخلافها، لأنك تقدّر بعدها المصدر، فتقول: لكن كذا، وما يكون كذا، و«غير» لا يتصور فيها ذلك، لأنها مع ما بعدها اسم فلا يُفصلُ منها، ويحذف لشيء آخر، لأن في ذلك إزالةً لوضعها. وأشار بدر الدين بن مالك: إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك.

قال أبو حيان: وزعم الكوفيون أن «كان» إذا خرجت عن التشبيه جاز التصب بعد الفاء نحو: كائني يزيد يأتي فتكرّمه، لأن معناه: ما هو إلا يأتي فتكرّمه، قال: وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون. ولا يكون «كان» أبداً إلا للتشبيه. وفي «التسهيل»: يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو: كائنك وإلي علينا فتشتمنا، تقديره: ما أنت وإلي علينا فتشتمنا. قال أبو

= (٢٣٩/٢) وشرح ثلور الذهب (ص ٣٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧١) وشرح قطر الندي (ص ٧٤) والمقاصد النحوية (٣٨٩/٤).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٢/٤) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٤)

(٢) تقدم الكلام على شرح كتاب سيويه للصغار، راجع الفهارس العامة.

حيان: وهذا شيء قاله الكوفيون، قال ابن السراج: وليس بالوجه.

ومنع البصريون من تقدم هذا الجواب على سببِهِ لأن الفاء عندهم للعطف.

وجوز الكوفيون فيقال: ما زيد فَتَكْرِمُهُ يأتينا، لأن الفاء عندهم ليست للعطف.

فقولي: وجوزوا أي: الكوفيّة.

وجوز الكوفيون أيضاً تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنصوب نحو: ما زيدٌ يَكْرِمُ

فَتَكْرِمُهُ أخانا، تريد: ما زيدٌ يَكْرِمُ أخانا فَتَكْرِمُهُ.

ومنع أكثر التحويين النصب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم، فكما لا

يجوز الفصل بين المصدر ومعموله، فكذا لا يجوز بين «يَكْرِمُ» ومعموله، لأنه في تقدير

المصدر.

وإن تقدمت جملة اسميّة نحو: ما زيد قادمٌ فتحدثنا فأكثر التحويين على أنه لا يجوز

النصب، لأن الاسميّة لا تدلّ على المصدر. وذهب طائفة إلى جوازه. وقال أبو حيّان:

الصحيح المجاز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظَرْفٌ أو مجرورٌ، أو اسمٌ فاعلٌ أو مفعولٌ ليدلّ

ذلك على المصدر المتوهم نحو: ما أنت عندنا فنكرمك، وما أنت متنا فنحسن إليك، وما

زيد مكرم لنا فنكرمه، وما زيد يكرم فنكرمه.

فإن كان اسماً لا دلالة فيه على المصدر نحو: ما أنت زيد فنكرمه لم يجز النصب،

ويتعين القطع أو العطف، والقطع أحسن، لأن العطف ضعيفٌ، لِعَدَمِ المشاكلة من حيث إنه

عطف جملة فعليّة على اسميّة. قال: ويدلّك على أن الجار والمجرور، والظرف تُجرى

مجرى الفعل في الدلالة على المصدر: أنّ العرب نصبت بعد الجار والمجرور، وجزمت

الفعل بعد الظرف، ووصلت الموصول، وأدخلت الفاء في خبر «ما» الموصولة بالمجرور،

كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل، قال الفرزدق:

١٠٢٧ - مَا أَنتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَبَحَّ دُونَهَا<sup>(١)</sup>

(١) في الأصل: «وما»، والصواب ما أثبتناه بحذف الواو.

(٢) صدر بيت من الطويل، وصحزه:

ولا من تميم في اللها والغلاصم

وهو في ديوان الفرزدق (٣١٣/٢) وفيه: «في الرؤوس الأعظم» مكان «في اللها والغلاصم»، والدرر

(٨٣/٤) والردّ على النحاة (ص ١٢٤) والكتاب (٣٣/٣) ولسان العرب (٤٤١/١٢) - غلصم. وبلا

نسبة في المقنضب (١٧/٢).

والغلاصم جمع الغلصمة، وهم الجماعة، وهم أيضاً السادة؛ وعنى الفرزدق أعاليمهم وجنتهم، كما

في اللسان (٤٤١/١٢).

والشاهد في البيت نصب «تلمح» على الجواب، ولو قطع فرغ لجاز.

وقال الآخر:

١٠٢٨ - مَكَانِكَ تُحَمِّلِي أَوْ تَسْتَرِيحِي<sup>(١)</sup>

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَكْمُنُ فِي صَفْوَةٍ مِنَ الْوُجُوهِ﴾ [النحل: ٥٣].

### [واو الجمع]

(ص): وبعد واو الجمع جواباً لما مرّ، وتوقّف أبو حيّان في الذّعاء والمَرَض، والتّحريض، والرّجاء، وتميّز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قبلها، أو حال محلّها.

(ش): الثّالث: الواو إذا كان للجمع في الزّمان أو المعية التي هي أحد احتملاتها، وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السّابقة في الفاء. مثال الأمر قوله:

١٠٢٩ - فقلت اذعي وأذعروا إنّ آتدي لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ<sup>(٢)</sup>

(١) حيز بيت من الوافر، وصلره:

وقولي كلما جشأت وجاشت

وهو لعمرو بن الإطانة في إنباه الرواة (٢٨١/٣) وحامسة البحري (ص ٩) والحيوان (٤٢٥/٦) وجمهرة اللغة (ص ١٠٩٥) وخزانة الأدب (٤٢٨/٢) والدرر (٨٤/٤) وديوان المعاني (١١٤/١) وسمط اللّآلي (ص ٥٧٤) وشرح التصريح (٢٤٣/٢) وشرح شواهد المعني (ص ٥٤٦) ومجالس ثعلب (ص ٨٣) والمقاصد النحوية (٤/٤١٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٩/٤) والخصائص (٣٥/٣) وشرح الأشموني (٥٦٩/٣) وشرح شلور الذهب (ص ٤٤٧، ٥٢٤) وشرح قطر الندى (ص ١١٧) وشرح المفصل (٤/٧٤) ولسان العرب (١/٤٨ - جشأ) ومعني الليب (١/٢٠٣) والمقرب (٢٧٣/١)

وجشأت: ثارت للقي، ويريد. تطلعت ونهضت جزءاً وكراهة، كما في اللسان (١/٤٨) وروايته فيه: «جشأت لنفسي» مكان «جشأت وجاشت». وجاشت النفس: غثت أو دارت للفتيان.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأعشى في الدرر (٨٥/٤) والرّد على النّحاة (ص ١٢٨) والكتاب (٤٥/٣) وليس في ديوانه. وللفرزدق في أمالي القالي (٩٠/٢) وليس في ديوانه. ولدثار بن شيبان النمرى في الأغاني (١٥٩/٢) وسمط اللّآلي (ص ٧٢٦) وفيه: «وأشدّ أبو علي للفرزدق» - البيت؛ ثم قال: «والبيت لندثار بن شيبان النمرى»؛ ولسان العرب (١٥/٣١٦ - ندى) وفيه: «مدثار» تحريف. وللأعشى أو للحطيفة أو لربيع بن جشم في شرح المفصل (٣٥/٧). ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لندثار بن شيبان في شرح التصريح (٢٣٩/٢) وشرح شواهد المعني (٨٢٧/٢) والمقاصد النحوية (٤/٣٩٢). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاحب (٢/٨٦٤) والإنصاف (٢/٥٣١) وأوضح المسالك (٤/١٨٢) وجواهر الأدب (ص ١٦٧) وسرّ صناعة الإعراب (١/٣٩٢) وشرح الأشموني (٣/٥٦٦) وشرح شلور الذهب (ص ٤٠١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٤١) ولسان العرب (١٢/٥٦٠ - لوم) ومجالس ثعلب (٢/٥٢٤) ومعني الليب (١/٣٩٧).

والنهي: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبُطْلِ وَتَكُفُّوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] وقول أبي الأسود<sup>(١)</sup>:

١٠٣٠ - لَا تَنْتَه عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلِي<sup>(٢)</sup>

والدعاء: قولك: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَيُوسِّعْ عَلَيَّ فِي الرِّزْقِ». والاستفهام: ما أنشدته بعض النحاة. قال أبو حيان: ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع؟

١٠٣١ - أَتَيْتُ زَيْنَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةُ الْمَلْسُوعِ<sup>(٣)</sup>  
والنقي: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الْقَاصِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. أي: ولما يجتمع علمُ بالجهاد وعلمُ بالصبر. والمؤول قول الحطيطية:

١٠٣٢ - أَلَمْ أَكْ جَارُكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَبْتَكَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ<sup>(٤)</sup>

(١) ونُسب أيضاً لغيره. انظر الحاشية التالية.

(٢) صدر بيت من الكامل، وصجزه.

عاز عليك إذا فعلت عظيم

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٠٤) والأزمية (ص ٢٣٤) وشرح التصريح (٢٣٨/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣١٠) وللمتوكل الليثي في الأغاني (١٥٦/١٢) وحمامة البحري (ص ١١٧) والعقد الفريد (٣١١/٢) والمتولف والمختلف (ص ١٧٩). ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب (٤٤٧/٧) - عفظ - ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٢) ولأبي الأسود أو للأخطل أو للمتوكل الكنتاني في الدرر (٨٦/٤) والمقاصد النحوية (٣٩٣/٤) ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البريري في حزانة الأدب (٥٦٤/٨ - ٥٦٧). وللأخطل في الردة على النحاة (ص ١٢٧) وشرح المفصل (٢٤/٧) والكتاب (٤٢/٣). ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه (١٨٨/٢). ولا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩٤/٦) وأمالى ابن الحاجب (٨٦٤/٢) وأوضح المسالك (١٨١/٤) وجواهر الأدب (٥٦٦/٣) والجنى الداني (ص ١٥٧) ووصف المباني (ص ٤٢٤) وشرح الأشعموني (٥٦٦/٣) وشرح ديوان الحمامة للمرزوقي (ص ٥٣٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٤٢) وشرح قطر الندى (ص ٧٧) ولسان العرب (٤٨٩/١٥) - (١) ومغني اللبيب (٣٦١/٢) والمقتضب (٢٦/٢)

(٣) البيت من الكامل، وهو للشريف الرضي في ديوانه (٤٩٧/١) وحاشية الشيخ ياسين (١٨٤/١) والدرر (٨٧/٤). وللشريف المرتضى في مغني اللبيب (٦٦٨/٢) ولا نسبة في شرح الأشعموني (٥٦٦/٣).

(٤) البيت من الوافر، وهو للحطيطية في ديوانه (ص ٥٤) والدرر (٨٨/٤) والردة على النحاة (ص ١٢٨) وشرح أبيات الكتاب (٧٣/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٣) وشرح شواهد المغني (ص ٩٥٠) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٤) والكتاب (٤٣/٣) ومغني اللبيب (ص ٦٦٩) والمقاصد النحوية (٤١٧/٤) ولا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٦٨) وشرح الأشعموني (٥٦٧/٣) ووصف المباني (ص =



والعروض: قولك: أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا، أي: أَلَا تَجْمَعُ بين التزول وإصابة الخير.  
 والتحضيض: قولك: هَلَا تَأْتِينَا وَتَكْرِمُنَا، أي: هَلَا تَجْمَعُ لنا بين إتياننا وإكرامنا.  
 والتمني: قوله تعالى: ﴿يَكَلِّمُنَا رُبُّهُ وَلَا تَكْذِبُ عَلَيْنَا وَيُنَاوِلُنَا مِن لَّدُنْهُ الْكَوْثَرَ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قراءة من نصب.  
 والزجاء: قولك: لَعَلِّي سَأَجَاهِدُ وَأَغْنَمَ.

قال أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء، والعروض، والتحضيض، والزجاء، فينبغي ألا يقدم على ذلك إلا بسماع. قال: ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي، ومع المنفي بها، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب.  
 وَتُمَيِّزُ وَاءُ الْجَعْنِ من الفاء بتَحْمٍ تقدير «مع» موضعها، ولا ينتظم مِمَّا قَبْلَهَا وما بعدها شرط وجزاء، أَلَا تَرَى أَنْ قَوْلُكَ: لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهُ: إِنْ تَأْكُلَ السَّمَكُ تَشْرَبُ اللَّبْنَ، وَلَا إِنْ لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ تَشْرَبُ اللَّبْنَ بخلاف الفاء، فإنها في جواب غير النفي، أو في جواب التثني الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير فينتظم منه شرط وجزاء، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهَا أَلَا تَرَى أَنْ مَعْنَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحَتْ لَكُمْ﴾ [طه: ٦١]: إِنْ أَفْتَرَيْتُمْ أَسْحَتَكُمْ، وكذا: لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفَقَ مِنْهُ، مَعْنَاهُ: إِنْ وَجَدْتُ مَالًا أَنْفَقْتُ مِنْهُ.

قال أبو حيان: وتلخص من ذلك أَنَّ قولهم: تقع الواو في جواب كذا، وكذا، إنما هو على جهة المجاز، لا الحقيقة، لأنها إذا كانت بمعنى «مع» لا تكون جواباً، ولا متبهاً مما هي منه أَنْ يَنْتَظِمَ مِنْهُ شرط وجزاء.

وتميّز فاء الجواب من الواو بتقدير شرط قبلها كما مرّ، أو حال مكانها، وذلك أَنَّ هذه الفاء تقع إمَّا قبل مسبب انتفى سببه، فيصح حينئذ أَنْ تقدّر بشرط قبل الفاء، كما إذا قصدت الإخبار بنفي الحديث، لانقضاء الإتيان، قلت: ما تأتينا فتحدثنا، فيصح أَنْ يقال: ما تأتينا، وَإِنْ تَأْتِنَا تَحْدُثْنَا.

وأما بين أمرين، أريد نفي اجتماعهما، فيصح أَنْ يقدّر حال مكانها، فإذا قصدت أَنْ تنفي اجتماع الحديث والإتيان، فقلت: ما تأتينا فتحدثنا صحَّ أَنْ يقال: ما تأتينا محدثاً، فالنفي الدّاخل على الفعل المقيد بالحال لم ينه مطلقاً إنما نفيه بقيد حاله، فهو نفي الجمع بينهما، وذلك هو المقصود من النصب على أحد مَعْنَيْهِ.

## [العطف بالفاء والواو وأو]

(ص): وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن، وفيهما خلافها، ورابعها النصب بنياتها عن الشرط، وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزم.

(ش): إذا عطف بالفاء والواو، أو بأو على فعل قبل، أي: قبل الفعل الذي رُئي الفاء أو الواو، أو قصد الاستئناف، أي: القطع عن الفعل الذي قبله، فيكون إذ ذاك الفعل خبراً لمبتدأ محذوف بطل إضمار أن، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه، أو جزؤه.

والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزمٌ في الإخبار، وإن كان بعد أو، ففيها نزاعٌ ما من الإضراب لأنك إذا قلت: ألزم زيداً أو يقضيك حقك، وجعلته مستأنفاً، فالمعنى: أو هو يقضيك حقك، أي يقضيه على كل حال سواء لزمته أم لم تلزمه، فكأنه قال: بل يقضيك حقك.

وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصح عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا بالرفع على معنى العطف على. تأتينا، فكل واحدٍ من الفعلين مقصودٌ نفيه، وكأنّ أداة النفي متطوِّقٌ بها بعد الفاء، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسبباً عن انتفاء الإتيان. وفي التنزيل: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيُتَرَاوَعُوا﴾ (١) [المرسلات: ٣٦].

وما ذكر من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار أن هو مذهب البصريين، وفيهما المذهبان الآخران السابقان في أو.

وفي الفاء والواو مذهبان زائدان: أحدهما قاله ثعلب: إنما نصب، لأنهما دلّاه على شرط، لأن معنى هلا تزورني فأحدثك: إن تزرنني أحدثك، فلما نابت عن الشرط ضارعت «كفي»، فلزمت المستقبل، وعملت عمله.

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣٩٩/٨) «فيعتلرون» عطف على «ولا يؤذن» داخل في حيز نفي الإذن؛ أي فلا إذن فاحتذر، ولم يجعل الاحتذر متبباً عن الإذن فينصب. وقال ابن عطية: ولم ينصب في جواب المعنى لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان. انتهى. قال أبو حيان: فجعل امتناع النصب هو تشابه رؤوس الآي، وقال الوجهان جائزان. فيظهر من كلامه إستواء الرفع والنصب وأن معناه واحد. وليس كذلك، لأن الرفع كما ذكرنا لا يكون متبباً بل صريح عطف، والنصب يكون فيه متبباً فافترقا. وذهب أبو الحجاج الأعمش إلى أنه قد يرفع الفعل ويكون معناه المنصوب بعد الفاء وذلك قليل؛ وإنما جعل التحوين معنى الرفع غير معنى النصب رعيّاً للأكثر في كلام العرب؛ وجعل دليله ذلك وهذه الآية كظاهر كلام ابن عطية. وقد ردّ ذلك عليه ابن عصفور وغيره. انتهى.

والثاني: قاله هشام: إنه لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم، لأن ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين.

ولما لم تستأنف بطل الرفع أيضاً، فلما لم يستقيم رفع المستقبل معها ولا جزؤه لاتقاء موجبهما لم يبق إلا النصب.

### [حذف الفاء]

(ص): وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالاً، أو ضمناً، أو استئنافاً، وجزمه، وهل هو بما قبلها مضمناً معنى الشرط أو نائباً عن جملته، أو بأن، أو اللام مضمرة، أو مبنية أقوال. ويجوز بعد أمر بخبر واسم. والأصح منعه بعد نفي، وبعد أمر، ونهي لا يصلح إن تفعل، وإلا تفعل. وثالثها: رديء، ورابعها: يجوز حتملاً على اللفظ، لا الجواب.

(ش): تنفرد الفاء بأنها إذا حذفت جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لم يرد بما قبله شرط مقصوداً به الحال إن كان قبله ما يكون حالاً منه نحو: ليت زيدا يقدم يزورنا، أو التعت إن كان قبله ما يحتاج أن ينعت نحو: ليت لي مالا أتوق منه، أو الاستئناف. قال أبو حيان: وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَبَ مُخْمَرِينَ فِي الْبَحْرِ رَسُولًا أَتَوْهُ بِمَا لَا خَافُ مِنْهُ وَلَا خَشْيَةَ﴾ [طه: ٧٧] يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أي غير خائف، أو إنك لا تخاف.

وإن يجزم نحو: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]. ﴿وَقُلْ لِّعِبَادِيَ يَقُولُوا أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الإسراء: ٥٣]. ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَحُضُّوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]. وتقول: «لا تنص الله إذ خللك الجنة». رب وفقني أطعك. ألا تنزل نصيب خيراً. ليت لي مالا أتوق منه.

قال أبو حيان: وجزؤه بعد الترجي غريب جداً، والقياس يقبله، قال الشاعر:

١٠٣٣ - لعلّ النضاتاً منك نخوي<sup>(١)</sup> ميسر يمل بك من بعد القساوة للئيس<sup>(٢)</sup>

وسواء في جواز الجزم بعد الأمر الصريح، والمدلول عليه بخبر نحو: اتقى الله امرؤ فقل الخَيْرِ يُثَبِّ عليه، أي: ليتق. أو اسم فاعل نحو: حسبك الحديث ينم الناس، لأن معناه: اكتف ينم الناس، ونزال أكرمك، وعليك زيدا يُحسِن إليك.

قال أبو حيان: وقال بعض أصحابنا: الفعل الخبري لفظاً الأمرى معنى لا ينقاس، إنما

(١) تحرفت في الأصل إلى «نحو».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدور (٨٨/٤).

هو موقوف على السماع، والمسموع: اتقى الله امرؤ فعل الخير يَتَبَّ عليه<sup>(١)</sup>. انتهى.

فإن لم يَحْسُن إقامة «إِنْ يَفْعَلْ» مقام الأمر، وإلا يفعل مقام التهي لم يُجْزَم جوابهما، مثاله: أَحْسِنْ إِلَيَّ لَا أَحْسِنُ إِلَيْكَ، يرفع على الاستئناف، لأنك لو قدرته: إِنْ تُحْسِنْ إِلَيَّ لَا أُحْسِنُ إِلَيْكَ لم يناسب أن يكون شرطاً وجزءاً، لأن مقتضى الإحسان لا يترتب عليه عدم الإحسان. وكذلك لَا تَقْرَبِ الْأَسَدَ يَأْكُلُكَ، إذ لا يصح تقدير: إِلَّا تَقْرَبِ الْأَسَدَ يَأْكُلُكَ، فيتعين الرفع. هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين.

وجوز الكسائي الجزم فيهما، ونسبه ابن عصفور للكوفيين.  
وذكر أبو عمر الجزم في «الفرخ»: أنه يجوز على رداءة وقبح.

قال أبو حيان: وفيه مذاهب آخر: أنه يجوز الجزم، لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ، لأن الأول مجزوم، وإلى هذا ذهب الأخفش.

أما التقي فلا يجوز الجزم بعده على الصحيح، لأنه خبرٌ مَحْضٌ، فليس فيه شبهة بالشروط كما في البواقى.

وعن أبي القاسم الزجاجي: أنه أجاز الجزم في التقي. وقال بعضهم: نخنأ فيه الرفع، ويجوز الجزم، وهو موافق لإطلاق بعضهم: أَنْ كَلَّ مَا يُنْصَبُ فِيهِ بِالْفَاءِ يُجْزَمُ، ولم يستثنِ التقي. قال أبو حيان: ولم يَرِدْ بِالْجُزْمِ فِي التَّقِي سَمَاعٌ مِنَ الْعَرَبِ.

وحيث جُزِمَ في البواقى، فقال ابن مالك في «شرح الكافية»: هو بما قبلها من الأمر والتهي، وسائرهما على تضمين معنى الطَّلَبِ معنى «إِنْ» كما في أسماء الشرط نحو: مَنْ يَأْتِنِي أَكْرِمُهُ، فأغنى ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطَّلَبِ، قال: وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

وقد ردَّ ولده هذا المذهب فقال: تضمين هذه الأشياء معنى الشرط ضعيف، لأن التضمين زيادةٌ يتغير الوضع، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير فهو أسهل، ولأن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطَّلَبِ معنى الشرط، لأنه يدلُّ عليه بالالتزام، فلا فائدة في تضمينه بمعناه.

ورده أيضاً ابن عصفور، فقال: التضمين يقتضي أَنْ يكون العاملُ جملةً، ولا يوجد عامل جملةً في موضع من المواضع.

قال أبو حيان: وأقول: إن التَّضْمِينَ لَا يجوز أصلاً، لأن المضمَّن شيئاً يصير له دلالة

(١) لأن «اتقى» و «فعل» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخير إلا أن المراد بهما الطلب. انظر شرح الأشموني (٣/٣١١).

على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلي، فإذا قلت: مَنْ يَأْتِي آتِه، فَمَنْ ضُمَّتْ معنى الحرف، ودلّت على مدلولها من الاسم، فصارت لها دالتان:

دلالة مجازية. وهي معنى: إن، ودلالة حقيقية: وهي مدلول الشخص العاقل.

وأما هنا فقولك: اتتني أكرمك يكون فيه تضمين اتتني معنى: إن تأتني، فتضمنت معنى إن، ومعنى الفعل المعمول لها، وذلك معنى مركّب، ودلّت على معناها الأصلي من الطلب، وهو دلالاته الحقيقية، ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين، إنما يكون التضمين لمعنى واحد.

ولا يقال: إنه تضمن معنى «إن» وخدها، لأن فعل الطلب ليس قابلاً لتضمن معنى «إن» لتنافيها من حيث إن فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب، وإن يقتضي معناها أن يكون الفعل خبراً، ولا يكون الشيء الواحد طلباً وخبراً. انتهى.

ويمتن قال بالتضمن ابن خَرُوف.

وذهب الفارسي والسيرافي: إلى أن الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمن، بل على جهة أنها نابت مناب الشرط بمعنى أنه حذفت جملة الشرط، وأثبتت هذه منابها في التمثل. ونظيره قولهم: ضرباً زيداً، فإن «ضرباً» ناب عن اضرب فصب زيداً لا أنه ضمّن المصدر معنى فعل الأمر، بل ذلك على طريق التباية.

وكذا زيد في الدار أبوه ارتفع «أبوه» بالجار والمجرور، لأنه ناب مناب كائن، لا أنه ضمّن معناه، فيكون جزؤه إذ ذاك لنابته مناب الجازم، لا لتضمن الجازم، لأن الجازم بطريق التضمن جازم بحق الأصل، وكذا تقول: الجازم في مَنْ يَأْتِي أَكْرِمُهُ، إنه هو لفظ اسم الشرط، وهذا ما صححه ابن عصفور.

وذهب أكثر المتأخرين: إلى أنه مجزوم بشرط مُقَلَّر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قَبْلُ وما يَئُذُ عليه، والتقدير مثلاً: اتتني إن تأتني أكرمك.

قال أبو حيان: وهذا الذي نختاره، ولا حاجة إلى التضمن، ولا إلى التباية. قال: وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو: أنه مجزوم بلام مقدّرة، فإذا قال: ألا تَنْزِلُ نُصِبَ خيراً فمعناه: لَنُصِبَ خيراً. قال: وهذا ليس بشيء، لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوّز كثير. وزعم الفراء، والمازني، والزجاج: أن «يقيموا» في قوله تعالى: ﴿فَلْيُكَلِّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا يُؤْمِنُوا﴾ [إبراهيم: ٣١] وشبهه منيبي لوقوعه موقع «أقيموا» وهو معمول القول.

### [إِضْمَارُ أَنْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَغَيْرِهِمَا]

(ص). مسألة: قد تُضمَر «أن» بعد واو وفاء. قيل: وأو. قيل: وتُم بين شرط وجزاء أو بَعْدَهُمَا. قال سيويه: ويُعَدُّ فِعْلٌ شَكٌّ. قيل: وقَسَم. قيل: وحَضَر بِأَنَّمَا. فإن كان بِلَا أو

الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورة. وَيَرْفَعُ مَنْفَعِيْ بِلَا صَالِحٍ لِّكَفِي. وجوز الكوفية وابن مالك جزمه اختياراً. ويثبُتُ معطوفٌ على منصوبٍ بقَدَّ جزاء.

(ش): ينصب الفعلُ بإضمار «أَنْ» جوازاً إذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو. وزاد بعضهم بعد أو. وزاد الكوفيتون بعد «ثُمَّ»، والأحسن التشريك في الجزم مثاله: إِنْ نَأْتِيْ فَتَحَدِّثْنِيْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، وَمَنْ يَأْتِنِيْ وَيَحَدِّثْنِيْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ، وَإِنْ تَزُرْنِيْ أَوْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ أَحْسَنَ إِلَيْكَ. وقرئ: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْكَوْثُ فَقَدْ وَفَّعَ كَجُرْعَةٍ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] بالنصب<sup>(١)</sup>.

وإنما كان التشريك في الجزم أحسن، لأن العطف إذ ذاك يكون على ملفوظ به، وهو الفعل السابق، والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر الموثق من الفعل السابق.

وقولي: بَيْنَ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ أَحْسَنُ من قول «التسهيل»: بَيْنَ مَجْزُومِيْ أَدَاءٍ شَرْطٍ، لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فعلاً الشرط مُضَارِعِينَ أو مَاضِيَيْنَ ولا يلزم أيضاً أن يكونا مذكورين، بل لو كان الجزاء محذوفاً جاز النصب كقوله:

١٠٣٤ - فَلَا يَدْعُنِيْ قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ وَإِنْ كُنْتُ مُقْتُولًا، وَيَسْلَمُ عَامِرٌ<sup>(٢)</sup>  
فقوله: وَيَسْلَمُ<sup>(٣)</sup> عَامِرٌ واقعٌ بين شرطٍ مذكور، وجزاء محذوف، أي: فلا يدعني قومي، لإدلالة ما قبله عليه.

وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصبه، والأحسن جزمه. ويجوز رفعه أيضاً استئنافاً. قال تعالى: ﴿وَلَنْ تُبَدِّلُوا مَا فِيْ بُطُونِكُمْ وَلَوْ كُنتُمْ بِعَظْمِ اللَّهِ كَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قرئ بجزم «يُفْقِرُونَ» ونصبه ورفع<sup>(٤)</sup>. ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَنْ

(١) قراءة «يدركه» بالنصب، قرأ بها الحسن البصري ونبيع والجراح؛ ذكره أبو حيان، وقال: وذلك على إضمار «أَنْ» كقول الأعشى: «ويأوي إليها المستجير فيعصما»، قال ابن جني. هذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن؛ وأنشد أبو زيد فيه:

سَأَلْتُكَ مَنْزِلِيْ لِبَنِي تَمِيْمٍ وَالْحَقَّ بِالْحِجَازِ فَمَا سَتَرِيْهَا  
والآية أقوى من هذا لنقدم الشرط قبل المعطوف. انظر البحر المحيط (٣٥١/١) وذكر أبو حيان قراءة أخرى هي قراءة الرفع «ثم يدركه» وهي قراءة النخعي وطلحة بن مصرف. أما قراءة الجمهور فهي الجزم.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن زهير في الدرر (٨٩/٤) والرد على النحاة (ص ١٢٩) والكتاب (٤٦/٣). ولورقاء بن زهير العنسي في شرح أبيات سيويه (٢٠٤/٢). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٤٨٠/١) وتذكرة النحاة (ص ٣٣) وخزانة الأدب (٣٣٠/١١)، (٣٣٩).

(٣) ولو رفع «يسلم» على القطع لجاز.

(٤) قراءة الرفع هي قراءة ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل، وقرأ بالجزم باقي السبعة، وقرأ ابن =

تُخَفَّوْهَا وَتُوْثِقُهَا الْقِسْفَةُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيَكْفُرُ» [البقرة: ٢٧١] قرئ «يكفر» بالثلاثة<sup>(١)</sup>.

وإذا تَصَبَّتِ الْفِعْلُ بعد فعل الجزاء، وَعَطَفَتْ فِعْلاً آخر، فلك فيه أيضاً الرفع، والنصب، والجزم نحو: إن تأتيني أحسن إليك وأزورك، وأكرم أخاك، فيجوز رفع «أكرم» استثناءً، ونصبه عطفاً على لفظ «أزورك»، وجزمه عطفاً على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً.

قال أبو حيان: وذهب بعض التحوين: إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشك نحو: حَسِبْتُهُ شَقِيئاً فَأَيُّبَ عَلَيْهِ، وذلك لأن الفعل غير المحقق قريب من المنفي، فالحق به في النصب بعده. قال: وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عصفور فأجازه في «شرح القانون»<sup>(٢)</sup>، ومنعه في «شرح الجمل الكبير»<sup>(٣)</sup>. قال: والصحيح جواز ذلك، وإليه ذهب سيويه.

قال: وزاد بغض أصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد جواب القسم، لأنه غير واجب، وجوابه كجواب الشرط فما جاز فيه نحو: أَقْسِمُ لَتَقُومَ فَيُضْرِبَ زَيْداً، وَلَتَقُومَنَّ فَتُضْرِبَهُ. قال: وهذا المذهب لم يذكره سيويه في القسم وقياس قوله في الشرط يقتضيه على ضعفه.

قال أبو حيان: وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز، لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقسام على الستهم، بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حُكْمُ الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف. انتهى.

وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو: النصب بعدهما بعد حصر «بإنما»

= عباس والأعرج وأبو حية بالنصب. انظر تفسير البحر المحيط (٢/٣٧٦).

(١) في «يكفر» قراءات كثيرة ذكرها أبو حيان، قال: «قرأ بالواو الجمهور في «ويكفر» وبإسقاطها: الأعمش، ونقل عنه أنه قرأ بالياء وجزم الراء، ووجهه أنه بدل على الموضع من قوله «فهو خير لكم» لأنه في موضع جزم، وكان المعنى: يكن لكم الإخفاء خيراً من الإبداء، أو على إضمار حرف العطف أي ويكفر. وقرأ ابن عامر بالياء ورفع الراء. وقرأ الحسن بالياء وجزم الراء. وروي عن الأعمش بالياء ونصب الراء. وقرأ ابن عباس بالتاء وجزم الراء، وكذلك قراءة عكرمة إلا أنه فتح الفاء وبنى الفعل للمفعول الذي لم يسم فاعله. وقرأ ابن هرmez فيما حكى عنه المهدوي بالتاء ورفع الراء. وحكى عن عكرمة وشهر بن حوشب بالتاء ونصب الراء. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالنون ورفع الراء. وقرأ نافع وحزمة والكسائي بالنون والجزم. وروي الخفص عن الأعمش بالنون ونصب الراء فيمن قرأ بالياء». انظر تفسير البحر المحيط (٢/٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) لم أجده فيما رجعت إليه من المصادر

(٣) لابن عصفور ثلاثة شروح على الجمل للزجاجي. انظر هدية العارفين (١/٧١٢).

كقراءة ابن عامر<sup>(١)</sup>: «وَإِذَا قَعَصَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَمْ يَكُنْ فَيَكُونُ» [البقرة: ١١٧] بالنصب. قال ابنه: وهذا نادِرٌ لا يكاد يكثر على مثله إلا في ضرورة الشعر<sup>(٢)</sup>. وغيره جعل الآية مِنْ جواب الأمر، وهو «كُنْ»، وإن لم يكن أمراً في الحقيقة، لكنه على صورته فعومل معاملة.

فإن كان الحَضَرُ بدلاً نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدُّثنا لم يجز النصب إلا في ضرورة الشعر، وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من أداة الشرط.

قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: وقد يجوز النَّصْبُ في الواجب في اضطراب الشعر ونصبه في الاضطراب من حيث النصب في غير الواجب، ولك أن تجعل أن العاملة. وأنشد على ذلك قوله:

١٠٣٥ - سَأَتُرْكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ قَسْأَسْتَرْحَا  
قال ابن مالك: ويجوز في الْمُتَفَتِّي بِ «لا» الصالح قبلها «كي» الرَّفْعُ والجَزْمُ سماعاً عن العرب. قال ابنه: فقول العرب: «رَبَطْتُ الْفَرَسَ لَا تَنْفَلْتُ، وَأَوْتَقْتُ الْمَبْدَلَ لَا يَفُؤْ». حكى الفراء: أَنَّ الْعَرَبَ تَرْفَعُ هَذَا وَتَجْزِمُهُ.

قال: وإنما جزم، لأن تأويله: إن لَمْ أَزْبِطْهُ، فجزم على التأويل، قال أبو حيان: وما أذعيه ولم يحكي فيه خلافاً خلافاً فيه الخليل وسيبويه، وسائر البصريين.

وفي «شرح الجمل الصغير» لابن عصفور: أجاز الكوفيون جَزْمَهُ جواباً للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو: زيد يأتي الأمير لا يقطع اللص، وهذا عندنا يجب رفعه، ولا يجزم إلا ضرورة.

وفي كتاب سيبويه<sup>(٥)</sup>: سألته يعني الخليل عن: آتِي الأمير لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ، فقال<sup>(٦)</sup>:

(١) أنظر تفسير البحر المحيط (٥٣٦/١) قال أبو حيان: «ووجه النصب أنه جواب على لفظ كن؛ لأنه جاء بلفظ الأمر فشابه الأمر الحقيقي، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي لأن ذلك إنما يكون على فعلين يتنظم منهما شرط وجزاء نحو: اتتني فأكرمك، إذ المعنى: إن تأتيت أكرمك، وهنا لا يتنظم ذلك إذ يصير المعنى: إن يكن يكن، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء، إما بالنسبة إلى العامل وإما بالنسبة إلى الفعل في نفسه أو في شيء من متعلقاته».

(٢) قال أبو حيان: «حكى ابن عطية عن أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أتيح الخطأ المؤثم الذي يجزئ قوله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى» (البحر المحيط: ٥٣٦/١).

(٥) الكتاب (٣/١٠١).

(٣) انظر الكتاب (٣/٣٩).

(٤) تقدم يرقم (١٠٢٢).

(٦) في الأصل «قال»، والتصويب من كتاب سيبويه (٣/١٠١).



الجزء ها هنا خطأ، لا يكون الجزء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر، ولا نعلم هذا جاء في الشعر البتة. انتهى.

### [إضمار أن بعد لام كي جوازاً]

(ص): مسألة: تضرع جوازاً بعد لام كي ما لم تقتصر بلا فيجب الإظهار.

وقال الكوفيّة: هي الناصبة. وقال ثعلب: قيامها مقام أن. وابن كيسان: تقدر أن أو كي. وفتحها لغة. وبعد عاطف فعل على اسم صريح واو، أو فاء، أو ثم أو «أو». ولا يحذف سوى ما مر إلا ندوراً، ولا يقاس في الأصح. وقيل: يجوز ولا نصب.

(ش): الحال الثاني: ما تضرع أن فيه جوازاً وذلك في موضعين.

أحدهما: بعد لام الجز غير الجحدية نحو: جئت لأكرمك، فالفعل منصوب بعد هذه اللام بأن مضمرّة، ويجوز إظهارها نحو: جئت لأن أكرمك. وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبب، كما أن «كي» للسبب، يعنون إذا كانت جائزة تكون جازة، وتكون ناصبة بمعنى «أن»، ولا يعنون بذلك أن «كي» تقدر بعدها فتكون للنصب بإضمار «كي»، لا بإضمار أن. وإن كان يجوز أن ينطق بـ «كي» بعدها، فتقول: جئت لكي أكرمك، لأن «كي» لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع، فحمل هذا عليه، وإنما ثبت إضمار «أن» فلزم أن يكون المضمّر هنا «أن».

وزعم أبو الحسن بن كيسان والسّيرافي: أنه يجوز أن يكون المضمّر «أن»، ويجوز أن يكون «كي»، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها «أن» تارة، وكي تارة.

وزعم أهل الكوفة أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها، كما زعموا ذلك في لام الجحد المتقدمّة وأن ما ظهر بعدها من أن وكي هو مؤكّد لها، وليست لام الجز التي تعمل في الأسماء، لكنها لا تشتعل على معنى كي، فإذا رأيت «كي» مع اللام فالنصب للّام، وكي مؤكّدة. وإذا انفردت «كي» فالعمل لها. وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيّون إلا أنه قال: لقيامها مقام «أن».

قال أبو حيان: وذلك باطل، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجز، وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء.

فإن اقترن الفعل بـ «لا» بعد اللام تعيّن الإظهار كقوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَتَكَلَّمُ أَهْلُ آلِكَتَيْبٍ﴾ [الحديد: ٢٩].

قال أبو حيان: وسواء كانت لا نافية أو زائدة.

ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلا بها، وإنما ساغ ذلك، لأنها حرف جر، و «لا» قد يفصل بها بين الجاز والمجرور في فصيح الكلام نحو: غَضِبْتُ من لا شيء، وجئت بلا زاد، ويلزم إذ ذاك إظهار أن، ليقع الفصل بين المتماثلين، لأنهم لو قالوا: جئت بلا تغضب، كان في ذلك قلق في اللفظ، وثبوت في النطق، فتجنبوه بإظهار «أن».

وحكم لام كي الكسر، وفتحها لغة تميم.

الموضع الثاني: بعد عطف بالواو، أو الفاء، أو ثم، أو «أو» على اسم صريح كقوله:

١٠٣٦ - لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بُسِّ الشُّقْرِ (١)  
وقوله:

١٠٣٧ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِرْبَاباً عَلَى تَرَبٍّ (٢)  
وقوله:

١٠٣٨ - إِنِّي وَقَتْلِي شَيْكاً ثُمَّ أَغْفَلُهُ كَالْقَوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ (٣)

(١) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بهدل الكلاية في خزانة الأدب (٥٠٣/٧، ٥٠٤) والدرر (٩٠/٤) وسر صناعة الإعراب (٢٧٣/١) وشرح التصريح (٢٤٤/٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٧٧) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٠) وشرح شواهد المعنى (٢/٢٦٣) ولسان العرب (٤٠٨/١٣ - مسن) والمحتسب (٣٢٦/١) ومغني اللبيب (١/٢٦٧) والمقاصد النحوية (٤/٣٩٧). وبلا نسبة في الأشياء والظواهر (٤/٢٧٧) وأوضح المسالك (٤/١٩٢) والجنى الداني (ص ١٥٧) وخزانة الأدب (٨/٥٢٣) والرد على النحاة (ص ١٢٨) ووصف المباني (ص ٤٢٣) وشرح الأشموني (٣/٥٧١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٦) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٤٤) وشرح قطر الندى (ص ٦٥) وشرح المفصل (٧/٢٥) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٢، ١١٨) والكتاب (٣/٤٥) والمقتضب (٢/٢٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٩٤) والدرر (٤/٩٢) وشرح الأشموني (٣/٥٧١) وشرح التصريح (٢/٢٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٧) والمقاصد النحوية (٤/٣٩٨).

(٣) البيت من البسيط، وهو لأنس بن ملركة في الأغاني (٣٥٧/٢٠) والحيوان (١٨/١) والدرر (٤/٩٣) وشرح التصريح (٢/٢٤٤) ولسان العرب (٤/١٠٩ - ثور، ٨/٣٨٠ - جمع، ٩/٢٦٠ - عيف) والمقاصد النحوية (٤/٣٩٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٩٥) وخزانة الأدب (٢/٤٦٢) وشرح الأشموني (٣/٥٧١) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٧) ولسان العرب (٤/١١٠ - ثور).

وعاف الشيء يعافه عيافاً وحيافاً وحيافاً: كرهه فلم يشربه طاماً أو شرباً، قال في اللسان (٩/٢٦٠) بعد أن أورد البيت: «وذلك أن البقر إذا امتعت من شروعه في الماء لا تُضرب لأنها ذات لبن، وإنما يُضرب الثور لضعفه في قشره». وروايته في اللسان: «كليا» مكان «سليكا».

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ بَيِّنَةً مِّنَ رَبِّكَ﴾ [الشورى: ٥١].  
وشمل الاسم المضارع وغيره كقوله:

١٠٣٩ - وَلَوْ لَا رِجَالٌ مِّن رَّزَامِ أَمْرَةٍ وَأَلَّ سُبُوحٌ أَوْ أَسْمَاءٌ عَلَّقَمَا<sup>(١)</sup>  
واحترز بالضريح من العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار «أن» كما  
تقدم.

ولا تنصب «أن» محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادراً.

وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة، ثم اختلف هؤلاء،  
فذهب أكثرهم: إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت، وعليه أبو الحسن، وجعل منه قوله:

١٠٤٠ - أَلَا أَهَيْهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَفَى<sup>(٢)</sup>

يريد: أن أحضر. قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَعَمِيَ الْعِلْمُ فَمَا أَهْبَأَهُ<sup>(٣)</sup>﴾ [الزمر: ٦٤]،  
أي: أن أعبد. ووجهه أن العامل إذا نسخ عايداً وحذفت رجع الأول، لأن لفظه هو التأسخ.

وذهب أبو العباس: إلى أنه إذا حذفت «أن» بقي عملها، قال: لأن الإضمار لا يزيل  
العمل كما في «رُبَّ»، وأكثر العوامل. وأنشد عليه ما روي في البيت السابق: أَحْضَرَ  
بالنصب، وقوله:

١٠٤١ - وَهَمَّ رَجَالٌ يَشْفَعُوا لِي فَلَمْ أَحِذْ شَفِيعاً إِلَيْهِ فَخَرَّ جُودٌ يُمَادِلُهُ<sup>(٤)</sup>  
وقوله:

١٠٤٢ - وَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كَذَبَتْ أَفْعَلُهُ<sup>(٥)</sup>

وحكى من كلامهم: خَذَ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ، ومُرَّةٌ يَخْفَرُهَا<sup>(٦)</sup>، وقرأ الحسن:  
﴿تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ﴾<sup>(٧)</sup> [الزمر: ٦٤]، وقرأ الأعرج<sup>(٨)</sup>: ﴿وَيَسْفَلُكَ أَلْمَاءُ﴾ [البقرة: ٣٠].

(١) تقدم برقم (١٠٢٠)

(٢) تقدم برقم (٣). والشاهد فيه هنا نصب «أحضر» بإضمار «أن».

(٣) انظر قراءة «أعبد» بالنصب وتوجيهها في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأنطلسي (٧/ ٤٢١).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدور (٩٥/٤).

(٥) تقدم برقم (١٣٢).

(٦) في الأصل «ومن يحصرها»، والتصويب من المغني (١٧٢/٢).

(٧) راجع الحاشية ٣

(٨) قراءة «يسفل» بالنصب، نسبها أبو حيان إلى ابن هرمز؛ قال: «من نصب، فقال المهدي: هو نصب  
في جواب الاستفهام. وهو تخريج حسن، وذلك أن المصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو

واختلف التّحاة في القياس على ما سُمع من ذلك:  
فذهب الكوفيون، وبعض البصريين: إلى القياس عليه.

قال أبو حيان: والصحيح قَضَرُهُ على السّماع لأنّه لم يَرِدْ منه إلّا ما ذكرناه وهو نَزَرُ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه، فلا يجوز الحذف، وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً، ويقتصر في ذلك على مؤرِد السّماع.

### [خاتمة]

(ص): خاتمة: ترد «أن» زائدة، وليست المخففة، ولا تفيد غير توكيد على الأصح  
فيهما بعد «لَمَّا» وَبَيْنَ قَسَمَ وَلَوْ.

وزعمها ابن عصفور: رابطة. وسيبويه في قول: مُوطئَةً. وأبو حيان: مُخَفَّفَةٌ، وشذوذاً  
بعد كي. وقاسه الكوفي. وكاف الجز، وإذا، ومفسرة، وأنكرها الكوفي بين جملتين في  
الأولى معنى قول لا لفظه، قيل: أو لفظه عارية من جاز. فإنّ عليها مضارع مثبت جاز رفعة  
ونصبه أو مع لا جازاً والجزم.

قال الكوفي والأصمعي: وشرطيّة، قيل: ونافية. قيل: وبمعنى: لكلا، قيل: وإذا مع  
الماضي. قيل: والمضارع.

(ش): لَمَّا انقضى الكلام في أحكام «أن» الناصبة للمضارع، وكان لفظاً مشتركاً بين  
المصدرية والزائدة، والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تَمَّ الكلام، وختم  
الباب بذكر بقيّة مواضعها، وهي ستة: أخذها: الزيادة، وأنّ الزائدة حرف ثنائي بسيط مركّب  
من الهمزة والتّون فقط.

وذهب بعضهم: إلى أنّها هي الثّقيلة خَفَفَتْ، فصارت مؤكدة.

قال أبو حيان: ولا تفيد عندنا غير التأكيد.

وزعم الزّمخشري: أنّه يَنجُزُ مع إفادة التوكيد معنى آخر فيقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا  
أَنَّكَ كُنْتَ رُسُلَنَا لَوْ كَانَتْ بِهِمْ مُضَافَةٌ﴾ [العنكبوت: ٣٣] دخلت «أن» في هذه القصّة، ولم

= باضمار أن يكون المعنى على الجمع، ولذلك تقدر الواو بمعنى مع، فإذا قلت: أثبتنا وتحدثنا،  
وبصبت، كان المعنى على الجمع بين أن تأتينا وتحدثنا وبين أن يكون منك إتيان مع حديث، وكذلك  
قوله:

أَتَيْتُ رِيَّانَ الْجَمْعُونَ مِنَ الْكُرَى وَأَبَيْتُ مَكَكَ بَلِيلَةَ الْمَلَسُوعِ

معناه: أتيك منك بيت ريان مع بيتي منك كذا وكذلك هذا يكون منك حمل مفسد مع سفك  
الدماء. وقال أبو محمد بن عطية: الصب بوار الصرف. قال: كأنه قال من يجمع أن يصب وأن يسفك. =

تدخل في قصة إبراهيم في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلًا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ بِالْشَّرِبِ قَالُوا سَلْنَا﴾<sup>(١)</sup> [هود: ٦٩] تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة للاتصال وال لزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيه كالأول.

وقال الأستاذ أبو علي: دخلت منبئة على السبب، وأن الإساءة كانت لأجل المجيء، لأنها قد تكون للسبب في قولك: جئت أن تعطي، أي للإعطاء.

قال أبو حيان: وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كبار النحويين.

ومواقع زيادتها بعد لماً كالآية.

وبين القسم ولو كقوله:

١٠٤٣ - أما واللّه أن لو كُنت حُرّاً<sup>(٢)</sup>

وزعم ابن عصفور في «المقرب»: أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه.

والذي نصّ عليه سيبويه: أنها زائدة<sup>(٣)</sup>، ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حيان: الذي يذهب إليه في «أن» هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو: أنها المخففة من الثقيلة، وهي التي وصلت بـ «لو» كقوله تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْنُوا﴾ [الجن: ١٦] وتقديره: أنه إذا قيل: أقسم أن لو كان كذا لكان كذا، فمعناه: أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجزاء أي: أقسم على أنه لو كان،

= انتهى كلامه. والنصب يروا الصرف ليس من مذاهب البصريين. انظر تفسير البحر المحيط (١/٢٩٠)  
(١) كان في الأصل «ولمّا» في موضع «ولقد» وما أثبتناه هو نصّ الآية ٦٩ من سورة هود. أما الآية الأخرى التي تبتدئ بـ «لَمّا» فهي الآية ٣١ من سورة العنكبوت. ﴿ولما جاءت رسلنا لإبراهيم بالبرى قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية﴾. وعلى هذا فالاستدلال في هذا الموضع غير سليم. وقد تنبه ابن هشام لهذا الخطأ في الاستدلال، فقال في المغني (١/٣٣) «ثم إن قصة الخليل التي فيها» قالوا سلاماً، ليست في السورة التي فيها. سيء بهم، بل في سورة هود، وليس فيها «لَمّا».

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه

وما بالحرّ أنت ولا العتيق

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/١٢١) وخزانة الأدب (٤/١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/٨٢) والجنى الداني (ص ٢٢٢) وجواهر الأدب (ص ١٩٧) والدرر (٤/٩٦، ٢١٩) ورفض البهاني (ص ١١٦) وشرح التصريح (٢/٢٣٣) وشرح شواهد المغني (١/١١١) ومغني اللبيب (١/٣٣) والمقاصد النحوية (٤/٤٠٩) والمقرب (١/٢٥٠).

(٣) انظر الكتاب (٣/١٠٧).

(٤) انظر الكتاب (٤/٢٢٢).

فصلاحية أن المشددة مكانها يدلّ على أنها مخففة منها.

وتزاد شلّوذاً بعد: «كي».

وقاسه الكوفيون نحو: جئت لكي أن أكرمك، قالوا: ولا موضع لـ «أن» لأنها مؤكدة  
للّام كما أكّدها كي.

وبعد كاف الجر كقوله:

١٠٤٤ - ويوماً ثرافينا بوجّه مُقسّم كأن ظيّبَ تعطو إلى وارق السّلم<sup>(١)</sup>

وبعد إذا كقوله:

١٠٤٥ - فأمهلّه حتى إذا أن كآتُه مُعاطي يذ في لُجّة الماء غامر<sup>(٢)</sup>

الموضع الثاني: التفسير: أثبت البصريون، وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيها،  
وهي عندهم الناصبة للفعل. قال أبو حيان: وليس ذلك بصحيح، لأنها غير مفتقرة إلى ما  
قبلها، ولا يصحّ أن تكون المصدرية إلّا بتأويلات بعيدة.

والكلام على مذهب البصريين فنقول: أجريت أن في التفسير مُجرى أي، لكن تفارقها  
في أنها لا تدخل على مفرد، لا يقال: مررت برجل أن صالح، وكأنهم أبقوا عليها ما كان  
لها من الجملة، وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسّرة للجملة الاسمية والفعلية  
نحو: كتبت إليه: أن افعل، وأرسل إليه: أن ما أنت [وهذا]<sup>(٣)</sup>، ومنه: ﴿وَوُودُوا أَنْ يُلَاقُوا  
كُلَّيْنَهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

ولـ «أن» التفسيرية شرطان:

أحدهما: أن تكون مفسّرة لما يتضمن القول أو يحتمله، لا لقولٍ مصرّح به أو  
محدوف، أو فِعْلٍ متأول بمعنى القول، فإن صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون  
«أن»، وكذلك إن كان القول منوياً، وتقدّم فعل مؤول به، لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخلة  
للتفسير بخلاف المصرّح والمقدّر، فإنها تجيء بعده «أن». وذكر ابن عصفور في شرح  
«الجمال الصغير»: أن أن تأتي تفسيراً بعد صريح القول.

وفي البسيط: اختلف في تفسير صريح القول فأجازه بعضهم، وحمل عليه قوله

(١) تقدم برقم (٥٤٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه (ص ٧١) ورواية الشطر الثاني فيه:

معاطي يذ من حمة الماء غارف

وهو برواية «غامر» في الدرر (٩٧/٤) وشرح شولعد المعني (١/١٢١). وبلا نسبة في شرح التصريح

(٢٣٣/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣١) ومعني اللبيب (١/٣٤).

(٣) ما بين حاصرتين ماقط من الأصل، وأثبتناه من المعني (١/٣١).

تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ كُمْ إِلَّا مَآ أَمَرَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧].

ومنه من يمنع في الصريح، ويجوز في المُضَمَّر كقولك: كتبْتُ إليه أن قم.

الشرط الثاني: ألا تتعلّق بالأول لفظاً، فلا تكون معمولّة، ولا مبيّنة على غيرها، ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى: ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ حِدَادَ الْأَوَّلِ ﴾ [يونس: ١٠]، لأنها واقعة خبراً للمبتدأ، ولا في قولهم كتبْتُ إليه بأن قم، لأنها معمولّة لحرف الجز. فإن لم تأت بحرف الجز جاز فيها الوجهان.

وإن ولي «أن» الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو: أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير، والنصب على أنها مصدرية.

أو معه «لا» نحو: أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الأمران لما ذكر، والجزم أيضاً على النهي، وتكون «أن» فيه تفسيراً.

الموضع الثالث: الشرط بمعنى «إن» أثبت الكوفيون والأصمعي، واستدلوا بقوله:

١٠٤٦ - انغضب إن أذننا قتيبة حُرّاً جهاراً، ولم تغضب لِقَتْلِ ابن خازم<sup>(١)</sup>

قالوا: لصيغة وقوع «أن» موقعها، وامتناع أن تكون أن الناصبة، لأنها لا تفصل بين الفعل، أو المخففة، لأنه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق، ولا شك.

وقال الخليل: بل هي الناصبة، وقال المبرد: هي المخففة من الثقلية على تقدير انغضب من أجل أنه أذننا، ثم حذف الجار وخفف.

الزابع: النفي: أثبت بعضهم، وخرّج عليه: ﴿ قُلْ إِنْ أَلْهَيْتُ هَذَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي: لا يؤتي، وأنكره الجمهور.

الخامس: بمعنى إيتاء، أثبت بعضهم، وخرّج عليه: ﴿ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ [النساء: ١٧٦]. أي إيتاء تَضَلُّوا. قال أبو حيان: والصحيح المنع، وتأويل الآية: كراهة أن تَضِلُّوا.

السادس: بمعنى إذ، أثبت بعضهم مع الفعل الماضي، قيل: ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى: ﴿ بَلِّغُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ [ق: ٢]. وقوله تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولُوا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [المتحة: ١]. أي إذ آتتكم.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٣١١/٢) والأرعية (ص ٧٣) وخزانة الأدب (٢٠/٤)، ٧٨/٩، ٨٠، ٨١، والدرر (٥٨/٤) وشرح شواهد المعنى (٨٦/١) والكتاب (١٦١/٣) ومراتب النحويين (ص ٣٦) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢١٨/١) والجنى الداني (ص ٢٢٤) وحواهر الأدب (ص ٢٠٤) ومغني اللبيب (٢٦/١).

قال أبو حيان: وهذا ليس بشيء بل «أن» في الآيتين مصدرية، والتقدير: بل عجبوا لأن جاءهم وكذلك ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الممتحنة: ١].

وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا «جمع الجوامع»، وهذا القدر إلى هنا نصف الكتاب. واعلم أني لما شرعت في شرحه، كنت بدأت أولاً بشرح النصف الثاني، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء جمع التكسير على طريقة المزج، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم، وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب، وإلغاء القطعة التي كتبها أولاً ممزوجة، ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة إلى تلك، ووصلت بينهما. ولا يضير كون الشرح على أسلوبين، نصفه بلا مزج، ونصفه ممزج، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوله. والله الموفق.



## في المجزورات وما حمل عليها وهي المجزومات

---

- المجزورات
- الحروف
- الإضافة
- الجوازم
- الحروف غير العاطفة



## الكتاب الثالث

### في المجزورات وما حمل عليها وهي المجزومات

#### المجزورات

وما يَسْتَتِيعُهَا من ذُكْر أدوات الشَّرْط غير الجازمة، وما استطرَد إليه من ذكر بَقِيَّة حروف المعاني المرتبة على حروف المُعْجَم، وآخرها نون التوكيد، وعقب بخاتمة من الثَّنَوَيْنِ.

(الجزّ إمّا بحرف أو إضافة) لا ثالث لهما، ومن زاد «التبعية» فهو رأي الأخفش مرجوح عند الجمهور - كما سيأتي -

فإن قلت: الجزّ بالإضافة أيضاً رأيُّه، وهو مرجوح، قلت: نعم ولكن المراد: الجزّ الكائِنٌ بسببها، أو فيها على رأي سيبويه مِنْ أنَّ الجَزَّ المضاف، وعلى رأي ابن مالك: أنَّه الحَرْفُ المقدَّر لا جازٍ سواه.

#### [الحروف]

(الحروف)، أي: هذا مَبْحَثُ حروف الجزّ ومُسَمَّيَت به، قال ابن الحاجب: لأنها تجزّ معنى الفعل إلى الاسم، وقال الرُّضَيّ: بل لأنها تعمل إعراب الجزّ، كما قيل: حروف النصب، وحروف الجزم. وكذا قال الرُّضَيّ، وتسميها الكَوَقِيُون: حُرُوفُ الإضافة، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: تُوصِلُهُ إليه، وتربطه به؛ وحُرُوفُ الصِّفَات، لأنها تُخْلِيطُ صِفَةً في الاسم، فقولك: جلسْتُ في الدَّار: دلت «في» على أن الدار وعاءٌ للجلوس. وقيل: لأنها تقع صفات لما قبلها من التكرات. وإنما عملت لما تقدّم من اختصاصها بما دخلت عليه، فأشبهت الفعل. ولم تعمل رفعا، لأنه إعراب العَمْد، ومدخولها فضلة، ولا نُصَباً لأنَّ محل مدخولها نصبٌ بدليل الرجوع إليه في الضرورة، ولو نُصِبَتْ لاحتَمَلَ أنَّه بالفعل، ودخل الحَرْفُ لإضافة معناه إلى الاسم كما في ما ضربت إلّا زيدا، فتعيّن عملها الجزّ.

## [إلى]

(إلى): له معان، فيكون (لانتهاه الغاية مطلقاً) أي: زماناً نحو: ﴿ثُمَّ أَوْتُوا الْبُيُوتَ إِلَى إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ومكاناً نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الأنعام: ١].

قال الرضي: ومعنى قولهم انتهاء الغاية وابتدؤها: نهايتها ومبدؤها.

(قال ابن مالك) في التسهيل: (والتبيين) قال في شرحه: وهي الميمنة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حُبّاً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ أَلَيْسَ لِحَبِّهِ إِلَئِي﴾ [يوسف: ٢٣].

قال: (وبمعنى في) أي الظرفية لقوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْبَيْتِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: فيه. وذكره جماعة في قوله:

١٠٤٧ - فلا تتركني بالسويد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب<sup>(١)</sup>

قال: (و) بمعنى (اللام) نحو: ﴿وَالْأَكْثَرُ إِلَيْهِ﴾ [النمل: ٢٣]، أي: لك. وقيل: هي لانتهاه الغاية أي: مُنْتَهَى إِلَيْكَ، (و) قال (الكوفية) وطائفة من البصرية: (و) بمعنى (مع) أي المعية وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه، أو التعلق بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] وقوله: ﴿وَأَيُّدِيكُمْ إِلَى الْمَرْفَقِ﴾ [المائدة: ٦] وقولهم: «الذود إلى الذود إبل»<sup>(٢)</sup>. ولا يجوز: إلى زيد مال، تريد: مع زيد مال. قال الرضي: والتحقيق أن «إلى» هذه لانتهاه، فقوله: «إلى المرافق»، أي مضافة إليها، والذود إلى الذود، أي مضافة إلى الذود.

وقال غيره: وما ورد من ذلك مؤوّل على أصلها. والمعنى في قوله «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»: مَنْ يُضَيِّفُ نَصْرَهُ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ، و «إلى» حينئذ أبلغ من «مع»، لأنك لو قلت: مَنْ يَنْصُرُنِي مع فلان لم يدل على أن فلاناً وَخْده يَنْصُرُك. وقيل: التقدير: مَنْ يَنْصُرُنِي حال كوني ذاهباً إلى الله.

(١) البيت من الطويل، وهو للناطقة الليباني في ديوانه (ص ٧٣) وأدب الكاتب (ص ٥٠٦) والأزهية (ص ٢٧٣) والنجى الداني (ص ٢٨٧) وخزانة الأدب (٤٦٥/٩) والدرر (١٠١/٤) وشرح شواهد المغني (ص ٢٢٣) ولسان العرب (٤٣٥/١٥) وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٩٨) وجواهر الأدب (ص ٢٤٣) ووصف المباني (ص ٨٣) وشرح الأشموني (٢٨٩/٢) ومعني اللبيب (ص ٧٥)

(٢) مثل يراد به أن القليل إذا جُمع إلى القليل كثر والذود ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل انظر جمهرة الأمثال (٣٧٥/١١)

(و) بمعنى (مِنْ) كقوله:

١٠٤٨ - نقول وقد عَالَيْتُ بِالْكُورِ قَوْفَهَا أَيْسَقَى فَلَا يَزْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ<sup>(١)</sup>

أي: مَنِي . (و) بمعنى (عند) كقوله:

١٠٤٩ - أَمْ لَا مَسِيْلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذَكَرَهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرُّحَيْقِ السَّنْسَلِ<sup>(٢)</sup>

أي: أَشْهَى عِنْدِي. كذا مثل ابن مالك، وابن هشام في المغني.

ونازعه ابن الدمايني<sup>(٣)</sup> بأنه تقدّم أَلْ المتعلّقة بما يفهم حُبّاً، أَوْ بُغْضاً مِنْ فِعْلٍ تَعَجَّبَ، أَوْ تَفْضِيلٍ، معناها: التَّيْيِنُ فعلى هذا تكون «إلى» في البيت مَبْنِيَّةٌ لِفَاعِلِيَّةٍ مجرورها لا قِسْماً آخر.

وأجاب شيخنا الإمام الشُّعْمِيّ<sup>(٤)</sup> بأن تِلْكَ شَرْطُهَا كَوْنُ التَّعَجُّبِ والتَّفْضِيلِ مِنْ نَفْسِ الْحَبِّ والبُغْضِ، وهي هنا متعلّقة بتفضيل من الشَّهْوَةِ.

(و) قال أبو الحسن (الأخفش: و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿وَلَاذًا حَلَّوْا إِلَيَّ شَكَايَتَهُمْ﴾

(١) البيت من الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ٨٤) وأدب الكاتب (ص ٥١١) والجنى الداني (ص ٣٨٨) والدرر (١٠٢/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٨٩/٢) وشرح شواهد المغني (٢٢٥/١) ومغني اللبيب (٧٥/١).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهللي في أدب الكاتب (ص ٥١٢) والجنى الداني (ص ٣٨٩) والدرر (١٠٢/٤) وشرح أشعار الهلليين (١٠٦٩/٣) وشرح شواهد المغني (١١٦/١) ولسان العرب (٣٤٣/١١ - سلسل) والمقاصد النحوية (٥٤/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣٧/٥) والاشتقاق (ص ٤٧٩) ومغني اللبيب (٧٤/١).

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندري المالكي المعروف ببلر الدين ابن الدمايني أديب، ناثر، ناظم، نحوي، عروصي، فقيه. ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ، واستوطن القاهرة، ولأزم ابن خلدون، وتصنّف لإقراء العربية بالأزهر، ثم تحول إلى دمشق، ومهاجراً، وعاد إلى مصر فولّي بها قضاء المالكية، وتوفي بكليرجا من الهند سنة ٨٢٧ هـ، وفي رواية سنة ٨٢٨ هـ. من تصانيفه شرح مغني اللبيب، وشرح لامية العجم للطبراني، ومختصر حياة الحيوان للدميري انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٧) وحسن المحاضرة (١١٣/١) وهدية العارفين (١٨٥/٢) وشذرات الذهب (١٨١/٧) والضوء اللامع (١٨٤/٧).

(٤) هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن حلف الله التيمي الداري القسنطيني الأصل، ويعرف بالشعبي مفسر، محدث، فقيه، أصولي، متكلم، نحوي. ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ، وقدم القاهرة، وتوفي سنة ٨٧٢ هـ. من تصانيفه. مهجج السالك إلى ألفية ابن مالك، وغيره. انظر ترجمته في حسن المحاضرة (٢٧١/١) والضوء اللامع (١٧٤/٢) وشذرات الذهب (٣١٣/٧) وبغية الوعاة (ص ١٦٣).

[البقرة: ١٤] أي بشياطينهم. (و) قال (الفراء): تكون (زائدة) للتوكيد كقوله تعالى: ﴿أَفَعِدَّةٌ مِنْ أَتَنِسٍ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو<sup>(١)</sup> أي تهوَّاهُم. وغيره خرَّجها على تضمين تَهْوَى معنى: تميل، أو على أَنَّ الأصل: تهوي بالكسر، فقلبت الكسرة فتحاً، والياء ألفاً كما قيل في ﴿تَايِبِينَ كَثِيرًا غَائِقَةً﴾ [العلق: ١٦]: ناصة. ذكره ابن مالك. قال ابن هشام: وفيه نظر، لأنَّ شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل، وأجاب ابن الصائغ: بأن أصل هذه الياء الحركة، وسكونها عارضٌ للاستئصال.

### [الباء]

(الباء: مكسورة) مطلقاً. (وقيل: تفتح مع الظاهر) فيقال: بَزَيْدٌ، قال أبو حيان: حكاه أبو الفتح عن بعضهم (للإصاق) ويقال: الإزاق، قال في «شرح اللب»<sup>(٢)</sup>: وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر. قال أبو حيان: قال أصحابنا: هي نوعان: أحدهما الباء التي لا يصل الفعل إلى المفعول إلّا بها نحو: سطوتٌ بَعَثُوا، ومررت بزيد. قال: والإصاق في: مررت بزيد مجازاً، لما التصق المروء بمكان بَقُرْبٍ زيدٌ جُجِلَ كأنه ملتصقٌ بزيد.

والآخر: الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تغيد مباشرة الفعل للمفعول نحو: أَمْسَكْتُ بزيد، الأصل: أَمْسَكْتُ زَيْدًا، فأدخلوا الباء، ليعلموا أنَّ إمساكك إتياء كان بمباشرة منك له بخلاف نحو: أَمْسَكْتُ زَيْدًا بدون الباء، فإنه يطلق على المنع من التصرف بوجوه ما من غير مباشرة. قيل: والإصاق معنى لا يفارق الباء؛ ولهذا لم يذكر لها سيويه معنى غيره<sup>(٣)</sup>.

زاد غيره: (والتمدية)، وتُسمّى بَاءَ الثَقُلِ أيضاً، وهي المعاقبة للهزمة في تصيير الفاعل مفعولاً.

وأكثر ما تُعدّي الفعل القاصر تقول في ذهب زيدٌ: ذهبت بزيد، وأذهبته، ومنه ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسْؤِرُهُمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقد تكون مع المتعدّي نحو: ﴿دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بِهَمِّهِمْ يَتَحَسَّبُونَ﴾ [الحج: ٤٠] وصككت الحجر بالحجر، والأصل: دفع بعض الناس بفضاً، وصكَّ الحجر الحجر.

(١) هذه قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد. انظر تفسير البحر المحيط (٤٢٢/٥).

(٢) كتاب «لبّ الألباب في علم الإعراب» لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني وأيضاً «لبّ الألباب في علم الإعراب» وهو مختصر الكافية لليضاوي. والكتابان عليهما شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٥، ١٥٤٦).

(٣) قال سيويه: «باء الجرّ إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربت بالسوط؛ ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما أتسع من هذا في الكلام فهذا أصله» (الكتاب: ٢١٧/٤).

(والسببية والاستعانة) جمع بينهما ابنُ مالك في الألفيّة، وابن هشام في المُعْني، وفسر الثانية بالدّاخلَة على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم، ومثّل الأولى بنحو: ﴿عَلَّمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْيَوْمَ﴾ [البقرة: ٥٤] وقال الرّضي: السببية فُزَع الاستعانة؛ ولذا اقتصر عليها - أعني الاستعانة - ابنُ مالك في «الكافية الكبرى»، وحذف السببية، وعكس في «التسهيل»، فاقصر على السببية، وقال في شرحه: باء السببية هي الدّاخلَة على صالح للاستعانة به عن فاعل مُعَدٍّ لها مجازاً نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء وقيل: أنزل ماءً أخرج من الثمرات رزقاً لصحّ وحسن، لكنه مجازٌ، والآخر حقيقة. ومنه: كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين، فإنه يصح أن يقال: كتبت القلم، وقطعت السكين.

والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرتُ على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز. انتهى.

وقال أبو حيان: ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مُدْرَجَةٌ في باء السببية قولٌ انفرد به، وأصحابنا فَرَّقُوا بين باء السببية وباء الاستعانة، فقالوا: باء السببية هي التي تدخل على سببِ الفعل نحو: مات زيد بالحبّ، وبالجوع، وحجبت بتوفيق الله، وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو: كتبت بالقلم، ونجّرت الباب بالقدوم، ويزيّت القلم بالسكين، وخُضَّتِ الماء برجلي، إذ لا يصح جعل القلم سبباً للكتابة، ولا القدوم سبباً للتجارة، ولا السكين سبباً للزّي، ولا الرجل سبباً للخوض بل السبب غير هذا.

(والظرفية): وهي التي يَحْسَنُ مَوْضِعُهَا «مِنْ» نحو: ﴿نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. ﴿يَجْعَلُكُمْ يَسَرَى﴾ [القمر: ٣٤].

(والمُصاحبة): وهي - كما قال ابن مالك - التي يَحْسَنُ مَوْضِعُهَا «مَعَ»، ويُفْنِي عنها، وعن مصحوبها الحال، نحو: ﴿أَقْبَلْتُ بِسَلَوٍ﴾ [هود: ٤٨]. أي مع سلام. ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ الرَّسُولِ الْبَشِيرُ﴾ [النساء: ١٧٠]. أي مع الحقّ، ومُحِقّاً. ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]. أي مع حَمْدِهِ وَحَامِدًا.

وهذه المعاني الخمسة تتجامع الإلصاق، كما نقله أبو حيان عن الأصحاب، وضمّ إليها بَاءَ الْقَسَمِ، ولذا ذكرونها متواليّةً خلاف صنيع التسهيل.

(والغاية): نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيًّا﴾ [يوسف: ١٠٠]. أي إليّ. (وكلها البدل): وهي التي يَحْسَنُ مَوْضِعُهَا بَدَلًا. (والتبويض): وهي التي يحسن موضعها «مِنْ» (على الصحيح) فيها. مثال الأول: قول عمر رضي الله عنه: «كَلِمَةٌ مَا يَسْتَوِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا» أي بدلها،

وقول الحمائي:

١٠٥٠ - فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شتوا الإعارة قُرساناً ورُكباناً<sup>(١)</sup>

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿يَتَكَيَّرُ بِمَاءِ بَدَا أَفْقٍ﴾ [الإنسان: ٦] أي منها وقوله:

١٠٥١ - قُرْنَنْ بِمَاءِ الْبَحْرِ<sup>(٢)</sup>

وقول الآخر:

١٠٥٢ - شُرِبَ التَّزْيِفُ بِزُدِّ مَاءِ الْحَشْرِجِ<sup>(٣)</sup>

(١) تقدم برقم (٧٥٩)

(٢) جزء بيت من الطويل، وتماه.

... نَسَمَ تَرْقَعَتْ مَتَى لَحِجْ خُفْصِرٍ لَهْنٌ نَتِيجُ  
وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية (ص ٢٠١) والأشياء والنظائر (٢٨٧/٤) وجواهر الأدب (ص ٩٩) وخرانة الأدب (٩٧/٧ - ٩٩) والفصائل (٨٥/٢) والدرر (١٧٩/٤) وسر صناعة الإعراب (ص ١٣٥، ٤٢٤) وشرح أشعار الهلليين (١٢٩/١) وشرح شواهد المغني (ص ٢١٨) ولسان العرب (٤٨٧/١ - شرب، ١٦٢/٥ - مخر، ٤٧٤/١٥ - متى) والمحتسب (١١٤/٢) والمقاصد الحوية (٢٤٩/٣) وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٥١٥) والأزهية (ص ٢٨٤) وأوضح المسالك (٦/٣) والحنى الداني (ص ٤٣، ٥٠٥) وجواهر الأدب (ص ٤٧، ٣٧٨) ووصف العباني (ص ١٥١) وشرح الأشموني (ص ٢٨٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٢٥٠) والمصاحبي في فقه اللغة (ص ١٧٥) ومعني اللبيب (ص ١٠٥).  
والنتيج. الصوت (لسان العرب. ٣٧١/٢ - نأج).

وفي البيت شاهد آخر غير الذي ذكره، وهو قوله. «متى لحج» حيث جاءت «متى» بمعنى «من» على لغة هذيل.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدوره.

فلثمتُ فهاه أخذاً بقرونها

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٨٨) والأغاني (١٨٤/١) وجمهرة اللغة (ص ١١٣٣) ولجميل بينة في ملحق ديوانه (ص ٢٣٥). ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية (٤٧/٩) والدرر (١٣٠/٤) ولسان العرب (٢٣٧/٢ - حشرج، ٥٣٣/١٢ - لثم). ولعبيد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية (١١٤/٢) والحيوان (١٨٣/٦). ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغني (ص ٣٢٠) والمقاصد الحوية (٢٧٩/٣). ولجميل أو لغيره في تهذيب تاريخ دمشق (٤٠٦/٣) ووفيات الأعيان (٣٧٠/١) وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٩١) وإصلاح المنطق (ص ٢٠٨) والجنى الداني (ص ٤٤) وجواهر الأدب (ص ٤٨) وعيون الأخبار (٩٢/٤) ومغني اللبيب (ص ١٠٥)

والتزيف: السكران المزروف العقل؛ وقال أبو منصور. ويقال للرجل الذي عطش حتى ييس عروقه وجفّ لسانه نزيف ومزوف؛ ثم استشهد بالبيت. انظر لسان العرب (٣٢٦/٩، ٣٢٧ - نزف).  
والحشرج: الماء الذي تحت الأرض لا يُقطن له في أباطح الأرض، فإذا حُفر عنه ذراع حاش بالماء، =



وهذا المعنى أثبتته الكوفيتون والأصمعيّ، والفارسيّ، والعُثبيّ وابن مالك. والأوّل: المتأخرون، وأنكروهما جماعة، وقالوا في أمثلة الأوّل: الباء للمسيبة. وأوّلوا أمثلة الثاني بأنّ «يُشْرَب»، و «شُرِبَ»، و «شُرِبَ» معنى: يروى ونحوه.

وقيل المعنى: يشرب بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعدل.

قال بعضهم: ولو كانت الباء للتبعض لصحّ زيد بالقوم، تريد: من القوم، وقبضت بالدرهم أي من الدراهم.

(قال ابن مالك) في التسهيل: (والتعليل) قال في شرحه: وهي التي يحسن موضعها اللام غالباً نحو: ﴿فَيُظَلِّقُونَ الْكَلْبَ كَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠]. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٢٠].

قال: واحترزت بقولي: غالباً من قول العرب: غَضِبْتُ لِفُلَانٍ إِذَا غَضِبْتُ مِنْ أَجْلِهِ وهو حَيٌّ، وغَضِبْتُ بِهِ إِذَا غَضِبْتُ مِنْ أَجْلِهِ وهو مَيِّتٌ. قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى، وكأنّ التعليل، والسبب عندهم شيء واحد. قال: ويدلّ لذلك أنّ المعنى الذي سُمّي به باء السبب موجود في باء التعليل؛ لأنّه يَصْلُحُ أَنْ يُنسَبَ الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصحّ ذلك في باء السبب، فتقول: ظَلُمْتُ أَنْفُسَكُمْ التَّخَذَكُمْ الْعِجْلَ. وأنا ﴿يَأْتِرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠]، فالباء فيه ظرفيّة، أي يأترون فيك، أي يتشاورون في أمرك؛ لأجل القتل. انتهى. وهذا هو الحق.

قال أيضاً: (والمقابلة) قال: وهي الدّاخله على الأغواض والأيمان، قال: وقد تُسَمَّى بَاءُ الْجَوْضِ نحو: اشترت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعف. والظاهر أنّها داخلة في باء البدل.

(و) قال (الكوفيّة: وبمعنى على) أي الاستعلاء، وجزم به ابن مالك نحو: ﴿لَنْ تَأْمَنَهُ بَيْتُكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: عَلَيْهِ بدليل: ﴿لَا كَمَا أَنْتُمْ عَنْ أَخِي﴾ [يوسف: ٦٤]. ﴿وَلَا مَرُوءًا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ﴾ [المطففين: ٣٠]. أي عَلَيْهِم، بدليل: ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [الصفّات: ١٣٧].

١٠٥٣ - أربّ يَسْئَلُ الثَّغْلِبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّغَالِبُ<sup>(١)</sup>

= تسميها العرب الأخصاء والكبرار والحشاج انظر اللسان (٢/ ٢٣٧ - حشرج).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «يقرونها» حيث جاءت الباء للتبعض

(١) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ملحق ديوانه (ص ١٥١). وللعباس أو لغاوي بن ظالم السلمي أو لأبي ذر الغفاري في لسان العرب (١/ ٢٣٧ - ثعلب). وراشد بن عبد ربّه في الدرر مع الهوامع/ ج ٢/ ٢٢ م

قالوا: (و) بمعنى (من، وفي اختصاصها بالسؤال بخلاف) فقيل: تختص به، وظاهر كلام أبي حيان أَنَّ الكوفة كلهم عليه كقوله تعالى: ﴿سَتَلَبِثُوا خِيَارًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ آبَائِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، وقوله علقمة:

١٠٥٤ - فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَذْوَءِ النِّسَاءِ طَيْبٌ<sup>(١)</sup>  
وقيل: لا، وعليه ابن مالك نحو: ﴿يَتَعَنُّوهُمْ بَيْنَ أَيْتِهِمْ وَيَاكُنْزِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢]  
﴿تَشَقَّقُ أَسْمَاءُ وَفَتَنٌ﴾ [الفرقان: ٢٥].

والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأولوا الآية، والبيت على أن المعنى: اسأل يسبيبه خبيراً، ويسبب النساء لتعلموا حالهنّ، أو تضمين السؤال معنى: الاعتناء والاهتمام. قالوا: ولَوْ كَانَتْ الْبَاءُ بِمَعْنَى: «عن» لجاز أطعمته بجوع، وصقته بعيمة<sup>(٢)</sup>، تريد: عن جوع، وعن عيمة.

قال ابن هشام: في التأويل الأول بُعْدٌ، لأنَّ المجزور بالياء هو المستول عنه، ولا يقتضي قولك: سألت بسببه أَنَّ المجزور هو المستول عنه.

(و) قال ابن هشام (الخضراوي: و) بمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث يُراد التشبيه نحو: لَقِيْتُ بَزِيدَ الْأَسَدِ ورأيت به القمر، أي لقيت بلقائي إِيَّاهُ الْأَسَدُ أي شَبَّهُهُ.

قال أبو حيان: والصحيح أنها للسبب أي بسبب لقائه، وسبب رؤيته.

(وتزاد توكيذاً في مواضع) ستة، وهي الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والمحال، والتوكيد، وهي مذكورة في محالها.

ومن غريب زيادتها أنها تزداد في المجزور كقوله:

١٠٥٥ - فَأَضْبَحْنُ لَا يَسْأَلُنَنِي عَنْ مِمَّا بِهِ<sup>(٣)</sup>

= (١٠٤/٤) وشرح شواهد المغني (ص ٣١٧) ولا نسبة في أدب الكاتب (ص ١٠٣، ٢٩٠) وجمهرة اللغة (ص ١١٨١) ومغني اللبيب (ص ١٠٥).

(١) البيت من الطويل، وهو لعلمة الفحل في ديوانه (ص ٣٥) وأدب الكاتب (ص ٥٠٨) والأزهية (ص ٢٨٤) والجنى الداني (ص ٤١) وحمامة البحري (ص ١٨١) والدرر (١٠٥/٤) والمقاصد النحوية (١٦/٣، ١٠٥/٤). ولا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٩) ووصف المباني (ص ١٤٤).

(٢) العيمة: شدة الشهوة إلى اللبن، وشدة العطش (المعجم الوسيط: ص ٦٤٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أَصْبَحْتُ فِي حُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٢١) وشرح التصريح (١٣٠/٢) والمقاصد النحوية (١٠٣/٤).

ولا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٤٥) وغزاة الأدب (٥٢٧/٩، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٢٩، ١١/١٤٢) =

(قال ابن مالك: و) تزداد (عوضاً) ومثله بقوله:

١٠٥٦ - لَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أُخُو يُقَوِّفَانِظَرَ بِمَنْ تَيْبِقُ<sup>(١)</sup>  
قال: أراد مَنْ تَيْبِقُ، فزاد الباء قَبْلُ: «مِنْ» عوضاً. (وحكاها) أيضاً (في عَنْ، وَعَلَى) وأنشد قوله:

١٠٥٧ - أَتَجَزَعُ إِنْ تَفَسَّ أَنْهَا جِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنِيكَ تَذْفَعُ<sup>(٢)</sup>  
أي: فهلاً عن التي بين جنيتك تَذْفَعُ، فحذف «عَنْ»، وزادها بعد الَّتِي عوضاً. وقول الآخر:

١٠٥٨ - إِنْ الْكَرِيمِ وَأَيُّكَ يَتَكَلَّمُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ<sup>(٣)</sup>  
أي: إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ، فحذف «عليه»، وزاد «على» قبل «مَنْ» عوضاً.

(وقامه في: «إلى»، و«في» و«اللام»، و«مِنْ») فقال في الشرح: يجوز عندي أَنْ يُعَامَلَ بِهِذِهِ الْمَعَامَلَةُ «مِنْ»، و«اللام»، و«إلى» و«في» قياساً على: «عَنْ» و«على»، و«الباء»، فيقال: عرفت مَنْ عَجِبْتُ، وَلِمَنْ قُلْتُ، وَإِلَى مَنْ آدَيْتُ، وَفِيمَنْ رَغِبْتُ.

= والدرر (١٠٥/٤)، (١٤٧) وسر صناعة الإعراب (ص ١٣٦) وشرح الأشموني (٤١١/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٤) ولسان العرب (٢٥١/٣ - ص ٣٥٤).

والشاهد فيه قوله: «عَنْ بَمَا» حيث أكد حرف الجر «عَنْ» تأكيداً لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له، وهو الباء التي بمعنى «عَنْ» والمتصلة في اللفظ بـ «بَمَا» الموصولة. والتوكيد على هذا النحو شاذ عند ابن مالك وابن عصفور؛ لأنه لم يفصل بين المؤكّد والمؤكّد، مع أن الحرف المؤكّد ليس من أحرف الجواب، والقياس القول: «عَنْ بَمَا».

(١) البيت من البسيط، وهو لسالم بن وابصة في شرح شواهد المغني (٤١٩/٢) والمؤتلف والمختلف (ص ١٩٧) ونوادر أبي زيد (ص ١٨١). وبلا نسبة في الدرر (١٠٧/٤) وشرح الأشموني (٢٩٢/١) ومجالس ثعلب (٣٠٠/١) ومغني اللبيب (١٤٤/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لزيد بن رزين في جواهر الأدب (ص ٣٢٥) وشرح شواهد المغني (٤٣٦/١). وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي (ص ١٠٥) وذيل سمط اللآلي (ص ٤٩). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٤٨) وخزانة الأدب (١٤٤/١٠) والدرر (١٠٧/٤) وشرح الأشموني (٢٩٥/٢) وشرح التصريح (١٦/٢) والمحتسب (٢٨١/١) ومغني اللبيب (١٤٩/١).

(٣) الرجز بلا نسبة في الأنباء والظنار (٢٩٢/١) والجني الداني (ص ٤٧٨) وخزانة الأدب (١٤٦/١٠) والخصائص (٣٠٥/٢) والدرر (١٠٨/٤) وشرح أبيات سيبويه (٢٠٥/٢) وشرح الأشموني (٢٩٤/٢) وشرح التصريح (١٥/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٤١٩) والكتاب (٨١/٣) ولسان العرب (٤٧٥/١١) - عمل) والمحتسب (٢٨١/١).

والأصل: عرفت مَنْ عجبت منه، وَمَنْ قلت له، وَمَنْ أدت إليه، وَمَنْ رغبت فيه، فحذف ما بعد مَنْ، وزيد ما قبلها عوضاً.

(ورده أبو حيان) أي الجَوْض بأنواعه فقال في الآيات المستشهد بها لا يتعين فيها التأويل المذكور، لاحتمال أن يكون الكلام تَمَّ عند قوله: فانظر، أي: فانظر لنفسك. ولما قَدَّم أنه لا يواتيه إلا أخو يَقَوَّ استدرك على نفسه، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرَّر وجود أخيه فقه، فقال: بمن تتق؟ أي لا أحد يوثق به فالباء في بـ «من» متعلقة بـ «تتق». وكذا البيت الآخر، يحتمل تمام الكلام عند قوله: إن لم يجدْ يَوْماً. أي: أنه إذا لم يجدْ ما يستعين به اعتمَلَ بنفسه. ثم قال: على مَنْ يتكل؟ وَمَنْ استفهامية، أي لا أحد يتكل عليه، فعلى متعلقة ببيتك ولم يؤول البيت الثاني، وقال في المقيس: هذا الذي أجازاه قياساً لم يثبت الأصل الذي يقاس عليه، ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدَلَّ به، ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشُّذُوذِ والنُّدُورِ، والجُود من الأصول بحيث لا يُقاسُ عليها، ولا يُلتَقَتُ إليها. قال: وقد نصَّ سيبويه على أنَّ «عن»، و «على» لا يُزادان لا عوضاً، ولا غير عوض.

### [حتى]

(حتى كإلى) في انتهاء الغاية، (لكن) «إلى» أمكنُ منها، ولذلك خالفناها في أشياء:  
الأول: أنها (تَقْبِلُ تَقْصِي الفِعْلُ شَيْئاً فَنَيْتاً). ولذا لا يجوز: كتبت حتى زيد، وأنا حتى عمرو، ويجوز: كتبت إلى زيد، وأنا إلى عمرو، أي هو غايتي كما في حديث مسلم: «أنا بك وإليك».

(و) الثاني: أنها (لا تَقْبِلُ الإبتداء) لِضَعْفِها في الغاية، فلا يقال: سِرْتُ من البصرة حتى الكوفة، كما يُقال: إلى الكوفة.

(و) الثالث: أنها (لا تَجُزَّ إلا آخراً) أي آخِرُ جُزءٍ نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.  
(قال الأكثر: أو ملائياً له) أي مُتصلاً به نحو: ﴿سَكَّرَهُمْ حَتَّى مَطَلَعِ النَّجْمِ﴾ [القدر: ٥].  
ولا يجوز: سِرْتُ حتى نَصَفَ الليل بخلاف «إلى». ومقابل الأكثر قول السِّيرافي وجماعة إنها لا تَجُزَّ إلا الآخر فقط دون المتصل به.

قال الرضي: وهو مردودٌ بالآية (خلفاً لابن مالك) إذ قال في التسهيل وشُرجه: والنزَمُ الزمخشريُّ كَوْنُ مَجْزُوعِها آخر جزء، أو ملائياً آخر جزء، وهو غير لازم بدليل قوله:

١٠٥٩ - عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَضَفْتُهَا رَاجِئاً فَعُدْتُ يَوْماً<sup>(١)</sup>

(١) البيت من الحفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤٤) والدرر (١٠٩/٤) وشرح التصريح =

قال أبو حيان: وما نقله الزمخشري هو قول أصحابنا؛ وما استدل به لا حجة فيه، لأنه لم يتقدم العاقل فيها حتى ما يكون ما بعدها<sup>(١)</sup> جزءاً له في الجملة المغنّية بحتى فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا.

ولو صرح فقال: ما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها كان ذلك حجة على الزمخشري.

ونحن نقول: إذا لم يتقدم في الجملة المغنّية بحتى ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به، ولا ملاقياً له. وكذا قال ابن هشام في المغني. على أن ابن مالك جزم واشترط ذلك في الكافية.

الرابع: أنها لا تجزئ إلاً ظاهراً خلافاً للمبرد والكوفي في تجويزهم جزأها المضممر مستدلّين بنحو قوله:

١٠٦٠ - فلا واللّه لا يلقى أناسٌ فكى حثاك يا ابن أبي زياد<sup>(٢)</sup>  
والجمهور قالوا: إنّه ضرورة.

قال أبو حيان: ومن أجاز جزأها المضممر أدخلها على المضممرات المجرورة كلها، قال: ولا ينبغي القياس على «حثاك» في هذا البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر. قال: وانتفاء الغاية في «حثاك» هنا لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحثاك، فلمل هذا البيت مصنوع انتهى.

ومثل ابن هشام في المغني<sup>(٣)</sup> بقوله:

١٠٦١ - أنت حثاك تقصّد كلّ فجٍ تُرجي منك أنهما لا تخب<sup>(٤)</sup>  
قال: واختلف في علة المنع. فقيل: هي أن مجرورها لا يكون إلاً بعضاً لما قبلها، أو كقبض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ. قال: ويردّه أنه قد يكون ضمير حافض

= (١٧/٢) وشرح شواهد المغني (٣٧٠/١) ومغني اللبيب (١٢٣/١) والمقاصد النحوية (٢٦٧/٣).  
(١) قوله: «حتى ما يكون ما بعدها» كذا في الأصل، والمعبارة مضطربة؛ ولعل «ما» الأولى رائدة من الناسخ.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الحنّ الداني (ص ٥٤٤) وجواهر الأدب (ص ٤٠٨) وخزانة الأدب (٤٧٤/٩، ٤٧٥) والدرر (١١١/٤) ووصف المياني (ص ١٨٥) وشرح الأشموني (٢٨٦/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٥) والمقاصد النحوية (٢٦٥/٣) والمقرب (١٩٤/١).

(٣) مغني اللبيب (ص ١٢٣)

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١١١/٤) وشرح الأشموني (٢٨٧/٢) وشرح التصريح =

كما في البيت، فلا يعود على ما تقدّم، وأنّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكلّ كقولك: زيدٌ ضربت القوم حتّاه.

وقيل: العِلَّةُ خَشْيَةُ التّبَايَها بالعاطفة. فإنّها تدخل عليه على الأصَحّ. قال: ويردّه أنّها لو دخلت عليه، لقليل في العاطفة: قاموا حتى أنت، وأكثرُ مَثَمُ حتى إِيّاكَ بالفصل، لأنّ الضمير لا يتّصل إلاّ بعامله، وفي الخافضة: حتّاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التّباس.

وقيل: العِلَّةُ أنّها لو دخلت عليه، قلبت ألفها ياء كما في إليّ، وهي فَرْعٌ عن «إلى» فلا تَحْتَمِلُ ذلك، وإلاّ ساوى الفَرْعُ الأصلَ.

قال شيخنا الإمام الثُّمَنِي: والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللّازم أنّ فرعية «حتى» عن «إلى» إنّما هي في المعنى والعمل، وذلك يُوجِبُ ألاّ يحتمل ما يحتمله إلى فيهما، لا في غيرهما.

وقال الشّاطبي: قال سيبويه: استغنّوا عن الإضمار في «حتى» بقولهم: حتى ذاك، وبالإضمار في «إلى»، لأنّ المعنى واحد، كما استغنّوا بـ «تَرَكَ» عن «وذَر»، و «ودَعَ».

(وإمالتها وعنى) بإبدال حائها عينا (لغة)، الأولى: يمنية، والثاني: هُدَلِيّة قال ابن مالك: قرأ ابن مسعود: ﴿لَيْسَ جُشْتُكَ حَتَّى جِيْنُ﴾ [يوسف: ٣٥]، فكتب إليه عمر: إنّ الله أنزل هذا القرآن عربياً، وأنزله بلغة قريش فلا تقرّهم بلغة هذيل.

(ومنع البصريّة جرّ ما لا يصلح) أن يكون (غاية لما قبلها)، وأوجّبوا فيه الرّفْع على أنّها ابتدائية نحو العجب حتّى الخُرّ يلبس زيدٌ. وجوّز جرّه الكسائيّ (و) الفراء.

ومنعوا أيضاً الجرّ فيما إذا تلا الاسم بعدها جملة اسميّة، وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى (نحو ضربت القوم حتّى زيد فتركت) وحتى زيد أبوه مضروب، وجوّز جرّه الكوفيّة.

(و) منع (الكوفيّة) الجرّ فيما إذا تلا الاسم الذي بعدها فِعْلٌ عابِلٌ في ضميره، نحو: ضربت القوم (حتى زيد ضربته)، وقالوا: لا يجوز حتّى يقال: فضرّبت، وجوزّه البصريّة فيهما، وجوّزوا في الأوّل أيضاً العطف والابتداء.

(و) منع (الكلّ) الجرّ فيما إذا تلاه اسم مفرد نحو: ضربت القوم (حتى زيدٌ مضروب) وأوجّبوا الابتداء.

= (٣/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٣٧٠) ومغني اللبيب (ص ١٢٣).

وفي البيت شاهد في قوله «أنها» حيث أتى باسم «أنّ» المخففة ضميراً مذكوراً لا محذوفاً.

وجوّزوهما، والعطف فيما إذا تلاه ظُرِفَ أو مجرور نحو: القوم عندك حتى زيد عندك، والقوم في الدار حتى زيد في الدار، أو جملة اسمية، وما بعدها شريك لما قبلها في المعنى نحو: ضربت القوم حتى زيد هو مضروب.

وجوّزوا الجرّ والعطف فيما إذا تلاه فِعْلٌ عامل في ضمير ما قبل حتى نحو: ضربت القوم حتى زيد ضربتهم، فإن كان في ضميره، وهو غير شريك فالابتداء، والحمل على الإضمار نحو: ضربت القوم حتى زيد ضربت أخاه.

وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة نحو: ضربت القوم حتى زيداً أيضاً، فأيضاً تدل على إرادة تكرر الفعل، وهذا المعنى لا يعطيه إلا العطف، كأنك قلت: ضربت القوم حتى ضربت زيداً أيضاً.

(وزعم الفراء الجرّ) بحتى (نيابة) عن إلى لا بنفسها كما جرّت الواو نيابة عن رُبّ. قال: وربما أظهروا «إلى» في بعض المواضع. قالوا: «جاء الخبر حتى إلينا» جمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكي.

(وتكون) حتى (حرف ابتداء) أي حرفاً تبتدأ بعده الجملة، أي تستأنف، وحينئذ (تليها الجملةتان) الاسمية كقول جرير:

١٠٦٢ - فما زالت القَتلى تُمجّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل<sup>(١)</sup>  
وقول الفرزدق:

١٠٦٣ - فواصباً حتى كُتِبَ تَسْبي<sup>(٢)</sup>

والفعلية المضارعة كقراءة نافع: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة: ٢١٤]،

(١) تقدم برقم (٩٦٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وجزءه:

كان أباهما نهشل أو مجاشع

وهو للفرزدق في ديوانه (٤١٩/١) وخزانة الأدب (٤١٤/٥)، ٤٧٦، ٤٧٧، (٤٧٨) والدرر (١١٢/٤) وشرح شواهد المغني (١٢/١)، (٣٧٨) وشرح المفصل (١٨/٨) والكتاب (١٨/٣) ومغني اللبيب (١٢٩/١). وبلا نسبة في وصف المباني (ص ١٨١) وشرح المفصل (١٢/٨) والمقتضب (٤١/٢).

(٣) أي برفع «يقول». وعلق أبو حيان في البحر المحيط (١٤٩/٢) على هذه القراءة، فقال: «إذا كان المضارع بعد «حتى» فعل حال، فلا يخلو أن يكون حالاً في حين الإخبار، نحو: مرض حتى لا يرجونه، وإما أن يكون حالاً قد مضت فيحكىها على ما وقعت فيرفع الفعل على أحد هذين الوجهين، والمراد هنا الماضي فيكون حالاً محكية، إذ المعنى: وزلزلوا فقال الرسول».

والماضية نحو: ﴿حَتَّى عَفَا﴾ [الأعراف: ٩٥]، والمصدرة بشرط نحو: ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ هُمْ إِذَا يَكُونُوا فِي الْحَاكَمِ﴾ [النساء: ٦] (خلفاً لابن مالك في زعمه) أنها (جازة قبل الفعل) (الماضي)، بإضمار «أن» بعدها على تأويل المصدر.

قال أبو حيان: وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام: لا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة.

(و) خلفاً (له وللأخفش) أبي الحسن (في) زعمهما (أنها) جائزة (قبل إذا) وأن إذا في موضع جرّ بها، والجمهور على أنها حيثئذ ابتدائية، وإذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها.

قال أبو حيان: وليس معنى قولهم: حرف ابتداء أنه يَصْحَبُهَا المبتدأ دائماً، بل معناه أنها بصدد أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا: هل ويل. ولكن، من حروف الابتداء، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ، وإنما كان يقع المعنى أنها تصلح أن يقع بعدها المبتدأ.

وما تقدم في تفسيره أخذاً من ابن هشام في المغني أولى وأقعد. ثم قال: قال بعض شيوخنا: ضابط حتى أنها إذا وَقَعَ بعدها اسم مفرد مجرور، أو مضارع منصوب فحرف جر، واسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف، أو جملة فحرف ابتداء. وتقدم من باب الحال أنه لا تدخل لهذه الجملة على الأصح.

(مسألة: متى دلت قرينة على دخول الغاية) أي التي بعد إلى، وحتى في حكم ما قبلها (أو) على (عليه) أي عدم دخوله فواضح أنه يعمل به.

فالأول نحو: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، ويغنيك الحائط من أوله إلى آخره، ذلّ ذكر الآخر، وجعله غاية على الاستيفاء. ﴿وَأَيُّوَيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. دلت السنة على دخول المرافق في الغسل:

١٠٦٤ - أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَحْلَهُ الْقَاهَا<sup>(١)</sup>

(١) البيت من الكامل، وهو للمتلين في ملحق ديوانه (ص ٣٢٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٠). ولأبي (أو ابن) مرواد التحوي في خزانة الأدب (٢١/ ٣)، والدرر (٢٤، ١١٣/ ٤) وشرح التصريح (١٤١/ ٢) والكتاب (٩٧/ ١) والمقاصد التحوية (١٣٤/ ٤) ولعمروا بن سعيد في معجم الأدياء (١٤٦/ ١٩). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٩) وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٥) والجني الداني (ص ٥٤٧، ٥٥٣) وخزانة الأدب (٤٧٢/ ٩) والدرر (١٤٠/ ٦) وشرح أبيات سيبويه (٤١١/ ١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦١٤) ووصف المباني (ص ١٨٢) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩) وشرح قطر الندى (ص ٣٠٤) وشرح الممصل (١٩/ ٨) ومغني اللبيب (١/ ٢٤).

والشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاه» حيث يجوز في «حتى» ثلاثة أوجه: الرفع على الابتداء، =



والثاني: نحو: ﴿ثَرَأْتُوا الصَّيْتَ إِلَى الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. دلّ التّهي عن الوصال على عدم دخول اللّيل في الصوم، ﴿فَنَظَرُوا إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنتظار حال اليسار أيضاً، وذلك يُؤدّي إلى عدم المطالبة، وتفويت حقّ الدّائن.

١٠٦٥ - سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيث لهم فلا زال عنها الخير مجنوداً<sup>(١)</sup>  
دلّ على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه.

(وإلا)، أي وإن لم تقم قرينة تدل على الدخول ولا عدمها (فثالثها) أي الأقوال (وهو الأصح).

ورأي الجمهور (تدخل مع حتى دون إلى) حملاً على الغالب في البابين، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في «إلى»، والدخول في «حتى» فوجب الحمل عليه عند التّردّد، وأولها يدخل فيها، وثانيهما لا فيها واستدلّ القولان في استواء حتى وإلى بقوله تعالى: ﴿فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى عَشْرِينَ﴾ [الصافات: ١٤٨]. وقرأ ابن مسعود ﴿عَتَى حِينَ﴾.

(ورابعها يَدْخُلُ معهما) أي مع إلى وحتى (إن كان من الجنس) و (لا) يدخل (إن لم يكن) نحو: إنه لينام اللّيل حتى الصّباح أو إلى الصّباح نقله أبو حيّان في حتى عن الفراء والزّمانى، وجماعة، وابن هشام في إلى غير المسّمى قائله، وهو قول الأندلسيّ فيما نقله الرّضيّ. (فإن كانت حتى عاطفة دخلت وفاقاً) نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. قال ابن هشام: ووهم من ادّعى الاتّفاق في دخول الغاية في حتى مطلقاً، وإنّما هو في العاطفة، والخلاف في الخافضة مشهور، قال: والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو.

### [رُبَّ]

(رُبَّ) بضمّ الراء، وتشديد الباء وفتحها. (ويقال: رَبّ) بفتح الراء (وَرُبّ) بضمّها، (وَرُبّت) بالضم، وفتح الباء والتاء (وَرُبّت) بسكون التاء (وَرُبّت) بفتح الثلاثة (وَرُبّت) بفتح الأولين، وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة. ورُبّا) بالضم، وفتح الباء المشدّدة (وَرُبّ) بالضم، وبالسكون (وَرُبّ) بالفتح والسكون، فهذه سبع عشرة لغة، حكاهما ما عدا «رَبّا» ابن هشام في المغني<sup>(٢)</sup>، وحكى ابن مالك منها عشرًا، وزاد أبو حيّان: «رَبّا».

= و «ألفاها» خبره، والجرّ على أن «حتى» حرف حرّ بمعنى «إلى»، والنصب على العطف بـ «حتى». ورُدّ الوجه الثالث بأن المعطوف بـ «حتى» لا يكون إلا بعضاً أو غاية للمعطوف عليه، و «النمل» ليس بعض «الراد» ولا غايته. وأجيب بأن البيت مؤوّل، والتقدير: ألقى ما ينقله حتى نمله، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١١٥/٤)

(٢) مغني اللبيب (١٢٢/١)

وزعم أبو الحسن علي (بن فضال) المجاشعي<sup>(١)</sup> في كتاب: الهوامل والعوامل<sup>(٢)</sup> أنها ثنائية الوضع ساكنة الثاني كهل، ويَل، وقد (وَأَن) فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة لا لغة (وَأَن) فتح الراء مطلقاً أي في الجميع شتدداً، ومخففاً مع التاء ودونها (شاذ). والجمهور على أنها ثلاثية الوضع، وأن التخفيف المذكور، وفتح الراء لغة معروفة.

(و) زعم (الكوفية وابن الطراوة: أنها اسم مبنية، لأنها في التقليل مثل «كَمْ» في التكثير، وهي اسم بإجماع، وللإخبار عنها في قوله:

١٠٦٦ - إِنْ يَفْتُلُوكَ، فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ<sup>(٣)</sup>  
ف «رُبَّ» عندهم مبتدأ، و «عار» خبره.

قال: وتكون معمولة بجوابها كذا فيبتدأ بها، فيقال: رُبَّ رجلٍ أَفْضَلُ من عمرو.

ويقع مُضْدرًا كَرُبَّ صرْبٍ ضربت، وظرفاً: كَرُبَّ يومٍ سرت، ومفعولاً به كَرُبَّ رَجُلٍ ضربت. واختار الرضبي أنها اسم، لأنَّ معنى رُبَّ رَجُلٍ في أصل الوضع قليل في هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل، كثير من هذا الجنس، لكن قال: إعرابه أبداً رَفَعٌ على أنه مبتدأ لا خبر له كما اختاره في قولهم: أَقَلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلا زِيداً لتناسيها في معنى القِلَّة. قال: فَإِنَّ كُفَّتْ بـ «ما»، فلا محل لها حينئذٍ لكونها كحرف النقي الداخل على الجملة.

ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسماً لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، فيقال: يَرُبَّ رجلٍ عالمٍ مررت، وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها، وذلك وجميع علامات الاسم متفية عنها.

(١) هو علي بن فضال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمة المجاشعي القيرواني، ويعرف بالفزدي، لأن الفزدي جده. أديب، نحوي، صرفي، لغوي، مفسر، مؤرخ، حروفي. ولد بهجر، وأقام يشداد وأقرأ بها النحو واللغة، واتصل بنظام الملك، وتوفي في ١٢ ربيع الأول سنة ٤٧٩ هـ. من تصانيفه: البرهان العملي في التفسير، إكسير الذهب في صناعة الأدب والنحو، شرح معاني الحروف للمراتي، الدول في التاريخ، الفصول في معرفة الأصول، وله شعر. انظر ترجمته في معجم الأديب (٩٠/١٤) وإنباه الرواة (٢٩٩/٢) وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٢٤) ورواة الجنان (١٣٢/٣) وبيعة الوعاة (ص ٣٤٥) وشنرات الذهب (٣٦٣/٣) وهدية العارفين (٦٩٣/١).

(٢) في معجم الأديب (٩١/١٤) وإنباه الرواة (٣٠٠/٢) وهدية العارفين (٦٩٣/١): «العوامل والهوامل»، وقال ياقوت «هو كتاب في الحروف خاصة».

(٣) تقدم برقم (٣١٦)

وأجيب عن البيت الأول بأنّ المعروف: وبعض قتل عار. وإنّ صحّت تلك الرواية، فعار خبر محلوف أي: هو عار، كما صرح به في قوله:

١٠٦٧ - يا رَبِّ هيجّا هي خَيْرٌ مِنْ دَعَا<sup>(١)</sup>

والجملة صفة المجرور، أو خبره إذ هو في موضع مبتدأ. قال أبو علي: ومن الدليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم، وبين ما تعمل فيه.

وفي مفادها أقوال: أحدها: أنها للتقليل دائماً، وهو قول الأكثر، قال في البسيط: كالخليل وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي الحسن الأخفش، والمازني، وابن السّراج، والجزمي والمبرد، والزّجاج، والزّجاجي، والفارسيّ والزّماني، وابن جنيّ والسّيرافي، والصّيمريّ، وجملة الكوفيين: كالكسائي، والفراء وابن سّعدان، وهشام، ولا مخالف لهم إلّا صاحب العين<sup>(٢)</sup>، انتهى.

(ثانيها): للتكثير دائماً، وعليه صاحب «العين» وابن درستويه، وجماعة وروى عن الخليل.

(ثالثها): وهو (المختار) عندي (وفاقاً للفارابي) أبي نصر<sup>(٣)</sup> وطائفة (أنها للتقليل

(١) الرجز للبيد في ديوانه (ص ٣٤٠) والأغاني (٢٩٥/١٥) وأما المرفعي (١٩١/١) والدر (١١٦/٤) رخزاة الأدب (٥٧٤/٩)، ٥٤٨، ٥٥١، وفصل المقال (ص ٩١) ومحاسن ثعلب (٤٤٩/٢) ومجمع الأمثال (١٠٣/٢). ويلا نسبة في رخزاة الأدب (٦٧/٣)، ٥٨٢، ٥٨٧.

والهيجا الحرب؛ تمّد وتقصّر.

وقد وقعت الجملة الاسمية نعتاً لمجرور «ربّ»؛ فـ «هي» مبتدأ، و«خير» خبره، والجملة نعت لـ «هيجّا».

وقبل هذا البيت.

لا ترجز القتيان عن سوء الرّعة

(٢) قوله «ولا مخالف لهم إلّا صاحب العين»؛ صاحب كتاب العين هو الخليل، وقد ذكر قبل أربعة أسطر أن الخليل ممن يقولون بأنّ «ربّ» للتقليل دائماً. وسيأتي في السطر التالي أن صاحب «العين» على أن «ربّ» للتكثير دائماً، ثم قال في آخر السطر: «وَرَوَى عن الخليل»؛ فعلى هذا لا شك أن السيوطي يرى أن الخليل ليس هو مؤلف «العين» ومن المعروف اختلاف الناس في مؤلف كتاب العين، فمنهم من ينسبه إلى الخليل، ومنهم من ينسبه إلى الليث بن نصر بن سيّار الخراساني. وانظر في ذلك كشف الطنون (ص ١٤٤٤ - ١٤٤٦).

(٣) هو أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر بن شبيب بن الحكم الصّفّار البخاري الفارابي. عالم بالعربية، فقيه، شاعر. توفي بعد سنة ٤٠٥ هـ. من تصانيفه: المخلخل إلى سيبويه، المخلخل الصنير في النحو، الرّد على حمزة في حدوث التصحيف. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٦٦/٦ - ٦٩).

غالباً، والتكثير نادراً. ورابعها عكسُهُ أي للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً، جزم به في التسهيل، واختاره ابن هشام في المغني.

(وخامسها): موضوعٌ (لهما) من غير غلبة في أحدهما. نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين.

(وسادسها: لم تُوضع لواحدٍ منهما، بل هي حرف إثبات لا يدلُّ على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج. واختاره أبو حيان.

(وسابعها): أنها (للتكثير في) موضع (المباهاة) والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلام وابن السِّدِّ.

(وقيل): هي (لِمنهم العُدَّة) تكون تقليلًا وتكثيرًا، قاله ابن الباذش وابن طاهر، فهذه ثمانية أقوال، حكاهما أبو حيان في شرح التسهيل. ومن ورودها للتكثير قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [البجنر ٢]، فإنه يكثرُ منهم تَمَنَّى ذلك، وحديث البخاري: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

ومن مواضع الفخر قول عمار بن عقيل:

١٠٦٨ - فَإِنْ تَكُنَّ الْأَيَّامُ شَبِيحَ مَفْرَقِي وَأَكْثَرْنَ أَشْجَانِي، وَفَلَّانَ مِنْ غَرِيبِي  
فِيَا رَبِّ يَزُمُ قَدْ شَرِيتَ بِمَشْرِبِ شَفِيتَ بِهِ عَنِّي الصَّدَى بَارِدَ عَذْبِ<sup>(٢)</sup>

وقول الآخر:

١٠٦٩ - فِيَا رَبِّ يَوْمُ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلِي بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ يَمْشِي<sup>(٣)</sup>

ومن ورودها للتقليل:

١٠٧٠ - أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

(١) من حديث أم سلمة، قالت: استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال «سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا تُنح من الخرائن! أيقظوا صواحب الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» رواه البخاري في العلم باب ٤٠، والتهجد باب ٥، واللباس باب ٣١، والأدب باب ١٢١، والفتن باب ٦ (الأحاديث ١١٥ و ١١٢٦ و ٣٥٩٩ و ٥٨٤٤ و ٦٢١٨ و ٧٠٦٩) ورواه أيضاً الترمذي في الفتن باب ٣٠، ومالك في الموطأ (كتاب اللس، حديث رقم ٨)

(٢) البيتان من الطويل، وهما في الدرر (١١٨/٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢٩) وخزانة الأدب (٦٤/١) والدرر (١١٨/٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٦) وشرح شواهد المعني (١/٣٤١، ٣٩٣). وبلا نسة في شرح التصريح (١٨/٢) ومعني الليب (١/١٣٥) والمقرب (١/١٩٩).

وذِي شَامَةِ عَرَاءٍ فِي حَرِّ وَجْهِهِ مَجْلَلَةٌ لَا تَنْقُصِي لِأَوَانٍ<sup>(١)</sup>  
أَرَادَ: عَيْسَى، وَأَدَمَ، وَالْقَمَرَ.

(وتصدر) وجوباً (غالباً)، قال أبو حيان: والمراد تصديرها على ما تتعلق به، فلا يقال: لقيت رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ، لَا أَوَّلَ الْكَلَامِ<sup>(٢)</sup>، فَقَدْ وَقَعْتَ خَبِيراً لـ «إِنْ» و «أَنْ» الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَجَوَاباً «لِلْوُجْهِ»، قَالَ:

١٠٧١ - أَمَاوِيٌّ لِّإِسَى رُبٌّ وَاحِدٌ أُمُّهُ مَلَكْتُ، فَلَا أَسْرَ لَدَيْ وَلَا قَتْلُ<sup>(٣)</sup>  
وقول الآخر:

١٠٧٢ - تَبَيَّنْتُ أَنَّ رُبَّ امْرِئٍ خَيْلٌ خَائِنٌ أَمِينٌ، وَخَوَانٌ يُخَالُ أَمِينًا<sup>(٤)</sup>  
وقال:

١٠٧٣ - وَلَوْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ كَيْفَ خَلَقْتُهُمْ لَرُبَّ مُقَدِّ فِي الْقُبُورِ وَحَامِدٍ<sup>(٥)</sup>  
قال شيخنا الإمام السُّمَّيْ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَعْدَ ذَلِكَ ضَرْبَ نَكْرَةٍ.  
(وَلَا تَجَزَّ غَيْرُ نَكْرَةٍ مَعَهَا مُعَرَّبًا، كَانَ أَوْ مَبْنًى كَقَوْلِهِ:

١٠٧٤ - رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ<sup>(٦)</sup>  
(خِلَافًا لِمُضْمَرٍ) فِي تَجْوِيزِ جِزْمِهَا الْمَعْرُوفَ بِالْمُخْتَجَا بِقَوْلِهِ:

١٠٧٥ - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْتَلِّ فِيهِمْ وَغَنَاجِيحُ بَيْتُهُنَّ الْمِهَازُ<sup>(٧)</sup>  
بِجَرِّ الْجَامِلِ.

(١) تقدم البيت الأول منهما برقم (١٢٨)؛ وقد استشهد به ثُمَّ فِي قَوْلِهِ «لَمْ يَلْذُهُ» وَالْأَصْلُ «لَمْ يَلْذُهُ» فَسَكَنَ اللام للضرورة الشعرية، فالنطق ساكنان، فحزك الثاني بالفتح لأنه أخف.

(٢) أي ليس المراد بقوله «تصديرها» وقوعها أول الكلام

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في الدرر (١١٩/٤) ولم ألق عليه في ديوانه

والشاهد في البيت قوله: «إِنِّي رَبٌّ وَاحِدٌ أُمُّهُ» حَيْثُ وَقَعْتَ «رَبٌّ» خَبِيراً لـ «إِنْ»، وَقَوْلُهُ: «وَاحِدٌ أُمُّهُ» نَكْرَةٌ لَا يَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ

(٤) تقدم برقم (٥٣٥)

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٣/٤).

(٦) تقدم برقم (٣٠٢)

(٧) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٣١٦) والأزهية (ص ٩٤، ٢٦٦) وخزانة

الأدب (٥٨٦/٩، ٥٨٨) والدرر (١٢٤/٤) وشرح شواهد المغني (٤٠٥/١) وشرح المصطل (٢٩/٨)،

(٣٠) ومعني الليبي (١٣٧/١) والمقاصد النحوية (٣٢٨/٣). وبلا نسبة في أوصح المسالك (٧١/٣):

وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرفع، وإن صحّت بالجرح خرج على زيادة «أل»؛ ولأنها إمّا للقلّة، أو للكثرة، وغير النكرة لا يحتملها، لأن المعرفة إمّا للقلّة فقط كالمفرد، والمثنى، أو للكثرة فقط كالجمع، وما لا يحتملها لا يحتاج إلى علامة يصير بها نصّاً.

(وفي وجوب نمته) أي مجرورها (خُلِفَ)، فقال المبرد وابن السّراج والفارسي، والعبدّي، وأكثر المتأخّرين، وعُزّي للبصريّين: يجب لأن «رُبّ» أُجْرِيت مُجْرَى حَرْفِ التَّنْهِـيـة حيث لا تقع إلا صَدْرًا ولا يتقدّم عليها ما يعمل في الاسم بعدها، بخلاف سائر حروف الجز، وحُكِمَ حَرْفُ التَّنْهِـيـة أن يدخل على جُمْلَةٍ، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجُمْلَةٍ لذلك.

وقد يُوصف بما يجري مجراها من ظرف، أو مجرور أو اسم فاعل، أو مفعول. وجزم به ابن هشام في «المغني»، واختاره الرّضويّ.

وقال الأخفش، والفراء، والزّجاج، وأبو الوليد الوحشي، وابن طاهر وابن خروف: لا يجب، وتضمّنها القلّة أو الكثرة يقوم مقام الوصف، واختاره ابن مالك، وتبعه أبو حيّان ومنع كونها لا تقع إلا صدرًا بما تقدّم. وكوّن ما يعمل فيما بعدها لا يتقدّم مقتضياً لِشَبْهِهَا بحرف التَّنْهِـيـة، بأن لنا ما لا يتقدّم على المجرور الذي يتعلّق به، ولا يلزم أن يكون جارياً مجرى التَّنْهِـيـة نحو: بكم درهم تصدّقتُ، على الخبريّة.

(ويجوز مضافاً إليه ضمير مجرورها معطوفاً) عليه (بالواو) خاصّة. نحو: رُبّ رجل وأخيه رأيتُ. وسوّج ذلك كون الإضافة غير مخضة، فلم تُقدِّ تعريفاً. وقال الجوزولي: لأنه يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع.

قال الرّضوي: ولو كان كذلك لجاز: رُبّ غلام والسيد، ولا يجوز ذلك في غير المعطف من التوابع، ولا في المعطف بغير الواو.

(وفي القياس) في المعطوف بالواو (خُلِفَ) فأجازه الأخفش، واختاره ابن مالك وأبو حيّان، وقصره ميبويه على المسموع. أمّا ما حكاه الأصمعيّ من مباشرة «رُبّ» للمضاف إليه الضمير حيث قال لأعرابية: أفلان أبّ أو أخ، فقالت: ربّ أبيه، ورُبّ أخيه، تريد: رُبّ أب له ورب أخ له تقليداً للانفصال، لكون أب وأخ من الأسماء التي يجوز الوصفُ بها، فلا

= والجنى الداني (ص ٤٤٨، ٤٥٥) وجواهر الأدب (ص ٣٦٨) والدرر (٢٠٥/٤) وشرح الأشموني

(٢٩٨/٢) وشرح التصريح (٢٢/٢) وشرح ابن حنبل (ص ٣٧٠).

والجامل: صاحب الجمال، كالباهر لصاحب البقر، وهو أيضاً قطع الجمال برعاته وأربانه. والمؤنل:

من «أبل» الرجل إذا كثرت إبله واتخذ إبلًا واقتناها، والمؤنل هو ما يتخذ للقتية. والعناجيح: جمع

عُنُوج، وهي جِهاد الخيل والإبل وطوالها. والمهار: جمع مَهْر، وهو ولد العرس.

يُقاس عليه اتفاقاً.

(وتجر ضميراً)، ويجب كونه (مفرداً مذكراً) وإن كان المميّز مثنى أو جمعاً، أو مؤنثاً،  
وكونه (يفسره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذي يقصده المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه،  
فيقال: رُبُّهُ رَجُلًا ورُبُّهُ رجلان، ورُبُّهُ رجلاً، ورُبُّهُ امرأة، ورُبُّهُ امرأتين، ورُبُّهُ نساءً قال:

١٠٧٦ - ربه امرأ بك نال أمتع عزة وغنى بُعِيْدَ خِصَاصٍ وَهَوَانٍ<sup>(١)</sup>

قال أبو حيان: وسُمع جؤه في قوله:

١٠٧٧ - وَرُبُّهُ عَظِيمٌ أَتَقْنُذْتُ مِنْ عَظِيهِ<sup>(٢)</sup>

على تية: «من» وهو شاذ.

(وجوز الكوفيّة مطابقتها) إلى الضمير لها أي النكرة المفسّرة في التثنية والجمع،  
والتأنيث قياساً وسماحاً قال:

١٠٧٨ - رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِماً فَاجْبِئْهُ<sup>(٣)</sup>

قال ابن عُصفور: وذلك لا يجوز عندنا، لأن العرب اسْتَعْنَتْ بِثْنِيَةِ التَّمْيِيزِ وَجَمْعِهِ عَنْهُ  
كما استغنوا بتركه من «وَدَع» و «وَدَعَ».

قال أبو حيان: وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ وَضْفِ مَجْرُورِ رَبٍّ لَمْ يَقُلْ بِهِ هُنَا، قَالَ ابْنُ أَبِي  
الرَّبِيعِ: لِأَنَّهُ اسْتَغْنَى بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْإِضْمَارُ مِنَ التَّفْخِيمِ عَنِ الْوَضْفِ، فَصَارَ قَوْلُكَ: رَبُّهُ رَجُلًا  
بِمَنْزِلَةِ: رَبُّهُ رَجُلٌ عَظِيمٌ لَا أَقْلِرُّ عَلَى وَضْفِهِ.

(والأصح أنه) أي: هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة في دخول رَبٍّ عليه لما  
أشبهها في أنه غير معيّن ولا مقصود.

وقال بعضهم: إنه نكرة، واختاره ابن عُصفور لوقوعه موقع النكرة، وكأنك قلت: رَبُّهُ

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٥/٤) ولله «أوفى» في موضع «أمنع».

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وإه رابت وشيكاً صَنَعَ عَظِيمِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٧/٤) وشرح الأشموني (٢٨٥/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦) وشرح

عمدة الحفاظ (ص ٢٧١) والمقاصد النحوية (٢٥٧/٣)

وقد جاء هذا البيت في أكثر الروايات: «وربّه عطيّاً» ينصب «عطيّاً» على التمييز.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٩/٣) والدرر (١٢٨/٤) وشرح الأشموني

(١٨٧/١) وشرح التصريح (٤/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٨٧٤)

ومغني اللبيب (ص ٤٩١) والمقاصد النحوية (٢٥٩/٣).

ويروي «الحمد» مكان «المجد»، ويروي «ربة فتية» بجزء «فتية».

شيء، ثم فسرت الشيء الذي تريده بقولك: رجلاً، قال: بخلاف الضمير العائد على نكرة مُقدمة نحو: لَقِيتُ رجلاً فُضِرتُهُ لأنه نائب مناب معرفة، إذ الأصلُ: فُضِرت الرجل، أو متأخرة، وهو واقع موقع معرفة نحو: نِعِمَّ رجلاً زيد، فالضمير في نعم واقع موقع ظاهر معرّف بال، أو مضاف إلى ما هي فيه.

(و) الأصحّ (أنه) أي جَرَّ رَبُّ الضمير (ليس قليلاً ولا شاذاً) بل جائز بكثرة فصيحاً. وقال ابن مالك: هو قليل، وفي بعض كُتُبِه شاذّ. قال أبو حيان: وليس بصحيح إلا إن عُني بالشذوذ شذوذ القياس، وبالقلة بالنسبة إلى جرّها الظاهر، فإنه أكثر من جرّها الضمير.

(و) الأصحّ (أنها زائدة في الإعراب لا المعنى) قال أبو حيان: ويدلّ عليه قولهم: رب رجلي عالم يقول ذلك، فلولا أن رَبَّ زائدة في الإعراب ما جاز ذلك لما يلزم من تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، فَجَعَلَ: رَبَّ رجل في موضع رَفَعَ بالابتداء هو الذي سَوَّغَ ذلك، وإن كانت تدلّ على معنى، لأنّ الزائد منه ما لا يتغيّر المعنى بزواله، وهو الزائد للتوكيد، ومنه ما يتغيّر ويسمى زائداً اصطلاحاً باعتبار تخطّي العامل إليه كقولهم: جِئْتُ بلا زاد، فإن النحاة قالوا: لا زائدة ولو أُزِيلَتْ لتغيّر المعنى، ومقابل الأصحّ قول ابن أبي الزيّع إنها غير زائدة لأنها تحرز معنى، والزائدة لا تحرز، وإنما يكون مؤكّداً.

(و) الأصحّ بناءً على أنها زائدة في الإعراب (أن محلّ مجرورها على حسب العامل) بعدها، فهو نَصَبٌ في نحو: رَبُّ رَجُلٍ صالح لقيت، ورفع في نحو: رَبُّ رجلٍ عندي، ورفع أو نَصَبٌ في نحو: رَبُّ رجلٍ صالح لقيته. (لا لازم النصب) بالفعل الذي بعدها، أو بعامل محذوف بخلافاً للزجاج ومتابعيه في قولهم بذلك، لما يُلْزَمُ عليه من تعدي الفعل المعتدي بنفسه إلى مفعوله بوساطة رَبِّ، وهو لا يحتاج إليها، وعلى الأول (فيعطف عليه) أي على محلّ مجرورها، كما يعطف على لفظه قال:

١٠٧٩ - وَسِرُّ كَسْتِيْنِي سِنَاءٌ وَسُنْمًا ذَعَرْتُ بِمَدْلَاحِ الْهَجِيرِ نَهْرُضِي<sup>(١)</sup>  
 فعطف «سُنْمًا» على محل «سِرُّ»، لأنه في موضع نصب بذعرت، أراد: ذعرت بهذا الغرس النهوض ثوراً وبقرة، والسُنْم: بقرة الوحش بضم السين المهملة، وفتح النون المشددة.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٧٦) وجمهرة اللغة (ص ٨٦١) ولسان العرب (١٠/١٦٥ - ستق). وله أو لأبي ذؤاد الإيادي في الدرر (٤/١٢٩) وشرح شواهد المعني (١/٤٠٣)، ولم أقع عليه في ديوان أبي ذؤاد ولا سببة في خزنة الأدب (٩/٥٦٧) ومعني اللبيب (رقم ٢١٣). والسنُّ الثور الوحشي. وسبق: اسم جبل. والسناء: الارتفاع والمدايح العرس الكثير العرق، وكانت في الأصل «مدلاج» بالجمع، والصواب «مدلاج» بالحاء المهملة، ويروى أيضاً: «بمزلاج» كما في اللسان. والهجير: وقت الهجرة والحرّ.



(و) الأصَحُّ (أنها تتعلق) كسائر حروف الجر. وقال الزَّمانِي وابن طاهر لا تتعلق بشيء الحروف الزائدة.

والأصحُّ أن التعلُّقُ بالعامل الذي يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً في موضعه، أو مفسراً له، قاله أبو حيان. وقال ابن هشام: قولُ الجمهور: إنها معديةٌ للعامل، إن أرادوا المذكورَ فخطأ، لأنه يتعدى بنفسه، أو محذوفاً تقديره: حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مُستغنى عنه، ولم يلفظ به في وقت.

فقولي: والأصحُّ منصَّبٌ على مسألتي التعلُّق، وكونه بالعامل معاً، كما قررته. ومقابله في الثانية قول الجماعة المذكورين.

(ثم) على التعليق (قال لُكَّةٌ) الأصهباني<sup>(١)</sup> (حَذَفُهُ لَحْنٌ) ممنوع، وقال: ما ورد من ذلك مصنوعٌ.

(و) قال (الخليل وسيبويه نادر) كقول الشماخ:

١٠٨٠ - وَدَوِّيْزُ قَفَرٍ تُمَشِّي نَمَائِهَا كَمْشِي النَّصَارَى فِي خِيَفَافِ الْيَرْئَدِجِ<sup>(٢)</sup>  
أي: قَطَعَتْهَا. قال أبو حيان: ومما يَرُدُّ قول «لُكَّةٌ» قَوْلُهُمْ: رُبُّ رَجُلٍ قَامَ، ورب ابن خبير من ابن، وقول الشاعر:

١٠٨١ - أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَنُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ<sup>(٣)</sup>

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزولي: كثير) وبه جَزَمَ ابن الحاجب.  
(ورابعها واجب) نقله صاحب البسيط عن بعضهم، قال: لأنه معلوم كما حُلِفَ مِنْ «بسم الله» وتالله لأفعلن.

«وخاصمها»: قال ابن أبي الربيع: (بجب) حَذَفُهُ (إِنْ قَامَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ) نحو: رُبُّ رَجُلٍ يَفْهَمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، أي: وَجَدْتُهُ، فَإِنْ لَمْ تَقَمْ مَقَامَهُ جَازَ الْحَذْفُ وَعَدَمُهُ، سِوَاهُ كَانَ هُنَاكَ دَلِيلٌ أَمْ لَا، كَانَ تَسْمَعُ إِنْسَانًا يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا عَالِمًا، فَنَقُولُ: رُبُّ رَجُلٍ عَالِمٌ

(١) لُكَّةُ الأصهباني، ويقال «لُكَّة» هو الحسن بن عبد الله المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته.  
(٢) البيت من الطويل، وهو لثماخ في ديوانه (ص ٨٣) والدرر (١٣٠/٤) وسر صناعة الإعراب (ص ٦٤٩) والكتابات (١٠٤/٣) ولسان العرب (٢٨٣/٢) - ردج، ٢٧٧/١٤ - دوا، ٢٨١/١٥ - مشي) والمعاني الكبير (٣٤٦/١).

ويرى «نعاها» مكان «نعامها». واليرندج والأرنج: الجلد الأسود. وتمشي: تكثر المشي. شته أسوق النعام في سوادها مخفاف اليرندج، وخصَّ النصاري لأنهم كانوا معروفين بلبسها.

(٣) تقدم بالرقم (٣٠٠).

رأيت. ولك حذف رأيت، وكأن يقول ذلك ابتداءً غير جواب.

(ويجب كونه) أي الفعل الذي يتعلّق به رُبّ (ماضيّاً) مَعْنَى، قاله المبرّد، والفارسيّ وابن عُصفور، وقال أبو حيان: إنه المشهور، ورأي الأكثرين.

(وقيل يأتي حالاً) أيضاً، فلا يقال: رُبّ رَجُلٍ سيقوم، قاله ابن السّراج (وقيل: و) يأتي (مستقبلاً) أيضاً قاله ابن مالك كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، وقول هند أم معاوية:

١٠٨٢ - يَا رَبَّ قَاتِلَةَ غَدَاً يَا لَهْفِ أُمِّ مُعَاوِيَةَ<sup>(١)</sup>

والأزَلون تأوّلوا الآية على أنه مَوْضِعُ الماضي على حد: ﴿وَقَدْ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩، ويس: ٥١، والزمر: ٦٨، وق: ٢٠] قال ابن هشام: وفيه تكلف لاقتضائه أَنَّ الفِعْلَ المستقبَل عُبِّرَ به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل، قال: والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله: يَا رَبَّ قَاتِلَةَ غَدَاً.

وأجاب شيخنا الإمام الشّمني: بأنّه لا تكلف لأنهم قالوا: إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقّق فاستعمل معها ربّما المختصّة بالماضي، وعُدل إلى لفظ المضارع، لأنه كلام مَنْ لا خُلف في إخباره، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي، فهو مستقبل في التّحقيق، ماضٍ بحسب التأويل.

وأما البيت فأجاب أبو حيان بأنّه من باب الوصف بالمستقبل<sup>(٢)</sup>، لا مِنْ باب تعلّق «رُبّ» بما بعدها، قال: ونظيره قولك: رُبّ مَسِيءٍ الْيَوْمَ يُحْسِنُ غَدَاً، أي رُبّ وجَلٍ يوصف بهذا.

(ولا يسبقها) متعلّقها، لأنّ لها الصّدر (وقد يُسبِقُ بالاً، ويا) واقعة صدرأً، جواب شرط غالباً، كقوله:

١٠٨٣ - أَلَا رُبّ مَاخُوذٍ بِإِجْرَامٍ غَيْرِهِ فَلَا تَسْأَلُنَّ هِجْرَانٍ مَنْ كَانَ مُجْرِمًا<sup>(٣)</sup>  
وقوله:

(١) البيت من محزوه الكامل، وهو لهند بنت عتبة والدة معاوية بن أبي سفيان في الجنى الداني (ص ٤٥١) والدرر (١٣٣/٤) وشرح شواهد المعني (٤١٠/١)، ويلا نسبة في معني الليب (١٣٧/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو عدم وصف مجرور «رّب»، وقيل: الموصوف محذوف، والتقدير: ربّ امرأة قاتلة.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٤٣٣/٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لضمرة بن ضمرة في لسان العرب (٢٣٩/٨ - طبع). ويلا نسبة في الدرر (١٣٤/٤).

١٠٨٤ - فَإِنْ أُتِيَ مَكْرُوباً فَيَا رَبِّ فِتْنَةً<sup>(١)</sup>

ومن سبقها بيا، لا في جواب شرط حديث: «يا رب كاسية»<sup>(٢)</sup>.

### [على]

(على للاستعلاء) حساً نحو: ﴿وَعَلَيْكَ وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] أو معنى نحو: ﴿فَضَلْنَا بِمَنْهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿وَلَا تَجَالِ عَلَيْهِمْ ذَرَّةً﴾ [البقرة: ٢٢٨] قال ابن مالك: ومنه المَقَابِلَةُ لِلْأَمِّ الْمَفْهُمَةُ ما يجب، كقوله:

١٠٨٥ - قِيُومٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا<sup>(٣)</sup>

وما وقع بعد «وجب» أو شبهه، أو يُكْتَر، أو صُعْب ونحوه، مما فيه ثِقَلٌ، أو دَلٌّ على تمكّن نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. «أَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَقَلْتُ». قال الكوفي والمُعَنِّي، وابن مالك وبمعنى: مع أي المصاحبة نحو: ﴿وَهَاقَى الْكَاثِلَ عَلَى حُجَيْبٍ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حبه. ﴿وَلَيْكَ لَدُوٌّ مَقْرُورٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الزَّعَد: ٦]. أي مع ظلمهم. (و) بمعنى (في) أي الظرفية نحو: ﴿وَأَقْبَحُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى ثُلَايِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي في ملكه. ﴿وَنَحَلُ الْبَيْتَةَ عَلَى حِينٍ عَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] أي حين. (و) بمعنى (من) نحو: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين: ٢] أي من الناس. ﴿يُفْرِجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> [المؤمنون: ٥، ٦] أي منهم بدليل الحديث: «احفظ عورتك إلا من زوجتك، وما ملكت يمينك»<sup>(٥)</sup> (و) بمعنى (هن) أي المجاوزة نحو:

(١) صدر بيت من الطويل، وصجزه:

كشمت إذا ما اسود وجه الجبان

وهو لامريء القيس في ديوانه (ص ٨٦) وفيه «بهمة» مكان «فتية»، والدرر (١٤٣/٤).

(٢) تقدم تخريجه صفحة ٣٤٨ حاشية (١). ويروى «فرب» مكان «يا رب» رواية «يا رب» في البخاري (كتاب للتهجد، باب ٥، حديث رقم ١١٢٦).

(٣) تقدم بالرقم (٣٢٤)

(٤) تمام الآيتين ٥ و ٦ من سورة المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾.

(٥) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك»، قال: قلت: يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا يرينها»، قال: قلت: يا رسول الله إذا كان أحدنا خالياً؟ قال: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس» رواه أبو داود في الحقايق باب ٢، والأدب باب ٢٢، والترمذي في الأدب باب ٢٢ و ٣٩، وابن ماجه في النكاح باب ٢٨، وأحمد في المسند (٣/٥، ٤).

١٠٨٦ - إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ<sup>(١)</sup>

(و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي بأن كما قرأ أبي<sup>(٢)</sup> (و) بمعنى (اللām) أي التعليل نحو: ﴿وَلَشَكَّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي ولأجل هدايته إليكم.

والبصريون قالوا: لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف، فكننت تقول: وليت عليه، أي: عنه، وكتبت على القلم أي به، وجاء زيد على عمرو أي معه، والدرهم على الصندوق، أي فيه، وأخذت على الكيس، أي: منه. وأولوا ما تقدم على التضمين، ونحوه، فضمن «تتلو» معنى: «تقول»، و«رضي» معنى «عطف»، و«اكتالوا» معنى: «حكموا» في الكل، و«حافظون» معنى: قاصرون، و«حقيق»: معنى حريص، و«لتكبروا» معنى: تحمدا.

(وحدثها وزادتها ضرورة) كقوله:

١٠٨٧ - تَحِجُّ فُجْدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لِقَضَانِي<sup>(٣)</sup>  
أي: لَقَضَى علي<sup>(٤)</sup>. وقوله:

(١) صدر بيت من الوافر، وصحزه:

لعمرك الله أعجبي رضاها

وهو للمحقف العقيلي في أدب الكاتب (ص ٥٠٧) والأزهية (ص ٢٧٧) وخزانة الأدب (١٠/١٣٢، ١٣٣) والدور (٤/١٣٥) وشرح التصريح (٢/١٤) وشرح شواهد المغني (١/٤١٦) ولسان العرب (١٤/٣٢٣ - رضي) والمقاصد الحوية (٣/٢٨٢) ونوادر أبي زيد (ص ١٧٦) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١١٨) والإنصاف (٢/٦٣٠) وأوضح المسالك (٣/٤١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٤) والجنى الداني (ص ٤٧٧) والخصائص (٢/٣١١، ٣٨٩) ووصف المجاني (ص ٣٧٢) وشرح الأشموني (٢/٢٩٤) وشرح شواهد المغني (٢/٩٥٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٥) وشرح المفصل (١/١٢٠) ولسان العرب (١٥/٤٤٤ - يا) والمحتسب (١/٥٢، ٣٤٨) ومغني اللبيب (٢/١٤٣) والمقتضب (٢/٣٢٠).

(٢) انظر تفسير البحر المحيط (٤/٣٥٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمروة بن حزام في خزانة الأدب (٨/١٣٠) والدور (٤/١٣٦) وشرح شواهد المغني (١/٤١٤) والمقاصد النحوية (٢/٥٥٢). ولرجل من بني حلاف في تخلص الشواهد (ص ٥٠٤) وللكلابي في لسان العرب (٧/١٩٥ - غرض، ١٨٧/١٥ - قضى) وبلا نسبة في الحنى الداني (ص ٤٧٤) وخزانة الأدب (٩/١٢٠) والدور (٥/١٨٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٨) ومغني اللبيب (١/١٤٢، ٢/٥٧٧).

(٤) في الأصل: «يفضي علي»، ولعل الأصوب ما أثبتناه.

١٠٨٨ - أبى الله إلا أن سرحة مالك على كُلى أفتان العضاء تروى<sup>(١)</sup>

فـ «على» زائدة، لأن «راق» يتعدى بنفسه. وجوز ابن مالك زيادتها في الشتر كحديث: «من حلف على يمين»<sup>(٢)</sup>، أي: يميناً. وقال أبو حيّان: هو على تضمين حَلَف بمعنى: «جَسَرَ». (وجوز الأخفش حذفها، ونصب تاليها مفعولاً) نحو: «ولكن لا تَوَاعِدُونَنِي رِأْسًا» [البقرة: ٢٣٥] أي على سِرٍّ «لَا تَعْلَمُونَ هَمَّ سِرِّكَ الْمُسْتَقِيم» [الأعراف: ١٦]، أي على صراطك.

(وزعمها ابن الطراوة وأبو عليّ الفارسيّ (والشّلويّين اسماً) دائماً معرباً لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلة تصريفها لا يوجب لها البناء، قال ابن خروف: وهو القياس.

(وقيل: مبتدأ) كـ «هذا» بدليل أن «على» الاسم على رأي الجمهور مبتدأ، وكذا «عن»، والكاف ومد، ومنذ اسماً، لتضمنها معنى الحرف الذي يكونه، لأنها بمعنى واحد فحملت عليها «على» طرداً للباب. قال صاحب الإفصاح: وهذا هو الوجه والقياس.

(و) زعمها (الأخفش) اسماً (إذا كان مجروراً، وفاعل متعلقها ضمير في) مُسْتَمَى (واحد) كقوله تعالى: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَيْدَكَ» [الأحزاب: ٣٧] وقول الشاعر:

١٠٨٩ - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنْ الْأُمُورُ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا<sup>(٣)</sup>

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظنّ وفقد وعدم كما تقدّم.

قال أبو حيّان، وابن هشام: وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً حيث لا لصح حُلُولُ «فوق»

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٤١) وأدب الكاتب (ص ٥٢٣) وأساس البلاغة (ص ١٨٥ - روق) والجبى الداني (ص ٤٧٩) والدرر (١٣٧/٤) وشرح التصريح (١٥/٢) وشرح شواهد المعنى (٤١٠/١) ولسان العرب (٤٧٩/٢ - سرح) ومغني اللبيب (١٤٤/١) وبلا نسبة في حواهر الأدب (ص ٣٧٧) وخزانة الأدب (١٩٤/٢، ١٤٤/١٠، ١٤٥) وشرح الأشموني (٢/٢٩٤).  
(٢) رواه مسلم في الإيمان (حديث ١٦) عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه».

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني في الدرر (١٣٩/٤) وشرح أبيات سيويه (٣٣٨/١) وشرح شواهد المعنى (٤٢٧/١، ٨٧٤/٢) والكاتب (١٦٤/١). ولشمر بن أبي خازم في العقد الفريد (٣/٣٠٧) ولم أتع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٢/٧) وأمالى ابن الحاجب (٢/٦٧٩) والجبى الداني (ص ٤٧١) وخزانة الأدب (١٤٨/١٠) ومغني اللبيب (١٤٦/١) والمقتضب (٤/١٩٦)، (٢٠٠)

محلّها، ولأنّها لو لزمت اسميتها لما ذكر لَزِمَ الحُكْمُ باسميّة إلى في نحو: ﴿قَصْرُهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ﴿وَأَنْتُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٣٢]. ﴿وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥]، قال: فليخرج هذا كله على التعلّق بمحذوف كما في «سَقِيَا لَكَ، أو على حذف مضاف، أي هوّن على نفسك، واطمئن إلى نفسك. انتهى.

قال ابن الدمايني: وقد يقال: لا نسلم أنّ ما كان بمعنى شيء ويصحّ حلوله محله. (وأجراه) أي أجرى الأخفش ما قاله في «على» من اسميتها في الحالة المذكورة كقول امرئ القيس:

١٠٩٠ - دَغَّ عَنكَ نَهْباً صِيح في حَجَرَاتِهِ<sup>(١)</sup>

وقول أبي نواس:

١٠٩١ - دَغَّ عَنكَ لَوْسِي، فإِنَّ اللومَ إِغْرَاءً<sup>(٢)</sup>

قال ابن هشام: وقد تقدّم ما فيه. قال: ومما يَدُلُّ على أنّها ليست اسماً: أنّه لا يصحّ حلول الجانب محلّها.

### [حسن]

عَنَ للمجاوزة: وهي الأصل، ولهذا عدّي بها صدّ، وأعرض وأضرب، وانحرف، وعدّل، ونَهَى، ونَأَى، وحَزَفَ<sup>(٣)</sup>، ورَحَلَ، واستَغْنَى، ورَغِبَ، ونحوها، ومنه: باب الزّواية والإخيار، لأن المروئي، والمُخْبَرُ به مجاوزٌ لمن أخذ عنه.

(قال الكوفيّة، وابن قُتيبة، وابنُ مالك: والاستعانة) كالباء نحو: ﴿وَمَا يَطِيقُ عَنِ الْمَوْتِ﴾ [النجم: ٣]. أي: به. (والتعليل) نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْقَارُ ابْنِ هِمْزٍ لِأَيِّهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن حديثاً ما حليثُ الراجل

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٩٤) وخزانة الأدب (١٥٩/١٠، ١٧٧/١١) والدرر (١٤٠/٤) وشرح شواهد المغني (٤٤٠/١) ولسان العرب (٥٢٢/٢ - صبيح، ١٦٨/٤ - حجر، ٧٧/٦ - ريس، ٣١٨/٧ - سقط) ومغني اللبيب (١٥٠/١) والمقاصد للنحوية (٣٠٧/٣). وبلا نسبة في الجي الداني (ص ٢٤٤) والمقرب (١٩٥/١).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وداوني بالتي كانت هي الداء

وهو لأبي نواس في ديوانه (٢١/١) وخزانة الأدب (٤٣٤/١١) والدرر اللوامع (١٤٢/٤) ولسان العرب (١٨٤/٨ - شفع) ومغني اللبيب (١٥٠/١).

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْزَنُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣].

[التوبة: ١١٤]. ﴿وَمَا تَحْنُ بِتَارِكَةٍ آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]. (وبمعنى علي): أي الاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿فَلَنَمَّا يَتَغَلَّبَنَّ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محدد: ٣٨] وقول الشاعر:

١٠٩٢ - لَا أَبْنُ عَمَكَ، لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبِ عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي<sup>(١)</sup>  
أي: على (و) بمعنى (بعد) نحو: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: بَعْدَ طَبَقٍ. ﴿يَحْزُونُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِيهِ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣] بدليل ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِيهِ﴾ [المائدة: ٤١]. ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيعَنَ لِلزَّيْمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

والبصريون قالوا: هي للمجازاة في الجميع، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لمجاز أن تقع موقعها، فيقال: زَيْدٌ عَنِ الْفَرَسِ أَي: عَلَيْهِ، وَجِئْتُ عَنِ الْعَصْرِ، أَي: بَعْدَهُ، وَتَكَلَّمَ عَنِ خَيْرٍ، أَي: بِهِ، بَلِ التَّقْدِيرُ: مَا صَدَرَ نُطْقُهُ عَنِ الْهَوَى. وما كان استغفار إبراهيم إلا صادراً عَنِ مَوْعِدَةٍ. وما تَحْنُ بِتَارِكَةٍ آلِهَتِنَا صَادِرِينَ عَنِ قَوْلِكَ، وَضَمَّنَ يَتَغَلَّبُ مَعْنَى: يَرْغَبُ، وَأَفْضَلْتُ مَعْنَى: انْفَرَدْتُ.

(قال بعضُ شيوخنا): قال أبو حيان: ووقوعها بمعنى: بَعْدَ لتقارب معنى البُعْدِيَّةِ والمجازة، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا جَاءَ بَعْدَ الشَّيْءِ، فَقَدْ عَدَا وَقْتَهُ، وَجَاوَزَهُ. قال أبو حيان: قال بعضُ شيوخنا: وينبغي على قولهم أنها بمعنى: بَعْدَ أن تكون حيثُ ظَرْفًا، قال: ولا أعلم أحداً قال: إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرفُ الجزاء.

(و) بمعنى: (في) أي: الظَّرْفِيَّةُ كقوله:

١٠٩٣ - وَأَسَ (٢) سِرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَإِنِيَا<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب (ص ٥١٣) والأزمية (ص ٢٧٩) وإصلاح المنطق (ص ٣٧٣) والأغاني (١٠٨/٣) وأمالى المرتضى (٢٥٢/١) وجمهرة اللغة (ص ٥٩٦) وخزانة الأدب (١٣٧/٧)، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، والنذر (١٤٣/٤) وسطم اللآلي (ص ٢٨٩) وشرح التصريح (١٥/٢) وشرح شواهد المغني (٤٣٠/١) ولسان العرب (٥٢٥/١١) - فضل، ١٦٧/١٣، ١٧٠ - دين، ٢٩٥، ٢٩٦ - عن، ٥٣٩ - لوه، ٢٢٦/١٤ - خزا) والمؤتلف والمختلف (ص ١١٨) ومغني اللبيب (١٤٧/١) والمقاصد النحوية (٢٨٦/٣). ولكعب العنوي في الأزمية (ص ٩٧). وبلا نسبة في الأشباه والظواهر (٢٦٣/١)، ١٢١/٢، ٣٠٣، والإنصاف (٣٩٤/١) وأوضح المسالك (٤٣/٣) والجنى الداني (ص ٢٤٦) وجواهر الأدب (ص ٣٢٣) وخزانة الأدب (١٠/١٢٤، ٣٤٤) والخصائص (٢٨٨/٢) ووصف المباني (ص ٢٥٤، ٣٦٨) وشرح الأشموني (٢/٢١٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٤) وشرح المعصل (٨/٥٣)

(٢) في الأصل. «أواس»، والتصويب من المصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٣٧٠) والنذر (٤/١٤٥) وشرح شواهد المغني =

أي «في» كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسْ فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. ورُدَّ بأن تعدية «وَنِي» بـ «عن» معروف، وفُزِقَ بين وني عنه، ووني فيه بأن معنى الأول: جَاوَزَهُ، ولم يدخل فيه، والثاني دخل فيه وفتر.

(زاد ابن مالك: والبدل نحو) قوله تعالى: ﴿لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] وحديث الصَّحِيحَيْنِ (صومي عن أمك<sup>(١)</sup>). (زاد (ابن هشام) في الْمُغْنِي. (و) معنى: (من) نحو: ﴿يَقْبَلُ الْكُفَّةَ عَنْ عَاوِيَةَ﴾ [الشورى: ٢٥]. ﴿تَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فَتَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧]. الآية (و) معنى: (الباء) وفُزِقَ بينه وبين الاستعانة ومَثَلَهُ بِالْآيَةِ السَّابِقَةِ، ومَثَلُ الاستعانة بنحو: رَمِيَتْ عَنِ الْقَوْسِ لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «رَمِيتَ بِالْقَوْسِ»، حكاه الفراء.

(وزيادتها ضرورة) كقوله:

١٠٩٤ - فَأَضْبَحْنَ لَا يَسْأَلُنَّ عَنْ بِمَا بِهِ<sup>(٢)</sup>

(خلافاً لأبي حنيفة) حيث أجزأها في الاختيار، واستندل بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] أي: أمره.

### [في]

(في للظرفية مكاناً وزماناً) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿عَلَيْتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتُكُمْ فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢، ٣، ٤] حقيقة كالآية، (ومعجازاً) نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأَوَّلِي الْأَلْبَابَ لِمَلِكِكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

= (١/٤٣٤). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٤٧) وجواهر الأدب (ص ٣٢٤) وشرح الأشموني (ص ٢٩٥) ومغني اللبيب (١/١٤٨).

(١) رواه مسلم في كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (حديث رقم ١٥٦) عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صومٌ نذرٍ أفأصومُ عنها؟ قال: «أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها؟» قالت: نعم، قال: «فصومي عن أمك». ورواه البخاري في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (حديث رقم ١٩٥٣) مختصراً وليس فيه «فصومي عن أمك».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

اصْبَحْتُ فِي حُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصُوبُ

وهو للأسود بن يعقوب في ديوانه (ص ٢١) وشرح التصريح (١٣٠/٢) والمقاصد النحوية (١٠٣/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٤٥/٣) وخزانة الأدب (٥٢٨، ٥٢٩، ١١/١٤٢) والدرر (٤/١٠٥، ١٤٧) ومصر صناعة الإعراب (ص ١٣٦) وشرح الأشموني (٤١١/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٤) ولسان العرب (٣/٢٥١ - صعد) ومغني اللبيب (ص ٣٥٤).



﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾ [يوسف: ٧]. (قال الكوفي، وابن قتيبة وابن مالك: ومعنى الباء) نحو: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، أي بسببه.

١٠٩٥ - يَبْيِزُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى<sup>(١)</sup>

أي: يَطْعَن. (و) بمعنى (على) نحو: ﴿وَلَا صَبْرَكُمْ فِي مَجْلُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها. (و) بمعنى (مع) أي: المصاحبة نحو: ﴿أَدْخَلُوا فِيْ أُمُورِ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي مَعَهُمْ. ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]. (و) بمعنى (من) كقوله:

١٠٩٦ - وهل يَؤَمِّنُ مَنْ كَانَ أَحْدُثُ عَصْرِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَخْوَالِ<sup>(٢)</sup>  
أي منها. (و) بمعنى: (إلى) نحو: ﴿قَرَدُوا أَبْيَهُتَ فِيْ أَقْوَاهِمَ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إليها.

(زاد ابن مالك: والتعليل) كحديث: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا»<sup>(٣)</sup>. «في النفس مائة من الإبل»<sup>(٤)</sup>. «الحُبُّ في الله، والبُغْضُ في الله من الإيمان»<sup>(٥)</sup> بدليل الحديث الآخر: «أَنْ تُحِبَّ لِلَّهِ، وَتُبْغِضَ لِلَّهِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) حُجِرَ بَيْتٌ مِنَ الطُّوَيْلِ، وَصَلَرَهُ:

وَرَكِبَ يَوْمَ الرُّوحِ مَتَا فَوَارِسَ

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ٦٧) وأدب الكاتب (ص ٥١٠) والأزهرية (ص ٢٧١) وخزانة الأدب (٤٩٣/٩، ٤٩٤) والدرر (١٢٩/٤) وشرح شواهد المغني (٤٨٤/١) ولسان العرب (١٦٧/١٥ - فيا) ونوادر أبي زيد (ص ٨٠). ولا نسبة في أوضح المسالك (٣٩/٣) والجني الداني (ص ٢٥١) وشرح التصريح (١٤/٢) ومغني اللبيب (١٦٩/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢٧) وأدب الكاتب (ص ٥١٨) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٥) وخزانة الأدب (٦٢/١) والحنى الداني (ص ٢٥٢) وجواهر الأدب (ص ٢٣٠) والدرر (١٤٩/٤) وشرح شواهد المغني (٤٨٦/١) ولا نسبة في الخصائص (٣١٣/٢) ووصف المباني (ص ٣٩١) وشرح الأسموني (٢٩٢/٢) ولسان العرب (١٦٨/١٥ - فيا) ومغني اللبيب (١٦٩/١).

(٣) جزء من حديث رواه البخاري في الأذان باب ٩٠ (حديث ٧٤٥) والمساواة باب ٩ (حديث ٢٣٦٤) عن أسماء بنت أبي بكر ورواه أيضاً مسلم في البرّ (حديث ١٣٣) وابن ماجه في الإقامة باب ١٥٢.

(٤) رواه الإمام مالك في الموطأ (كتاب العقول، باب ذكر العقول، حديث رقم ١) عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في العقول: «أن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعي حديقاً مائة من الإبل، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة مثلاً، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفي السن خمس، وفي الموضحة خمس».

(٥) ذكره البخاري في ترجمة الباب الأول من كتاب الإيمان دون ذكر سنّده.

(٦) رواه الإمام أحمد في المسند (٢٨٦/٤) من حديث البراء بن عازب، وفيه: «إن أوسط عرى الإيمان أن =

(والمقايسة): وهي الدّاخلَة بين مفعول سابق، وفاضلٍ لاحق نحو: ﴿فَمَا مَنَعُ الْحَيَوَّةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]. وقول الخضر لموسى: «ما علمي وعلمك في علم الله إلا كما غمس هذا الطائرُ بِمَنقاره من البحر»<sup>(١)</sup>.

والبصريّون قالوا: لا تكون إلا للظرفيّة، وما لا تظهر فيه حقيقة فهي مجازيّة. (وهل تزد) أقوال:

أحدها: نعم، في الاختيار، وغيره نحو: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِشِيرَ اللَّهِ﴾ [هود: ٤١]. ثانيها: لا، ولا في الضّرورة. (ثالثها): وهو رأي الفارسي: تزد (ضرورة) لا اختياراً كقوله:

١٠٩٧ - أنا أبو سَغْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْزُلِدَجَا<sup>(٢)</sup>  
أي: يخال سواده.

### [الكاف]

(الكاف للتشبيه) نحو: زيد كالأسد (والتعليل) أثبت قوم. قال ابن هشام: وهو الحق، سواء جرّدت نحو: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]. أي: أعجب، لأنه لا يفلح الكافرون، أو وصلت بما المصلريّة نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُمْ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. (ونفاه الأكثرون).

وثالثها: تفيد (إن كُفِّت بما) كحكاية سيبويه «كما أنه لا يعلم فيتجاوز الله عنه»<sup>(٣)</sup> واختاره ابن مالك.

قال الكوفيّة والأخفش: والاستعلاء، وحكوا أنّ بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟

= تحب في الله وتبغض في الله. ورواه أيضاً (٢٤٧/٥) من حديث معاذ بن جبل، وفيه: «أفضل الإيمان أن تحب الله وتبغض في الله وتعمل لسانك في ذكر الله».

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري في التفسير (تفسير سورة الكهف، باب ٤، حديث رقم ٤٧٢٧) من طريق ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ، وفيه: «... فقال الخضر لموسى: ما علمك وعلمي وعلم الخلائق في علم الله إلا مقدار ما غمس هذا المصنور منقاره».

(٢) الرجز لسويد بن أبي كاهل الشكري في خزنة الأدب (١٢٥/٦) والدور (١٥٠/٤) وشرح شواهد المعني (٤٨٦/١). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٣٠) وشرح الأشموني (٢٩٣/٢) ومعني اللبيب (١٧٠/١).

واليرتدج: الجلد الأسود.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (١٤٠/٣): «ومأثته [يعني الخليل] عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حق كما أنك ههنا، فزعم أن العاملة في أنّ الكاف و «ما» لغو، إلا أن «ما» لا تحلف من =

فقال: كخير، أي على خير. وكن كما أنت أي: على ما أنت عليه. وغيرهم قال: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي كصاحب خير وعلى أن «ما» موصولة، أي: كالتّي هو أنت. (و) قال «السّيرافي وابن أبي الخبّاز» في «النهاية»<sup>(١)</sup> (والمبادرة) إذا اتصلت بـ «ما» نحو: صلّ كما يَدْخُلُ الوقت وسلمّ كما تَدْخُلُ. قال ابن هشام: وهو غريب جداً.

(وتؤدّ توکیداً) قال في التسهيل: إن أُمِنَ اللَّبَسَ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي ليس مثله شيءٌ، وإلاّ لزم إثبات المِثْل، وهو محال. وبعضهم قال: الزائد لفظ المِثْل، والأوّل أولى، بل القول بزيادة الاسم لم يثبت. (وجرّها المضمر ضرورة) كقوله:

١٠٩٨ - وإن يكُ إنسا ما كهّا الإنسانُ تَفْعَلُ<sup>(٢)</sup>

أي ما مثلها، وقوله:

١٠٩٩ - فلا ترى بَغْلاً ولا حَلِيباً كَهْ ولا كَهْنٌ إلّا حَاطِلًا<sup>(٣)</sup>

وعبارة التسهيل: ودخلوها على ضمير الغائب المجرور قليل. قال أبو حيان: ومعنى كلامه يفهم جوازه على قِلته، واختصاصه بالغائب والمجرور. وأصحابنا خَصَّوه، وأطلقوا الْمُضْمَر، وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حيثل الكسر.

١١٠٠ - وإذا الحزْبُ شَمَرَتْ لم تكن كي حين ندعو الكُفَّاءَ فيها نَزَالِي<sup>(٤)</sup>

= ههنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ «كأن» كما ألزموا النون «الأفعَلَن» واللام قولهم: إن كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان. وبذلك على أن الكاف هي العاملة قولهم. هذا حقّ مثل ما أنك ههنا.

(١) «النهاية في النحو» لابن المبيّز. انظر القهارس العامة.

(٢) حُجِرَ بيت من الطويل، وصلده:

لئن كان من جنٍّ لأبرح طارقاً

وهو للشنفرى في ديوانه (ص ٧١) وخزانة الأدب (١١/٣٤٣، ٣٤٥) والدرر (٤/١٥١) وشرح شواهد المعنى (٢/٩٠٠) ولسان العرب (١٥/٢٣٥ - كهّا، ٤٧٩ - ها) والمقاصد النحوية (٣/٢٦٩).

(٣) الرجز لرؤية في ديوانه (ص ١٢٨) وخزانة الأدب (١٠/١٩٥، ١٩٦) والدرر (٤/١٥٢، ٢٦٨/٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/١١٣) وشرح التصريح (٢/٤) والمقاصد النحوية (٣/٢٥٦). وللمعاج في الكتاب (٢/٣٨٤) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٨) وجواهر الأدب (ص ١٢٤) ووصف المباني (ص ٢٠٤) وشرح الأشموني (٢/٢٨٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٦٩).

والبعل: الزوج. والحلائل: جملة حليّة، وهي الزوجة. والحائل والمعاضل سواء، وهو المانع من التزويج.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/١٩٧، ١٩٨) وشرح الأشموني (٢/٢٨٦) والمقاصد النحوية (٣/٢٦٥) والدرر (٤/١٥٤).

وحكوا فيه، وفي المخاطب عن الحسن: أنا كك، وأنت كي، وفي المرفوع:  
١١٠١ - قلت إنني كَأَنْتِ ثُمَّةٌ لَمَّا<sup>(١)</sup>

وفي المنصوب:

١١٠٢ - فَأَحْسِنْ وَأَجْمَلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يَأْسِرْ كِلَيْكَ آسِرٌ<sup>(٢)</sup>  
وحكوا: أَنْتِ كَأَنَا، وَكَهُوَ. انتهى.

فلذا عَبَّرَتْ بِمَا تَقْدِمُ، وَإِنَّمَا لَمْ تُجَرِّهِ اخْتِيَاراً اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِمِثْلِ وَشَبْهِهِ كَمَا اسْتَفْنَوْا فِيهِ  
بـ «إِلَى» عَنْ «حَتَّى»، نَحْوُ عَلَيْهِ سَيُوبَةُ<sup>(٣)</sup>.

(وتقع اسماً مرادفةً لِمِثْلِ جَارَةً أَيْضاً، ثُمَّ قَالَ سَيُوبَةُ) وَالْمَحْقُقُونَ: لَا تَقَعُ كَذَلِكَ إِلَّا  
(ضُرُورَةً)، وَحَيْثُ لَا تَجْرُ بِالْحَرْفِ كَقَوْلِهِ:

١١٠٣ - يَفْضَحُكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَهَمِ<sup>(٤)</sup>

١١٠٤ - بِكَالْقُوَّةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ<sup>(٥)</sup>

وبالإضافة كقوله:

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

شَبَّتِ الْحَرْبُ خَضَّتْهَا وَكَمَعَتْهَا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٥٥/٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٩٤/١٠، ١٩٩) والدرر (١٥٥/٤) وشرح عمدة  
الحافظ (ص ٢٧٠) ومجالس ثعلب (١٦١/١).

(٣) انظر الكتاب (٣٨٣/٢).

(٤) الرجز للمعجاج في ملحق ديوانه (٣٢٨/٢) وخزانة الأدب (١٦٦/١٠، ١٦٨) والدرر (١٥٦/٤) وشرح  
شواهد المغني (٥٠٣/٢) والمقاصد النحوية (٢٩٤/٣) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٥٨)  
وأوضح المسالك (٥٤/٣) والجنى الداني (ص ٧٩) وجواهر الأدب (ص ١٢٦) وشرح الأشموني  
(٢٩٦/٢) وشرح المعصل (٤٢/٨، ٤٤) ومغني اللبيب (١٨٠/١). وقوله:

يَبْشُرُ ثَلَاثَ كَتَعَاجٍ جُمَّ

والنعاج: جمع نمجة، وهي بقرة الوحش. والجُمُّ: جمع الأجم، وهو ما لا قرن له، والأثنى جماء.  
والْبَرْدُ الْمُتَهَمُ: الذائب.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لَاوَلِحْ إِلَّا بِالْكَفَى الْمُقْتَعِ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٢) والدرر (١٥٨/٤) وشرح الأشموني (٢٩٦/٢) والمقاصد  
النحوية (٢٩٥/٣).

واللقرة الشغواء: العُقَاب.

١١٠٥ - تَكِمَ الْقَلْبَ حُبٌ كَأُبْدَرٍ لَا بَلْ فاق حُسْنًا مَنْ تَكِمَ الْقَلْبَ حُبًا<sup>(١)</sup>  
وتقع فاعلة كقولہ:

١١٠٦ - هَلْ تَتَهَوَّنُ؟ وَلَنْ يَنْهَى دَوِي شَطَطٍ كَالطَّنِي يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيثُ وَالْقُتْلُ<sup>(٢)</sup>  
ومبتدأ كقولہ:

١١٠٧ - بَنَّا كَالْجَوَى مِمَّا نَخَافُ وَقَدْ نَرَى شِفَاءَ الْقُلُوبِ الصَّادِيَاتِ الْحَوَائِمِ<sup>(٣)</sup>  
واسم «كان» كقولہ:

١١٠٨ - لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ فَضْلًا لَغَيَّرْتُكَ مَا أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي<sup>(٤)</sup>  
ومفعولة كقول النابغة:

١١٠٩ - لَا يَرْمُونَ إِذَا مَا الْأَفْقُ جَلَّلَهُ بَزْدُ الشَّتَاءِ مِنَ الْإِمْحَالِ كَالْأَدَمِ<sup>(٥)</sup>  
وذلك في الشعر كثير جدًّا، ولم يرد في النثر فاخص به.

(و) قال أبو الحسن (الأخفش) وأبو علي (الفارسي): تقع كذلك (اختياراً كثيراً) نظراً إلى كثرة السماع. وعلى هذا يجوز في: زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة وعلى ذلك كثير من المعربين منهم الزمخشري. قال ابن هشام:

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ٨٢) وخزانة الأدب (١٠/١٦٨) والدرر (١٥٩/٤).

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) والأشياء والنظائر (٧/٢٧٩) والجني الداني (ص ٨٢) والحيوان (٣/٤٦٦) وخزانة الأدب (٩/٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/١٧٠) والدرر (٤/١٥٩) وسر صناعة الإعراب (١/٢٨٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٤) وشرح المفصل (٨/٤٣) ولسان العرب (١٤/٢٧٢ - دنا) والمقاصد النحوية (٣/٢٩١) وبلا نسبة في الخصائص (٢/٣٨٦) ووصف المباني (ص ١٩٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٦) والمقتضب (٤/١٤١).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/١٦٠). وقد جاءت الكاف في البيت اسماً مبنيًا في محل رفع مبتدأ.

(٤) البيت من الكامل، وهو لحميل بثينة في ديوانه (ص ١٧٨) وروايته فيه:  
لو كان في صدري لَقَدْرُ قَلَامَةٍ فَضْلٌ وَصَلْتُكَ أَوْ أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي  
والأغاني (٨/١٠٠) وخزانة الأدب (٥/٢٢٢) والدرر (٤/١٦١) والزهرة (١/١٥٥). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٨٣).

(٥) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ١٠١) والجني الداني (ص ٨٣) وخزانة الأدب (١٠/١٨) والدرر (٤/١٦١). وبلا نسبة في لسان العرب (١١/٦١٣ - محل).

والشاهد في البيت قوله: «كالأدم» حيث جاءت الكاف اسماً مبنيًا في محل نصب مفعول به. ومنهم من تأوله على حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هي الجائر والمجروور مقامه

ولو صبح ذلك لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد.

(و) قال (أبو حيان): تقع اختياراً (قليلاً) قال: لأنه تصرّف فيها بكثرة ورودها فاعلةً، واسم كان، ومفعولة، ومبتدأة، ومجرورة بحرف، وإضافة، وهكذا شأن الأسماء المتصرّفة يتقلّب عليها وجود الإسناد والإعراب. (و) قال أبو جعفر (بن مضاء)<sup>(١)</sup>: هي اسم (أبدأ)، لأنها بمعنى مثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم.

ورده الأثرون بمجيئها على حرف واحد، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا محذوف منه أو شاذ، ويورود زيادتها، ولا تُزاد إلا الحروف

(و) قال قوم: هي اسم (إذا زيدت) وردّ بأن زيادة الاسم لم تثبت.

### [كي]

(كي) للتعليل: وتخصّص بما الاستفهامية، وأن وما المصدريتين) فلا تجزّ غيرها كقولهم من السؤال عن العلة: كيّمه، وقولك: جئت كي تكّرمني وقوله:

١١١ - يُرْجَى الْفَنَى كَيْمَا يَفْضَرَ وَيَنْفَع<sup>(٢)</sup>

وقد تقدم في نواصب المضارع أنّ الكويّة، أنكروا كونها جازة مع دليله ورده.

### [لام]

(اللام للملك) نحو: ﴿يَوْمَآيَ السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الصف: ١].

(والاختصاص) نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]. ﴿كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء:

١١]. الجنة للمؤمنين. والسّرج للفرس. وهذا الشعر لفلان.

(والاستحقاق): وهي الواقعة بين معنى وذات نحو: «الحمد لله». ﴿وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّينَ [المطففين: ١] وَ﴿لَكُمْ فِي الدُّنْيَا حِزْبٌ﴾ [المائدة: ٤١]. قال ابن هشام: وبعضهم يستغني بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق، ويمثله بالأمثلة المذكورة، ويرجّحه أنّ فيه تقليلاً للاشتراك. وفزّق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بأنّ الأول أخصّ، إذ هو شهدت به العادة، وقد يختصّ الشيء بالشيء من غير شهادة عادة، إذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد.

(والتعليك) نحو: وهبت لزيد ديناراً (أو شبهه) نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) تقدم بالرقم (١٠٠٤)

[النحل: ٧٢]. والتسب نحو: لزيد عم هو لعمرؤ خال (والتبليغ): وهي الجازة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو: قلت له، وأذنت له، وفسّرت له. (والتبيين) وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فعل تعجب، أو اسم تفضيل من حُب أو بُغْض، تقول: ما أَكْبَنِي وما أَبْغَضَنِي. فإن قلت: لفلان، فأنت فاعل الحُب والبغض وهو مفعول لهما. فإن قلت: إلى فلان فالأمر بالعكس، ذكره ابن مالك. قال ابن هشام: وليكن ذلك أيضاً في معنى إلى؛ وما يُبَيِّن فاعلية غير مُلْتَبَسَة بمفعولية، أو مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كُلّ منهما، إمّا غير معلوم ممّا قبلها، أو معلوم، ولكن استؤنف بياؤه تقوية للبيان وتوكيداً له. والألام في ذلك متعلقة بمحذوف. فالأول نحو: تَبّاً لزيد، وَرَيْحاً له. والثاني: نحو: سقياً وَجَدْعاً له.

(والتعجب) إما مع القسم، وهي الدّاخلة على اسم الله تعالى نحو:

١١١١ - لَلْهُ يَبْقَى عَلَى الْإِيمَانِ ذُو حَيْدٍ<sup>(١)</sup>

أو مجرداً عنه، وهي المستعملة في النداء نحو:

١١١٢ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مِفَارِ الْقَتْلِ شُدَّتْ يَبْذِلُ<sup>(٢)</sup>

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

بمشمخرٍ به الظَّيَانُ وَالْأَسْرُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٤٤) وشرح شواهد المغني (٥٧٤/٢) ولسان العرب (٢٧٥/١٣ - طين). ولامية بن أبي عائذ في الكتاب (٤٩٧/٣). ولمالك بن خالد الخناني في جمهرة اللغة (ص ٥٧) وشرح أبيات سيبويه (٤٩٩/١) وشرح أشعار الهلليين (٤٣٩/١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٠٤) ولسان العرب (١٥٨/٣ - حيد، ١٧٣/٦ - قرنس، ٢٦/١٥ - ظيا). ولعبد مناة الهذلي في شرح المعصل (٩٨/٩). ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهلليين (٢٢٨/١). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في خزنة الأدب (٩٥/١٠). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن عباس أو لأبي زيد الطائي في خزنة الأدب (١٧٦/٥، ١٧٧، ١٧٨). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف في الدرر (١٦٢/٤، ١٦٥). ولامية أو لأبي ذؤيب أو للفضل ابن عباس في شرح المفصل (٩٩/٩). وللهللي في جمهرة اللغة (ص ٢٣٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣/٦) والجنى الداني (ص ٩٨) وجواهر الأدب (ص ٧٢) والدرر (٢١٥/٤) ورصف المباني (ص ١١٨، ١٧١) وشرح الأشموني (٢٩٠/٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٤) واللامات (ص ٨١) ومغني اللبيب (٢١٤/١) والمقتضب (٣٢٤/٢).

والمشمخر: الشديد العلوّ. والظيان: العسل. والأس: بقية العسل في الخلية.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس في ديوانه (ص ١٩) وخزنة الأدب (٤١٢/٢)، ٢٦٩/٣ والدرر (١٦٦/٤) وشرح شواهد المغني (٥٧٤/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠٣) والمقاصد النحوية (٢٦٩/٤) وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢٩١/٢) =

(وبمعنى عند) نحو: كتبه لِخَفْس خَلَوْنَ. قال ابن جني: ومنه قراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذِبًا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم<sup>(١)</sup>.

(قال الأخفش: والصبرورة) وتُسمى: لام العاقبة، ولام الملك نحو: ﴿فَالْتَقَطْنَا آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

١١١٣ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَنْتُمْ بِالْخَرَابِ<sup>(٢)</sup>

(و) قال (الكوفيون: والتعليل) نحو: ﴿وَرَأَى أَخَذَ اللَّهُ يَمْسِكُ إِلَيْهِنَّ لَمَّا آتَتْكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]. الآية في قراءة حمزة بكسر اللام<sup>(٣)</sup>. ﴿وَلَقَدْ لَبِثْتُ أَكْفَرًا لَمُشِدًّا﴾ [العاديات: ٨]. ﴿لَا يَلْتَفِتْ فَرِيشٌ﴾ [قريش: ١].

(ومعنى إلى) نحو: ﴿يَا أَيُّهَا رَبِّكَ أَوْتِنِ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾

= رمغي اللبيب (١/٢١٥).

ومغار القتل. الجبل المقنول جيداً. ويذبل: جبل.

(١) انظر تفسير البحر المحيط (١٢١/٨) وقال أبو حيان في توجيه هذه القراءة: «وما مصدرية، واللام لام الجر، كهي في قولهم: كتبه لخمس خلون، أي عد مجيئهم إليها».

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فكلكم يصير إلى دهاب

وهو لأبي المتاهية في ديوانه (ص ٣٣) والدرر (١٦٧/٤) ولا نسبة في أوضح المسالك (٣٣/٣) والجنى الداني (ص ٩٨)

وهو أيضاً عجز بيت آخر، وصدره:

له ملكٌ ينادي كل يوم

وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ٣٨) وخزانة الأدب (٥٢٩/٩، ٥٣٠). وفي الحيوان (٥١/٣) الشطر الشاهد فقط.

(٣) قراءة جمهور السبعة «لما» فتح اللام وتخفيف الميم، وقراءة سعيد بن جبير والحسن «لما» بتشديد الميم. أما توجيه قراءة حمزة بكسر اللام وتخفيف الميم، فقال أبو حيان: «فاللام هي للتعليل، و«ما» موصولة بـ «أتيناكم» والمائد محذوف، و«ثم جاءكم» معطوف على الصلة والربط لها بالمرصول إما إضمار «به» على ما نسب إلى سيبويه وإما هذا الظاهر الذي هو لما معكم؛ لأنه في المعنى هو الموصول على مذهب أبي الحسن. وقول الزمخشري: فجواب «أخذ الله ميثاق النبيين» هو «لتؤمنن به» والضمير في «به» عائد على «رسول» ويجوز الفصل بين القسم والمقسم عليه بمثل هذا الجار والمجرور، لو قلت: «أقسمت للخبر الذي بلغني عن عمرو لأحسن إليه» جاز. وأجاز الزمخشري في قراءة حمزة أن تكون «ما» مصدرية، ويبدأ به في توجيه هذه القراءة، قال: ومعناه: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به، على أن «ما» مصدرية، والفاعل معها، أعني «أتيناكم» و«جاءكم» في معنى المصدرين، واللام داخلة للتعليل على معنى: أخذ الله ميثاقهم ليؤمنن =



[الزهد: ٢]. «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» أي استمع إليه.

(و) بمعنى (على) نحو: ﴿يَجْزُونَ لَلْأَدَقِّانِ سَجْدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]. ﴿وَتَكْلُمُ لِلشَّيْطَانِ﴾ [الصفافات: ١٠٣]. ﴿وَلَيْدَ اسْمَاقُهَا﴾ [الإسراء: ٧] و «اشترطي لهم الولاء»<sup>(١)</sup>. (و) بمعنى (مع) كقوله:

١١١٤ - فلما تفرقتا كائسي ومالكاً لَطُولُ اجتماعٍ لم نَبْتَ ثِلَّةٌ مَعَا<sup>(٢)</sup>  
(و) بمعنى (من) كقول جرير:

١١١٥ - لنا القُضْلُ في الدُّنيا، وَأَنْفُكُ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ<sup>(٣)</sup>

= بالرسول ولينصرنه لأجل أن آتيتكم الحكمة، وأن الرسول الذي أمرتكم بالإيمان به ونصرته موافق لكم غير مخالف. انتهى كلامه. إلا أن ظاهر هذا التعليل الذي ذكره وهذا التقدير الذي قدره أنه تعليل للعمل المقسم عليه، فإن عنى هذا الطاهر فهو مخالف لظاهر الآية؛ لأن ظاهر الآية يقتضي أن يكون تعليلاً لأخذ الميثاق لا لمتعلقه وهو الإيمان، فاللام متعلقة بـ «أخذ» وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقة بقوله «فلتؤمن به»، ويمتنع ذلك من حيث إن اللام المتلقى بها القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول: «والله لأُسرين ريداً» فلا يجوز: «والله زيداً لأُسرين»؛ فعلى هذا لا يجوز أن تتعلق اللام في «لما» بقوله «فلتؤمن به» وقد أجاز بعض النحويين في معمول الجواب إذا كان ظرفاً أو مجروراً تقدمه وحمل من ذلك: «عرض لا تغرق» وقوله تعالى: ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾، فعلى هذا يجوز أن تتعلق بقوله «فلتؤمن به»، وفي هذه المسألة تفصيل يذكر في علم النحو وذكر السحاوندي عن صاحب النظم أن هذه اللام في قراءة حمزة هي بمعنى «بعد» كقول النانقة:

توهمت آيات لها فعرقتها  
لستة أيام وذا العام سابغ  
فعلى هذا لا تكون اللام في «لما» للتعليل انتهى. انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٥٣٢ - ٥٣٤).

(١) جزء من حديث عائشة رضي الله عنها في عتقها بريدة. رواه مالك في العتق (حديث ١٧)، والبخاري في المكاتب (باب ١ و ٣) والشروط (باب ١٣) والبيوع (باب ٧٣)، ومسلم في العتق (حديث ٨). قال الحاسن. المعنى. «من أحلهم»، قال. ولا تعرف في العربية «لهم» بمعنى «عليهم». انظر المعنى (١٧٨/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نوية في ديوانه (ص ١٢٢) وأدب الكاتب (ص ٥١٩) والأزهية (ص ٢٨٩) والأغانى (٢٣٨/١٥) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٦) وخزانة الأدب (٢٧٢/٨) والدرر (١٦٦/٤) وشرح اختيارات المفضل (ص ١١٧٧) وشرح شواهد المعنى (٢/ ٥٦٥) والشعر والشعراء (١/ ٣٤٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٠٢) ووصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢١٩) وشرح التصريح (٢/ ٤٨) ولسان العرب (١٢/ ٥٦٤ - لوم) ومعنى اللييب (١/ ٢١٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (ص ١٤٣) والجنى الداني (ص ١٠٢) وجواهر الأدب (ص ٧٥) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨٠) والدرر (٤/ ١٦٩) وشرح شواهد المعنى (١/ ٣٧٧) ولسان العرب (٢/ ٢٤ - حنت) ومعنى اللييب (١/ ٢١٣). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٥) وشرح الأشموني (٢٩١/٢).

وقولك: سمعت له صراحاً. (و) بمعنى (في) نحو: ﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. ﴿لَا يَجْنِبُ يُوقَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] (و) بمعنى (يتعد) نحو: ﴿أَيُّرَ السَّكَاوَةِ يُثَارِكُ الْأَشْمِيسَ﴾ [الإسراء: ٧٨]. «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»<sup>(١)</sup>.

(و) قال (ابن الحاجب) في الكافية: (و) بمعنى (عن) مع القول نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأحقاف: ١١] الآية، أي: عنهم. وليس المعنى أنهم خاطبوا به المؤمنين، وإلا لقال: ما سيقتمونا إليه. قال ابن الصائغ: وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية، وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل، وقوم للتبليغ، ومن ذلك: ﴿قَالَتْ أَخْرِطِي عَيْنِي وَأَمْلِي﴾ [الأنبياء: ٣٨]. ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِئُهُمْ عَيْنُكَ لَنْ يُؤْمِنُوا﴾ [هود: ٣١].

١١١٦ - كَضْرَائِرِ الْخُشَاءِ قُلْنَ لِرُوحِهَا حَسَدًا، وَيُغْفَا إِنَّهُ لَدِيمٌ<sup>(٢)</sup>  
(و) قال (ابن مالك) في «الخلاصة»<sup>(٣)</sup> و «الكافية»: (والتعدية) ومثل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] ومثل ابنه بقولك: قلت له كذا، ولم يذكُرْه في التسهيل، ولا شَرَّحه بل فيه أَنَّ اللَّامَ فِي الْآيَةِ لِشَيْءِ التَّمْلِيكِ، وَفِي الْمَثَلِ لِلتَّبْلِيغِ. قال ابن هشام: والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو، وما أَضْرَبَهُ لِيَكْفُرَ. وقال الرُّضَمِيُّ الشَّاطِئِيُّ: لم يذكر أحدٌ من المتقدمين هذا المعنى لِأَنَّ اللَّامَ فِيمَا أَعْلَمَ. وأيضاً فالتعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما ذلك أَمْرٌ لَفْظِيٌّ مَقْصُودُهُ إِيصَالُ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَسْتَقِيلُ بِالْوَصُولِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْأَسْمِ، فَيَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِوَاسِطَتِهِ، وَهَذَا الْقَصْدُ يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ الْحُرُوفِ، لِأَنَّهَا وَضِعَتْ لِتَوْصِيلِ الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ.

(والتوكيد): وهي الزائدة بين المتضايفين نحو: لا أبا لزيد ولا أخا له، ولا غلام له،

و:

١١١٧ - يَإِيا بُيُوسَ لِلْحَرْبِ<sup>(٤)</sup>

(١) رواء البخاري في الصوم باب ١١، ومسلم في الصيام حديث ٤ و١٨ و١٩ و٣٠، والترمذي في الصوم باب ٢ و٥، والنسائي في الصيام باب ٨ و٩ و١٢ و١٣ و٣٧، وابن ماجه في الصيام باب ٧، والدارمي في الصوم باب ١ و٢، وأحمد في المسند (٢٣/٤)، (٢١٣١) و (٤٢/٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٠٣) وخزانة الأدب (٥٦٧/٨) والدرر (١٧٠/٤) وشرح شواهد المغني (٥٧٠/٢). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٦٠) والحنى الداني (ص ١٠٠) وشرح الأشموني (٢٩١/٢) ولسان العرب (٢٠٨/١٢) - دم) ومعنى الليب (٢١٤/١).

(٣) «الخلاصة»: هي ألفية ابن مالك، سماها «الخلاصة» وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز.

(٤) مطلع بيت من محزوء الكامل، وتماهه:

يَإِيا بُيُوسَ لِلْحَرْبِ النَّاسِي وَضَعْتُ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَا حُوا =

والأصح أَنَّ الجَرَ حِينَئِذٍ بِهَا، لَا بِالْمُضَافِ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ، أَوِ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ وَمَفْعُولُهُ  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكُونُ نَوَقٌ﴾ [النمل: ٧٢]. وقول الشاعر:

١١١٨ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مَلَكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدًا<sup>(١)</sup>

(والتقوية) في مفعول عامل (ناصب واحد) ضَعُفَ بالتأخير نحو: ﴿لِلزُّبَانِ تَعْمُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]. ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] ويكونه فَرْعًا فِي الْعَمَلِ نَحْوُ: ﴿قَمَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] ﴿مُصْبِقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. ﴿تَرْأَعَةُ لِّلشَّوْثِ﴾ [المعارج: ١٦]. قال في شرح الكافية: وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِمَتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ، لِأَنَّهُ إِنْ زِيدَتْ فِيهِمَا لَزِمَ تَعْدِيَةُ فِعْلٍ وَاحِدٍ إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا لَزِمَ التَّرْجِيحُ بِلَا مَرْجَحٍ، وَلِهَذَا غَرِبَ الْمَقْصُودُ، وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّانَ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَالْأَخِيرُ مُنْعَوِجٌ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَزِيدَتْ اللَّامُ فِي الْمَقْدَمِ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾ [البقرة: ١٤٨] بِإِضَافَةِ كُلِّ<sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ مِنْ هَذَا، وَالْمَعْنَى: اللَّهُ مُوَلِّ كُلِّ ذِي وَجْهَةٍ وَجْهَتَهُ، وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ:

= وهو لسعد بن مالك في حزانة الأدب (٤٦٨/١، ٤٧٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٢، ٦٥٧) والكتاب (٢٠٧/٢) والمؤلف والمختلف (ص ١٣٥). وبلا نسبة في الأنباه والنظائر (٣٠٧/٤) وأمالي ابن الحاجب (٣٢٦) والجنى الداني (ص ١٠٧) وجواهر الأدب (ص ٢٤٣) والخصائص (١٠٢/٣) ووصف المباني (ص ٢٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩) وشرح المفصل (١٠/٢)، ١٠٥، ٣٦/٤، ٧٢/٥) وكتاب اللامات (ص ١٠٨) ولسان العرب (٣٥٠/٧ - رهط) والمحتسب (٩٣/٢) ومغني اللبيب (٢١٦/١).

(١) سيأتي برقم (٧٤٦).

(٢) أي «ولكل وجه»؛ قال أبو حيان في البحر المحيط (٦١١/١، ٦١٢): «أما من قرأ «ولكل وجه» على الإضافة، فقال محمد بن جرير: هي خطأ ولا ينبغي أن يقدم على الحكم في ذلك بالخطأ، ولا سيما وهي معزوة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة. وقد وجهت هذه القراءة، قال الزمخشري [الكشاف: ٢٠٥/١]: المعنى: ولكل وجهه الله موليها، فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك: لزيد ضربت ولزيد أبوه ضاربه. انتهى كلامه. وهذا فاسد لأن العامل إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد إلى ظاهره المجرور باللام، لا يجوز أن يقول: لزيد ضربته ولا لزيد أنا ضاربه، وعليه أن الفعل إذا تعدى للضمير بغير واسطة كان قويا، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدم ليقويه لضعف وصوله إليه متقدما، ولا يمكن أن يكون العامل قويا ضعيفا في حالة واحدة؛ ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين؛ ولذلك تأول النحويون قوله: «هذا سراقعة للقرآن يدرسه»، وليس نظير ما مثل به من قوله لزيد ضربت أي زيدا ضربت؛ لأن «ضربت» في هذا المثال لم يعمل في ضمير «زيد»، ولا يجوز أن يقرر عامل في «لكل وجه» يفسره قوله «موليها» كتقديرنا: «زيدا أنا ضاربه، أي أضرب زيدا أنا ضاربه، فتكون المسألة من باب الاشتغال؛ لأن المشتغل عنه لا يجوز أن يجر بحرف الجر، تقول: زيدا مررت به، أي لا بست زيدا، ولا يجوز: يزيد مررت به، فيكون التقدير: مررت بزيد مررت به؛ بل كل فعل يتعدى =

### ١١١٩ - هذا مُراقاة للقرآن يَندُرُسُهُ<sup>(١)</sup>

إن الهاء مفعول مطلق، لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم، بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى:

١١٢٠ - أَحْبَبْتُ لا تُقْطِعَ الْعَصَاةَ مِنْهُمْ ولا اللَّهُ يُقْطِعِي الْعَصَاةَ مِنْهَا<sup>(٢)</sup>

قال: لكنه شاذ لقوة العامل. انتهى.

(والأشهر كسرهما) أي لام الجز مع كل ظاهر إلا المستغاث كما سبق (إلا مع المضمر) فالأشهر فتحها (غير الباء). ومقابل الأشهر أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَفْتَحُهَا مَعَ الظَّاهِرِ مطلقاً، فنقول: المال لزيد. وبعضهم إذا دخلت على الفعل، وقرئ: ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِيَمُزِّيَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]. وخزاعة تكسرهما مع المضمر وإنما كسرت هي والباء وإن كان الأصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً لموافقة معمولها، ولم تكسر الكاف، لأنها تكون

= بحرف الحر إذا تسلط على ضمير اسم سابق في باب الاشتغال فلا يجوز في ذلك الاسم السابق أن يجر بحرف جر، ويقدر ذلك الفعل ليعلق به حرف الجر، بل إذا أردت الاشتغال نصبته، هكذا جرى كلام العرب. إلى أن قال: «وأما تمثيله فلزيد أبوه ضاربه» فتركيب غير عربي. فإن قلت: لم لا توجه هذه القراءة على أن «لكل وجه» في موضع المفعول الثاني لـ «موليها» والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو «مول» وهو الهاء وتكون عائدة على أهل القبلات والطوائف وأنت على معنى الطوائف وقد تقدم ذكرهم ويكون التقدير: وكل وجهه الله مولي الطوائف أصحاب القبلات؟ فالجواب: أنه منع من هذا التقدير نص النحويين على أن المتعدي إلى واحد هو الذي يجوز أن تدخل اللام على مفعوله إذا تقدم، أما ما يتعدى إلى اثنين فلا يجوز أن يدخل على واحد منهما اللام إذا تقدم ولا إذا تأخر، وكذلك ما يتعدى إلى ثلاثة، و«مول» هنا اسم فاعل من فعل يتعدى إلى اثنين، فلذلك لا يجوز هذا التقدير. وقال ابن عطية في توجيه هذه القراءة: أي فاستبقوا الخيرات لكل وجه ولاكموها ولا تعترضوا فيما أمركم بين هذه وهذه، أي إنما عليكم الطاعة في الجميع، وقدم قوله: «لكل وجه» على الأمر في قوله. «فاستبقوا الخيرات» للاهتمام بالوجهة كما تقدم المفعول، انتهى كلام ابن عطية. وهو توجيه لا بأس به» انتهى.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والمرء عند الرُّشَا إن يلقها ذيبٌ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣/٢، ٢٢٦/٥، ٤٨/٩، ٦١، ٥٤٧) والدرر (١٧١/٤) ووصف المباني (ص ٢٤٧، ٣١٥) وشرح التصريح (٣٢٦/١) وشرح شواهد المعني (ص ٥٨٧) والكتاب (٦٧/٣) ولسان العرب (١٥٧/١٠ - سرق) والمقرب (١١٥/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لـ ليلى الأخيلية في ديوانها (ص ١٢٢) والدرر (١٧٣/٤) وشرح شواهد المعني

(٥٨٨/٢) ومعني اللبيب (٢١٨/١). وبلا نسبة في شرح التصريح (١١/٢).

اسماً أيضاً، فكان جرّها ليس بالأصالة ولثلا تلبس بلام الابتداء<sup>(١)</sup> ونحوها، وبقيت في المضممر على الأصل، لأنه يتميّز ضمير الجرّ من غيره، ولم يؤول في الظاهر على الفرق بالإعراب، لعدم اطراده إذ قد يكون مبتدأ، وموقوفاً عليه<sup>(٢)</sup>.

### [لعل]

(لعلّ والجرّ بها لغة) عقيلية، حكاه أبو زيد والأخفش والفراء، قال شاعرهم:

١١٢١ - لعلّ أبي المنّوار منك قريب<sup>(٣)</sup>

(وقد أنكرها قوم) منهم الفارسيّ، وتأول البيت على أن الأصل: لعلّه لأبي المنّوار [منك]<sup>(٤)</sup> جواب قريب، فحلف موصوف «قريب»، وضمير الشأن، ولام لعلّ الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجرّ، ومن ثمّ كانت مكسورة. ومن فتح فهو على لغة: المال لزيد، وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة.

(وفيها حيثل) أي إذا جرّت فتح الآخر وكسره كما ذكر، (مع حلف الأول ودونه) أي علّ، ولعلّ.

(وحكم محلّها ومجروها كرّب) فالأصح أنها تتعلّق بالعامل. وقيل: لا، تنزيلاً لها منزلة الزائد. وأنّ محلّ مجروها على حسب ما بعدها، ففي البيت المذكور محلّه رفع بالابتداء، وقريب خبره.

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٢٦/٨). «وانما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء». (٢) قال في شرح المفصل (٢٦/٨): «فإن قيل: الإعراب يفصل بينهما إذ يخفّض ما بعد لام الملك ويرفع ما بعد لام التأكيد، قيل: الإعراب لا اعتداد بفصله فإنه قد يزول من الوقف فيبقى الإلباس إلى حين الوصل». (٣) هجر بيت من الطويل، وصلوه:

فقلْتُ ادعْ أخرى وارفع الصوت داعياً

وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأسمعيات (ص ٩٦) وخزانة الأدب (٤٢٦/١٠)، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦) والدرر (١٧٤/٤) وسر صناعة الإعراب (ص ٤٠٧) وشرح أبيات سيبويه (٢٦٩/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٦٩١) ولسان العرب (٢٨٣/١) - حوب، ٤٧٣/١١ - علل) والمقاصد النحوية (٢٤٧/٣). ويلان نسبة في وصف المجاني (ص ٣٧٥) وشرح الأشموني (٥٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٠) وشرح التصريح (٢١٣/١) وكتاب اللامات (ص ١٣٦) ولسان العرب (١٢/٥٥٠ - لم) ومغني اللبيب (ص ٢٨٦، ٤٤١).

ويروي: «لعلّ أبا المنّوار»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من المغني (٢٢٢/١).

(لما بمعنى لعل) نقل الفراء وابن الأثيري الجر بها. قال الفراء: وفي خبرها الرفع والنصب.

### [لولا]

لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جُر نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه، قال:

١١٢٢ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحَّتْ كَمَا هَوَى<sup>(١)</sup>

وقال:

١١٢٣ - لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجِجْ<sup>(٢)</sup>

وقال:

١١٢٤ - لَوْلَاكُمُ سَاغَ لَخْمِي عِنْدَهَا وَدَمِي<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأجرامه من قَلَّةِ النَّيِّقِ مُنْهَوِي

وهو ليزيد بن الحكم في الأزهية (ص ١٧١) وخزانة الأدب (٣٣٦/٥، ٣٣٧، ٣٤٢) والدرر (١٧٥/٤) وسر صناعة الإعراب (ص ٣٩٥) وشرح أبيات ميبويه (٢٠٢/٢) وشرح المفصل (١١٨/٣، ١١٩/٣) والكتاب (٣٧٤/٢) ولسان العرب (٩٢/١٢ - جرم، ٣٧٠/١٥ - هوا) وبلا نسبة في الإنصاف (٦٩١/٢) والجنى الداني (ص ٦٠٣) وجواهر الأدب (ص ٣٩٧) وخزانة الأدب (٣٣٣/١٠) ووصف المباني (ص ٢٩٥) وشرح الأشموني (٢٨٥/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٣) ولسان العرب (٤٧٠/١٥) - إمَّا لَا - والممتع في التصريف (١٩١/١) والمتصف (٧٢/١).

وطُحَّتْ: هلكت. وهوى: سقط. والأجرام: جمع جِزْم، وهو الجسد. والقَلَّة: ما استدار من رأس الجبل. والنَيِّق: أعلى الجبل. وهوى وانتهوى بمعنى.

(٢) عجز بيت من السريع، وصلوه:

أَوْمَتْ بِكَفِّهَا مِنَ الْهَوْدَجِ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحون ديوانه (ص ٤٨٧) وخزانة الأدب (٣٣٣/٥، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢) وكتاب الصناعة (ص ١١٤). وللمرجي في الدرر (١٧٦/٤) وفيه: «الأشبه أن يكون من جميعه للمرجي». وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٩٣) وشرح قطر الندى (ص ٢٥١) والمقاصد النحوية (٢٦٤/٣).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصلوه:

أَسْمَعْتُمْ يَوْمَ أَدْعُو فِي مُوَدَّاةٍ

وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣١٣) وتذكرة النحاة (ص ٤٤٧). وبلا نسبة في الدرر (١٧٧/٤) والمودَّاة: المهلكة والمفازة.

وقال:

١١٢٥ - وَلَوْلَا مَا قَلْتُ لَدَيْ الدَّرَاهِمِ<sup>(١)</sup>

وقال:

١١٢٦ - فَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتُ كَحُوتٍ بَخِيرٍ<sup>(٢)</sup>

فقال سيويو والجمهور (موضعه جَرَّ بها) واختصت به كما اختصت «حتى» و«الكاف» بالظاهر. قالوا: ولا جائز أن يكون مرفوعاً، لأنها ليست ضمائر رفع، ولا منصوباً، وإلاّ لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولأنه كان حقها أن تجرّ الاسم مطلقاً، لكن منع من ذلك شبهها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، فأرادوا التنبيه على موجب العمل، فجروا بها المضمر. (و) قال (الأخفش) والكوفية موضعه (رفع) على الابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في: أنا كُنت، وأنت كُنتا.

(ولولا) غَيْرُ جازة، لأن الْمُضْمَرُ فَرَعُ الظَّاهِرِ، وهي لا تجرّ الأصل فكيف تجرّ الفرع؟ وما قيل: من أنها مختصة بالاسم ممنوع، وإنما هي داخلية على الجملة الابتدائية.

(و) قال (المبرد): هو (لَخْنٌ). ورُدُّ باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب.

(ولا يعطف عليه بالجرّ) بل يتعيّن الرفع نحو: لولاك وزيدٌ، لأنها لا تجرّ الظاهر.

وخرج بالامتناعية: التَّحْطِيفِيَّةُ فلا يليها غَيْرُ الفعل البتّة.

### [متى]

(متى) والجرّ بها لغة لهليل (بمعنى أين) كقوله:

١١٢٧ - شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَيْخَرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ لَهُنَّ نَوَجٌ<sup>(٣)</sup>

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

خَلِيلِي إِنَّ الْعَامِرِيَّ لِنَاوِمٌ

وهو بلا نسبة في الدرر (٧٧/٤).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

هَوَى فِي مَقْلَمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ١٨) وجمهرة اللغة (ص ٤٥٢)، (١٠٣٨) والدرر (٧٧/٤)،

(١٧٨) وشرح المفصل (٩/١١٤). وبلا نسبة في الممتع في التصريف (ص ٣٨٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهللي في الأزهية (ص ٢٠١) والأشياء والنظائر (٧٨٧/٤) وحواهر =

(و) تأتي بمعنى (وسط)، حُكي: وضعته متى كُمي أي: وسطه.  
وإذا كانت بمعنى: «وسط» فهي اسم أو «مِنْ» فحرف جزم به ابن هشام وغيره.

### [مِنْ]

(مِنْ) مبنية على السكون، مكسورة الأول. قال ابن درستويه: وكان حقه الفتح، لكن قُصِدَ الفرقُ بينها وبين مِّن الاسمِية.

(قال الكسائي والفرّاء: أصلها مِنا) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال. واستدلّ بقوله:

١١٢٨ - بذلنا مارنَ الحَطّي فيهم وكُلّ مُتَهذِّ ذَكَرَ حُسام  
مِنا إن ذَرَّ قَزَنُ الشَّمسِ حَتَّى أَغَابَ شَرِيدَهُمْ قَتَرُ الظَّلَامِ<sup>(١)</sup>

قال: فردّ «مِنْ» إلى أصلها، لما احتاج إلى ذلك، فعلى هذا هي ثلاثية. والجمهور أنّها ثنائية، وأولوا البيت على أن «مِنا» مصدر مَنى يعني إذا قَدَّر، استعمل ظرفاً كخفوق النجم، أي: تقدير إن ذَرَّ قَزَنُ الشَّمسِ، وموازنته إلى أن غريت. (و) قال (ابن مالك: هو لغة) لبعض العرب. (و) قال (أبو حيّان: ضرورة).

(لا ابتداء الغاية مطلقاً)، أي مكاناً، وزماناً، وغيرهما نحو: ﴿يَرْكَبُ السَّجْدَ الْحَرَامَ﴾ [الإسراء: ١]. ﴿أُبَيِّسَ عَلَى النَّقْوَيْنِ مِنْ لَوْلِيَّوَيْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]. «مطرنا من الجمعة إلى الجمعة»<sup>(٢)</sup>... ﴿خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ثَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نَظْفَرٍ﴾ [الحج: ٥]. الآية... «من مُحَمِّدٍ رسول

= الأدب (ص ٩٩) وخزّالة الأدب (٩٧/٧ - ٩٩) والخصائص (٨٥/٢) والدرر (١٧٩/٤) وسر صناعة الإعراب (ص ١٣٥، ٤٢٤) وشرح أشعار الهلليين (١٢٩/١) وشرح شواهد المغني (ص ٢١٨) ولسان العرب (٤٨٧/١) - شرب، ١٦٢/٥ - مخر، ٤٧٤/١٥ - متى، والمحتسب (١١٤/٢) والمقاصد النحوية (٢٤٩/٣). ولا نسبة في أدب الكاتب (ص ٥١٥) والألفية (ص ٢٨٤) وأوضح المسالك (٦/٣) والجنى الداني (ص ٤٣، ٥٠٥) وجواهر الأدب (ص ٤٧، ٣٧٨) ووصف المباني (ص ١٥١) وشرح الأشموني (ص ٢٨٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٢٥٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٧٥) ومغني اللبيب (ص ١٠٥).  
واللجج - جمع لَجَّةٌ، وهي معظم الماء. والنتيج: الاسترخاء والهطلان.

(١) البيتان من الوافر، وهما لبعض قضاعة في الدرر (١٨١/٤) ولسان العرب (٤٢٣/١٣ - من).  
(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الاستسقاء (باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء، حديث رقم ١٠١٦) عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقالت: هلكت المواشي وتقطعت السبل فدعا، فمُطِرنا من الجمعة إلى الجمعة. ثم جاء فقال: تهَدَّمَت البيوت وتقطعت السبل وهلك المواشي فادْعُ الله يمسكها. فقام ﷺ فقال: «اللهم على الإكام والظُراب والأودية ومنابت الشجر» فانجابت عن المدينة انجباب الثوب.



(وخصّها البصرية) إلا الأخفش والمبرد، وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان. قال ابن مالك: وغير مذهبيهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك، وكذا قال أبو حيان، لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد.

وقال الرّضي: المقصود من معنى الابتداء في «مِنْ» أن يكون الفعل المعدّى بها شيئاً مُعْتَدّاً كالسّير، والمشى، ويكون المجرور بمنّ الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة. أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتدّ نحو: تبرزت من فلان وخرجت من الدّار، لأن الخروج ليس ممتدّاً لحصوله بالانفصال ولو بأقلّ خُطوة وليس: «التأسيس»<sup>(٢)</sup> في الآية حدثاً ممتدّاً، ولا أصلاً له، بل هو حدث واقع فيما بعد «مِنْ» فهي بمعنى «في»، ثم قال: والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من قولك: نمث من أول الليل إلى آخره، وهو كثير الاستعمال. قال: وضابطها أن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله منك، إذ المعنى: اتّجئ إليه، فالباء أفادت معنى الانتهاء.

(والتبويض): وهي التي تسدّ: «بعض» مسدّها نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقرأ ابن مسعود: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْ مَّا تُحِبُّونَ﴾<sup>(٣)</sup> [آل عمران: ٩٢]. (والتبيين) للجنس، وكثيراً بعد «ما»، و«مهما» وهما بها أولى، لإفراط إيهامها نحو: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ لِلْأَنفُسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ﴾ [فاطر: ٢]. ﴿مَا تَسْخَرُ مِنْ عِبَادِهِ أَوْ تُنْفِئُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. ﴿مَهْمَا تَأْتَا يَوْمَ مِنْ مَّائِقٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

ومن وقوعها بعد غيرهما: ﴿وَيَلْبِسُونَ ثِيَابًا حُمْرًا مِنْ سُدُنٍ﴾ [الكهف: ٣١]. ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

(وأنكرهما طائفة) فمن أنكر التبويض: المبرد والأخفش الصّغير، وابن السّراج، والجرجاني والزّمخشري، وقالوا: هي للابتداء.

وأنكر الثاني أكثر المغاربة. وقالوا في الآية الأولى: هي للتبويض، وفي الثانية للابتداء. والمعنى: فاجتنبوا من الرّجس والأوثان، وهو عبادتها، وكذا قال الزّمخشري.

قال الرّضي: وهو بعيد، لأنّ الأوثان نفس الرّجس، فلا تكون مبدأ له. (قال ابن

(١) جزء من حديث طويل فيه ذكر كتاب رسول الله ﷺ إلى هرقل، رواه البخاري في صحيحه (الأحاديث: ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٦٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١).

(٢) في قوله تعالى: ﴿أَسْسِ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨].

(٣) انظر توجيه هذه القراءة في البحر المحيط (٥٤٦/٢).

مالك: وللتعليل) نحو ﴿يَمَّا خَطَّ بِأَنَّهُمْ أَغْرُؤًا﴾<sup>(١)</sup> [نوح: ٢٥]. (والبَدَل) وهي التي يصلح محلها لفظ: بدل نحو: ﴿أَرْضِيْشِرَ الْحَيَوَةِ الدِّيَارِيْنَ الْأَخْشَرَةَ﴾ [النوبة: ٣٨]. ﴿لَحَلْنَا وَنَحْنُ مَلَكُوكَ فِي الْأَرْضِ يَنْطَلُوقُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]. «ولا يَنْتَفِعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»<sup>(٢)</sup> أي بَدَلُكَ. (والفصل): وهي الداخلة على ثاني المتضامنين نحو: ﴿حَتَّى يَبَيِّرَ لَحْيَتَ بْنَ الْكَلْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. وَرَدَّ بِأَنَّ الْفَصْلَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْعَامِلِ، وَهُوَ: الْعِلْمُ، وَمَا زُ، وَأَنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُهَا لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْمَجَاوِزَةِ. (وبمعنى عن) نحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. ﴿قَوْلٌ لِلْقَائِسِينَ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ الْكَلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢]. (و) بمعنى (على) نحو: ﴿وَصَرَّيْتَهُ مِنَ الْقَوِي﴾ [الأنبياء: ٧٧]. (و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

(و) قال (الكوفية) (و) بمعنى (في) نحو: ﴿إِذَا نُودِيَكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]. (و) بمعنى (إلى) نحو: رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، فَجَعَلْتُهُ غَايَةً لِرُؤْيَيْكَ، أَيْ مَحَلًّا لِلْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ، أَيْ إِلَيْهِ. (قيل: و) بمعنى (هنا). قاله أبو عبيدة نحو: ﴿أَنْ تَقْبَلَ عَنْهُمْ أَمْرُهُمْ وَلَا أَلْهَهُمْ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٠]. قيل: (و) بمعنى (ربما) إذا اتصلت مع «ما» قاله السيرافي، وابن خروف وابن طاهر، والأخلم كقوله:

١١٢٩ - وَإِنَّا لَمِمَّا نَفْصِرُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ النَّفْسِ  
والأكثر، قالوا: إنها في الأمثلة كلها ابتدائية.

(تنبيه) علم مما حكي عن البصريين في هذه الأحرف من الاختصار على معنى واحد لكل حَرْفٍ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ: أَنَّ أَحْرَفَ الْجَزْرِ لَا يَنْبَغُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِقِيَاسٍ، كَمَا أَنَّ أَحْرَفَ الْجَزْمِ كَذَلِكَ. وَمَا أَزْهَمَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا مُوَلِّدٌ تَأْوِيلًا يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ أَوْ عَلَى تَضْمِينِ الْفِعْلِ مَعْنَى

(١) قراءة الجمهور: «خطبائهم»، وقراءة «خطبايهم» هي قراءة الحسن وعيسى والأعرج وأبي عمرو، جمع تكسير. انظر تفسير البحر المحيط (٣٣٦/٨، ٣٣٧).

(٢) حديث نبوي رواه البخاري في الأذان باب ١٥٥، والاحتصام بالكتاب والسنة باب ٣، والقدر باب ١٢، والدعوات باب ١٧. ومسلم في الصلاة حديث ١٩٤ و٢٠٥ و٢٠٦، والمساجد حديث ١٣٧ و١٣٨. وأبو داود في الصلاة باب ١٤٠، والوتر باب ٢٥، والأدب باب ٨٨. والترمذي في الصلاة باب ١٠٨ والنسائي في التطبيق باب ٢٥، والسهو باب ٨٥ و٨٩. والدارمي في الصلاة باب ٧١ و٨٨. ومالك في القدر حديث ٨. وأحمد في المسند (٨٧/٣، ٩٣/٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٨٥)

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي حنيفة النعماني في الأرية (ص ٩١) وخزانة الأدب (١٠/٢١٥، ٢١٦، ٢١٧). والدرر (١٨١/٤) وشرح شواهد المعنى (ص ٧٢، ٧٣٨) والكتاب (١٥٦/٣) ومعني الليب (ص ٣١١). ولا نسبة في الأنبياء والنظائر (٢٦٠/٣) واللجنة الداني (ص ٣١٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٩) ومعني الليب (ص ٣٢٢، ٥١٣) والمقتضب (١٧٤/٤).

فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على التّباية شدوذاً، والآخر محمل الباب كله عند غيرهم بلا شدوذاً، وهو أقلّ تعسفاً.

(وتزاد) للتّخصيص على العموم من نكرة لا تختصّ بالنّقي نحو: ما جاءني من رجلٍ، وللتوكيد. (قال الأخفش) من البصريّة، (والكسائي وهشام) من الكوفيّة (مطلقاً) أي في النفي والإيجاب، والنكرة والمعرفة، واختاره في التسهيل وشرحه، قال لصحّة السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿يَتَوَرَّكُم مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]. ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبِإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]. وحديث: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»<sup>(١)</sup> وقول الشاعر:

١١٣٠ - وَكُنْتُ أَرَى كَأَلَمْتُ مِنْ بَيْنِ سَاعُو فَكَيْفَ يَبِينُ كَانَ مَوْعِدُهُ الْحَشَرُ<sup>(٢)</sup>  
أي، وكنت أرى بين ساعة كالموت، وقوله:

١١٣١ - وَيَكْشُرُ فِيهِ مِنْ خَيْنِ الْأَبَاوِرِ<sup>(٣)</sup>

(و) قال (بعضهم) أي الكوفيّة: (في نكرة) منقبة كانت أم موجبة سماع: «قد كان من مطر».

(و) قال قومٌ منهم الفارسيّ: (في نكرة شرط) كقوله:

١١٣٢ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ<sup>(٤)</sup>

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نفي) بأي حرف كان من حروفه (أو نهي) نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ سِوَاهُ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣]. ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ نَّوْصَةٍ إِلَّا يَسْلَمَهَا﴾ [الأنعام:

(١) روي «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ... الخ» بدون «من»، ولا شاهد على هذه الرواية. ورواه بزيادة «من»: مسلم في كتاب اللباس والزينة (حديث ٩٨) عن عبد الله بن مسعود، والنسائي في الزينة باب ١١٣، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٧/٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لسلمة بن يزيد الجعفي في الدرر (١٨٢/٤) وسقط اللّالي (ص ٧٠٨) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٨١) والمقاصد النحوية (٢٧٣/٣). وللبلي بنت سلمى في حماسة البحري (ص ٢٧٤).

(٣) حجب بيت من الطويل، وصلده:

يَظَلُّ بِهِ الْحِرَابُ يَمْثَلُ قَائِمًا

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٣١٦) والدرر (١٨٣/٤) والمقاصد النحوية (٢٧٥/٣)

(٤) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٣٢) والجنى الداني (ص ٦١٢) والدرر (١٨٤/٤، ٧٢/٥) وشرح شواهد المغني (ص ٣٨٦، ٣٨٨، ٧٤٣) وشرح قطر الندى (ص ٣٧) ومغني اللبيب (ص ٣٣٠) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٧٩/٣) ومغني اللبيب (ص ٣٣٣).

٥٩] لا تُضَرِّب من أحد، (أو استفهام بهل) نحو: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِنْ شُورٍ﴾ [الملك: ٣]. (لا غيرها) من سائر الأدوات، كَيْفَ ونحوها، إذ لم تحفظ، قاله أبو حيان (قال أبو حيان) في الارتشاف: (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظر) ولا أحفظه من كلام العرب. وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي: الإلحاق، لأنه قال: لا تدخل من مع كل أداة استفهام كائناً، ومتى بل مع هل، وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنفي. ثم الجمهور أولوا ما استدل به الأولون بأن التقدير: بَغَضَ دُئُوبِكُمْ، ولقد جاءك نبأ من نبأ، فحذف الموصوف أو هو، أي جاء من الخبر كائناً من نبأ، أو القرآن وما بعده حال. وقد كان هو: أي كائناً من جنس المطر، أو قصد به الحكاية كأنه سئل: هل كان من مطر، فأجيب على نمطه، وأنه من أشد الناس، أي الشأن. وقس عليه.

(تنبيه) شرط ابن هشام في المغني<sup>(١)</sup>: أن تكون المزيدة فيه أيضاً فاعلاً أو مفعولاً به، أو مبتدأ، كما مثلت، قال: وأهمل أكثرهم هذا الشرط، فيلزمهم زيادتها في الخبر، والتميز والحال المنفيات، وهم لا يجيزون ذلك. انتهى. وقد سبقه إلى معناه الرضي الشاطبي، نقلاً عن ابن أبي البريق وغيره. (وتفيد) إذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيداً).

وقال علي بن سليمان (الأخفش الصغير: ابتداء) للغاية قال: كأنه ابتداء النفي من هذا النوع، ثم عرض أن يقتصر به عليه.

(وتنفرد) من (بجر بلة) كحديث البخاري: «عن أبي هريرة يقول الله: أَعَدَدْتُ لعبادي الضَّالِّحِينَ ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذُخْراً من بلة ما أطلعتم عليه»<sup>(٢)</sup> والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث «من بلة» بفتح الهاء مبنية.

(وجز عند) نحو: ﴿رَحِمَةً لِّمَنْ عَنِكَ﴾ [الكهف: ٦٥]. قال الحريري وغيره: وقول العاتة: ذهبت إلى عنده، وقول بعض المريدين:

١١٣٣ - كل عندي لك عندي لا يساوي نصفَ عندي<sup>(٣)</sup>  
لَحْنٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) مغني اللبيب (١٧/٢).

(٢) رواه ابن ماجه في الزهد باب ٣٩، وروايته «من بلة» بالنصب.

(٣) البيت من مجزوء الرمل، وهو لبعض المولدين في مغني اللبيب (١٥٦/١).

(٤) وقيل ليس لحناً؛ لأن كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها يسوغ أن تصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكي أصلها.

(و) يَجَزَّ (مع) قرء: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَّعِي﴾<sup>(١)</sup> [الأنبياء: ٢٤] وحكى سيويه: ذهب من مَّعِه .

(و) يجر (لندن) نحو: ﴿وَحَنَّاكَ مِنْ دُلُنَا﴾ [مريم: ١٣]. (و) يجر (قَبْلَ وَبَعْدَ) نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَسْرُورُ قَبْلِي وَبَعْدِي﴾<sup>(٢)</sup> [الزَّوم: ٤]. (و) يجر (عن، وعلى) كقوله:  
١١٣٤ - مِنْ عَنِ يَعْنِي مَرَّةً وَأَمَامِي<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١١٣٥ - مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَنُّهَا<sup>(٤)</sup>

وهما (اسمان حيتند) بمعنى: جانب، وفَوْق (مَبْنِيَّانِ عَلَى الْأَصَحِّ) وبه جزم ابن الحاجب. قال: لحصول مقتضى البناء، وهو مشابهة الحذف في لفظه، وأصل معناه. ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه: أنهما مُعْرَبَانِ، ولا ينافي ما رجَّحته هنا ما سبق ترجيحُه من إعرابها على القول باسميتها لعدم العلة هناك إذ لا حرف حيتند بمعناها تُشَبِّه به، ولذا حكى بعضهم الاتفاق على إعرابها حيتند مع حكاية الخلاف هنا.

(وقال الكوفيّة: حرفان) بقيا على (حَرْفَيْهِمَا). (قالوا) أيضاً: (وتدخل) مِنْ (على كل) حرف (جَارٌ إِلَّا مِنْ، وَاللَّامُ، وَالْبَاءُ، وَفِي. وَشُعِبَ جَزَّ عَنْ بَعْلَى) فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

(١) هذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة، قال أبو حيان. «ومعنى معي هنا عندي؛ والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قبلي» (تفسير البحر المحيط: ٢٨٤/٦).

(٢) بكسر «قَبْلِي» و «بَعْدِي» والتونين فيهما، وهي قراءة أبي السَّمَالِ والجحدري وعون العقيلي. قاله أبو حيان في البحر المحيط (١٥٨/٧).

(٣) تقدم بالرقم (٦١١)

(٤) جزء من بيت من الطويل، وتمامه.

غُلَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَنُّهَا تَصَلُّ وَمِنْ قِيَضٍ بَيْنَهُمَا مَجْهَلٌ  
ويرى «خمسها» مكان «ظنوها»، و «يزياء» مكان «بيدها». وهو لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب (ص ٥٠٤) والأزهية (ص ١٩٤) وخزانة الأدب (١٠/١٤٧، ١٥٠) والدرر (٤/١٨٧) وشرح التصريح (٢/١٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٠) وشرح شواهد المغني (١/٤٢٥) وشرح المفصل (٨/٣٨) ولسان العرب (١١/٣٨٣ - ص ٨٨/١٥ - علا) والمقاصد النحوية (٣/٣٠١) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٣). ولا نسة في أسرار العربية (ص ١٠٣) والأشباه والنظائر (٣/١٢) وأوضح المسالك (٨/٥٨) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٤) والجى الداني (ص ٤٧٠) وجواهر الأدب (ص ٣٧٥) وخزانة الأدب (٦/٥٣٥) ووصف المباني (ص ٣٧١) وشرح الأشموني (٢/٢٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٧) والكتاب (٤/٢٣١) ومجالس ثعلب (ص ٣٠٤) ومغني اللبيب (١/١٤٦، ٢/٥٣٢) والمقتضب (٣/٥٣) والمقرب (١/١٩٦).

١١٣٦ - على عن يعنني مرّت الطيرُ مُتَحاً<sup>(١)</sup>

والأصحّ أنّها: أي من (في قبل وبعد) ابتدائية، وهو قول الجمهور. واستشكل بأنّها لا تردّ عندهم للزمان، وأجيب بأنّهما غير متأصلين في الظرفيّة، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ أصل جئتُ قبلك: جئتُ زماناً قُبْلَ زَمَنٍ مَجِيئِكَ، فجعل ذلك فيهما. وقال ابن مالك وجماعة: هي فيهما زائدة بناءً على ما اختاره من زيادتها في الإيجاب.

(و) الأصحّ أنّها (في فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه ففي نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرو؛ لا ابتداء الارتفاع، وشُرِّ منه لا ابتداء الانحطاط، إذ لا يقع بَعْدُها «إلى».

وقال ابن مالك وابن ولاد: للمجاوزة، وكأنّه قيل: جاوز زيدٌ عمراً في الفضل أو الشر، أي ابتداء التفضيل منه، قال ابن هشام: ولو صحّ ذلك لوقع موضعها «عن».

(قال الزمخشري) في الكشف (والطّبي) <sup>(٢)</sup> في حاشيته: (وتردّ) مِنْ (اسماً مفعولاً) كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. أعرب من مفعولاً لأخرج، ورزقاً مفعولاً لأجله. قال: وكذا حيث كانت للتبعية فهي في موضع المفعول به. قال الطّبي: وإذا قدرّت «مِنْ» مفعولاً كانت اسماً كـ «عَنْ» في قوله: مِنْ عَنْ يَمِينِهِ.

(تنبيه): تردّ «إلى» أيضاً اسماً بمعنى النعمة، وجمعه: الآلاء و«في» اسماً بمعنى «القم» مجروراً، و«كي» اسماً مختصراً من «كيف» كما قيل في سوف: سَوْ، ومتى اسماً بمعنى: وسط كما تقدم.

(ومرّت أخرف في) مبحث (الاستثناء) وهي: بَيِّدَ، وحاشا، وخلا، وعدا، وبله. (و) في (الظروف) وهي: مذ ومنذ، ومع، على خُلف وتفصيل، فأغنى عن إعادتها هنا.

### [مسألة]

(مسألة: لا يحذف الجاؤ، ويَبْقَى عمله اختياراً)، وإن وقع ضرورة كقوله:

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكيف سنوحّ واليمينُ قطيعُ

وهو بلا نسبة في الجي الداني (ص ٢٤٣) وخزانة الأدب (١٥٩/١٠) والدرر (١٩١/٤) وشرح شواهد المغني (٤٤٠/١) ومغني اللبيب (١٥٠/١) والمقاصد الحوية (٣٠٦/٣).

(٢) هو الحسين (أو الحسن) بن محمد بن عبد الله الطّبي عالم مشارك في أنواع من العلوم. توفي سنة ٧٤٣ هـ. من مصنفاته: الكاشف عن حقائق السنن النبوية، التبيان في المعاني والبيان، مقدمة في علم الحساب، أسماء الرجال، وفتح الغيب في الكشف عن قناع الرب في التفسير. انظر ترجمته في الدرر الكامنة (٦٨/٢) وشذرات الذهب (١٣٧/٦) وبغية الوعاة (ص ٢٢٨) ومفتاح السعادة (٤٣٤/١).

١١٣٧ - إذا قيل: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلُّيْبٍ بِالْأَكْثَفِ الْأَصَابِغِ<sup>(١)</sup>  
وقوله:

١١٣٨ - وَكِرِيمَةٌ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبْلُغَ فَاذْنَقَى الْأَعْلَامِ<sup>(٢)</sup>  
أَيُّ: إِلَى كُلِّيبٍ، وَفِي الْأَعْلَامِ، أَوْ نَادَى لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ كَحَدِيثِ الْبَخَارِيِّ: «صَلَاةُ  
الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تُصَفَّقُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ خَمْسٌ وَعِشْرِينَ ضِعْفًا»<sup>(٣)</sup> أَيُّ بِخَمْسٍ  
(الْأَمْعُ كَمْ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَبْنِثِ التَّمْيِيزِ.

(أَوْ رُبِّ بَعْدَ) الْفَاءِ وَ (الْوَاوُ الْمَاطِفَةُ كَثِيرًا) جَدًّا حَتَّى قَالَ أَبُو حَيَّانَ: لَا يَحْتَاجُ إِلَى مِثَالٍ  
فَإِنَّ دَوَاوِينَ الْعَرَبِ مَلَأَى مِنْهُ. وَالتَّأْوِيلُ قَلِيلٌ:

كَقَوْلِهِ:

١١٣٩ - فَعَثَلِكُ حَبْلِي قَدْ طَرَفْتُ وَمَرْضَعِ<sup>(٤)</sup>  
١١٤٠ - بَلَّ بَلْدٍ مِلَّاءُ الْفَجَاجِ قَتْمَةً<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو للمزدق في ديوانه (٤٢٠/١) وتحليص الشواهد (ص ٥٠٤) وخزانة الأدب  
(١١٣/٩)، والدرر (١٩١/٤) وشرح التصريح (٣١٢/١) وشرح شواهد المغني (١٢/١)  
والمقاصد النحوية (٥٤٢/٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٧٨/٢) وخزانة الأدب (٤١/١٠)  
والدرر (١٨٥/٥) وشرح الأشموني (١٩٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٤) ومغني اللبيب (٦١/١)،  
٦٤٣/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٩٢/٤) وشرح الأشموني (٣٠٠/٢) وشرح ابن عقيل (ص  
٣٧٥) ولسان العرب (٩/٩ - ألف) والمقاصد النحوية (٣٤١/٣)  
و «ألفته» قال في اللسان (٩/٩): «أَلَفَهُ بِالْفُحْ، بِالْكَسْرِ، أَيَّ أَعْطَاهُ أَلْفَاءً، وَأُورِدَ الْبَيْتُ  
(٣) رواه البخاري في الأذان باب ٣٠ (حديث رقم ٦٤٧) عن أبي هريرة - «خمساً وعشرين ضعفاً»،  
ولا شاهد في هذه الرواية.

(٤) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وصبره.

فَالْهَيْتَهَا حِينَ تَمْلَأُ مُمْتَلِئًا

ويروى «محول» مكان «مخليل» وهو في ديوانه (ص ١٢) والأزهية (ص ٢٤٤) والجنى الداني (ص ٧٥)  
وجواهر الأدب (ص ٦٣) وخزانة الأدب (٣٣٤/١) والدرر (١٩٣/٤) وشرح أبيات سيويه (٤٥٠/١)  
وشرح شذور الذهب (ص ٤١٦) وشرح شواهد المعني (٤٠٢/١، ٤٦٣) والكتاب (١٦٣/٢) ولسان  
العرب (١٢٦/٨)، ١٢٧ - رضع، ٥١١/١١ - غيل) والمقاصد النحوية (٣٣٦/٣). وبلا نسبه في أوضح  
المسالك (٧٣/٣) ووصف المبانى (ص ٢٨٧) وشرح الأشموني (٢٩٩/٢) وشرح ابن عقيل (ص  
٣٧٢) ومغني اللبيب (١٣٦/١)، (١٦١).

(٥) الرجز لرقية؛ ويعلمه:

لَا يُشْتَرَى كِتَابُهُ وَجَهْرُمَةٌ

(وقيل: الجرّ بالثلاثة) أي: الواو، والفاء، ويَلْ. أمّا الأول: فقاله المبرّد والكوفّة، قالوا: ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معانٍ ويُدلّ لذلك مجيئها في أوّل القصائد كقول رؤية:

١١٤١ - وقانيم الأحماق خاوي المُخترَقن<sup>(١)</sup>

فليست عاطفةً. ورُدّ بأنها لو كانت يمتزلة «رُبّ»، وليست عاطفة لدخل عليها واؤ العطف، كما يدخل على رُبّ، ولا يقال: كرهوا اتّفاق اللّفظين، لأنهم أدخلوها على واو القسم. وأمّا الابتداء بها في القصائد لإمكان عطفه على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أوّل قصيدة:

١١٤٢ - دع ذا، وعدّ القول في هَرم<sup>(٢)</sup>

فأشار بـ «ذا» إلى ما في نفسه، وأمّا حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المعنى لابن هشام نقلًا عن المبرّد في «الفاء»، وعن بعضهم في «يل». وفي الارتشاف نقادًا عن بعضهم فيها، لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما قالوا: لا خلاف في أن الجرّ فيهما يربّ

= وهو في ديوانه (ص ١٥٠) والدرر (١١٤/١، ١٩٤/٤) وشرح شواهد الإصحاح (ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠) وشرح شواهد المعنى (٣٤٧/١) ولسان العرب (٦٥٤/١١) نذك، ١١١/١٢ - جهرم) والمقاصد النحوية (٣٣٥/٣) وبلا نسبة في الإصحاح (ص ٢٢٥) وجواهر الأدب (ص ٥٢٩) ووصف المبانى، (ص ١٥٦) وشرح الأشموني (٢٩٩/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٤١٧) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧٣) وشرح المصطلح (١٠٥/٨) ومعنى الليب (١١٢/١).  
(٦) الرجز لرقية في ديوانه (ص ١٠٤) والأشياء والقطائر (٣٥/٢) والأغاني (١٥٨/١٠) وجمهرة اللغة (ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١) وخزانة الأدب (٢٥/١٠) والخصائص (٢٢٨/٢) والدرر (١٩٥/٤) وشرح أبيات سيبويه (٣٥٣/٢) وشرح شواهد الإصحاح (ص ٢٢٣) وشرح شواهد المعنى (٧٦٤/٢، ٧٨٢) ولسان العرب (٨٠/١٠) - خفق، ٢٧١ - عمق، ١٣٣/١٥ - غلا) ومعنى الليب (٣٤٢/١) والمقاصد النحوية (٢٨/١) والمنصف (٣/٢، ٣٠٨). وبلا نسبة في الخصائص (٢٦٠/٢، ٣٢٠) ووصف المبانى (ص ٣٥٥) وسرّ صناعة الإعراب (٢/٤٩٣، ٥٠٢، ٦٣٩) وشرح الأشموني (١٢/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٢) وشرح المفصل (١١٨/٢) والعقد الفريد (٥٠٦/٥) والكتاب (١١٠/٤) ولسان العرب (١/٧٨٤) - هرّجس، ٣٧٣/٣ - قيد، ٤٦١/١٢ - قتم، ٥٥٩/١٣ - وجه) ويرى. «المخترق» ولا شاهد على هذه الرواية.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

خير البداة وميّد الحضر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٨) والأغاني (٨٦/٦) وخزانة الأدب (١٩٦/٤، ٣٢١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦) والدرر (١٩٦/٤) وشرح شواهد المعنى (٧٥٠/٢) والمقاصد النحوية (٣/٣٢١).



محذوفة، لا بهما، وأقره أبو حيان في شرح التسهيل، وأدعى الرضي أن الجزَّ ربَّ محذوفة بعد الثلاثة خاصَّ بالشَّعر.

(قيل): وتجرَّ ربَّ محذوفة بعد (ثم) أيضاً نقله أبو حيان عن صاحب «الكافي»، قال: وسبب ذلك: أن هذه الأحرف من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ وما عداها إنما يجمع في اللفظ (و) الجزَّ بها محذوفة (ذونها) أي: دون الحروف المذكورة (أقل) كقوله.

١١٤٣ - رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلَةٍ كِذْتُ أَقْضِي الحِياةَ من جَلَلَةٍ<sup>(١)</sup>

(قال ابن مالك: أو غيرها) أي غير ربَّ قد تجرَّ محذوفاً. (في جواب ما يضرر مثله) كزيد في جواب مَنْ قال: رَمَنْ مَرَزْتُ؟. وبِل زيد، لِمَنْ قال: ما مَرَزْتُ بأحدٍ، ومنه حديث: «أقرَّ بهما منك باباً» لمن قال: «فإلى أيهما أهدى؟»<sup>(٢)</sup>. (أو في معطوفٍ عليه) أي على ما تضمنه بحرف (متصل) نحو: في الدار زيد، والقصر عمرو، أي: وفي القصر ومنه: ﴿وَفِي حَلِيقِهِ وَبِأَيْتٍ مِنْ دَأْبِهِ أَلَتْ لِقَوْمٍ يُفَكَّرُونَ وَحَلِيقَ الْإِثْلِ وَالْثَّارِ﴾ [الجاثية: ٤، ٥] الآية. (أو منفصلاً بلا) كقوله:

١١٤٤ - مَا لِيُحِبُّ جَلَدًا أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَيِيْبٍ رَأْنَةً فَيَجْبُرَا<sup>(٣)</sup>  
(أولُ) كقوله:

١١٤٥ - مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فُشِقَ مِنَّا<sup>(٤)</sup>

وإن كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم: آتني بدابة ولو حِمَاراً.

(أو) في (مقرون بعله) أي بَعْدَ ما تضمنته (بالهمزة) نحو: أزيد بن عمرو في جواب: مررت بزيد.

(أو هلاً) نحو: هلاً دينارٍ؟ في جواب: جئت بدهم، حكاهما الأخفش.

أو إذا، والفاء (الجزائيتين) نحو: مررت برجل صالح إلَّا صالح فطالح، حكاه يونس أي إلَّا أمرٌ بصالح فقد مررت بطالح. وفي الصحيح: «من كان عنده طعامٌ اثنين فليذهب

(١) تقدم برقم (٩٨٧).

(٢) رواه بهذا اللفظ بحلف «إلى»، من حديث عائشة: الإمام أحمد في المسند (١٧٥/٦). ورواه بلفظ «إلى أقربهما منك باباً» البخاري في الشفعة باب ٣، والهة باب ١٦، والأدب باب ٣٢ (الأحاديث ٢٢٥٩ و٢٥٩٥ و٦٠٢٠). ولا شاهد في رواية البخاري

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٩٩/٤) وشرح الأسموني (٣٠١/٢) والمقاصد النحوية (٣٥٣/٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وصحبه.

كُفَيْتُمْ ولم تخشوا هواناً ولا وهناً

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠٠/٤) وشرح الأسموني (٣٠١/٢).

بثالث، وإن أربعة فخامس، أو سادس<sup>(١)</sup>: قال في التسهيل: ويقاس على جميعها خلافاً للفرءاء في الصورة الأولى لقول العرب: خير بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ بحذف الياء، وبقاء عملها، لأن معنى كيف: بأي حال، فجعلوا معنى الحرف دليلاً، فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى، وجواز الجزّ أولى.

قال أبو حيان: وينبغي أن يثبت في جواز هذه الصور، لأن أصحابنا نصّوا على أنه لا يجوز حذف الجار، وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه، وذلك في باب كم والقسم، وجعلوا قول العرب «خير» من الشاذ الذي لا يُقاسُ عليه، وقد صرح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة، فيقال: أبزيد؟ في جواب: مررت بزيد. انتهى.

(وقال سيويه: أو الباء<sup>(٢)</sup>).

(تنبيه) قالت العرب: «لا أبوك»: يريدون: لك أبوك. قال سيويه: حذف لام الجر وأن، وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا: لَهَيَ أبوك، قَلَبُوا، وأبْدَلُوا من الألف ياءً، وهو مبني لتضمته معنى لام الجزّ المحذوفة كما بُني أُمسِي، لتضمته معنى لام التعريف على الفتح لخفته على الياء<sup>(٣)</sup>. وقال ابن ولاد: بل أصله: إله أبوك حذفت الهمزة، ثم قالوا: لَهَيَ بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصلية، وقال المبرد: المحذوفة لام التعريف، ولام الأصل، والباقية لام الجزّ. قال: لأن حرف الجزّ لمعنى وعلّة وحذفه وإبقاء عمله شاذ، فالحكم بحذف غيره أولى. أمّا لَمْ التعريف فواضح إذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمة علماً، فلم يفتقر إليها، وأمّا لام الأصل فقد عهد حذفت بعض الأصول تخفيفاً كـ «يد»، و «دم».

### [فصل الجار من مجزوره وتأخير عنه]

(وفصله) أي الجار (من مجزوره، وتأخير عنه) كلاهما (ضروري). أمّا الأول فيكون بظرف كقوله:

١١٤٦ - إِنَّ عَمْرَأً لَا تَحْتَرُ فِي الْيَوْمِ عَفْوَ<sup>(٤)</sup>

(١) جزء من حديث طويل عن عبد الرحمن بن أبي بكر، رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الأهل والضيف (حديث رقم ٦٠٢)، ورواه أيضاً بالأرقام (٣٥٨١ و ٦١٤٠ و ٦١٤١).

(٢) أي الباء من المواضع التي يجوز حذف الجار فيها وإبقاء عملها.

(٣) لفظ سيويه في الكتاب (٤٩٨/٣): «قال بعضهم: لَهَيَ أبوك، قلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أَيْنَ مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرة في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروا».

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

ويجار ومجور كقوله:

١١٤٧ - رَبُّ فِي النَّاسِ مُوسِرٌ كَعَدِيمٍ وَعَدِيمٌ يَخَالُ ذَا أَيْسَارٍ<sup>(١)</sup>

ومفعول كقوله:

١١٤٨ - وَأَقْطَعَ بِالْخَزَقِ الْهَبُوعَ الْمُرَاجِمَ<sup>(٢)</sup>

أي: وأقطع الخزق بالهبوع. وسمع في الثر بقسم، حكى الكسائي: اشترته بوالله ذرهم.

وقاسه تلميذه علي بن المبارك الأحمر<sup>(٣)</sup> في رُب نحو: رُب واللّه رجل عالم لقيته. قال أبو حيّان: ولا يبعد ذلك إلا أنّ الاحتياط ألاّ يُقدم عليه إلاّ بسمع.

وأما الثاني: ...<sup>(٤)</sup>

(وقيل: يجوز فصلُ رُب بقسم) قاله علي بن المبارك الأحمر، نحو: رُب واللّه رجل صالح صَحْبُهُ. والأصح: المنع.

### [اتصال ما بحرف الجرّ]

(مسألة): في اتصال «ما» بحرف الجرّ (تزداد «ما» بعد «عن» فلا تُكف) أضلاً كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قِيلَ لِيُصِيعَنْ إِلَهِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقول الشاعر:

١١٤٩ - وَأَعْلَمُ أَنِّي عَمَّا قَرِيبٍ<sup>(٥)</sup>

= وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣٠٢/٢) والدرر (٢٠١/٤).

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠١/٤)

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلره:

ورائي لأطوي الكشح من دون ما انطوي

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠٢/٤) ولسان العرب (٣٦٦/٨ - هـ). ومع بعقه حُبّاً وهبوعاً فهو هابجٌ

وهَبُوعٌ: استعجل واستعان بعقه (اللسان: ٣٦٦/٨).

(٣) علي بن المبارك الأحمر، وفي بنية الرعاة: علي بن الحسن. أديب نحوي صرفي، صاحب الكسائي،

وتوفي سنة ١٩٤ هـ. من تصانيفه التصريف، وكتاب فنن البلغاء. انظر ترجمته في معجم الأدباء

(٥/١٣) وبنية الرعاة (ص ٣٣٤).

(٤) موضع النقط بياض في الأصل.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

سأُنشِبُ في شَيْءٍ ظَفِرٍ وَنَابِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٠٠) والدرر (٢٠٢/٤).

(و) بعد (الباء) مِنْ فَيَكْتَنَانِ بِقَلَّةٍ وَيْلَهُمَا حَيْثُ الدَّعَل) كقولہ:

١١٥٠ - قَلَّيْنِ صِرْتَ لَا تَحِيرُ جَوَابًا لِمَا قَدْ تَرَى، وَأَنْتَ حَاطِبٌ<sup>(١)</sup>

وقوله:

١١٥١ - وَإِنَّا لِمَا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً<sup>(٢)</sup>

والأكثر عدم الكف. قال تعالى: ﴿يَمَا رَحِمَ رَبُّنَا﴾ [آل عمران: ١٥٩]. ﴿يَمَا قَفِيزِهِمْ يَمْنَعُهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]. ﴿يَمَا حَلِيطَتِهِمْ أَشْرَقُوا﴾ [نوح: ٢٥] ومسألة كف من بقلة ذكرها ابن هشام في المغني، ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل، ولا أبو حيان؛ بل سؤيا بينها وبين «عن»، نَمَّ في «سَبْك المنظوم»<sup>(٣)</sup> لابن مالك: وتقرن ما بالباء والكاف فتَكْهُنَّ.

(ونفيدان) مع (ما تقليلاً) كَرُبَمَا ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء، وقال: فمعنى «لِمْمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ حَاطِبٌ»<sup>(٤)</sup> رُبَمَا أَرَى. والسيرافي وغيره في مِنْ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «سَبْك المنظوم» (وَأَنْكُرَهُ أَبُو حَيَّان) أَي إِفَادَتُهُمَا التَّقْلِيلَ حَيْثُ، وَقَالَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ مَوْوَل.

(و) تَزَادَ «مَا» بَعْدَ (رُبَّ)، فَالْغَالِبُ الْكَفُّ وَإِلَّاوَاهَا حَيْثُ (الْمَاضِي)، لِأَنَّ التَّكْثِيرَ، وَالتَّقْلِيلَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا عَرَفَ حَلَّهُ، وَالْمُسْتَقْبَلُ مَجْهُولٌ قَالَ:

١١٥٢ - رُبَمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَقَنَ ثَرْوِي شَمَالًا<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الخفيف، وهو لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب (٢٢١/١٠)، ولطيم بن إلياس في أمالي القاضي (٢٧١/١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٠). ولا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣١٠) والمقاصد النحوية (٣/٣٤٧).

(٢) تقدم بالرقم (١١٢٩).

(٣) «سبك المنظوم وفك المختوم» (كشف الظنون: ص ٩٧٨). وقال المقرئ في نفع الطيب (٢/٤٣٤ - طبعة دار الكتب العلمية) «ومن تصانيف ابن مالك: الموصول في نظم المفصل؛ وقد حلَّ هذا النظم لِسَمَاءَ سَبْك المنظوم وفك المختوم، ومن قال إن اسمه فك المنظوم وسبك المختوم فقد خالف النقل والعقل».

(٤) هو حيزر الشاهد المتقدم برقم (١١٥٠).

(٥) البيت من المديد، وهو لجليمة الأبرش في الأزهية (ص ٩٤، ٢٦٥) والأعاني (٢٥٧/١٥) وخرانة الأدب (٤٠٤/١١) والدرر (٢٠٤/٤) وشرح أبيات سيبويه (٢٨١/٢) وشرح التصريح (٢٢/٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٩) وشرح شواهد المغني (ص ٣٩٣) والكتاب (٥١٨/٣) ولسان العرب (٣٢٣/٣) - شيخ، ٣٦٦/١١ - شمل، والمقاصد النحوية (٣/٣٤٤، ٣٢٨/٤) ونوادير أبي زيد (ص ٢١٠) ولا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨) وأوضح المسالك (٣/٢٠) والدرر (١٦٢/٥) ووصف الجاني (ص ٢٣٥) وشرح الأشموني (٢/٢٩٩) وشرح التصريح (٢/٢٠٦) وشرح المفصل (٤٠/٩) وكتاب اللامات (ص ١١١) ومغني اللبيب (ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩) والمقتضب (١٥/٣) والمقرب (٢/٧٤).

وقد يليها المضارع نحو: ﴿رَبِّمَا يَوْمًا﴾ [الحجر: ٢].

وقد يليها الجملة الاسمية نحو:

١١٥٣ - رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمَوْزِلُ فِيهِمْ<sup>(١)</sup>.

وقد لا يكفّ نحو:

١١٥٤ - رَبِّمَا ضَرَبَ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ<sup>(٢)</sup>

(وقيل يتمين) بعدها (الفعلية) إِذَا كَفْتُ، قاله الفارسي، وأول البيت على أن «ما» نكرة موصوفة بجملة حُلف مبتدوها، أي: رَبُّ شَيْءٍ هُوَ الْجَامِلُ.

(وقد لا يحلف الفعلُ بعدها) كقوله:

١١٥٥ - فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَرَبِّمَا<sup>(٣)</sup>

(و) قد (تلحق التاء) بها (وَلَا تُكْفَت) كقوله:

١١٥٦ - مَاوِيَّ يَا رَبِّمَا غَارُ<sup>(٤)</sup>

= وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله «تَرْفَعُنْ» حيث أكد الفعل بالتون الخفيفة بعد «ما» المسبوقة بـ «رَبِّ» وهذا نادر

(١) تقدم بالرقم (١٠٧٥).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وصجزه:

بين بُضْرَى وَطَمَنَ نَجْلَاءَ

وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهية (ص ٨٢، ٩٤) والاشتقاق (ص ٤٨٦) والأصمعيات (ص ١٥٢) والحامسة الشجرية (١٩٤/١) وخزانة الأدب (٥٨٢/٩، ٥٨٥) والدرر (٢٠٥/٤) وشرح التصريح (٢١/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٥) ومعجم الشعراء (ص ٢٥٢) والمقاصد النحوية (٣/٣٤٢) وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٤٩٢) وجواهر الأدب (ص ٣٦٩) وأوضح المسالك (٣/٦٥) والجمي الداني (ص ٤٥٦) ووصف المباني (ص ١٩٤، ٣١٦) وشرح الأشموني (٢/٢٩٩) ومغني اللبيب (ص ١٣٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه (ص ١٥) والأصمعيات (ص ٤٦) وشرح التصريح (٩٠/٢) وشرح ديوان الحامسة للمرزوقي (ص ٤٢٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٥٥) والمقاصد النحوية (٣/٦٥٠). وله أو لحاتم الطائي في الأغاني (٣٠٣/٦) وخزانة الأدب (٩/١٠، ١٠، ١٣) ولحاتم الطائي في الدرر (٢٠٧/٤) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الأغاني (٢٩٦/٦) وأوضح المسالك (٣/٢٦٠) وشرح الأشموني (٢/٣٦٤) وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٨).

(٤) صدر بيت من السريع، وصجزه:

شعواء كاللذعة بالميسم

وهو لضمرة بن ضمرة في الأزهية (ص ٢٦٢) وخزانة الأدب (٩/٣٨٤) والدرر (٤/٢٠٨) ولسان العرب (١٣/٥٥٤ - هـ، ٤٣٥/١٤ - شعأ، ٣٠٠/١٥ - موا، ٤٧٣ - ما) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٠) =

(و) تزداد «ما» بعد (الكاف، فتكفت) غالباً، وليلها حيثند (الجُمْل) الاسمِيَّة والفعلِيَّة، كما صرح به في الارتشاف نقلاً عن «النهاية» كقوله:

١١٥٧ - أبح ما جدُّ لم يُخزني يومَ مشهَدٍ كما سيفُ عمرو لم تَخُنْهُ مضاريه<sup>(١)</sup>  
وقوله:

١١٥٨ - ألم ترَ أن البَغْلَ يبيعُ إلفه كما عامِرٌ واللومُ مؤتلفان<sup>(٢)</sup>  
وقد لا يكف كقوله:

١١٥٩ - وننصر مولانا ونعلّم آتئ كما الناس مجرومٌ عليه وجارم<sup>(٣)</sup>  
وقوله:

١١٦٠ - لا تُشكّم الناسَ كما لا تُشكّم<sup>(٤)</sup>

(وقال أبو حيّان: لا يكفّ أصلاً) وأوّل الآيات الواردة في ذلك على أن «ما» مصدرية منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناءً على جواز وصلها بالاسمِيَّة ومحله حيثند جرّ.

= ونوادير أبي زيد (ص ٥٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٦/٣) والإنصاف (١٠٥/١) وخزانة الأدب (٥٣٩/٩، ١٩٦/١١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) وشرح المفصل (٣١/٨) ولسان العرب (٤٠٩/١ - ريب).

(١) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري في الدرر (٢٠٩/٤) وشرح التصريح (٢٢/٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٥٠٢، ٧٢٠) والمقاصد النحوية (٣٣٤/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٨/٣) وجواهر الأدب (ص ١٣٢).  
وقد كتّت «ما» حرف الجرّ، وهو الكاف، عن العمل، «وسيف» مبتدأ، وجملة «لم تخنه مضاريه» الخبر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لربيد الأعجم في ديوانه (ص ١٠٣) وتذكرة النحلة (ص ٢١) وبلا نسبة في الدرر (٢١٠/٤).

وكان في الأصل: «الفعل يبيع» ببل «البلع يبيع»، والتصويب من المصادر المذكورة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن براقة في أمالي القاضي (١٢٢/٢) والدرر (٢١٠/٤) وسطّ اللآلي (ص ٧٤٩) وشرح التصريح (٢١/٢) وشرح شواهد المغني (٢٠٢/١، ٥٠٠، ٧٢٥/٢، ٧٧٨) والمؤتلف والمختلف (ص ٦٧) والمقاصد النحوية (٣٣٢/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٩٧/٣) والجنى الداني (ص ١٦٦، ٤٨٢) وجواهر الأدب (ص ١٣٣) وخزانة الأدب (٢٠٧/١٠) والدرر (٨١/٦) وشرح الأشعموني (٢٩٩/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) ومغني اللبيب (١٦٥/١).

(٤) الرجز لروية في ملحقات ديوانه (ص ١٨٣) وجواهر الأدب (ص ١٣١) وخزانة الأدب (٥٠٠/٨، ٥٠١، ٥٠٣، ٢١٣/١٠، ٢٢٤) والدرر (٢١١/٤) والكتّاب (١١٦/٣) والمقاصد النحوية (٤٠٩/٤). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٨٤) ووصف المباني (ص ٢١٤) واللمع في العربية (ص ٥٨، ٥٩، ١٥٤).

### [حروف القسم]

(حروف القسم الجارة): أي هذا مبحثها، وأفردت بترجمة لاختصاص القسم بأحكام وفروع.

### [بإاء القسم]

أخذها: (الباء وهي الأصل) أي: أصل آخره، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها؛ لأنها للإصاق، فهي تُلصقُ بفعل القسم بالمقسم به. (ومن ثمَّ) أي من هنا، وهو كون الباء الأصل (اختص بها الطلب والاستعطاف) فلا يقسم فيهما بغيرها نحو: بالله أخبرني، وبالله هل قام زيد. أي: أسألك بالله مُستحلفاً.

(وجاز إظهار الفعل) أي فعل القسم (معها) نحو: ﴿وَاللَّسْمُ أَقْوَى جَهْدَ تَيْسَرِهِ﴾ [التور: ٥٣]، كما يجوز إضماره نحو: ﴿فَيَعْرِضُكَ لِأَعْيُنِهِمْ﴾ [ص: ٨٢]. بخلاف غيرها.

(و) جاز (حذفها) لا غيرها من أحرفه (فيتصب ثاليها) بإضمار فعل القسم. قال ابن خروف، وابن عصفور أو فعل آخر كـ «الزم» ونحوه. (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروي بهما<sup>(١)</sup> قوله:

١١٦١ - فقللت يمينُ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِداً<sup>(٢)</sup>

ولا تجر (خلافاً لمن جَوَزَ الجَرَّ) بالحرف المحذوف، وهم الكوفيون وبعض البصريين (أو منع التصب إلا في) حزين (قضاء الله، وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفيين، قال: لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف، فكيف يكون مُضْمِراً أقوى منه مُظْهِراً. وأجيب بأنسائهم في هذا الباب كثيراً.

(١) أي ينصب «يمين» على إضمار فعل، ويرفعه على الابتداء مع إضمار الخبر.

(٢) صدر بيت من الطويل، ومحمّزه:

ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالي

هو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٢٣٨/٩، ٢٣٩، ٢٣٨/١٠، ٤٤، ٤٥) والخصائص (٢٨٤/٢) والدرر (٢١٢/٤) وشرح أبيات سيويه (٢٢٠/٢) وشرح التصريح (١٨٥/١) وشرح شولهد المغني (٣٤١/١) وشرح المفصل (١١٠/٧، ١٣٧/٨، ١٠٤/٩) والكتاب (٥٠٤/٣) ولسان العرب (٤١٣/١٣ - يمن) واللمع (ص ٢٥٩) والمقاصد النحوية (١٣/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣٢/١) وخزانة الأدب (٩٣/١٠، ٩٤) وشرح الأشموني (١١٠/١) ومغني اللبيب (٢٣٧/٢) والمقتضب (٣٦٢/٢).

أما الحرفان المذكوران فجوّز نصبهما، وأنشد:

١١٦٢ - لا كُفِبَةَ الله ما هَجَزْتُكُمْ إِلَّا وفي النفس مِنْكُمْ أَرْبٌ<sup>(١)</sup>

فإن كان المقسم به (الله وعوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الألف لالتقاء الساكنين، أو ثابتة لأن الثاني مشدد، فنزل منزلة دأبة مع وصل ألفه وقطعها نحو: ها الله، ها الله، ها الله، ها الله<sup>(٢)</sup>. (أو) عوض همزة ممدودة مفتوحة نحو: آله لأفعلن.

قال أبو حيان: وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاماً حقيقةً.

وقال الرضي: بل هو استفهام حقيقي، وقد يكون إنكاراً (أو لم) يعوّض ولكن (قطع ألفه) نحو آله لأفعلن (جَرَّ) ويقال الجرّ فيه (يدونه) أي التعويض. حكى سيبويه<sup>(٣)</sup>: «آله لأفعلن»، وحكى غيره: «كلّ آله لأخرَجَن»، وأنشدوا:

١١٦٣ - ألا رَبُّ مَنْ تَفَتَّشْهُ لَكَ ناصح<sup>(٤)</sup>

وإنما جاز ذلك في هذا اللفظ فقط، لأن استعماله في القَسَم أكثر من غيره، ولهذا لحقه أنواع من التغيير، قالوا: «وله لا أفعل»، (وهل هو) أي الجرّ حال التعويض (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أو «ها»، (أو) بالحرف (المحذوف) منه؟ فالأخفش وجماعة من المحققين على الأول في شرح الكافية، وهو قوي، لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الدرر (٢١٣/٤) ومجالس ثعلب (ص ٣٩١)

(٢) أي يقطع الهمزة وصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

(٣) انظر الكتاب (٥٠٠/٣)، قال: «.. ومثل ذلك قولهم. آله لأفعلن، صارت الألف هنا بمنزلة: ها ثم. ألا ترى أنك لا تقول. أو الله، كما لا تقول. ها والله، فصارت الألف هنا وها يعاقبان الواو ولا يثبتان جميعاً».

(٤) صدر بيت من الطويل، وهجزه:

ومتصح باد عليك غوائله

وهو بلا نسبة في لسان العرب (٦١٥/٢ - تصح) وتهذيب اللغة (٢٥١/٤) وتاج العروس (١٨٠/٧) - تصح) ويروى المعز:

ومؤمن بالغيب غير أمين

وهو بهذه الرواية لعبد الله بن همام السلولي في حسانة البحري (ص ١٧٥). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٥٢) والدرر (٣٠١/١)، ١٣٢/٤، (٢١٣) والكتاب (١٠٩/٢) ولسان العرب (٣٢٣/٦) - غشش)

والرواية في هذا البيت «لك ناصح»، والبيت يصلح للاستشهاد على رواية «ألا رب من تفتشه ناصح» وقد ورد هكذا في بعض النسخ.



من الواو، ولا خلاف في كون الجرّ بهما، فكذا ينبغي في ها، والهمزة. وصحّح في التسهيل وشرحه الثاني، وإن كان لا يُلْقَظ به، كما كان النَّصْبُ بعد الفاء والواو، وأو، وكى، واللام بأن المحذوفة، وإن كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط إلى الكوفتين.

ومُقْتَضَى كلام شرح الكافية تضعيفه، ولم يصرّح أبو حيان بترجيح واحد من القولين. (أو عوض غيره) أي غير لفظ «الله» شيئاً مما ذكر (نصب حتماً) نحو العزيز لأَفْعَلْنَ به

### [تاء القسم]

(الثاني): أي ثاني حروف القسم (التاء، وتختص بالله) نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفَعَّلُوا﴾ [يوسف: ٨٥]. فلا تجرّ غيره، لا ظاهراً ولا مُضمراً لفرعيتها. (وشدّت في الرّحمن، وزبّ الكعبة، ووتّي وحياتك)، سمع تالرحمن، وتزبّ الكعبة، وتوتّي، وتحياتك.

(الثالث): أي: الثالث [من حروف القسم] (اللام، ويكون لما فيه معنى التعجب وغيره) كقولهم: لِلّهِ لا يُوَخِّرُ الأجل، أي تالله، وقوله:

١١٦٤ - لله يقيس على الأيام ذو حيد<sup>(١)</sup>

### [واو القسم]

(الرابع): أي الرابع [من حروف القسم] (الواو، وتختص بالظاهر، فلا تجرّ ضميراً بخلاف الباء، قال: «بك ربّ أقسم لا بغيرك». (ولا يظهر معها الفعل) أي فِعْل القسم، بل يُضْمَرُ وجوباً نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: ٢]. ﴿وَالْقُرْآنَ مَا كُنَّا مُفْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. (خلافاً لابن كيسان) من تجويزه إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حَلَفْتُ وَاللّهِ لأفؤمن. قال أبو حيان: ولم يحفظ ذلك، فإن جاء فمؤول على أنّ: «حلفت» كلام تام، ثم أتى بعده بالقسم، ولا يجعل: «والله» متعلقة بحلّفت.

(ولا يظهر الفعل أيضاً (مع التاء واللام) بلا خلاف، بل يجب إضماره كما تقدم.

(وهل هي) أي الواو (العاطفة، أو بدل من الباء أو التاء بدلٌ (منها خلاف): فجزم الزّمخشرّي وابن مالك في شُرّحي الكافية والتسهيل، ونقله أبو حيان عن الجمهور بأنها بدل من الباء لثقارب معناهما، لأن الواو جمع، والباء للإلصاق وهو جمع في المعنى، ولأنّهما من حروف مقدم الفم وأن التاء بدل من الواو، كما أبدلت منها في نحو: اتصل، واتصف وتراث، وتجاه.

وقال السّهيلي وغيره: بل الواو هي العاطفة كواو «رُبّ» عطفت على مقدّر، ويقوّيه

أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة، وأنها لو كانت بدلاً من الباء لم يختلفا في الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المُبْدَلَة من الواو في: إشاح، ووشاح<sup>(١)</sup>، وأنها لم توجد قطّ بدلاً منها، لأنها ليست من مخرجها، ولما بينهما من المضادة؛ إذ في الواو لينٌ، وفي الباء شدة، قال: وَيَضْمُتْ عَنِّي أَنْ تَكُونَ التَّاء بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ، لما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في التاء، ولأن التاء إنما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصارييف الكلمة. قال أبو حيان: ولا يقوم دليلٌ على صحة شيء من هذه المذاهب، ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله:

١١٦٥ - أَرِقْتُ وَلَمْ تَهْجَعْ لِعَيْنِي مَجْعَةً    ووالله ما دعري بِمُسْرِ وَلَا سَقَمٍ<sup>(٢)</sup>  
قال: وممن ذهب إلى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قُطِرَتْ وغيره.

### [أيمن]

(الخامس) أي: الخامس [من حروف القسم] (أَيْمَن) بفتح الهمزة، وضَم الميم (ويقال) فيه (لَيْمَن) بالكسرة فالضَم (وَأَيْمَن) بفتحهما (وَلَيْمَن) بالكسر فالفتح، (وَلَيْمَ) بالكسر والضَم لغة لسليم (وَأَيْمَ) بالفتح والضَم لغة لليميم. (وَلَيْمَ) بكسرتين. (وَهَيْمَ) بفتح الهاء مبدلةً من الهمزة والضَم. قال أبو حيان: وهي أغرب لغاتها. (وَلَيْمَ) بكسرتين (وَلَمَ) بفتحتين. (وَأَمَ) بالفتح والضَم (وَلَمَ) بالفتح والكسر (وَأَمَ) بالكسر والضَم لغة أهل اليمامة (وَلَمَ) بالكسر والفتح. (وَمُنَ) مثلث الحرفين أي الميم والتون أي: بفتحهما وكسرها وضَمهما (وَمُنَ) مثلثاً) حكى الفصح المَهْرَوِيُّ<sup>(٣)</sup>. والكسر والضَم الكسائي والأخفش، وأن رجلاً من بني العنبر سئل: ما الثُّغْرَانُ؟<sup>(٤)</sup> فقال: م ربي: الباطل. فهله عشرون لغة، حكى ابن مالك منها بضع عشرة. والسبب في كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال.

(١) كانت في الأصل: «إشاح وإشاح» ولعل الصواب ما أثبتناه؛ لأنه يذكر الهمزة في «إشاح» المبدلة من الواو في «وشاح».

(٢) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب في شرح اختيارات المفضل (ص ١٣١٨). ويلا نسبة في الدرر اللوامع (٢١٥/٤)، وقال صاحب الدرر: «لم أحر على قائله».

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي: أديب، نحوي. قلم مصر واستوطنها، وروى عن الأزهري. كان حياً قبل سنة ٣٧٠ هـ. وفي هدية العارفين أنه توفي في حدود سنة ٤١٥ هـ. من تصانيفه: الذخائر في النحو، كتاب الأزهية شرح فيه العوامل والحروف، ومختصر في النحو سماه المرشد. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٤٨/١٤) وإنباء الرواة (٣١١/٢) وبنية الوعاة (ص ٣٥٥) وكشف الظنون (ص ٧٣، ٨٢٢) وهدية العارفين (٦٨٦/١).

(٤) في اللسان (٢٩٥/٤): «الثُّغْرَانُ»: الباطل، ومث قولهم: ثُغْرَانٌ وَثُغْرَانٌ لِلرَّجُلِ الْكُذُوبُ. أبو زيد: العرب تقول: ثُغْرَانٌ لَا يَتَيَّانُ عَنكَ شَيْئاً.

(والأصح: أنه اسم) وقال الزماني والزجاج: هو حرف جرّ. قال أبو حيان: وهو خلاف شاذّ.

(وقالها: مَنْ، وَمَ) بلغاتهما (حَرْفَان) وليسا بقية «أَيمَن». وجزم به ابن مالك في كتابه: «سَبْكُ المنظوم» لأنهما لو كانا منها لم يُسْتَعْمَلَا إِلَّا مع الله كَأَعْيُنٍ وقد استعملتا مع غيره. حكى: مَنْ رَبِّي لأعلن، ولأن الاسم المعرب لا يجوز حلقه حتى يبقى على حرف واحد. وَرَدَّ بأن كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك، وهو أولى من إثبات حرف جَزَّ لم يستقر في موضع من المواضع.

(و) الْأَصَحُّ (أَنْ هَمْزُهُ وَضِلُّ) بِدَلِيلِ سَقُوطِهَا بَعْدَ مُتَحَرِّكِ كَقَوْلِهِ:

١١٦٦ - فقال فريقُ القومِ لا، وفريقُهُم نعم، وفريقٌ لَيْسَ اللهُ لا نَذري (١)  
وقال الكوفيون قطع: بناءً على أنه عندهم جمع يمين، واستدلوا بأنها مفتوحة، ولا تكون همزةً وُضِلَ مفتوحة، وإبدالها هاء في بعض اللغات. وأجابوا عن حذفها في اللُّرَج بأنه تخفيفٌ لكثرة الاستعمال، ولا تبدل من الوصل.

(وئالها): همز (أيم قطع) بخلاف «أيمن» حكى عن الأخفش قال [همزة] أيمن قد علمت أنها رَضِلٌ، ولا أحمل عليها «أيم»؛ لأن همزة الوصل ليست مطردة في الأسماء.

(و) الأصح (أنه مُعَرَّبٌ) لعدم سبب البناء. قال الكوكبوتون: مبنًى لشبهه الحرف في عدم التصرف، إذ لم يُستعمل في موضع من المواضع التي تُستعمل فيها الأسماء إلا في الابتداء خاصة كالحذف.

(وثالثها: إيم المكسورة مبني) وأصله: السكون كُسر لالتقاء الساكنين، وعلى الأول هي جزة إعراب بواو قسم مقدرة. (ورابعها: مَنْ وَهُمْ) مبتدآن؛ لأنها على وضع الحرف، وحركه الثاني لضرورة الابتداء، والاول لالتقاء الساكنين في الاسم بعدها.

(١) البيت من الطويل، وهو نصيب في ديوانه (ص ٩٤) والأزعية (ص ٢١) وتخليص الشواهد (ص ٢١٩) والدرر (٢١٦/٤) وشرح أبيات سيبويه (٢٨٨/٢) وشرح شواهد المغني (٢٩٩/١) والكتاب (٥٠٣/٣)، ١٤٨/٤) ولسان العرب (٤٦٢/١٣ - يمن) ومغني اللبيب (١٠١/١). ويلا نسبة في الإنصاف (٤٠٧/١) ووصف المباني (ص ٤٣) ومصر صناعة الإحراق (١٠٦/١، ١١٥، ٣٨٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٩٠/٢) وشرح المفصل (٣٥/٨، ٩٢/٩) والكتاب (٥٠٣/٣، ١٤٨/٤) واللمع في العربية (ص ٢٦٠، ٣١٣) والمقتضب (٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠) والمتعمق في التصريف (٣٥١/١) والمنصف (٥٨/١).

ورواية البيت المشهورة كما في ديوان نصيب وغيره من المصادر:

فَقَالَ فَرِيقٌ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَلْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لِيَمُنَّ اللَّهُ مَا نُلْبِرِي

(و) الأصح بناءً على الإعراب (أنه لازم الرفع) إذ لم يرو عن العرب إلا بذلك. وقال ابن درستويه: يجوز جزمه بواو القسم. (و) الأصح على الرفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف. أي قَسَمِي. وقال ابن عصفور: هو خبر، والمحذوف مبتدأ.

(و) الأصح أنه مضاف (له)، والكعبة، والكاف، والذي) والأول هو الغالب. والباقي كقولهم: أَيْمَنُ الكعبة، وقول عروة بن الزبير: أَيْمَنُكَ لَنْ أَتْلِيَنَّ لَقَدْ عَافَيْتَ. وقوله ۞: «وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»<sup>(١)</sup>. وقال الفارسي: لا يضاف إلا إلى الله والكعبة.

وقال ابن هشام: لا تضاف إلا إلى الله فقط. أما إضافته لغير ما ذكر فشاذ. أنشد الكسائي:

١١٦٧ - لَيْثُنْ أَيْهَمُ لَيْثُنَ الْعِلَّةِ اعْتَلَّزُوا<sup>(٢)</sup>

(و) الأصح (أنه مفرد). وقال الكوثون: هو جمع يمين على أفعُلْ كأفْلَسْ، لأن بناء «أفعُلْ» لا يوجد في الأسماء مفرداً. ورُدَّ بأنه لو كان جمعاً للزمت همزته الفتح والقطع، وميمه الضم ولجاء مرفوعاً ومنصوباً.

(و) الأصح على الأفراد (أنه مشتق من اليمين). وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية. وحكى ابن طاهر عن سيويه أنه مشتق من اليمين.

(و) الأصح (أَنْ) ليست بدلاً عن الواو، ولا أصلها: من، ولا أَيْمَنَ. وقيل: هي بدل من الواو كالتاء، لكونهما شفهيّتين. ورُدَّ بأنه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء، وبأن إبدال التاء من الواو معروف مطرد، كاتّصَفَ، واتّصلَ، وغير مطرد كثرأت وتُجَاهَ، ولم تبدل الميم منها إلا في موضع شاذّ، وهو فَمَ، وفيه مع شذوذه خلاف. وقال الزمخشري: هي «مَنْ» الدّاخله على ربي، حذفت نونها. ورده ابن مالك بأنها لو كانت لجاز دخولها على «رَبِّي» كالأصل. وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك كما تقدم.

وقيل: أصلها: أَيْمَنَ حذف منها حتى بَيَّت الميم.

(١) ورد هذا اللفظ في أكثر من حديث، منها ما رواه مسلم في كتاب الأيمان، باب ٥ (حديث رقم ٢٥) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كلها تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله. فقال له صاحبه: قل إن شاء الله. فلم يقل إن شاء الله. فطاف عليهن جميعاً، فلم تحبل منهن إلا امرأة واحدة، فجاءت بشق رجل. وأيم الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون».

(٢) الشطر من البسيط، ولم أعثر على تنمته ولا قائله وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ٥٤١) والدرر (٢١٦/٤).

### [جملة القسم]

(مسألة: القسم جملة) لفظاً: كأقسمت بالله، أو تقديرأ: ك «بالله»، إنشائية كما ذكر، أو خبرية كأشهد لعمرو خارج، وعلمت لزيد قائم (مؤكدة لخبرية) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج بالمؤكدة لأخرى نحو: زيد قائم، زيد قائم، فإنه يصدق عليها جملة مؤكدة ليست أخرى، بل هي هي. وبالخبرية غيرها، فلا تقع مقسماً عليها، وبالباقى التعجبية بناءً على الصحيح أنها خبرية.

(وتتلقى) أي تستقبل بمعنى تُجاب (في الإثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع التنفيس أو (لا) نحو: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَهْلُهُمْ﴾ [مريم: ٧٠]. ﴿وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُوا لِيَسْتَجَنُّ وَيَكُونَ﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿وَلَسَوْفَ يَصْطِلُكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]. والله لسيقوم زيد. (وقد تُكسَرُ مع الفعل) في لغة نحو: والله لَتَضْلَعَنَّ.

ومنها أي اللام الفراء مع السين، لأنه لم يُسَمَّ بخلاف «سوف». والفَرْقُ أَنَّ اللام كالجزء مما تدخُل عليه، فيؤدي دخولها إلى توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وهو مرفوض في كلامهم. وأجيب باعتذار ذلك كما قالوا: والله لكذب زيد.

(و) يتلقى أيضاً في الإثبات (بأن) المكسورة مثقلة ومخففة، سواء كان في خبرها اللام نحو: ﴿إِذْ سَيَّرَ نَحْنُ﴾ [الليل: ٤]. ﴿إِنْ كُنَّا قَسِيْرًا مَّا عَلَيْنَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. أم لا. (وقيل: إن كان في خبرها اللام) جاز تلقيه به وإلا فلا، لأن القصد بذلك إفادة التأكيد الذي لأجله القسم. (وقيل: لا م كي) قاله الأخفش، ومثل بقوله: ﴿يَتَلَفُؤْنَ بِأَقْوَىٰ لَكُمْ لِيَرْشَوْكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] وقول الشاعر:

١١٦٨ - إِذَا قَالَ قَدْ نَبِي قُلْتُ بِاللَّهِ حِلْفَةً لِّتَغْنِي عَنِي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعاً<sup>(١)</sup>

ووافقه الفارسي في «العسكرات» ورجع في «البصريات» و «التذكرة». وأجاب عن الآية بأنه لم يُرد القسم بل الخبر فإنهم يحلفون بالله ما عابوا النبي ليرضوا المؤمنين، وعن البيت بأنه كذلك، أي: حلفت لتغنيني عني، أو بأن الجواب محذوف لدلالة الحال، أي: لتسرين. قيل: (ويل) قاله بعض القدماء، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنُ ذِي الْإِكْرَىٰ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [ص: ١، ٢].

قال أبو حيان: وهو رأي باطل، والجواب في الآية محذوف، أو «كم أهلكنا» وحذف

(١) البيت من الطويل، وهو لحريث بن عتاب في خزانة الأدب (٤٣٤/١١، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣) والدرر (٢١٧/٤) ومحال ثعلب (ص ٦٠٦) والمقاصد النحوية (٣٥٤/١). وبلا نسبة في تحليل الشواهد (ص ١٠٧) وشرح ديوان الحماسة للمروزي (ص ٥٥٩) وشرح شواهد المعنى (٢/٥٥٩، ٨٣٠) وشرح المفصل (٨/٣) ومغني اللبيب (٢١٠/١) والمقرب (٢/٧٧).

اللام لطول الفصل فيه. قيل: (وأن) المفتوحة، قاله ابن صفور في المقرَّب. واستدلَّ بقوله:

١١٦٩ - أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحُرِّ أنت ولا العتيق<sup>(١)</sup>  
ورّده ابن الصائغ وقال: بل جواب القسم جواب «لو»<sup>(٢)</sup> أي ما يكون جوابها لولا القسم. قال أبو حيّان: وقد رجع عن ذلك ابن صفور.

(و) يتلقّى (في النفي بما، ولا، وإن) قال ابن مالك في شرح الكافية: ولا فزق في ذلك بين الاسميّة والفعليّة إلا أن الاسميّة إذا نفيت بلا وقدم الخبر، أو كان المُخَيَّر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضّرورة نحو: والله لا زيد في الدار ولا عمرو، ولَعَنُري لا أنا هاجرك ولا مُيَيْتُك. قال أبو حيّان: وغلط في أن الجملة الاسميّة لا تنفي بلا. قال: ولا ينفي بها أيضاً الماضي، فلا تقول: والله لا قام زيد، لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك أنه ينفي بها كقوله:

١١٧٠ - رُدُّوا قَسْوَ اللَّهِ لَا دُدُّنَاكُمْ أَبَدًا<sup>(٣)</sup>

ومثاله بـ «ما»: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ مَآثِرٍ مَا تَحِبُّوا فَمَلَكْنَا﴾ [البقرة: ١٤٥].  
وبأن ﴿وَلَيْنَ دَلَّكَ إِنَّا مُسْكِمُهُمَ مِنْ أَسْوَأِ﴾ [فاطر: ٤١] [قيل: ولن، ولم] في الفعلية كقول أبي طالب:

١١٧١ - وَاللَّهِ لَنْ يَهْبِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ<sup>(٤)</sup>

وحكى الأَصْمَعِي: أنّه قال لأعرابي: ألك بنون؟ قال: نعم وخالقهم لم نَقَم عن مثلهم مُنْجِبَةً. وقال أبو حيّان: لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جنيّ أنه زعم أنه يتلقّى بهما في الضّرورة، وهو غلط من ابن جنيّ. انتهى.

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف (١٢١/١) وخزانة الأدب (١٤١/٤)، ١٤٣، ١٤٥، ٨٢/١٠ والجنى الداني (ص ٢٢٢) وجواهر الأدب (ص ١٩٧) والدرر (٩٦/٤)، ٢١٩ ورصف المباني (ص ١١٦) وشرح التصريح (٢٣٣/٢) وشرح شواهد المغني (١١١/١) ومغني اللبيب (٢٣١/١) والمقاصد النحوية (٤٠٩/٤) والمقرب (٢٠٥/١).

(٢) أي المحذوف المقدر بـ «لأجبتك» أو «لقاومتك» مثلاً.

(٣) تقدم بالرقم (١١).

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حتى أوسد في التراب دقيقتا

وهو لأبي طالب في الجنى الداني (ص ٢٧٠) وخزانة الأدب (٢٩٦/٣) والدرر (٢٢٠/٤) وشرح شواهد المغني (٦٨٦/٢) ومغني اللبيب (٢٨٥/١).

فظاهره أنه لا يجوزُ عنده، لا في الضرورة، ولا غيرها فنشأ من ذلك قول مُفَصِّل حكيمته بقولي: (وثالثها ضرورة، ورابعها) يجوز (بَلَمْ دون لن) نقله أبو حيان عن محمد بن خلصة الضرير<sup>(١)</sup>. قال: ولن، وإن كانت كـ «لا» في نفي المستقبل إلا أنها نفي لـ «سيفعل»، فلمَّا كانت في مقابلة السين لم يتلقَ بها كالسَّين.

(وعندي عكسه) وهو جواز التلقي بلن دون لم، لأنها للماضي، والقسم بالمستقبل أجدر، ولأن المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف، وتام الكلام عند: «وخالفهم». والبيت لا يحتمله، وما قاله من إلحاقها بالسَّين مَزْدُودٌ لأن الحرف المتلقى به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها، ولا تأكيد في السَّين، ولن يفيد تأكيد النفي، فالتلقي بها حسنٌ حيثل.

(و) يتلقى (في الطلب به) أي بالطلب أداة أو فعلاً كقوله:

١١٧٢ - بِرَبِّكَ هَلْ لِلصَّبِّ عِنْدَكَ رَافَةٌ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١١٧٣ - بِعَيْنِكَ يَا سَلَمَى ازْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١١٧٤ - رُقِيَّ بِعَمْرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا<sup>(٤)</sup>

(أو لما) نحو:

١١٧٥ - قَالَتْ لَهُ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لِمَا غَرِثْتَ نَفْساً أَوْ ائْتَيْنِ<sup>(٥)</sup>

(١) هو أبو عبد الله محمد بن خلصة. أصله من شلوة، وسكن دائية وأخذ بها عن ابن سيدة، وأقرأ العربية هنالك وبيلنسية، وأخذ عنه أبو عمر بن شرف وأبو عبد الله بن مطرف التطيلي وغيرهما. كان حياً سنة ٤٦٨ هـ. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات (٤٢/٣) وتكملة الصلة لابن الأبار (ص ١٢٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وصجزه:

فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٢٠/٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وصجزه:

أبى غير ما يرضيك في السر والجهر

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٢١/٤) ومغني اللبيب (٥٨٤/١).

(٤) صدر بيت من الوافر، وصجزه:

ومئيتا المنى ثم امطينا

وهو لمبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ١٣٧) والدرر (٢٢١/٤) والمحتجب (٤٣/١). وبلا

نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٣٤).

(٥) تقدم بالرقم (٩٢٩).

(أو إلاً) نحو:

١١٧٦ - بالله رَيْكَ إلاً قُلْتَ صَادِقَةً هل في لِقَائِكَ لِلْمَشْغُوفِ مِنْ طَمَعٍ<sup>(١)</sup>

(أو إَنَّ، وتلزم اللّام مع النون) الشديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدّم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو: واللّه لأُظَنِّكَ صَادِقاً، ولا حاجة إلى تقييده بالثبوت كما في التسهيل، لأن اللام لا تدخل غيره إلا شذوذاً كما سيأتي.

(والاكْتفاء بأحدهما) أي باللّام أو التّون (إن لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة) كقوله:

١١٧٧ - تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١١٧٨ - وَقَتِيلَ مُرَّةً أَلَّارَنَ فِإِنَّهُ<sup>(٣)</sup>

(خلفاً لأبي عليّ) الفارسيّ (والكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار. قال أبو حيان: وهم الخضراوي فادعى الإجماع على المنع.

فإن فصل جاز وفاقاً، إمّا بمعمول مقدّم نحو: ﴿وَلَكِنْ مَتَّمَّ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِيَّ اللَّهِ تُحْسِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] أو حرف تنفيس نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] و«قد» نحو: واللّه لقد أقوم غداً.

(و) تلزم (اللّام مع قَدْ وَلَوْ) مقدّرة في ماضي مُثَبَّت غير جامد<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿تَأَلَّلَوْا لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١] (ولو) كان (بعيداً من الحال خلفاً لابن عصفور) في منعه قد حيثنّ، لأنها للتقريب من زمن الحال. أما المتفصي فلا تدخله اللام، وكذا الخالي من قد إذا لم تقدر

(١) البيت من البسيط، وهو بلا سبة في الدرر (٢٢٢/٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلى نسوة كأنهن مفاوؤ

ويروى «معانئ» وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب (٦٥/١٠، ٧١) والدرر (٢٢٤/٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥٧). ولا نسبة في وصف المباني (ص ٢٤٠) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٤) والمقرب (٢٠٦/١).

والمفاوئ: جمع مفاد، وهي الخشبة التي يحرك بها التّنور.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فرغ وإن أحكّم لم يقصّد

وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه (ص ٥٦) والرواية فيه «أنحاهم»، وخزانة الأدب (٦٥/١٠، ٦٥) والدرر (٢٢٦/٤) وشرح شواهد المعني (٩٣٥/٢) ومعني اللبيب (٦٤٥/٢). ولا نسبة في وصف المباني (ص ٢٤٠).



كخبر إنَّ الماضي، والجامد لا يقترن بقد كقوله:

١١٧٩ - يَمِيناً لَيَنْفَمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا<sup>(١)</sup>

(وشدَّ) دخول اللام (مع رِيْمَا وبِمَا) في الماضي كقوله:

١١٨٠ - لئن نَزَحَتْ دَارٌ لِلْأَيْلَى لَرِيْمَا غَنِيْنَا بِخَيْرٍ، والديارُ جَمِيعٌ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١١٨١ - فَلَيْسَنَ بَانَ أَهْلُهُ لَيْمًا كَانَ يُؤْهَلُ<sup>(٣)</sup>

وأوله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام، أي لبان بما.

(و) شدَّ دخولها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أي: قَدْ، وريْمَا، وبِمَا كقوله:

١١٨٢ - لئن أَمَسَتْ رُبُوعُهُمْ يَبَآبَا لَقَدْ تَدَعَوْا الْوَفُودَ لَهَا وَفُودَا<sup>(٤)</sup>

وقوله:

١١٨٣ - فَلئن تَغَيَّرَ مَا عَهِدْتُ وَأَصْبَحَتْ صَدَقْتُ فَلَا بَذْلٌ وَلَا مَيْسُورٌ

لَيْمًا يُسَاعِفُ فِي اللَّقَاءِ وَلَيْهَا فَرِحَ بِقَرَبِ مَزَارِهَا مَسْرُورٌ<sup>(٥)</sup>

(و) شدَّ دخولها مع (منفِيّ) كقوله:

١١٨٤ - أَمَا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ التَّوْبَى لئن غَبَّتْ عَنْ عَيْنِي لَمَا غَبَّتْ عَنْ قَلْبِي<sup>(٦)</sup>

(و) شدَّ (حذفُهما) أي اللام وقد من الماضي ذي الشُّروط (أو) حذف (أحدهما) أي

«قد» فقط إذا لم يقدر أو «اللام» فقط كقوله.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

على كل حال من سحيل ومبرم

وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٤) والأشياء والنظائر (٢١٠/٨) وجمهرة اللغة (ص

٥٣٤) وخزانة الأدب (٦/٣)، ٣٨٧/٩ والدرر (٢٢٧/٤) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٢). وبلا نسبة

في خزانة الأدب (٩/٣٩٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في الدرر (٢٢٨/٤) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في تخلص

الشواهد (ص ٤٨٨) وخزانة الأدب (٧٦/١٠)، ٣٤٤/١١.

(٣) البيت من مجزوء الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٣٤٠) والدرر (٢٢٨/٤).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٢٩/٤).

(٥) البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب (٧٦/١٠) والدرر (٢٣٠/٤).

(٦) البيت من الطويل، وهو لمسعود بن بشر في أمالي القالي (١٩٦/٢) وشرح شواهد المغني (٢/٦٦٦)

وفيهما أن مسعود بن بشر قد أنشد البيت، وهذا لا يؤكد أن البيت له. وبلا نسبة في الدرر (٤/٢٣٠)

ومغني اللبيب (ص ٢٧٢).

١١٨٥ - حلفت لها بالله خلفه فاجر لناؤوا فما إن من حديث ولا صال<sup>(١)</sup>  
وقوله:

١١٨٦ - تالّله قد علمت قيس إذ قلّدت<sup>(٢)</sup>

(أو) حذف (اللام من الاسم) كقول أبي بكر: «والله أنا كُنتُ أَظْلَمَ منه».

وقولي: (حيث لا طول) راجع إلى الاسم والماضي معاً، فإن كان في الكلام طول حسن المحذف للام أو قد، أو هما. قال تعالى: ﴿وَالْقَمِينَ وَحَنَافًا﴾ [الشمس: ١] إلى قوله: ﴿قَدْ أَظْلَمَ مِنْ زُكُنِهَا﴾ [الشمس: ٩]، وقال: ﴿وَالنَّجْمَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] إلى قوله: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَنْدَادِ﴾ [البروج: ٤٤]. وقال الشاعر:

١١٨٧ - وَرَبَّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَيُروِجها والأرضي، وما فيها الْمُقَدَّرَ كَأَنَّ<sup>(٣)</sup>  
(أو نافيها) أي الاسم كقوله:

١١٨٨ - فوالله ما نلتُم، ولا نيل مِنْكُمْ بمعتدلي وفوق ولا مُتَقَارِبِ<sup>(٤)</sup>  
أراد: مَا نلتُم، فحذف ما النافية، وأبقى الموصولة لدلالة الباء والمطف عليها.

(ونافي الماضي) كقوله:

١١٨٩ - فَإِنْ شِئْتَ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا م، وَالزُّكُنِ، وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ  
نَسِيْتُكَ مَا دَامَ حَقْلِي مَعِي أَمْدٌ بِهِ أَمَدُ السَّرْوَدِ<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لامرء القيس في ديوانه (ص ٣٢) والأزهية (ص ٥٢) والجنى الداني (ص ١٣٥) وخزانة الأدب (٧١/١٠، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩) والدرر (١٠٦/٢، ٢٣١/٤) وسر صناعة الإعراب (١/٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢) وشرح شواهد المغني (١/٣٤١، ٤٩٤) وشرح المفصل (٩/٢٠، ٩٧) ولسان العرب (٩/٥٣ - حلف). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٧) ورصف المبهاني (ص ١١٠) ومغني اللبيب (١/١٧٣).

(٢) صدر بيت من البسيط، ومجزه:

رَبَّ الشَّاءِ يَوْتَ الْحَيِّ بِالْمَنِّ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٢١) وخزانة الأدب (٧٥/١٠) والدرر (٤/٢٣٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/٢٣٣) وشرح شواهد المغني (٢/٩١٩) ومغني اللبيب (٥٩١/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحة في الدرر (١/٢٩٦، ٢٤٣/٤). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (ص ٩٣١) ومغني اللبيب (ص ٦٣٨).

(٥) البيتان من المتقارب، وهما لأمية بن أبي عاصم الهذلي في خزانة الأدب (١٠/٩٤) والدرر (٤/٣٥) وشرح أشعار الهذليين (٢/٤٩٢). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (١/٩٣١) ومغني اللبيب (٢/٦٣٧).

أراد: لا نسيك.

(ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالتون نحو: ﴿تَأَلَّوْا تَقَفَّؤًا﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تَقَفَّؤُوا للعلم بأن الإتيان غير مراد، لأنه لو كان مراداً لجيء باللام والتون بخلاف المؤكد بها، لأنه يلتبس حينئذ بالمتبئ لا «ما» (على الأصح) لئلا يمدم وزوده، ولما فيه من الإلباس إذا لم يعلم. هل القسم على التفي في الحال أو الاستقبال؟ وقيل: يجوز حملاً على لا.

(وتدخل اللام كأن) تقول إعرابي: ما هذه القنمة؟ والله لكأنها على حششة. القنمة: الرائحة الرديئة. والحششة: جمع حش<sup>(١)</sup> (لا إِنْ وَأَنْ).

(وإذا تقدم) القسم (على لو أو لولا) ولم يوت إلا بجواب واحد (فالمحذوف جوابه، أو جوابهما خلاف) فنقل أبو حيان عن الجمهور أنه جوابهما وأن المذكور جوابه كما إذا تقدم على أداة الشرط، وإن لزم أن يكون ماضياً لأنه مغن عن جوابهما.

ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجواز: أنه جوابه، والمذكور جوابهما. وقد صرح بذلك في الكافية. وعن مقتضى كلامه هنا: أنه لا حذف، وأن: «لو» و«لولا» ومدخولهما جواب القسم حيث قال: وتصدّر في الشرط الامتناع بـ «لو» أو لولا.

ونقل عن بعضهم: أنه إن لم يصلح جواباً للقسم بأن نفي بـ «لَمْ» نحو: والله لو قام زيد لم يقم عمرو، أو بـ «ما» مع اللام نحو: والله لو قام عمرو ما قام زيد تعين جعله للو، وهو تقييد لمعمل الخلاف لا قول آخر.

ومن أمثلة المسألة قوله:

١١٩٠ - وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْتُنَا<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١١٩١ - فَوَاللَّهِ لَوْ كُنَّا شُهُوداً وَغِيْثُكُمْ إِذْ لَمَلَأْنَا جَوْفَ جِبْرِانِهِمْ دَمَا<sup>(٣)</sup>

(١) الْحَشَّ وَالْحَشَى: جماعة النخل، وقال ابن دريد: هما النخل المجتمع. والحش أيضاً: البستان. والحش: المتروك. والجمع من كل ذلك حِشَانٌ وَحِشَانٌ وَحِشَانَيْنِ؛ الأخيرة جمع الجمع. والحش وَالْحَشَى: المخرج؛ لأنهم كانوا يفضون حواتجهم في البساتين، والجمع حشوش. أنظر لسان العرب (٢٨٦/٦).

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه (ص ١٠٨). ولعالم بن الأكوع في المقاصد النحوية (٤٥١/٤). وله أو لعبد الله في الدرر (٢٣٦/٤) وشرح شواهد المغني (٢٨٧/١). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٧) وشرح الأشموني (٥٩٣/٣) وشرح المفصل (١١٨/٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٣٧/٤).

(أو توالى شرط وقسم، وتقدمهما طالبُ خبر فالجواب للشرط) تقدّم أو تأخّر (حتماً) تفصيلاً له يلزم الاستثناء بجوابه عن جواب القسم، لأن سقوطة مُجَلٍّ بالجملة بخلافه، لأنه لمجرّد التأكيد نحو: زيدٌ والله إن تقم، وزيد إن يقم والله أقم (وقيل جوازاً). حكاه أبو حيان، فيقال عليه: زيد والله إن قام لأقومن. (وقيل: يجوز رفعه وحذفهما) حكاه... (١١)  
(أو «لا») أي: لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للتأنيق في الأصح) قسماً كان أو شرطاً. وجواب الآخر محذوف نحو: والله إن قام زيد لأقومن، وإن يقيم والله أقم. وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وإن تأخّر كقوله:

١١٩٢ - لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أضمت في نهار القيظ للشمس بادياً<sup>(١٢)</sup>  
وجعل ابن مالك: الجواب للقسم المؤخّر إن اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله:

١١٩٣ - فإما أعش حتى أدب على العصا فوالله أنسى لئلي بالمسالم<sup>(١٣)</sup>  
ورده أبو حيان: بأن القسم مع جوابه جواب الشرط، ولذا اقترن بالفاء، لأنه محذوف دلّ عليه جواب القسم.

(أو سبق القسم) وحذفه (طالبُ خبر أو طالبُ صلة بُني على أيهما) شئت (فإن بُني عليهما) أي طالبُ الخبر أو الصلة (فجوابه محذوف) لدلالة الخبر، أو الصلة عليه وإلا فهو وجوابه الخبر أو الصلة نحو: زيد والله يقوم، وجاءني الذي والله يقوم، وزيد والله ليقيمّن، وجاءني الذي والله ليقيمّن.

(وحيث أغنى الجواب عن جواب (الشرط لزم كونه مستقبلاً) لأنه مُفني عن مستقبل، ودالّ عليه.

(و) لزم كون (فعل الشرط ماضياً ولو معني) كالمضارع المنفي بلم (غالباً) لأن جواب الشرط لا يُحذف إلا حيث كان فعله كذلك، فلا يجوز أن يقال: والله إن يقيم زيد لأقومن، ولا والله إن لا يقيم لأقومن، ولا والله إن قام زيد لقمّت إلا أن أوقع الماضي موقّع المستقبل

(١) موضع النقط يبايخ في الأصل

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرأة من عقيل في خزانة الأدب (١١/٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٦) والدرر (٤/٢٣٧) وشرح التصريح (٢/٢٥٤) وشرح شواهد المعني (٢/٦١٠) والمقاصد النحوية (٤/٤٣٨).  
وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٢١٩) وشرح الأشموني (٣/٥٩٥) ولسان العرب (١٢/١٦٤ - ختم) ومعني اللبيب (١/٢٣٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن العيزارة في الدرر (٤/٢٣٩) وشرح أشعار الهذليين (٢/٦٠١) ومعجم البلدان (٥/١٣٣ - مشرق)

كقوله: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا بِصَافِرٍ أَوْ مُصَفَّرٍ لَطَلُوا﴾ [الزوم: ٥١]. أي ليتظللن.

(وإذا كان للمقسم عليه جواب شرط مستقبل مسبق بقسم ملفوظ أو مقدر قرنت الأداة الشرطية إن أو غيرها بلام مفتوحة) نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَرْسَلْنَا لَيْثِيْنًا﴾ [النور: ٥٣]. ﴿لَئِنْ لَرَبُّكَ الْمُنْتَفِقُونَ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، وهذه اللام (تسمى الموطئة) لأنها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها، أي مهدته له (والمؤذنة) لأنها أذنت بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، أي: أعلّفت بذلك. (ويجوز حذفها) ما دام (لم يحذف القسم). فإن حذف لم تحذف (غالباً) لتدلّ عليه. ومن القليل: ﴿وَلَنْ لَأُرِيَنَّاهُمْ عَمَّا يَتْلَوْنَ كَيْفَ يُبَيِّنُ﴾ [المائدة: ٧٣]. ﴿وَلَنْ لَأُرْقِيَنَّ لَنَا وَرَحْمَتًا لَكُونَنَّ﴾ [الأعراف: ٢٣].

قال أبو حيان: فإن كان الفعل الواقع جواباً منفياً «بلا» لم يجز أصلاً، لأنه حينئذ لا دلالة في اللفظ على القسم المحذوف، ولا يوجد في كلامهم: إن قام زيد لا يقوم زيداً.

ومن دخولها على غير إن قوله:

١١٩٤ - وَلَمَّا رُزِفَتْ لِبَاسِيَّتِكَ سَيِّئَةٌ<sup>(١)</sup>

وقوله:

١١٩٥ - لَمَتْنِي صَلَحْتَ كَيْفَضَيْتَ لَكَ صَالِحٌ<sup>(٢)</sup>

قال: وقد شبه بعضهم «إذ» بـ «إن» فأدخل عليها هذه اللام قال:

١١٩٦ - عَفِيبَتْ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتَ بِجُرَّةٍ فَلِإِذْ عَفِيبَتْ لِأَشْرَبَيْنِ بِكَرُوفٍ<sup>(٣)</sup>

(والجواب المقرون بما أو إن) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدم معمول عليه) مطلقاً بلا خلاف، كما قال أبو حيان. فإذا قلت: واللّه ما يقوم زيد الآن، أو والله إن زيداً قائم الآن، أو والله لزيد قائم الآن لم يجز تقديم الآن. (أو هي) أي: اللام (مع مضارع فكذلك)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جَلَبًا وَلَيْسَ إِلَيْكَ مَا لَمْ تُزْزِقْ

وهو للقطامي في ديوانه (ص ١١٢) وخزانة الأدب (١/٣٣٨) والدرر (٤/٢٣٩).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وَلْتَجْزِينَ إِذْ جُزِيتَ جَمِيلًا

وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ١٣٧) وخزانة الأدب (١/٣٣٨) والدرر (٤/٢٤٠) وشرح شواهد المغني (٢/٦٠٧) ومغني اللبيب (١/٢٣٥).

(٣) البيت من الكامل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه (ص ١٨٩١). وله أو لأعرابي في شرح شواهد المغني (٢/٦٠٧). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ١٣٨) وخزانة الأدب (١/٣٣٨) والدرر (٤/٢٤١) ورصف المباني (ص ٢٤٣) وسر صناعة الإعراب (١/٣٩٧) ومغني اللبيب (١/٢٣٦).

لا يجوز التقديم مطلقاً، صححه أبو حيان. وقيل: يجوز مطلقاً ظرفاً كان أو مفعولاً وهو رأي الفراء، وأبي عبيدة، واستدلوا بقوله: ﴿فَلَقُّوْهُ وَلَقُّوْهُ لَأَتَمَنَّاهُ﴾ [ص: ٨٤، ٨٥]، أي حقاً.

(وئالها يقدم الظرف) والمجزور دون المفعول، وهو رأي ابن مالك واستدل بقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحَ نَكِيرَينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

(ويقع القسم بين متفيتين توكيداً) لنفي المحلوف عليه كقوله:

١١٩٧ - أَجِلَّايْ لَا تَنْسُوا مَوَائِقَ بَيْنَنَا فَلَمَّيْ لَا وَاللهِ مَا زِلْتُ ذَاكِراً<sup>(١)</sup>

(وقد يغني) التقي (السابق) عن التقي المباشر للجواب كقوله:

١١٩٨ - فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ فَنَفْسِي<sup>(٢)</sup>

أي ما نادى. (ويؤني عنه) أي عن القسم بأن يحلف (الجواب للدليل) يدل عليه. (وقيل) وعليه ابن مالك (إن وقع بعد: «لقد») نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢] (أو لئن) نحو: ﴿لَئِنْ أَتَيْنَا لَأَبْجُنَّ مِمَّهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] (أو مصاحباً لإثما مفتوحة ونوناً) للتوكيد نحو: ﴿لَأَحْبِثَنَّ عَلَيْنَا حَكِيمًا﴾ [النمل: ٢١]. (وقيل): وعليه أبو حيان (إن كان الجواب باللام) أو إن المشددة، فإن كان بغيرهما ك «ما»، ولا، وإن فلا.

(و) يغني (من الجواب) فيحلف (معموله) نحو: ﴿وَالَّذِينَ﴾ [التازعات: ١] إلى قوله: ﴿يَمُزُّنَ كَيْفَ أَرَادَ﴾ [التازعات: ٦] أي ليعثن. (وقسم مسبوق بحرف جواب) نحو: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤]. وقولك - لمن قال: أتفعل كذا؟ -: إي والله، أو نعم والله، أو أجل والله.

### [جبر]

(و) تغني (من القسم) جبر قال:

١١٩٩ - قَالُوا قُهِزَتْ فَقُلْتُ جَبْرٌ لِّيَغْلَمَنَّ عَمَّا قَلِيلٍ إِنَّا مَقْهُورٌ<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٢/٤).

(٢) صدر بيت من الوافر، وصحزه:

هَذَا بِالْمَسَامَةِ وَالْعِلَاطِ

وهو للمنتحل الهللي في خزانة الأدب (٩٤/١٠) والدرر (٢٤٣/٤) وشرح أشعار الهلليين (١٢٦٩/٣) ولسان العرب (٣٥٤/٧ - علط). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٦٣٧/٢)؛ ورواية المغني:

فَلَا وَاللهِ نَادَى الْحَيِّ قَوْمِي طَبَوَالِ الْعَمْرِ مَا دُعِيَ الْهَلِيلُ

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٤/٤).

(كسراً) أي: مكسوراً بناءً لالتقاء الساكنين. (ويفتح) تخفيفاً ثم (قال سيويه اسماً) لدخول التثنية عليها في قوله:

١٢٠٠ - وَقَالَتْ أُمِّيَتْ فَقُلْتُ جَيْيِرٌ<sup>(١)</sup>

(بمعنى حقاً) فيكون مصدرأ. (وقيل: أبداً) فيكون ظرفاً كعوض. وبنيت لقلة تمكنها، إذ لا تستعمل إلا في القسم، قاله صاحب الملخص<sup>(٢)</sup>.

(و) قال: (قوم: حرف جواب) بمعنى: نعم، وصححه ابن مالك قال: لأن كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه: «نعم»، وليس كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه «حقاً»، فالحاقها بـ «نعم» أولى، لأنها أشبه بها لفظاً أو استعمالاً، ولذلك يُبَيَّن. ولو وافقت حقاً في الاسمية أعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام، كما أن: «حقاً» كذلك، ولو لم تكن بمعنى: «نعم» لم تعطف عليها في قوله:

١٢٠١ - أَيْسَى كَرَمًا لَا أَلْفًا جَيْيِرٌ أَوْ نَعَمْ بِأَحْسَنِ إِيْفَاءٍ وَأَتَجَزِي مَزْعِدِ<sup>(٣)</sup>

ولم تؤكد في قوله:

١٢٠٢ - وَقُلْنَ عَلَى الْبُرْدِيِّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَيْيِرٌ إِنْ كَانَتْ رَوَاءَ أَسَافِلِهِ<sup>(٤)</sup>

ولا قبل بها: «لا» في قوله:

١٢٠٣ - إِذَا تَقُولُ لَا ابْنَةَ الْعَجَّيْرِ تَضِدُّ لَ إِذَا تَقُولُ: جَيْيِرِ<sup>(٥)</sup>

(١) صدر بيت من الوافر، وصجزه.

أي: إني من ذاك إنّه

وهو لأعرابي من بني أمد في الأشياء والنظائر (٢٠٢/٦). وبلا نسبة في خزنة الأدب (١١١/١٠)، (١١٣) والدرر (٢٤٤/٤، ١٢٦/٥) ووصف المباني (ص ١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠) وشرح شولهد المغني (٣٦٢/١) والمصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٩) ولسان العرب (٣٥/١٤) - أسا) ومغني الليب (١٢٠/١).

وتنوين «جير» في الشاهد خُرج على وجهين: أحدهما: أن الأصل: «جير إن» بتأكيد «جير» بـ «إن» التي بمعنى «نعم»، ثم حلفت همزة «إن» وخففت. الثاني: أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فنزته تنوين التثنية، وهو غير مختص بالاسم.

(٢) لعله «ملخص القوانين» في النحو، لعبد الله بن أحمد بن أبي الربيع العماني الإشبيلي الأموي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٨١٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الجنى الداني (ص ٤٣٤). وبلا نسبة في الدرر (٢٤٦/٤) وشرح الأشموني (٦/١).

(٤) البيت من الطويل، وهو لطيف الغنوي في ديوانه (ص ٨٤) والجنى الداني (ص ٤٣٤) وخزنة الأدب (١٠٧/١٠) والدرر (٢٤٧/٤) وشرح شولهد المغني (٣٦١/١).

(٥) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٣٤) والدرر (٢٤٩/٤) وشرح شولهد المغني (٣٦٢/١) ومغني الليب (١٢٠/١).

قال: وأما تنوينها فضرورة أو ترتم. زاد الفارسي أو شاذ، كتوين اسم الفعل في قولهم: فداؤ لك بكسر الهمزة<sup>(١)</sup>. واختار هذا القول أبو حيان، وابن هشام، والرضي. وقال: إنما صح وقوعها قسماً بجامع أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم.

قال ابن الدماميني: ولقائل أن يمنع لزوم الإعراب لو كانت بمعنى «حقاً»، ودخول «أل» وسنده «ما» التي بمعنى شيء ونحوها. وسبب البناء حيثئذ موافقتها لـ «جير» الحرفية لفظاً، وكونها مؤكدة في البيت المذكور، لاحتمال أن يكون المعنى: نعم يحق ذلك حقاً. وأجاب شيخنا الإمام الشمني عن الأول بأن اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حيثئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف «ما» بمعنى شيء، فإنها مشابهة له في الوضع، قال. وقوله: إن سبب بنائها موافقتها لجبر الحرفية فيه نظر، فإن القائل باسمية «جبر» لا يثبت «جبراً» أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(و) قال قوم: (اسم فعل) حكاة صاحب الملخص، واختاره فيما نقل أبو حيان، قال: لأن تنوينها للتكثير، وهو لا يوجد إلا في اسم الفعل، أو الصوت (وتنوين ضرورة) كاليبت السابق.

(وقد يجاب بها دونه) أي دون قسم، كما يجاب بـ «نعم» و «أجل» كقوله:

١٢٠٤ - قالت: أراك هارياً للجور من همة السلطان، قلت: جبر<sup>(٣)</sup>

### [لا جرم]

(و) يغني عن القسم أيضاً (لا جرم). حكى الفراء أن العرب تقول: لا جرم لأيتك، ولا جرم لقد أحسنت، فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى «حقاً» وأصلها: بمعنى: لا بُد.

(١) قال في اللسان (١٥/١٥٠ - مادة فدي): «ومن العرب من يكسر فداؤ بالتوين إذا جاور لام الحر خاصة فيقول: فداؤ لك؛ لأنه نكرة، يريدون به معنى الدعاء».

(٢) في حاشية الهمع (٤/٢٥٩) طبعة مؤسسة الرسالة: «هذا النص المنقول عن الشمني فيه نقص، ونص عبارة الشمني ورقة ٣٧: فإن قلت: ما سبب البناء حيثئذ؟ قلت: موافقتها حبر الحرفية لفظاً ومعنى. هذا عند من يجعلها كحقاً. وأما عند من يجعلها كأبد فالبناء مشكل. وأقول: الدليل على الملازمة بين كون جير بمعنى حقاً وأبداً وبين الإعراب عدم مشابهتها الحرف حيثئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف «ما» بمعنى شيء فإنها مشابهة للحرف في الوضع. وقوله إن سبب بنائها موافقتها لجبر الحرفية لفظاً ومعنى عند من يجعلها كحقاً فيه نظر؛ فإن القائل بأن جير بمعنى حقاً أو أبداً لا يثبت جير أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها» انتهى.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٤/١٥٦ - حير) وتاج العروس (١٠/٤٩٩ - حير).



## [عوض]

(قال الكوفية: و) يعني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال: عَوِضُ لأفعلن. قال أبو حيان: والبصريون لا يعرفون القسم به، وإن ذكره الزجاجي.

(ويجمع بين أيمان) تأكيداً سواء اختلف حرف القسم أم لا؛ (لكن إن اختلف الحرف لم يؤت بالثاني حتى يُؤْتِ الأول جوابه) فيقال: تالله لأفعلن، بالكعبة لأفعلن (خلفاً للأخفش) في تجويزه الموالاة، فيقال: والله، تالله، بالله لا أفعل، كما يقال: والله، والله لا أفعل.

## [القسم غير الصريح]

(مسألة: من القسم غير صريح) وهو: ما لا يُعْلَمُ بمجود لفظه كونُ الناطق به مقسماً (كعلمت) نحو: ﴿عَلِمُوا لَمَنِ اسْتَرْبَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]. قال سيبويه: ومنه قولهم: عَلِمَ الله. (وشهدت) نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] في رواية الكسر<sup>(١)</sup>. ﴿شَهِدْتُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. وجاهدْتُ، وأونفْتُ، وأخذت. ومنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وهذه الألفاظ (في الخبر، ونشدتك الله وعمرتك الله) بالشديد (وعمرك الله) بضم الراء، وفتحها مع ضم العين. (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرهما، (وقعبك الله، وعزمت في الطلب) وقد تقدّم أنّ جواب الطلب يتلقى به، أو بلمّا، أو إلّا أو إنّ.

ومن أمثلته هنا قولهم: انشدك الله إلّا فعلت، وفي الصحيح «الله إلّا قضيت بيننا بكتاب الله»<sup>(٢)</sup> وقوله:

١٢٠٥ - عَمَّرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتُ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ<sup>(٣)</sup>

(١) هي قراءة ابن عباس؛ وخرّج ذلك على أنه أجرى «شهد» مجرى «قال» لأن الشهادة في معنى القول؛ لذلك كسر «إن»، أو على أن معمول «شهد» هو «إن الذين عند الله الإسلام» ويكون قوله. «إنه لا إله إلا هو» جملة اعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف، إذ فيها تسديد لمعنى الكلام وتقوية. انظر تفسير البحر المحیط (٤٢٠/٢).

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في الشروط، باب ٩، حديث رقم ٢٧٢٤ و٢٧٢٥ عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني في قصة المتقاضيين عند رسول الله ﷺ.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٩) وخزانة الأدب (١٣/٢)، (١٤) وشرح أبيات سيبويه (٢٧٥/١). ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤٣٤/١)، (٢٥٠/٤) والكتّاب (٣٢٣/١) ولسان العرب (٦٠٢/٤) والمقتضب (٣٢٩/٢).

وقوله:

١٢٠٦ - يَا عَمْرُكَ اللَّهُ إِلَّا قُلْتُ صَادِقَةً أَصَادِقًا وَضَعُفُ الْمَجْنُونِ أَوْ كَذِبًا<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٢٠٧ - عَمْرُكَ اللَّهُ يَا سَعَادَ عِدِينِي بَغَضَ مَا أَبْتَغِي، وَلَا تُؤْسِينِي<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٢٠٨ - عَمْرُكَ اللَّهُ أَمَا تَعْرِفُنِي أَنَا حَزَاتُ الْمَنَايَا فِي الْقَنْعِ<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٢٠٩ - قَعِيدَكُمَا اللَّهُ الَّذِي أَنْتُمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْيَضَّيْنِ الْمَنَادِيَا<sup>(٤)</sup>

وقوله:

١٢١٠ - قَعِيدُكَ أَنْ لَا تُسَمِّعَنِي مَلَأَةً وَلَا تَنْكِي فِي قَرْحِ الْفَوَادِ قِيَجَا<sup>(٥)</sup>

(ويجوز حذف نشدت) فيقال: بالله لما فعلت، ومنه قوله:

١٢١١ - قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لِمَا غَشَّتْ نَفْسًا أَوْ انْتَبَنَ<sup>(٦)</sup>

(و) يجوز حذف (الباء) فينتصب تاليها) نحو: نشدتك الله لما فعلت. والأصل بالله. ومعنى: نشدتك بالله إلا فعلت: أقسمت به (لا ترى إلا فاعلاً) أي سألتك، وطلبت منك مَنْ نَشَدَ الصَّالَةَ: طلبها.

(و) معنى (عَمْرُكَ اللَّهُ) يُعَمَّرُكَ، أي: عَمْرُكَ تعميراً، وهو مخفف: عَمْرُكَ اللَّهُ بحذف الزوائد: (سألت بتعميرك) أي بإقرارك له بالبقاء، كما أَنَّ عَمْرُكَ اللَّهُ: أحلف ببقاء الله، ودوامه.

(١) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه (ص ٦٧) والأغاني (٥١/٢) وتزيين الأسواق (ص ١٠٦) وخزانة الأدب (٥١/١٠) والدرر (٢٥٠/٤).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٥٠/١٠) والدرر (٢٥٢/٤).

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٥٢/٤)

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٣٦٠/٢) والدرر (٢٥٣/٤) ولسان العرب (٣/٣٦٤ - قعد). ولجبر في لسان العرب (١٢٩/٧) - يرض وليس في ديوانه. وبلا سبة في لسان العرب (٢٥/١٠).

(٥) البيت من الطويل، وهو لمتهم بن نيرة في ديوانه (ص ١١٥) وخزانة الأدب (٢٠/٢، ٥٤/١٠، ٥٦) والدرر (٢٦٢/٤) وشرح شواهد المغني (٥٦٦/٢) ولسان العرب (١٧٣/١) - نكأ، ٣٦٣/٣، ٣٦٤ - قعد، ٣٧٩/٨ - وجع) والمتصف (٢٠٦/١). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٦٢) والمقتضب (٣٣٠/٢).

(٦) تقدم بالرقم (٩٢٩).

فإن لم يرد بهما القسم، فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك.  
وقيل: المراد به: ضد الخُلُو من عمر الرجل منزله، كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله، تأكيداً للصدق، والتقدير: ذَكَرْتُكَ بالله تذكيراً يُعَمِّر القلب، فلا يخلو منه.  
(و) معنى (قعدك الله، وقعيدك: الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ. وقيل: مقاعدك، وهو بمعناه. وضَمَّن القسم قال في الصَّحاح: على معنى: يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نَجْوَى.  
وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة، والتقدير: أقسم بمراقبتك الله، ونصب «الجلالة» في الجميع على إسقاط الجاز.

## المجرورات/ الإضافة

(الإضافة): أي هذا مبحثها. هي في اللغة: الإمالة، ومنه ضافت الشمس للغروب: مالت، أو أضفت ظَهْرِي إلى الحائط: أملت به، وضاف التَّهْمُ عن الهدف: عدَّل، وأضفته إلى فلان: أَلْبَنَتْه، والمضاف في الحرب: المحاط به، والمضاف: الملقوق بالقوم، وضافه الهم: نزل به. وتضاييف الوادي: تضاييق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر، وأضفت من الأمر: أضفقت.

وفي الاصطلاح: (نسبة قَيْدِيَّة بين اسمين توجب لثانيهما الجر) فخرج بالتقيدية الإنسانية نحو: زيد قائم، وبما بعده نحو: قام زيد، ولا ترد الإضافة إلى الجَمَل، لأنها في تأويل الاسم.

وبالآخر الوصف نحو: زيد الخياط.

(وتَصَيَّحُ بَادَنِي مَلَابِسَةً) كقوله تعالى: ﴿لَا يَبْنُونَ إِلَّا عِشَّةً أَوْ حَبْلًا﴾ [النازعات: ٤٦] لَمَّا كانت العِشَّة والضحى طَرَفَي التَّهَارِ صَحَّتْ إضافة أحدهما إلى الآخر. وقولهم: فَكُوكِبُ الْحَزَقَاءِ أَضِيفَ إِلَيْهَا؛ لأنها كانت تتبَّه وقت طلوعه.

(وَالأَصَحُّ أَنَّ الأول) هو (المضاف والثاني) هو (المضاف إليه) وهو قول سيويه، لأنَّ الأول هو الذي يضاف إلى الثاني، فيستفيد منه تخصيصاً وغيره.  
وقيل: عكسه. (وثالثها: يجوز في كُلِّ مِنْهُمَا كُلُّ مِنْهُمَا).

(وتَجَرِي) هذه الأقوال (في المسند والمسند إليه) فقل: المسند الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه الثاني. وقيل: عكسه، وقيل: يجوز أن يقال كُلُّ مِنْهُمَا في الأول والثاني. والأصح: قول رابع: أن المسند: المحكوم به، والمسند إليه: المحكوم عليه.

(و) يجري أيضاً في (البُكْل والمُبْكَل منه). والأصح هنا أنَّ الثاني البدل، والأول المبدل منه، كما يؤخذ من مبحثه.

(و) الأصح (أن الجز) في المضاف إليه (بالمضاف) قال سيويه، وإن كان القياسُ ألاَّ يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظَّ له في عمل الجز، لكن العرب اختصرت حروف الجز في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجز، فعمل عمله، ويدلُّ له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلاَّ بعاملها. (وقال الزَّجَّاج، وابن الحاجب هو بالحرف المقدَّر) لأن الاسم لا يختص. (و) قال (الأخفش بالإضافة) المعنوية قال الجمهور: (وتقدر اللام). قال في شرح الكافية: ومعناها هو الأصل، ولذا يحكم به مع صحة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها، نحو: دار زيد، ومع صحة تقديرها، وتقدير غيرها نحو: يد زيد، وعند امتناع تقديرها، وتقدير غيرها نحو: عنده، ومعه، ومنه إضافة كُلِّ إلى ما بعدها. (و) قال (قوم. و) يقدر (من إنَّ كان الأول بعض الثاني، وصحَّ الإخبار به عنه) كثوب خَز، وخاتم فِضة، فالثوب بعض الخز، والخاتم بعض الفضة، ويصح أن يُطلق على كل اسم الخَز، والفضة. ومنه إضافة العدد إلى المعدود، والمُقَدَّر إلى المقدَّرات على الصحيح، بخلاف: يد زيد، وعَيْنُ عمرو فالإضافة فيه بمعنى اللام، إذ لا يصح إطلاق اسم الثاني فيه على الأول.

(قيل: أو لم يصح) ذلك اكتفاءً بكونه بنصاً، وهو رأي ابن كيسان، والسَّيرافي، واستدلَّ بظهورها في قوله:

١٢١٢ - فَالْتَيْنِ مِنِّي كَأَنَّ عَزَبْتُ تُحِطُّ بِهِ<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٢١٣ - كَأَنَّ عَلَى الْكَفَّيْنِ مِنْهُ إِذَا انْتَحَى<sup>(٢)</sup>

ورده ابن مالك بأن الفصل بـ «من» لا يدلُّ على أن الإضافة بمعناها، وقد فصل بها ما ليس بجزء قال:

(١) صدر بيت من البسيط، وعجره.

دعماً حارَكها في اليَثْرِ محزوم

وهو لعلمة بن عيدة في ديوانه (ص ٥٣) وجمهرة اللغة (ص ١٥٠) والدرر (٥/٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجره

ملك عروسٍ أو صلاةً تحتل

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢١) وجمهرة اللغة (ص ٣١٣) وخزانة الأدب (٣/٩٥، ٩/١٨٠)

ولسان العرب (٤٦٩/١٤ - صلا) ويلا نسبة في الدرر (٦/٥).

والصلاة: سريحة خشة غليظة من القَفِّ.

١٢١٤ - وَإِنْ حَاشِيَا مِنْكَ لَوْ تَعْلَمِينَهُ<sup>(١)</sup>

وأنكر قوم الإضافة بمعنى «من» أصلاً، وقالوا: الإضافة بمعنى اللام، لأن الخزّ مستحقّ للشوب، كما أنه أصله.

(و) قال الجرجانيّ وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه: (و) تقدّر (في) حيث كان ظرفاً له. قال في شَرْحِي الكافية والتسهيل: قد أغفلها أكثرُ التّحويين، وهي ثابتة في الفصح كقوله: ﴿أَلَدُّ الْخِصَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] ﴿سَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبا: ٣٣]. ﴿رَيْصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ﴿يَصْنَعِي السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠] وفي الحديث: «فلا تجدون أحلم من عالم المدينة»<sup>(٢)</sup>، فمعنى «في» في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصحّ تقدير غيرها إلا بتكلف.

قال أبو حيّان: ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره، وهو مزكود، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه، كما صرّحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك، وردّ الدعوة تفردّه. وصرّح ابن الحاجب في مقدّمته: بأنّ تقدير «في» أقلّ من «اللام» و «من». وكذا قال ابن مالك. وزاد أنّ تقدير: «من» أقلّ من تقدير «اللام». (و) قال (الكوفيّ و) تقدّر (عند) نحو: هذه ناقة رقاد الحلب، أي رقاد عند الحلب.

وأجاب أبو حيّان بأنّ هذا وما قدّر فيه من باب الصّفة المُشَبَّهة، والأصل رفعه على الفاعليّة مجازاً للمبالغة. (و) قال (أبو حيّان: لا تقدير) أصلاً، لا للام، ولا لغيرها، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص، وجهاته متعدّدة بين كل جهة منها الاستعمال. فإذا قلت: غلام زيد، ودأب عمرو، فالإضافة للملك، أو مزج الدابة فللاستحقاق، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص.

(ويختصّ) التقدير عند مَنْ قال به (بالمحضّة، وقيل: تقدّر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢] ﴿حَقِيقَتُكَ لِغَتِيبٍ﴾ [النساء: ٣٤]. ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] وردّ بعدم اطّراد إذ لا يسوغ في الصّفة المُشَبَّهة.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

جنى النحل في ألبان عود مطافلي

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في النذر (٧/٥) وشرح أشعار الهلليين (١٤١/١) وروايته فيه. «تبديله» مكان «تعلّمينه» وشرح شواهد الإصالح (ص ٥٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ١٤٤) ولسان العرب (٧٩/٤) - بكر، ٤٠٢/١١ - طفل). ويلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١٨٢/٢)

(٢) رواه الترمذي في كتاب العلم (باب ما جاء في عالم المدينة، حيث رقم ٢٦٨٠) عن أبي هريرة رواية: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة».

(و) المحضة (هي التي تفيد تعريفاً) إذا كان المضاف إليه معرفة (أو تخصيصاً) إذا كان نكرة. قال أبو حيان: هكذا قالوا، وليس بصحيح؛ لأنه من جُمِلَ القسم قَسِماً، وذلك أنَّ التعريف تخصيص، فهو قِسْمٌ منه. والصواب أنها تفيد التخصيص فقط، وأقوى مراتبه التعريف. انتهى. وهو بحثٌ لَفْظِي (وفي مفاد إضافة الجُمْل) أي الإضافة إليها (احتمالان) لصاحب البسيط. وجه التخصيص أن الجُمْل نكرات، ووجه التعريف أنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيان بلا ترجيح. ثم قال: وفي التعريف نظر، لأن تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية، فلا يلتفت إلى الإضافة فيه، كما لا يتعرف قولك: غلامٌ رجُلٌ، وأنت تريد واحداً بعينه. وأيضاً، فلا يلزم في المصدر أن يقدر مضافاً بل قد يقدر منوناً عاملاً. انتهى.

(وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد واحداً منهما (بل تخفيفاً) في اللفظ بحذف التنوين، وشبهه. (فمنه) أي من غير المحضة (إضافة غير، ومثّل وشبه، وخُذْن) بكسر المعجمة، وسكون المهملة بمعنى: صديق (ونحو) بمعنى: مثّل (وناهيك، وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كَيُؤَبِّب بمعنى لَذَّةً وضَرْبَ رِيذٍ في معنى مثّل. وشَرَعَكَ ويَجْلِكَ، وقطك، وقطك في معنى حسبك، فهذه الأسماء نكرات وإن أُضيفت إلى معرفة، إمّا لأنها على تَبَةِ التنوين قصداً للتخفيف كالوصف، كما قاله سيبويه، والمبرد، وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في «حسب» ونحوها؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدة الإبهام كما قال ابن السراج والسيوافي، وغيرهما. وجزم به ابن مالك في غير ومثّل، ونحوهما، لأنك إذا قلت غير زيد، فكلُّ شيء إلا زيد غيره. ومثّل زيد فيمثلة كثير: واحد في طوله، وآخر في عمله، وآخر في صنعته، وآخر في حُسْنِهِ وهذا لا يكاد يكون له نهاية. ونقص هذا بأن كثرة التماثلين والمغايرين لا توجب التنكير، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة، بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب، وقال الأخفش: يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أوّل أحوالها الإضافة؛ لأنها لا تستعمل مفصولة عنها، لا يقال: هذا مثّلٌ لك، ولا عَيَّرَ لك، وأوّل أحوال الاسم التنكير، فلذلك كانت نكرة مُطْلَقاً.

(وكذا واحد أمه، وعَبْدٌ بطنه، وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاهما أبو علي في الأولين، والأصمعي في الأخير حيث أدخل عليها «رُبَّ» في قول حاتم:  
١٢١٥ - أَمَاوِيَّ إِنْسِي رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ<sup>(١)</sup>

وقولها: رَبِّ أَبِيهِ، رَبِّ أَخِيهِ. قال أبو حيان: كأنه لوحظ في واحد أمه معنى: مُفَرَّدُ أمه، وفي عبد بطنه: خادِم بطنه، والضمير فيهما لا يرجع إلى واحد، ولا عبد، بل إلى

غيرهما مما تقدّم. وفي أبيه وأخيه: مناسب له بالأبوة والأخوة. والأشهر استعمال ما ذكر معرفة. (وقيل و) منه أيضاً (الظروف) سواء أضيفت إلى مفرد أم جملة. حكاه أبو حيان عن بعضهم.

(ويعرف ما ذكر) من «غير» وما بعده (إن تعيّن المُقَابِر والمُتَابِل) كأن وقع «غير» بين فيلدين نحو: ﴿صِرْطُ اللَّيْلِ أُنْمَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَقْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وقولك: مررت بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرّك، أو قارن مثلاً ممّا يُشعرُ بمماثلة خاصّة. (وقال الميرد: لا يتعرّف «غير» بحال)، لأنّ كلّ من خالفك فهو غيرك حقيقة، والذي يُماثلُك من كلّ وجه قد يتعيّن أن يكون واحداً. قال أبو حيان: ورُدّ بأنّه قد يكون معرفة باعتبار أنّه نهاية في المغايرة، كما يكون نهاية في المِثْل.

(ومنه) أي غير المحضة (إضافة الصّفة) أي اسم الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة والصّفة المشبهة (إلى معمولها) المرفوع بها في المعنى أو المنصوب، لأنّها في تقدير الانفصال، ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَكْفِي الْكَافِرَ﴾ [المائدة: ٩٥]. ووقعت حالاً في قوله: ﴿كَانَ عَظِيمًا﴾ [الحج: ٩] ودخل عليها رُبّ في قول جرير:

١٢١٦ - يَا رَبِّ ضَارِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ<sup>(١)</sup>

وذكر ابن مالك في نكتة على (الحاجبية): أنّها قد تفيد التخصيص أيضاً فإن ضارب زيدٍ أخص من «ضارب».

قال ابن هشام: وهذا سهو فإن ضارب زيدٍ أصله ضاربٌ زيداً، لا ضاربٌ فقط، فالتخصيص حاصلٌ بالمعمول قبل الإضافة.

وفهمَ من تقييد الإضافة بكونها إلى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كانت بمعنى الماضي، فإضافتها محضة لأنها ليست في تقدير الانفصال.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لَأَقَى مِبَادَةَ مَتَكُمْ وَحَرَمَانَا

وهو لجرير في ديوانه (ص ١٦٣) والدرر (٩/٥) وسرّ صناعة الإعراب (٤٥٧/٢) وشرح أبيات سيويه (٥٤٠/١) وشرح التصريح (٢٨/٢) وشرح شواهد المغني (٧١٢/٢)، و(٨٨٠) والكتاب (٤٢٧/١) ولسان العرب (١٧٤/٧) - عرض/ ومعني اللبيب (٥١١/١) والمقاصد النحوية (٣٦٤/٣) والمقتضب (١٥٠/٤). وila نسبة في أوضح المسالك (٩٠/٣) وشرح الأشعوني (٣٠٥/٢) والمقتضب (٢٢٧/٣)، (٢٨٩/٤).

والشاهد في البيت جرّ «ضاربنا» بـ «رُبّ» التي لا تدخل إلا على النكرة، فنلّ على أن اسم الفاعل «ضارب» لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه «رُبّ».

(قيل: و) منه إضافة (المصدر) إلى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلمه بأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه فأشبهه الصفة، وابن الطراوة وعلمه بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصفة العاملة بالشبه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه، وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف، والأصح لا، ورد الاستدلال؛ لأنه لم يُثب مناب الفعل وحده، بل مع أن، والموصول محكوم بتعريفه فكذا ما وقع موقعه، وبانتفاء لوازم التثنية من دخول «رُب» وال، ونعته بالنكرة، وبورود نعته، وتأكيده بالمعرفة في قوله:

١٢١٧ - إِنَّ وَجَلِي بِكَ الشَّيْطَانُ أَرَانِي<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٢١٨ - فَلَوْ كَانَ حُبِّي أَمْ ذِي الرِّزْقِ كُلِّهِ<sup>(٢)</sup>

وبأن تقدير الانفصال في الصفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها.

(قيل: و) منه إضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسي وأبو الكرم ابن الدباس<sup>(٣)</sup>، والجؤولي، وابن عُصفور، وابن أبي الزبيع، قال الفارسي: لأنه ينوي بها الانفصال، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها ولا لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ لا يتفك أن يكون بعض الجملة المضاف إليها، ولأن فيه معنى الفعل، ولهذا نصب الظرف. وتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف جر. والأصح أنها محضة، إذ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزاً، ولا بعد رُب، وال. قال سيبويه: العرب لا تقول: هذا زيد أسود الناس، لأن الحال لا يكون إلا نكرة.

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

هاذراً من وحدث فيك عدولا

وهو بلا نسبة في الدرر (٩/٥، ٢٥١) وشرح الأشموني (٣٠٦/٢) وشرح التصريح (٢٧/٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٦٤) والمقاصد النحوية (٣/٣٦٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لأهلك ما لم تستمعه المسارح

وهو بلا نسبة في الدرر (١٠/٥)

(٣) هو أبو الكرم المبارك بن فلان بن محمد بن يعقوب البغدادي المعروف بابن الدباس نحوي، لغوي ولد سنة ٤٣١ هـ، وتوفي سنة ٥٠٥ هـ. وقيل ولد سنة ٤٤٨ هـ، وتوفي سنة ٥٠٤ هـ. من تصانيفه المعلم في النحو، وشرح على خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٧/٥٤) ونزهة الألباء (ص ٤٥٧) ومرة الجنان (٣/١٦٢) والنجوم الزاهرة (٥/١٩٥) وشذرات الذهب (٣/٤١٢) وبغية الوعاة (ص ٢٨٤) وكشف الظنون (ص ٤٨ و١٧٤).



(وثالثها إن نوى) معنى (من) فغير محضة، لأنه حيثئذ في حكم الانفصال ولا فمحضة. قاله ابن السراج. ونزل قول سيبويه على الثاني، وقول الكوفيين على الأول.

(فإن قصد تعريفها)، أي الصفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرفت) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]. ﴿قَالُوا كَذِبٌ وَقَوْلُهُ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿كَافِرٌ أَلَدُّهُمْ﴾ [غافر: ٣] (إلا) الصفة (المشبهة) فلا تتعرف، لأن الإضافة فيها نقل عن أصل، وهو الرفع بخلافها في غيرها، فهي عن فَرَع وهو النصب، ولأنه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام.

(وزعم الكوفيّة والأعلم) فقالوا: إنها تتعرف بقصده؛ إذ الإضافة لا تمنع منه، (ومن ثم) أي من هنا، وهو أن إضافة الصفة إلى معمولها لا تفيد تعريفاً بل تخفيفاً (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف متتبع فيه، وإنما يقرن بها هذا (إن كان مُتَتًى أو جمعاً على حته)، نحو: الضاربا زيد، والضاربو زيد. قال الشاعر:

١٢١٩ - ليس الأخلاء بالمُضَيِّفِي مَسَامِيهِمْ<sup>(١)</sup>

وقال:

١٢٢٠ - إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَطِيطَا عَدَنِي<sup>(٢)</sup>

(أو أضيف لمقرون بها) نحو: الضارب الرجل، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُفْضِي كَلْبًا﴾ [الحج: ٣٥] (أو) أضيف إلى (مضاف إليه) أي إلى مقروني بها نحو: القاصد باب الكريم.

(وكذا) إن أضيف إلى (ضمير هي في ترجمه على الأصح) نحو: الضارب الرجل والشاتمه، وقوله:

١٢٢١ - الْوَدُّ أَثَلُ الْمُسْتَحَقَّةِ صَفْوُهُ<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رَحِم

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٧/٣) والدرر (١١/٥) وشرح التصريح (٣٠/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٤/٣).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فإنني لست يوماً عنهما بغني

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٦/٣) والدرر (١١/٥) وشرح الأشموني (٣٠٩/٢) وشرح التصريح (٢٩/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٣/٣).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

مع الهوامع/ ج ٢/ م ٢٧ =

وقوله:

١٢٢٢ - الوهاب المائتة الهجائي وعَبْدُهَا<sup>(١)</sup>

ومنع المبرّد هذه الصورة، وأوجب النصب. قيل: أو إلى ضمير ما نحو: الضاربك، والضّاربي، والضّاربة، قاله الزّمانيّ والمبرد والزّمخشريّ. ومنع سيبويه والأخفش ذلك، وجعلوا موضع الضمير نصباً كما لو كان موضعه ظاهراً، فإنّه يتعيّن نصبه.

(قال الفراء أو) أضيف إلى (معرفّة) ما نحو: الضّارب زيد، بخلاف الضّارب رجل، ولا مستند له في السّماع. (و) قال (الكوفيّة): أو أضيف عدداً إلى (معدود) نحو: الثلاثة الأتواب قال ابن مالك: وحجّتهم السّماع. وأمّا البصريّون فاستندوا في المنع إلى القياس، لأنّه من باب المقادير فكما لا يجوز: الرّطل زيت لا يجوز هذا.

(الجمهور على أنّه لا يضاف اسمٌ لمرادفه، ونعته، ومنعوتّه ومؤكّده)، لأنّ المضاف يتعرّف، أو يتخصّص بالمضاف إليه، والشّيء لا يتعرّف، ولا يتخصّص إلاّ بغيره. والنّعت عيّن المنعوت، وكذا ما ذكر بعده. (إلا بتأويل) كقولهم: سعيد كرّز، أي مُسَمّى هذا اللّقب. وخشّرّم دَبَر<sup>(٢)</sup> أي الذي له ذا الاسم؛ لأنّهما إسمان للنّحل، وصلاة الأولى ومَسجِد الجامع، و«وَيْنُ الْقَيْمَةِ» [البينة: ٥] أي الساعة الأولى، واليوم أو الوقت الجامع، والملة القيّمة،

مَتَى وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالاً

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٥/٣) والدرر (١٢/٥) وشرح الأشموني (٣٠٨/١) وشرح التصريح (٢٩/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٢/٣).

(١) صدر بيت من الكامل، وصيّره:

عَوْدًا تَرْجِي خَلْقَهَا أَطْفَالَهَا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٩) وأمثالي المرتضى (٣٠٣/٢) وخزانة الأدب (٢٥٦/٤)، ٢٦٠، ١٣١/٥، ٤٩٨/٦، والدرر (١٣/٥) والكتاب (١٨٣/١) والمقتضب (١٦٣/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٣٩/٢) وجمهرة اللغة (ص ٩٢٠) والدرر (١٥٣/٦) وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٦٧) والمقرب (١٢٦/١).

وقوله «وعبدا» روي بالحرّ والنصب تبعاً للفظ الذي أضيف إليه اسم الفاعل، وهو قوله «المائة» أو محلّه

(٢) في اللسان (١٧٩/١٢ - مادة خشرم): الخشرم: جماعة النحل والزناير، لا واحد لها من لفظها. وقال أبو حنيفة: من أسماء النحل الخشرم واحتلتها خشرمة. والخشرم أيضاً: أمير النحل والخشرم أيضاً: مأوى الزناير والنحل ويبيّتها ذو النخاريب وفي الحديث: «فتركبن سنن من كان قبلكم ذراعاً بدارع حتى لو سلكنوا خشرم دَبَر لسلكنموه» هو مأوى النحل والزناير والدَبَر: قال: وقد يطلق عليها أنفسها. والدمير: النحل.

وسَخَقَ عِمَامَةً<sup>(١)</sup>، وجَزَدَ قَطِيفَةً<sup>(٢)</sup>. الأصل: عِمَامَةٌ سَخَقٌ، وقَطِيفَةٌ جَزْدٌ، قَدَمٌ، وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فِصَّةً، ويومٌ يومٌ، وليلةٌ لَيْلَةٌ.

(وشرط الكوفيّة) في الجواز (اختلاف اللَّفْظ فقط) من غير تأويل. تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس و﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و﴿وَعَدَ الْهَيْدِي﴾ [الأحقاف: ١٦] و﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] و﴿وَمَكَرَ النَّاسُ﴾ [فاطر: ٤٣]، و«يا نساء المؤمنات» كما جاء ذلك في النَّعْتِ، والعطف، والتأكيد نحو: ﴿وَعَزَّيْبُ شُوْدٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

### ١٢٢٣ - كَلْبًا وَمَيْتًا<sup>(٣)</sup>

﴿كَلِمَةً جَمْعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]. (و) قال أبو حيان: لا يتعدى السَّمْعُ، بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الإضافة (محضة أو لا، أو واسطة) بينهما؟ أقوال:

الأول: قاله جماعة، واختاره أبو حيان، لأنه لا يقع بعد «وَبَ»، ولا «أَل»، ولا ينعت بنكرة، ولا ورد نكرة، فلا يحفظ: «صلاة أولى» و«مسجد جامع».

والثاني: قاله الفارسي وابن اللّباس وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله، لأن الأصل في «صلاة الأولى» ونحوه: «الصلاة الأولى» على النعت، ثم أزيل عن حذّه كما أن أصل: حسن الوجه: «حَسَنَ وَجْهَهُ» فأزيل عن الرفع.

والثالث: قاله ابن مالك؛ قال: لأن لها اعتبارين: اتصالاً من وجه أن (الأول) غير مفصول بضمير منوي، وانفصاله من وجه: أن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجه عن الظاهر. قال أبو حيان: ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكر هذا القسم الثالث. (ثم تجري) هذه الأقوال (فيما ألقي فيه مضاف) نحو:

(١) السحق: الثوب الخلق البالي، قال مزّود:

وما زودوني غير سَخَقَ عِمَامَةً وخميسٍ مِثي منها قسِي وزالِفُ  
وجمعه: سحوق. انظر لسان العرب (١٥٣/١٠).

(٢) الجَزْدُ: الخَلْقُ من الثياب. وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: «ليس عندنا من مال المسلمين إلا جَرْدُ هذه القطيفة» أي التي انجرد خَمَلُها وخلقت. انظر لسان العرب (١١٥/٣).

(٣) جزء بيت من الوافر، وتماهه:

وقد نَمَسَتِ الأديمَ لَراهِتِيهِ وَالْمَيَّ قَوْلَهَا كَلْبًا وَمَيْتًا

وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه (ص ١٨٣) والأشباه والنظائر (٢١٣/٣) وجمهرة اللغة (ص ٩٩٣)

والدرر (٧٣/٦) وشرح شواهد المغني (٧٧٦/٢) والشعر والشعراء (٢٣٣/١) ولسان العرب (١٣/٤٢٥

- من) ومعاهد التنقيص (٣١٠/١). وبلا نسبة في معني اللبيب (١/٣٥٧).

١٢٢٤ - إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا<sup>(١)</sup>

(أو مضاف إليه) نحو:

١٢٢٥ - أقام ببغداد العراقي وشؤفه لأهل دمشق الشام شؤف مبرح<sup>(٢)</sup>

(ولا يقدّم على المضاف (معمول مضاف إليه)، لأنه من تمامه، كما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف. (وجوزّه الكسائي على أفعل) نحو: أنت أخانا أول ضارب. واقتصر في «التسهيل» على ذكر المثال، وأن ثعلباً حكاه عنه. قال أبو حيان: فهل هو مختص بلفظ: «أول» أو «عام» في كل أفعل تفضيل؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرق بين «أول» وغيره، فيجوز: هذا بالله أفضل عارف. والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم، ولمخالفة الأصول.

(وجوز الزمخشري وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقاً) نحو: زيد عمراً غير ضارب. قال:

١٢٢٦ - فسى هو حقاً غير مُلغ فريضة ولا تتخذ يوماً سواه خيلاً<sup>(٣)</sup>

قال أبو حيان: والصحيح أنه لا يجوز ذلك، والبيت نادر لا يقاس عليه. وجوزّه قوم على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً) أو مجروراً لتوسّعهم فيه كقوله:

١٢٢٧ - إن امرأ خصني يوماً مودّته على التائي لعندي غير مكفور<sup>(٤)</sup>

قال أبو حيان: والصحيح المنع لاتحاد العلة في ذلك وفي المفعول. أمّا «غير» التي لم يزد بها نقي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق، فلا يقال: أكرم القوم زيدا غير مُشاتم.

(١) صدر بيت من الطويل، وحمزه:

ومن يك حولاً كاملاً فقد اعتلّز

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٤) والأشبه والنظائر (٩٦/٧) والأغاني (٤٠/١٣) وبغية الوعاة

(٤٢٩/١) وخزانة الأدب (٣٣٧/٤، ٣٤٠، ٣٤٢) والخصائص (٢٩/٣) والدرر (١٥/٥) وشرح

المفصل (١٤/٣) والمقد الفريد (٧٨/٢، ٥٧/٣) ولسان العرب (٥٤٥/٤ - حدر) والمقاصد النحوية

(٣٧٥/٣) والمنصف (١٣٥/٣). وبلا نسبة في أمالي الزجاجي (ص ٦٣) وشرح الأشموني (٣٠٧/٢)

وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٠٧) والمقرب (٢١٣/١)

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الدرر (١٦/٥) والمقاصد الحوية (٣٧٨/٣) وبلا نسبة في

شرح الأشموني (٣٠٧/٢)

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٧/٥) وشرح شواهد المعني (٩٥٣/٢) ومعني اللبيب

(٦٧٥/٢)

(٤) تقدم بالرقم (٥٢٠).

(وجوّز قومٌ) التقديم (على حقّ) كقوله:

١٢٢٨ - فإن لا أَكُنْ كُلَّ الشَّجَاعِ فإِنِّي بضرب الطَّلَى والهَمِّ حَقٌّ عليم<sup>(١)</sup>

قال أبو حيان: والصحيح المنع لندور هذا البيت، وإمكان تأويله. وجوّز قوم التقديم على «مِثْل» نقله ابن الحاجّ نحو: أنا زيدا مثل ضارب.

(وقد يكتسب المضاف من المضاف إليه تأنيفاً وتذكيراً إن صحّ حذفه)، ولم يختل الكلام به، (وكان بعضاً) من المضاف إليه (أو كيعض) منه، كقولهم: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، وقرئ: «تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ الشَّيَآنِ»<sup>(٢)</sup> [يوسف: ١٠] وقوله:

١٢٢٩ - كما شَرِقَتْ صُلُرُ الْفَنَاءِ مِنَ الدُّمِّ<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٢٣٠ - رُيَّةُ الْفَكْرِ مَا يُوَوِّلُ لَهُ الْأَمْرَ سُرْمَعَيْنُ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي<sup>(٤)</sup>

بخلاف ما إذا لم يصحّ لو حذف، فلا يقال: قامت غلام هند، ولا أمة زيد جاء، أو صحّ، ولم يكن بعضاً ولا كيعض فلا يقال: أعجبتني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء.

### [أسماء لازمة الإضافة]

(مسألة): في أسماء لازمة الإضافة، لاحتياجها إليها في فهم معناها (لزم الإضافة) مطلقاً: (حمادي، وقصاري) بضم أولهما، وقصرهما بمعنى: الغاية، يقال: قصارك أن

(١) البيت من الطويل، وهو للأشتر في الدور (١٩/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٧٩).  
والطَّلَى: الأعناق، واحده «طَلَاة» مثل ثَقَاةٍ وَثَقَى، وبعضهم يقول: طُلُوَّةٌ وَطُلَى. انظر اللسان (١٣/١٥) - مادة طلي.

(٢) قراءة «تلتقطه» بناء التأنيت، للحسن ومجاهد وقناة وأبي رجاء، آتت على المعنى. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٢٨٥/٥).

(٣) حذر بيت من الطويل، وصلوه:

وتشرق بالقول الذي قد أذهت

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٧٣) والأزهية (ص ٢٣٨) والأشباه والنظائر (٢٥٥/٥) وخزانة الأدب (١٠٦/٥) والدور (١٩/٥) وشرح أبيات سيويه (٥٤/١) والكتاب (٥٢/١) ولسان العرب (٤٤٦/٤) - صدر، ١٧٨/١٠ - (شرق) والمقاصد النحوية (٣٧٨/٣) وبلا نسبة في الأنباء والنظائر (١٠٥/٢) والنخصائص (٤١٧/٢) ومعني اللبيب (٥١٣/٢) والمقتضب (١٩٧/٤) (١٩٩).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدور (٢١/٥) وشرح الأشموني (٣١١/٢) والمقاصد النحوية (٣٦٩/٣).

تفعل كذا، أي غايك، وآخر أمرك. وحكى الجوهرى فيها فتح القاف، و (قَصَرَ)<sup>(١)</sup> أيضاً قال:

١٢٣١ - قَصَرَ الجَدِيدَ إِلَى يَأْسَى وَالْعَيْشُ فِي السَّنِيَا انْقِطَاعُهُ<sup>(٢)</sup>

(و) لزم (الإضافة إلى ضمير وحده) فلا يضاف إلى ظاهر، وسواء ضمير الغائب وغيره، وتجب مطابقته لما قبله نحو: ﴿إِنَّا دَعَيْنَا اللَّهَ وَحَدَّثَهُ﴾ [غافر: ١٢].

١٢٣٢ - وَالذَّلْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخِيْدِي .....

١٢٣٣ - وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَخَذَكَا<sup>(٤)</sup>

وقوله:

١٢٣٤ - أَعَادِلْ هَلْ يَأْتِي الْقَبَائِلَ حَظُّهَا مِنْ الْمَوْتِ أَمْ خُلِّيَ لَنَا الْمَوْتُ وَخَدْنَا<sup>(٥)</sup>

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه. حكى الأصمعي: وَجَدَ الرَّجُلَ يَجِدُ<sup>(٦)</sup>: إذا انفرد، وقيل: لم يلفظ بفعله كالأبوة، والأخوة، والخفولة. وقيل: محذوف الزوائد من: إيجاد. وقيل: نصبه على الحال لتأويله بموحّد. وقيل: على حذف حرف الجرّ، والأصل: على وحده.

(و) لازم (الإنراد والتذكير) لأنه مصدر (وقد يثنى) شذوذاً (أو يجرّ بعلی) سمع:

(١) ويقال أيضاً «قَصَار». انظر لسان العرب (٩٧/٥)

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الدور (٢٢/٥).

(٣) من المنسرح، وتتمته:

... وأخشى الرياح والمطرا

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى (٢٥٦/١) وحماسة البحرى (ص ٢٠١) وخزانة الأدب (٣٨٤/٧) والدور (٢٢/٥) وشرح التصريح (٣٦/٢) والكتاب (٩٠/١) ولسان العرب (٢٥٩/١٣) - ضمن) والمقاصد النحوية (٣٩٧/٣) ونوادر أبي زيد (ص ١٥٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٧٣/٧) وأوضح المسالك (١١٤/٣) والردّ على النحاة (ص ١١٥) والمحتسب (٩٩/٢)

(٤) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدور (٢٣/٥) وشرح أبيات سيبويه (٢٩/٢) وشرح شواهد المغني (٦٨١/٢) وشرح المعصل (١١/٢) والكتاب (٢١٠/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٧/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١١٢/٣) وسرّ صناعة الإعراب (٥٤١/٢) ومغني اللبيب (١٧٩/١) والمقتضب (٢٤٧/٤) والمصنف (٢٣٢/٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس العربي في لسان العرب (٢٣٨/١٤). وبلا نسبة في الدور (٢٤/٥).

(٦) لم يذكر في اللسان (مادة وحد). وَجَدَ يَحْدُ؛ بِلْ دَكَرَ وَجَدَ يَوْحُدُ. وفي القاموس المحيط (٣٥٦/١): «وحد كَعَلِمَ وَكَرَّمَ يَجِدُ فِيهِمَا وَحَادَةٌ وَوُحْدَةٌ وَوُحْدًا وَوَحْدَةً وَحِدَةً»

جلسا على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، واقتضيت كل درهم على وحده، وجلس على وحده.

(أو إضافة نسيج وقرع) بوزن كريم (وَجُحَيْش، وَغَيْر) مصترين إليه (ملحقات بالعلامات على الأصح) يقال: هو نسيجٌ وخِده، وقرعٌ وخِده: إذا قصد قلة نظيره في الخير، وأصله في الثوب، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله. والقرع: السيد. وهو جُحَيْشٌ وخِده، وَغَيْرٌ وحده: إذا قصد قلة نظيره في الشر، وهما مصغر: عير، وهو الرحمار، وجحش، وهو ولده، يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال: «هما نسيجا وحدهما» و «هم نُسجاءٌ وخِديم»، و «هي نسيجةٌ وحدها» وهكذا. وقيل: لا يتصل بنسج وإخوته العلامات، فيقال: «هما نسيجٌ وخدهما». وهكذا. و «قرع» لم يذكرها في التسهيل، وذكرها أبو حيان وبشيحه الشاطبي: «رُجَيْلٌ وحده».

ولزم الإضافة (إلى معرفة مثناة) لفظاً أو (معنى تفريقه) معطوفاً (بالواو) فقط (ضرورة: كلا وكُلنا) نحو: وكلا الرجلين ﴿كَلَّا لَبَنَيْنِ﴾ [الكهف: ٢٣٣].

١٢٣٥ - كَلَانَا غَزِيٍّ عَنْ أَخِيهِ حَيَّائِهِ<sup>(١)</sup>

١٢٣٦ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ رَجُلٌ وَقَبْلُ<sup>(٢)</sup>

ومن تفريقه بالواو:

١٢٣٧ - كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي فَضْداً<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وهو للأبيد الرياحي في الأغاني (١٢٧/١٣) ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجرية (٢٥٣/١) وللمغيرة بن حبياء التيمي في الدرر (٢٤/٥) ولسان العرب (١٣٧/١٥ - غنا). ولعبد الله ابن معاوية أو للأبيد الرياحي في شرح شواهد المغني (٥٥٥/٢). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٣١/١) وأوضح المسالك (١٢٨/٣) وتخليص الشواهد (ص ٦٥) وشرح الأشموني (٣١٦/٢) ومغني اللبيب (٢٠٤/١).

(٢) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبير في ديوانه (ص ٤١) والأغاني (١٣٦/١٥) والدرر (٢٥/٥) وشرح التصريح (٤٣/٢) وشرح شواهد المغني (٥٤٩/٢) وشرح المعصل (٢/٣، ٣) والمقاصد النحوية (٤١٨/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٩/٣) وشرح الأشموني (٣١٧/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٩) ومغني اللبيب (٢٠٣/١) والمقرب (٢١١/١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

في النافيات وإلمام الملمات

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٤٠/٣) والدرر (١١٢/٣) وشرح الأشموني (٣١٧/٢) وشرح =

(وقال الكوفي: أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها، سمع: «كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها».

(وقال ابن الأنباري: و) إلى (مُفَرَّدٌ إِنْ كَوَّرْتَ) كِلَا نَحْو: كِلَايَ وَكِلَاكَ مُحْسَنَانِ.

(و) لزم الإضافة (ذو وفروعه) أي: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذوات.

(وأولو، وأولات إلى اسم جنس) قياساً كذاي عِلْم، وذو حُسْن. «وَأَشْهَدُ أَدْوَى عَدْلِي» [الطلاق: ٢]. «ذَوَاتَا أَفْئَانِي» [الرحمن: ٤٨] (والى عِلْمَ سَمَاءٍ) نحو: ذُو يَزْن، وذو زَعَيْن، وذو الكِلَاع، وذو سَلَم، وذو عمرو، وذو تَبُوك. (وقيل: قياساً) قاله الفراء. (والغالب للغاها) أي: كونها ملغاة أي زائدة (حيثئذ). وقد لا تُلغى نحو: «أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّة» أي صاحب «بَكَّة». (والمختار جوازها) أي إضافتها (إلى ضمير) كما يفهم من كلام أبي حَيَّان أَنَّ الْجَمْعُ مَرْفُوعٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ:

١٢٣٨ - إِنْ مَاتَ يَنْفِرُ ذَا الْقَضِ — لِمَنْ مِنَ النَّاسِ ذُوهُ<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٢٣٩ - أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَيْهِمَا ذُوهُ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٢٤٠ - رَجَوْنَاهُ قِذْمًا مِنْ ذَوِيكَ الْأَفَاضِلِ<sup>(٣)</sup>

(خلافًا للكسائي، والنحاس، والزبيدي، والمتأخرين) في منعهم ذلك إلا في الشعر. وجزم به الجوهرى في الضحاح وفي «رؤوس المسائل» بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين. وأجازه غير هؤلاء. وقد استعمل جمع «ذي» مقطوعاً عن الإضافة في قوله:

= التصريح (٤٣/٢) وشرح شواهد المعنى (ص ٥٥٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٠) ومعنى الليب (ص ٢٠٣) والمقاصد النحوية (٤١٩/٣)

(١) البيت من محزوه الرمل، وهو بلا نسة في الدرر (٢٧/٥) وشرح المفصل (٥٣/١)، (٣٨/٣) ولسان العرب (٤٥٨/١٥ - ذو)

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدوره:

صَبَحْنَا الْخُرَيجِيَّةَ مَرْهَفَاتِ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ١٠٤) وفيه «ذووها» مكان «ذووه»، وأما لي بن الحاحب (ص ٣٤٤) وشرح المفصل (٥٣/١)، (٣٦/٣)، (٢٨) ولسان العرب (٤٥٨/١٥ - ذو) وبلا نسبة في الدرر (٢٨/٥) والمقرب (٢١١/١). ويروى «أبان» مكان «أبار».

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

وَلِنَّا لَنَرُجُو عَاحِلًا مِنْكَ مِثْلَ مَا



١٢٤١ - فلا أغني بذلك أمفليكم ولكني أريد به الدؤينا<sup>(١)</sup>  
وجميع ما تقدم لزم الإضافة معنى ولفظاً. (و) لزم الإضافة (معنى لا لفظاً) فيجوز  
القطع على نيتها.

### [آل]

(آل) وأصله: أول، قلبت واوه ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم: أوئل.  
وقيل: أهل، أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل: أهيل.

وإنما يضاف (إلى عَلمَ عَالَمٍ غالباً) كقوله:

١٢٤٢ - نحن آل الله في بلدتنا لم نزل آلا على عهد إزم<sup>(٢)</sup>  
ومن إضافته إلى عَلمَ غيره:

١٢٤٣ - من الجُزد من آل السوجيه ولاحق<sup>(٣)</sup>

وهما عَلمَا فرس. وإلى الجنس: آل الصليب.

(والصحيح جوازه إلى ضمير) كقوله:

١٢٤٤ - وانضُر على آل الصليبي سي، وعابديه اليوم ألك<sup>(٤)</sup>  
وقيل: لا يجوز، وعُزي للكسائي، والتحاس، والزبيدي<sup>(٥)</sup>.

= وهو للأخوص في ديوانه (ص ١٨٢) والرواية فيه:

لكن رجونا منك مثل الذي به سُرفنا قديماً من ذوبك الأفاضل  
والدرر (٢٨/٥) والمقد الفريد (٩٠/٢) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، ولسان العرب (٤٥٨/١٥) -  
ذو) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل».

(١) البيت من الوافر، وهو للكُميت بن زيد في ديوانه (١٠٩/٢) وخزانة الأدب (١٣٩/١)، ١٤١، ١٤٣،  
٤٩٦/٤) والدرر (٢٩/٥) وشرح أبيات سيويه (٢٢٧/٢) والكتاب (٢٨٢/٣) ولسان العرب  
(٤٥٧/١٥، ٤٥٩ - ذو). ولا نسبة في خزانة الأدب (١٧٩/١)، ٤٣٠/٧ وما ينصرف وما لا ينصرف  
(ص ٨٦).

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣٠/٥).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تذكرنا إحسادنا حين تصهل

وهو للكُميت في تاج العروس (لحق) وليس في ديوانه.

(٤) البيت من محزوم الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم في الأشباه والنظائر (٢٠٧/٢) والدرر (٣١/٥)  
وشرح الأشموني (٥/١). ولا نسبة في الممتع في التصريف (٣٤٩/١).

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مزجج بن محمد بن عبد الله بن بشر الزبيدي الإشبيلي. =

## [كُلّ وبعض]

ولزم الإضافة معنى أيضاً (كُلّ وبعض). والجمهور على (أنهما) عند التجرد منها (معرفتان بنيتا) لأنهما لا يكونان أبداً إلا مضافين فلما نُوتت تعرّف من جهة المعنى (ومن ثمّ) أي من هنا، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتا، أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالاً، وتعريفهما بالّ خلافاً للأخفش وأبي عليّ) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم: بأنهما نكرتان، وأنهما معرفتان بالّ وينصبان على الحال قياساً على نصب، وسُدس، وتُلت، فإنها<sup>(١)</sup> نكرات بإجماع، وهي في المعنى مضافات، وحكوا: مررت بهم كُلاًّ بالنصب على الحال، وهذا القول مشهور عن الأولين، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضاً في كتاب «ليس»<sup>(٢)</sup> لابن خالويه، فذكرته تقوية لهما.

## [أي]

(و) لزم الإضافة معنى أيضاً (أي) بأقسامها، فتكون نفس ما تضاف إليه (وهي مع النكرة ككُلّ، ومع المعرفة كبعض، ومن ثمّ) أي من هنا، وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك (لم تضاف لمفرد معرفة إلا مكررة، أو متوياً بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو:

١٢٤٥ - أَيّ وأيّك فارسُ الأخزاب<sup>(٣)</sup>

= أديب، شاعر، عروضي، لغوي، نحوي، أخباري، فقيه، محدث. ولد سنة ٣١٦ هـ، وسكن قرطبة، وأخذ عن أبي إسماعيل القالي، وتوفي بإشبيلية سنة ٣٧٩ هـ. من تصانيفه: ما يلحن فيه عوام الأندلس، طبقات النحويين واللغويين بالشرق والأندلس، الواضح في العربية، مختصر كتاب العين، والغاية في العروض. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/٦٥٠) وبنية الملتبس (ص ٥٦) ومعجم الأدياء (١/٤٧) وجدوة المقتبس (ص ٤٣) وبنية الوعاة (ص ٣٤) وشلرات الذهب (٣/٩٤) وهدية العارفين (٢/٥١).

(١) تحوّرت في الأصل إلى «فإنهما».

(٢) كتاب «ليس» لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ. بنى فيه كلامه من أوله إلى آخره على أنه ليس في كلام العرب كذا وليس كذا؛ ولهذا سمي به (كشف الظنون - ص ١٤٥٤).

(٣) صجرت بيت من الكامل، وصدره:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٤٢) والدرر (٥/٣٢) وشرح الأشموني (٢/٣١٧) وشرح التصريح (٢/٤٤، ١٣٨) والمحتسب (١/٢٥٤) ومفني اللبيب (ص ١٤١) والمقاصد النحوية (٣/٤٢٢).

ونحو: أي زيد حسن، أي: أي أجزائه. فإن لم تكن تعين إضافتها إلى نكرة، أو مثني نحو: أي رجل، وأي الزيدين عندك، هذا حكم شامل لأي أنواعها، وتقدم ما يختص بكل نوع منها في مبحث الموصول. (ومر كثير) مما لزم الإضافة في المصادر، والظروف والاستثناء (فلم تُعْده) حلاً من التكرار.

(مسألة): (أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع «ما» المصدرية أو النافية، ودونهما تشبيهاً لها بالظرف كقوله:

١٢٤٦ - بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُغْفاً<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٢٤٧ - أَلِكْنِي إِلَى سَلْمَى بِآيَةِ أَوْمَاتٍ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٢٤٨ - بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّمَامَا<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٢٤٩ - بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَلَا عُزْلاً<sup>(١)</sup>

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُلْهَامَا

وهو للأعشى في خزانة الأدب (٥١٢/٦)، ولسان العرب (٢٩٢/١٢ - سلم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في جهمرة اللغة (ص ٢٥٠) والدرر (٣٣/٥) وشرح شواهد المغني (٨١١/٢) وشرح المفصل (١٨/٣) والكتاب (١١٨/٣) ولسان العرب (٦٢/١٤ - أيا) ومغني اللبيب (٤٢/١)، ٥٣٨/٢.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بَكْفٌ خَضِيبٌ تَحْتَ كَفِّ مَدْرَجٍ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣٤/٥).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصلوه:

أَلَا مِنْ مَبْلَغٍ عَنِي تَمِيمَا

وهو ليزيد بن عمرو بن الصقع في خزانة الأدب (٥١٢/٦)، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦) والدرر (٩٢/١) وشرح أبيات سيبويه (١٨٦/٢) وشرح شواهد المغني (٨٣٦/٢) وشرح المفصل (١٨/٣) والشعر والشعراء (٦٤٠/٢) والكتاب (١١٨/٣). وبلا نسبة في جهمرة اللغة (ص ٢٥٠) ومغني اللبيب (٤٢٠/٢، ٦٣٨).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصلوه:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ مَسَالَةً

وهو لمعمور بن شأس في الدرر (٣٦/٥) وشرح أبيات سيبويه (٧٩/١) وشرح شواهد المغني (٨٣٥/٢) =

(وقيل: هو على حذف ما) المصدرية، والإضافة إلى المصدر المؤول. قال ابن جني: وعلى الأول «ما» الموجودة زائدة، ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلاً، وإضافتها إلى الجملة الاسمية في قوله:

١٢٥٠ - بآية الضالُّ منها عند بُزْقِها<sup>(١)</sup>

(وقيل: لا يطرد) ذلك، بل يُقْتَصَر فيه على السماع، قاله المبرّد.

(و) أضيف إليه أيضاً (- ذو - في قولهم: اذهب) بذي تسلم (أو افعل بذي تسلم)، وهي بمعنى صاحب (أي بذي سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة، فالباء بمعنى في، وقيل: للمصاحبة، أي: افعله مقرباً بسلامتك، كما تقول: افعله بسعادتك. وقيل: للقسم أي بحق سلامتك، وهل هو خبر في معنى الدعاء؟ أي: والله يسلمك.

(و) (قيل: ذو موصولة) أعربت على لغة، و«تسلم» صلتها، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ثم حذف الجار اتساعاً، فصار تسلمه، ثم الضمير. (ويلحق الفعلين الفروع<sup>(٢)</sup>) فيقال: اذهباً بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، واذهي بذي تسلمين.

(مسألة): (يحذف المضاف للدليل) جوازاً نحو: ﴿أَوْ كَسِبَ﴾ [البقرة: ١٩] أي كأصحاب صَيِّب. ﴿أَوْ كَتَلْتُكَ فِي بَحْرٍ﴾ [النور: ٤٠] أي كذبي ظلمات بدليل: ﴿يَعْلَوْنَ أَسْفَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٩] ﴿يَفْشَنُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠] (ودونه ضرورة) كقوله:

١٢٥١ - عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بعدما قضى نَحْبُهُ في ملتقى القوم هُوَيْرُ<sup>(٣)</sup>  
يريد: ابن هوير.

(وإنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم) نحو: ﴿وَسَكَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلها، ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْوَجَلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حُبَّهُ. فإن جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلافًا لابن جني) في قوله بالقياس مطلقاً فأجاز: جلست

= والكتاب (١٩٧/١) والمقاصد الحوية (٥٩٦/٣) وبلا نسة في المنصف (١٠٣/٢) ولسان العرب (٣٩٣/١٠ - ألك) والأشياء والظواهر (٧٠/٨) والخصائص (٢٧٤/٣) ومغني اللبيب (٤٢٠/٢).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقولٌ ركبها قِفْرٌ حين تشيها

وهو لمزاحم بن عمرو السلولي في الدرر (٣٧/٥). وبلا نسة في لسان العرب (٢٢٣/٧ - قضض).

(٢) أي يلحق الفعلين «أذهب» و«تسلم» علامات التثنية والجمع.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذى الرمة في ديوانه (١٤٧/٢) وخزانة الأدب (٣٧١/٤) والدرر (٣٧/٥)

وشرح المفصل (٢٣/٣) ولسان العرب (٢٤٨/٥ - هير). وبلا نسة في جهمرة اللغة (ص ١٣٢٧)

والمقرب (٢١٤/١، ٢٥٠/٢).

زيداً على تقدير: جلوس زيد.

(وقد يحذف متضايقان وثلاثة) نحو: ﴿لَا تَهَيَّأْنَ تَقْرَى الْقُلُوبُ﴾ [الحج: ٣٢] أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى. ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] أي: أثر حافر قرس الرسول. ﴿كَذَٰكَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أي مقدار مسافة قربه مثل: قاب. (ثم الأنصوح نياية الثاني) أي المضاف إليه عن المضاف (في أحكامه) من الإعراب كما تقدّم.

والتذكير نحو:

١٢٥٢ - يَنْقُوتُونَ مَنَ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ<sup>(١)</sup>

أي ماء بارد، وإلا لقال: تصفق، وهو<sup>(٢)</sup> نهر بدمشق، ألفه للتأنيث.

والتأنيث نحو:

١٢٥٣ - وَالْمَمْنُوكُ مِّنْ أَزْدَانِهَا نَافِيَةٌ<sup>(٣)</sup>

أي: رائحته. وعود ضميره نحو: ﴿وَلَيْلِكَ الْقَرَى أَفْلَكْنَهُمْ﴾ [الكهف: ٥٩] أي: أهلها، وغير ذلك كحديث: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي»<sup>(٤)</sup>. أي استعمال هذين.

(ويفي) نيايته عنه في (التنكير إذا كان) المضاف المحذوف (مفعلاً خُلفَ) فقال ابن مالك تبعاً للخليل: نعم، ولذلك نصب على الحال نحو: «تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا» أي مثلها، أو ركب مع «لا» كحديث «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده»<sup>(٥)</sup> وقال سيبويه: لا.

(ويجوز إبقاء جزء إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل) له.

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٢٢) وجمهرة اللغة (ص ٣١٢) وخزانة الأدب (٣٨١/٤، ٣٨٢، ٣٨٤، ١٨٨/١١) والدرر (٣٨/٥) وشرح المفصل (٢٥/٣) ولسان العرب (٨٨/٣) - برد، ٦/٧ - برص، ٢٠٢/١٠ - صفق) ومعجم ما استعجم (ص ٢٤٠). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤٥١/١) وشرح الأشموني (٣٢٤/٢) وشرح المفصل (١٣٣/٦) ولسان العرب (٣٤٥/١١) - سلسل، ٤٧٨/١٤ - ضحاً).

(٢) أي البريصة. انظر اللسان (٦/٧).

(٣) عجز بيت من السريع، وصلته:

مَوَّتَ بِمَا فِي نَسْوَةِ خَوْلَةٍ

وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣٢٤/٢) والدرر (٣٩/٥).

(٤) أي التحرير والذهب. والحديث رواه من طريق علي بن أبي طالب مرفوعاً أبو داود في اللباس باب ١٠ (حديث ٤٠٥٧)، والترمذي في اللباس باب ١، والنسائي في الزينة باب ٤٠، وابن ماجه في اللباس

باب ١٩.

(٥) رواه البخاري في كتاب المناقب (باب ٢٥، حديث رقم ٣٦١٩) من حديث جابر بن سمرة

فالأول نحو:

١٢٥٤ - أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينِ امْرَأَةً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً<sup>(١)</sup>  
أي: وكل نار.

والثاني نحو: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]. أي ما في  
الآخرة. (وشرط ابن مالك) للجواز (اتصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو:

١٢٥٥ - وَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرُّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهُوَ طَائِعٌ<sup>(٢)</sup>  
ولم يشترطه الأكثرون كما في الآية المذكورة.

(و) شرط (قَوْمٌ سَبَقَ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ) كما تقدّم في الأمثلة. قال أبو حيان: والصحيح  
جوازه مع عدمهما كقوله:

١٢٥٦ - لَوْ أَنَّ طَبِيبَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ دَاوَّيَا آلَ لَيْلِي بِي مِنْ عَفْرَاءٍ مَا شَفَيْتَانِي<sup>(٣)</sup>  
وقوله:

١٢٥٧ - كُلُّ مُثَرٍّ فِي رَهْطِهِ ظَاهِرُ الْعِرْزِ سِرٌّ، وَذِي عُزْبَةٍ، وَفَقِيرٍ مَهِينٌ<sup>(٤)</sup>  
(و) الجر (دون عطف ضرورة) كقوله:

١٢٥٨ - الْإِكْلُ الْمَالِ الْيَتِيمِ يَطْرَأُ<sup>(٥)</sup>

أي: مال اليتيم (خلاقاً للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حَكَوْا: «أَطْعَمُونَا  
لَحْماً سَمِيناً شَاةً»، أَيْ «لَحْماً شَاةً» فقاموا عليه نحو: يعجبني ضرب زيد، أي ضَرْبُ زَيْدٍ،  
وَالْبَصْرِيُّونَ حَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى الشَّلْوَذِ.

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه (ص ٣٥٣) والأصمعيات (ص ١٩١) وأما ابن  
الحاجب (١٣٤/١، ٢٩٧) وخزانة الأدب (٩/٥٩٢، ١٠/٤٨١) والدرر (٥/٣٩) وشرح التصريح  
(٥٦/٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٩) وشرح شواهد المغني (٢/٧٠٠) وشرح عمدة الحفاظ (ص  
٥٠٠) وشرح المفصل (٢٦/٣) والكتاب (١/٦٦) والمقاصد النحوية (٣/٤٤٥). ولعدي بن زيد في  
ملحق ديوانه (ص ١٩٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٤٩) والإنصاف (٢/٤٧٣) وأوضح  
المسالك (٣/١٦٩) وخزانة الأدب (٤/٤١٧، ٧/١٨٠) ووصف المباني (ص ٣٤٨) وشرح الأشموني  
(٢/٣٢٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٩) وشرح المفصل (٣/٧٩، ٨/٥٢، ٩/١٠٥) والمحتسب  
(١/٢٨١) ومعني اللبيب (١/٢٩٠) والمقرب (١/٢٣٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لبشر القشيري في شرح عمدة الحفاظ (ص ٥٠١). وبلا نسبة في الدرر  
(٥/٤٠) وشرح الأشموني (٢/٣٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في الدرر (٥/٤١).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٤٢).

(٥) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥/٤٢).

(ويحذف المضاف إليه) منوياً (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التامة) ويقل في غيرها كقَبْلَ وبعد، ونحوهما. وقال ابن عصفور: لا يقاس إلا في مفرد مضافه زمان، وقد يبقى المضاف بلا تنوين إن عطف هو على مضاف لمثله. (أو عطف عليه مضاف لمثله) فالأول: نحو: حديث البخاري عن أبي برزة: «غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانين»<sup>(١)</sup> بفتح الياء بلا تنوين.

والثاني: نحو حديث: أنه ﷺ قال: «تحيضين في علم الله ستة أو سبعة أيام»<sup>(٢)</sup>.

(وخصه الفراء بالمصطحيين) كاليد والرجل نحو: قطع الله يدَ رجلٍ من قالها... والتصف والزع، وقبل وبعد بخلاف نحو: دار، و غلام، فلا يقال: اشترت دار و غلام زيد.

قال ابن مالك: وقد ينفي بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن محيصين ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة: ٣٨]، أي: لا خَوْفٌ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ، وقوله:

١٢٥٩ - سُحْبَانٌ مِنْ عُلُقَمَةِ الْفَاخِرِ<sup>(٤)</sup>

### [الفصل بين المتضايقين]

(مسألة): (لا يفصل بين المتضايقين) أي المضاف، والمضاف إليه (اختياراً) لأنه تامه، ومُنْزَلٌ منه منزلة التنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> [الأنعام: ١٣٧]. وقرئ ﴿مُخْلِفٌ وَخُدَّةٌ وَشُلَيْبٌ﴾<sup>(٦)</sup> [إبراهيم: ٤٧]

(١) رواه البخاري في كتاب العمل في الصلاة، باب ١١ (حديث رقم ١٢١١) وفي بعض نسخ البخاري بلفظ «ثمان» بغير ياء، وفي رواية للحموي والمستملي «ثمانين» بياء مفتوحة من غير تنوين، وهو موضع الشاهد هنا؛ ولفظه: «... غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمان، وشهدت تيسيره، وإني كنت أنا أراجع مع دابتي أحب إلي من أن أدها ترجع إلى مالها فيشق علي».

(٢) رواه الترمذي في الطهارة، باب ٩٥ (حديث رقم ١٢٨) عن حمدة بنت جحش؛ وفيه: «... إنما هي ركضة من الشيطان، فَتَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أو سبعة أيام في علم الله...».

(٣) ثبت في الأصل: «خوف» بالفتح؛ وما أثبتناه «خوف» بالرفع من دون تنوين هي قراءة ابن محيصين كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٣٢٢/١). أما قراءة «خوف» بالفتح، فهي قراءة الزهري وعيسى الثقفني ويعقوب. وقراءة الجمهور «خوف» بالرفع والتنوين.

(٤) تقدم بالرقم (٧٤٣)

(٥) أي ينصب «أولادهم» وحز «شركائهم»، قال أبو حيان: «فصل بين المصدر المضاف إلى الناعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمتنعونها.. متقدموهم ومتأخروهم - ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الأخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب» (تفسير البحر المحيط: ٢٣١/٤).

(٦) ينصب «وعده» وإضافة «مخلف» إلى «رسله». انظر تفسير البحر المحيط (٤٢٧/٥).

وحديث البخاري: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»<sup>(١)</sup> وقوله: «تَزَكُّ يَزْنًا تَفْسِكَ وَهَوَاهَا، مَخِي لَهَا فِي رَدَاهَا»<sup>(٢)</sup>.

وقوله:

١٢٦٠ - كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِحَسِيلِ<sup>(٣)</sup>

وقيل: لا يجوز بهما، وعلى المفعول أكثر النحويين. وَرَدَّ فِي الظَّرْفِ بأنه يتوسع فيه، وفي المفعول بثبوته في السَّبع المتواترة. وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح بذلك لعدم الاعتداد، وكونه غير أجني من المضاف، ومقدَّر التأخير.

وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيَّان، فالنَّصل بهما ضرورة كقوله:

١٢٦١ - تُسْقِي أَمْتِيحاً نَدَى الْمَسَاكِ وَيَقْتِيهَا<sup>(٤)</sup>

وقوله:

١٢٦٢ - كَمَا شَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَزُوماً يَهُودِيٍّ .....<sup>(٥)</sup>

(١) رواه البخاري في كتاب التصدير، في تفسير سورة الأعراف، باب ٧، حديث رقم (٤٦٤٠) من حديث أبي الدرداء.

(٢) هذه حكمة. انظر شرح الأشموني (٢٧٦/٢).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصلوه.

فَرِشْنِي يَغِيرُ لَا أَكُونُ وَمَلَحِي

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٤/٣) والدرر (٤٣/٥) وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) وشرح التصريح (٥٨/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢٨) ولسان العرب (٤٤٧/١١) - عسل) والمقاصد النحوية (٤٨١/٣).

والعسل. مكسة الطَّيِّب، وهي مكسة شَعَر يَكْنَسُ بِهَا الْعَطَّارُ بِلَاطِهِ مِنَ الْعَطْرِ؛ قَالَ فِي اللِّسَانِ (٤٤٧/١١) وَقَالَ «فَصَلَ بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ أَرَادَ كَنَاحَتْ صَخْرَةً يَوْمًا بِحَسِيلٍ».

و «رِشْنِي»؛ مِنْ رَشَتِ السَّهْمَ: إِذَا أَلْزَقْتَ عَلَيْهِ الرِّيشَ.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمَزْنَةِ الرَّصْفُ

وهو لجري في ديوانه (١٧١/١) والدرر (٤٤/٥) وشرح التصريح (٥٨/٢) والمقاصد النحوية (٤٧٤/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٣/٣) وشرح الأشموني (٣٢٨/٢).

(٥) جزء بيت من الوافر، وتتمته:

يَقَارِبُ أَوْ يَنْزِلُ

وهو لأبي حنيفة الميمري في الإنصاف (٤٣٢/٢) وخزانة الأدب (٢١٩/٤) والدرر (٤٥/٥) وشرح =



وقوله:

١٢٦٣ - هما أَخَوَا - في الحزب - مَنْ لَا أَخَا لَهُ <sup>(١)</sup>

(وجوّزه) أي الفصل (الكوفية مطلقاً) بالظرف والمجرور وغيرهما. (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقل، (و) جوّزه (ابن مالك بقسم). حكى الكسائي: هذا غلامُ وَالله زيد. وقال أبو عُبَيْدة: إِنَّ الشاةَ لَتَجترَ فَتَسْمَعُ صَوْتَ واللّهِ رَبِّهَا.

(وإنما) كقوله:

١٢٦٤ - هما حُطْنَا إِمَّا إِسَارٍ وَتَوَ - وإمّا دَمَ وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ <sup>(٢)</sup>

ذكرها في «الكافية»، والأول في «الخلاصة» <sup>(٣)</sup>، ولا يُذكر لهما في «التسهيل». (ويجوز) الفصل ضرورة لا اختياراً (بنعت) نحو:

١٢٦٥ - مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ <sup>(٤)</sup>

(ونداء) قال في شرح الكافية كقوله:

١٢٦٦ - كَانَ يَزْدُونُ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حَمَلًا ذِيَّ بِاللِّجَامِ <sup>(٥)</sup>

= التصريح (٥٩/٢) والكتاب (١٧٩/١) ولسان العرب (٣٩٠/١٢) - عجم) والمقاصد النحوية (٤٧٠/٣). ويلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٩/٣) والخصائص (٤٠٥/٢) ووصف المباني (ص ٥٦) وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٥) وشرح المفصل (١٠٣/١) ولسان العرب (١٥٨/٤) - حير) والمقتضب (٣٧٧/٤)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

وهو لعمرة الخثعمية في الإنصاف (٤٣٤/٢) والدرر (٤٥/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٨٣) ولسان العرب (١٠/١٤) - أبي). ولها أول لدننا بنت جعبة في الدرر (٤٥/٥) والمقاصد النحوية (٤٧٢/٣). ولدننا بنت جعبة في شرح المفصل (٢١/٣) والكتاب (١٨٠/١). ولدننا بنت جعبة أو لدننا بنت سيار في شرح أبيات سيويه (٢١٨/١). ولأمرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد (ص ١١٥). ويلا نسبة في الخصائص (٢٩٥/١)، (٤٠٥/٢) وكتاب الصناعتين (ص ١٦٥).

(٢) تقدم بالرقم (٨٧).

(٣) الخلاصة: هي ألفية ابن مالك نفسها

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نجوت وقد بلّ المرادئ سيّفه

وهو لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر (٤٦/٥) وشرح التصريح (٥٩/٢) والمقاصد النحوية (٤٧٨/٣). ويلا نسبة في شرح الأشموني (٢٥٨/١) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٦).

(٥) الرجز بلا نسبة في الخصائص (٤٠٤/٢) والدرر (٤٧/٥) وشرح الأشموني (٣٢٩/٢) وشرح التصريح = مع الهوامع/ ج ٢ / م ٢٨

أراد: كَأَنَّ يَرْوَدُونَ زيد يا أبا عصام. وقال ابن هشام: يحتمل أن يكون «أبا» هو المضاف إليه على لغة القَصْرِ، وزيد بدل، أو عطف بيان. ومثله أبو حيان بقول زهير<sup>(١)</sup>:

١٢٦٧ - وَفَائِي كَعْبٌ بُجَيْرٍ مُنْقِدٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْحُلْدِ فِي سَقَرَا<sup>(٢)</sup>  
أي: يا كعب<sup>(٣)</sup>.

(وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله:

١٢٦٨ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجَدُ صَبِّ<sup>(٤)</sup>  
وقوله:

١٢٦٩ - أُنْجِبَ أَيْسَامَ وَالِدَاةَ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ، فَنَعِمَ مَا نَجَلَا<sup>(٥)</sup>  
(وقبل مُلْتَفًى) كقوله:

١٢٧٠ - بِأَيِّ تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلَّوْا<sup>(٦)</sup>

أي: بأيّ الأرضين تراهم حلّوا.

= (٦٠/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٥) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٩٥) والمقاصد النحوية (٤٨٠/٣).

(١) نسبه لزهير، والصواب أنه لبجير بن زهير. وانظر الحاشية التالية.

(٢) البيت من البسيط، وهو لبجير بن زهير في الدرر (٤٨/٥) والمقاصد النحوية (٤٨٩/٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣٢٩/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٥).

(٣) الأصل. وفاق بجير يا كعب.

(٤) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (١٩٠/٣) وشرح الأشموني (٣٢٩/٢) والدرر (٤٩/٥) وشرح التصريح (٦٧/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٩٣) والمقاصد النحوية (٤٨٣/٣).

والشاهد فيه قوله: «قهر وجد صب» حيث فصل بين المضاف، وهو قوله: «قهر» والمضاف إليه، وهو قوله: «صب» بفاعل المضاف؛ وذلك أن المضاف مصدر، وهو قوله: «قهر» والمضاف إليه، وهو «صب» مفعول ذلك المصدر، والفاصل، وهو «وجد» فاعل المصدر.

(٥) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٨٥) والدرر (٤٩/٥) وشرح التصريح (٥٨/٢) ولسان العرب (٦٤٦/١١ - نجل) والمحتسب (١٥٢/١) والمقاصد النحوية (٤٧٧/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٦/٣) وشرح الأشموني (٣٢٨/١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٩٤) ولسان العرب (٧٤٨/١ - تحب) ومجالس ثعلب (ص ٩٦).

ويريد: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، فنعيم ما نحلا.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

الْكِبْرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥٠/٥) وشرح الأشموني (٣٢٩/٢) وشرح التصريح (٦٠/٢) والمقاصد النحوية (٤٩٠/٣).

(ومفعول له) أي من أجله كقوله:

١٢٧١ - أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَسُ مُعَاوِدُ جُرَّةَ وَقَتِ الْهُوَادِي<sup>(١)</sup>  
أي: مُعَاوِدُ وَقَتِ الْهُوَادِي جُرَّةَ.

### [المضاف للياء]

(مسألة): (المضاف للياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (إلا مثنى ومجموعاً) على حده، وما حمل عليهما، (ومعتلاً) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره، وهو الألف من الأول والأخير، والواو من الثاني، والياء من الثلاثة. (ثم تدغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة، (والواو) بعد قلبها ياء، ويكسر ما قبلها إن كان ضمّاً للمجانسة نحو: زَيْدِي، وَزَيْدِي<sup>(٢)</sup>، وقاضي، ومُسْلِمِي.

(وتسلم الألف) فلا تقلب في المثنى: كزَيْدَايَ، والمقصور كعصَايَ ومَحْيَايَ.

(وقلبها) ياءً (في المقصورة لغة) لِهَذِيلٍ وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله:

١٢٧٢ - سَبَقُوا هَوِيَّ، وَأَغْتَفَرُوا لِهَوَاهُمْ<sup>(٣)</sup>

وقرأ الحسن: ﴿يَا بُشْرَايَ﴾<sup>(٤)</sup> [يوسف: ١٩].

(١) البيت من الوافر، وهو بهذه الرواية بلا نسبة في المقاصد النحوية (٤٩٢/٣) والمقتضب (٣٧٧/٤). ويرى الصدر مكان المعجز.

مُعَاوِدُ جُرَّةَ وَقَتِ الْهُوَادِي أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَسُ  
وهو بهذه الرواية لأبي زيد الطائي في ديوانه (ص ٩٨) والدرر (٥٠/٥)، وبلا نسبة في شرح الأشعوني (٣٢٩/٢) وشرح التصريح (٦٠/٢).

(٢) مثنى منصوب.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزة:

شَعْرُهُمَا وَلَكُلَّ جَنْبٍ مَصْرُغٌ

وهو لأبي ذؤيب في إنباه الرواة (٥٢/١) والدرر (٥١/٥) وسر صناعة الإعراب (٧٠٠/١) وشرح أشعار الهلليين (٧/١) وشرح شواهد المغني (٢٦٢/١) وشرح قطر التلي (ص ١٩١) وشرح المفصل (٣٣/٣) وكتاب اللامات (ص ٩٨) ولسان العرب (٣٧٢/١٥ - هوا) والمحتسب (٧٦/١) والمقاصد النحوية (٤٩٣/٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩٩/٣) وجواهر الأدب (ص ١٧٧) وشرح ديوان الحماسة للمزدق (ص ٥٢) وشرح الأشعوني (٣٣١/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٨) والمغرب (٢١٧/١).

(٤) قراءة «بشراي» بياء الإضافة المقترحة عزها أبو حيان إلى الجمهور. وقرأ «يا بُشْرَى» بغير إضافة الكوفيون، وروى ورش عن نافع: «يا بشراي» يسكون ياء الإضافة، وقرأ أبو الطيفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجاحلدي: «يا بُشْرَى» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة، وهي لغة لهليل. انظر تفسير البحر المحيط (٢٩١/٥).

(و) قلبها (في لَدَى، وإلى، وعلى) الاسْمَتَيْنِ<sup>(١)</sup> (أكثر) وأشهر في اللغات من السلامة نحو: لَدَيْ، وَعَلَى الشَّيْءِ، وإلى. وبعض العرب يقول: لَدَاي، وَعَلَاي، نقله أبو حيان معترضاً به على صاحب «التمهيد»<sup>(٢)</sup> في نفيه ذلك.

(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصحيح تفتح) كما تقدّم. (وقد تكسر مع المقصور). قرأ الحسن: «عَصَاي»<sup>(٣)</sup> [طه: ١٨]. (و) قد تكسر المُدْخَمَةُ في جمع أو غيره كقراءة حمزة: «بِمَصْرَحِي»<sup>(٤)</sup> [إبراهيم: ٢٢] وقول الشاعر:

١٢٧٣ - عَلِيٍّ لَعَمْرُو نَعْمَةٌ بَعْدَ نَعْمَةٍ<sup>(٥)</sup>

سمع بكسر الياء.

(و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تُفْتَحُ وتسكن) أي يجوز كلّ منهما، (وفي الأصل) منهما (خلاف): قيل: الفتح أصل، لأنه حرف واحد، فقياسه التحريك به، ثم سَكَن تخفيفاً. وجزم به ابن مالك في «سبك المنظوم». وقيل: السكون أصل، لأنه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا، ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به، والمتصل بغيره لا تعلل فيه.

(وقلّ حَذَفُها) أي: الياء (مع كسر المتلوق) أي ما قبلها كقوله تعالى: «فَبَيَّرَ حَبَاوَالَّذِينَ» [الزمر: ١٧، ١٨]. بحذف الياء وضلاً ووقفاً، وخطأً.

(١) «لدى» فقط متفق على اسميتها، أما «إلى» و«على» فيختلف بهما.

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر القرطبي. وقد تقدم الكلام عليه.

(٣) هذه القراءة مروية أيضاً عن ابن أبي إسحاق وأبي عمرو. وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً والمجحدري: «عَصَي» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم (تفسير البحر المحيط: ٦/٢٢٠).

(٤) وقرأ بها أيضاً حذا حمزة يحيى بن وثّاب والأعشى. قال أبو حيان في البحر المحيط (٤٠٨/٥): «وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة، قال الفراء. لعلها من وهم القراء، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظنّ أن الياء في بمصرخي خافضة للفظ كله، والياء للمتكلم خارجة من ذلك. وقال أبو عبيد. نراه غلطوا، ظنوا أن الياء تكسر ما بعدها. وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين. وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردودة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف. وقال التحاسن: صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ. وقال الزمخشري. هي ضعيفة»

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لوالله ليست بذات عقارب

وهو للمناينة اللبباني في ديوانه (ص ٤١) وخزانة الأدب (٣٢٤/٢، ٤٣٧/٤) والدور (٥٣/٥). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٢٠/٣).

(و) قُلْ (قلها ألفاً) كقولہ:

١٢٧٤ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَيَّ أَمَّا وَيَزُونِي النِّعَمُ<sup>(١)</sup>  
(وخصه ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه.

(و) قُلْ حذفها أي: الألف (مع فتح المثلوق) به دالاً عليها كقولہ:

١٢٧٥ - وَلَسْتُ بِمَذْرُوكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلْهَفٌ، وَلَا بَلِيَّتٌ وَلَا لَوَ أُنِّي<sup>(٢)</sup>

قال أبو عمرو بن العلاء: (و) مع (ضمته) كقولہ:

١٢٧٦ - ذُرِينِي إِنَّمَا خَطَطِي وَصَوْبِي عَلَيَّ وَإِنَّمَا أَفْلَكْتُ مَا<sup>(٣)</sup>  
أي: مالي.

(وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال: المعنى في البيت: إن الذي أهلكته مال لا يرض.

(قال ابن مالك: فإن كانت) الإضافة (غير محضة) كإضافة: مُكْرِمِيٍّ مراداً به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب)؛ لأنها حيثل في نية الانفصال، فلم تمازج ما اتصلت به، فكشبه ياء: قاضي في جواز الحذف، فلا حظ لها في غير الفتح والسكون. قال أبو حيان: وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد، ثم نقله في «الارتشاف» عن المجالس<sup>(٤)</sup> لثعلب، والنهاية.

(١) البيت من الوافر، وهو لثعلب بن جرموز في الموثلف والمختلف (ص ١٩٥) ونوادر أبي زيد (ص ١٩).  
ويلا نسبة في الدرر (٥٤/٥) وشرح الأشموني (٣٣٢/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥١٢) ولسان  
العرب (٣٦٠/٨ - تقع) والمقاصد النحوية (٢٤٧/٤) والمقرب (٢١٧/١، ٢٠٦/٢).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٣/٢، ١٧٩) والإنصاف (٢٩٠/١) وأوضح  
المسالك (٣٧/٤) وخزانة الأدب (١٣١/١) والخصائص (١٣٥/٣) ووصف المباني (ص ٢٨٨) وسر  
صناعة الإعراب (١/٥٢١، ٢/٧٢٨) وشرح الأشموني (٣٣٢/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥١٢)  
وشرح قطر الندى (ص ٢٠٥) ولسان العرب (٣٢١/٩ - لهف) والمحاسب (٢٧٧/١) والمقاصد  
النحوية (٢٤٨/٤) والمقرب (١٨١/١، ٢/٢٠١) والممتع في التصريف (١٢٢/٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأوس بن علماء في إنباه الرواة (١٢٠/١) وخزانة الأدب (٣١٣/٨) والدرر  
(٥٦/٥) والشعر والشعراء (٢/٦٤٠) ولسان العرب (١/٥٣٥ - صوب) والمقاصد النحوية (٢٤٩/٤)  
ونوادر أبي زيد (ص ٤٦). ولابن عقاء الفزاري - ولعله تحريف ابن خلفاء - في الأشباه والنظائر  
(١٩٤/٦) وجمهرة اللغة (ص ٣٥١، ١٣١١).

(٤) قال ابن الدليم في الفهرست (ص ١١٨ - طبعة دار الكتب العلمية): «ولأبي العباس مجالسات أملاها  
على أصحابه في مجالسه تحتوي على قطعة من النحر واللغة والأخبار ومعاني القرآن والشعر مما سمع  
وتكلم عليه، روى ذلك عنه جماعة منهم أبو بكر بن الأنباري وأبو عبد الله البريدي وأبو عمر الزاهد  
وابن درستويه وابن مقسم». وقد قام الأستاذ عبد السلام هارون بتحقيق هذا الكتاب وشرحه والتعليق  
عليه ونشرته مكتبة المعارف سنة ١٣٦٨ (١٩٤٨ م) في طبعة قيمة.

(فإن نُودي) المضاف للياء، لا بعد ساكن (ففيها) أي: الباء لغات أشهرها: (الحذف، وإبقاء الكسر) دالاً عليها، لأن المنادى كثير التغيير، لكثرة الاستعمال نحو: ﴿يَكِيلُوا قَاتِلِينَ﴾ [الزمر: ١٦]. (فالإبقاء سائكة)، يليه (فمفتوحة) نحو: ﴿يَكِيلُوا الَّذِينَ أَشْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣] (فقلها ألفاً) يليه نحو: ﴿يَكْسِرُكَ عَلَى مَا قَرَّطُ﴾ [الزمر: ٥٦] (فحذفها) أي الألف (مع فتح المثلث) استغناءً به عنها، كما استغنى بالكسر عن الياء. وهذا الوجه أجازه الأخفش، والمازني، والفارسي، (ومنه الأكثرون) قال أبو حيان: ويحتاج إلى سماع من العرب في النداء (فمع ضمّه) أي المثلث (حيث لا لبس) يَحْضِلُ بالمنادى المفرد، قرئ ﴿قُلْ رَبِّ أَسْكِرْ بِالْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup> [الأنبياء: ١١٢] ﴿قَالَ رَبُّ آلِ يَعْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] أي إني يا رب. وحكى سيويه: يا قوم لا تفعلوا ربا غفر لي، ووجهه بأنه لما حذف المعاقب للثنتين بُني على الضمّ كما بُني ما ليس بمضاف، إذا حذف تنوينه.

قال أبو حيان: والظاهر أن حُكِمَهُ في الإتيان حيثل حُكُمَ المبني على الضمّ غير المضاف، لا حكم المضاف للياء.  
(وأنكره) أي الضمّ ابن هشام (اللّخمي)، وقال: إنَّما أجازه سيويه فيما كثر إرادة الإضافة فيه.

(وقال خطاب الماردي<sup>(٢)</sup>): هو رديّ قبيح، لأنه يلتبس المضاف بغيره، أما بعد ساكن مُدْعَم أو غيره فلا سبيل إلى. (٣). نحو يا قاضي وبني.  
(فإن كان) المضاف إلى الياء في النداء (أما أو ممّا مع ابن وابنة قل إثباتها، وقلّبتها ألفاً) ثابتة حتى لا يكاد يوجد إلا في ضرورة كقوله:

١٢٧٧ - يا ابنَ أُمِّي ويا شَقِيْقَ نَفْسِي<sup>(٤)</sup>

(١) يُقْرَأ «قُلْ» أمراً، و«قال» على لفظ الماضي. وقراءة «رَبِّ» هي قراءة حفص وأبي جعفر؛ قال أبو حيان: «قال صاحب اللوامع: على أنه منادى مفرد، وحذف حرف النداء فيما جاز أن يكون وصفاً لأي بعيد بابه الشعر» انتهى. قال أبو حيان: «وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها، بل هذا من اللغات الجائزة في: يا غلامي؛ وهي أن تنب على الضم وأنت تنوي الإضافة، لما قطعت عن الإضافة وأنت تربحها بنيتها، فمعنى «رَبِّ»: يا رب. انظر تفسير البحر المحيط (٣١٩/٦)

(٢) المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدم التعريف به، انظر الفهارس العامة.

(٣) موضع التقط بياض في الأصل.

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

أنت خلقتني لدهر شديد

وهو لأبي زيد في ديوانه (ص ٤٨) والدرر (٥٧/٥) وشرح الصريح (١٧٩/٢) والكتاب (٢١٣/٢) ولسان العرب (١٨٢/١٠ - شق) والمقاصد النحوية (٢٢٢/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك =

وقوله:

١٢٧٨ - يَا إِيَّانَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجِصِي<sup>(١)</sup>

(وغلِب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالة على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة على الياء المقدر فتح ما قبلها (لا تركباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم: إِنَّهُ مَرْكَبٌ مِثْنِي كَأَحَدٍ عَشْرٍ، وَيَتَلَبَّكُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَبْنِيهِمْ لَا تَأْخُذْ بِذُنُوبِهِمْ وَلَا بِإِثْمِهِمْ﴾ [طه: ٩٤]. قرئ في السبع بالكسر والفتح.

(قال قوم: ومع ضَمِّها). أمّا غير أم وعمّ مع ابن وابنة، فلا يحذف منه الياء، كما أخِي، ويا ابن خالي. (وتزيد أم وأب) على الحذف، والإبقاء والقَلْبُ بوجوهها (بقليها) أي الياء (ناه مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرئ في السبع. (قيل: ومضمومة) قاله الفراء والنحاس، وحكى الخليل: يا أُمَّتٌ لا تفعلي، وَمَنَعَهُ الرَّجَاجُ. (والأصح أنها) توصل أي التاء (عوض) من الياء أو الألف. (ومن قَمَّ) أي مِن أَجْلِ ذَلِكَ (لا يجتمعان اختياراً) إذ لا يجمع بين العوض والمُعَوَّض.

وقولهم: يا أبتا بالألف، وهي التي تُوصَلُ بآخر المنادى يُغَيَّرُ أو استغناء، لا المبدلة من الياء كالتّي في «حسرتا». وأجاز كثيرٌ من الكوفيين الجمع بينهما (أو نَدَبُ) المنادى المضاف للياء، (فعلى السكون) أي على لغة مَنْ أثبتها ساكنة (فُتِّحَ أو تُقَلَّبُ) فتحذف لاجتماع الِثْنَيْنِ نحو: وَاعْبُدَا، وَاعْبُدَا. (وعلى) لغة (الفتح فُتِّحَ) فقط، وتزاد الألف، ولا تحتاج إلى عمل ثانٍ؛ لأن الياء مهية لمباشرة الألف بفتحها. (وعلى) لغة (غيره) أي الحذف مع كسر المتلوّ أو فتحه، أو ضمّه، والقلب ألفاً (تُقَلَّبُ) ألفاً (وتحذف لألف التّثنية) لاجتماع ألفين (وقد يستغنى بالكسرة) في المنادى (فلا يجب ردّ الياء في المعطوف عليه) المنسوب عند الجمهور، فيقال: «يا غلام، واحييه» (خلافاً للفراء) في إيجابه الرّد، فنقول: يا غلامي، واحييه.

(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنمي و) يقال في (قم: في) برّة الواو التي هي الأصل، وقليها ياء، وإذغامها في الياء. (وقلّ: فعي). وقيل: لا يجوز إلّا في الضرورة،

= (٤٠/٤) وشرح الأشموني (٤٥٧/٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٧) وشرح المفصل (١٢/٢) والمقتضب (٢٥٠/٤).

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (٣٦٤/١) والدرر (٥٨/٥) وشرح أبيات سيبويه (٤٤٠/١) وشرح التصريح (١٧٩/٢) وشرح المفصل (١٢/٢) والكتاب (٢١٤/٢) ولسان العرب (٤٢٤/١٢ - عمم) والمقاصد النحوية (٢٢٤/٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٩). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٤١/٤) ووصف المباني (ص ١٥٩) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٨) والمقتضب (٢٥٢/٤)

لأن الإضافة ترد إلى الأصل. واستدل ابن مالك، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصحيحين: «لخُوف فم الصائم»<sup>(١)</sup>. (و) يقال فيه في لغة التضعيف: «قَمِيَّ»، والقصر (فماي). (و) يقال (في) أب وإخوته: أبي، وأخي، وحمي، وهني) بلا رد، لأنه المستعمل، كالإضافة إلى غير الياء نحو: إن هذا أخني. (و)جوز الكوفية والمبرّد، وابن مالك) أن يقال: (أبي) يرّد اللام كقوله:

١٢٧٩ - كَانَ أَبِي كَرَمًا وَسُودًا يُلْقِي عَلَى ذِي اللَّبَدِ الْجَدِيدِ<sup>(٢)</sup>  
(زاد) ابن مالك: (وأخي). قال: ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على «أبي» كما فعل المبرّد.

(و) يقال (على المختار) في ذي: ذي؛ لأن الأصل في الرفع: ذوي، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها كالجز، والنصب. ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى الضمير.

### [الجزر بالمجاورة]

خاتمة: في سبب للجزر ضعيف.

(أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجزر بالمجاورة للمجورور في نعت) كقولهم: هذا جُحْرُ حَسْبٍ خَرِيبٍ، (وتوكيد) كقولهم:  
١٢٨٠ - يَا صَاحِبَ بُلُغِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ<sup>(٣)</sup>

(١) «لخُوف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك» روي في الصحاح بأسانيد وطرق متعددة؛ رواه البخاري في الصوم باب ٢ و٩، واللباس باب ٧٨، ومسلم في الصيام حديث ١٦٢ - ١٦٤، والترمذي في الصوم باب ٥٤، والنسائي في الصيام باب ٤١ و٤٢ و٤٣، وابن ماجه في الصيام باب ١، والدارمي في الصوم باب ٥٠، ومالك في الصيام حديث ٥٨، وأحمد في مسنده (٤٤٦/١)، ٢٣٢/٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٥/٣، ٤٠، ١٣٠/٤، ٢٠٢، ٢٤٠/٦.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدور (٥٩/٥) وشرح حملة المحافظ (ص ٥١٥).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أَنْ لَيْسَ وَصِلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَى اللَّذْنِ

وهو لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب (٩٠/٥، ٩٣، ٩٤) والدور (٦٠/٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١/٢) وتذكرة النحاة (ص ٥٢٧) وشرح شواهد المغني (ص ٩٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٨) ولسان العرب (٢/٢٩٢ - زوج) ومغني اللبيب (ص ٦٨٣).



بجر «كلهم» على المجاورة، لأنه توكيد لذوي المنصوب، لا للزوجات وإلا لقال: كلهن.

(زاد قوم: وعطف نسق) كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> [المائدة: ٦] فإنه معطوف على: «وأيديكم» لأنه موصول. قال أبو حيان: وذلك ضعيف جداً، ولم يحفظ من كلامهم. قال: والفزق بينه وبين التعت والتوكيد أنهما تابعا بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف. وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مسح الخف.

(و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور: (و) عطف (بيان). وقال: لا يتمتع في القياس جزؤه على الجوار، لأنه كالنعت، والتوكيد في مجاورة المتبوع. أما البطل فقال أبو حيان: لا يُحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحد شيئاً، قال: وسببه أنه معمول لمعامل آخر غير العامل الأول، على الأصح، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جرّ بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة، ونزل منزلة جملة أخرى.

وكذا قال ابن هشام.

(وأنكره) أي الجزّ بالمجاورة مطلقاً (الشيرواني وابن جنّي) وقال الأول: الأصل: هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبِ الْجُحْرُ مِثْنُ، كمررت برجل حسن الوجه منه<sup>(٢)</sup>، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم أضمر الجُحْرُ فصار: «خَرِبٌ».

وقال الثاني<sup>(٣)</sup>: أضلُّ: خَرِبِ جُحْرُهُ، نحو: حَسَنَ وَجْهِهِ، ثم نقل الضمير فصار: خَرِبِ الْجُحْرُ، ثم حلف.

ورُدَّ بأن إبراز الضمير حيثئذ واجب للإلباس، وبأن معمول هذه الصفة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف.

(وقصره الفراء على السماع)، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جُحْرُهُ

(١) قرأ «وأرجلكم» بالنخض ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وأبو بكر، وهي قراءة أنس وعكرمة والشعبي والباقر وقادة وعلقمة والضحّاك. وأما قراءة النصب «وأرجلكم» فهي لنافع والكسائي وابن عامر وحفص. وقرأ الحسن: «وأرجلكم» بالرفع. انظر تفسير البحر المحيط (٤٥٢/٣).

(٢) عبارة الشيرواني كما جاءت في المغني (١٩٢/٢): «قال الشيرواني: الأصل: خرب الجُحْر منه، بتثوين خرب ورفع الجحر، ثم حلف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير الضبّ ونخض الجحر، كما تقول: مررت برجل حسن الوجه، بالإضافة، والأصل: حسن الوجه منه».

(٣) أي ابن جنّي

صَبَّ خَرِيَّةً بِالْجَرِّ.

(وخصَّه قومٌ بالكثرة) كالمثال، ورُدَّ بما حكاه أبو مزوان<sup>(١)</sup>: «كان واللّه من رجال العرب، المعروف له ذلك».

(و) خصّه (الخليل بغير المثني) أي: بالمفرد والجمع فقط. قيل: (و) بغير (الجمع) أيضاً بالمفرد فقط، فلا يجوز عليهما: هذان جُحْرُ صَبَّ خَرِيَّتَيْنِ، ولا على الثاني: هذه جُحرة صَبَّ خَرِيَّةً.

والجواز في المثني مَعْرُوفٌ إلى سيبويه<sup>(٢)</sup>. قال أبو حيان: وقياسه الجواز في الجمع. والمائع قال: لم يرد إلا في الأفراد، وهو قريب من رأي الفراء.

---

(١) لم أمتد إلى صاحب هذه الكنية. وفي نسخة أخرى: «أبو ثروان» بالناء المثناة. ولعله: «أبو ثروان» بالناء المثلثة؛ وهو أبو ثروان المكلبي من بني عكل، أعرابي فصيح، له من الكتب: خلق الفرس، وكتاب معاني الشعر. ذكره ابن النديم في الفهرست (ص ٧٣).

(٢) قال في الكتاب (٤٣٧/١): «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جُحْرًا صَبَّ خَرِيَّانَ، من قيل أن الصَّبَّ واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً وقالوا: هذه جِخْرَةٌ صباب خريّة، لأن الصباب مؤنثة ولأن الجِخْرَة مؤنثة والعدّة واحدة، فغلطوا». قال: «وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأول إلا سوام، لأنه إذا قال هذا جحر ضُبَّ متهدّم، ففيه من البيان أنه ليس بالصَّبِّ، مثل ما في الثانية من البيان أنه ليس بالصَّبِّ»

## الجَوَازِم

أي هذا مبحثها.

### [لام الطلب]

أي أحدها: (لام الطلب) أمراً كان نحو: ﴿فَلْيَقِضْ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاء نحو: ﴿يَقِضْ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طلباً للخفضة. (وقيل): إنما تفتح على هذه اللغة (إن فتح تاليها) بخلاف ما إذا انكسر نحو: لِيَتَذَنُّ أو ضم نحو: لِيُكْرِمَ. (وقيل): إنما تفتح عليها (إن اسْتَوْفَتْ) أي لم تقع بعد الواو، أو الفاء، أو ثَمَّ حكاهما الفراء.

(وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل في المبنى، ومشاكلة عملها (ثَلَوَ واو، وفاء، وَثَمَ) نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا﴾ [البقرة: ١٨٦] ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوُّرُوا﴾ [الحج: ٢٩] ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] وقُرِئَ بالتحريك في الثلاثة الأخيرة فقط.

(وقيل: يقل مع ثَمَ)؛ لأن التسكين إنما كثر في الأولين لشدة اتصالهما بما بعدهما؛ لكونهما على حرف، فصارا معه ككلمة واحدة فخفض بحذف الكسر، ومن ثَمَّ حملت عليهما، فلا تَبْلُغ في الكثرة مَبْلَغَهُمَا.

(وقيل): هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار. قاله خطاب، وأنكر قراءة حمزة. وهو مردود. قال أبو حيان: ما قُرِئَ به في السبعة لا يُرَدُّ، ولا يوصف بضعف ولا بقلّة.

(وتلزم) اللام (في أمر فِعْلٍ فَعِيرٍ الفاعل المُخاطَب)، أي في الغائب، والمتكلم،

والمفعول نحو: يقيم زيد، ﴿وَلَتَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [المنكوت: ١٢]، «قوموا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ». «لِتَغْنَّ بِحَاجَتِي».

(وَيَقْلَ فِي) أمر (متكلم) لِأَنَّ أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال. (و) تَقْلَ اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو: ﴿فَإِذَا كَانَ قُلُوبُهُمْ مُلْكًا﴾ [يونس: ٥٨] وحديث «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»<sup>(٢)</sup>. والأكثر أمره بصيغة الفعل. قال الرضي: فإن كان المأمور جماعة، بعضهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر، فَيُؤْتَى بالصيغة. وَيَقْلَ الإتيان باللام.

(وحذفها) أي اللام (فيه أقوال):

أحدها: يجوز مطلقاً حتى في الاختيار بعد قول أمر، وهو رأي الكسائي قال: كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِيُحَادِّثُوا الَّذِينَ آمَنُوا يُحْيُوا﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: يُحْيُوا.

ثانيها: لا يجوز مطلقاً، ولا في الشَّعر، وهو رأي المبرِّد.

(ثالثها: وهو الصحيح: يجوز في الشعر فقط) كقوله:

١٢٨١ - مُحَمَّدٌ تَقْدِمُ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ<sup>(٣)</sup>

ولا يجوز في الاختيار سواءً تقدَّم أمرٌ بالقول، أو قولٌ غير أمر أم لم يتقدَّمه. والجزم في الآية؛ لأنه جواب الأمر، أو جواب شرط محذوف كما سيأتي.

(ورابعها): يجوز في الاختيار (بعد قول) ولو كان (غير أمر) نحو: قلت لزيد يضرب عمراً، أي: لِيُضْرِبْ. ولا يجوز في غيره إلا ضرورة. واختاره ابن مالك، وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر. واستدلَّ فيه بقوله:

(١) قرأ: «فلتضرحوا» بالناء على الخطاب. أبي وابن القعقاع وابن عامر والحسن، ورويت عن النبي ﷺ، وهي قراءة جماعة من السلف كثيرة. وقرأ الجمهور: «فلتضرحوا» بالياء على أمر الغائب (تفسير البحر المحيط ١٧٠/٥).

(٢) رواه بهذا اللفظ القرطبي في تفسيره (٣٥٤/٨).

(٣) صدر بيت من الوافر، وصححه:

إذا ما خفت من شيء تبالا

وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب (ص ٢٧٥). وله أو للأعشى في خزانة الأدب (١١/٩). وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر (٦١/٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣١٩، ٣٢١) والإنصاف (٥٣٠/٢) والحنى الداني (ص ١١٣) ووصف المباني (ص ٢٥٦) وسر صناعة الإعراب (٣٩١/١) وشرح الأشموني (٥٧٥/٣) وشرح شواهد المغني (٥٩٧/١) وشرح المفصل (٣٥/٧)، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، والكتاب (٨/٣) واللامات (ص ٩٦) ومغني اللبيب (٢٢٤/١) والمقاصد النحوية (٤١٨/٤) والمقتضب (١٣٢/٢) والمقرب (٧٧٢/١).

١٢٨٢ - قلت لبوابٍ لديه دارها تَيْلَنْدٌ فإني حَفَوُها وجارُها<sup>(١)</sup>  
قال: وليس بضرورة لتمكُّنه مِنْ أن يقول: لَيْدَنْ، أو تَيْلَنْدٌ إني.

ولا تُفْصَلُ اللَّامُ عَمَّا عملت فيه لا بمعموله، ولا بغيره. قال أبو حيان: وهي أُنْدٌ  
أصلاً من حروف الجر، لأنه قد روي فيه الفصل، ولم يجز ذلك منها، لأنَّ عامل الجزم  
أضعف من عامل الجز.

### [لا الطليبة]

أي الثاني: (لا الطليبة) أي المطلوب بها التَّركُ سواءً التَّهْيِ نحو: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ  
بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والدعاء نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (وليس أضاًها «لا»  
النافية) والجزم بلام الأمر مقدرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لا مَيْنَ، (ولا) أصلها: (لام  
الأمر) زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها (خلافاً لزاعم ذلك) وهو السَّهْلِيُّ في الأولى،  
ويُفَضِّه في الثانية. قال أبو حيان، لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها.

(وَجَزَمُ فِعْلُ الْمُتَكَبِّرِ بِهَا قَلِيلٌ جَدًّا) كقوله: «لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ مُتَكَبِّراً عَلَى أَرِيكته، يأتيه  
الأمر مما أُنْزِلَتْ بِهِ»<sup>(٢)</sup> الحديث رواه كذا. (٣).

والأَكْثَرُ أن يكون المنهي بها فعل الغائب والمخاطب. قال الرُّضَيُّ: على السَّواء، ولا  
تختصُّ بالغائب كاللَّام. وفي الارتشاف: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف كونها للغائب،  
كالمُتَكَبِّرِ، ومن أمثلته: ﴿فَلَا تُشْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]. ﴿لَا يَخْذِلُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل  
عمران: ٢٨].

(١) الرجز لمنظور بن مرثد في الدرر (٦٢/٥) وشرح شواهد المغني (٦٠٠/٢) والمعاصد النحوية  
(٤٤٤/٤). وبلا نسبة في إصلاح المطلق (ص ٣٤٠) والجنى الداني (ص ١١٤) وحزاة الأدب  
(١٣/٩) وشرح الأشموني (٥٧٥/٣) ولسان العرب (٦١/١) حمأ، ٥٦٠/١٢ - لوم، ١٠/١٣ - أذن،  
١٩٧/١٤ - حمأ، ٤٤٤/١٥ - تا) ومغني اللبيب (٢٢٥/١).

والحمء والحمأ: أبو زوج المرأة، وقيل. الواحد من أقارب الزوج والزوجة؛ وفي الصحاح: الحمء كل  
من كان من قبل الزوج مثل الأخ والأب؛ وفيه أربع لغات. حمء، وحماً مثل قفاً وحَمَوُ مثل أبو، وحَمٌ  
مثل أب (اللسان. ٦١/١).

(٢) رواه أبو داود وغيره. ولفظ أبي داود في السَّنة (باب في لزوم السَّنة، حديث رقم ٤٦٠٥) عن عبيد الله  
ابن أبي رافع عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ مُتَكَبِّراً عَلَى أَرِيكته يأتيه الأمر من أمري مما  
أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا تدري، ما وحدنا في كتاب الله أتبعناه».

(٣) قوله: «الحديث رواه كذا» هكذا في الأصل؛ ولعل فيه نقصاً.

(وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو: لا الِيزَمَ يَضْرِبُ زيدٌ (قليل أو ضرورة خلف) حكاة في الارتشاف، ومنه قوله:

١٢٨٣ - وقالوا أحنانا لا تَخْشَعُ لظالمٍ عزيزٍ، ولا ذا حَقٍّ قَوْمِكَ تَنْظِلِمُ<sup>(١)</sup>  
أي: ولا تنظلم ذا حقٍّ قومك. قال في شرح الكافية: وهذا رديءٌ، لأنه شبيهٌ بالفصل بين حرف الجر والمجرور.

(وجوزَّ ابن عصفور والأبليّ حذفه) أي مجزومها وإبقاءها (للدليل) نحو: اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا. وتوقف أبو حيان، فقال: يحتاج إلى سماع عن العرب.

### [لَمَ]

(٣) أي (الثالث): (لَمْ) وهي حرف نفي (وتختص بمصاحبة أدوات الشرط) نحو: إن تَقُمْ لَمْ أَقُمْ بخلاف «لَمَّا» فلا تصاحبها. قال الرضي: كأنه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه. وقال غيره: لأن مثبتها، وهو «قد فعل» لا يصحبها بخلاف مثبت لَمْ.

(وجواز انفصال نفيها عن الحال) لأنها لمطلق الانفناء، فتكون للمقتضى به نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِذِمَّتِكَ رَبِّ شَفِيعًا﴾ [مریم: ٤]، ولغيره نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَّا مَلَكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جاز: لم يكن ثم كان.

(ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللام، ولا.

(والأكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي حمل المخاطب على الإقرار، أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، ولهذا عطف عليه الموجب: «وَضَعْنَا»<sup>(٢)</sup>، «وَرَفَعْنَا»<sup>(٣)</sup>.

وقد يجيء لغيره كالإبطاء نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦].

والتوبيخ نحو: ﴿أَوَلَمْ نُنَمِرْكُمْ﴾ [فاطر: ٣٧]. وقد تدخل على «لَمَّا»، لكن دخولها على «لَمْ» أكثر.

(وفصلها) عن الفعل (بمعمول مجزومها، وحذفه) أي: مجزومه كلاهما (ضرورة) كقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٦٣/٥) وشرح الأشموني (٥٧٤/٣) والمقاصد الحوية (٤٤٤/٤).

(٢) في الآية ٢ من سورة الشرح. ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾

(٣) في الآية ٤ من سورة الشرح: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾.

١٢٨٤ - فأصاحت مَغَانِيهَا قِفَاراً رَشُومُهَا كَأَنَّ لَمْ يَسِرْ أَهْلٌ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلُ<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٢٨٥ - اخْفَظْ وَدَيْبَتِكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنَّ وَضَلْتَ وَإِنْ لَمْ<sup>(٢)</sup>

ولا يجوز أن في الاختيار.

(وقد تهمل) فلا تجزم حملاً على «ما» وقيل: «لا»، كقوله:

١٢٨٦ - لَوْلَا قَوَارِسُ مَنْ نَعِمَ وَأَسْرَثُهُمْ يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ<sup>(٣)</sup>

وهل هو ضرورة، أو لغة؟ خلاف.

(والنصب بها لغة) حكاهما اللحياني، وقرئ «أَرْثُشْرَحَ»<sup>(٤)</sup> [الشرح: ١].

### [لَمَّا]

(٤) أي الرابع: (لَمَّا) قال (الأكثر): هي (مركبة مِنْ لَمْ) الجازمة (وما) الزائدة كما في

«لَمَّا»، وقال بعضهم: هي بسيطة.

(ويجب اتِّصَالُ نَفْيِهَا بِالْحَالِ) ويعبر عن ذلك بالاستفراق، فقولك: «لَمَّا يَمُ» دليلٌ

على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار، ولهذا لا يجوز: ثُمَّ قَامَ، بل: وقد يقوم.

(وقيل: يَغْلِبُ) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به. (وقيل): إنما يكون لنفي الماضي

(القريب) من الحال دون البعيد، وهذا القول أخص من الأول، وجزم به ابن هشام، فلا

(١) البيت من الطويل، وهو للذي الرمة في ديوانه (ص ١٤٦٥) وخزانة الأدب (٥/٩) والخصائص

(٢/٤١٠) والدرر (٥/٦٣) وشرح شواهد المغني (٢/٦٧٨) والمقاصد النحوية (٤/٤٤٥). وبلا نسبة

في الجنى الداني (ص ٢٦٩) وشرح الأشموني (٣/٥٧٦) ومغني اللبيب (١/٢٧٨).

(٢) البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ١٩١) وخزانة الأدب (٩/٨ - ١٠) والدرر

(٥/٦٦) وشرح شواهد المغني (٢/٦٨٢) والمقاصد النحوية (٤/٤٤٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر

(٤/١١٤) وأوضح المسالك (٤/٢٠٢) وجواهر الأدب (ص ٢٥٦، ٤٢٤) والجنى الداني (ص ٢٦٩)

وشرح الأشموني (٣/٥٧٦) ومغني اللبيب (١/٢٨٠).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٦) وخزانة الأدب (١/٢٠٥، ٣/٩،

١١/٤٣١) والدرر (٥/٦٨) وسر صناعة الإعراب (١/٤٤٨) وشرح الأشموني (٣/٥٧٦) وشرح

شواهد المغني (٢/٦٧٤) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٧٦) وشرح المفصل (٧/٨) ولسان العرب

(٩/١٩٨ - صلف) والمحتسب (٢/٤٢) ومغني اللبيب (١/٢٧٧، ٣٣٩) والمقاصد النحوية

(٤/٤٤٦).

(٤) يفتح الحاء من «نشرح» وهي قراءة أبي جعفر. وقد خُرِّجَت هذه القراءة تخريجات أخرى غير النصب به

«لم». انظر تفسير البحر المحيط (٨/٤٨٣، ٤٨٤)

يقال: لَمَّا يَكُنْ زَيْدٌ فِي الْعَامِ الْمَاضِي.

(وقال الأندلسي<sup>(١)</sup>) شارح المفصل: هي (كَلَمٌ) تحتمل الاتصال والانفصال (ويكون) منفئها (متوقفاً) ثبوته نحو: ﴿لَمَّا يَذْهَبُوا عَنَّا﴾ [ص: ٨] أي لم يذوقوه إلى الآن، وذوقه لهم متوقع بخلاف «لَمْ»، فلا يكون منفئها متوقفاً، ولهذا يقال: لم يقض ما لا يكون دون «لَمَّا». وهذا معنى قولهم: «لم» لنفي فَعَلْ، ولَمَّا لنفي: قد فَعَلْ.

(ويحذف) مجزومها للدليل كقوله:

١٢٨٧ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بِذَهْأٍ وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِِبْنِي<sup>(٢)</sup>

وتقول: شارفت المدينة ولَمَّا، أي: ولَمَّا أدخلها. قال أبو حيَّان: وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة: ﴿وَلَوْ كَلَّا لَمَّا﴾<sup>(٣)</sup> [هود: ١١١] أي لَمَّا ينقص من عمله بدليل: ﴿يُرِيهِمْ رَبُّكَ أَشْعَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] قال: وقد خرج على ذلك ابن الحاجب، ومحمد ابن مسعود الغزني<sup>(٤)</sup> في «البدیع»، لكنه قدره «لَمَّا يُوقِنُوا» بدلالة: ﴿وَلَهُمْ كُنُفٌ شُرُكٌ﴾ [هود: ١١٠].

قال: وإنما جاز في «لَمَّا» دون «لَمْ»، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مُرَكَّبٌ مِنْ «لَمْ»، و«مَا»، وكان «مَا» عوضاً من المحذوف. انتهى

وقال غيره: لأن مُثَبَّهاً، وهو «قد فعل» يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله:

١٢٨٨ - وَكَأَنَّ قَلْبِي<sup>(٥)</sup>

(وفصله) منها ضرورة.

(وأجازه الفراء بشرط) إن (فيهما) أي في لَمْ، ولَمَّا نحو: لَمْ أَوْ لَمَّا إِنْ تَرَبَّى أَرْزُك.

ومنعه هشام.

(١) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦١ هـ، وسمى شرحه على المفصل: «الموصل». انظر كشف الظنون (ص ١٧٧٥).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٣/٤) وبغزاة الأدب (١١٣/١٠)، والدرر (٢٤٥/٤)، وشرح الأشموني (٥٧٦/٣) وشرح شولعد المصني (٦٨١/٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٩) ولسان العرب (٥٥٤/١٢) - لمم) ومصني اللبيب (٢٨٠/١٢).

(٣) انظر تخریج هذه القراءة والقراءات الأخرى لهذه الآية في تفسير البحر المحیط لأبي حیان (٢٦٦/٥) - ٢٦٨.

(٤) المتوفى سنة ٤٢١ هـ. انظر ترجمته في بنية الوعاة (ص ١٠٥) وكشف الظنون (ص ٢٣٦) وفيه «الغزي»، وهدية العارفين (٦٤/٢) وفيه: «محمد بن مسعود بن أحمد الغزي المدني».

(٥) جزء من بيت من الكامل، وقمائه:

أُزِفَ التَّسَرُّعُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَلْبِي =



## [أدوات الشرط]

(ومنها): أي الجوازم (أدوات الشرط) وهي: (إن) أم الباب (وما، ومن، ومهما) بمعنى «ما» وقيل: أعظم منها. (وهي بسيطة. وزنها فعلى، وألفها تانيث)، ولذا لم تُنَوَّن باقية على التنكير، أو يُسمَى بها (أو إلحاق) وزال تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية، وما الزائدة، كما قيل في: «متى ما»، و«أنا» ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار؛ لتقاربهما في المعنى وهو رأي الخليل، واختاره الرضي قياساً على إخوتها. (أو مركبة من مة) بمعنى كف<sup>(١)</sup>. (وما الشرطية) وهو رأي الأخفش والزعجاج. وردّ بأنه لا معنى للكف هنا إلا على بُعْد، وهو أن يقال في مهما تُفَعِّلُ أفعل: إنه رَدٌّ لكلام مقدّر، كأنه قيل: لا تقدر على ما أفعل.

(أو) هي (مة) المذكورة (أضيفت لِمَا) الشرطية وهو رأي سيبويه (أقوال). قال أبو حيّان: المختار أولها وهو البساطة؛ لأنه لم يَقُمْ على التركيب دليل. وقول أصلها: «ماما» دعوى أصل لم ينطق به في موضع من المواضع.

## [متى وأيان]

(ومتى وأيان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو: متى تُقَمُّ أُمُّ، وأيان تقم أُمُّ. (وكسر) همزة (أَيَّان لغة) لسليم.

(وأُنكر قوم جزمها لِقَلَّتْهُ) وكثرة وُروده استفهاماً نحو: ﴿أَيَّانَ تُرْسَلُهَا﴾ [التازعات: ٤٢]، ﴿أَيَّانَ يَبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١]. قال أبو حيّان: وممن لم يَحْفَظْ الْجُزْمَ بها سيبويه، لكن حفظه أصحابه.

= وهو للناطقة الليباني في ديوانه (ص ٨٩) والأذنية (ص ٢١١) والأغاني (٨/١١) والجسي الداني (ص ١٤٦، ٢٦٠) وخزانة الأدب (١٩٧/٧، ١٩٨، ٤٠٧/١٠) والدرر اللوامع (٢٠٢/٢، ١٧٨/٥) وشرح التصريح (٣٦/١) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٠، ٧٦٤) وشرح المفصل (١٤٨/٨، ١٨/٩، ٥٢) ولسان العرب (٣٤٦/٣ - قدّس) ومغني اللبيب (ص ١٧١) والمقاصد النحوية (٨٠/١، ٣١٤/٢) ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥٦/٢، ٣٥٦) وأمالى ابن الحاجب (٤٥٥/١) وخزانة الأدب (٨/٩)، ٢٦٠/١١) ووصف المباني (ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨) وسر صناعة الإعراب (ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧) وشرح الأشموني (١٢/١) وشرح ابن عقيل (ص ١٨) وشرح قطر الندى (ص ١٦٠) وشرح المفصل (١١٠/١٠) ومغني اللبيب (ص ٣٤٢) والمقتضب (٤٢/١).

ويروي: «قَدِنَ» وفي هذه الرواية شاهد على أنّ تنوين الترتيم يدخل على الحرف.

(١) أو أَكْفُفُ

(وتختص) إذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدم، فلا يُستفهم بها عن الماضي، كذا قال ابن مالك، وأبو حيان، ولم يحكما فيها خلافاً. وأطلق السكاكيني والقزويني<sup>(١)</sup> في «الإيضاح»<sup>(٢)</sup> كونها للزمان ومثلاً بآيان جئت، وهو يُشعر بأنها تستعمل في الماضي، والصواب خلافه، وقد قيده في تلخيصه. نعم نقل عن علي بن عيسى الرّبعي أنها تختص بمواقع التفخيم نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمَ الْآزِينِ﴾ [الذاريات: ١٢]. ﴿أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦]. والمشهور أنها لا تختص به (بخلاف متى) إذا استفهم بها، فإنها يليها الماضي والمستقبل.

### [حيثما، أين، وأنى]

(وحيثما، أين، أنى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموماً، وقد تخرج «أين» عن الشرطية فتقع استفهاماً بخلاف «حيثما».

وققع «أنى» استفهاماً بمعنى «متى» نحو: ﴿فَأَنزَلْنَا حَرَكَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى: مِنْ أَيْنَ نحو: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]. وبمعنى كيف نحو: ﴿أَنَّى يُعْجِبُ هَٰذَا أَنَّهُ يَهْدِي مَوَاقِبَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. واختار أبو حيان في الآية الأولى أنها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية، والجواب محذوف.

### [أي]

(وأي) وهي (بحسب ما تضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان، فظرف مكان نحو: أي جهة تجلس أجلس، أو زمان، أو مفعول، أو مصدر فكذلك، وهي لمعوم الأوصاف.

(١) هو أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف المعجلي القزويني الشافعي، ويعرف ببخليب دمشق. فقيه، أصولي، محدث، عالم بالعربية والمعاني والبيان، شاعر، من القضاة والخطباء. ولد بالموصل سنة ٦٦٦ هـ. وسكن بلاد الروم، وقدم دمشق وناب في القضاء وولي الخطابة بها، وانتقل إلى الديار المصرية. توفي بدمشق سنة ٧٣٩ هـ. ودفن بمقابر الصوفية.

انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٢٣٨/٥) والدرر الكامنة (٣/٤) والنجوم الزاهرة (٣١٨/٩) وبغية الوعاة (ص ٦٦) وشذرات الذهب (١٢٣/٦) ومرآة الجنان (٣٠١/٤) وكشف الظنون (ص ٢١٠، ٤٧٣، ١٠٠٩، ١٦٩٢، ١٧٦٤).

(٢) «الإيضاح في المعاني والبيان» قال فيه: «هذا كتاب في علم البلاغة وتواضعها جعلته على ترتيب تلخيص المفتاح وبسط القول فيه ليكون كالشرح له». وله حواشٍ وشروح كثيرة. انظر كشف الظنون (ص ٢١٠، ٢١١).

## [إِذْ مَا]

(وإِذْ مَا . وَأَنْكَرَ قَوْمُ الْجُزَمِ بِهَا) وَخَصَّوهُ بِالضَّرُورَةِ كَذَا.

## [مَا، وَمَهْمَا]

(وَلَا تَرِدْ مَا) (وَلَا مَهْمَا) لِلزَّمَانِ . وَقِيلَ: تَرِدَانِ لَهُ، وَجُزِمَ بِهِ الرَّضَى قَالَ: نَحْوُ:  
مَا تَجْلِسُ مِنَ الزَّمَانِ أَجْلِسُ فِيهِ، وَمَهْمَا تَجْلِسُ مِنَ الزَّمَانِ أَجْلِسُ فِيهِ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ بِمَعْضَمِهِمْ  
قَوْلُهُ:

١٢٨٩ - مَهْمَا تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَنِيْمٌ<sup>(١)</sup>

أَي: أَيُّ وَقْتٍ تُصِيبُ بَارِقًا مِنْ أَفْقٍ فُقْلَبَ، وَاسْتَدْلَلَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ:

١٢٩٠ - وَإِنَّكَ مَهْمَا تُفْطِ بِطَنِكَ شَوْكَةً وَفَرَجَكَ نَالَا مُتَمَتَّى السُّلَمِ أَجْمَعًا<sup>(٢)</sup>  
وَرُدُّهُ بِجَوَازِ كَوْنِهَا لِلْمَصْدَرِ، أَيْ إِعْطَاءِ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا.

(وَلَا) تَرِدُ (مَهْمَا حَرْفًا) بَلْ تَلْزِمُ الْأَسْمِيَّةَ . وَقَالَ خَطَّابٌ وَالتَّهْلِيلِيُّ: تَرِدُ حَرْفًا بِمَعْنَى  
«إِنْ» كَقَوْلِهِ:

١٢٩١ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أُخْرَى مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُفْلِمُ<sup>(٣)</sup>

إِذْ لَا مَحَلَّ لَهَا . وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا خَيْرٌ «تَكُنْ» وَ«خَلِيقَةٍ» اسْمُهَا أَوْ مُبْتَدَأٌ، وَاسْمُ «تَكُنْ»  
ضَمِيرُهَا، «وَمِنْ خَلِيقَةٍ» تَفْسِيرُهُ، وَالظَّرْفُ خَيْرٌ.

(وَلَا) تَرِدُ (مَهْمَا اسْتِفْهَامًا) . وَقِيلَ: تَرِدُ لَهُ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ كَقَوْلِهِ:

١٢٩٢ - مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهُ<sup>(٤)</sup>

(١) صَجَرٌ بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ، وَصَلَوُهُ:

قَدْ أُوتِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فِيهِ طَائِفَةٌ

وَهُوَ لِسَاعِدَةِ بَنِ جَوْيَةٍ فِي خِزَانَةِ الْأَدَبِ (١٦٣/٨ - ١٦٦) وَالْدُرُّ (٦٠/٥) وَشَرَحَ أَشْعَارُ الْهَلِيلِيِّ  
(١١٢٨/٣) وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْإِبْطَاحِ (ص ١٥٠) وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ (١٥٧/١)، (٧٤٣/٢) وَلِسَانُ  
الْعَرَبِ (٤/١٤ - أَيْ، ٤٧٣ - صَوِي). وَيَلَا نِسْبَةً فِي الْأَشْيَاءِ وَالنِّظَائِرِ (٢٦٢/٧) وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ  
(٢٦/٩) وَمَغْنِي اللَّيْلِ (٣٣٠/١).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِحَاتِمِ الطَّائِي فِي دِيْوَانِهِ (ص ١٧٤) وَالْجَنَى الدَّلَانِيُّ (ص ٦١٠) وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ  
(٢٧/٩) وَالْدُرُّ (٧١/٥) وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ (٥٨١/٣) وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ (ص ٧٤٤).

(٣) تَقْدِيمُ بِالرَّقْمِ (١١٣٢).

(٤) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ السَّرِيعِ، وَصَجَرُهُ:

فهما مبتدأ خبره «لي». وأجيب باحتمال أن «مه» اسم فعل واستؤنف الاستفهام به «ما» وحدها.

(ولا تُجَرِّمُ) مهما بحرف ولا إضافة، فلا يقال: على مهما تكن أكن. ولا جَهَّءَ مهما تقصد أقصد، وقال ابن عصفور: يجوز ذلك كسائر الأدوات.

### [«إِنْ» بمعنى «إِذْ» و «إِذَا»]

(ولا) ترد (إِنْ بمعنى إِذْ). وقال الكوفيون: تَرُدُّ بمعناها نحو: ﴿وَأَلَّفُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]. ﴿لَتَنَحُنَّ لَلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] إِذْ لا يصح هنا معنى «إِنْ» وهو الشك. وأجيب: بأنها في الأولى شرط جيء بها للتهديج كقولك لابنك: إِنْ كنت ابني فلا تفعل كذا، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون إِذَا أخبروا عن المستقبل، أو إِنْ أصله الشرط، ثم صار يذكر للترك.

(و) لا تَرُدُّ بمعنى: (إِذَا). وقال قوم: تَرُدُّ بمعناها، وتأولوا عليه الآيتين السابقتين، لأن إِذَا تحتاج إلى جواب كما تحتاج إليه إِنْ، والشيطان إِذَا تقاربا فَرُبَّمَا وقع أَحَدُهُمَا موقع الآخر.

(ولا تُهْمَلُ) «إِنْ» فيرفع ما بعدها، وقيل: نَعَمْ حَمَلًا على «لو»، قاله ابن مالك كحديث «فَإِنَّكَ إِنْ لا تراه نِإَّاه يراك»<sup>(١)</sup>.

### [إهمال متى]

(ولا) تهمل (متى). وقيل: نعم حملًا على إِذَا كحديث البخاري: «وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مقامك لا يسمع الناس»<sup>(٢)</sup>. قاله ابن مالك. قال أبو حيان: وهذا شيء غريب، ثم تكلم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية.

### أودى بعلي وسريته

وهو لعمر بن ملقط الطائي في الأرمية (ص ٢٥٦) وأمالى ابن الحاجب (ص ٦٥٨) وخزانة الأدب (١٨/٩، ١٩، ٢٣) والدرر (٧٣/٥) وشرح شواهد المغني (ص ٣٣٠، ٧٢٤) والمقاصد النحوية (٤٥٨/٢) ونوادر أبي زيد (ص ٦٢) وبلا سبة في الجى الداني (ص ٥١، ٦١١) وخزانة الأدب (٥٢٤/٩) ولسان العرب (١٣/٥٤٣ - مه).

(١) رواه بهذا اللفظ مسلم في كتاب الإيمان (باب ١، حديث رقم ٥) وهو جزء من حديث الإيمان والإسلام عن أبي هريرة.

(٢) لم أحده بهذا اللفظ في البخاري، ووجدته في المحنى للسانى، رواه في الإمامة باب ٤٠.

## [المجازاة بكيف]

(ولا يُجَازَى بكيف)، وقال سيبويه وكثير: يُجَازَى بها معنى لا صلاً<sup>(١)</sup>، ويجب كون فِعْلِهَا مُتَّفِقِي اللَّفْظ والمعنى نحو: كيف تَصْنَعُ أصنع، ولا يجوز: كيف تجلس أذهب بالاتفاق.

(ولا يُجَزَمُ بها). وقال الكوفيون وقطرب: نعم مطلقاً، وقوم: إن افترنت بما نحو: كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ.

(ولا) يُجَزَمُ (بـ) (يحيث وإذ) مجزئين مِنْ «ما»، وأجازه الفراء قياساً على «أين» وأخواتها، ورُدَّ بأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بها بخلافها.

(ولا) يجزم (المسبب عن صلة الذي و) عن (النكرة الموصوفة). وأجازه الكوفيون تشبيهاً بجواب الشرط، فيقال: الذي يأتيني أحسن إليه، وكل رجل يأتيني أكرمهُ، واختاره ابن مالك (خلافاً لزاعميها) أي الأقوال في المسائل الأربعة عشر، وقد يَبَيَّنُ.

(أدوات الشرط) كلّها (أسماء إلا إن) فإنها حرف بالاتفاق والبواقي متضمنة معناها، فلذا يَبَيَّنُ إلا أيّاً، فإنها معرفة.

(وفي إذ ما خُفِّلَتْ) فذهب سيبويه: إلى أنها حرف كأن<sup>(٢)</sup>. وذهب المبرد وابن السراج والفارسي: إلى أنها اسم ظرف زمان. وأصلها: إذ التي هي ظرف لما مضى، فزيد عليها «ما» وجوباً في الشرط، فجزم بها. واستدل سيبويه بأنها لما رُغِبَتْ مع «ما» صارت معها كالشيء الواحد، فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب، وصارت حَرْفاً، ونظير ذلك أنهم حين رَغِبُوا «حب» مع «ذا»، فقالوا: حَبِذا زَيْدٌ بطل معنى: «حب» من الفعلية، وصارت مع «ذا» جزء كلمة، وصارت حَبِذا كلّها اسماً بالتركيب، وخرجت عن أصل وضعها بالكلية.

(وقفتضي) أدوات الشرط (جملتين الأولى: شرط، والثانية جزاء وجواب) أي يسمّى كلّ منهما بما ذكر، قال أبو حيان: والتسمية بالجزاء والجواب مجاز، ووجهه أنه شابه الجزاء من حيث كونه فعلاً مترتباً على فعلٍ آخر، فأشبه الفعل المرتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأول، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل.

(١) قال سيبويه. «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تَكُنْ أَكُنْ» (الكتاب: ٦٠/٣).

(٢) انظر الكتاب (٥٦/٣)، (٥٧).

(فإن كانا) أي الشرط والجزاء (فعلَيْن، فالأحسن أن يكونا مضارعين) كما مر، لظهور تأثير العمل فيهما. (ثُمَّ) أن يكونا (مَاضِيَيْن) للمشكلة في عدم التأثير نحو: ﴿إِنَّ أَحْسَنَ أَحْسَنَ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]. (ثُمَّ) أن يكون (الأول ماضياً): والثاني: مضارعاً، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، وهو من عَدَمِ التأثير إلى التأثير نحو: إن قام أَقَم. (ثُمَّ) أن يكون الأول (مضارعاً) والثاني ماضياً. وهذا القِسْمُ أجزأه الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك. (وخصه سيويه، والجمهور بالضرورة) كقوله:

١٢٩٣ - إن تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَاباً<sup>(١)</sup>  
(ويجب استقبالهما)، لأن أدوات الشرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى الاستقبال، وتخلص المضارع له.

### [لَوْ]

(و «لَوْ» كَانُ<sup>(٢)</sup>) إذا وقعت (شرطاً) فإنها كذلك تقلب معناها إلى المستقبل في الأصح كغيرها نحو: ﴿وَلَنْ كُنْتُمْ حَتِّبًا فَأَطَهَرُوا﴾ [المائدة: ٦].

قال أبو حيان: ونقل عن المبرد: أنه زعم أن «إن» تبقى على مدلولها من الماضي، ولا تغتير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتُمْ فَقَدْ كَلِمَتُمْ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿إِنْ كَانَتْ قَوِيصُهُمْ قَدْ﴾ [يوسف: ٢٦].

(وذا الفاء مع قَدْ) ظاهرة أو مقدرة حال كونه (جواباً في الأصح). وذكر ابن مالك تبعاً للجُزْأَلِي وغيره أن الفعل المقرون بالفاء وقَدْ ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ [يوسف: ٧٧]. ﴿وَلِنْ كَانَ قَوِيصُهُمْ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَّبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] أي فقد كذبت. قال أبو حيان: وذلك مستحيل من حيث إن الشرط يتوقف عليه مشروطه، فيجب أن يكون في الخارج، أو في الذهن، وذلك محال، فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي: إن سَرَقَ فَنَاسَ، فقد سَرَقَ أَخٌ له من قَبْلُ. ومثله ﴿وَلِنْ يَكْذِبُكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]. أي: فَنَسَلْ، فقد كُذِّبَتْ، قال: وسعي المذكور جواباً؛ لأنه مُثْنٍ عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً.

(وإنما يُصَدَّر الشرط بفعل مضارع غير دعاء، ولا ذي تنفيس مُثْبِت، أو مع لا، أو لم)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٣/٥) وشرح الأشموني (٣/٥٨٥) والمقاصد الحوية (٤٢٨/٤).

(٢) في الأصل «كان»، والصواب ما أثبتناه

نحو: **إِنْ تَقُمْ أَتُمْ: «إِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»<sup>(١)</sup>** ﴿إِنْ لَمْ تَقْمُوا وَلَنْ تَعْمَلُوا فَاذْكُوا﴾  
**الْبَقَرَةُ: [٢٤]**. ولا يصدر بمضارع دعاء أو مقرون بالشين، أو سوف.

(أو) **يَصْدُرُ** بفعل (ماضي عاٍ من «قد»، و) **حَزَفَ** (نَفَى) **وَدَعَا** و**جُمُودَ** نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ**.

ولا يصدر بماضي مقرون بقد، أو بحرف نفي، أو ذي دعاء، أو جامد، ولا بفعل الأمر البتة.

(ولو) كان الفعل (مُضْمَرًا فَشَرَهُ فَعِلٌ) بعد معموله، فإنه يجوز تصدير الشرط به نحو:  
**﴿وَلَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾** [التوبة: ٦] التقدير: **إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**، ف «استجاركَ» المتأخر فسرت الأولى المضمرة، وارتفع «أحد» على الفاعلية بها.

(وَكَوْنُهُ) والحالة هذه (مضارعاً دون لَمْ ضَرْوَةٌ) كقوله:  
**١٢٩٤ - يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ نَسَائِهِ وَلَسَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ<sup>(٢)</sup>**  
 والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير إما ماضياً كما تقدّم أو مضارعاً مقروناً بَلَمْ كقوله:

**١٢٩٥ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْقُصْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ<sup>(٣)</sup>**

وقوله:

**١٢٩٦ - فَإِنْ هُوَ لَمْ يَخِيلَ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا<sup>(٤)</sup>**

وكذا تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله، والتفسير بعده (مع غير إن) من الأدوات ضرورة، والشائع وقوع ذلك مع إن وحدها كما تقدّم. واختصت بذلك؛ لأنها أمّ الباب، وأصل أدوات الشرط. ومن الضرورة قوله:

(١) رواه أبو داود في الملاحم (باب في خير ابن صياد، حديث رقم ٤٣٢٩) عن ابن عمر، ولفظ الحديث في آخره: «إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ - يَعْنِي الدِّجَالُ - وَإِلَّا يَكُنْ هُوَ فَلَا خَيْرَ فِي قَتْلِهِ».

(٢) البيت من الكامل، وهو لعبد الله بن عتبة في خزنة الأدب (٤١/٩، ٤٢) والدرر (٧٥/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٤١). وبلا نسبة في الخصائص (١١٠/١) وشرح الأشموني (٥٩٥/٣).

(٣) تقدم بالرقم ١٥٩.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليس إلى حسن التناء سبيل

وهو للمسمول في ديوانه (ص ٩٠). وله أو للجلاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١١) والمقاصد النحوية (٧٧/٢). وبلا نسبة في خزنة الأدب (٤٢/٩).

١٢٩٧ - فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَثِّتْ وَهُوَ آمَنُ<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٢٩٨ - فَمَتَى وَاغْشَلْ يَبْهَمُ<sup>(٢)</sup> يُحَيِّوْ هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأَمْنُ السَّاقِي<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٢٩٩ - أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ<sup>(٤)</sup>

وجوزة الكسائي اختياراً (مع مَنْ وإخوته) فأجاز نحو: مَنْ زَيْدًا يَضْرِبُ أَضْرَبُهُ. (و) جوزة (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنسوب والمجورور، لأنهما فضلة، وتَقَوُّه في المرفوع. (و) جوزة (قوم) منهم (في المرفوع) أيضاً (إن لم يمكن عود صَمِيمٍ على الشرط) كما في «متى»، و «أَيْنَمَا». فَإِنْ أَمَكْنَ عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم. لا تقول: مَنْ هُوَ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرَبُهُ، لأن المضمَر هو مَنْ، واختار هذا المذهب الأخير أبو علي صاحب «المهذب»<sup>(٥)</sup>.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن لا نَحْوُهُ يَمْسِي مَتَا مَفْرَعَا

وهو لهشام المري في خزانة الأدب (٣٨/٩، ٤٠) والدرر (٧٧/٥) وشرح أبيات مسيبويه (٨٩/٢) والكتاب (١١٤/٣). وبلا نسبة في الإنصاف (٦١٩/٢) وشرح شواهد المغني (٨٢٩/٢) ومعني اللبيب (٤٠٣/١) والمقتضب (٧٥/٢).

(٢) تحرفت في الأصل إلى «ينهم»، والتصويب من المراجع المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٥٦) والإنصاف (٦١٧/٢) وخزانة الأدب (٤٦/٣، ٣٧/٩، ٣٩) والدرر (٧٨/٥) وشرح أبيات مسيبويه (٨٨/٢) والكتاب (١١٣/٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (١٠/٩) ولسان العرب (٧٣٢/١١ - وغل) والمقتضب (٧٦/٢).

(٤) عجز بيت من الرمل، وصلوه:

صَعْلَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ

وهو لكعب بن حجيل في خزانة الأدب (٤٧/٣) والدرر (٧٩/٥) وشرح أبيات مسيبويه (١٩٦/٢) والمؤلف والمختلف (ص ٨٤) وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد الحوية (٤٢٤/٤) وبلا نسبة في الإنصاف (٦١٨/٢) وخزانة الأدب (٣٨/٩، ٣٩، ٤٣) وشرح الأشموني (٥٨٠/٣) وشرح المفصل (١٠/٩) والكتاب (١١٣/٣) ولسان العرب (٢٢٣/٤ - حير) والمقتضب (٧٥/٢).

والصاعدة. القاة. والحائر: القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير مائه، أي يستدير ولا يحري قديماً. ينعت امرأة شبهها بالقناة، وحملها في حائر لأن ذلك أنعم لها وأشدّ لثبتيها إذا اختلت الریح

(٥) «المهذب في النحو» لأبي علي أحمد بن حنبل الدينوري المتوفى سنة ٢٨٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٩١٤).



قال أبو حيان: والصحيح المنع، لأن الفضلة والعمدة سيّان؛ إذ فيه الفصل بجملة بين الأداة والفعل.

(وفي الفصل بين مَنْ وأخواتها) (والفعل بعطف وتوكيد حُلَّتْ كوفي) أجازة الكسائي، ومنعه الفراء. قال أبو حيان: وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين.

(وشرط الجواب للإفادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ، فلا يجوز: إنَّ يَمُ زَيْدٌ، كما لا يجوز في الابتداء: زَيْدٌ، زَيْدٌ، فإن دخله معنى يخرج به للإفادة جاز نحو: إنَّ لم تُطع الله عَصَيْتَ، أريد به التنبيه على العقاب، فكأنه قال: وَجِبَ عَلَيْكَ مَا وَجِبَ عَلَى الْعَاصِي، كما جاز في الابتداء نحو:

١٣٠٠ - أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِقْرِي شِقْرِي<sup>(١)</sup>

ومنه «فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»<sup>(٢)</sup>. الحديث.

(وتدخله الفاء إنَّ لم يصب) تقديره (شَرْطاً) بأن كان جملة اسمية كقوله:

١٣٠١ - إِنْ تَزَكَّيْتُمْ أَزَكَّيْنَا الرُّكُوبَ الْخَيْلَ عَادَتُنَا<sup>(٣)</sup>

أو فعل أمر نحو: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٣١]. أو دعاء نحو: إن مات زَيْدٌ فیرحمه الله، أو فَرَحِمَهُ اللَّهُ. أو مقروناً بحرف تنفيس نحو: ﴿مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْ دِينِهِمْ سَوْفَ يَأْتِيَهُ اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] أو بحرف نفْي غير لا، وَلَمْ، نحو: إن قام زيدٌ فما يقوم، أو فلن يقوم عمرو، أو بعد نحو: ﴿إِنْ يَسْرِكَ فَقَدْ سَرَّكَ﴾ [يوسف: ٧٧]. أو جامد نحو:

(١) تقدم برقم (١٤١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان (باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى) حديث رقم ٥٤، عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، ورواه أيضاً رقم (٤٠١٦ و ٥٣٥١). ورواه مسلم في الإمارة حديث ١٥٥، وأبو داود في الطلاق باب ١١، والترمذي في فضائل الجهاد باب ١٦، والنسائي في الطهارة باب ٥٩، والطلاق باب ٢٤، والإيمان باب ١٩، وابن ماجه في الزهد باب ٢٦، وأحمد في المسند (١/ ٢٥، ٤٣).

(٣) صدر بيت من البسيط، وحججه:

أو تنزلون فإنما معشر نزل

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) ورواية الصلر فيه. «قالوا الركوب؟ قلنا تلك عادتنا» وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وخزانة الأدب (٨/ ٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣) والدرر (٨٠/ ٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٥) والصحاح في فقه اللغة (ص ٢٧٦) والكتاب (٣/ ٥١) والمحاسب (١/ ١٩٥). وبلا نسبة في معني اللبيب (٢/ ٦٨٣).

﴿إِنْ تَسُدُّوا الصَّدَقَتِ فَنَيْسًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]. ﴿إِنْ تَرَيْنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَلَوْلَا فَصْنِي رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]. إِنْ أَقْبَلَ رَيْدٌ فَمَا أَحْسَنَهُ.

قال أبو حيان: وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقوم زيد، فيقوم عمرو، وكما يُرْبَطُ بها عند التحقيق يُرْبَطُ بها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف، لأنه بمنزلة الرُّبُطِ السَّبْبِيِّ، وسبقت هنا للرُّبُطِ، لا للتشريك. وقال بعض أصحابنا: هي هنا عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف، قال: وهذا عندي فيه نظر. انتهى.

(وفي) جواز (حذفها) أي الفاء (أقوال):

أحدها: يجوز ضرورة واختياراً، نقله أبو حيان عن بعض النحويين، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُمُوهُمْ لَإِكْمُ تَشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(ثانيها): المنع في الحالين. قال أبو حيان: في محفوطي قديماً أنَّ المبرّد منع من حذف الفاء في الضرورة، وأنه زعم في قوله:

١٣٠٢ - مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا<sup>(١)</sup>

أن الرواية: مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرِ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ.

قال: وهذا ليس بشيء، لأنه على تقدير صحة الزاوية لا يَطْعَمُ ذلك في الزاوية الأخرى.

(ثالثها): وهو (الأصحّ يجوز ضرورة) ويمتنع في السّعة، وهو مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>.

(١) صدر بيت من البسيط، وحجّزه:

والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاًن

وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٨) وشرح أبيات سيبويه (١٠٩/٢). وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٤٩/٩، ٥٢) وشرح شواهد المغني (١٨٧/١). ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٣٦٥/٢) ولسان العرب (٤٧/١١ - ٤٧/٢) والمقتضب (٧٢/٢) ومعني اللبيب (٥٦/١) والمقاصد النحوية (٤٢٣/٤) ونوادر أبي زيد (ص ٣١). ولحسان بن ثابت في الدرر (٨١/٥) والكتاب (٦٥/٣) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٤/٧) وأوضح المسالك (٢١٠/٤) وخزانة الأدب (٤٠/٩، ٧٧، ٣٥٧/١١) والخصائص (٢٨١/٢) وسر صناعة الإعراب (١/٢٦٤، ٢٦٥) وشرح شواهد المغني (٢٨٦/١) وشرح المقصل (٢/٩، ٣) والكتاب (١١٤/٣) والمحاسب (١٩٣/١) والمقرب (٢٧٦/١) والمنصف (١١٨/٣). ويروى «سيان» مكان «مثلاًن».

(٢) قال: «وسألت [يعني الخليل] عن قوله: إِنْ تَأْتِيْنَا أَنَا كَرِيمٌ، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعرٌ، من قِيلَ أَن أَنَا كَرِيمٌ يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكبرها أن يكون هذا =

(وينوب عنها في الأصح إذا الفجائية في) جملة (اسمية غير طلبية ولا منفية) قال أبو حيان: النصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بإذا، ولكن السماع إنما ورد في «إن» قال تعالى: ﴿وَلَنْ نُصِيبَهُمْ سَيْتَةً يُمْسِكُ بِهَا عَصَاكَ إِلَّا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾ [الزوم: ٣٦] فيحتاج في إثبات ذلك في غير «إن» من الأدوات إلى سماع.

واحترز بالاسمية من الفعلية، فإن إذا لا تدخل عليها. لا يجوز: إن قام زيد إذا يقوم عمرو، وبغير الطلبية فلا يجوز: إن يعص زيد إذا ويل له، وإن أطاع إذا سلام عليه. وبغير المنفية من المنفية، فلا يجوز: إن يقيم زيد إذا ما عمرو قائم، وإنما تدخل الفاء في الضور كلها.

ومقابل الأصح في المتن قول الأخفش: لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلا ردياً. لا تقول: إن تأتني إذا أكرمك، كما تقول: فإنا أكرمك، ولكن أرى الآية على حذف الفاء، أي: «فإذا هم يقتلون».

ورده أبو حيان بأن حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجيء في كلامهم إلا في الشعر، ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك: إن تقم أقوم، ولم<sup>(١)</sup> يجيء منه شيء فالصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه. انتهى.

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من هنا، وهو أن «إذا» نابتة عن الفاء، أي: من أجل ذلك (لا يجتمعان)، لأن المعوض لا يجتمع مع العوض فلا يقال: إن يقيم زيد، فإذا عمرو قائم.

(ويرفع) الجواب (وجوباً إن قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو ﴿وَمِنْ حَادٍ قَيْنَلَكُمْ اللَّهُ مَتَةً﴾ [المائدة: ٩٥] أم مضارعاً نحو: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَحْزَنُ بَحْسًا﴾ [الجن: ١٣] رُفِعَ، لأنه حيثل من جملة اسمية، وهو خير مبتدأ محذوف تقديره: فهو ينتقم الله منه، فهو لا يخاف، قالوا: ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء، لكان الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرفع، فعلم أنها غير زائدة.

(و) يرفع الجواب (جوازا) إن كان الشرط فعلاً (ماضياً) نحو: إن قام زيد يقوم عمرو، وقوله:

١٣٠٣ - وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْأَلَوْ يَقُولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرَمٌ<sup>(٢)</sup>

= جواباً حيث لم يشبه الفاء؛ وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبه بما يكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت: وأورد البيت. أنظر الكتاب (٣/ ٦٤، ٦٥).

(١) في الأصل: «ولن»؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى من معلقته في ديوانه (ص ١٥٣) والإنصاف (٢/ ٦٢٥)

وجهمرة اللغة (ص ١٠٨) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨، ٧٠) والدرر (٥/ ٨٢) ووصف المباني (ص ١٠٤) =

ومن شواهد الجزم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيْنَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ﴾ [هود: ١٥]. ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْفِهِ﴾ [الشورى: ٢٠].

قال أبو حيان: ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم، وأنه فصيحٌ مختارٌ إلا ما ذكره صاحب كتاب «الإعراب»<sup>(١)</sup> عن بعض النحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع «كان»، لأنها أصل الأفعال، قال: والذي نصّ عليه الجماعة أن ذلك لا يختص بها، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها، وأنشد سيبويه للفرزدق:

١٣٠٤ - دَسَتْ رَسُولاً بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صَدُوراً ذَاتَ تَوَغِيرٍ<sup>(٢)</sup>

قال: وأما الرفع فهو مسموع. ونصّ بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم. واختلف في تخريجه: فقال سيبويه: إنه على يثة التقديم، والجواب محذوف.

وقال المبرد والكوكبوتون: إنه الجواب، وإنه على حذف الفاء.

وقال آخرون: هو الجواب، لا على إضمار الفاء، ولا على يثة التقديم، ولكن لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعله، لكونه ماضياً ضعف عن العمل في فعل الجواب. (والأ) بأن كان الشرط مضارعاً (فضرورة) يرفع الجواب كقوله:

١٣٠٥ - يَا أَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَغَ أَخْوِكَ تُضْرَغُ<sup>(٣)</sup>

والاختيار جزمه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ [الطلاق: ٢]. وإذا رفع فمذهب سيبويه: أنه على يثة التقديم والتأخير إن كان قبله مما يمكن أن يطلبه كالبيت، وإلا فعلى إضمار الفاء نحو: إِنْ تَأْتِي أَتِيكَ إِذَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ<sup>(٤)</sup>.

= وشرح أبيات سيبويه (٨٥/٢) وشرح التصريح (٢٤٩/٢) وشرح شواهد المغني (٨٣٨/٢) والكتاب (٦٦/٣) ولسان العرب (٢١٥/١١) - خليل، ١٢/١٢٨ - حرم) والمحتسب (٦٥/٢) ومعني اللبيب (٤٢٢/٢) والمقاصد النحوية (٤٢٩/٤) والمقتضب (٧٠/٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٠٧/٤) وجواهر الأدب (ص ٢٠٣) وشرح الأشموني (٥٨٥/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٤٥١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٦) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٥٣) وشرح المفصل (١٥٧/٨).

(١) «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام  
(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان الفرزدق (٢١٣/١) والدرر (٨٣/٥) وشرح أبيات سيبويه (٩٠/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٧١) والكتاب (٦٩/٣) ولسان العرب (٢٨٦/٥) - (وغير).  
ودسّت رسولاً: أرسلته في خفية للإخبار والتوغير. الإغراء بالمحدد، وأصله من وغرة القدر، وهي فورثها عند الغلي.

(٣) تقدم بالرقم (١٩٢).

(٤) قال سيبويه (الكتاب ٦٨/٣). «... وكما قالوا في اضطراب. إِنْ تَأْتِي أَنَا صَاحِبُكَ، يريد معنى الفاء، =

ومذهب المبرد: أنه على إضمار القاء في الحالين، لأنه جواب في المعنى قد وقع في محلّه، فلا ينوى به التقديم. وجازمته، أي: الجواب (الأداة) عملت فيه، كما عملت في الشرط باتفاق، لاقتضاءها إياهما، فعملت فيهما، كما عملت: كان، وظنّ وإنّ في جزئيهما. هذا مذهب المحققين من البصريين. وعزله السيرافي لسيبويه. واختاره الجزولي، وابن عصفور، والأبدي.

(وقيل): جازمته فعل (الشرط) قاله الأخفش، واختاره ابن مالك، لأنه مُستَدْعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام. ورُدَّ بأنّ النوع لا يعمل، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر، وإنما يعمل بمزية، وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء.

(وقيل): جازمه (هما) أي: الأداة والفعل معاً، ونسب أيضاً للأخفش، قال: المجموع هو الطالب، فهو العامل، قال: وباطل أن يكون العمل لـ «إن»، لأنّ الجزم نظير الجز، فإذا كان الجازم وهو أقوى لا يعمل عملين، فأحرى ألاّ يعمل الجازم.

ورُدَّ بأن الجار لا يقتضي معمولين، والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما، وبأنّ كلّ عامل مركّب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كإدما، وحَيْثُما، وقد يُحذف فعل الشرط دون الأداة فدلّ على أنّ العامل ليس مركّباً منهما، وبأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه، فلو كان العامل مَجْمُوعَ الأداة والشرط لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداة وحذف، فإنها تكون قد أخذت معمولاً واحداً، فلا يَتَّحِجُّ.

(وقيل): جازمته (الجوار) قاله الكوفيون قياساً على الجزّ بالجوار، قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة، ولا حكم نُطْقِيّ.

(وقيل): فعل الجواب (مَبْنِيّ)، وفعل الشرط معرب. (وقيل): هو (والشرط) أيضاً مَبْنِيّان، والقولان للمازني، استدلّ على بناءهما بأنّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المَحَلِّين، فلا يكون معرباً بناءً على أنّ سبب إعراب المضارع وقوعه موقع الاسم، واستدلّ لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل، فكان مَبْنِيّاً، لأنه لم يصحّ عنده عمل ما تقدّمه فيه. قال أبو حيان: والمازنيّ في رأيه مخالفتٌ لجميع التّحويين.

(البصريّين) قالوا: (الأداة الشرط الصّدر) أي: صدر الكلام (فلا يَسْبِقُها معمولٌ مَعْمُولُها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب عليها، لأنّها عندهم كأداة الاستفهام وما التّأنيّة ونحوهما مما له الصّدر، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وإنما تقع مستأنفة أو مَبْنِيّة على ذي خبر أو نحوه.

وجوز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو: خيراً إن تفعل  
يُثَبِّتَكَ الله، وخيراً إن أتيتني نُصِبَ. قال أبو حيان: وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من  
العرب.

(غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فإنه يجوز تقديمه نحو: خيراً إن أتيتني نُصِبَ.  
وسوّغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة، بل هو في يّة التقديم، والجواب محذوف،  
والتقدير: تصيب خيراً إن أتيتني.

(قال أكثرهم) أي البصريون (ولا الجواب) أيضاً لا يجوز تقديمه على الأداة، لأنه ثان  
أبدأً عن الأول متروك عليه.

وقال الأخفش: يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوكبيين ماضياً كان أو مضارعاً نحو:  
قمت إن قمت، وأقوم إن قمت.

(وثالثها: يجوز) تقديم الجواب (إن كان مضارعاً) ويمتنع إن كان ماضياً، وعليه  
المازنيّ، لأن المضارع هو الأصل، فلم يكثر فيه التجوّز بخلاف الماضي، فإنه يجوز فيه بأن  
عبر بصيغته عن المستقبل فإن قُدّم وحقّه التأخير كثر التجوّز.

(ورابعها: يجوز تقديم الجواب (إن كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين) بخلاف ما  
إذا كان الشرط وحده ماضياً، ووجه: أنه لما لم يظهر للأداة فيه عمل إذا تأخر جاز تقديمه،  
لأنه مقدّم كحاله مؤخراً، فكان كأنما لم يعمل فيه بخلاف المضارع، فإنه متأثر بها، فصار  
تقديمه على الجازم كتقديم المجزوم على الجار.

(قيل: ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله)، قاله الفراء، والصحيح جوازه، وعليه  
سيبويه والكسائي نحو: إن تأتني خيراً نُصِبَ.

(وعلى الأول) وهو مذهب الأكثر من منع تقديم الجواب على الأداة مطلقاً (إن تقدّم  
شبهه فدلّله) وليس إياه.

(وشرطه اختياراً مضيّ الشرط لفظاً أو معنى) بأن كان مضارعاً مقترناً بلم (في الأصح)  
نحو: قمت إن قمت، وأقوم إن قمت، وأقوم إن لم تقم. قال سيبويه: هكذا جرى في  
كلامهم. وأما الشر فمحل ضرورة واتساع.

وأجاز الكوفيون سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار، وفعل الشرط  
مستقبل قياماً على الماضي، فأجازوا: أنت ظالم إن تفعل. (فإن لم يكن) فعل الشرط ماضياً  
تقريباً على الأصح. (وهو مع ما، أو من، أو أي صيرون موصولات) أي: حُكِمَ لهنّ بذلك  
الذي هو من معانيها (اختياراً) وزال حُكْمُ الشرطيّة، لزوال شرطها، وهو المضيّ، فيستفي  
الجزم نحو: أتى من يأتي، وزيد يُجِبُّ ما تُجِبه، وأكرم أنهم يُجِبُّكَ. وحيثذ فتأتي أحكام

الموصلات من جواز عمل ما قبلها فيها، وحكم الضمير العائد عليها، وصلتها، وغير ذلك. وأما في الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم (وكذا إن أضيف لهن) أي لهن، وما، وأني (زمان) يجب لهن في السعة أن يكن موصلات نحو: أتذكر إذ من يأتينا نأتيه، ولا يجوز الجزم عند سيبويه، والعزيمي، والمازني، لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة الشرطية المصدرة بـ «إن»، فكذا الانصاف على ما تضمن معنى إن (خلافاً للزيادي<sup>(١)</sup>) أبي إسحاق في ذهابه إلى جواز الجزم اختياراً كقوله:

١٣٠٦ - على حين من تلتب<sup>(٢)</sup> عليه ذنوبه يبرث شربته إذ في المقام تدائر<sup>(٣)</sup>  
والأولون، قالوا: هو ضرورة.

(و) يجري هذا الحكم، وهو وجوب الرفع، وامتناع الجزم (مطلقاً) أي في الاختيار والضرورة إذا وقع (بعد باب كان، وإن) نحو: من كان يأتينا نأتيه، وإن من يأتينا نأتيه، وليت من يخبس إلينا يخبس إليه، لأن الشرط لا يعمل فيه عايداً قبله. (ولكن) المخففة نحو: ولكن من يزورني أزوره. (وإذا المفاجأة) نحو: مررت بزيد فإذا من يزوره يخبس إليه. (وما) النافية نحو: ما من يأتينا نعطيه؛ لأن «ما» لا تنفي الجملة الشرطية. (وهل) نحو: هل من يأتينا نأتيه، لأن «هل» لا يستفهم بها عن الجمل الشرطية. (قيل: والهمزة) قاله يونس قياساً على هذا؛ والأصح جواز الجزم بعدها وكون من شرطية، لأنه توسع فيها، فاستفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو: إن تأنى أنك؟ فلما حسن ذلك في «إن» حسن في أخواتها نحو: آمن يأتينا نأته؟

(مسألة): يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى: ﴿إِن دُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩] أي تطيرتُمْ، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبْرُكَ إِعْرَاضُهُمْ إِنْ اسْتَكْبَرْتَ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية. أي فافعل. ويكثر الحذف (لتقدم شبهه) على الأداة كما مر. (و) لتقدم (جواب قسم)، يدل عليه.

(و) يحذف (الشرط) وهو أقل من حذف الجواب. نص عليه ابن مالك في شرح الكافية. ومنه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وقولهم: «إن خيراً

(١) إبراهيم بن سفيان الزيادي المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) في الأصل «تبت»؛ والتصويب من المصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الطويل، وهو للميد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٧) والرواية فيه «يجد قلنهما» مكان «يرث شربه»، وإصلاح المنطق (ص ٣٦١) وخزانة الأدب (٦١/٩)، ٦٢، ٦٣، ٦٥، والدر (٨٦/٥) وسر صناعة الإعراب (٥٠٧/٢) والكتاب (٧٥/٣). ولا نسبة في الانصاف (٢٩١/١).

ويروي «تدبر» مكان «تدائر». وفي البيت شاهد آخر، وهو إضافة «حين» إلى جملة الشرط ضرورة، وحققها ألا تضاف إلا إلى الجمل المخبر بها.

(وقيل): إنما يجوز حذفه (إن عوض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والأبدي كقوله:

١٣٠٧ - فطَلَّقَهَا فَلَسَتْ لَهَا بَكْفٍ وَإِلَّا يَحُلُّ مَقَرِّكَ الْحَسَامُ<sup>(٢)</sup>

أي: وإلا تُطَلِّقها. قال أبو حيان: وليس بشيء؛ لأنها لو كانت عوضاً من الفعل المحذوف لم يَجُز الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو: وإلا يُسَىء فلا تضربه، فهي في نحو ذلك نافية، لا عوض. وورد الحذف، وهو مُثْبِتٌ كما تقدّم.

(ويُحذفان) أي: الشرط والجواب (مع إن) دون سائر الأدوات، واختصت بذلك، لأنها أمّ الباب ولآته لم يَرِد في غيرها، قال:

١٣٠٨ - قالت بنات الحي يا سلمى وإن كان فقيراً مُغْدِماً قالت وإن<sup>(٣)</sup> أي وإن كان كما تصفين فَرَوْجُني.

قال أبو حيان: وكذا حلف الجواب وحده، والشرط وحده، لا أحفظه بعد غير «إن». قال: إلا أن ابن مالك أنشد في شرح الكافية، وزعم أنه حلف فيه فعل الشرط بعد متى، وهو قوله:

١٣٠٩ - متى تُؤَخِّدُوا قسراً بظنة عامرٍ ولا يَنْجُ إلا في الصفاد يزيّد<sup>(٤)</sup>

(١) ومنه قوله رحمته: «الناس محزونون بأعمالهم؛ إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» ذكره علي القاري في الأسرار المرفوعة (٣٦٨).

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٠) والأغاني (٢٤٥/١٥) والدرر (٨٧/٥) وخزانة الأدب (١٥١/٢) وشرح التصريح (٢٥٢/٢) وشرح شواهد المغني (٧٦٧/٢، ٩٣٦) والمقاصد النحوية (٤٣٥/٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٧٢/١) وأوضح المسالك (٢١٥/٤) ووصف المباني (ص ١٠٦) وشرح الأشموني (٥٩١/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٤٤٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٦٩) ولسان العرب (٤٦٩/١٥ - إما لا) ومغني اللبيب (٦٤٧/٢) والمقرب (٢٧٦/١). ويروى «بأمل» مكان «بكف» كما في ديوان الأحوص، و «بتد» كما في الإنصاف.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٦) وخزانة الأدب (١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١) والدرر (٨٨/٥) وشرح التصريح (٣٧/١) وشرح شواهد المغني (٩٣٦/٢) والمقاصد النحوية (١٠٤/١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨/١) والدرر (١٨١/٥) ووصف المباني (ص ١٠٦) وشرح الأشموني (٥٩٢/٣) وشرح التصريح (١٩٥/١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧٠) ومغني اللبيب (٦٤٩/٢) والمقاصد النحوية (٤٣٦/٤).

ويروى «بنات العم» مكان «بنات الحي» ويروى «وإن» في الموضعين، يدخلون التوئين الغالي الذي يدخل على التوائي المقيدة، ودخله على «إن» دليل على أن هذا النوع من التوئين لا يختص بالاسم.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٩٠/٥) وشرح الأشموني (٥٩٢/٣) وشرح التصريح =



(وقيل): حَذَفُهَا مَعاً (ضرورة) قاله ابن مالك. قال أبو حيان: وتبع فيه ابن عصفور. قال: ولم ينصّ غيرهما على أنّ ذلك ضرورة، بل أطلقوا الجواز، إذا فهم المعنى، قلت: وقد ورد في الشر في عدّة من الآثار.

(لا الأداة) أي لا يجوز حذف أداة الشرط. (ولو) كانت (إنّ في الأصح) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم، ولا حذف حرف الجز.

وجوّز بعضهم حذف «إنّ» فيرفع الفعل، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخروج عليه قوله تعالى: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ تَمَرٍ الْخَلْكَ وَفَيْضَمَانٍ يَقَارُ﴾ [المائدة: ١٠٦].

(وإن توالى شرطان) فصاعداً من غير عطف (فالأصح أن الجواب للسابق)، ويحذف جواب ما بعده، للدلالة الأوّل، وجوابه عليه.

ومنهم من جعل الجواب للآخر، وجواب الأوّل الشرط الثاني وجوابه. وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه، وهكذا على إضمار الفاء، فإذا قال: إنّ جاء زيد، إنّ أكل زيد، إنّ ضحك فعبدي حر، فعلى الأصح الضحك أول، ثم الأكل ثم المجيء. فإذا وقع على هذا الترتيب ثبت عتقه وعلى مقابله عكسه. فإذا وقع المجيء، ثم الأكل، ثم الضحك لزم الحق.

فإن كان عطف، فالجواب لهما معاً، ومنه: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَتَوَلَّوْا بِقَوْلِهِ﴾ [محمد: ٣٦]. الآية.

(و) الأصح (أنّ الأحسن) حيثل (مجيء) ففعل الشرط (الثاني ماضياً) بناءً على أنّ الجواب للسابق وأنّ جواب الثاني محذوف لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضياً، وعلى أن الجواب للمتأخر لا يحتاج إلى ذلك، لأنه غير محذوف الجواب.

(و) الأصح: (أنه) أي الشرط الثاني (ثقيد للأول تقييد الحال) الواقعة موقعه، قاله ابن مالك. قال: فقولك: مَنْ أَجَابَنِي إِنْ دَعَوْتُهُ أَحْسَنْتَ إِلَيْهِ فِي تَقْدِيرٍ: مِنْ أَجَابَنِي دَاعِياً لَهُ، وقول الشاعر:

١٣١٠ - إِنْ تَسْتَفِيثُوا بِنَا، إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا مِمَّا مَعَايِلَ عِرٍّ زَاهِيَا كَرَمٌ<sup>(١)</sup>

= (٢٥٢/٢) والمفاسد النحوية (٤٣٦/٤).

والتقدير في البيت متى تقفوا تؤخذوا.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٢/٧) وخزانة الأدب (٣٥٨/١١) والدرر (٩٠/٥) وشرح الأشموني (٥٩٦/٣) وشرح التصريح (٢٥٤/٢) ومغني اللبيب (٦١٤/٢) والمفاسد النحوية (٤٥٢/٤).

في التقدير: إِنَّ تَسْتَغِيثُوا بنا مذهبين.

قال أبو حيان: وَغَيْرُ ابن مالك جعله متأخراً في التقدير، فكأنه قال: مَنْ أجابني أحسنت إليه إِنَّ دعوته، فَمَنْ أجابني هو جواب «إِنَّ» في المعنى، حتى كأنه قال: إن دعوت من أجابني أحسنت إليه؛ فإذا وقع دعاؤه لشخص، فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه إياه لزم الإحسان، لأنَّ جواب الشرط في التقدير بعد الشرط، وكذا البيت تقديره على هذا: إن تَدْعُوا فإن تَسْتَغِيثُوا بنا تَجِدُوا، فأوّل الشرط يصير جزءاً.

(وإن تَوَسَّطَ الجزاء والشرط مضارع وافقه) أي الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة، وَصَحَّ حَذْفُهُ أَتْبَلُ مِنْهُ)، مثاله: إن تأتني تُمْشٍ<sup>(١)</sup> أكرمك، (ولاً) بأن لم يوافقه معنى (رفع) حالاً نحو: إن تأتني تضحك أحسن إليك. والماضي كالمضارع في ذلك، وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل، لأن فيه يظهر الأثر، مثاله: إن أتيتني مشيت أكرمك، وإن تأتني قد ضحكت أحسن إليك.

واحترز بغير صفة عن الواقع صفة نحو: إن يأتني رجل يعرف النحو أكرمه، «فيعرف» في موضع الضمة لرجل.

ولصحة الحذف من خبر كان، وثاني ظننت نحو: إن تكن تحسن إليّ أحسن إليك، وإن تظننتي أضدق أضدقك، فالمتوسط لا بدل ولا حال، بل في موضع نصب على أنه خبر، ومفعول، ومنه قول زهير:

١٣١١ - ومن لا يَزَلْ يَسْتَحِيلُ النَّاسَ نَفْسَهُ      ولا يُفْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ<sup>(٢)</sup>  
(وتزاد «ما») توكيداً (في إن) ومنه: ﴿وَلَمَّا يَنْزَغْنَكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]. ﴿وَلَمَّا يُسَيِّئْكَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. قال أبو حيان: وذلك في القرآن كثير، ولم يأت فيه إلا والفعل مؤكّد بالنون. وأما في لسان العرب، فقد جاء أيضاً بغير نون كثيراً قال:

١٣١٢ - زعمت ثَمَاضِرُ أَتْسِي إِذَا أُمْتُ      يَسْلُدُ أَيُّنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي<sup>(٣)</sup>

(١) في الأصل «تمشي» بإثبات الياء، والصواب ما أثبتناه «تمش» مجزوماً؛ لأنه بدل من الفعل «تأتني» المجزوم.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٩٠/٩) والدرر (٩١/٥) وشرح أبيات سيويه (٦٤/٢) والكتّاب (٨٥/٣) ولسان العرب (١٧٦/١١ - حمل) وبلا نسبة في المقتضب (٦٥/٢).

(٣) البيت من الكامل، وهو لملسي بن ربيعة، في خزانة الأدب (٣٠/٨) والدرر (٩٢/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٤٧) ولسان العرب (٢١٥/١١ - خليل) ونوادر أبي زيد (ص ١٢١). ولعلباه ابن أرقم في الأصمعيات (ص ١٦١). وبلا نسبة في شرح المفصل (٥/٩، ١٤١).

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بأن لم تُصَفْ أصلاً أو أُضيفت لظاهر، ومنه: ﴿أَيُّهَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. ﴿أَيُّهَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]. (و) في (أين ومتى) قال تعالى: ﴿أَيُّهَا تَكُونُوا بِذِكْرِكُمْ الْكَوْثُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقال الشاعر:

١٣١٣ - متى ما تَلَقَّيْني فَرْدَيَني تَرْجُفُ<sup>(١)</sup>

(وكذا أَيْانَ في الأصح، قال:

١٣١٤ - فأيَّان ما تَعْلِيلُ به الرُّيْعُ تَنْزِيلُ<sup>(٢)</sup>

قال أبو حيان: وزعم بعض أصحابنا أنها لا تزداد فيها، وليس بصحيح لورود السماع به (لا ما، و مَنْ، و أَيْ) في الأصح.

وذهب الكوفيون إلى جواز زيادتها بعدها، فيجوز: مَنْ ما يكرمني أكرمه.

### [إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام]

(مسألة): في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام (إذا وقعت الأداة الشرطية على مكانٍ أو زمانٍ فَطَرَفَتْ، أي فهي في موضع نصب على الظرف نحو: متى تَقُمُ أقم، و ﴿أَيُّهَا تَكُونُوا بِذِكْرِكُمْ الْكَوْثُ﴾ [النساء: ٧٨]. (أو) على (حَدِّثْ فمفعول مطلق) نحو: (٣). (ولأ)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

رواهُ الْبَيْتُكُ وَتُسْتَطَارَا

وهو لمتره في ديوانه (ص ٢٣٤) وخزانة الأدب (٢٩٧/٤)، ٥٠٧/٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٢٢/٨) والدرر (٩٤/٥) وشرح التصريح (٢٩٤/٢) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٠٥) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٦٠) وشرح المفصل (٥٥/٢) ولسان العرب (٥١٣/٤) - طبر، ٤٣/١٤ - ألا، ٢٣١ - خصا) والمقاصد النحوية (١٧٤/٣) ويلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٩١) وأمثالي ابن الحاجب (٤٥١/١) وشرح الأشموني (٥٧٩/٣) وشرح شافية ابن الحاجب (٣٠١/٣) وشرح المفصل (١١٦/٤) ولسان العرب (١٢٧/٩) - رنف).

والروائف: جمع الرافعة، وهي أسفل الآلية، وقيل: هي منتهى أطراف الآليتين مما يلي الفخلين، وقيل: الرافعة: ناحية الآلية، وقال الليث: الرائف: ما استرخى من الآلية للإنسان، وفي الصراح: الرافعة أسفل الآلية وطرفها الذي يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً. انظر اللسان (١٢٧/٩). وتُسْتَطَار: يقال: استَطِيرَ فلان يُسْتَطَار استطارة فهو مُسْتَطَار: إذا دُحِر.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

إذا النجوة الأدماء كانت بقرعة

وهو لأمية بن أبي عاقل في شرح أشعار الهلليين (٥٢٦/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٦٣). ويلا نسبة في الدرر (٩٥/٥) وشرح قطر الندى (ص ٨٨).

(٣) موضع النقط يابض في الأصل. وهذا النقص يمكن إنمائه من مغني اللبيب (١٣٥/٢) - طبعة دار الجيل) =

فلان وقع بعدها فَعَلٌ لازمٌ) نحو: مَنْ يَتَمُّ أَتَمَّ معه (فمبتدأ خبره فعل الشرط، وفيه ضميرها. (وقيل): هو (والجواب) معاً<sup>(١)</sup>؛ لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب، فكان داخلاً في الخبر، ورُدَّ بأنه اجتنبي من المبتدأ.

(أو متعمد واقع عليها) نحو: مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ، وَمَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْهُ (فمفعول به أو واقعٌ على ضميرها) نحو: مَنْ يَضْرِبُهُ زَيْدٌ أَضْرِبْهُ، وَمَنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبْهُ. (أو متعلقها) نحو: مَنْ يَضْرِبُ يَدَ أَخَاهُ أَضْرِبْهُ (فاشتغال) أي: فالمسألة من باب الاشتغال، فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء، وأن يكونَ في موضع نصبٍ بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها<sup>(٢)</sup>. (ومثلها) في هذا التفصيل (أسماء الاستفهام).

### [لو]

(مسألة): (لو شرطٌ للماضي غالباً) - وقد تَرَدَّدَ للمستقبل كـ «إِنْ»، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَتَوَكَّلُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضَعْفًا﴾ [النساء: ٩]. وقول توبة:

١٣١٥ - ولو أنَّ لَيْلى الأَخِيلَةَ سَلَمْتُ عليَّ، ودونسي جَنَدَلٌ وصفائحُ  
سَلَمْتُ تسليم البِشاشَةِ أو زَقَا إليها صَدَى مِنْ داخل القبر صائِحٌ<sup>(٣)</sup>

(وقيل: دائماً). قال بدر الدين بن مالك: وعليه أكثر المحققين. قال: ورود شرطها في الآية والبيت مستقبلاً في نفسه، أو بَقْيَدٍ لا ينافي امتناعه فيما مضى، لامتناع غيره، ولا يُخَوِّجُ إلى إخراج «لو» عما عهد فيها مِنْ معناها إلى غيره.

= ففيه: ... أو حدث، نحو: ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً.

(١) قال في المغني (١٣٦/٢) «والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب»

(٢) في المغني (١٣٦/٢). أو متعلقها، نحو: من رأيت أخاه، فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسر المذكور.

(٣) اليتان من الطويل، وهما توبة بن الحمير في الأغاني (٢٢٩/١١) وأما المرتضى (٤٥٠/١) والحماسة البصرية (١٠٨/٢) والدرر اللوامع (٩٦/٥) وسقط اللآلي (ص ١٢٠) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣١١) وشرح شواهد المغني (ص ٦٤٤) والشعر والشعراء (٤٥٣/١) ومغني اللبيب (٢٦١/١) والمقاصد النحوية (٤٥٣/٤). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٨٦) وشرح الأشموني (٦٠٠/٣) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٣)

وليلي الأخيلية: هي الشاعر المشهورة صاحبة توبة بن الحمير، اشتهرت بمراثيها لتوبة. والجنـدل: الصحـر. والصفايح: جمع صفيحة، وهي حجر عريض يُجعل على القـر ورقاً: صلح والصدى: نوع من البوم، ويسمى أيضاً الهامة؛ وكانوا في الجاهلية يزعمون أنه يُخلق من رأس المقتول ولا يرأل يصبح في رأسه إذا لم يؤخذ بثأره: «اسقوي اسقوني» حتى يُقتل قاتله؛ ولذلك قيل له الصدى.

وقال أبو حيان متعباً عليه: ورود «لو» في المستقبل قد قاله التحويتون في غير موضع (وجزمها) لفعلها (ضرورة) لا يَحْسُن في الاختيار؛ لعدم تَمَكُّنها بكونها للمضِيِّ.

ومن الضرورة قوله:

١٣١٦ - لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْقَةَ<sup>(١)</sup>

(وقيل): بل هو (لغة) لقوم، فيطرد عندهم في الكلام (وقيل: ممنوع) لا يجوز لا في الكلام، ولا في الشعر، حكى الأقوال الثلاثة أبو حيان. واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم: إنَّ النحاة لم يفهموا لها معنى.

(قال سيبويه<sup>(٢)</sup>): هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) أي: أنها تقتضي فعلاً ماضياً، كأنه يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته.

(و) قال (المُعربون): هي حرف (امتناع لامتناع)، أي تدلّ على امتناع الشيء لامتناع غيره.

واختلف في المراد بذلك: (قيل): المراد (امتناع الأول) أي الشرط (للثاني) أي الامتناع للجواب، ذكره ابن الحاجب في «أماليه» بحثاً من عنده. ووجهه: بأن انتفاء السبب لا يَدُلُّ على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثمَّ أسبابٌ أُخَر. قال: ويدلّ على هذا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فإنها مسوقة لِتَنْفِي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أَنَّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد به فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد، سبحانه، انتهى.

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه.

لاحق الأطلال نهْدْ ذُو حُصْلٍ

وهو لعلمة الفحل في ديوانه (ص ١٣٤) ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية (٢٤٣/١) وخزانة الأدب (٢٩٨/١١، ٣٠٠) والدرر (٩٧/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٠٨) وشرح شواهد المغني (٦٦٤/٢). ولعلمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية (٥٣٩/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٤/١) وتذكرة النحاة (ص ٣٩) والجنى الداني (ص ٢٨٧) وشرح الأشموني (٥٨٤/٣) ومغني اللبيب (٢٧١/١).

ومعينة الشباب والنهار وكل شيء: أوله وأصله، ومعينة الفرس: أول جزئه والأطلال: جمع إطل وإطل، أي الخاصرة. ولاحق الأطلال: ضامر الجنين والنهد: العرس الحسن الجميل المشرف. والخصل: جمع الخصلة من الشعر، وهي اللؤاية.

(٢) انظر الكتاب (٢٢٤/٤).

وتابعه على ذلك ابن الخباز.

(وقيل عكسه) أي المراد: أنَّ جواب «لو» ممتنع لامتناع شرطه، فقولك: لو جئت لأكرمك، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء، وهذا هو الذي قرره الناس ممَّن أثبت الامتناع فيها، وهو المتبادر إلى الأفهام. واستنكر ابن هشام في «المغني» مقالة ابن الحاجب، ومَن تبعه<sup>(١)</sup>.

(ثُمَّ إِنْادَتْهَا) لذلك قيل: (نطقاً) أي بالمنطوق.

(وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل: (وشيخنا) العلامة محيي الدين (الكافيجي) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه «المغني» (فَهَمَّا) أي بالمفهوم.

قال أبو حيان: كَانَ «لو» عند سيبويه لها منطوق، ومفهوم، كما أن «أَنْ» لها منطوق ومفهوم، فإذا قلت: لو أكلت لشبعت، فعنده أَنْ الشَّبَع كان يقع لوقوع الأكل ولو قلت: إِنْ قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد. وتارة يكون المفهوم مراداً، وتارة يكون غير مراد، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم، فقالوا: إذا قلت: لو أكلت لَشَبَعْت امتنع الشَّبَع لامتناع الأكل. وسيبويه نظر إلى المنطوق فاطَّرد له في جميع موارد.

(وقيل): هي حَرْفُ امتناع لامتناع (إِنْ كان بعدها مُثْبِتَان وإِلَّا) بَأَن كان بعدها منفيَّان (لوجود) أي فحرف وجود (لوجود)، فإن كان الأول منفيّاً والثاني مُثْبِتاً فحرف وجود لامتناع، أو عكسه فحرف امتناع لوجود.

قال أبو حيان: والسَّبب في ذلك عند هذا القائل أَنَّ المنفيَّ بعد «لو» مُوجِبٌ، والموجب منفيٌّ. قال هذا: وقول مَنْ قال: حرف امتناع لامتناع يَزْجِعَان إلى معنى واحد، ألا ترى أَنَّها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لَزِم من ذلك إذا كَانَ ما بعدها موجباً أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأول، أو منفيّاً لَزِم امتناعُ نفي الثاني لامتناع نفي الأول، أو الأول منفيّاً، والثاني موجباً لَزِم امتناع وجود الثاني لامتناع نفي الأول فيكون الأول إذ ذاك موجباً، والثاني منفيّاً أو الأول موجباً، والثاني منفيّاً لَزِم امتناع نفي الثاني لامتناع وجود الأول فيكون الأول إذ ذاك منفيّاً، والثاني موجباً، فهو اختلاف عبارة.

وقد رُدَّ القولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ مَبْغُوءٌ أَفَجَرَ مَا نَفَذْتَ كَيْفَ تَقُولُ﴾ [لقمان: ٢٧]. وقول عمر: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَغْصِهِ»، لأنَّ عدم النفوذ محكومٌ به سواء وجد

(١) انظر المغني (١/٤٣٣ - ٤٣٦) حيث فُتد أقوال ابن الحاجب ومن تبعه مثل ابن الخباز وبدر الدين ابن مالك.

الشَّرْطُ أم لا، وعدمُ العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا.

(وقال) أبو علي (الشَّلَوِيُّ ابن هشام الحَضْرَاوِيُّ): إنها لا تنفي الامتناع بوجه، ولا يدلُّ على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل هي (لمجرد الرِّبْط) أي ربط الجواب بالشَّرْط دلالة على التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل ولم تدلُّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت بِلَا، إذ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها. قال الجمال بن هشام في «المغني»: وهذا الذي قاله كإنكار الضَّروريات إذ فَهْمُ الامتناع فيها كالبديهي، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَ «لَوْ فَتَلَ» قَهَمَ عَدَمَ وقوع الفعل من غير تَرَدُّد، ولهذا جاز استدراكه، فنقول: لو جاء زيد لأكرمه، لكنه لم يجر. (١)

(والمختار) في تحرير العبارة في معناها (وفقاً لابن مالك) أنها حَزَفٌ يقتضي (امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه) من غير تعرُّض لنفي التالي. قال: فقيام زيد من قولك: لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه، ويكون مستلزماً لثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرُّض لذلك. قال ابن هشام في «المغني»: وهذه أجد العبارات (٢).

(ثم ينتهي التالي) أيضاً (إن ناسب) الأول بأن لزمه عقلاً، أو شرعاً، أو عادة. (ولم يخلف المقدم غيره) في ترتب التالي عليه، كـ «لَوْ كَانَ فِيهَا عَالِمَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» [الأنبياء: ٢٢] أي السموات والأرض فسادهما أي: خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدُّد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدُّد الحاكم من التمانع في الشيء، وعدم الاتفاق عليه، ولم يخلف التعدُّد في ترتب الفساد غيره، فينتفي الفساد بانتفاء التعدُّد المفاد بلو.

(ولا) يَنْتَفِي التالي (إِنْ خَلَقَهُ) أي: الأول غيره (كقولك لو كان إنساناً لكان حيواناً) فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلاً، لأنه جزؤه (٣)، ويخلف الإنسان في ترتب الحيوان غيره كالجمار، فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه، لجواز أن يكون حماراً، كما لا يجوز أن يكون حجراً.

(ويُنتَفَى التالي) مع انتفاء الأول (إِنْ لَمْ يَنَافِ) انتفاؤه (وناسب) الأول (إِنَّمَا بِالْأُولَى نحو) نِشْمُ الْعَبْدِ صُحْبَتُ (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَقْصِه) (٤). رتب عَدَمَ العصيان على عدم

(١) لفظ ابن هشام في المغني (٤٢٣/١): «... من غير تَرَدُّد؛ ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط متغيلاً لفظاً أو معنى، تقول: لو جاني أكرمه، ولكنه لم

يجيء».

(٢) انظر المغني (٤٢٨/١).

(٣) أي الإنسان جزء الحيوان؛ فالحيوان جنس، والإنسان نوع ضمن هذا الجنس.

(٤) من قول عمر؛ وقد تقدم.

الخوف، وهو بالخوف المفاد بلَوْ أنسب، فترتب عليه أيضاً في قصده. والمعنى: أنه لا يعصي الله مطلقاً، لا مع الخوف، وهو ظاهر، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه.

(أو المساوي نحو) قوله ﷺ في بنت أم سلمة (لو لم تكن ربيتي) في حجري (ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة. رواه الشيخان<sup>(١)</sup>). رتب عدم حلها على عدم كونها ربيته (للرضاع) المناسب له شرعاً، فترتب أيضاً في قصده على كونها ربيته المفاد بلَوْ المناسب له شرعاً، كمناسبته للأول سواء لمساواة حُرْمَةِ المصاهرة لحُرْمَةِ الرضاع، والمعنى أنها لا تحل لي أصلاً، لأن بها وصفين، لو انفرد كل منهما حرمت له: كونها ربيبة، وكونها ابنة أخي الرضاع.

(أو الأذن كقولك: لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب) هو على نسق ما تقدم فيما قبله، وحُرْمَةُ الرضاع أدون<sup>(٢)</sup> من حرمة النسب.

(ويليها) أي «لو» (اسم على إضمار فعل) يفسره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم: «لو دأت سواراً لطمثني» وقول عمر: «لو غيّرَكَ قالها يا أبا عبيدة».

(و) يليها أيضاً (جزءاً ابتداءً<sup>(٣)</sup>) اختياراً، فيقال: لو زيد قائم.

وفارقت «إن» في ذلك حيث لَزِمَت الماضي. ولم تعمل (خلاً للبرية فيها) حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهراً، ولا يليها مضمراً إلا في الضرورة أو في نادر كلام. ومن الضرورة عندهم قوله:

١٣١٧ - لو غيّرَكم عَلِيٌّ الرُّيُوسُ بِخَلْبِهِ أَذَى الْجَوَارِ إِلَى بَنِي الْعَوَّامِ<sup>(٤)</sup>

وقوله:

١٣١٨ - لَوْ بَغِيَرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِيقِي<sup>(٥)</sup>

(١) رواه البخاري في النكاح باب ٢٠ و٢٥، والنفقات باب ١٦، ومسلم في الرضاع حديث ١٥ و١٦، وأبو داود في النكاح باب ٦، وابن ماجه في النكاح باب ٢٤، وأحمد في المسند (٣٠٩/٦)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) استعمل السيوطي هنا لفظة «أدون» على صيغة «أفل»؛ قال ابن منظور في اللسان (١٦٥/١٣). وقال ابن جني. في شيء أدون، ذكره في كتابه الموسوم بالمعرب، وكذلك أقل الأمرين وأدونهما، فاستعمل منه أفل؛ وهذا بعيد، لأنه ليس له فعل فتكون هذه الصيغة مبنية منه، وإنما تصاغ هذه الصيغة من الأفعال كقولك أوضعت منه وأرفعت منه.

(٣) أي حملة اسمية من مبتدأ وخبر.

(٤) البيت من الكامل، وهو لحير في ديوانه (ص ٩٩٢) وخزانة الأدب (٤٣٢/٥، ٤٣٤) والدرر (٩٨/٥)

وشرح شواهد المغني (٦٥٧/٢). ولا نسبة في اللامات (ص ١٢٨) ومغني اللبيب (٢٦٨/١)

(٥) صدر بيت من الرمل، وعجزه:



وفي التنزيل: ﴿قُلْ لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فاستدلّ به الأولون، وتأوّله المانعون، على أن الأصل: لو كنتم تملكون، فحذفت كان وانفصل الضمير.

(جوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم بلم كقوله:

١٣١٩ - فلو كان حمداً يخلدُ الناس لم يمت ولكن حمد الناس ليس بمُخلِدٍ<sup>(١)</sup>

(أو) فعل (ماضٍ مثبت، والغالب) حينئذٍ (اقتراه باللام) المقتوحة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيَوْمٍ خَيْرًا لَّاسْمِعَهُمْ وَوَلَوْ أَسْمِعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]. ومن غير الغالب: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجْلًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

(أو) ماضٍ (منفي، والغالب) خلوه من اللام نحو: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] ومن غير الغالب قوله:

١٣٢٠ - وَلَوْ تُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا<sup>(٢)</sup>

(وقد يقترن) جوابها (بإذا) نحو: «لو جئتني إذا لأكرمك» (وندر كونه تعجباً) مقروناً باللام قال:

١٣٢١ - فلو مك في يوم ولم أت عَجْزَةً يُضَعِّفْنِي فِيهَا امْرُؤٌ غَيْرُ عَاقِلٍ

كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي

وهو لمعدي بن زيد في ديوانه (ص ٩٣) والأغاني (٩٤/٢) وجمهرة اللغة (ص ٧٣١) والحيوان (١٣٨/٥، ٥٩٣) وخزانة الأدب (٥٠٨/٨، ١٥/١١، ٢٠٣) والدرر (٩٩/٥) وشرح شواهد المغني (٦٥٨/٢) والشعر والشعراء (٢٣٥/١) واللامات (ص ١٢٨) ولسان العرب (٥٨٠/٤) - عصر، ٦١/٧ - غصن، ١٧٧/١٠ - شرق) والمقاصد النحوية (٤/٤٥٤). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٦٩) وتذكرة النحلة (ص ٤٠) والجنى الداني (ص ٢٨٠) وجواهر الأدب (ص ٢٦٣) وشرح الأشموني (٦٠١/٣) وشرح التصريح (٢٥٩/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢٣) والكتاب (١٢١/٣) ومغني اللبيب (٢٦٨/١).

والشرق: الذي يفصّ بالماء ونحوه فلا يقدر على بلعه. والغصّان: صفة من النقص. والاعتصار: أن يفصّ الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، وهو أن يشربه قليلاً قليلاً ليسيفه.

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٣٦) والدرر (١٠١/٥) وشرح شواهد المغني (٦٤٢/٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢٥٦/١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولكن لا خيار مع اللبالي

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣١/٤) وخزانة الأدب (١٤٥/٤، ٨٢/١٠) والدرر (١٠١/٥) وشرح الأشموني (٦٠٤/٣) وشرح التصريح (٢٦٠/٢) وشرح شواهد المغني (٦٦٥/٢) ومغني اللبيب (٢٧١/١).

لَا تُكْرِمُ بِهَا مَنْ مَيَّنَ إِنْ لَقِيَتْهَا أَطَاعِنُ فِيهَا كُلَّ حِرْقٍ مُنَازِلٍ<sup>(١)</sup>

(و) نذر (كونه مصدراً برُبُّ أو الفاء) كقوله:

١٣٢٢ - لَوْ كَانَ قَتْلُ يَأْسَلَامٍ فَرَاخَةً<sup>(٢)</sup>

(أو قد) كقوله:

١٣٢٣ - لَوْ شِئْتَ قَدْ نَفَعَ الْفَوَازُ بَشَرِيَّةً تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً<sup>(٣)</sup>

(فإن وقع) الجواب في الظاهر (جملة اسمية فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافًا للزجاج) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فجواب لو محذوف دلالة ما بعده عليه، وتقديره: لا يُثْبِتُوا، وقوله: «لمثوبة» إلى آخره جواب قسم محذوف، تقديره: والله لمثوبة.

وقال الزجاج: بل هو جواب «لو»، واللام هي الداخلة في جوابها.

(ويحذف) جواب («لو» لدليل) وهو كثير في القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [الزبد: ٣١]. الآية، أي لكان هذا القرآن. قال أبو حيان: ويحسن حذفه في طول الكلام.

(وترد) لو (للتمني) كقولك: لو تأتيتني فتحدثني. وأكرر ذلك قوم، وقالوا: ليست قسماً برأسها، وإنما هي الشرطية أَثْبِتْتُ معنى التمني، (و) على الأول (لا جواب لها في الأصح).

قال أبو حيان: هذا ظاهر المنقول، ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ، وأبو

(١) البيتان من الطويل، وهما لعبيد الله بن الحر في الدرر (١٠١/٥)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لَكِنْ فَرِثْتُ مَخَافَةَ أَنْ أَوْسَرَ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٣) والدرر (١٠٢/٥) وشرح شواهد المعنى (٦٦٧/٢) والمعنى (٢٧٢/١).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه (ص ٤٥٣ - طبعة الصاوي، ١٣٥٣ هـ) والدرر (١٠٣/٥) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٣) ولسان العرب (٣٦١/٨ - تقع) ومغني اللبيب (٢٧٢/١) والمقاصد النحوية (٥٩١/٤). ولليد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب (٣٢/١) وليس في ديوانه. ولليد أو جرير في لسان العرب (٤٤٥/٣ - وجد). وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٥٩٦/٢) وشرح الأشموني (٨٨٥/٣) وشرح المفصل (٦٠/١٠) والمقرب (١٨٤/٢) والممتع في التصريف (١٧٧/١)، (٤٢٧/٢) والمصنف (١٨٧/١).

مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي<sup>(١)</sup> في شرح قصيدة ابن دُرَيْد<sup>(٢)</sup>، قال: والذي يظهر أنها لا بد لها من جواب، لكنه التزم حذفه لإشرباها معنى التمني، لأنه متى أمكن تقليل القواعد، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد، وإدعاء الاشتراك، لأنه يحتاج إلى وضعين، والمجاز ليس فيه إلا وضع واحد، وهو الحقيقة. انتهى.

ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في «المغني» عن ابن الصائغ وابن هشام أنهما قالوا: يحتاج إلى جواب كجواب الشرط وهو سهو.

وقولي «في الأصح» راجع إلى الأمرين معاً: ورودها للتمني، واستغناؤها عن الجواب كما تبين.

(وفيل: وترد للتقليل) نحو: «تَصَلُّتُوا ولو يَظْلَفُ مُحَرَّقٌ»<sup>(٣)</sup>.

### [لولا ولوما]

(لَوْلا، وَلَوْما حرفا امتناع لوجود) نحو: لولا زيد لأكرمك، فامتنع الإكرايم لوجود زيد.

(وإنما يليها اسم أو أن) الثقيلة - وتقدم إعرابه في باب المبتدأ - (أو أن) المخففة

(١) هو عبيد الله (وفي بعض المصادر: عبد الله) بن عمر (ولي بعض المصادر: عمرو) بن هشام الحضرمي الشيبلي، ويعرف بعبيد. مقرر، فقيه، نحوي، أديب، شاعر. ولد بقرطبة سنة ٤٨٩ هـ، وتوفي سنة ٥٥٠ هـ. من تصانيفه: الإنصاح في اختصار المصباح، شرح مقصورة ابن دريد، وكتاب في القراءة. انظر ترجمته في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٤٩٠) ونية الوعاة (ص ٣٢٠) وكشف الظنون (ص ١٧٠٩) وإيضاح المكنون (٥٤٧/٢) وهدية العارفين (١/ ٦٤٩).

(٢) «شرح مقصورة ابن دريد» للحضرمي. انظر إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي (٥٤٧/٢). ومقصورة ابن دريد (وهو أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري المتوفى سنة ٣٢١ هـ) هي قصيدة يمدح بها ابني ميكال الشاه وأخاه ويصف مسيره إلى فارس ويتشوق إلى البصرة وإخوانه بها، وأولها: إنما تري رأسي حاكباً لونه طرّة صبح تحت أذيال السجسي وعدد آياتها ٢٢٩ بيتاً. وقد عارضه فيها جماعة من الشعراء واعتنى بشرحها خلق كثيرون. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٧، ١٨٠٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٧٠/٤) عن ابن نجاد عن جدته قالت: قال رسول الله ﷺ: «ردّوا السائل ولو يظلف محرق أو محرق»، ورواه أيضاً (٤٣٥/٦) عن ابن بجيد عن جدته بهذا اللفظ، وعن عمرو بن معاذ الأنصاري قال: إن سائلاً وقف على بابهم فقالت له جدته حواء: أطعموه تمرأ، قالوا: ليس عندنا، قالت: فاسقوه سويفأ، قالوا: العجب لك نستطيع أن نطعمه ما ليس عندنا، قالت: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تردّوا السائل ولو يظلف محرق».

منها، أو الناصبة نحو: ﴿وَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانَتْ مِنَ الْمُسَجِّينَ الَّذِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤] ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَمْ يَكُنِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ آلَ اللَّهِ مُنَافِقِينَ﴾ [القصص: ٨٢]. ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا مِنَ النَّاسِ مَنَافِقِينَ﴾ [النور: ٣٣].

قال في «المغني»<sup>(١)</sup>: وتصير أن وصلتها مبتداً محذوف الخبر وجوباً، أو مبتداً لا خبر له، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في «لو».

(وجوابهما ماض مع «ما») النافية نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ لَعَلَّكُمْ أَتَّكُمُ﴾ [التور: ٢١]. (أو مثبت مع اللام) نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَفُتِنْتُمْ﴾ [النور: ١٤].

(وحذفها) أي اللام (ضرورة) خاص بالشعر. (أو قليل) في الكلام. اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرة قال بالأول، ومرة قال بالثاني، ولم يقع منه في القرآن شيء.

ومن وقوعه في الشعر قوله:

١٣٢٤ - لولا الحياء وبآقي الدين عيتكما<sup>(٢)</sup>

(ويجوز حذفه) أي جواب «لولا» للدليل، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَفُتِنْتُمْ﴾ [النور: ٢٠]. (أي لو أخذكم).

(وتردان) أي لولا ولوما للتخفيف وهو طلب بحث وإزعاج.

(و) ترد أيضاً له (هلاً، وآلاً) بالتشديد، والأربعة حيثند (بساط) أي غير مركبة كما اختاره ابن القواس في شرح الكافية، قال: لأن الأصل عدم التركيب.

(وقيل): الأربعة (مرتببات) من «لو»، و«لا»، و«لو»، و«ما»، و«هل» و«لا»، و«قلت الهاء في هلاً للهمزة. ذكره في الأربعة أبو حيان في شرح التسهيل، والشكاكي في المفتاح، وذكره في «هلاً»، و«الآ» ابن مالك في باب «الاشتغال» من شرح التسهيل وحيثند (فتخصص بفعل ولو مقدراً في الأصح) نحو: ﴿وَلَوْلَا جَعَلُوا عَلَيْهِ أَرْبَعَةً شُكْرًا﴾ [التور: ١٣]. ﴿لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَكِيَّةِ﴾ [الحجر: ٧] هلاً ضربت زيدا، ألا أكرمت عمراً. ومثال تقدير

(١) مغني اللبيب (١/٤٤٩) - طبعة دار الجليل.

(٢) ما بين حاصرتين سقط من الأصل

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

بعض ما فيكما إذ عيتما عوزي

وهو لابن مقبل في ديوانه (ص ٧٦) وفيه «ولولا الدين» مكان «وياقي الدين»، والدرر (١٠٤/٥) والشعر والشعراء (١/٤١٣) ولسان العرب (٧/١٢٠) - بعض). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٩٨) ورصف المباني (ص ٢٤٢)

الفاعل: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ [النور: ١٦].

١٣٢٥ - فهَلَّا نَفْسٌ لَبِىَ شَفِيعُهَا<sup>(١)</sup>

الآ زيدا ضربته.

وذهب بعضهم: إلى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مُستَدِلًّا بالبيت المذكور.

وَمِنْ خُلُوعِهَا مِنَ التَّوْبِيخِ: ﴿لَوْلَا لَأْتِيََنَّكَ اللَّهُ أَجَلٌ قَرِيبٌ﴾ [المنافقون: ١٠].

(وقد تفيد) أي التحضيض (لَوْ وَالْأ) بالتخفيف، ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً. ﴿أَلَا تَتُوبُونَ أَنَّ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]. ﴿أَلَا تَقْنِطُونَ قَوْمًا كَثُرُوا﴾ [الثوبة: ١٣].

(قال: وَتَرَدُّ «لولا»، و «هَلَّا» استفهامية، و «لولا» نافية) وجعل من الأول: ﴿لَوْلَا لَأْتِيََنَّكَ اللَّهُ أَجَلٌ قَرِيبٌ﴾ [المنافقون: ١٠] ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيَّ<sup>(٢)</sup> مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. ومن الثاني: ﴿قُلْ لَوْلَا كُنْتُ قَرْيَةً أَمُتَتْ﴾ [يونس: ٩٨].

قال ابن هشام: وأكثرهم لم يذكروا ذلك، والظاهر أن الأولى للعرض، والثانية مثل: ﴿لَوْلَا جَاءَكُمْ عَلَيَّوِيَارِعُوهَا شَهَادَةٌ﴾ [النور: ١٣].

والثالثة كذلك أي: فهَلَّا كانت قَرْيَةً واحدةً من القرى الْمُهْلَكَةِ تَأْتِي عَنْ الْكُفْرِ قبل مجيء العذاب، ففنعها ذلك، ويؤيده قراءة أبي: «فهَلَّا»<sup>(٣)</sup>. ويلزم من هذا المعنى التقى، لأن التوبيخ يَقْتَضِي عدم الوقوع.

(١) من الطويل، وتماهه:

وَبُنِيت لَبِى أُرْسِلَتْ بِشَفَاعَةٍ  
وَهُوَ لِلْمَجْنُونِ فِي دِيَوَانِهِ (ص ١٥٤) وَلِإِبْرَاهِيمَ الصَّوْلِيِّ فِي دِيَوَانِهِ (ص ١٨٥) وَلَابِنِ الدِّمِينَةِ فِي مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ (ص ٢٠٦). وَلِلْمَجْنُونِ أَوْ لَابِنِ الدِّمِينَةِ أَوْ لِلصَّمَةِ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَشِيرِيِّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ (٢٢١/١) وَالْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ (٤١٦/٣). وَلِأَحَدِ هَؤُلَاءِ أَوْ لِإِبْرَاهِيمَ الصَّوْلِيِّ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ (٦١/٣) وَلِلْمَجْنُونِ أَوْ لِلصَّمَةِ الْقَشِيرِيِّ فِي الدَّرَرِ (١٠٦/٥). وَلِلْمَجْنُونِ أَوْ لِغَيْرِهِ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ (٤٥٧/٤). وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَغَانِي (٣١٤/١١) وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ (١٢٩/٣) وَتَخْلِصَ الشَّوَاهِدِ (ص ٣٢٠) وَجَوَاهِرِ الْأَدَبِ (ص ٣٩٤) وَالْجَنَى الدَّلَانِي (ص ٥٠٩، ٦١٣) وَحِزَانَةِ الْأَدَبِ (٥١٣/٨)، ٢٢٩/١٠، ٢٤٥/١١، ٣١٣) وَرَصَفَ الْمَبَانِي (ص ٤٠٨) وَالزُّهْرَةَ (ص ١٩٣) وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي (٣١٦/٢) وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ (٤١/٢) وَشَرَحَ ابْنَ عَفِيلٍ (ص ٣٢٢) وَمَغْنِي اللَّيْلِبِ (٧٤/١)

(٢) تحرفت في الأصل إلى «إليه»

(٣) وهي أيضاً قراءة عبد الله بن مسعود. قاله أبو حبان في البحر المحيط (١٩٢/٥).

(وقال المالكى<sup>(١)</sup>: لم تَرَدْ «لوما» إلاَّ للتَّحْضِيضِ) نقله عنه ابن هشام في «المغني»<sup>(٢)</sup>.

### [أما]

(أما) بالفتح والتشديد (ويقال) فيها: (أيما) بإبدال ميمها الأولى ياء استقلاً للتضعيف

قال:

١٣٢٦ - رَأَتْ رَجُلًا أَيما إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ<sup>(٣)</sup>

(الأصح) أنها (حرف بسيط) وقيل: مركب مِنْ: أم، وما، (معناه: مهما يكن من شيء) فهي نائبة عن أداة الشرط، وفعل الشرط معاً بعد حذفهما. وقيل: عن فعل الشرط فقط، قاله في البسيط.

وقال أبو حيان: ما ذكر في معناه هو من حيث صلاحية التقدير، ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيث المعنى، لأن مفعوليّة الحرف مبيّنة لمفعوليّة الاسم والفعل، فتستحيل المرادفة، ولأنّ في يكن ضميراً يعود على «مهما»، وفي الجواب ضميرٌ يعود على الشرط، وذلك مُتَّصِفٌ في أما.

وقال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها، وأنت تقول: «أما علماً فعالماً»، فهو عالِمٌ ذَكَرْتُهُ، ولم تذكره، بخلاف: إنّ قام زيد قام عمرو، فقيام عمرو

(١) لعله أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي المشهور بابن عبد النور. نحوي، مقرئ، عارف بالعربية. ولد سنة ٦٣٠ هـ، وتوفي سنة ٧٠٢ هـ. من تصانيفه: رصف المياني في حروف المعاني، شرح المقرب في النحو، شرح الجمل الكبيرة للزحاجي، جره في العروض، وجزء في شواذه. انظر ترجمته في بنية الوعاة (ص ١٤٣) وطبقات القراء (٧٨/١) وكشف الظنون (ص ٩٠٨، ١٥٧٩، ١٨٠٠).

(٢) المغني (٢٥٤/١) قال. ويرده قول الشاعر:

لوما الإصاغة للوشاة لكان لسي  
صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يَنْفَسِي وَأَيما بالعشي فيخسر

وهو لعمري أبي ربيعة في ديوانه (ص ٩٤) والرواية فيه «أما» في الموضعين، ولا شاهد على هذه الرواية. والأزمية (ص ١٤٨) والأغاني (٨١/١، ٨٢، ٨٨/٩) وخزانة الأديب (٣١٥/٥، ٣٢١، ٣٦٧/١١، ٣٦٨، ٣٧٠) والدور (١٠٨/٥) وشرح شواهد المغني (ص ١٧٤) والمحتسب (٢٨٤/١) ومغني اللبيب (٥٦، ٥٥/١) والممتع في التصريف (٣٧٥/١) وبلا نسبة في تذكرة النحلة (ص ١٢٠) والجنى الداني (ص ٥٢٧) ووصف المياني (ص ٩٩) وشرح الأشموني (٦٠٨/٣) ولسان العرب (٤٧٧/١٤ - ضحا).

متوقف على قيام زيد.

وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله:

١٣٢٧ - مَنْ يَكُ ذَا بَسْتٍ فَهَذَا بَغْيِي<sup>(١)</sup>

ألا ترى أنَّ بَغْيَ موجود، كان لغيره بَغْيٌ أم لم يكن؟

(وَمِنْ ثَمَّ) أي من هنا، وهو كونها في معنى الشرط، أي من أجل ذلك (لزم الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة، وكذا دُونَ تقدير قول على الأصح) نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونُ﴾ [البقرة: ٢٦] لا جائز أن تكون الفاء للعطف، لأنَّ العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه، ولا زائدة، إذ لا يصح الاستغناء عنها، فتعين أنها فاء الجزاء.

وقال أبو حيان: هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها، لأنها لم تجيء رابطة بين جُمْلَتَيْنِ، ولا عاطفة مفرداً على مثله.

والتعليل بكونَ أمّا في معنى الشرط ليس بجيد، لأنَّ جواب: «مهما يكن من شيء» لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط، والفاء لازمة بعد أمّا، كان ما دخلت عليه صالحاً لها أم لم يكن. ألا ترى أنه يقال: مهما يكن من شيء لم أبالُ به، ويمتنع ذلك في «أمّا»، ويجب ذكر الفاء فدل على أنَّ لزوم الفاء ليس لأجل ذلك. . انتهى.

وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله:

١٣٢٨ - فَأَمَّا الْوَيْثَالُ، لَا يُقَالُ لَدَيْكُمْ<sup>(٢)</sup>

ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، وربَّ شيء يصح تبعا، ولا يصح استقلالاً. هذا قول الجمهور.

(١) تقدم بالرقم (٣٣٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنَّ سَيِّراً في عراض المواكب

وهو للمحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٤٥) وخزانة الأدب (٤٥٢/١) والدرر (١١٠/٥).  
ويلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٦) والأشياء والنظائر (١٥٣/٢) وأوضح المسالك (٢٣٤/٤)  
والجني الداني (ص ٥٢٤) وسر صناعة الإعراب (ص ٢٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٧) وشرح  
شواهد المغني (ص ١٧٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) وشرح المصطلح (١٣٤/٧، ١١٢/٩) والمنصف (١١٨/٣) ومعني اللبيب (ص ٥٦) والمقاصد النحوية (٥٧٧/١، ٤٧٤/٤) والمقتضب (٧١/٢).

وزعم بعض المتأخرين أنّ الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأنّ الجواب في الآية: «فَذُوقُوا الْعَذَابَ»، والأصل: فيقال لهم: ذُوقُوا، فحذف «القول»، وانتقلت الفاء للمقول وأنّ ما بينهما اعتراض.

(و) من أجل ذلك أيضاً (لم يَلْهَا فعلٌ) لأنها لما قدّرت بهما يكن، وجعلوا لها جواباً تعذّر إيلائها الفعل من حيث أنّ فعل الشرط لا يليه فعل إلاّ إن كان جواباً والفرص أن ما بعد الفاء جوابٌ.

(وتفيد) أمّا (التفصيل، فتكرّر غالباً) نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]. قال ابن هشام في المغني<sup>(١)</sup>: والتفصيل غالب أحوالها. قال: وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأول نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللّٰهِ وَءَخَصَّصُوا بِهِ﴾ [النساء: ١٧٥] الآية. أي: وأمّا الذين كفّروا فلهم كذا، وكذا. والثاني نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية. وأمّا غيرهم فيؤمنون به، ويكلون معناه إلى ربّهم، ويدل على ذلك: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ فِي آلِهِمْ﴾ [آل عمران: ٧] إلى آخره.

(و) تفيد (التوكيد) قال في «المغني»<sup>(٢)</sup>: وقُلْ من ذكره. قال: ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: «فائدة»: «أمّا» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصّدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أمّا زيد فذاهبٌ. وكذلك<sup>(٣)</sup> قال سيّويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهب، وهذا التفسير مُذِلٌّ<sup>(٤)</sup> بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. انتهى.

(وتُفَصِّلُ) أمّا (من الفاء) بواحد من أربعة أمور: (إما بمبتدأ) كآيات السابقة (أو خبر) نحو: أمّا في الدار فزيد. (وقيل الفصل به قليل) نقله في المغني<sup>(٥)</sup> عن الصّقّار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ لَا يَخْشَوْنَ رَبَّهُمُ﴾ [الضحى: ٩]. أو مفسراً نحو: أمّا زيداً فاضربه.

(قال سيّويه أو): جملة (شَرَطُ) نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفْرِقِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة:

(١) مغني اللبيب (١/١٠٥)

(٢) المصدر السابق، نفس الجزء والصمحة

(٣) في المغني «ولذلك»؛ وهي أنسب

(٤) في الأصل. «يدلّ»، والتصويب من المعني (١/١٠٥)

(٥) (١/١٠٦) وذكر أنه يفضل بينها وبين الفاء بواحد من ستة أمور، وهي: المبتدأ، والخبر، وجملة

الشرط، واسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، واسم كذلك معمول لمحلّوظ يفسره ما بعد الفاء، وظرف معمول لـ «أمّا» لما فيها من معنى العمل الذي نابت عنه أو للفعل المحلّوظ.



٨٨، ٨٩]. (لا بجملته تامة)؛ لأنّ هذا التقديم إنما جاز للاضطراب ليحصل الفصل بين أما والفاء، وذلك حاصل باسم واحد، فبقي الزائد على أصله من المنع؛ إذ الفاء لا يتقدّم عليها ما بعدها. قال أبو حيان: إلّا إنّ كانت للدّعاء نحو: أما زيداً رحمك الله فاضرب. .

### [عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

(مسألة): يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هنا وفاقاً كما تقدّم في قوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

(ثم قال سيويه: ما جاز عمله بعد حذف أما والفاء) عمل فيما قبل، وما لا فلا، ألا ترى أنك لو حذفت أما والفاء في الآية، وقلت: اليتيم لا تقهر لكان جائزاً بخلاف نحو: أما زيداً فأني ضارب لا يجوز، إذ لو حذفت أما والفاء لم يجوز تقدّم معمول خبر إنّ عليها، وكذا لا يجوز: أما درهماً فعندي عشرون إذ المميز (لا يعمل فيما قبله وفاقاً).

وقال المبرد: أولاً (وابن درستويه) زيادة على ذلك: (ولئن) أيضاً يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أما خاصة نحو: أما زيداً فأني ضارب، واختاره ابن مالك. قال أبو حيان: وهذا لم يردّه بسماع، ولا يقتضيه قياس صحيح. قال: وقد رجع المبرد إلى مذهب سيويه فيما حكاه ابن ولاد عنه. قال الزجاج: رجوعه مكتوبٌ عندي بخطه، فلذا لم أخكه عنه في المتن.

(و) قال (الفراء) زيادة على ذلك: (وكل ناسخ) يدخل على المبتدأ من أخوات إنّ وغيرها نحو: أما زيداً فليكني ضارب، وأما عنراً فلعلّي مكرم.

(وقيل: يختص ذلك بالظرف) والمجورور للتوسع فيه نحو: أما اليوم فأني ذاهب، وأما في الدار فلئن زيداً جالس.

(وقيل) زيادة على ذلك: (و) فعل (التعجب) إذا كان متعلّياً نحو: أما زيداً فما أظورني له، قاله الكوكبيون، وعلّوه بأن التعجب محمول على معناه، والمعنى: أما زيداً فأنا أظوره كثيراً بخلاف غير المتعلّي إذا اتصل بضمير الاسم، فلا يجوز: أما زيداً فما أحسنه، نعم، يجوز إذا لم يتصل به نحو: أما زيداً فما أحسن.

(ولا تعمل أما في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلفاً للكوفية) حيث أجازوه، لما فيها من معنى الفعل. وورد بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، ويأنه لا يحفظ من كلامهم: أما زيداً فعنده عشرون درهماً، ولا أما زيداً فقام (غير الظرف، والمجورور، والحال) فإنها تعمل فيها وفاقاً، لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل.

## الحُرُوفُ غير العَاطِفة

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فإن تلك تأتي في مبحث عطف النسق.

### [الهمزة]

(الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الإفهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه<sup>(١)</sup> من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي، ولا بمعنى قد بخلاف هل. (وَمِنْ ثَمَّ) أي من أجل أصلتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله:

١٣٢٩ - طَرَبْتُ وما شَوْقاً إلى البيضِ أَطْرَبْتُ ولا لِعِيبٍ مني ودُّو الشَّيْبِ يَلْعَبُ<sup>(٢)</sup>  
أراد: أو ذو الشيب، وسائر الأدوات لا تحذف.

(ودخلوها على النفي) كما تدخل على الإثبات نحو: ألم يقم زيد<sup>(٣)</sup>؟ وغيرها لا يدخل إلا على الإثبات خاصة.

(و) دخولها على (واو العطف وفائه، وثُمَّ) تنبيهاً على أصلتها في التصدير نحو:  
﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٩]. ﴿أَفَلَا تَسْأَلُونَ﴾ [آل عمران: ٦٥]. ﴿أَلَمْ يَلْقَا مَا وَقَعَ مَائِنْتُمْ يَوْمَ﴾ [يونس: ٥١] بخلاف غيرها من الأدوات، فلا يتقدّم العاطف بل يتأخر عنه، كما

(١) كما سيذكر بعد قليل من ورودها لطلب التصوّر نحو: أريد قائم أم عمرو؟ والتصديق نحو: أريد قائم؟ بخلاف «هل» فإنها للتصديق خاصة وبقية الأدوات للتصوّر خاصة. وترد لغير ذلك أيضاً كما ستري.

(٢) تقدم يرقم (٧٦١).

(٣) هذا مثال على دخولها على النفي.

هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [المائدة: ٩١]. ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْكُمْ﴾ [النساء: ٦٢] ﴿فَلَنْ تَهَيِّبُوا﴾ [التكوير: ٢٦]. ﴿فَأَنْتَ تَوَكُّونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَأَنْتَ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةً﴾ [النساء: ٨٨]، هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافاً للزمخشري) حيث قال: إن الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الأصلي، وإن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير، فيقدر: «امكثوا» «ولم يسيروا»، «أنجهلون فلا تعقلون».

قال أبو حيان: وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه.  
وقال ابن هشام: يُضَعِّفُهُ ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد.

(و) دخولها على (الشرط) نحو: ﴿أَفَلَيْسَ رَسَدَ فَهُمْ لِلْعَذَابِ﴾ [الأنبياء: ٣٤] بخلاف «هل»، فلا تدخل عليه. (و) على (إن) نحو: ﴿أَوَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠] بخلاف «هل» (وعدم إعادتها بعد أم) يقال: أزيد في الدار أم عمرو، وأقام زيد أم قعد ولا يجوز: أم أعمرو، ولا أم أقعد بإعادة الهمزة كما يعاد الجاز بعدها تأكيداً في نحو: أعلى زيد غضبت أم على عمرو، لأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها عليه، كما تقدم، فلم تقع بعده تأكيداً بخلاف غيرها من الأدوات، فإنها تعاد بعد «أم» نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ﴾ [الزهد: ١٦]. ﴿أَمْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدُ لَكَ﴾ [المُلْك: ٢٠]. ﴿أَمْ هَذَا الَّذِي يَزْعُمُ﴾ [المُلْك: ٢١].

(وورودها لطلب التصوّر) نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ (أوبس في الإناء أم خل؟).  
(والتصديق) نحو: أزيد قائم، وأقام زيد؟ بخلاف «هل»، فإنها للتصديق خاصة، وريقة الأدوات للتصوّر خاصة.

(و) ورودها (للسوية) نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].  
(و) الإنكار) نحو: ﴿أَفَأَصْفَكَ رِبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَالْقَدِّ مِنَ الْمَلَكِ إِذَا شَاءَ﴾ [الإسراء: ٤٠].  
﴿أَفَتَبِيتَ بِالْحَقِّ الْأَلْوَنَ﴾ [ق: ١٥] أي لم يقع ذلك، ومثله كاذب.  
(و) التوبيخ) أي: اللوم على ما وقع نحو: ﴿أَتَسْتَبْلِقُ مَا تَخْتَرُ﴾ [الصافات: ٩٥].  
(و) التقرير): أي حتمل المخاطب على الإقرار نحو: ﴿أَلَمْ تَقْرَأْ لَكَ مِذْرَقٌ﴾ [الشرح: ١]، أي شرحنا.

(و) التهكم) نحو: ﴿أَصَلَاؤُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَعْرِفَ مَا يَعْهَدُ آبَاؤُكَ﴾ [هود: ٨٧].

(و) الأمر) نحو: ﴿يَا سُلَيْمَةُ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي أُنهِمُوا.

(والتعجب) نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ لَكَ رَيْكَ كَيْفَ مَدَّ الْبَطْلُ﴾ [الفرقان: ٤٥].

(والاستبطاء) نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحديد: ١٦].

وسائر الأدوات لا تَرِدُ لشيء من ذلك.

### [الألف اللينة]

(الألف اللينة) وهي (التي لا تقبل الحركة، قال ابن جني: وهذا المسمى «لا» الذي يذكر قبل «الياء» عند عد الحروف، وأنه لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد - جيم (توصّل إلى التطق به باللام) كما توصّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام» ليتقارضا، وأن قول المعلمين: «لام ألف» خطأ، لأن كل من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط. قال: وأما قول أبي النجم:

١٣٣٠ - أقبلت من عند زياد كالخرف    نخط رجلاي بخط مختلف  
تكتبان في الطريق لام ألف<sup>(١)</sup>

فلمعله تلقاه من أفواه العامة، لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وفي حاشية الكشف<sup>(٣)</sup> للتفتازاني: كل الحروف إذا عدت صُدّر فيها الاسم بالمسمى إلا الألف فإنه لا يتأتى فيه ذلك.

(وفي أيتهما الأصل؟ قولان) قال الفراء: الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة، ترك همزتها.

وقال ابن كيسان: الألف هي الأصل. وفي حاشية الكشف للتفتازاني، قالوا: الألف

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (٩٩/١) والخصائص (٢٩٧/٣) والدرر (١١٣/٥) وسر صناعة الإعراب (ص ٦٥١) وشرح شواهد الشافية (ص ١٥٦) وشرح شواهد المغني (٧٩٠/٢) ولسان العرب (٦٢/٩) - خرف) ومعني اللبيب (٣٧٠/١). ولا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢٢٣/٢) والكتاب (٢٦٦/٣) ولسان العرب (٦٩٨/١) - كتب، ٢٨٨/٧ - خطط) والمقتضب (٢٣٧/١)، (٣٥٧/٣).

يذكر أنه شرب عند صديقه زياد، فانصرف من عنده ثملا لا يملك نفسه كما لا يملكها الخرف، وهو الذي فسد عقله لكره. ويعني بلام ألف: أنه تارة يمشي معوجا فتخط رجلاه خطأ شبيها باللام، ومرة مستقيما فتخط رجلاه خطأ شبيها بالألف.

(٢) انظر معني اللبيب (٥٩٢/١)

(٣) حاشية محمد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ، على «الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشري، وهي ملخصة من حاشية الطيبي مع زيادة تعقيد في العبارة، ولم يتمها، وصل فيها إلى سورة المتح (كشف الظنون ص ١٤٧٨).

على ضربين: لينة، ومتحركة، فاللينة تسمى ألفاً، والمتحركة تسمى همزة، والهمزة اسم مُتَحَدِّثٌ لا أَصْلِيٌّ، وإنما يذكر في التهجّي: الألف لا الهمزة. انتهى.

وهذه الجملة مُعْتَرِضَةٌ<sup>(١)</sup>، وكذا ما قبلها<sup>(٢)</sup>، وخبر المبتدأ<sup>(٣)</sup>: قولي: (وترد للإنكار) جوازاً في منتهى المنكور وفقاً بعد همزة لم تُفْصَلْ (كقولك لمن قال: لقيت عمراً: أعمراه؟ مُنْكَراً لِقَاءَ له). وشملَ المنتهى وصفه، والمعطوف عليه كقولك لمن قال: رأيت عمراً الفاضل: «أعمراً الفاضله» ولمن قال: رأيت زيداً وعمراً: أزيداً وعمراه، وذلك غير لازم، فلك أن لا تلحق وتقول: أعمراً أو عمراً الفاضل، أو زيداً وعمراً فإن وصل المتكلم ولم يَقِفْ امتنع الإلحاق نحو: أعمراً يا هذا.

وكذا إن فصلت الهمزة من المنكور نحو: أقول عمراً أو اليوم عمراً.

(وتقلب بعد ضم) واواً (وكسر) ياءً للمجانسة كقولك لِمَنْ قال: قام عمرو: أعمروه، ولمن قال: قام زيد الفاضل: أزيدُ الفاضلوه، ولمن قال: مررت بالحارث: الحارثيه.

(أو) تقلب بعد (تنوين) مُطْلَقاً (ياء) ساكنة بعد كسر التنوين، لالتقاء الساكنين، فيقال في قام زيد: أزيدنيه. وفي ضربت زيداً: أزيدنيه. وفي مررت بزيد: أزيدنيه.

(و) ترد (للتذكّر كذلك) أي كالإنكار من الاتصال بمنتهى الكلمة جوازاً كقول مَنْ أراد أن يقول: رأيت الرجلَ الفاضلَ، فنسي الفاضل، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر؛ إذ لم يُرَدْ قطع الكلام: رأيت الرجلَ. ومن أراد أن يقول: قام زيد فنسي زيداً: قاما.

وفي قلبها واواً بعد ضمة، وياء بعد كسرة للمجانسة كقول مَنْ أراد أن يقول: يقوم زيد فنسي: «زيد» يقومو<sup>(٤)</sup>، ومن أراد أن يقول: قد قام فنسي: «قام»: قدّي.

وتُقلَب بعد الساكن الصحيح أيضاً ياءً كقول مَنْ أراد أن يقول: لم يَضْرِبْ زيد، فنسي «زيد»: لم يَضْرِبْ يخالِف المعتل، فإنه يستغنى بمده عن مده التذكّر نحو: موسى.

وتفارق مده الإنكار في أنها لا تلحقها هاء السكت لأنه غير قاصد لِلْوَقْف، وإنما عَرْض له ما أوجب قطع كلامه، وهو طالب لتذكّر ما بقي بخلاف المنكر.

(و) ترد (فاصلةً بَيْنَ الهمزتين) جوازاً نحو: ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. ولا فَرْق بين كون الثانية مُحَقَّقة أو مَسْهَلة<sup>(٥)</sup>.

(١) أي قوله في المتن: «وفي أيهما الأصل؟ قولان».

(٢) أي قوله في المتن: «توصل به إلى النطق باللام».

(٣) المبتدأ هو قوله في المتن: «الألف اللينة التي لا تقبل الحركة»، والخبر قوله: «ترد للإنكار» الآتي.

(٤) في الأصل: «يقوموا» بالفتح بعد الواو، تحريف.

(٥) قريه «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر - كما قال الزمخشري - وبخفيف الثانية بين =

(و) تَرْدُ فاصلة بين (التولين) نون النسوة، ونون التوكيد نحو اضربنا، وهذه واجبة، كما سيأتي.

(و) ترد (غير ذلك) كمدّ الصوت للمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كما تقدم في محله.

### [ألا]

(ألا) يفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبيه) وتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَا لَكُمْ هُمْ الشُّكْرُ﴾ [البقرة: ١٣]. ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ مَصْرُوعًا عَرَجٌ﴾ [هود: ٨].

(وتكثر قبل النداء)، كقوله:

١٣٣١ - أَلَا يَا بَنِي آدَمَ الْكُلِّ قُلُوبِي مَعِي<sup>(١)</sup>

(ويقال) فيها: هلا بإبدال الهمزة هاء قُرئ: ﴿هَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> [النمل: ٢٥].

### [ياه التنبيه وهاؤه]

(وكهي في التنبيه) ياء كهذه الآية.

(وها) وأكثر استعمالها مع ضمير رَفْعٍ منفصل نحو: ﴿هَآآتَمَّ أَوَّلَهُ﴾ [آل عمران: ١١٩]

بين، ويتوسط ألف بينهما محققين، ويتوسطها والثانية بين بين، ويحذف حرف الاستفهام، ويحذفه وإلغاء حركته على الساكن قبله. وقد أنكر الزمخشري قلب الثانية ألفاً، قال في الكشف (٤٨/١). «هو لحن خارج عن كلام العرب غروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حذو، وحذو أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: الضالين، وغويصة [يشير إلى حديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: باهروا بالأعمال ساء]. وفيه: وغويصة أحدكم .»، والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها كهزة رأس» اهـ.

(١) صدر بيت من الطويل، وصيغته:

ياحسن من صلي وأتبعهم بهلا

ويروى المعجز:

ياحسن من صلي وأفضلهم بقلا

وهو بلا نسبة في الحيوان (٥٢٥/٣) والذئب (١١٥/٥) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٢). وقد نسبة محقق «الحيوان» إلى الأخطل نقلًا من «حياة الحيوان»، ولم أجده في ديوان الأخطل.

(٢) نسب الزمخشري هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود والأعمش؛ ونسب أيضاً إلى ابن مسعود قراءة «هلا يسجدون» بإثبات النون في «يسجدون» بمعنى: ألا تسجدون، على الخطأ (انظر الكشف: ٣٦٢/٣).

ومع اسم الإشارة: كهذا زيد، وتقع مع غيرهما كقول النابتة:

١٣٣٢ - ها إِنْ ذِي عِلْرَةٍ إِنْ لَا تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنْ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ التَّكْدِ<sup>(١)</sup>  
(ويلى «يا» غالباً أمرٌ) كالآية<sup>(٢)</sup>، وكقوله:

١٣٣٣ - أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْيَلَى<sup>(٣)</sup>

(أو ليت) نحو: ﴿يَا كَيْتَ قَوِي يَمْلُؤْ﴾ [يس: ٢٦]. (أو رُبَّ) نحو: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٤)</sup>.

وقد يليها الجملة الاسمية كقوله:

١٣٣٤ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَفْعَانٍ مِنْ جَارٍ<sup>(٥)</sup>

### [أما]

(أما) بالفتح والتخفيف (كألا) فهو حرف استفتاح وتنبية (ويكثر قبل القسم) كقوله:

١٣٣٥ - أَمَا وَالَّذِي أَتَيْكَ وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابتة اللبباني (ص ٢٨) والرواية فيه «مَا إِنْ ذِي» ولا شاهد على هذه الرواية. والجنى الداني (ص ٣٤٩) وخزانة الأدب (٤٥٩/٥) والدرر (١١٩/٥) وشرح المفصل (١١٣/٨) ولسان العرب (٥٤٥/٤) - عذر، ٤٤٥/١٥ - تا، ٤٧٥ - ها. ويلا نسبة في خزانة الأدب (١٩٤/١١، ١٩٥) وشرح الأشموني (٦٦/١، ٧٧٢/٣) وشرح شافية ابن الحاجب (١٨٠/١).  
ويروى: «قد تاه في البلد» مكان «مشارك التكد»، ويروى «تا» مكان «ذِي»، ويروى «نفقت» مكان «نفعت».

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].

(٣) تقدم بالرقم (٣٥٣).

(٤) رواء البخاري في التهجد، باب ٥ (حديث رقم ١١٢٦) عن أم سلمة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ لَيْلَةً فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفَتْنَةِ، مَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْخَزَائِنِ» مِنْ يَوْقُظُ صَوَاحِبَ الْحَجَرَاتِ؟ يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ». ويروى «فَرُبَّ كَاسِيَةٍ» كما في البخاري (العلم، باب ٤٥، حديث رقم ١١٥) ولا شاهد على هذه الرواية. وقوله: «عَارِيَةٌ بِالْجَزِّ صِفَةٌ لـ «كَاسِيَةٍ» أَوْ بِالْفَرْعِ خَيْرٌ مِنْهُ مُضْمَرٌ، أَيُّ هِيَ عَارِيَةٌ.

(٥) تقدم بالرقم (٦٧٧).

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني (٢٨١/٢٣) والدرر (١١٨/٥) وشرح أشع الهذليين (٩٥٧/٢) وشرح شواهد المغني (٦٩/١، ٢١٠) والشعر والشعراء (٥٦٧/٢) ولسان العرب (١٥٥/٢ - رمث)، ويلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٠) وجواهر الأدب (ص ٣٣٦، ٣٣٨) ووصف المباني (ص ٩٧) وشرح ديوان الحماسة للمروقي (ص ٧٣٠) وشرح المفصل (١١٤/٨) ومغني اللبيب (٥٤/١).

(وتبدل همزتها هاء وعينا) فيقال: هَمًا، وعَمًا، (وتُخلف) أي الهمزة، فيقال «ما

قال:

١٣٣٦ - ما تَرى السُّهْرَ قد أبَادَ مَعْدًا وأبَادَ السَّرَاةَ مِنْ عَذْنَانِ<sup>(١)</sup>

(أو) تحذف (الألف) في الأحوال الثلاثة فيقال: أم، وهم، وعم. لغات.

(و) تكون (بمعنى حقًا). وتُفْتَحُ بعدها آن نحو: أَمَا أَنْكَ ذَاهِبٌ وهي حيثل (اسم) مرادفٌ له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاماً تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في: يا زيد<sup>(٢)</sup> (أو مركبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى: شيء. ذلك الشيء حقٌّ، فالمعنى: أحقًا (وهي) أي «أما» حيثل (نصبٌ على الظرفية) كما انتصب حقًا على ذلك في نحو قوله:

١٣٣٧ - أَحَقًّا أَنْ جِئْرَتْنَا اسْتَقْلُوا<sup>(٣)</sup>

هذه (أقوال). قال ابن هشام<sup>(٤)</sup>: الثالث<sup>(٥)</sup> قول سيويه، وهو الصحيح.

(قال المالقي: وتَرَدُّ) أَمَا (للمعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو: أَمَا تقوم، أَمَا تقعد. قال ابن هشام<sup>(٦)</sup>: وقد يدعى في ذلك أَنَّ الهمزة للاستفهام التقريري، وما نافية.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٦١/٣) والجنى الداني (ص ٢٩٣) وفي «قحطان» مكان «عدنان»، والدرر (١١٩/٥) وشرح شذور الذهب (ص ١٧٣) ومغني اللبيب (٥٥/١).

(٢) انظر المعنى (١٠١/١ - طبعة دار الجبل)؛ ولم ينسبه السيوطي هنا إلى «المغني» كما جرت بذلك عادته.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فَتَيْتَا وَتَيْتَا فَرِيقُ

وهو للمفضل الكري في الأصمعيات (ص ٢٠٠) وفيه: «ألم تر» مكان «أحقًا» ولا شاهد على هذه الرواية، وشرح أبيات سيويه (٢٠٨/٢). وله أو لعامر بن أسحم بن علي في الدرر (١٢٠/٥)، وذكر صاحب الدرر أن اسم المفضل هو عياض بن معشر وأنه سمي مفضلًا لهذه القصيدة. وشرح شواهد المغني (١٧٠/١). ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر في تخلص الشواهد (ص ٣٥١) والمقاصد النحوية (٢٣٥/٢) وللعدي في خزائن الأدب (٢٧٧/١٠) والكتاب (١٣٦/٣) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٩١) وشرح الأشموني (٩٢/١) ولسان العرب (٣٠١/١٠ - فرق) ومغني اللبيب (٥٤/١، ٦٨).

(٤) في المغني (١٠١/١).

(٥) أي القول الثالث، وهو أنها كلمتان. الهمزة للاستفهام، و «ما» اسم بمعنى شيء. وذلك الشيء حقٌّ، فالمعنى: «أحقًا».

(٦) المغني (١٠٢/١).



ظاهر كلام ابن هشام في «المغني»: أَنَّ الاستفتاح والتثنية في «ألا» و «أما» متلازمان حيث جعل التثنية معناها، والاستفتاح مكانها، وعبارته: أن «لا» تكون للتثنية فتدلّ على تحقق ما بعدها. ويقول المُعَرِّبون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويهملون<sup>(١)</sup> معناها، وإفادتها التّحقيق من حيث تركبها من الهمزة «ولا». وهمزة الاستفهام إذا دخلت على التّثني أفادت التّحقيق<sup>(٢)</sup>. وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيّان أنهما معنيان مستقلّان. وعبارة التّسهيل<sup>(٣)</sup>: وقد يُعزَى التثنية إلى ألا، وأما، وهما للاستفتاح مطلقاً. قال أبو حيّان في شرحه في قوله: «وقد يُعزَى إشعاراً بالقلة بمعنى أنّ الأكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقاً، سواء فُهِدَ مع ذلك تنبيهٌ أم لم يُفْهِدْ. انتهى.

### [أي]

(أي) بالفتح والسكون حرفٌ (للتفسير بمفرد) نحو: عندي عَسْجَدٌ، أي: ذهب، وغضنفر، أي: أسد (فقالها) عطف (بيان) على ما قبلها (أو بدل) منه. وقيل: عطف (نسق) قاله الكوفيّون، وصاحباً «المستوفى»<sup>(٤)</sup> و «المفتاح»<sup>(٥)</sup>.

وَرَدَّ بَأَنَّا لَمْ نَرِ عَاطِفاً يَصِلُحُ لِلسَّقُوطِ دَائِماً، وَلَا عَاطِفاً مَلَازِماً لِعَظْفِ الشَّيْءِ عَلَى مُرَادِفِهِ.

(و) لتفسير (جملة) أيضاً كقوله:

١٣٣٨ - وَتَرْمِيْتِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَتَيْتِ مُذْنِبٌ<sup>(٦)</sup>

(فإن وَقَعَتْ بعد «تقول» وقيل) فعل (مسند للضمير حُكي) الضمير نحو: «تقول» اسْتَكْتَمَتْهُ الحديث، أي: سألت كتمانها يقال ذلك بضم التاء، ولو جثت بـ «إذا» مكان «أي» فتحت فقلت: إذا سَأَلْتُه لَأَن «إذا» ظرف لـ «تقول».

(١) في الأصل: «فيهملون»، والتصويب من المغني (١/١٢٣).

(٢) انظر المغني (١/١٢٣).

(٣) التسهيل (٢٤٤).

(٤) لعله: «المستوفى في النحو» لأبي سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني (كشف الظنون. ص ١٦٧٥).

(٥) «مفتاح العلوم» للسكاكي.

(٦) صدر بيت من الطويل، وصحزه:

وتقلّيتي لَكِنْ لَيْتَاكَ لَا أَقْلِي

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٣) والجنى الداني (ص ٢٣٣) وجواهر الأدب (ص ٢١٨، ٤١١)

وخزانة الأدب (١١/٢٥٥) والدرر (٤/٣١، ٥/١٢١) وشرح شواهد المغني (١/٢٣٤، ٢/٨٢٨)

وشرح المفصل (٨/١٤١) ومغني اللبيب (١/٧٦).

## [إي]

(إي) بالكسر والستكون حرف (للجواب كنعم). فيكون لتصديق المخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعيد الطالب. وتقع بعد: قام زيد، وهل قام زيد، واضرب زيداً ونحوهن، كما تقع «نعم» بفتحهم.

(و) تفارق نعم في أنها (لا تقع إلا قبل القسم) كقوله تعالى: ﴿أَحَقُّ هُوَ قُلُوبِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]. ونعم تكون مع قسم وغير قسم.

(قال ابن الحاجب و) لا تقع أيضاً إلا (بعد الاستفهام) كآلآية، وغيره لم يذكر ذلك. وأشار في «المغني» إلى تضعيفه<sup>(١)</sup>.

وإذا وليها حَزَف القسم نحو: إي والله، فلا يجوز فيها إلا إثبات الياء. (فإن حُذِفَت الواو (ووليها) لفظ (الله) جاز فيها (سكون الياء) وحيثل فيلتقي ساكنان على غير حدّهما، وهو من المستثنى من قاعدة المنع. (و) جاز أيضاً (فتحها وحذفها) لالتقاء ياء ساكنة مع لام «الله».

## [أجل]

(أجل) بسكون الّلام حرف (للجواب كنعم) فتكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر، ووعداً للطالب.

وتقع بعد نحو: قام زيد، وما قام زيد، وهل قام زيد، واضرب زيداً، ولا تضرب زيداً.

(وخصّها قوم بالخبر) دون الاستفهام والطلب، وعليه الزمخشري وابن مالك.

(و) خصّها (ابن خروف) به (في الثالب) قال: أكثر ما تكون بعده. (و) خصّها (المالقي بغير النفي والنهي) وجعلها للخبر المثبت، والطلب بغير النهي.

(و) خصّها (بعضهم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب، وقال: لا تجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من «نعم»، و«نعم» بعد الاستفهام أحسن منها.

## [بجل]

(بجل) حرف (له) أي للجواب كنعم، واسم فيل بمعنى: يكفي (و) اسم (مرادف

(١) قال: «ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم» (المغني: ١/١٣٧).

لحسب). ويقال على الأول<sup>(١)</sup>: بَجَلْنِي، وهو نادر، وعلى الثاني<sup>(٢)</sup> بَجَلِي قال:  
١٣٣٩ - أَلَا بَجَلِي سِي وَمِنْ الشَّارِبِ أَلَا بَجَل<sup>(٣)</sup>

### [بلى]

(بلى) حرف مُزْتَجَل (له) أي للجواب أصليّ الألف، (وليس أصلها بل) العاطفة بعد  
النقي في الفعل - (والألف زائدة) عليها دخلت للإيجاب.

وقيل: للإضراب (أو للتأنيث خلافاً لزمعه). استدلل قائل الأول بلزوم كون ما قبلها  
منفياً أبداً. والثاني بإمالتها وكتابتها بالياء، والقياس على تأنيث «رُبَّ» و«م»، ونحوهما بالياء.  
(وتخصص بالنقي وتثبت) سواء كان مجزّداً نحو: ﴿رَبِّمُ الْبَيْنِ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلْ﴾  
[التغابن: ٧]. أو مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقال: بلى، أو  
توبيخاً نحو: ﴿لَيْسَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلْ قَلِيلٌ مِمَّا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [القيامة: ٣، ٤] أو تقريرياً  
نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]. أجرى النقي مع التقرير مجرى النفي  
المجزّد في رده «بلى» ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نعم، كفروا، وَرَجَّهْهُ أَنْ  
«نعم» تصديق للخبر ينفي أو إيجاب. وأما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث:  
«أَنْزَحُونَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، قالوا: بلى»<sup>(٤)</sup> فهو إمّا قليل، أو مِنْ تغيير الزّواة كما  
تقرّر في غير ما موضع.

### [جل]

(جل) حرف (له) أي للجواب (كنعم). حكاه الزجاج في كتاب «الشجرة»<sup>(٥)</sup> (ويرد  
اسماً بمعنى: عظيم) قال:

(١) أي على أنه اسم فعل بمعنى «يكفي».

(٢) أي على أنه اسم مرادف لـ «حسب».

(٣) حذر بيت من الطويل، وصدّره:

أَلَا إِنِّي شَرِيتُ أَسُودَ حَالِكًا

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٧٥) وجمهرة اللغة (ص ١٢٧٥) والجنى الثاني (ص ٤٢٠) وخزانة  
الأدب (٢٤٧/٦، ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤٥) ولسان العرب (٢٢٧/٣ - سود) والمقاصد  
التحوية (٣٨١/١). ولا نسبة في وصف الجباني (ص ١٥٣) ومغني اللبيب (١١٢/١).  
(٤) رواه بهذا اللفظ ابن ماجة في الزهد، باب ٣٤ (حديث رقم ٤٢٨٣) من حديث ابن مسعود. ورواه مسلم  
في الإيمان (حديث رقم ٣٧٧، ٣٧٨) بلفظ: «قالوا: نعم»، ولا شاهد على هذه الرواية.  
(٥) لم أجد ضمن مؤلفات الزجاج كتاباً بهذا الاسم فيما رجعت إليه من المصادر. وفي إيضاح المكنون  
(٤١/٢) «الشجرة في التصريف» لابن الحمصي محمد بن إبراهيم، و«الشجرة في علم النحو» له أيضاً.

١٣٤٠ - قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا - أُمِيمٌ - أَخِي - فَإِذَا رَمَيْتُ يَصِينَنِي سَهْمِي  
وَلَكِن عَقَوْتُ لَأَعْفُونَ جَلًّا وَلَكِن سَطَوْتُ لَأَوْهَنَنَّ عَظْمِي<sup>(١)</sup>

(و) بمعنى: (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه:

١٣٤١ - أَلَا كَلَّ شَيْءٌ بِرِوَاهِ جَلَلٍ<sup>(٢)</sup>

(و) بمعنى: (أجل) قالوا: فعلت ذلك من جلك أي من أجلك وقال جميل:

١٣٤٢ - رَسِمَ دَارَ وَقَفْتُ فِي طَلَلٍ كَدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ<sup>(٣)</sup>  
قِيلَ: أراد: من أجله، وقيل: أراد من عَظْمِهِ فِي عَيْنِي.

### [جَيْر]

(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كَأَمْسٍ (والفتح) للتخفيف كَأَيْنَ، وَكَيْفَ  
حُرِفَ (له) أي للجواب (كَتَعَمَ). قال في «المعني»<sup>(٤)</sup>: لا اسم بمعنى «حقاً» فيكون مصدراً،  
ولا بمعنى «أبدأ» فيكون ظرفاً وإلا لَأَعْرِثُ، ودخل عليها «أل»، ولم تؤكد «أجل» في قوله:

١٣٤٣ - أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ رِوَاءُ أَسَافِلِهِ<sup>(٥)</sup>

وَلَا تُؤْبِلُ بِهَا «لا» فِي قَوْلِهِ:

١٣٤٤ - إِذَا تَقُولُ «لَا» ابْنَةُ الْعَجِيرِ نَصْدُقُ «لَا» إِذَا تَقُولُ جَيْرٍ<sup>(٦)</sup>

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

١٣٤٥ - وَقَالَتِ أُمَيْتُ فَقُلْتُ: جَيْرٌ<sup>(٧)</sup>

فالتنوين فيه للترنم، وهو غير مختص بالاسم. انتهى.

(١) البيتان من الكامل، وهما للمحدث بن وعلة في الدرر (١٢٣/٥) وسقط اللآلي (ص ٣٠٥، ٥٨٤)  
وشرح ديوان الحماسة للحروري (ص ٢٠٤) وشرح شواهد المعني (٦٣/١) ولسان العرب (١١٨/١١)  
- (جلل) والمؤتلف والمختلف (ص ١٩٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢٣/١٠) ولسان العرب  
(١٣/٤٥٣ - وهن) والمعني (ص ١٢٠).

(٢) عجز بيت من المقارِب، وصلوه:

يَقْتُلُ بَنِي أَسَدٍ رَبِّهِمْ

وهو في ديوان امرئ القيس (ص ٢٦١) وخزانة الأدب (٢٣/١٠) والدرر اللوامع (١٢٤/٥) وشرح  
شواهد المعني (١٣٤/١) ولسان العرب (١١٧/١١ - جلل). وبلا نسبة في معني الليب (ص ١٢٠).

(٣) تقدم بالرقم (١١٤٣).

(٤) المعني (١/٢٠٠، ٢٠١).

(٥) تقدم بالرقم (١٢٠٢).

(٦) تقدم بالرقم (١٢٠٣).

(٧) تقدم بالرقم (١٢٠٠).

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: جَيَّرَ من حروف الجواب فيها خلاف، أهي اسمٌ أو حرفٌ.

### [السين وسوف]

(السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أي تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع، وهو الاستقبال.

(قال البصريّة: وزمانه مع السين أضيق) منه (مع سوف) نظراً إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى.

والكوفيّون أنكروا ذلك. وردّه ابن مالك تبعاً منهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد، قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَزْوَاجًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]. ﴿أَوَلَيْكَ سَفَافَةٌ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]. ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤]. ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤]. وقال الشاعر:

١٣٤٦ - وما حالةٌ إلّا سَيُصْرَفُ حالُها إلى حالةٍ أخرى، وسوف تَزُولُ<sup>(١)</sup>  
وبالقياس على الماضي، فإنّ الماضي والمستقبل متقابلان، فكما أن الماضي لا يُقْصَدُ به إلّا مطلق المُضَيّ دون تعرّض لِقَرْبٍ أو بُعْدٍ فكذلك المستقبل. (قلت) وهو ممنوع، فإن الماضي أيضاً فرّقوا فيه، وقالوا: إن «قد» تقربه من الحال.

(قل: والاستمرار) ذكره بعضهم في ﴿سَيَعْلَمُونَ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، مُدْعِياً أَنَّ ذلك إنما نزل بعد قوله: ﴿مَا وَلَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار، لا بالاستقبال، قال في «المغني»<sup>(٢)</sup>: وهذا لا يعرفه التحوييون وما ذكره من أَنَّ الآية نزلت بعد قولهم [ما ولّاهم]<sup>(٣)</sup>: غير موافق عليه.

(وتخصّص سوف خلافاً للسيرافيّ بدخول اللام) نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الصّحى: ٥]، (و): بجواز (فَضْلُهَا يالْفعل مُلغًى) نحو:

١٣٤٧ - وما أَذْرِي ومِسْوَفِ إِحْصَالُ أَذْرِي<sup>(٤)</sup>

والأمران مُمتنعان في السّين، وجوّزهما السيرافيّ فيها أيضاً.

(وسوّ) بحذف الفاء (وسّي) بحذفها، وقَلْبَ الواو ياء مبالغة في التخفيف، (وسف):

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسيّة في الجي الداني (ص ٦٠) والدرر (١٢٦/٥)

(٢) مغني اللبيب (٢٣٢/١)

(٣) ما بين حاصرتين سقط من الأصل، واستدركتاه من المعنى (٢٣٢/١)

(٤) تقدم بالرقم (٥٩٩)

بحلف الوَسط (لغات) حكاها الكوفيون قال الشاعر:

١٣٤٨ - فإِنْ أَهْلِكَ قَسُو تَجِدُونَ قَفْلِي<sup>(١)</sup>

(وقيل): إِنَّ هذا الحلف بوجهه (ضرورة) خاص بالشعر ل لغة.

(وليست السنين مقطعة منها) أي من سوف، بل هي أصل برأسها (على الأصح)، لأن الأصل عدم الاقتطاع، وقيل: إنها فَرْعُهَا، ومقطعة منها، وَرَجَحَهُ ابن مالك، وَرَدَّ بأنها لو كانت فرعاً لها لسألتها في المدة، ولكانت أقل استعمالاً منها. وأجيب عن الأول بالتزامه كما تقدّم، وعن الثاني بأنَّ الفَرْع قد يفوق الأصل: كنتم، وبش فأنهما فرعاً محرّك العين، وهما أكثر استعمالاً.

### [قَدْ]

(قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري، المثبت، المجزء) مِنْ جازم وناصب، وحرف نفيس، فلا يدخل على الجامد كعسى، و«ليس»، ولا الإنشائي كنعم، وبش، ولا المنفي، ولا المُقترن بما ذكر.

(و) هي معه كالجزء، وَمِنْ تَمَّ (لا يُفصل منه شيء) فيقبح أن يقال: قد زهداً رأيت (الأ بقسم) كقوله:

١٣٤٩ - أَلَا لِدُّ قَدْ وَاللهِ أَزْطَأْتُ عَشْوَةَ<sup>(٢)</sup>

وسمع: «قد لعمرى بئ ساهراً»، و «قَدْ وَالله أحسنت».

(وتكون للتوقع) من المضارع كقوله: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقع قدومه.

ومع الماضي، قال الخليل: يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأن الجماعة منتظرون لذلك، وفي التنزيل ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَيْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] لأنها كانت تتوقع إجابة الله عز وجل لدعائها. (وقيل): لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصة، لأن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع.

(وأنكره ابن هشام) في «المعني» (مطلقاً) فقال: والذي يَظْهَرُ لي قولُ ثالث، وهو أنها لا تُفيدُ التَّوَقُّعَ أصلاً، أمّا في المضارع فلأنَّ قولك: يَقدِّمُ الغائبُ يُفيدُ التَّوَقُّعَ بدون «قد» إذ

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وإن أسلم يطب لكم المعاش

وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٥٨) والدرر (١٢٧/٥) ووصف المباني (ص ٣٩٧).

(٢) تقدم بالرقم (٩٦٤)

الظاهر من حال المُخْبِر عن مستقبل أنه متوقع له. وأما في الماضي؛ فلأنه لو صَحَّ إثبات التوقُّع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصَحَّ أن يقال في: لا رَجُلَ بالفَتْح أن «لا» للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ ونحوه، والذي بعد «لا» يُسْتَفْهِمُ عنه مِنْ جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قَدْ» متوقع، كذلك، قال: وعِبارة ابن مالك في ذلك حسنة فإنه قال: إنها تدخل على ماضي متوقع، ولم يَقُلْ: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الدخالة على المضارع البتة. وهذا هو الحق. انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: لا يتحقق التوقع في «قَدْ» مع دخوله على الماضي، لأنه لا يتوقع إلا المنتظر، وهذا قد وقع. والذي تَلَقَّفناه من أفواه الشيوخ بالاندلس أنها حرف تحقيق إذا دَخَلَتْ على الماضي وحزف توقع إذا دخلت على المستقبل إلا أن عُنِيَ بالتوقع أنه كان متوقِعاً، ثم صار ماضياً.

(و) تكون (لتقريب الماضي من الحال) تقول: قام زيد؛ فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام اختصت بالقريب.

(والتقليل مع المضارع) نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل.

(والتحقيق معهما) مثاله مع الماضي: «قَدْ أَظْهَرَ زَنْكُهَا» [الشَّمْس: ٩] ومع المضارع: «قَدْ يَسْلُمُ مَا أَنتَ عَلَيْهِ» [التَّوْر: ٦٤].

(قال سيويه: والتكثير<sup>(٢)</sup>) كقوله:

١٣٥٠ - قد أَثْرَكَ الْوَزْنَ مُضْفَرّاً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْرَابَهُ مُجِثٌ بِفِرْصَادٍ<sup>(٣)</sup>

(و) قال (ابن سيدة: والنهي و) حكى: «قد كنت في خير فتعرفه» بنصب «تعرف»،

(١) انظر المغني (٢٩٣/١)، (٢٩٤).

(٢) الذي قاله سيويه في الكتاب (٢٢٤/٤): «وتكون قد بمنزلة ربما؛ وقال الشاعر الهذلي: ثم أورد البيت الشاهد.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ٦٤) وخزانة الأدب (١١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠) وشرح أبيات سيويه (٣٦٨/٢). ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر (١٢٨/٥) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٤) وللهذلي بدون تحليل في الأرية (ص ٢١٢) والجنى الداني (ص ٢٥٩) وشرح المفصل (٨/١٤٧) والكتاب (٤/٢٢٤) ولسان العرب (٣/٣٤٧ - قد) ومغني اللبيب (ص ١٧٤). ويلا نسبة في تذكرة النخاعة (ص ٧٦) ورصف المبانى (ص ٣٩٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٠) ولسان العرب (١٣/١٧ - أسن) والمقتضب (٤٣/١).

والقرن: الكفء والتظير في الشجاعة. ومضفراً أنامله: أي ميتاً، وخصّ الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع وفيها أظهر. ومجث: من المجّ، وهو رمي السائل وصبّه، وأصل المجّ من القم. والفِرْصَاد: التوت.

وأشار إليه في التسهيل بقوله: وربما نفي بقء، فنصب الجواب.

قال ابن هشام<sup>(١)</sup>: ومحلّه<sup>(٢)</sup> عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكلوب: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى، قال: وإن كانا إنما حكمنا بالتثني لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله:

١٣٥١ - وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَمْسَرْحَا<sup>(٣)</sup>

وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَكْمَعُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] بالنصب<sup>(٤)</sup>.

### [كل]

(كل اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المُنْكَر) نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، (والمعرف المجموع) نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيَةٌ﴾ [مريم: ٩٥]. (وأجزاء المفرد المعرف) نحو: كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ.

(وتقع توكيداً وسيأتي) في مبحث التأكيد في الكتاب الخامس.

(ونعتاً دالاً على الكمال) لنكرة أو مَعْرِفَة (تتضاف حتماً لظاهر مائله لفظاً ومعنى)، نحو: أطعمنا شاة كل شاة وقوله:

١٣٥٢ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دَمَؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ<sup>(٥)</sup>  
(قبل: أو معنى فقط. وتالية للموامل<sup>(٦)</sup>)، فتتضاف للظاهر) نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ يَمَآ كَسَبَتْ رَؤِيَّتَهُ﴾ [المذثر: ٢٨].

(أو ضمير محذوف<sup>(٧)</sup>) نحو: ﴿صَلَّاهُنَّ﴾ [الأنعام: ٨٤]، أي كلهم.

(١) في المنهني (١/٢٩٨).

(٢) في المنهني: «ومحمله».

(٣) تقدم بالرقم (١٠٢٢).

(٤) هي قراءة عيسى بن عمر انظر البحر المحيط (٦/٢٨٠) وصتف الزمخشري هذه القراءة في الكشف (١٠٨/٣) وقال: وهو في ضعف قوله.

سَأَتُرْكُ مَنْزِلِي لِسِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَمْسَرْحَا

(٥) تقدم بالرقم (٩٣).

(٦) أي ألا تكون تاسعة بل تالية للموامل، كما في المنهني (١/٣٢٧).

(٧) أي تتضاف إلى ضمير محذوف، كما في المعني (١/٣٢٨) وقال: «وفي تذكرة أبي الفتح أن تقديم «كل» في قوله تعالى ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ أحسن من تأخيرها، لأن التقدير: كلهم، فلو أخرت لبشرت العامل مع =



(فإن أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالباً) نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. فيمن رفع كَلَهُ<sup>(١)</sup>، ﴿وَكُلُّهُمْ رَافِعٌ﴾ [مريم: ٩٥].

ومن القليل قوله:

١٣٥٣ - يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دَلَاؤُهُمْ فَيُضَدُّ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَائِلٌ<sup>(٢)</sup>

(وقيل: دائماً) ثُمَّ إِنَّ أُضِيفَتْ لمعرفة رُوعِي فِي ضَمِيرِهَا الْمَعْنَى (أَو اللَّفْظُ)، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا عَلَى الرَّحْمَنِ عِبَادٌ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَنَّا وَكُلُّهُمْ رَافِعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَرَنًا﴾ [مريم: ٩٣، ٩٤، ٩٥].

(وأوجبه) أي مراعاة اللفظ (ابن هشام) فقال في المغني<sup>(٣)</sup>: والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ رَافِعٌ﴾ [مريم: ٩٥] ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُورٌ﴾ ﴿كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، [وقوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتَقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا»]<sup>(٥)</sup> و «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»<sup>(٦)</sup>، و «كُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ»، وأما الآية الأولى فجملة: «لَقَدْ أَحْصَاهُمْ» أجيب بها القسم، وليست خبراً عن «كُلِّ» وضميرها راجع لـ «مَنْ» لَا لِكُلِّ.

= أنها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره، فلما قُدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

(١) نسبها أبو حيان في البحر المحيط إلى أبي عمرو، وقال (٣/٩٥، ٩٦): «على أنه مبتدأ، ويجوز أن يعرب توكيداً للأمر على الموضع على مله من يجيز ذلك، وهو الجرمي والزجاج والفراء، قال ابن عطية: ورجح الناس قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أملك بلفظة كل انتهى. ولا ترجيح إذ كل من القراءتين متواتر والابتداء بكل كثير في لسان العرب».

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٥٠٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٧٥). وبلا نسبة في الدرر (٥/١٣٢) وشرح شولعد المغني (٢/٥٢١) والمغني (١/١٩٥).

(٣) مغني اللبيب (١/٣٣٤).

(٤) حديث قديمي رواه مسلم في البر والصلة والآداب (حديث رقم ٥٥) وأحمد في المسند (٥/١٦١).

(٥) رواه مسلم في الطهارة (حديث ١) عن أبي مالك الأشعري، وتماه «الطهور شرط الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملأن - أو تملأ - ما بين السموات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك؛ كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها».

(٦) جزء من حديث رواه البخاري في الجمعة باب ١١، والاستقراض باب ٢٠، والوصايا باب ٩، والنكاح باب ٨١، والأحكام باب ١، ومسلم في الإمارة حديث ٢٠، وأحمد في المسند (٢/١١١).

(٧) ما بين حاصرتين من المغني (١/٣٣٤).

(أَوْ) أَضِيفَتْ إِلَى تَكْرَرِ (فَالْتَمِثَا) أَيِ الْأَقْوَالِ (وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَفَاقًا لَهُ) أَيِ لَا بِنِ هِشَامِ (إِنْ) نُسِبَ الْحُكْمُ لِكُلِّ فَرْذٍ فَالْلَفْظُ نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيْفَانٌ<sup>(١)</sup>. (أَوْ) نُسِبَ (لِلْمَجْمُوعِ) فَالْمَعْنَى نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمُونَ، أَيِ مَجْمُوعِ الرِّجَالِ.

وَأَزَلَّ الْأَقْوَالِ وَعَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ وَجُوبُ مِرَاعَةِ الْمَعْنَى مُطْلَقًا، فَلِذَلِكَ جَاءَ الضَّمِيرُ مُفْرَدًا مَذْكَرًا فِي نَحْوِ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَلُوهُ فِي الرَّئِيسِ﴾ [القمر: ٥٢]، وَمُفْرَدًا مَوْثَلًا نَحْوُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ يَمَّا كَبَتَ رَهْنَةً﴾ [المدثر: ٣٨]. وَمُثْنَى فِي نَحْوِ:

١٣٥٤ - وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقِنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ<sup>(٢)</sup>  
وَمَجْمُوعًا مَذْكَرًا فِي نَحْوِ: ﴿كُلُّ حَزْبٍ يَمَّا لَدَيْهِمْ فَيُحَوِّنُ﴾ [الروم: ٣٢]، وَمَجْمُوعًا مَوْثَلًا فِي نَحْوِ:

١٣٥٥ - وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سَوَى فُرْقَةٍ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخَطْبِ<sup>(٣)</sup>  
وَالثَّانِي: وَعَلَيْهِ أَبُو حَيَّانٍ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ مُطْلَقًا قَوْلُهُ:

١٣٥٦ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثُرَّةٌ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالذَّرْهِمِ<sup>(٤)</sup>  
فَقَالَ: تَرَكْنَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: تَرَكْتُ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَقَائِمُونَ.

(أَوْ قَطَعْتَ) عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا (فَجَوَّزَهَا) أَيِ: مِرَاعَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى (أَبُو حَيَّانٍ) مِثَالُ اللَّفْظِ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَسْمَلُ عَلَى شَاكِرِيهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]. وَمِثَالُ الْمَعْنَى: ﴿وَكُلٌّ كَاثِرٌ طَائِلِيْنَ﴾ [الأنفال: ٥٤].

(١) لَفْظُ ابْنِ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ (٣٣٢/١): «وَأَنَّ الْمِضَافَةَ إِلَى الْمَفْرُودِ إِنْ أُريدَ نِسْبَةُ الْحُكْمِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَحَبِّ الْإِفْرَادِ، نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ يَشْبِعُهُ رَغِيْفٌ».

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيَوَانِهِ (٣٢٩/٢) وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ (٥٧٢/٧)، ٥٧٣، ٥٧٩ (وَالدَّرَجُ (١٣٢/٥) وَالْمَغْنِيُّ (١٩٦/١) وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: «فَوَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ لَفْظًا وَمَعْنَى»، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ (٥٣٦/٢) وَلِسَانُ الْعَرَبِ (٤٢٤/٥) - يَدِي).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ، وَهُوَ لِقَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ فِي دِيَوَانِهِ (ص ٦٦) وَالدَّرَجُ (١٣٦/٥) وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ (ص ٥٣٨) وَمَجَالِسَ ثَعْلَبٍ (ص ٢٨٦). وَيَلَا نِسْبَةً فِي مَغْنِيِّ اللَّيْلِيِّ (ص ١٩٧).

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ مِنْ مَعْلَقَةِ عَتَرَةَ فِي دِيَوَانِهِ (ص ١٩٦) وَجُمْهُرَةُ اللَّغَةِ (ص ٨٢، ٩٧) وَالْحَيَوَانُ (٣١٢/٣) وَالدَّرَجُ (١٣٦/٥) وَسَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ (١٨١/١) وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ (١/٤٨٠، ٥٤١/٢) وَلِسَانُ الْعَرَبِ (١٠١/٤) - ثَرَرٌ، ١٨٢ - حَرَرٌ، ٣٩/١٠ - حَلَقٌ وَالْمَغْنِيُّ (١٩٨/١) وَالْمِقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ (٣/٣٨٠). وَيَلَا نِسْبَةً فِي جُمْهُرَةِ اللَّغَةِ (ص ٤٢٥) وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي (٢/٣١٠).

وَالْعَيْنُ: مَصَبُّ الْمَاءِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ السَّحَابَ. وَالثَّرَّةُ: الْغَزِيرَةُ الْمَاءِ. وَالْحَدِيقَةُ: الْبِسْتَانُ مِنَ النَّخْلِ، أَوْ الْقِطْعَةُ مِنَ النَّخْلِ

(وقال ابن هشام) في «المغني»<sup>(١)</sup> : الصواب أنه (إن قَدَرَ) المنوي (مفرداً نكرة واجب الأفراد) كما لو صرح بالمفرد (أو) قَدَرَ (جمعاً معزفاً، فالجمع) واجب، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الأفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو: ﴿كُلُّ كَلْبٍ يَسْلُ عَلَى شَاكِرِيهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كُلُّ ءَامَنٍ يَأْقُو﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿كُلُّ قَدَحٍ مَّ صَلَاتِهِ وَتَسْبِيحِهِ﴾ [النور: ٤١]، والثاني: نحو: ﴿كُلُّ لَمَقَيْنُونٍ﴾ [البقرة: ١١٦]. ﴿كُلُّ فِي فَلَانٍ يَسْبُحُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَاخِرَةٍ﴾ [النمل: ٨٧].

قال البيهقيون: (إذا وقعت) كُلٌّ (في حيز النفي توجهه) النفي (إلى الشمول) خاصة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعل لبعض الأفراد) كقولك: ما جاء كل القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكل الدراهم آخذ، وقوله:

١٣٥٧ - مَا كُلُّ رَأْيٍ الْفَتَى يَذْصُو إِلَى رَشْدٍ<sup>(٢)</sup>

(أو وقع النفي) في (حيزها توجهه إلى كُلٍّ فرد نحو قوله ﷻ) لما قال له ذو اليمين: أنسيت أم قصرت الصلاة؟: (كُلٌّ ذلك لم يكن)<sup>(٣)</sup>.

### [كلما]

(كلما ظرف يقتضي التكرار مركب من: «كُلٌّ» و «ما» المصدرية أو النكرة) التي بمعنى وقت، ومن هنا جاءت الظرفية كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دُزِقُوا مِنْهَا بَيْنَ نَسْرَةٍ دُزِقُوا فَالَوْ هَذَا الْقَرْيُ دُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥] فلما أن يكون الأصل: كُلٌّ دُزِقَ، ثم عُبِّرَ عن معنى المصدر بما والفعل، ثم أنبأ عن الزمان، أي كُلٌّ وقت رزق، كما أنبأ عنه المصدر الصريح في «جنتك خفوق النجم»، أو يكون التقدير: كُلٌّ وقت دُزِقُوا فيه، فحلف العائد، ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقت.

(وناصبة) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل: «قالوا» في الآية.

(قال أبو حيّان): ولا يكون تاليه وجوابه إلا فعلاً ماضياً.

(١) مغني اللبيب (١/ ٣٣٥).

(٢) شطربيت من السبيل لم أهد إلى قائله ولا إلى تتمته، وهو في مغني اللبيب (١/ ٢٠٠).

(٣) الحديث رواه البخاري في الصلاة باب ٨٨، والأذان باب ٦٩، والسهو باب ٤٥، والأدب باب ٤٥، والأيمان باب ١٥، والآحاد باب ١. ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة حديث ٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٢. وأبو داود في الصلاة باب ١٨٩. والترمذي في الصلاة باب ١٧٥. والنسائي في السهو باب ٢٢. وابن ماجه في الإقامة باب ١٣٤. والدارمي في الصلاة باب ١٧٥. ومالك في التذاه حديث ٥٨ و٥٩ و٦٠. وأحمد في المسند (٧٧/ ٢)، ٢٣٥، ٤٢٣، ٤٦٠.

## [كلاً]

(كلاً: الأكثر) على أنها (بسيطة) وقال ثعلب: هي مركبة من كاف التشبيه، ولا النافية، قال: وإنما شددت لاشها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل.

(و) الأكثر على (أنها حرف رذع وزجر) لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كلاً» في سورة فاحكم بأنها مكّية، لأن فيها معنى التهديد، والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتو كان بها.

(وزاد) لها (قوم) لما رأوا أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها معنى (ثانياً) يصح عليها أن يُوقف دونها، ويُتبدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائي) قال: تكون (بمعنى حقاً) أيضاً. (وزعمها مكّي اسماً حيث لا كمرادفها)، ولأنها تنوّن في قراءة بعضهم<sup>(١)</sup>: ﴿كَلَّا مَسْكُورُونَ يَبْتَاعُونَ﴾ [مريم: ٨٢].

وغيره قال: اشترك اللفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليل، ومخالف للأصل، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها. وخرّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيّد في رؤوس الآي، ثم إنه وصل بينة الوقف.

(وأبو حاتم) قال: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية، قال أبو حيان: ولم يتقدمه إلى ذلك أحد، ووافقه على ذلك الزجاج وغيره.

(والنضر) بن شَمِيل<sup>(٢)</sup> قال: تكون بمعنى: إي، فتكون حرف تصديق، وتستعمل مع القسم، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَرَى﴾ [المدثر: ٣٢]، فقال: معناه: إي والقمر.

قال ابن هشام<sup>(٣)</sup>: وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنضر. لأنه أكثر

(١) وهو أبو نهيك، كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٢٠٢/٦).

(٢) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم بن عبدة بن زهير التميمي المازني البصري أديب، نحوي، لغوي، شاعر، أخباري، محدث، فقيه ولد بمرور سنة ١٢٢ هـ، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل بن أحمد، وأقام بالبادية زمناً طويلاً فأخذ عن فصحاء العرب، وعاد إلى مرور فولي قضاءها، واتصل بالمأمون العباسي فأكرمه وقربه. وتوفي بمرور سنة ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة النصفات في اللغة، غريب الحديث، الشمس والقمر، كتاب الطير، والمدخل إلى كتاب العين للخليل انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٣٨/١٩) وبغية الوعاة (ص ٤٠٤) ووفيات الأعيان (٢١٢/٢) وهدية العارفين (٤٩٥/٢)

(٣) في المعني (١/٣٢٠، ٣٢١)

أطراداً، فإن قول النضر لا يتأتى في قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وقوله: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]، لأنها لو كانت فيهما بمعنى: إي لكانت للوعد بالزجوع، وللتصديق بالإدراك، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّا إِنْ يَكْتُمِ الْأَنْبِيَاءُ﴾ [المطففين: ١٨]. لأن إِنْ تكسر بعد الّا الاستفتاحية. ولا تكسر بعد حقاً، ولا بعد ما كان بمعناها.

قال أبو حيان: ذهب الفراء، وأبو عبد الرحمن اليزيدي<sup>(١)</sup>، ومحمد بن سعدان: إلى أنَّ كَلَّا بمنزلة سوف. قال: وهذا مذهب ضريب.

### [كم]

(كم) على وجهين: (خبرية بمعنى: كثير، واستفهامية بمعنى: أي عدو، لا لقلة، ولا كثرة، ولا هي حرف ولا مركبة خلافاً لزاعمي ذلك) بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره، والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها، وعود الضمير عليها.

وذهب بعضهم فيما حكاه صاحب البسيط: إلى أنَّ الخبرية حرف للتكثير في مقابلة «رُبَّ» الدالة على التقليل.

وذهب الكسائي والفراء: إلى أنَّ «كم» بوجهيها مركبة من «كاف» التشبيه و«ما» الاستفهامية، وحذفت ألفها، كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو: يَمْ؟ وَلَمْ؟ وَعَمَّ؟ وكثر الاستعمال لها، فأسكنت، وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديهما، كما قاله النحويون في لولا، وهالاً.

وزعم بعضهم على أنَّ الاستفهامية للتكثير.

(وتقع) كَمْ في حالتها (مبتدأ) قال بعضهم: وجاز الابتداء بالخبرية، وإن كانت نكرة مجهولة ختلاً على الاستفهامية. (فيقبح الإخيار عنها بمعرفة، وظرف، ويمنع بمؤقت). وإنما يحسن بنكرة نحو: كم رجل قام، أو زارك، وكم غلاماً دخل في ملكك؟

(و) تقع (معمول ناسخ يعمل فيما قبله) ككان، وظن، نحو: كم كان مالك؟ وكم ظننت إختوتك؟ بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله ك«ما» وإن وأخواتها.

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك العدوي البغدادي المعروف باليزيدي. نحوي، لغوي، مفرى. توفي سنة ٢٣٧ هـ. من آثاره: إقامة اللسان على المتنطق، غريب القرآن، الوقت والابتداء، ومختصر في النحو. انظر ترجمته في هدية العارفين (١/٤٤٠).

(و) تقع (خبراً) للمبتدأ نحو: كم دراهمك؟ أو لـ «كان» نحو كم كان غلمان قومك؟. (ومفعولاً به) نحو: كم غلاماً اشتريت؟. (ومجرورة بحرف تعلق بتاليها) نحو: بكم درهماً اشتريت ثوبك، وبكم جارية عتقت؟. (ومضافة قبل: إن كان) ذلك المضاف (معمولاً له) أي لتاليها نحو: غلام كم رجل ضربت، ورقبة كم أسير فككت، فإن غلاماً معمول لضربت، ورقبة معمول لفككت، بخلاف: غلام كم رجل قام أو أذاك، غلام كم رجل دخل في ملكك.

قال أبو حيان: وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا، ولا أراه، بل أرى جواز الصورتين الأخيرتين.

ولا فرق بين «كم» والمضاف إليها، فكما أن «كم» تقع مبتدأة في: كم رجل قام، أو أذاك، وفي: كم غلاماً دخل في ملكك، فكذلك ما أضيف إليها.

(وظرفاً) نحو: كم ميلاً سرت وكم يوماً صمت.

(ومصدرًا) نحو: كم ضربت ضربت زيدا.

(قبل: ومفعولاً له) نحو: لكم إكراماً لك وصلّت. قاله ابن هشام الحضراوي. قال: ولا بُدّ من حرف العلة، لأنه لا يحذف إلا في لفظ المصدر، قال أبو حيان: ولا نعلم أحداً نصّ على جواز ذلك غيره. (وقد توقف أبو عبد الله السوسى (الرهمي) من ناحية تونس في إجازة ذلك.

(ولا) تقع مفعولاً (معه)، لأنه لا يتقدّم.

(وجواب) كم (الاستفهامية يجوز رفعه) وإن اختلف محلّ كم من التّصّب، والرفع، والجرّ (والأولى) فيه (مراعاة محلّها)، فيجري على حسبه، إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب وإن جرّاً فجرّ، مثال ذلك: كم عبداً دخل في ملكك وكم عبداً اشتريت، وبكم عبداً استعنت، فجواب هذه كلها على الأول<sup>(١)</sup>: أن تقول: عشرون عبداً، وعلى الثاني<sup>(٢)</sup> أن تقول في المثال الأول: عشرون. وفي الثاني: عشرين، وفي الثالث: بعشرين.

### [كأين]

(كأين) اسم (ككم) في المعنى (مرتب من كاف التشبيه و) أي الاستفهامية المنوّنة، وحكيّت. ولهذا جاز الوقف عليها بالتّون، لأنّ التّونين لما دخل في التركيب أشبه التّون

(١) أي جواز الرفع.

(٢) أي مراعاة المحلّ.

الأصلية ولهذا رسم في المصحف نوناً. ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل<sup>(١)</sup>، وهو: الحذف في الوقف.

(وقيل): الكاف فيها هي (الزائدة). قال ابن عصفور: ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيه قال: وهي مع ذلك لازمة كلزوم «ماء الزائدة في «لا سيما»، وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجر الزوائد، وأي مجرور بها.

وقيل: هي اسم بسيط واختاره أبو حيان، قال: ويدلّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية.

(وفادتها للاستفهام نادر). والغالب وقوعها خبرية بمعنى: كثير نحو: ﴿وَكَايْنِ تَنْ دَاكِرْ لَا تَحْمِلْ رِزْقَهَا اللَّهُ رِزْقُهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠].

ومثالها استفهامية قولك: بكأين تبيع هذا الثوب، كذا مثله ابن عصفور، ومثله ابن مالك بقول أبي لابن مسعود: كأيّن تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثاً وسبعين.

(ومن ثمّ) أي من أجل أنّ وفادتها للاستفهام نادرٌ (أنكره الجمهور) فقالوا: لا تقع استفهامية البتّة.

(وتلزم الصلور فلا تجزّ خلافاً لابن فُتَيْبَة وابن عُصْفُور) حيث ذكرا أنّها يدخل عليها حرف الجرّ في المثال السابق.

قال أبو حيان: ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع، ولا ينبغي القياس على «كم» الخبرية، لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم، ولا يُحفظ من كلامهم.

(ولا يخبر عنها) إذا وقعت مبتدأ (إلاّ بجملّة فعلية) مصدرّة يماض أو مضارع نحو: ﴿وَكَايْنِ تَنْ لُجِي قُتِلَ﴾<sup>(٢)</sup> [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَايْنِ مِّنْ مَا يَوْفِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ١٠٥].

قال أبو حيان: قد استقرأت ما وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلاّ كذلك، ولم أفتّ على كونه اسماً مفرداً ولا جملة اسمية، ولا فعلية مصدرّة بمستقبل ولا ظرفاً ولا مجروراً، فينبغي ألاّ يقدم على شيء من ذلك إلاّ بسماع من العرب.

قال: والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر، أو الظرف، أو خبر كان، كما كان ذلك في «كم»، وفي البسيط أنّها تكون مبتدأ، وخبراً ومفعولاً.

(١) وقف عليها أبو عمرو وسورة بن المبارك عن الكسائي بياد دون نون، ووقف الجمهور على النون اتباعاً للرسم قاله أبو حيان (البحر المحيط: ٧٧/٣).

(٢) قرأ الحريريان وأبو عمرو «قُتِلَ» مبيّناً للمفعول، وتنادة كذلك إلا أنه شدّد التاء؛ وباقي السبعة «قاتل» بألف فعلاً ماضياً (تفسير البحر المحيط: ٧٨/٣).

(ويقال) فيها (كائن) بالمذ بوزن اسم الفاعل من كان، ساكنة النون<sup>(١)</sup>، وبذلك قرأ ابن كثير؛ وقال الشاعر:

١٣٥٨ - وكائن بالأباض من صديق يراني لو أصبْتُ هو المُصاب<sup>(٢)</sup>  
(وكنن) بالقصر بوزن عَم (وَكَاي) بوزن رمي، وبه قرأ ابن مُحَيِّص (وكنى) بتقديم الياء على الهمزة. قال أبو حيان: وهذه اللغات الثلاث نقلها التحويون، ولم يشدوا فيها شعراً فيما علمت<sup>(٣)</sup>.

### [كذا]

(كذا اسم مركب) من «كاف» التشبيه، و«ذا» اسم إشارة، وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية، (لكن) يفارقها في أنها (ليس لها الصّدر). تقول: قبضت كذا، وكذا دزهماً، (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالمطف) عليها كالمثال. (وأوجه ابن خروف) فقال: إنهم لم يقولوا: كذا درهماً، ولا كذا درهماً، وذكر ابن مالك: أنه مسموع، ولكنه قليل.

(وتتصرف) بوجه الإعراب، فتكون في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جرّ بالإضافة والحرف ولا تقتصر على إعراب خاص.

(ولا تُتبع) بتابع، لا ينعت، ولا عطف بيان، لا تأكيد، ولا بدل. (ولا محلّ لكافها) من الإعراب فلا تعلق بشيء، لأن التركيب أخرجها عن ذلك. ومن التحوين مَنْ حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسماً مبتدأ كمثل.

(ونالها): هي (زائدة) لازمة، فراراً من التركيب، إذ لا معنى للتشبيه فيها، وذا مجرورة بها، كما في «كائن» سواء، وقائل ذلك فيهما واحد، وهو ابن عصفور.

### [لا]

(لا) حرف (للجواب، نقيض نعم) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً تقول: أجاك

(١) قال أبو حيان: «وهي أكثر استعمالاً في لسان العرب وأشعارها» (البحر المحيط: ٧٧/٣)

(٢) تقدم بالرقم (١٨٩).

(٣) وذكر أبو حيان في البحر المحيط (٧٨/٣) أيضاً. «وكائن» على مثال «كعين» وهي قراءة ابن محيصن والأشهب العقيلي. وقرأ بعض القراء من الشواد: «كئين» وهو مقلوب قراءة ابن محيصن. وقرأ ابن محيصن أيضاً فيما حكاه الداني: «كإن» على مثال كج. وقرأ الحسن. «كي» بكاف بعلها ياء مكسورة



زيد؟ فيقال: لا، والأصل: لا لم يجيء.

### [نَعَمْ]

(نَعَمْ) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة لكِنانة، وبها قرأ الكسائي. (و) كسر (نوفها) مع كسر العين اتباعاً لغة لبعضهم، حكاها في المغني<sup>(١)</sup>. (وإبدالها) أي العين (حاء) فيقال: نَعَمْ (لغة) حكاها الثَّضَر بن شُميل. وفي المغني أنَّ ابن مسعود قرأ بها، قال أبو حَيَّان: لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين؛ لأنها أقرب إلى حروف الفم.

حرف (للجواب تصديقاً لمخبر) كقولك لمن قال: قام زيد، أو ما قام زيد: نعم. (وإعلاماً لمُستخبر) كقولك لمن قال: هل جاء زيد؟ نعم. وفي التنزيل: ﴿فَهَلْ يَجِدُكُمْ تَأْوِعَةً رُكُومًا حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، (ووعداً لطلب) كقولك لِمَنْ قال: اضرب زيدا: نعم، وكذا لمن قال: لا تضرب زيدا، وهَلَّا تَقْعَلْ.

(وتكون بعد إيجاب) نحو: قام زيد، فيقال: نعم.

(و) بعد (نَعْي) نحو: ما قام زيد، فيقال: نعم. (و) بعد (سؤال عنهما) نحو: أكان كذا، وأما قام زيد، فيقال: نعم، فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت، وفي المنفي، والسؤال عنه تصديق في النفي.

(قيل: وترد للتذكير) بما بعدها، وذلك إذا وقعت صدىً لجملة بعدها كقولك: نعم، هذه أطلالهم. قال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر. وقال أبو حَيَّان: هي فيه تصديق لما بَعْدَها، وقَدِّمت، قال: والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها.

### [هَلْ]

(هَلْ، ويُقال فيها: (أَل) بإبدال هائها همزة (لطلب التصديق) نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ (وبياقي الأدوات للتصوّر) نحو: مَنْ جاءك؟ متى تقوم؟

(وتختص) من الهمزة (بورودها للمخّذ) أي يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠] والباء

(١) مغني اللبيب (١/٥٥٧).

(٢) المغني (١/٥٥٨).

في قوله:

١٣٥٩ - أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدَيْهِ بِدَائِمٍ<sup>(١)</sup>

وصح العطف في قوله:

١٣٦٠ - وَإِنْ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ هَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ<sup>(٢)</sup>  
إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر، والهمزة لا ترد لذلك.(و) تختص (يَعْلَمُ دخولها على اسم بعده فعل اختياريًا) ولذلك وجب النصب في نحو:  
هل زيداً ضربته، لأن «هل»، إذا كان في حيزها فعل وجب إيلاؤها إياه، فلا يقال: هل زيد  
قام؟ إلا في ضرورة، قال:١٣٦١ - أَمْ هَلْ كَيْسَرٌ بِكِي لَمْ يَقْضِ عُبْرَتَهُ<sup>(٣)</sup>قال أبو حيّان: ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبراً، بل يجب حذفه على إضمار فعل،  
قال: وسبب ذلك أن «هل» في الجملة الفعلية مثل «قد»، فكما أن «قد» لا تليها الجملة  
الابتدائية فكذلك «هل» بخلاف الهمزة، فتدخل على اسم بعده فعل اختياريًا نحو: ﴿أَيُّهَا يَتَا  
وَيْهَكَ نَلْعَمُ﴾ [القمر: ٢٤]. وتقول: «أزيد قام» على الابتداء والخبر، لأنها ألم أدوات  
الاستفهام، فأتسع فيها.

(١) تقدم برقم (٤٥١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٩) وخزانة الأدب (٣/٤٤٨، ٥/٢٧٧، ٢٨٠،  
١١/٢٩٢) والدرر (٥/١٣٩) وسر صناعة الإعراب (١/٢٥٧، ٢٦٠) وشرح أبيات سيويه (١/٤٤٩)  
وشرح شواهد المغني (٢/٧٧٢) والكتاب (٢/١٤٢) واللسان (١١/٤٨٥ - عول، ٧٠٩ - هلال)  
والمعجم (٣/٤٠). ولا نسبة في خزانة الأدب (٩/٢٧٤، ١١/٢٩) والدرر (٦/١٥٤) وشرح  
الأشعري (٢/٤٣٤) وشرح شواهد المغني (٢/٨٧٢) ومعني اللبيب (٢/٣٥٠).

(٣) صدر بيت من البسيط، وصحزه:

إِذَا الْأَحْيَاءُ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

وهو لعلمة الفعل في ديوانه (ص ٥٠) والأزهية (ص ١٢٨) والأشياء والنظائر (٧/٤٩) وخزانة الأدب  
(١١/٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤) والدرر (٥/١٤٥، ٦/١٠٤) وشرح اختيارات المفضل (ص  
١٦٠٠، ١٦٠١) والكتاب (٣/١٧٨) واللسان (١٢/٣٧ - أسم) واللمع (ص ١٨٢) والمختضب  
(٢/٢٩١) والمقاصد النحوية (٤/٥٧٦). ولا نسبة في الاشتقاق (ص ١٤٠) وجواهر الأدب (ص  
١٨٩) والدرر (٦/١٠٥، ١٠٧) ووصف المباني (ص ٤٠٦) وشرح المفصل (٤/١٨، ٨/١٥٨)  
والمقتضب (٣/٢٩٠).وأراد بالكبير نفسه. والعبارة: الدفعة ولم يقضها. أي هو دافع البكاء. والمشكوم: المجازي، من  
الشكم: العطية عن مجازاة، فإذا كانت العطية ابتداء فهي الشكر.

(وجوزّه) أي دخول «هل» على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائي). فأجاز: هل زيد قام؟ جوازاً حسناً، لأنهم أجازوا: هل زيد قائم، وابتدأوا بعدها الأسماء، فكدا مع وجود الفعل، ورُدَّ بأنهم ضعفوا بناءً على الفعل مع حضوره، فالابتداء أخرى.

(قيل): وتَرَدَّدَ للتشوية) كما ترد الهمزة نحو: علمت هل قام زيد أم عمرو؟ قال أبو حيان: كذا زعم بعضهم، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب، والمعروف أنَّ ذلك مما تُتردَّد به الهمزة.

(قيل: والتقرير) قال أبو حيان: والمعروف أنَّ ذلك للهمزة دون هل، (قال الجلال القزويني): في بعض. (والتمني) في بعض.

وقال (المبرد) في المقتضب: وترد (بمعنى قَدْ) وبذلك فسّر قوله تعالى: ﴿هَذَا آتٍ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ لَيْسَ أَكْثَرُ﴾ [الإنسان: ١]، قال جماعة: قد أتى.

(وأنكره قوم) آخرهم أبو حيان، وقال: لم يقم على ذلك دليل واضح، إنما هو شيء قاله المفسرون في الآية. وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا يرجع إليهم في مثل هذا، إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة، لا إلى المفسرين.

(وقال الرَّمْخُسري) في الْمُفْصَل، (والسَّكَّاحي) في المفتاح: أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها: أبدأ، والاستفهام المفهوم منها) إنما هو (من همزة مقدرة) معها.

قال ابن هشام<sup>(١)</sup>: ونقله عن سيبويه، وعبارته في المفصل: وعند سيبويه: أن «هل» بمعنى «قد»، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام<sup>(٢)</sup>، وقد جاء دخولها عليها في قوله:

١٣٦٢ - سَائِلُ فَوَارِسَ يَزُوجُ بِشَدَّتِنَا أَهْلَ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ<sup>(٣)</sup>  
انتهى.

قال ابن هشام: ولو كان كما ذكر لم تدخل إلا على الفعل كَقَدْ. قال: ولم أر في

(١) المغني (١/٥٦٦).

(٢) انظر الكتاب (٣/١٨٩).

(٣) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ١٥٥) والجنى الداني (ص ٣٤٤) والدرر (٥/١٤٦) وشرح شواهد المغني (٢/٧٧٢) وشرح المفصل (٨/١٥٢). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٨٥) والأشباه والنظائر (٢/٤٢٧، ٧/٥٥) وتذكرة التجارة (ص ٧٨) وجواهر الأدب (ص ٢٨١) وخزانة الأدب (١١/٢٦٦، ٢٦٣، ٢٦٦) والخصائص (٢/٤٦٣) ووصف المياني (ص ٤٠٧) وشرح صمدية الحافظ (ص ٣٨٥) واللمع (ص ٣١٧) ومغني اللبيب (٢/٣٥٢) والمقتضب (١/٤٤، ٣/٢٩١).

كتاب سيبويه ما نقله عنه إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصّه: وهل: وهي للاستفهام. لم يزد على ذلك<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيان: وفي «الإفصاح»: ذكر جماعة من التحوين وأهل اللغة؛ أنّ «هل» تكون بمعنى «قد» مجرّدة من الاستفهام وربما فسّروا بذلك قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الْقَدَرِ﴾ [الإنسان: ١٦]، وأرى هذا القول مأخوذاً من قول سيبويه: وتقول: قعد أم هل قام، هي بمنزلة «قد» فقيل: أراد أنها بمنزلة «قد» في الأصل.

وقال أبو حيان في موضع آخر: زعموا أنّ «هل» بمنزلة «قد» ولا يتأتى ذلك إلّا إذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة، أمّا إذا دخلت على الجملة الاسمية، فلا تكون إذ ذاك بمعنى قد؛ لأنّ «قد» لا تدخل على الجملة الاسمية.

(و) قال (ابن مالك): تتعيّن له إذا قرنت بالهمزة) كالبيت السابق.

قال أبو حيان: ولا دلالة له في ذلك على التعيين، لأن ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس، إنما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر إن كان جاء، وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون ممّا دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد، كدخول حرف الجرّ على مثله في نحو:

١٣٦٣ - فاصْبَحْنِ لَا يَسْأَلُنَّ عَنْ يَمَا بِهِ<sup>(٢)</sup>

ونحو:

١٣٦٤ - وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبْدَأُ دَوَاءً<sup>(٣)</sup>

(١) ذكره سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم (٤/٢٢٠) فقال: «وهل»، وهي للاستفهام؛ لم يزد على ذلك كما ذكر ابن هشام؛ ولكن سيبويه ذكر في «باب تبيان أمّ لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف» (٣/١٨٩) أنّ «هل» إنما تكون بمنزلة قد؛ ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هلّ لا تقع إلّا في الاستفهام. فهذا كما ذكره الزمخشري؛ ولكن ابن هشام رحمه الله لم يطلع عليه.

(٢) تقدم برقم (١٠٩٤).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصلده:

فلا والله لا يُلْقَى لما بي

وهو لمسلم بن معبد الوالي في خزانة الأدب (٢/٣٠٨، ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤، ١٩١/١٠، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠) والدرر (٥/١٤٧، ٥٣/٦، ٢٥٦) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٣) وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٥٧١) وأوضح المسالك (٣/٣٤٣) والجنى الداني (ص ٨٠، ٣٤٥) والخصائص (٢/٢٨٢) ووصف المياني (ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩) ومصرّ صناعة الإعراب (ص ٢٨٢، ٣٣٢) وشرح الأشموني (٢/٤١٠) وشرح التصريح (٢/١٣٠، ٢٣٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٦) والمحتسب (٢/٢٥٦) ومغني اللبيب (ص ١٨١) والمقاصد النحوية (٤/١٠٢) والمعرب (١/٣٣٨).

وإذا احتمل ذلك لم تتعين مرادفة «قد» انتهى.

ووافقه ابن هشام في المغني<sup>(١)</sup>، ثم المراد بمعنى: «قد» المذكورة قيل: التقريب؛ قال في الكشف: «هل أتى أي «قد» أتى على معنى التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد، لم يكن فيه شيئاً مذكوراً<sup>(٢)</sup>». قال ابن هشام: وفترها غيره بـ «قد» خاصة ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق. وقال بعضهم: معناها: التوقع، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان، وهو آدم عليه السلام. قال: والحين: زمن كونه طيناً<sup>(٣)</sup>.

(مسألة): صدر الكلام للاستفهام، والتحضير، والتنبيه غير «ها» ولام الابتداء، ولعل، وما النافية، فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال: عمرأ ما ضرب زيد (وفي لا النافية (أقوال: أحدها: أن لها الصدر، كـ «ها»). (ثانيها، وثالثها): وهو (الأصح): إن كانت في جواب قسم «ورب» غالباً، لا للتنفيس في الأصح.

### [نونا التوكيد]

(نون التوكيد) نوعان: (خفيفة، وثقيلة، والتأكيد بها) أي الثقيلة أشد من التأكيد بالخفيفة نص على الخليل (ولست هي الأصل) والخفيفة فرع عنها خففت كما تخفف أن (خلافاً للكوفية) حيث ذهبوا إلى ذلك.

واستدل البصريون على أن الخفيفة نوناً على جديتها بأن لها أحكاماً ليست للشديدة، كما سيأتي.

(وتدخل جوازاً على الأمر) كاضربن، وقوله:

١٣٦٥ - فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا<sup>(٤)</sup>

(والمضارع المخالي من تنفيس ذا طلب) سواء كان ذلك الطلب أمراً أم نهيّاً أم تحضيضاً

(١) المغني (١/٥٦٨).

(٢) لفظ الزمخشري في الكشف (٤/٦٦٥) ... فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً؛ أي كان شيئاً منياً غير مذكور نطقاً في الأصلاب.

(٣) انظر المغني (١/٥٦٦، ٥٦٧).

(٤) الرجز لعبد الله بن ربيعة في ديوانه (ص ١٠٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٢٢) والكتاب (٣/٥١١). وله أو لعامر بن الأكوخ في النور (٥/١٤٨) وشرح شواهد المغني (١/٢٨٦، ٢٨٧). وبلا نسبة في الأشياء والنظائر (٢/٢٣٤) وتحليص الشواهد (ص ١٣٠) وخزانة الأدب (٧/١٣٩) والمقتضب (١٣/٣).

أم تمنياً، أم استفهاماً بحرف أم باسم كقوله:

١٣٦٦ - فَلَيْتَكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٣٦٧ - هَلَا تُمَنَّ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٣٦٨ - فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَمَى تَرَيْنِي<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٣٦٩ - وَهَلْ يَخْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْيَلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي<sup>(٤)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولا تأخذن سهماً حديداً لتضددا

وقد استشهد به أكثر النحاة بالرواية التالية:

فَلَيْتَكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو على هذه الرواية ملق من بيتين، هما:

فَلَيْتَكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا ولا تأخذن سهماً حديداً لتضددا

وذا النصب المنسوب لا تنسكه ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٧) والأزهية (ص ٢٧٥) وتذكرة النحاة (ص ٧٢) والدرر (١٤٩/٥)

وسر صناعة الأعراب (٦٧٨/٢) وشرح أبيات سيويه (٢٤٤/٢، ٢٤٥) وشرح التصريح (٢٠٨/٢)

وشرح شواهد المغني (٥٧٧/٢، ٧٩٣) والكتاب (٥١٠/٣) ولسان العرب (٧٥٩/١) - نصب،

٤٧٣/٢ - سجع، ٤٢٩/١٣ - نون) واللمع (ص ٢٧٣) والمقاصد النحوية (٣٣٠/٤) والمقتضب

(١٢/٣). وبلا نسبة في الإنصاف (٦٥٧/٢) وأوضح المسالك (١١٣/٤) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٧)

وجواهر الأدب (ص ٥٧، ١٠٨) ووصف المباني (ص ٣٢، ٣٣٤) وشرح الأشموني (٥٠٥/٢) وشرح

قطر الندى (ص ١٤٩) وشرح المفصل (٣٩/٩) ومغني اللبيب (٣٧٢/١) والممتع في التصريف

(٤٠/١).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

كما عهدتك في أيام ذي سلم

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٩/٤) والدرر (١٥٠/٥) وشرح الأشموني (٤٩٥/٢) وشرح

التصريح (٢٠٤/٢) والمقاصد النحوية (٣٢٢/٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٠/٤) والدرر (١٥١/٥) وشرح الأشموني (٤٩٥/٢) وشرح

التصريح (٢٠٤/٢) والمقاصد النحوية (٣٢٢/٤).

(٤) البيت من المقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٥، ٦٩) والكتاب (١٨٧/٤) والدرر (١٥١/٥) =

وقوله:

١٣٧٠ - أَفَعَدَّ كِنْدَةً تَمْلَحُنَّ قَيْلًا<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٣٧١ - فَأَقْبِلْ عَلَى زَهْطِي وَرَهْطِكَ تَبْتَغِثْ مَسَاعِيَّتًا حَتَّى تَسْرَى كَيْفَ نَفْعَلَا<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٣٧٢ - أَلَا لَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولُنَّ فَوَارِسُ إِذَا حَارَبَ الْهَامَ الْمَصِيحَ هَامَتِي<sup>(٣)</sup>

(خلافًا لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال: لا يلحقه، وخصن ذلك بالهمزة، وهل. ورُدَّ بالسماع في البيتين المذكورين. (و) تدخل (لزومًا) المضارع (المثبت المستقبل، جواب قسم) نحو: وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ، بخلاف المنفي نحو: ﴿لَا أَقِيمُ﴾ [القيامة: ١]، والحال، نحو: والله ليقوم زيد الآن. والمقرون بحرف تنفيس نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يَطِيلُكَ رَبُّكَ فَتَرْخَى﴾ [الضحى: ٥]؛ لأنهما معاً يخلصان للاستقبال، فكهروا الجمع بين خرتين لمعنى واحد.

(و) تدخل (كثيراً، وقيل: لزومًا) المضارع (التالي إمّا) الشرطية نحو: ﴿إِنَّمَا تَذْهَبُنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]. ﴿وَأَيُّكُمْ أَفْضَلُ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ولم يقع في القرآن إلا مؤكداً بالتون، ومن ثم قال المبرّد والزجاج: إنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة كقوله:

= وشرح أبيات سيبويه (٣٤٦/٢) وشرح المفصل (٤٠/٩، ٨٦) والمقاصد الحوية (٣٧٤/٤) والمحتسب (٣٤٩/١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٩٥/٢).  
(١) عجز بيت من الكامل، وصدوره:

قالت فطيمة خُلَّ شعرك مدحاً

وهو للمفتّع في الكتاب (٥١٤/٣). وبلا نسبة في أروض المسالك (١٠١/٤) وجواهر الأدب (ص ١٤٣) وخزانة الأدب (٣٨٣/١١، ٣٨٤) وشرح الأشموني (٤٩٥/٢) وشرح التصريح (٢٠٤/٢) والمقاصد النحوية (٣٤٠/٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو للناطقة الجعدي في شرح أبيات سيبويه (٢٥١/٢) وليس في ديوانه، وفيه قصيدة على الروي والوزن نفسها (ص ١١٤ - ١٢٢) قالها في هجاء سوار بن أوفى، ويرجح أن البيت منه وإن لم يرد فيها، وفي أثناء القصيدة ما يشير إلى وقوع نقص فيها. وهو بلا نسبة في الدرر (١٥٣/٥) وشرح الأشموني (٤٩٥/٢) والكتاب (٥١٣/٣) والمقاصد النحوية (٣٢٥/٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو لضبي في نوادر أبي زيد (ص ٢٣) وروايته فيه:  
ألا ليست شعري ما يقول مخارق إذا جارب الهام المصيح هامتي  
ولا شاهد على هذه الرواية. والبيت بلا نسبة في الدرر (١٥٤/٥).

١٣٧٣ - إِمَّا تَرَيَّ رَأْسِي تَغْيِرُ لَوْنُهُ<sup>(١)</sup>

ولكثره حذفها في الشعر قال سيويه والجمهور بجوازها في الكلام.

(لا الجزاء، والمنفي بما، ولا، ولم، والتمجب، والماضي ومدخول ربما، وما الزائدة، وسائر أدوات الشرط، والخالي مما ذكر، واسم الفاعل) أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلا (شذوذاً وضرووة، أو مثلاً) كقوله:

١٣٧٤ - حَلِيْشاً مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا<sup>(٢)</sup>

وقولك: ما في الدار يقوم من زيد. وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُغِيْبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقول الشاعر.

١٣٧٥ - فَلَا ذَا نَعِيمٍ يُتْرَكَنَّ لِنَعِيمِهِ<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٣٧٦ - يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا<sup>(٤)</sup>

(١) صدر بيت من الكامل لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٦٤ - طبعة دار القلم) وعجزه:

شمطاً فأصبح كالثغام المَحُولِ

والثغام: نبت. والمحول: الذي مر عليه الحول، أي العام.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نَيْلُ نَبَاتِ الْخَيْرَانِي فِي الثَّرَى

وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه (ص ١١٠) وخزانة الأدب (٣٨٧/١١)، ٣٩٥، ٣٩٧) والدرر

(١٥٦/٥) وشرح أبيات سيويه (٣٠٨/٢) والمقاصد النحوية (٣٤٤/٤). وبلا نسبة في الكتاب

(٥١٥/٣).

(٣) الشطر من الطويل، ولم أهد لتتمته أو قائله؛ وهو بلا نسبة في الدرر (١٥٧/٥).

(٤) ويعده.

شيخاً على كرسيه معتما

والرجز للمجاح في ملحق ديوانه (٣٣١/٢) وله أو لأبي حيان الفقهسي أو لمساور العبيسي أو للديبري

أو لعبد بني عيس في خزانة الأدب (٤٠٩/١١)، ٤١١) وشرح شواهد المعني (٩٧٣/٢) وفيه «التدمري»

مكان «الديبري» ولعله تصحيف؛ والمقاصد النحوية (٨٠/٤) ولمساور العبيسي أو للعجاج في الدرر

(١٥٨/٥)، ولأبي حيان الفقهسي في شرح التصريح (٢٠٥/٢) والمقاصد النحوية (٣٢٩/٤).

والديبري في شرح أبيات سيويه (٢٦٦/٢). وبلا نسبة في الإنصاف (٤٠٩/١) وأوضح المسالك

(١٠٦/٤) وخزانة الأدب (٣٨٨/٨)، ٤٥١) ووصف المجاني (ص ٣٣، ٣٣٥) وسر صناعة الإعراب

(٦٧٩/٢) وشرح الأشموني (٤٩٨/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٥٤٦) وشرح المفصل (٤٢/٩) والكتائب

(٥١٦/٣) ولسان العرب (٣٢/٣) - شيخ، ٢٢٩/١٤ - خشي، ٩٩/١٥ - عمي، ٤٢٨ - الألف اللينة

ومجالس ثعلب (ص ٦٢٠) ونوادر أبي زيد (ص ١٣٢).



وقوله:

١٣٧٧ - فَأَخْرِجْ بِهِ مِنْ طُولِ فُقْرٍ وَأَخْرِجْ<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٣٧٨ - دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مَيْمًا<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٣٧٩ - رَبِّمَا أَوْقَيْتُ فِي عِلْمٍ تَزَقَّقَنَ ثُوبِي شَمَالَاتُ<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٣٨٠ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارثُ<sup>(٤)</sup>

وقوله:

١٣٨١ - مَنْ يُتَقَقَّنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّ<sup>(٥)</sup>

(١) حُجِرَ بَيْتٌ مِنَ الطُّوِيلِ، وَصَلَدَ.

وَمُسْتَلْبِلٍ مِنْ بَعْدِ خُصْبَى صَرِيحَةٍ

وهو بلا نسبة لي جواهر الأدب (ص ٥٨) والدرر (١٥٩/٥) وشرح الأشموني (٥٠٠/٢) وشرح شواهد المغني (٧٥٩/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٦) واللسان (٦٥٠/١) - غضب، ١٧٣/١٤ - حري، ١٢٩/١٥ - غضا) والمغني (٣٣٩/١) والمقاصد النحوية (٦٤٥/٣).

(٢) صدر بيت من الكامل، وصجزه.

لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

وهو بلا نسبة في الجني اللداني (ص ١٤٣) والدرر (١٦١/٥) وشرح الأشموني (٤٩٥/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٧٦٠) والمغني (٣٣٩/٢) والمقاصد النحوية (٢٠/١)، ٢٤١/٤. والشاهد في البيت قوله. «دامن» حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة شذوذاً.

(٣) تقدم بالرقم (١١٥٢).

(٤) صدر بيت من الطويل، وصجزه.

إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ٢٢٣) والدرر (١٦٣/٥) وشرح التصريح (٢٠٥/٢) وشرح شواهد المغني (٩٥١/٢) والمقاصد النحوية (٣٢٨/٤) ونوادر أبي زيد (ص ١١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٥/٤) وشرح الأشموني (٤٩٧/٢).

(٥) صدر بيت من الكامل، وصجزه:

أَبْدَأُ وَقَتْلُ بَنِي قَتِيبة شَافِي

وهو لبنت مرة بن علهان في خزانة الأدب (٢٨٧/١١)، ٣٩٩ والدرر (١٦٣/٥). ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيويه (٢٦٢/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٧/٤) وشرح الأشموني (٥٠٠/٢) وشرح التصريح (٢٠٥/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٥٤٧) والكتاب (٥١٦/٣) والمقتضب (١٤/٣) والمقاصد النحوية (٣٣٠/٤) والمقرب (٧٤/٢).

وقوله:

١٣٨٢ - وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٣٨٣ - لَيْسَتْ شِعْرِي وَأَشْعُرُكَ إِذَا مَا<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٣٨٤ - أَقَاتِلْنِ أَخْضِرُوا الشَّهُودَا<sup>(٣)</sup>

(ويفتح آخره) أي المضارع مع التَّوْن لتركيبه معها. وقيل: لالتقاء الساكنين آخر الفعل، وأَوَّل التَّوْن الأولى، وسواء في فتح آخره أكان صحيحاً كاعتضدُ أم معتلأً كاخشَيْنَ وأزَيْنَ.

(وحذفه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغة) لفَزَارَةٌ يقولون في: ابْكَيْنِ: ابْكَيْنَ بحذف الياء. قال شاعرهم:

١٣٨٥ - وَإِكْنَ عَيْشاً تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ<sup>(٤)</sup>

(١) عجز بيت من الطويل، وصدوره.

فمهما تشأ منه فزارة تُنْطَلِكُم

وهو للكميته بن معروف في حمامة البحري (ص ١٥) وشرح أبيات ميبويه (٢٧٢/٢) وللكميته بن ثعلبة في خزنة الأدب (٣٨٧/١١، ٣٨٨، ٣٩٠) واللسان (٢٧٣/٨ - قزع). وللكميته بن معروف أو للكميته بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية (٣٣٠/٤). ولعوف بن عطية بن الخرع في الدرر (١٦٥/٥) والكتاب (٥١٥/٣). ويلا نسبة في خزنة الأدب (٥٠٩/٧، ٥١٠) وشرح الأشموني (٥٠٠/٢).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

قَرَّبُوهَا مَنَشُورَةً وَدُعِيتُ

وهو للسموأل بن عاديات في الدرر (١٦٦/٥) واللسان (٧٥/٢ - قوت) والمقاصد النحوية (٣٣٢/٤). ويلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٧٧) وشرح الأشموني (٥٠٠/٢).

(٣) الرجز لرقوبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٣) وشرح التصريح (٤٢/١) والمقاصد النحوية (١١٨/١، ٢٦٨/٣، ٣٣٤/٤). ولرجل من هليل في حاشية ياسين (٤٢/١) وخزنة الأدب (٥/٦) والدرر (١٧٦/٥) وشرح شواهد المغني (٧٥٨/٢). ولرقوبة أو لرجل من هليل في خزنة الأدب (٤٢٠/١١، ٤٢٢). ويلا نسبة في الأشياء والنظائر (٢٤٢/٣) وأوضح المسالك (٢٤/١) والجنى الداني (ص ١٤١) والخصائص (١٣٦/١) وسر صناعة الإعراب (٤٤٧/٢) وشرح الأشموني (١٦/١) والمحتسب (١٩٣/١) ومغني اللبيب (٣٣٦/١).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقال:

١٣٨٦ - ولا تُقاسِرنَ بعدي الهَمْ والجَزْعَا<sup>(١)</sup>

وغيرهم يفتح الباء، ولا يحذفها فيقول: ابكين، ولا تقاسين.

(فإن كان) مع آخره (واو، أو ضمير أو ياء) وهي (بعد حركة مجانسة حذفت) نحو: لتَقُومَنَّ يا رجال، ولتَقُومَنَّ يا هند، وأصلهما: لتَقُومُوا، ولتَقُومِي، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (ولاً) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة، وهي الفتحة (تثبت محرّكة بها) أي: بالحركة المجانسة نحو: اخشَوَنَّ يا قوم بضم الواو، واخشَيْنَّ يا هند بكسر الياء؛ إذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها.

(وجوّز الكوفيّة حذف يائه تلو فتحة) فيقال: اخشِنَّ يا هند بحذف الياء. (وقيل): هو لغة طائفة نقل ذلك عنهم القراء.

(أما الألف) الضمير، فلا يُحذف بل يَتَقَى، كما يؤخذ من قولي.

(ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلا الثقيلة) نحو: اضربانَ يا زيدان، واضربانانَ يا هندات، ولا تقع الخفيفة، لأنّ فيه جمعاً بين ساكنين (خلفاً ليونس، والكوفيّة) حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدها مكسورة.

قال ابن مالك: ويؤثّر قراءة بعضهم: ﴿فَتَمَرَّأَتْهُمْ تَمَرُّوْكَ﴾<sup>(٢)</sup> [الفرقان: ٣٦]. ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الْاَلِفِ لَا يَمْلِكُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [يونس: ٨٩]. انتهى.

طابت أمثاله في ذلك البلد

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤٣٥/١١) والدرر (١٧٠/٥) وشرح شواهد المغني (٥٦١/٢) واللسان (٥٥٩/١٢ - لوم) والمغني (٢١١/١) والمقرب (٧٧/٢).

(١) عجز بيت من البسيط، وصنعه:

لا تتبعن لوعة إثري ولا هلما

وهو لمحمد بن يسير في سبط اللآلي (ص ١٠٤). ولمحمد بن بشير - وهذا مصحف عن «يسير» وانظر في ذلك سبط اللآلي ص ١٠٤ الحاشية - وفي أمالي القاضي (٢٢/١) والدرر (١٧١/٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٠١/٢).

(٢) قراءة «فدتمرائهم» على الأمر للمثنى مع النون المشددة نسبها أبو حيان إلى علي رضي الله عنه، وقرئ أيضاً: «فدتمراهم» ونسبها إلى علي أيضاً والحسن ومسلمة بن محارب، ونسب إلى علي أيضاً قراءة «فدتمرا». انظر تفسير البحر المحيط (٤٥٧/٦).

(٣) قراءة ابن ذكوان «تتبعان» بتشديد التاء وتخفيف النون. وقرأ ابن ذكوان أيضاً وابن عباس «تتبعان» بتخفيف التاء وحذف النون. وقرأت فرقة «تتبعان» بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش =

وأما ميبويه، فإنه قال ردّاً على من أجاز ذلك: هذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامهم وعلى الأزل (فتكسر الثقيلة) في هذين الحالين، لالتقاء الساكنين.

(وتفصل النون) من نون الإنثاء (بألف على القولين) أي على قول الجمهور، ويونس معاً، أي مَنْ أَكَّدَ بِالثَقِيلَةِ فَصَلَ بِهَا نَحْو: اضْرِبْنَا، وَمَنْ أَكَّدَ بِالْخَفِيفَةِ، فَصَلَ بِهَا نَحْو: اضْرِبْنَا.

(وتحذف الخفيفة لملافاة ساكن) كقوله:

١٣٨٧ - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكِعَ يَوْمًا، وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(١)</sup>

(وندر) حذفها في الوصل دونه كقوله:

١٣٨٨ - اضْرِبْ عَنْكَ الهموم طَارِقَهَا<sup>(٢)</sup>

(و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد كسر أو ضمٍّ مردوداً ما حُلِفَ لها) من ياء، أو واو، لزوال سبب حذفها، وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك في: اضْرِبْ، واضْرِبْ: اضْرِبْ واضْرِبُوا.

وقال أبو حيان: الذي يظهر أنّ دخولها في الوقف خطأ لأنها لا تدخل لمعنى التوكيد، ثم يحذف، ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له.

(وأجاز يونس) في هذه الحالة (إبدالها ياءً وواواً) ويظهر ذلك ظهوراً بَيِّناً في نحو: اخْشَوْنَ، واخْشَيْنَ، فيقال: اخْشَى واخْشَوْا.

= الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر. وقراءة الجمهور «تَتَبَّعَان» تشديد التاء والنون. أنظر تفسير البحر المحيط (١٨٦/٥)

(١) تقدم بالرقم (٤٩٥)

(٢) صدر بيت من المنسرح، وعجزه\*

ضربك بالسوط قَوَّسَ الفرس

وهو لطرفة بن العبد في ملحّ ديوانه (ص ١١٥ - طبعة سنة ١٩٠٠ بتأية مكس سلفسون) وخزانة الأدب (٤٥٠/١١) والدرر (١٧٤/٥) وشرح شواهد المغني (٩٣٣/٢) وشرح المفصل (١٠٧/٦) ولسان العرب (١٨٣/٦) - قس، ٤٢٩/١٣ - نون) والمقاصد النحوية (٣٣٧/٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٣) ويلا نسبة في الإنصاف (٥٦٥/٢) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٢، ١١٧٦) والخصائص (١٢٦/١) وسر صناعة الإعراب (٨٢/١) وشرح الأشموني (٥٠٥/٢) وشرح المفصل (٤٤/٩) ولسان العرب (٧١١/١١) - هول) والمحتسب (٣٦٧/٢) والمغني (٦٤٣/٢) والممتع في التصريف (٣٢٣/١).

ويروى «اضرب» مكان «اصرف» وهي الرواية الصحيحة عند العيني. والقونن: العظم الثاني بين أذني الفرس.

(كما أُبدلت ألفاً بعد الفتح) إجماعاً كقولك في اضربن: اضرباً، وفي التنزيل: ﴿لَتَشْفَأَنَّ﴾ [العلق: ١٥] ولذلك رسم بالألف على تية الوقف.

(خاتمة): (التنوين نونٌ تثبت لفظاً لا خطاً)، هذا أحسن حدوده، وأخصرها، وأجزها، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطاً. (وهو) أقسام:

(تمكين يدخل في الاسم) المعرب المُنْصَرَف (دلالة على أصلته، إذا لم يكن، ولم يمنع الضرف) لسلامته من شبه الحذف ومن شبه الفعل، (ومن ثمَّ) أي من أجل ذلك (سُمِّيَ ضَرْفًا) أيضاً.

فالضرف هو تنوين التمكين الذي إذا حُرِّمَ الاسم لمشابهة الفعل، قيل: مُنِعَ مِنَ الضَّرْفِ.

(وقيل) يدخل (فرقاً بين المُنْصَرَفِ، وغيره). و (قال الفراء): (فرقاً) بين الاسم والفعل. وقال (قطرب) والسهيلي: (فرقاً بين المفرد والمضاف)، ومن ثمَّ حُذِفَ في الإضافة.

(وتنكير يلحق بعض الميمية) كأسماء الأفعال والأصوات (فرقاً بين المعرفة والتكرة) نحو: صو، وسيبويه آخر، وهو مسموع في باب اسم الفعل، ومطرد في كل علم مختوم بـ «ويه».

(وعوض يلحق «إذ» و «كُلَّما» و «بعضاً» و «أيّاً» عوضاً عن مضافها) إذا حذفت نحو: ﴿وَأَنْتُمْ حِينُ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]. ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [يس: ٤٠]. ﴿فَقُلْنَا بِضْعَتِهِمْ عَلَى بَيْتَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿أَيَّامًا تَدْعُوهُ﴾ [الإسراء: ١١٠].

(والمتناهي الممثل) اللام، إذا حذفت ياءه رفعاً وجراً كجوارٍ وغواشٍ. (عوضاً من الياء بحركتها) عند سيبويه. (وقيل: من الحركة فقط) قاله المبرِّد والزجاجي.

(وقيل: هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في «إذ» لإعرابها بالإضافة إليها، ورجع في «كُلٌّ» ونحوه لزوال الإضافة التي كانت تعارضه، وفي باب جوارٍ، لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد: كسلام، وكلام، فصرف. وردَّ بأن الحذف عارضٌ، فلا يعتد به.

(ومقابلة في) باب جمع المؤنث السالم (نحو: مُسَلِّمَاتٍ) فإنه في مقابلة التَّوْنِ في نحو: مسلمين. (وقال) علي بن عيسى (الزبيعي: هو فيه للضرف). ويردّه ثبوته مع التسمية به كعرفات.

(و) قال الرُّضِي هو (لهما. وقيل) هو (عوضٌ من الفتحة) نصباً ورَدُّ بأنه لو كان كذلك لم يُوجد في الرفع والجر، ثم الفتحة قد عوض منها الكسرة فما هذا العوض؟

(وترنم في الرّوي المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف، والواو، والياء لقطع الترّنم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز، فإنهم يثبتون المدة (وخال في الرّوي (المقيّد) أثبتته الأخفش وغيره. (وأنكره الزجاج) والسّيرافي، لأنه يكسر الوزن.

وقال ابن يعيش: هو ضرب من الترّنم زاعماً أن الترّنم يحصل بالنون نفسها، لأنها حرف آخر.

(ويكونان) أي: تنوين الترّنم والغالي<sup>(١)</sup> في ذي أل، والفعل، والحرف كقوله:  
١٣٨٩ - أقلّي اللّوم، عاذِلْ والعتابِنيْ وتُؤلي: إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنيْ<sup>(٢)</sup>  
وقوله:

١٣٩٠ - لَمَّا تَزَلْ بِرُكَابِنَا وَكَانَ قَدِيزُ<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٣٩١ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمَخْتَرِقِ<sup>(٤)</sup>

وقوله:

١٣٩٢ - وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ<sup>(٥)</sup>

(١) تنوين الترّنم في الاصطلاح: هو الذي يلحق آخر القوافي. والتنوين الغالي: هو الذي يلحق آخر القوافي المقيّدة. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (١/٣٨٢، ٣٨٣).

(٢) البيت من الوافر، وهو لجبر في ديوانه (ص ٨١٣) وخزانة الأدب (١/٦٩، ٣٣٨، ١٥١/٣) والخصائص (٢/٩٦) والدرر (٥/١٧٦، ٦/٢٣٣، ٣٠٩) وشرح أبيات سيويه (٢/٣٤٩) وسر صناعة الإهراب (ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦) وشرح الأشموني (١/١٢) وشرح شواهد المغني (٢/٧٦٢) وشرح المفصل (٩/٢٩) والكتاب (٤/٢٠٥، ٢٠٨) والمقاصد النحوية (١/٩١). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٥٥) وجواهر الأدب (ص ١٣٩، ١٤١) وأوضاع المسالك (١/١٦) وخزانة الأدب (٧/٤٣٢، ١١/٣٧٤) ووصف المباني (ص ٢٩، ٣٥٣) وشرح ابن عقيل (ص ١٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٩٨) وشرح المفصل (٤/١٥، ١٤٥، ١٤٥/٧) واللسان (١٤/٢٤٤ - خنا) والمنصف (١/٢٢٤، ٢/٧٩) ونوادر أبي زيد (ص ١٢٧).

والرواية المشهورة في البيت: «العتابا» و«أصابا» والشاهد في هذه الرواية زيادة الألف للضرورة (٣) تقدم بالرقم (٥٤١) والرواية المشهورة «قَدِيزُ» والشاهد فيه على هذه الرواية عمل «كَانَ» المخففة في مضمر مقتر والإخبار عنها بجملة فعلية مفصولة بـ «قَدِيزُ»، أي: وكان قد زالت.

(٤) تقدم بالرقم (١١٤١) والرواية المشهورة للبيت: «المخترق»، والشاهد فيه على هذه الرواية قوله «وَقَاتِمِ» حيث حلف «رُبَّ» بعد الواو وأعملها في «قَاتِمِ»

(٥) عجز بيت من المقارِب، وصلده:

وقوله:

١٣٩٣ - قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنَّ<sup>(١)</sup>

(بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين، فإنه لا يكون إلا في الاسم الخالي من «أل».

(ومن ثمَّ قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه<sup>(٢)</sup>: (هما نونان، لا تنوينان) قالوا: ولعلَّ الشاعر زاد أن آخر كلِّ بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أنه نون وكسر الزوي.

وقال أبو الحجاج يوسف (ابن مَزُوز) هما نونان (أبدلا من المنة) وليسا بتنوين.

(وزاد ابن الخباز) في شرح الجُزُولِيَّة<sup>(٣)</sup>: (تنوين ضرورة في المنادى، وما لا ينصرف). قال ابن هشام<sup>(٤)</sup>: ويقولوه أقول في المنادى دون الآخر، لأن الضرورة أباحت الصَّرف، فهو حيثل تمكين بخلاف المنادى، نحو:

١٣٩٤ - مَـلَـامُ اللَّـهِ يا مَطَرُ عليها<sup>(٥)</sup>

فإن الاسم مبنًى على الضمِّ.

(و) زاد<sup>(٦)</sup> أيضاً تنوين حكاية. كأن يسمَّى رجلاً بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمًى به. قال ابن هشام<sup>(٧)</sup>: وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصَّرف، لأن الذي كان قبل التسمية حكي بعدها.

أحار بن عمرو كاتي حَمَزُنْ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٥٤) وخزانة الأدب (٣٧٤/١، ٢٧٩/٢) والدرر (١٧٩/٥) واللسان (٣٠/٤) - أمر، ٢٥٤ و ٢٥٥ - خمر، ٢٣٩/٦ - نفس) والمقاصد النحوية (٩٥/١، ٢٦٤/٤). وللنمر بن تولب في ملحق ديوانه (ص ٤٠٤) واللسان (٢٩/٤) - أمر. وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٢/١) والمقتضب (٢٣٤/٤).

والرواية المشهورة للبيت: «حَمَزُ» و «يَأْتَمُرُ»

(١) تقدم بالرقم (١٣٠٨) والرواية المشهورة كما في الشاهد رقم ١٣٠٨: «وإنَّ»، وورد هناك «الحي» مكان «العم».

(٢) التوضيح لابن هشام هو نفسه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»

(٣) «المقدمة الجزولية» في النحو، وهي المسماة بالقانون، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي. وهي في غاية الإيجاز مع الاشتغال على شيء كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها. وقد شرحها جماعة من العلماء، منهم شرح ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٩ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٠، ١٨٠١).

(٦) أي ابن الخباز.

(٤) في المغني (١/١٥٥٥)

(٧) في المغني (١/٥٥٥).

(٥) تقدم بالرقم (٦٧٠)

وزاد بعضهم: وتنوين شذوذ كقول بعضهم: هؤلاء قومك، حكاة أبو زيد، وفائدته: تكثير اللفظ، قال ابن مالك: والصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كتون ضيفن<sup>(١)</sup>، وليس بتنوين.

قال ابن هشام: وفيما قاله نظر، لأن الذي حكاة سمّاه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، وتون ضيفن ليست كذلك.

### ثم الجزء الثاني، يليه الجزء الثالث وأوله: «الكتاب الرابع: في العوامل»

(١) في اللسان (١٣/٢٥٦ - مادة ضفن): «الضِفْنُ: الذي يجيء مع الضيف، كذا حكاة أبو عبيد في الأحنس مع ضفن، وأشد: إذا جاء ضيفٌ جاء للضيف ضيفنٌ فسأوى بما تُقَرَى الصيروف الضيفان وقال النحويون: نون ضيفن زائدة، قال ابن سيده: وهو القياس، وقد أخذ أبو عبيد بهذا أيضاً في باب الريادة فقال زادت العرب النون في أربعة أسماء، قالوا ضيفن للضيف، فجعله الضيف نفسه، والضيفن الطفيلي، وقد ذكرنا ذلك في ضيف أيضاً والضيفين: تابع الركبان».



## فهرس المحتويات

### الكتاب الثاني

### في الفضلات

المفعول به	٥
أوجه وجوب تقديم المفعول به على الفعل	٧
أوجه وجوب تأخير المفعول به عن الفعل	٨
حذف المفعول به	٩
أوجه حذف ناصب المفعول به جوازاً ووجوباً	١٢
التحليل	١٧
الإغراء	٢٠
الاختصاص	٢٢
المنادى	٢٥
نصب المنادى وبنائه	٢٨
تنوين المنادى والأولى فيه	٣١
حذف النداء اختصاراً	٣٢
ما لا ينادى	٣٥
نداء اسم الإشارة	٣٨
نداء العلم الموصوف به «ابن» متصل مضاف إلى علم	٤٠
تكرار لفظ المنادى مضافاً	٤٣
أسماء لازمت النداء	٤٤
لفظة «اللهم» في النداء	٤٧
المندوب	٤٩
الاستغاثة	٥٣

٥٧	الترخيم .....
٦٠	ترخيم ذي التاء .....
٦٣	ما يحذف مع الحرف الأخير .....
٦٧	لغة الانتظار ولغة ترك الانتظار في المرخم .....
٧٢	المفعول المطلق .....
٧٢	الخلاف بين النحويين في أصل المصبر .....
٧٣	المصدر الميهم والمصدر المختص .....
٧٤	ناصب المصدر .....
٧٨	حذف عامل المصدر .....
٩٠	مواضع وجوب حذف عامل المصدر .....
٩٤	ما ينوب عن المصدر .....
٩٧	المفعول له .....
٩٧	شروطه .....
١٠٢	المفعول فيه .....
١١٠	أنواع ما يصلح للظرفية من الأمكنة .....
١١٤	أنواع الظروف المكانية .....
١٢٣	التوسع في ظرف الزمان والمكان .....
١٢٦	الظروف المبنيات .....
١٢٦	إذ .....
١٣١	إذا .....
١٣٥	الآن .....
١٣٧	أمس .....
١٤٠	بعد .....
١٤٨	بين .....
١٥٢	حيث .....
١٥٥	دون .....
١٥٦	ريث .....
١٥٦	عروض .....
١٥٧	قطاً .....
١٥٩	كيف .....
١٦٠	لدى .....
١٦٢	لما .....

١٦٣	مذ ومنذ . . . . .
١٦٨	مع . . . . .
١٧٠	الزمن المبهم المضاف لجملة . . . . .
١٧٥	المفعول معه . . . . .
١٧٦	ناصب المفعول معه . . . . .
١٧٨	منع تقدمه على عامله . . . . .
١٧٩	أقسام المفعول معه . . . . .
١٨٤	المستثنى . . . . .
١٩٤	منع تقديم المستثنى أول الكلام . . . . .
١٩٥	عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة . . . . .
١٩٦	المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة . . . . .
١٩٧	تكرار إلا . . . . .
١٩٩	الاستثناء من العدد . . . . .
٢٠١	الاستثناء بـ «إلا» والوصف بها . . . . .
٢٠٣	«إلا» عاطفة وزائدة . . . . .
٢٠٦	غير . . . . .
٢٠٨	يبد . . . . .
٢٠٩	حاشا وخلا وعدا . . . . .
٢١٤	ليس ولا يكون . . . . .
٢١٥	لا سيما . . . . .
٢١٩	ما الحق بلا سيما . . . . .
٢٢٠	بله . . . . .
٢٢١	لما . . . . .
٢٢٣	الحال . . . . .
٢٢٧	ورود الحال مصدراً . . . . .
٢٣٠	تنكير الحال . . . . .
٢٣٢	صاحب الحال . . . . .
٢٣٥	تقديم الحال على صاحبه . . . . .
٢٣٧	تقديم الحال على عامله . . . . .
٢٣٩	إذا كان عامل الحال أفعل التفضيل . . . . .
٢٤٠	إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً . . . . .
٢٤١	جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً . . . . .

٢٤٤	أقسام الحال
٢٤٦	وقوع الحال جملة
٢٥٣	الجملة الاعتراضية
٢٥٩	إجراء الحال مجرى الظرف في التركيب
٢٦٠	منع حذف الحال وجواز حذف عامله
٢٦١	وجوب حذف العامل
٢٦٢	التمييز
٢٦٣	ناصب التمييز وجازه
٢٦٥	تمييز الجملة
٢٦٧	مطابقة تمييز الجملة ما قبله في الأفراد وفرعيه
٢٦٨	توسط التمييز
٢٦٩	جواز تعريف التمييز
٢٦٩	مفارقة الحال التمييز
٢٧٠	تمييز الأعداد
٢٧٤	تمييز كم الاستفهامية
٢٧٥	تمييز كم الخبرية
٢٧٨	تمييز كائين
٢٨٠	تمييز كذا
٢٨١	نواصب المضارع
٢٨١	أن
٢٨٦	لن
٢٨٩	كي
٢٩٣	إذن
٢٩٧	لام الجحود
٢٩٩	حتى
٣٠٣	أو
٣٠٤	فاء السبب
٣١١	واو الجمع
٣١٤	العطف بالفاء والواو وأو
٣١٥	حذف الفاء
٣١٧	إضمار أن بعد الواو والفاء وغيرهما
٣٢١	إضمار أن بعد لام كي جوازاً

٥٢٥	فهرس المحتويات
٣٢٤	خاتمة

### الكتاب الثالث

#### في المجزورات وما حمل عليها وهي المجزومات

٣٣١	المجزورات
٣٣١	الحروف
٣٣٢	إلى
٣٣٤	الباء
٣٤٠	حتى
٣٤٥	رُبَّ
٣٥٥	على
٣٥٨	عن
٣٦٠	في
٣٦٢	الكاف
٣٦٦	كي
٣٦٦	اللام
٣٧٣	لعلَّ
٣٧٤	لولا
٣٧٥	متى
٣٧٦	منْ
٣٨٢	مسألة
٣٨٦	فصل الجار من مجزوره وتأخيرته عنه
٣٨٧	اتصال ما بحرف الجر
٣٩١	حروف القسم
٣٩١	باء القسم
٣٩٣	تاء القسم
٣٩٣	واو القسم
٣٩٤	أيمن
٣٩٧	جملة القسم
٤٠٨	لا جرم
٤٠٩	عوص

٤٠٩	القسم غير الصريح .....
٤١١	الإضافة .....
٤٢١	أسماء لازمة الإضافة .....
٤٢٥	آل .....
٤٢٦	كلّ وبعض .....
٤٢٦	أي .....
٤٣١	الفصل بين المتضامين .....
٤٣٥	المضاف للياء .....
٤٤٠	الجرّ بالمجاورة .....
٤٤٣	المجوازم .....
٤٤٣	لام الطلب .....
٤٤٥	لا الطلبية .....
٤٤٦	لم .....
٤٤٧	لما .....
٤٤٩	أدوات الشرط .....
٤٤٩	متى وأَيَّان .....
٤٥٠	حيثما، أين، وأَيّ .....
٤٥٠	أي .....
٤٥١	إِذْ ما .....
٤٥١	ما، ومهما .....
٤٥٢	«إِنْ» بمعنى «إِذْ» و «إِذَا» .....
٤٥٢	إهمال متى .....
٤٥٣	المجازاة بكيف .....
٤٥٤	لو .....
٤٦٧	إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام .....
٤٦٨	لو .....
٤٧٥	لولا ولوما .....
٤٧٨	أَتَا .....
٤٨١	عمل ما بعد الفاء فيما قبلها .....
٤٨٢	الحروف غير العاطفة .....
٤٨٢	الهمزة .....
٤٨٤	الألف اللينة .....

٤٨٦	.....	ألا
٤٨٦	.....	ياء التنبيه وهاؤه
٤٨٧	.....	أنا
٤٨٩	.....	أني
٤٩٠	.....	إي
٤٩٠	.....	أجل
٤٩٠	.....	بجل
٤٩١	.....	بلى
٤٩١	.....	جلل
٤٩٢	.....	جير
٤٩٣	.....	السين وسوف
٤٩٤	.....	قد
٤٩٦	.....	كل
٤٩٩	.....	كلما
٥٠٠	.....	كلّا
٥٠١	.....	كم
٥٠٢	.....	كأين
٥٠٤	.....	كلذا
٥٠٤	.....	لا
٥٠٥	.....	نعم
٥٠٥	.....	هل
٥٠٩	.....	نونا التركيد











